

قصة الفساد

في العراق...

موسى فرج

الكتاب: قصة الفساد في العراق...
الكاتب: موسى فـرج
الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

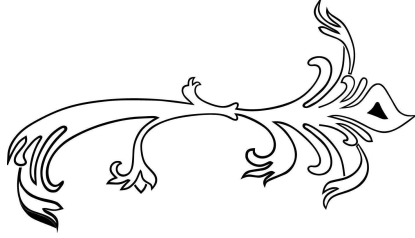
جميع الحقوق محفوظة

الناشر: دار الشجرة للنشر والتوزيع
دمشق - سورية ① ٦٣٢٠٧٧٥
ghassan.shihapie@hotmail.com

الإخراج الفني: مي أحمد شهابي
تصميم الغلاف: جمال الأبطح

قصة الفساد في العراق...

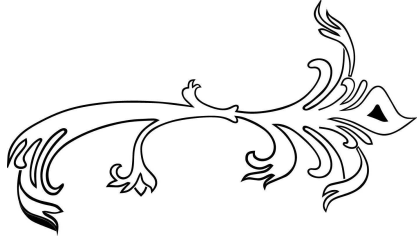
موسى فرج



نصيحتي ...

عندما تكون وظيفتك مواجهة الفساد فلتكن نقطة الشروع عندك هي أن تؤمن بان الفساد نقيض أخلاقي، وان أساس الفساد هو الفساد السياسي ، وان الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار، فاكبح الكبار يتأدب الصغار، وأن تتيقن من أن الفعل فساداً، وأنه يلحق ضرراً بالناس، وان تحدد الفاسد بالتحديد، وان لا تواجه الفساد بفساد، ولا تواجه الفاسد بفساد.. كن شاهداً على نزاهة النزاهة وخصماً لفساد الفاسد ولا تكن مجرد طليقة في مسدسات الآخرين.. فالمعركة ضد الفساد لها خصوصيتها..

موسى فرج



الإهداء

في موقفهم من الفساد انقسم الناس في العراق - كما هو شأنهم دائماً - في خنادق، فمنهم من أنكر وجوده وبخس ضرره الماحق على حاضر الشعب ومستقبله وادعى انه مجرد رشاوى في حافات الجهاز الحكومي وهؤلاء هم بطانة السوء، ومنهم من ركب موجة للتشهير والتسقيط يمني نفسه المريضة بالعودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣.. كلا الفئتين افسد من ضررتها وأشر، وكلاهما تسبب في استتراء الفساد وتعميق آثاره.. ولكن بالمقابل كانت هناك فئة ثالثة من العراقيين واجهت الفساد ذوداً عن الشعب وسعيّاً لبناء نظام الحكم الصالح في العراق وتمسكا بالمثل العليا، وهي ترى ان مواجهة الفساد وبناء نظام الحكم الصالح يعني الأمر نفسه، هذه الفئة أبلت بلاء حسناً ولكن أمامها الكثير الكثير.. إلى هذه الفئة من العراقيين النبلاء بالذات أروي: قصة الفساد في العراق.. عسى ان يكتبوا هم نهاية لها ولو بعد حين..

مقدمة

الفساد في العراق ليس كالفساد في غيره من الدول ولا يشبه بقية الفسادات لا من حيث الكم ولا من حيث الوزن ولا من حيث الفاعل ولا من حيث النوع ولا من حيث الأسباب ولا من حيث الموقف منه. فالفساد في العراق ما عاد حالة استثنائية انما بات القاعدة.. وبات مثل الهواء يملأ كل الفراغات فأنى وليت وجهك تلفحه سموم الفساد ..

والفساد في العراق يُمارس لذاته ويُمارس كسلاح في الحرب المحتدمة على الحكم..

والفساد في العراق يقاس بالمليارات وليس بالمفرد..

والفساد في العراق من فعل كبار المسؤولين والساسة ونواب الشعب، فكانوا القدوة لغيرهم ومعلما لكنهم ليسوا الذين ينبغي القيام لهم بتجيلا..

والفساد في العراق ليس من جراء اساءة استعمال السلطة للحصول على مزايا شخصية كما تقول عنه منظمة الشفافية الدولية انما من خلال توظيف السلطة لممارسة الفساد وتوظيف الفساد لبلوغ السلطة..

وسبب الفساد في العراق فساد الساسة، والفساد السياسي في العراق هو ابو الفسادات جميعا، وهو اختصاص حصري للطبقة السياسية المتنفذة فهي المحتكر الوحيد لهذا النوع من النشاط في العراق وليس أولئك المغمورون في حافات الجهاز الحكومي..

والفساد في العراق لم يعد مخجلاً فقد بات يشرعن ويقنن والذين يمارسونه لا يرمش لهم طرف حياء، بعد ان بات الأمر مغامراً بدلا من أن يكون تفانيا..

والفساد في العراق يستخدمونه في السراء والضراء فهم يغرفون منه في الألفة وعندما يتحدث الخصام فان.. الكل يشن حرب الملفات ضد الكل والكل يزعم في وجه الكل: أطلع ملفاتك..؟ فيتوازن الرعب النووي ويجنحوا للسلم لأن لكل منهم ملفاته..

والموقف من الفساد مختلف في العراق عن غيره من الدول أيضاً، فالناس هنا تتوزع في ثلاثة خنادق: خندق ينكر وجود الفساد ويتهم من يثيره أو يواجهه بالأجندة!..، والثاني افسد من الأول لكنه يسعى لغاية في نفسه وهي التسقيط والإسقاط سعياً للعودة بالأوضاع الى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، اما الثالث فيواجه الفساد التزاماً بالمبادئ والمثل العليا ذوداً عن الشعب ومن أجل بناء نظام الحكم الصالح في العراق لكنه أعزل وقليل الخالات ومقطوع من شجره، فهو بين الخندقين مثل هاجر في بلوتها بين الصفا والمروة، هذا يقول عنه معاد للحزب والمذهب، وذاك يقول عنه عميل الاحتلال!.. لكنه في حقيقة الأمر معاد للفساد مثلما كان قبل ذلك معادياً للاستبداد، وان كان ولا بد من العمالة فهو عميل للشعب ، ألا يستحق هذا الشعب منكم عميلاً..؟.

وفي العراق عندما يتحدث الجدل بين اثنين فان أحدهما يقول للآخر: (أنت سامع لو متلمس..؟..) وأنا أيها الأحبة من الصنف الثاني متلمس ومتلمس بعمق.. ويدي دخلت في جعبة الفساد ليس للمرفق انما حد الإبط..! فقد عاصرت عهود الاستبداد والفساد في العراق وطال تطلعي الى عهد الرخاء والديمقراطية في أرض السواد.. لكن تحقق ذلك بات يقينا خارج عمري الزمني.. ربما يشهده أحفادي من بعدي.. من يدري..؟ لكن موضوع أن يستسلم المرء لأن لا شيء يلوح في الأفق؟.. فان ذلك قرأ من به خورٌ وخيار الذي يبحث عن معاذير، فهل عرفتموني من هؤلاء...؟.

العبرة عندي ان يبذل المرء قصاره كي يشكل ذلك حافزاً للأحفاد ليسجلوا تقدماً ولا يكونوا عبئاً شأن هذا الجيل، ولن أشعر بالغبن لأن الحلم لم يتحقق فان مت قبل ذلك فعلى بنيتي ان ترثيني بما أراد ابو فراس من بنيتي أن ترثيه به، فانا لم امتع بتحقق الحلم في الحكم الصالح والنزاهة بين ظهراي سكان بلاد ما بين النهرين، وعزائي في ذلك هو أنني لست الوحيد في هذا، فنحن جميعا فيه سواء، حتى إخواننا في الربيع العربي خيخوا آمالنا فقد أفضى ربيعهم الى ان الذي يخرج مظاهرة على الرئيس فإنما خرج على الله ورسوله، أحنا أحسن، على الأقل مامنا علماني ولم يقتف أثر المرحوم الوالد.

واجهت الفساد في العراق عن قرب وعرفته عن كثب كمفتش عام ونائب رئيس هيئة النزاهة ورئيس هيئة النزاهة في العراق وخلافاً لغيري في عهد المحاصصة والفساد.. لم اضع درهما في جيبي عدا راتبي ، ولم اعين ابناً او أحاً، ولم أقبض منصباً بالخضوع او إخضاع هيئة النزاهة

للأمريكان او الحكومة او الأحزاب خلافا للدستور، ولقاء ذلك حظيت برضا أناس طيين كثر، وما كتبه كتاب ومثقفون عن سيرتي شرفني كثيراً، لكنني لم أفز برضا الأمريكان ولا الحكومة ولا الطبقة السياسية في العراق.. ولست بآبه فذاك يسجل لي وليس عليّ...

كان لزاما علي أن أروي قصة الفساد في العراق كما عشتها وكما لمستها لمن اتعبتهم آثارها واكتنوا بأضرارها لكنهم سمعوا عن خفاياها مجرد سماع.. وكانت مبادرة مؤسسة وصحيفة (المثقف) بشخص رئيسها الصديق ماجد الغرباوي وزميلاته وزملائه في المؤسسة كريمة معي بإتاحة الفرصة لي لأن أروي بعضا من فصول تلك القصة من خلال الحوار المفتوح الذي تم أجرأؤه معي والذي استمر ١٩ حلقة أو يزيد، وكانت مشاركة لفيف من الكتاب والمثقفين والأدباء كريمة للغاية من خلال المشاركة الوجدانية الفاعلة في حلقات الحوار والتفاعل معه ، وانا مدين للأصدقاء الذين حثوني على الكتابة عن تجربتي في مكافحة الفساد.. وفي الوقت الذي أحتفظ فيه في وجداني بملفاتهم واحداً واحداً معطرة بالحب والتقدير خلافا للملفات الفاسدين العظنة فاني متيقن ان معركة مواجهة الفساد لا يبلي فيها غير ذوي السجايا النبيلة الذين لا يطلبون عليه أجرأ إلا المودة بالشعب في حكم صالح رشيد يضمن حقوقه في مقدراته ، ويحفظ وحدة العراق وسيادته ويقدم حقوق الانسان وكرامته ، فخلاص الشعب العراقي من التخلف والفساد وفوضى الحكم أمر معقود على نواصيهم..

أدرك يقيناً أن معركة مواجهة الفساد في العراق مفتوحة وواسعة وقد دخلها المبدئي مثلما دخلها المرتزق، ومثلما بات الفساد في العراق يتم تعاطيه تارة لذاته وأخرى سلاحاً في الحرب الطاحنة بين الساسة العراقيين بقصد إفشال الآخر والانفراد بالحكم.. فان الدعوة لمواجهة الفساد تنطلق من بواعث ونوايا صادقة تارة وتارة اخرى مجرد غطاء لنوايا أخرى تستهدف التنكيل بالآخر بقصد السعي لازاحته والاحلال مكانه في سدة الحكم.. ولا اعترض على ذلك اذا كان الأمر يتعلق بالأفضل، لكن الطرفين عصفور وزرزور واثنيهم مكّاره..! أنا تعينني الصداقة منها لأنها تصب في مصلحة الشعب فأنا كما تعلمون أنتمي للشعب وليس للمكّاره...

لقد شكل الحوار المفتوح مع مثقفي وكتاب صحيفة المثقف محورا آخر أتوقع أن يصدر لاحقاً، لروايتي لقصة الفساد في العراق وهو ليس الرواية كلها والتي قررت أن احكيها لكم أنتم، وليس لشهريار لأنني لا أملك ملاحظة شهرزاد، ولأنني لست من الصنف الذي يقف بين يدي أمثاله ليحكي

لهم.. انما اقف بينكم انتم فأقص عليكم قصة الفساد في العراق.. وأضعها بين ايدي أولادنا وأحفادنا كي يتسلحوا بها في مواجهة ابناء واحفاد الفاسدين ، فان تفاخروا بأسلافهم وقال القائل منهم : كان أبي..! قال له أحفادنا: من أبوك يا هذا..؟ ما كان أبوك الا فاسداً لغافاً ولا تستحق صورته ان تعلق فوق الرؤوس.. لقد سلب ونهب واغتصب حق الشعب في التمتع بموارده ومقدراته ، واستأثر بالمناصب والمال ، وفي عرفنا ليس بالدنانير وحدها يسمو الانسان ، انزل صورته وإلا فتحنا ملفه.. فقد ترك لنا آباءنا ملفات آباءكم وهي تنز بما يزكم الأنوف وفي هذه الحالة لن يغلب أحفادهم أحفادنا مثلما غلبونا هم يوم قالوا: كان أسلافنا...! واسلافهم ما كانوا سوى شويخات وإقطاع ومطايا للاستعمار..

صحيح قد يقول قائل : ان موسى فرج وهيئة النزاهة لم يبطشا بالفسادين ولم يستردا الأموال المنهوبة.. وفي هذا القول الكثير من الصحة ولكني اقول: ان الهيئة تتحمل نصف الوزر في هذا فان في بعض اداراتها هنات ومن به هنه لا يصلح هنات الاخرين.. ولكن النصف الآخر من وزر الاخفاق تتحمل مسؤوليته بيئة مكافحة الفساد في العراق.. فلو كانت الهيئة مرتبطة (بالفيفا) لحققت شيئاً ولكن أن يكون مراجعها واحدا.. كان كل ثلاثة ايام يأتيك مقبلاً مديراً وهو يتأبط حضن فايلات صفراً يسعى لتعيين أبناء عمومته الأقربين من السواعد بوظائف (بودي كاردات) في الهيئة وكأن لديها عسكري أبو حنيج ، فترمي تلك الفايلات في المكان الذي تستحقه ، والآخر يرفع عقيرته ويتأمر ضدك كلما هممت بقطع الطرمبة الخاصة بشفط النفط والثالث يقول لك: ما لكيت غير جماعتنا...؟ والرابع اذا تنطخ بواحد من جماعته يتهمك بتهديد المشروع الوطني..؟ والخامس بس تقرب من واحد من جماعته يصدح بالنشيد القومي القائل بان العراق لم يعد من زاخو الى جنوب الكويت انما من عفك للرزازه.. والتاجر العراقي يستورد مواد ملوثة بالإشعاع القاتل لكنه يحرص على ان يمضي نصف يومه بالبحث عن مطعم يقدم لحما مذبوحا على الطريقة الاسلامية..!

واذا تشتكي عند المراجع الدينية على أمل تقويم سلوك أتباعهم فالمرجع أول شيء ينظر اليه في وجهك هو ذقنك.. مخلوق بالموس لو بالمكص.. ولا يقر بالذي سمعناه من: أن المرء بأصغريه قلبه ولسانه.. وبعضهم يشكو همه قائل: بس أحجي يستوردون بديل من دول الجوار.. (هذا ليس تعميماً، وتوجد استثناءات..)، وان ذهبت الى شيخ العشيرة سألك: انت من يا عمام..؟ فان قلت:

من عماد الشعب العراقي.. صغر خده تبيها فهو يحمل هوية مجالس الاسناد في حين انك لم ترتق الى هذا المقام...

في بيئة كهذه كيف تحقق نتائج في مواجهتك للفساد..؟ أليس هؤلاء هم من ألبأ النبي (ص) لأن يقول لهم: لست أبا أحد منكم ، ولست عليكم بوكيل..! أليسوا هم من اضطر الامام علي (ع) لأن يقول لهم: ما ترك لي الحق من صديق..!!..

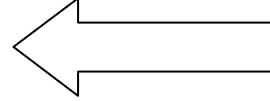
في بيئته كهذه تريدون من موسى فرج أن يجعل العراق خاليا من الفساد..؟ لازم أكرر تجربة هيروشيما وناكازاكي.. تقبلون..؟ مع ذلك فان سكان تلك المدينتين ليسوا فاسدين..

أقول لكم سر.. مضمونه الآتي: ان تحقيق نتائج حاسمة في مواجهة الفساد يتطلب رأي عام عامر ، فهل يوجد في العراق شيء من هذا...؟ ابحثوا عنه أو عمروه واجتهدوا في ذلك عندها تضعون حدا للفساد في العراق ، ودون ذلك لن تفلحوا...

حكايتي مع قصة الفساد في العراق.. لم أعتمد فيها المنحى النظري والاكاديمي الصرف انما تم التركيز فيها على الجانب الميداني لمجريات الصراع مع الفساد والفاستين والمفسدين أن تتاح لي الظروف في ان ألق ذلك بمؤلف تكون فيه حصة الجوانب الاكاديمية ٥١٪. على الأقل اما قصة الفساد في العراق.. هذه.. فتقع في أقسام تتفرع منها فصول.. القسم الأول وتناولت فيه مفهوم وطبيعة وحجم وخارطة وأضرار الفساد في العراق ، والقسم الثاني وقد حاولت فيه الاجابة عن السؤال الملح: هل يتوقف الفساد في العراق..؟ أما القسم الثالث فقد تناولت فيه الموقف من الفساد.. اما القسم الرابع فقد خصصته لبحث اسباب فشل جهود مكافحة الفساد في العراق.. والقسم الخامس عن مستقبل الفساد في العراق.. أمل أن أكون قد وفقت في روايتي لقصة الفساد في العراق... كما جرت ودون أساطير ولا تلميع لصورة هذا أو ذاك كي أآتمنكم عليها ليتوزع عبء حملها على الذين يشيلون الحمل عن الشعب....

موسى

بغداد. أيلول ٢٠١٢



كنت قد أرسلت أقراص (السي دي) الخاصة بمسودات هذا الكتاب إلى المطبعة وكان المدخل غير هذا الذي ترونه.. لكنني قرأت كلمة السيد إبراهيم الجعفري في الحفل التأييني الذي أقيم بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد السيد محمد محمد صادق الصدر.. وجاء فيها :

(نحتاج ثورة إصلاحية ضد الفاسدين ، حتى نحول الثروة المالية من بلد العراق الحبيب إلى أبناء شعبه ، ونهزم الفقر.. موازنة العراق هذه العام ١٣٠ ترليون دينار أي حوالي ١٠٠ مليار دولار، ونفوس العراق ٣٢ مليوناً ونصف المليون، بما يعادل نفوس عدة دول، موازنة العراق تعادل موازنة مصر والأردن وسورية وفلسطين ولبنان، ونفوس هذه الدول أكثر من ١٠٠ مليون، ومستوى المعيشة في هذه البلدان أفضل من مستوى المعيشة في العراق.

أين الحلقة المفقودة؟

إنها الفساد الناس بدأت تمارس الفساد، ولا تستحي، وتحول الفساد إلى ثقافة ، فقد أصبح الموظف يبتزّ المواطن علناً من دون أن يستحي، بل صار البعض يتفننون في الفساد.. هذا ما قاله السيد الجعفري والذي يتطابق مع ما أقوله وأكتبه يوميا ومنذ سنوات.. لكننا.. السيد الجعفري وأنا نختلف في جزئية بسيطة..بسيطة جداً لكنها القشه التي تقصم ظهر قضية مواجهة الفساد في العراق.. ولا أخالها غفلة أو قلة فطنة منه حاشاه فهو اللماح والقارئ والمنظر.. في نفس الوقت فلا أخاله يقبل مني أن أفوت تلك القشه وهي تقصم ظهر المسعى الصحيح في مواجهة الفساد في العراق خصوصاً وأنه كان قد منحني أثناء توليه الحكم لقباً أعتز به للآن (المبدئي)..

نقطة الخلاف البسيطة تلك هي: انه يقيد الفساد في العراق ضد مجهول، فالقول: بأن (الناس بدأت تمارس الفساد ولا تستحي) فيه من الضبابية والعمومية الشيء الكثير، وهو يشمل الجاني والمجني عليه.. والقول بأن (الموظف أصبح يبتز المواطن علناً

من دون أن يستحي) أيضا فيه من العمومية الكثير فرئيس الجمهورية موظف والفراش
موظف ورئيس مجلس النواب موظف وسائق مصلحة نقل الركاب موظف ورئيس
الحكومة موظف والشرطي موظف...

في حين أني اسمي الفاعل باسمه وكنيته ولون سحنته.. وبسبب ذلك هاتفت المطبعة
أن أعيدها المسودات ليكون مدخلي في قصة الفساد في العراق.. هو هذا:

١. بلغت موازنات العراق خلال الأعوام: ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣: ٨٢ مليار
دولار، ٨٤,٦ مليار دولار، ١٠٠ مليار دولار، ١١٨ مليار دولار..

٢. وموازنات العراق السنوية تفوق موازنات ٤ من الدول المجاورة مجتمعة وهي الأردن،
سوريا، لبنان، مصر، وأضاف لمن أستاذي الجعفري خامسة هي فلسطين وحسنا
فعل.. في حين أن عدد نفوس العراق لا يتجاوز عدد ثلث سكان واحدة فقط من
تلك الدول أعني مصر.. لكن معدل الفقر في العراق يفوق معدلات الفقر مجتمعة
في تلك الدول.

أنا أسمى ذلك فساداً.. ماذا يسميه الآخرون..؟ الأمر يعود لهم...

- قبل عام ١٩٥٨ كانت الموازنات السنوية على قلة مبالغها تقسم إلى قسمين النفقات
التشغيلية (مصاريف الدولة) ويخصص لها ٣٠٪. والباقي ٧٠٪. يخصص للمشاريع، بعد
عام ١٩٥٨ ونظرا لحاجة الحكومة في حينه إلى إعادة تسليح الجيش وحاجتها لإرسال
البعثات الدراسية عمدت إلى تقسيم تخصيصات الموازنة مناصفة إلى قسمين متساويين:
٥٠٪. للنفقات التشغيلية و٥٠٪. للمشاريع.. وشواهد انجازات حكومة عبد الكريم
قاسم خلال سنوات حكمه الأربع قائمة لغاية اليوم، خلال حكم البعث من عام ١٩٦٣
مرورا بالسبعينات لغاية حقبة صدام عمدوا إلى قلب المعادلة فكانت ٧٠٪. من الموازنة
تخصص للتشغيلية و٣٠٪. للمشاريع، في حقبة حكم صدام عمد إلى إقامة بضع
عمارات سكنية في شارع حيفا والصالحية للتبجح أمام مؤتمر القمة العربية المنعقد في
بغداد ومؤتمر دول عدم الانحياز الذي لم ينعقد، وفي فترة الحصار التي امتدت على
مدى ١٣ سنة ألغى صدام الموازنات واعتمد طريقة المكرمة فيكرم من يشاء ويمسك
عمن يشاء.. بعد عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام كانت الأوضاع في العراق كارثية

بكل ما تعني الكلمة.. البنية التحتية مدمرة تماما والفقر والبطالة يطبقان على الناس في العراق فكان العشم بالنظام الجديد أن يعتمد سياسة شد الأحزمة على البطون ويوجه معظم الموارد المالية المتاحة إلى المشاريع لخلق فرص عمل وتوفير مداخيل للناس وأيضا توفير الخدمات الأساسية، لكن الحكام الجدد وبدلا من شد الحجر على البطون كما تأمرهم بذلك الأيديولوجية المعلنة من قبلهم فان الموضوع الوحيد الذي لم يأخذ من مجلس الحكم نقاشا طويلا واتخذوا قرارهم بصدده خلال ٥ دقائق فقط هو تحديد رواتبهم - كما جاء ذلك على لسان بريمر في مذكراته المنشورة في كتابه: سنتي في العراق - وبدلا من أن يوجهوا ٧٠٪. من تخصيصات الموازنات خلال السنوات التالية للمشاريع و ٣٠٪. يخصصونها للنفقات التشغيلية أو جعلها مناصفة كما فعلت حكومة عبد الكريم قاسم.. فقد كانت الموازنات السنوية يذهب منها ٧٠٪. للنفقات التشغيلية و ٣٠٪. للاستثمارية، وأية استثمارية؟ جلها مقرات للجيش والشرطة وأرصدة الشوارع، ومعروف للجميع أن التخصيصات التشغيلية معظمها رواتب وبنفقات إيفاد للحكوميين والبرلمانيين فيتختم بها المشار إليهم وعامة الشعب يقض مضاجعه الفقر وانعدام الخدمات في حين انه لو تم التركيز على المشاريع فإنها هي التي تخلق فرص عمل ومداخيل للناس وهي السبيل لمعالجة الفقر والبطالة والجهل والمرض، وقد يقول البعض إن التشغيلية تتضمن رواتب شرطة وجيش، والرد على هذا هو: أن تلك المهن مستهلكة وغير منتجة والمبالغة فيها تعني تحويل الشعب العراقي إلى مجرد شرطه أو عسكري الشعب.. ولن يقول أن التشغيلية تتضمن إعانات لبعض الشرائح أقول له: لو كانت لديك موازنة أمريكا وتوزعها فقط إعانات فإنها لن تكفي ثم أن ذلك يعني تحويل الشعب إلى متسولين وفقراء فالفقير هو الذي يتسلم الإعانة وليس الغني..

وعليه فان استمرار هيكله الموازنات السنوية بهذه الصورة في العراق أنا اسميه فساداً وفساد كبير.. ليس ذلك فحسب بل أحدد أبطاله وهم الحكومة ومجلس النواب حصراً.. عاد الآخرين يسمونه مثلي فسادا كبيرا، ويشخصون مثلي مرتكبيه..؟ أنعم الله عليهم.. يشيخون عنه ويعتبرون ممارسات الفساد في حافات الجهاز الحكومي هي وحدها الفساد..؟ والله أنا ما ملزم بما يقولون..

٣. هذا من حيث التخصيص أما التنفيذ فان منجزات مجلس الأعمار ماثلة لليوم وانجازات حكومة عبد الكريم قاسم شواهدا في التحولات الاقتصادية والاجتماعية

في العراق قائمة حتى اليوم... أما حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ فاضرب لكم أمثلة: مشروع ماء كربلاء أحيى عام ٢٠٠٤ وكان من المؤمل انجازه خلال سنة ونصف فوجئت قبل أيام ونحن قد تجاوزنا منتصف عام ٢٠١٢ بان المشروع لم ينجز بعد ومثل ذلك مشاريع المجاري.. والمستشفيات فالعقود تتم إحالتها بمدد انجاز تتراوح بين سنة ونصف وستين .. تمر ٧ عجاف وتسمع أن نسبة التنفيذ لم تبلغ ٤٠٪. هل أن في ذلك رائحة فساد؟ لا تقل هذا.. بل قل: هل أن في ذلك رائحة نزاهة؟.

٤. من حيث الرؤية : حقبة ما قبل عام ١٩٥٨ كان التوجه الاقتصادي معروفا فهو اقتصاد سوق ذو طبيعة إقطاعية.. بعد عام ١٩٥٨ كان التوجه العام في الفكر والممارسة الاقتصادية باتجاه الاقتصاد الاشتراكي.. اليوم.. الاقتصاد العراقي عديم اللون والطعم والرائحة، لا رؤية ولا نمط ولا استراتيجيه، اسألوا رئيس الجمهورية واسألوا رئيس الحكومة إن تمكن أي منهما أن يحدد بالضبط ووفق شواهد ملموسة ومعايير حقيقية فيما إذا كان الاقتصاد العراقي اقتصاد اشتراكي أو اقتصاد سوق لكم عندي عزومة مسموطة ريحتها يشمها المستطرق في رابع شارع.. اقتصاد العراق اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات النفط فقط وان انفجر لغم بحري في الخليج الذي مازال اسمه غير متفق عليه البعض يسميه فارسي والآخر يسميه عربي تحل المصيبة بالاقتصاد العراقي..

٥. من حيث الإشراف: كان يتولى الإشراف على المشاريع تخطيطا وتنفيذا مجلس الأعمار هذا في الحقبة التي سبقت عام ١٩٥٨، وفي حقبة حكومة عبد الكريم قاسم كانت للاقتصاد العراقي خطة ويديره أفيذاً مثل إبراهيم كبه ومحمد سلمان حسن فأنتجت تلك الحقبة التي لم تزد عن الأربع سنوات تحولات جذرية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق معالمها ماثلة حتى الساعة.. أما الذين يقودون اقتصادكم اليوم فوداعتكم أنا في احد الأيام كنت في زيارة عمل لأحدهم وكنت في حديث معه بشأن أمر عام فقال: دعني أستخير..! قلت له: ياويلتي.. تستخير..؟ ثكلتك أمك.. لو كنت أجلس محلك لأصدرت قرارات بقوة قرارات مجلس الأمن..وذاك ليس غمزا لقناة صاحبي لأن الذين غيره ليسوا أفضل حالا.. وسبق لي إن ناديت لتأسيس مجلس اقتصادي أعلى من خبراء لا يخضعون لسطوة المقربون من رئاسة الحكومة (فيستبدلون المصفوفات وجداول المستخدم المنتج بالاستخارة..) يضعون استراتيجية اقتصادية

اجتماعية لتعظيم الإفادة من الإمكانيات الهائلة للاقتصاد العراقي وتحقيق النهوض في كل الميادين..

٦. حتى هذا قانون البنى التحتية.. ليش هو بندله..؟ من موازنتين لسنتين فقط بالإمكان توفير الـ ٣٧ مليار دولار من خلال ترشيد الإنفاق ومغادرة البذخ والتبديد التي تتعرض له أموال الموازنات...

٧. الله عليكم: انتم شايقين موازنات سنويه تقرر وتصدر بقوانين بدون مناقشة تقارير نتائج الموازنات السابقه..؟ مو الدستور ينص على تحريم إجازة أية موازنة دون مناقشة نتائج السابقة لها.. لعد ليش أجماعه ميلتزمون بالدستور..؟ مو يكول عليه خالد العطييه: هذا دستور مو لعبه..!..

٨. الموازنات السنوية يفترض أنها تتعلق بخبز وماء ودواء وكهرباء الشعب موهيجي؟ في هذه الحالة مو يفترض أن تكون خارج المناكفات والمناكفات الحزبية والخلافات السياسييه..؟ لو أنا غلطان..؟ لعد شايقين المساومات التي تحصل في موسم مناقشة الموازنة والابتزاز السياسي وارتهان إقرارها بتمرير قوانين أخرى تصب في مصلحة هذا الطرف السياسي وذلك على حساب خبزة الشعب العراقي..؟ بضميركم هذا فساد لو ابن خالته..؟ أنا أسميه فساد أسود.. وأبطاله البرلمان والحكومة وليس الفاسدون المغمورون في حافات الجهاز الحكومي...

٩. تخصيصات مجلس النواب في عام ٢٠٠٦ بلغت ٩٢ مليار دينار عراقي في حين كان المخصص لوزارة الزراعة لتلك السنة ٥٧ مليار دينار يعني النصف تقريبا.. المصريين عندهم نيل واحد وهم يغنون ٢٤ ساعة: أنا فلاح وأبويه فلاح وجددي وجددي فلاح.. أحنا عدنا نيلين وكاعنا فضه وذهب وإحنا شذرها.. لعد يصير نخصص للزراعة نصف ما نخصصه لنفر من النص ردن زكتهم الأحزاب وصاروا ممثلين عنها مو عن الشعب.. استغنوا بروس الشعب العراقي..؟ ونستورد فجل وكراث من الخارج..؟ بالله شنكول لفؤاد سالم (الله يشافيه) وشنكول لشوقيه العطار (الله يحسن عاقبتها)..؟ هذا فساد لو مو فساد..؟ الله عليكم..

١٠. وينفس ألسنه خصصوا للصناعة ٢٢ مليار.. يعني خمس المخصص لمجلس

النواب..! والنتيجة تفتقر بالأسواق تريد شيء مكتوب عليه صنع بالعراق ماكو بس الفقراء وهم جل العراقيين مكتوب على الليل مالتهم: ولد في العراق.. ونستورد حتى الانجانه والدولكه..! يصير..! هذا فساد لو ابن عمه..! الله عليكم..

١١. المخصص لوزارة الخارجية في السنة ذاتها ١٣٢ مليار يعني ما يزيد على ٦ أمثال المخصص لوزارة الصناعة.. زين هو اللي شعبه ما عنده ماي صايف يخصص فلوسه كلها للكشطات والمجاملات..! ومنو يشتغل بالسلك الدبلوماسي..! السلك الدبلوماسي العراقي معقود شده وشنطه على أولاد وبنات المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والمتنفذين من الكتل السياسية.. هذا فساد لو ابن خاله.. بداعتي..!..

١٢. أعضاء مجلس النواب عددهم في عام ٢٠٠٦ كان ٢٧٥ نائب.. في عام ٢٠١١ صار عددهم ٣٢٥ نائب نرض الشعور بالمسؤوليه بقى على حاله والتاليين مو أحسن من الأوليين المفروض المخصص لهم في عام ٢٠١١ يكون ١٠٩ مليار لأن في عام ٢٠٠٦ كان ٩٢ مليار وعددهم زاد من ٢٧٥ الى ٣٢٥ فقط.. ليش طفر إلى ٢٩٠ مليار في عام ٢٠١١ ..! يعني زادت تخصيصات مجلس النواب من الموازنة من ٩٢ مليار دينار إلى ٢٩٠ مليار دينار في عام ٢٠١١ (يعني ٤ أضعاف).. هذا فساد لو مو فساد.. بضميركم..!..

١٣. رئاسة الوزراء ارتفعت تخصيصاتها من ١٣٤ مليار دينار عام ٢٠٠٦ إلى ٥٦٦ مليار في عام ٢٠١١ يعني ٤ أضعاف.. هذا فساد لو مو فساد..! هاي انتم كولوها.. أخاف واحد من المقربين من المالكي يكول عليّ بعثي، في حين.. هذا زيغي وشوفوه.. وازياكهم يمكنكم: شوفوا يا زيغ المقدود من قبل..! ويا زيغ المقدود من دبر..!..

١٤. تخصيصات وزارة الخارجية من موازنة عام ٢٠٠٦ كانت ١٣٣ مليار دينار ارتفعت في عام ٢٠١١ إلى ٨٤٠ مليار دينار.. يعني زادت خمسة أضعاف ونصف.. ليش..! وجماله.. لا ردت ألنا بير نفض ، ولا طلعت العراق من البند السابع، ولا زحزحت ميناء أمبارك أشبر..! والسلك الدبلوماسي العراقي مغلق على الابن وابن الأخت..، وإذا يروح رئيس الجمهورية لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فان الوفد المرافق له كلهم من حزبه ويتكلم باسم الإقليم حصراً.. وإذا تكول: الله يلعن الشيطان.. يكولون عليك شوفيني..!..

١٥. في عام ٢٠١٠ وتحديدًا ضمن فترة الانتخابات العامة ثارت ثائرة المثقفين العراقيين بسبب تخصيصات المنافع الاجتماعية (النثرية) للرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة البرلمان، رئاسة الوزراء) والتي بلغت في موازنة ٢٠١٠ حوالي مليار دولار.. ومن جراء ذلك صدر قانون موازنة عام ٢٠١١ وتضمن نصًا صريحًا بإلغاء تخصيصات المنافع الاجتماعية للرئاسات والوزارات.. في هذه الحالة يفترض أن تتخفف تخصيصات مجلس النواب في موازنة ٢٠١١.. غير..؟ لكن الذي حصل هو العكس فتخصيصات مجلس النواب في عام ٢٠١٠ كانت ٢٦٧ مليار صارت في عام ٢٠١١: ٢٩٠ مليار.. وذهبت ثائرة المثقفون سدى..!..

١٦. موازنة عام ٢٠١٢ بلغت تخصيصاتها ١١٧ ألف مليار دينار يعني ١٠٠ مليار دولار، ووصفت من قبل وسائل الإعلام بالانفجارية.. زين الانفجارية غير تتفجر على مشاريع في القطاع الزراعي والصناعي والإسكان كي توفر فرص عمل للناس فتتخفف معدلات الفقر في العراق..؟ الذي حصل أن انفجارها كان في ملعب التشغيلية فاستحوذت التشغيلية على ٨٠ ألف مليار دينار في حين كانت تخصيصات الاستثمارية ٣٧ ألف..! وكان الانفجار في أراضٍ صديقه ..!..

١٧. موازنة عام ٢٠١٢ حسبت على أساس أن سعر برميل النفط ٨٥ دولارا لكن النفط العراقي يباع فعلا بسعر ١٠٥ دولار للبرميل.. معنى هذا أن إيرادات الموازنة خلال عام ٢٠١٢ لن تكون ١٠٠ مليار دولار وإنما ١٢٤ مليار دولار.. فهل يتعين على العراقيات أن يزغردن..؟ لا.. لا يحق لهن ذلك إلا عندما يلهمن ماشاً.. فالمثل الشعبي يقول: لا تكول سمسم لما تلهم ماش.. ولأن العراقيات لم يلهمن ماشا بمناسبة الانفجارية، فانهن لن يلهمن ماشا مع موازنة العراق المعلنة لعام ٢٠١٣ والبالغة ١١٨ مليار دولار (الحقيقية ١٤٠ مليار دولار على أساس أسعار برميل النفط في السوق) وهذا يعني ان سمسم مفردة محظورة عليهن في ظل حكومات المحاصصة..

١٨. يقول السيد حيدر العبادي رئيس اللجنة المالية في البرلمان عندما سألوه عن سبب اعتماد الحكومة سعر متوقع لبرميل النفط مقداره ٨٥ دولار ما دام سعر البيع الفعلي ١٠٥ دولار: إن بعض دول الخليج تعتمد سعر ٦٠ و٦٥ دولار للبرميل ولكننا نعتمد سعر ٨٥ دولار ولو نزلناه عن ذلك.. من أين تأتي برواتب الموظفين ورواتب المتقاعدين..؟؟؟ في

حين أن السيد العبادي كان عليه أن ينتبه إلى قضية بسيطة وهي انه إذا كان يقصد السعودية فالسعودية تعد موازناتها خلافا لكل دول العالم بوفر وليس بعجز لأن النفقات المقررة اقل بكثير من الإيرادات المتوقعة بسبب تراكم المشاريع وعدم استيعاب الاقتصاد السعودي لنفقات أكثر أو لأنهم يقترحون على شعبهم.. الأمر الثاني: لماذا يركض السيد العبادي إلى لي الأذرع فيهدد رواتب الموظفين والمتقاعدين.. لماذا لا يذهب إلى نفقات الرئاسات ورواتب المسؤولين الخرافية..؟

١٩. قلنا وعدنا بأن الوظيفة الحكومية هي ومخرجاتها حق الشعب فإشغالها يجب أن يكون من خلال المنافسة الشريفة بين أبناء الشعب العراقي على أساس المقدرة والنزاهة ووفق معيار واحد لا غير هو المواطنة.. هل يوجد غبار على ذلك..؟ الحق يقول هذا والدستور ينص على هذا.. لكن الذي يحصل على ارض الواقع ليس هذا إنما تستحوذ الأحزاب المتنفذة على الوظائف وتوزعها على منتسبيها بطريقة المحاصصة سيئة الصيت.. والوظائف البسيطة مثل التعيين في الشرطة ووظفت باعتبارها رشاوي لأغراض الانتخابات أو تباع لقاء الدولارات.. هل هذا حاصل..؟ نعم حاصل، السفارات العراقية في الخارج باتت عزياً لأبناء وبنات المتنفذين من الحكوميين والبرلمانيين، ومن بطن واحد يوجد وزير ووكيل وزاره ومدراء عامين أثبتين غير ألما أدري بيهم.. هذا فساد.. لو غضب..؟

٢٠. هذا من ناحية إشغال الوظائف.. أما من ناحية مخرجاتها فأولئك هم تحولوا من الرشا النقدية للحصول على أصوات الناخبين إلى الرشا العينية فيمتد التبليط مثل نجمة أم ذويل إلى مضائف الشيوخ للحصول على أصوات عشائريهم في الانتخابات وتحرم المناطق ذات الكثافة السكانية، ومشاريع الكهرباء مثل ذلك ومشاريع الماء لا تختلف.. هذا فساد وتبديد لمقدرات الشعب.. لو أنا غلطان..؟

٢١. أنا سامع أن أعرابي غشيم كان يتسوق من سوق الكوفة وأغراضه أتكال يتراد لها حمال يوصلهن وياه للكراج وكان يوم ذاك يسمى مناخه لأن سكنته جمالا وليست سايبا (السيارات الخرخاشه التي تمتلئ بها الشوارع العراقية في هذه الأيام) فأرسل الإعرابي الغشيم نظره إلى بطن الشارع يبحث عن حمال كدها فأعجبه بنية أحدهم فنأدى عليه: يا حمال.. قال الرجل: نعم يا أخي.. قال له: احمل أغراضني فقام الرجل بالمهمة على خير وجه وفي الطريق لاحظ الإعرابي أن عدد الذين يسلمون على الحمال كبير فقال مع نفسه يبدو أن لهذا الحمال شعبية في الكوفة وفي هذه الأثناء قال أحدهم: السلام

عليك يا أمير المؤمنين.. فتسمرت قدما الإعرابي لأن هذه الكنية لا تطلق إلا على الخليفة.. أنت علي بن أبي طالب؟ خاطب الإعرابي الحمال جزعاً.. رد عليه أبا تراب: نعم يا أخي.. ودولة أبو تراب تمتد من بحر العرب للشيشان ومن بنغازي للباكستان مو اشجم فرسخ متنازع عليها..!، وكان عمر بن الخطاب يخرج إلى مشارف المدينة ينتظر ساعة البريد لمعرفة أخبار المعارك فكان يهرول خلف جمل ساعي البريد يسأل الساعي عن الأخبار والساعي لا يعرف انه عمر لأنه يسير وحده ولما امتلأت أقدام عمر عاكول.. وعبد الكريم قاسم (الأوحد) يجوب درابن الرحمانية والعلوية والثوره وشارع الرشيد بسيارته الوحيدة.. فما قول حكام العهد الديمقراطي بهذا المنظر..؟:

<http://www.youtube.com/watch?v=^xH3V2YuoUM&feature=share>

وأنا اشاهد هذا الفليم منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي .. ظننت بادئ الأمر أن تساونامي ضرب بغداد فهزعت تلك السيارات مبتعدة..ولكن ولما انجلت تبين انه موكب فخامة الرئيس..! هل أن العراق بعد استبداد صدام يطبق هذه المشاهد المنفره ؟.. وهل أن الناس في زمن انتشار التويتر والفيسبوك تتسامح مع هكذا غلو في المظاهر والبذخ ؟.. هل أننا في أجواء القذافي وعيدي أمين وبوكاسا ؟.. ما لي أرى البعض (يبعزق) مدخراته الوطنية . على شحتها . عندما (يتناوش) المنصب ..؟.

ان عرضتم نصف عدد تلك السيارات في موكب الرئيس الروسي او الصيني او الفرنسي أو الأمريكي أو اليزاييث أو ميركل ..سأقف في عرض الشارع مقرّ بخطائي ومعرباً عن الندم ..

رد أ على: هل أنت ماسوني..؟ للأستاذ هاشم كريم...

منذ شهرين أو يزيد وأنا معتكف في محرابي وقد تخلّيت عن كتابة المقالات، عاكف على إعداد: قصة الفساد في العراق.. لأروها لكم أنتم وليس لشهريار فاسد.. لأنني لا املك ملاحه شهرزاد، ولأنني لم أعود أن أقف بين يدي أحد فأقص له، إنما أقف بينكم أنتم...

وبينما أنا في المراحل الأخيرة من قصة الفساد في العراق، فاجأتني رسالة الأستاذ العزيز هاشم كريم: وهي تقول: (المثقف في حوار مفتوح مع الكاتب والسياسي موسى فرج (١٣)).

هاشم كريم..

اتهمك الشيخ صباح الساعدي بأنك ماسوني في قناة البغدادية وانك حملت من الوثائق المتعلقة بالنزاهة وغادرت العراق.. هل أنت ماسوني فعلاً؟ وهل تخاف التصريح بذلك؟ شكوا بيها الماسونية؟..

- فأحببت أن يكون ردي هو بعض مما جاء في قصة الفساد في العراق:
موقف...

إن تحقيق أي تقدم في بناء العراق الجديد مرهون بتحقيق النصر على الفساد وإشاعة قيم النزاهة في بناء وممارسات الدولة ..

وإن دورنا في مكافحة الفساد ليس ميزة نحاول انتزاعها من الآخرين أو تشريفاً نسعى لاحتكاره، بل مواجهه ضارية نيابة عن الشعب يفرضها انتماؤنا للعراق شعباً ووطناً وتجربة سياسية وهي ليست مباحكات بل يختلط فيها العرق بالدم والإصرار والعزم والتمسك بالمبادئ والاستعداد للاستشهاد دونها ذوداً عن فقراء ومعوذي الشعب وكرامته وثروته الوطنية، وسمعة العراق الدولية..

ولابد من الوقوف مع الهيئة ودعمها لتحقيق مطالب الشعب بأن يكون عام ٢٠٠٨ عاماً لتحقيق النصر على الفساد والفاستدين والمفسدين، وعاماً لإشاعة قيم النزاهة والاستقامة والكفاءة في ممارسة العمل الحكومي..

موسى فرج

من كلمته في اليوم السنوي لهيئة النزاهة ٢٠٠٧

بيان صحفي ...

لرئيس مفوضية النزاهة الجديد..

جاء في بيان نشرته مفوضية النزاهة :

في ضوء الضجة الإعلامية التي أثارها (راضي حمزة الراضي) رئيس هيئة النزاهة السابق من خلال الإدلاء بشهادته أمام الكونكرس الأمريكي بعد هروبه من العراق نيين الآتي:

١. ابتداءً لا بد من الإشارة إلى حقيقة يعرفها الجميع مفادها إن كرامة العراقي وعزته الوطنية تُجرح عند كل مرأى لعسكري أجنبي أو آلية عسكرية أجنبية تمرق في شوارع المدن العراقية ولكن ما حصل حصل ويتحمل مسؤوليته النظام الصدامي البائد.

٢. وحقيقة أخرى ينبغي أن يعرفها الجميع أن السيادة سُلمت إلى الجانب العراقي في حزيران/٢٠٠٤ وقامت مؤسسات دستورية وقضائية وحكومة مُنتخبة والعراقيون يؤمنون بان مرجعهم عراقي وان ما يربطهم بالآخرين صلة تعاون مشترك واحترام متبادل وان كانت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تتصف بالعمق والسعة قياساً بغيرها من الدول ولكن تبقى المؤسسات النيابية والقضائية والدستورية هي مرجع العراقي وفي النهاية الشعب العراقي .

٣. موضوع الفساد موضوع خطير وحساس ومهم وتتطلب مواجهته مواصفات شخصية في القائمين عليها من بينها المبدئية العالية والشجاعة والتجرد من النفعية والسعي للذود عن مصلحة الشعب والوطن والقدرة على المواجهة إن تطلب الأمر.

٤. كنت نائباً لرئيس الهيئة وواجهت إخفاق وعدم كفاءة رئيسها السيد راضي الراضي وارتكابه مخالفات مالية وقانونية منذ سنه ونصف وفصلت وتحملت من جراء ذلك التكيل والحرمان من الحماية والمورد والاستقرار وقد تميزت بمواجهتي بالإصرار والمطالبة التي أعجبت الكثيرين، ولم انطلق من أية رغبة سوى الذود عن فقراء الشعب وكرامتي الشخصية.

٥. السيد راضي حمزة الراضي رَفَعَت ضده قضية مخالفات مالية وقانونية وأحلتها منذ ٢٠٠٦/١٠/١١ ومن ثم أُحيلت من قبل مجلس النواب وتم استقدام السيد راضي وجماعته من قبل المحكمة المركزية وأفرج عنه مكفولاً.. وحصل استجواب الراضي من قبل مجلس النواب وتقرر التصويت على سحب الثقة منه.

٦. وبدلاً من أن يواجه الراضي ويدافع عن نفسه أمام مجلس النواب والقضاء العراقي والشعب بدلاً من ذلك هرب إلى الخارج ومعه بعض معيته وأطنان من الوثائق كما يصرح في الإعلام وسعى للحصول على منافع اللجوء السياسي وممارسة الضغط لإسقاط التهم في حين أن ذلك شأن القضاء العراقي وأدلى بشهادته أمام الكونكرس الأمريكي متناسياً انه صوت (إن كان قد شارك في الانتخابات) لمجلس النواب العراقي والمجلس قائم والشعب

موجود وهما المكان الأنسب.

٧. لا انفي أن هيئة النزاهة تتعرض لضغوط من داخل العراق لاحتوائها ومن خارج العراق لتحجيمها وقطع الصلة بها.. وفي الوقت الذي أؤكد فيه بأنني غير معني بمقاطعة الجانب الأمريكي للهيئة مع أنني أطالب بإصرار بان يتعاون الأمريكان معنا قدر تعلق الأمر بالملفات الضخمة التي لها صلة بهم واسترداد المتهمين وأحث المسؤولين في السفارة على سماع وجهة نظرنا إن رغبوا وان لم يرغبوا فهذا شأنهم إما بالنسبة للضغوط من داخل العراق فاني أؤكد بان هيئة النزاهة جهاز عراقي حكومي مستقل عن أية ضغوط من قبل الحكومة أو الأطراف السياسية ما دمت موجودا فيها، هذا الجهاز يسعى إلى وضع حد للفساد الذي يتسبب في أزمات معيشية وخدمية خانقة تحاصر المواطن ويؤدي إلى خلق الفجوة وتعميقها بين الشعب والنظام السياسي الجديد وأيضا الإساءة البالغة لسمعة العراق الدولية.

٨. كما هو شأني دائماً: لن أخضع، لن أهرب، لن أستجير بغير العراقي على عراقي ولن اذهب إلى الكونكرس أو الدوما بل إلى مجلس النواب بعد إن تكون قد أعيتني السبل والقنوات الرسمية وملجأى الأخير الشعب العراقي تلك المواصفات إلى جانب النزاهة والكفاءة والشجاعة هي ما أتمسك بها وافخر بها أمام عائلتي وهي أثن من كل وظائف الحكومة وكل مرتباتها ولن آبه بغير ذلك وان وجدت الطريق مسدوداً أمامي من قبل الأطراف العراقية عدت إلى عائلتي لأكون فخوراً بينهم بسيرتي وعملت لشعبي بقية حياتي في مجال آخر...

موسى فرج

رئيس هيئة النزاهة

قصة الفساد في العراق...

ومن بين ما جاء فيها :

هل يتوقف الفساد في العراق..؟

الفساد في العراق جامع والجامع إما أن يتوقف من تلقاء نفسه وهذا يحصل في حالة الرغبة المحضة أو الإعياء.. والفساد الجامع في العراق لن يتوقف برغبة منه لأن الباعث على ارتكاب الفساد قائم ومتجدد.. وهو لن يتوقف بسبب الإعياء الناجم عن ممارسة الفساد، فالفساد مثل المخدرات كلما تعاطى منها الشخص تعمق ادمانه على تعاطيها، وما دام الفاسد لن يتوقف لانتفاء الرغبة ولن يتعب من ممارسة الفساد ولا يعيا..! فلا بد من سبيل آخر.. والسبيل الآخر هو أن يُرغم الفاسد على التوقف عن ممارسة الفساد لكن ذلك يكون باللجم أو الكبح فالجامع يتوقف عندما يضغط زرد اللجام بشدة على شذقيه.. والذي يشد اللجام هو الفارس والفساد هو الحاكم.. وحكامنا ليسوا من النوع الذي يلجم الفساد، بل من النوع الذي ينزع عنه اللجام ويفلت الزمام بل يسابقه في الطراد.. ونظامنا السياسي ليس من النوع الطارد للفساد، الحكم المناهض للفساد هو الحكم الصالح الرشيد ونظام الحكم عندنا ليس من هذا النوع في هذه الحالة لم يبق أمامنا غير أن يُكبح الفساد.. ومعلوم أن لفعل (يكبح) مدلول آخر مختلف عن ما يعنيه فعل (يلجم) فالكبح يقوم به شخص أو جهة أخرى غير الفارس الذي يعتلي صهوة الجامع.. فالكبح يقف في وجه الجامع ويسد عليه الطريق فيتوقف الجامع صاغراً.

فلنناقش أي الأمرين متوفر في العراق: لجم الفساد يعني تجفيف منابعه ومن أكثر السبل فاعلية في هذا المجال هي سلوك القادة، فان كان الكبار يتأون بأنفسهم عن ممارسة الفساد ويأنفون منه ويغضبون من الذي يرتكبه.. سعى المعية لإرضاء رؤسائهم من خلال التحلي بطباعهم فتقيدوا وابتعدت الغالبية منهم عن ممارسته، ولكن إذا كان الأمر غير ذلك فالحال يكون غير ذلك طبعاً.. وطبقاً للقاعدة المعروفة :

إذا كان رب البيت في الدف ناقرأ.. فشيمة أهل البيت كلهم الرقص.

لننحصر بعضاً من ممارسات القادة عندنا فان بعضها يبعث على القلق:

- مقارنة براتب الرئيس الفلبيني البالغ ٢٠٠٠ دولار شهريا فان الراتب الشهري لرئيس العراق وأيضا رئيس برلمان العراق يعادل رواتب رئيس الفلبين لمدة ثلاث سنوات (ربك إذا يلتفت يغير الأحوال.. الفلبين طلعت من حكم ماركوس وقتادر اميلدا إلى هذا أبو الألفين دولار.. والعراق يطلع من حكم صدام وسجوده يحطه بحلك هذه الديناصورات..!).

- أما الرئيس الصيني فراتبه: ٢٣٣ دولار شهرياً، أي ٤ آلاف دولار سنوياً، يعني راتب فخامتنا الشهري يعادل رواتب الرئيس الصيني الذي يدير شؤون مليار ونصف من البشر لمدة ١٦ سنة!.

- نائبة عن كتلة الأحرار النيابية: إن ٤٠٪ من الموازنة المالية العامة لعام ٢٠١٢ خصصت للرئاسات الثلاث وأضافت أن «الأنفاق الحكومي كبير وأحدث فوارق وفجوة طبقية في الحياة الاقتصادية والمعيشية بين المجتمع حيث يمتلك الآن بعض المسؤولين أربع منازل أو أكثر ومواكب حمايات وهذه المصاريف كلها تتحملها الحكومة وحتى مصاريف عوائلهم وترميم بيوتهم...»!

- احد النواب يشكو في وسائل الإعلام....

جريدة بابل:

نائب يقول، هذه الرواتب لا تكفي جهود عمل النائب....

أيه مو على أساس يشتغل خبير ب ناسا.. الحوك...!، واحتمال يدير مختبر مدام كوري...!، في إحدى جلسات مجلس النواب العراقي.. زهك رئيس البرلمان محمود المشهداني على احد أعضاء المجلس فصرخ في وجهه: ولك أنت مو جنت تبيع بتيته مفرد وجبنك ويانا...؟.

فإذن.. هذا الباب أعني باب القدوة بالحكام والبرلمانيين غير منتج لأنه لا يعلم للرقص فقط إنما يعلم.. للهجع..! والافتداء بالقادة العراقيين مصيبة ما بعدها مصيبة والأجدر أن يتم الافتداء بالعامه.. أستر..! على الأقل خبرتهم اقل في دروب الفساد، لأنه مصايره يا جماعه بلد ثلث سكانه تحت خط الفقر وماء صالح ماكو، كهرباء

ماكو، خدمات بلديه ماكو ورواتب الجماعه لمدة شهر تعادل رواتب أقرانهم في الصين لمدة ١٦ سنه..! هذولا إذا تتخذوهم قدوه راح . الله يلعن الشيطان الواحد حقيقه يزهدك . والله الحجايه بطرف لساني وردت... ردت أكلول إذا تققدون بيهم يخرجوكم..(٩٩).

- قصة الفساد في العراق أنا لم اكتبها لهذا الجيل فقط.. انما للأجيال القادمه لأبنائنا وأحفادنا حتى إذا واحد من أحفادهم رفع راسه بين أحفادنا مفتخرا بأسلافه وقال: كان أبي.. يقولون له: من ابوك يا هذا..؟ إذا كررتها نشوفك ملفه وعندها تنزل صورته من على الحائط..!

رباط الكلام: أنا ما أتابع البغداديه.. بس إذا صباح الساعدي كايل هذا الكلام على الراضي هم ربع وأثنين وزانين وتيهوا الحساب على الناس.. وإذا كايه علي..؟ قسماً عظماً لأحرمن أحفاده من أن يرفعوا رؤوسهم بين أحفادكم ويقولون كان أبي..

فانا يا قوم لست ماسونيا.. ولكني في نفس الوقت لست طائفياً ولا عرقياً ولا مناطقياً ولا عشائرياً ولا رجعياً فانا عراقي وطني تقدمي وحسب .. وطبعاً ما كنت يوماً فاسداً..

أقول لكم: يوم كنا ونحن زغار على رأي فيروز كنا في الريف ويومها لم يكن من بين ما متوفر حولنا مما يغري على سرقة فلا مكعبات ولا ميكانو مما يستخدمه أطفال اليوم في ألعابهم .. وطبعاً لا ماكنتوش ولا جكليت أبو عفيف .. الموجود والذي يغري على السرقة هو فقط خيوط الصوف المصبوغة فقد كنا نضع منها محجال (وهو الذي استخدمه أطفال الحجارة في فلسطين في مواجهتهم للإسرائيليين) وحتى في ممارسة هذا النوع البدائي من السرقة يوجد أمامنا سور الصين العظيم، فقد كانت أمهاتنا يقلن لنا : الذي يسرق خيوط في الدنيا فان الملائكة تسحبها يوم القيامة من مناخيره. ومن ذاك اليوم لليوم كلما أتذكرها ..تجيني العطسه ..! عجب أبطال الفساد في عراق المحاصصه أمهاتهم مو مثل أمهاتنا..؟ لو مناخيرهم أمولسه ..٩٩.

قصة الفساد في العراق... كتاب يفيدكم لأبنائكم وأحفادكم.. لم أسع من ورائه لفائدة مادية إلا المؤدة بفقراء الشعب ولجم وكبح الفساد.

القسم الأول : الفساد في العراق..

❖ نصيحه... عندما تكون وظيفتك مواجهة الفساد فلتكن نقطة الشروع عندك هي : أن تؤمن بان الفساد نقيض أخلاقي ، وان أساس الفساد هو الفساد السياسي ، وان الأولوية في مواجهتك للفساد فساد الكبار ، فتكتيك جدك عنترة القائل بالبطش بالصغار ليتأدب الكبار غير صالح في معركة الفساد ، اكبح الكبار يتأدب الصغار.. وأن تتيقن من أن الفعل فساداً ، وأنه يلحق ضرراً بالناس ، وان تحدد الفاسد بالتحديد.. وان لا تواجه الفساد بفساد ، ولا تواجه الفاسد بفساد.. كن شاهدا على نزاهة النزيه وخصما لفساد الفاسد ولا تكن مجرد طلقه في مسدسات الاخرين.. لأن لمعركة الفساد خصوصيتها...

الفصل الأول: مفهوم الفساد في العراق..

بالرغم من أن الفساد قديم قدم الإنسان، وأن التاريخ الإنساني عبارة عن يوميات للصراع المرير بين الاستقامة والفساد، بين الخير والشر إلا أن الكلام عن الفساد في السنوات الأخيرة فقط بات يتقدم على أي أمر آخر سواه... ولأنه سلوك وممارسات فان ماهيته والموقف منه أمر يتوقف على ثقافة الفرد وثقافة المجتمع، فما يعتبر شائناً في ثقافة ما قد لا يعتبر كذلك في ثقافة أخرى من جراء التطبيع الذي مارسته السلطات الحاكمة وأدواتها لثقافات الشعوب وتدجين ردود الفعل عندها، الأمر الذي كشف على نحو واضح كم هو بائس ومرعب واقع الثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية بالمقارنة مع ثقافات الشعوب الأخرى وتكشف كذلك عمق التدجين الذي حققه الحكام المستبدون الفاسدون وأدواتهم في تلك الثقافة...

فالحاكم في اليابان وبريطانيا وحتى في اسرائيل يتحاشى في يقظته ومنامه غضبة الرأي العام في حين أن الرأي العام في الدول العربية غير مدرج أصلاً في قائمة المدعويين عند الحكام ولذلك لا غرابة في أن تسمع أن وزيراً أو رئيس حكومة في تلك الدول يسارع لتقديم استقالته من جراء ارتكابه هفوة أو مخالفة مهما كانت بسيطة وإلا واجه المحاكم والسجن، في وقت يفعل الحكام العرب الأفاعيل ويحرقون الحرث والنسل والزرع والضرع والمال والثروة، والرأي العام يغط في سباته لا يهش ولا ينش ويرى في مجرد بقائه سالماً من بطش الحكام نعمةً يحمد الله عليها بكرة وعشياً.. لماذا يحصل هذا؟.. لأن فكرة الفرعون ما زالت مستوطنة في عقول الحكام وبسبب الجهل الجمعي عند الشعوب وأول علاماته الأنوية والفردية وفي نفس الوقت الخنوع، وان طفح الكيل عند الأحرار من تلك الشعوب وواجهوا فساد الطغاة بصدور عارية إلا من المبادئ، فان انحطاط الثقافة وأحاييل الأمريكان كفيلاً بأن تجعل من حصادهم يذهب مباشرة إلى صوامع غلال الفاسدين ليكونوا بديلاً عن عصفوا بهم وهكذا.. هي دوامة أذن.. وفي العراق ما زال المشترك العام بدون بيان ولاده.. بعد ان وأد نظام صدام المواطنة ليستعويض عنها بالعوجه والبعث والطائفية وبدلاً من أن يحيي سياسة العراق

الجدد المواطنة ويلتفوا بحبل الوطن الذي يستحق وحده الاعتصام به ضيعوا رفات المواطنة واستبدلوها بالطائفية والعرقية والحزبية والمناطقية والعشائرية فكانت الفتنة وكان الفساد...

وفي الوقت الذي استعمل فيه صدام القمع والإعلام الفاسد لإقصاء الرأي العام من قائمة ذوي الشأن بل وجعل منه مطية يعتلي صهوتها فيلكز خاصرتها بعراقبيه ويهيب ناصيتها بسوطه متى شاء فان الطبقة السياسية الحالية ذهبت إلى ما هو أخطر.. إلى معتقدات الناس وانتماءاتهم الطائفية والعرقية ليمارسوا من خلالها تطويعهم بل وتوظيفها لتنفيذ مخططاتهم ويجعلوا من ساعة الصفر في تنفيذ مخططهم هو ان يدفعون بالناس الى ممارسة جلد الذات ضد انفسهم بسبب تقاعسهم في نصره المذهب والجماعة أو العرق والتفاني من أجله.. باعتبار ان الوقت قد حان للتكفير عن خطاياهم بالالتفاف حول الساسة باعتبارهم حماة المذهب والجماعة والمكون وحراس السفر الخالد ودونهم يضيع كل شيء.. فينهمر البسطاء في أحضان الفاسدين خفافاً، في حين إن تلك الادعاءات لا تختلف عن نظرية القس الروسي الفاسق راسبوتين..

على أية حال، فبسبب الاختلاف في الثقافات بين المجتمعات وبين الأفراد ضمن المجتمع الواحد فانه لم يتم التوصل لغاية الآن إلى اتفاق على تعريف محدد للفساد يصلح لكل البيئات وكل الدول ففي حين يراه البعض متمثلاً بالرشوة يراه آخر غسيل الأموال ويراه ثالث عدم الالتزام بالقانون..

هذا على المستوى المعرفي العام ولكن على المستوى التخصصي العملي أو بالأحرى العملياتي، فان تحديد ماهية أفعال الفساد وتحديد خصائص الفعل الذي يندرج ضمن خانة الفساد وتحديد من هو الفاسد بشكل دقيق، من جهة والأهم من ذلك تحديد مواصفات من هو المؤهل موضوعياً لخوض المعركة ومواجهة الفاسدين من جهة أخرى.. هذا التحديد يحتل أهمية فائقة.. لماذا...؟..

لأنك عندما لا تحدد بدقة من هو الفعل الفاسد من بين الأفعال..كنت جهولاً وتظلم الناس، وان لم تتوثق تماماً من ان الذي تصوب رمحك الى صدره قد ارتكب بالفعل فعل فساد كنت غشوما وظلمت الناس.. وان كان الفعل لا يترتب عليه ضرر واضح على الشعب والدولة ووجهت إليه كل آلتك الحربية كنت متعسفا وقسوت على الناس..

وقيم جدك عنتره القائلة بالبطش بالضعيف كي يتأدب القوي لا يصلح اقتباسها في خوضك لمعركتك في مواجهة الفساد.. وان كان الذي تدفعه لمحاربة الفساد هو فاسد اصلا فان معركة الفساد بالذات لا يصلح لها المثل القائل: وداوها بالتي هي الداء..! فأصلح حالك وحال من تستخدمه لمواجهة الفساد قبل ذلك..

تأتي أهمية تحديد مضمون وماهية أفعال الفساد بسبب طبيعة أفعال الفساد والآثار الناجمة عنها وبسبب طبيعة علاقة المرء بأفعال الفساد، تلك العلاقة لا يمكن أن تكون حيادية فيما أن يكون المرء مع أو ضد الفساد.. وعندما تكون في مواجهة مع الفساد فأنت في حالة حرب معه ونقطة الشروع في خوضك لتلك المعركة هي ان تؤمن بانك تحارب فسادا وعندها تؤمن بخصوصية تلك الحرب، فهي ليست مثل بقية المعارك التي ينطبق عليها الوصف القائل بأن الحرب خدعة.. هي حرب بين الاستقامة والفساد.. وعندما تتخلى عن شرف الوسيلة باتت الحرب بين نظيرين كلاهما فاسد.. فالمباهلة في المعركة ضد الفساد تكون في أمرين.. الأول عدم الصلح مع الفساد، لأن خصمك لا ينطبق عليه المثل القائل: الخلف لا يفسد في الود قضيه، انما أنت في تضاد يفضي الى راجح او خاسر وليس غير ذلك، والثاني ان لا يشوب الغاية أو الوسائل أو الأدوات التي تستخدمها فسادا والا صرت انت فاسدا ايضاً..

من جانب آخر فعندما لا تكون هوية وماهية من تحارب معروفة لديك فانك تكون أمام أحد أمرين: إما أن تحارب الجميع أصدقاء وأعداء بوصفهم أعداء وقد تقتل صديقك أو رفيقك في السلاح، أو لا تحارب الجميع باعتبارهم أصدقاء وعندها تخسر المعركة أمام الفساد المتخفي بين هؤلاء الجميع.. عندها لا تكون هناك معركة وان وجدت فلا معنى لها فالمعركة ضد الفساد لها خصوصيتها فلا يجوز أن تمارس على أساس الشبهة لأنك عندما تحارب الفساد عليك أن لا تظلم أحدا ولا تتطلق من غايات غير نبيلة أو توظف محاربتك للفساد لغايات غير نبيلة وإلا صرت في مقدمة مرتكبي الفساد..

المعركة ضد الفساد معركة أخلاقية في الأساس وعندما تحارب الفساد بالفساد تكون المعركة بين طرفين فاسدين.. وفي الغالب الأعم فان المعارك بين الاستقامة والفساد تنتهي بالغلبة المادية للفاقد والغلبة الاعتبارية للمستقيم النزيه، ويجب ان تعرف ذلك وتتفهمه مسبقاً.. فذوي الاستقامة عبر التاريخ انتهى بهم المطاف اضطهادا وتشريدا

وصلبا ولكن من الناحية الاعتبارية فان اسماءهم مازالت تومض في وجدان الناس.. في حين ان اسماء مضطهدهم وقتلتهم قد لفها النسيان..

هذا الأمر لا يقدره حق قدره الا صنفان من الناس:

الأول: هو من تعرض للتجربة فظلم وانتهكت سمعته وكرامته وحرية دون وجه حق والثاني: هو من غمرت روحه الاستقامة فكانت صفة أصيلة طبعاً وليس تطبعاً.. تكويناً اخلاقياً وليست صنعة أو موقفاً تكتيكياً ، لقد واجهت شخصياً الفساد بهذا النفس فكان شعاري: (نواجه الفساد بضراوة دون أن نتسبب في ظلم عراقي..).

وأذن لا بد من ايلاء اهتمام خاص بشأن تحديد ماهية الفساد كي تحدد من هو الفاسد.. خصوصاً وان جهوداً ضخمة تبذل في الضفة الأخرى للتعليم والتعمية على الفساد هدفها إبعاده ومرتكبيه عن نطاق رؤية واهتمام الناس والجهات المختصة، ودفع ممارساته إلى الزاوية الميتة لمنع مراقبته وكشفه، وبذات القدر تبذل جهود لإخراج العديد من مرتكبي الفساد من دائرة المحاسبة والعقاب.. فأنت إمام جهود تعمل وبشكل محموم لتميع قضية محاربة الفساد ولها دوافعها وجهود تبذل لتسطيح موضوع محاربة الفساد ولها دوافعها أيضاً.. من بين اخطر تلك الاتجاهات هو ما يختزل ممارسات الفساد في الرشوة والاختلاس فقط ليجنح بك بعيداً عن افعال الفساد الضخمة المرتكبة من قبل الحكام وقد يخدعك هذا المنطق بالقول بأن تلك الأفعال لا يجرمها القانون في حين ان القانون الذي يتحدث عنه هؤلاء هو من صنع وصياغة الفاسدين الكبار.. ثم انك عندما تكون في مواجهة الفساد فإن الاجراءات التي تقوم بها لا تفضي بالضرورة الى حبس مرتكب الفساد انما لإصلاح الأمور.. اضرب لك مثلاً: عندما يكون مبلغ التخصيصات للرئاسات الثلاثة (رئاسة مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء) ١٤ مليار دولار من أموال الموازنات السنوية للعراق (وهو ما يفوق موازنة الأردن مرتين ونصف والتي فيها مثل تلك الرئاسات بل وتزيد عليها برئاسة الأعيان وولاية العهد..) وعندما تتوجه لمواجهته باعتباره اكثر ضرراً من كل ممارسات الرشاوي الصغيرة في حافات الجهاز الحكومي فان البعض يقول لك انه ليس فساداً لأنه لا يتعارض مع القانون (فالموازنة والتخصيصات تصدر بقانون سنوي).. قدر تعلق الأمر بي.. انا اقول عليه فساد وفساد كبير ولكن وسيلتي في مواجهته مختلفة فبدلاً من ان أحيل الأمر الى المحكمة

ويأتي جوابها بغلق القضية لعدم تعارض الفعل مع القانون أذهب للرأي العام وأصبح في فوهة اذنه: أنهيتوا..! راحت فلوسكم..! عند ذلك قد يمارس الرأي العام ضغطه عليهم فيعودوا الى جادة الصواب.. فمواجهة الفساد لا تتم بصيغة وحيدة وقد يعترضون على تلك الصيغة وقد قالوها بالفعل: أن موسى فرج بكلامه المباشر ضد الفساد والفاستين انما يسعى لاسقاط الحكومة من خلال تهيج الرأي العام..! لا وداعتكم .. ما كانت تلك غايتي ولسبب بسيط فأني أبين النظام الجديد لكني أبين بار ولست أبناً فاسداً ومعلوم أن ليس كل الأبناء صالحون ففي حالات معينة يكون أزواجكم وأبنائكم عدو لكم .. كل ما في الأمر أني كنت أسعى لأن يكون نظام ديمقراطي نزيه وعندها يكون عند ذاك معافى أما عندما يعتروه الفساد فانه سيكون عليلاً والمرء منا لو يحصل خوش صاحب لو يعيش بغير صاحب (أليس هذا ما يقوله نسيم عوده ..؟ أخشى أن يعترض صديقي عدنان الظاهر على الأسم فهو دائم الاعتراض على من أنسب لهم الأغاني أشير الى أغنية للميعه توفيق ، يكتب لي من ألمانيا قائلاً : هذه لوحيدة خليل ..!) هذا من ناحية ..وفي نفس الوقت فأني أرى أن الحكم والنظام والحكومة بعض من مقدرات الشعب ولا تعود عائدتها لفلان أو علان وأنا حريص على مقدرات الشعب ولذلك كنت ألتجأ الى الرأي العام باعتباره المعني وصاحب المصلحه ولكن في حالة اذا كان الرأي العام خريان.. دارت على موسى فرج الدوائر، وبيته ليس الذي وصفه الفيثوري عندما قال: (فأقصي يا رعود وأهطل يا مطر.. سقف بيتي حديد ركن بيتي حجر).. فليس عندي كتلة وليس عندي حزب ليس بسبب ندرة تلکم الأشياء، ولكن (تريدلك واحد يرد الوجه..؟ ماكو..).

وقد يكون احد البواعث في تميع قضية الفساد هو نمط رجعي من التفكير متراكم على بعضه يحجب رؤية الحقائق...

ولذلك أنصح بعدم التبني للمصطلحات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالفساد على علاتها وإنما الأخذ بعين الاعتبار البيئة التي صيغت فيها فالثقافات مختلفة، والبواعث عند من اطلق تلك المفاهيم هي مختلفة ايضاً.. ومن ثم يتم تحديد مضمون وماهية الفساد بشكل علمي وموضوعي.

لن أتوقف طويلاً عند المفاهيم والمصطلحات النظرية إنما على طريقة المصريين:

نجيبها من الآخر.. مرجئاً ذلك إلى فرصة أخرى، ولاسيما إن الفساد مستوطن بين
ظهرانينا.. فلم العجلة..s.. ولكن يهمني التركيز على مفاهيم محددة من قبيل: التمييز
بين الفساد والإفساد، والفاسد والمفسد، وأيضا الفرق بين مكافحة الفساد ومواجهة
الفساد، ولا بأس من أن استعرض بعض التعريفات المتداولة ومناقشتها...

تعريف الفساد:

١. **بموجب اللغة:** يقال في اللغة فسد الشيء بمعنى انه لم يعد صالحا وغالبا ما يأتي
الفساد من ذات الشيء إما لفظة الإفساد فتدل على تحقق الفساد بفعل خارجي
والإفساد لا يتعلق بذات الفاسد بل بالجهة أو الشخص الذي يحيل الأمر الصالح فاسدا
وهو المُفسد.

أ. الفساد في اللغة العربية: التلف والعطب والاضطراب وإلحاق الضرر بالآخرين.

ب. الفساد في اللغة الإنكليزية: تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق..

٢. الفساد بموجب المنطق:

انتقاض صورة الأمر وخروجه عن الاعتدال قليلا كان الخروج أو كثيرا ويضاده
الصالح، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة

٣. الفساد بموجب الدين:

أ. القرآن الكريم: قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر..) الروم ٤١

ب. الفساد طبقا للفقهاء: يطلق جمهور الفقهاء لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى
البطلان، فالمعاملة الفاسدة عندهم هي تلك التي اشتملت على مخالفة الشرع في ركن
من أركانها أو شرط من شروطها، ويتبنى على هذا الحكم عدم ترتب أي من الآثار
الشرعية على المعاملة التي وصفت بأنها فاسدة، إما الحنفية فيقصدون بالفساد في باب
المعاملات كون الفعل مشروعاً بأصله أي صحيح الأركان، وغير مشروع بوصفه أي
بشروطه، وعليه فهم يعدون الفساد منزلة بين الصحة والبطلان فيرتبون بعض الآثار
الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة، أما علماء الأصول فيستعملون لفظة
الفساد ومشتقاتها تارة بالمعنى نفسه الذي يستعمله علماء الفقه، وتارة أخرى بمعنى
مختلف فهم يقولون المصالح أربعة أنواع: اللذات وأسبابها، والأفراح وأسبابها، والمفاسد

أربعة أنواع: الآلام وأسبابها، والغموم وأسبابها، وهي دنيوية وأخروية، فإما لذات الدنيا وأسبابها وأفراحها وآلامها وأسبابها، وغمومها وأسبابها فمعلومة بالعادات... وأما لذات الآخرة وأسبابها وأفراحها وأسبابها، فقد دل عليها الوعيد والزجر والتهديد أنظر: (... عن: مسعود بن عمر التفتازاني - شرح التلويح على التوضيح، القاهرة مكتبة صبيح، ج ٢ ص ١٤٦، وعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بيروت دار الكتب العلمية ج ١ ص ١٢ وآخرون).. مفهوم الفساد الإداري ومعاييرته في التشريع الإسلامي - الدكتور آدم نوح علي معابده، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، اربد - الأردن).

٤. تعريف الفساد من وجهة نظر الإداريين:

- هو (مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو نشاطاتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر).
- وهو (سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية)..

- وهو (استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة)..

٥. المتساهلون مع الفساد عرفوه بأنه: (مجرد تصرف استثنائي أفرزته بعض الظروف)..

٦. المتساهلون أكثر والتبريريون قالوا عن الفساد: أنه.. (سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي الاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات، أو تصرف مقبول ومرغوب من قبل طرفين تعجز السلطة الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحها أو الوصول إلى أهدافها الشخصية)، وذهب آخرون إلى أكثر من ذلك فوصفوا الفساد بأنه بمثابة الزيدة التي توضع على القوانين والنظم أو الإجراءات الإدارية الجامدة لتسهيل هضمها وتطبيقها).

٧. البنك الدولي عرف الفساد بأنه: دفع رشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات).

. في حين عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية...)

٨. أما هيئة النزاهة في العراق: فإن قانون تأسيسها الأول (الأمر رقم ٥٥ الخاص بتأسيس الهيئة) قال: بأن عبارة (قضية فساد): قضية جنائية تتعلق بحالة يشتبه بأنها تتطوي على خرق نص مما يلي: المواد: ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٠، ٢٩٦ من قانون العقوبات رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ وكذلك الفقرات من ٣٠٧ إلى ٣٤١ الفصل السادس من قانون العقوبات، وأي بند من قانون العقوبات ينطبق عليه نص البنود ٧، ٦، ٥ من الفقرة ١٣٥ المضافة بموجب الأمر رقم ٥٥ أعلاه...

مناقشه: أشار القرآن الكريم إلى أن نطاق الفساد هو الأرض والبحر.. ولم يجعله حبيسا في الرغبات المكبوتة أو الآلام وأسبابها والغموم وأسبابها كما ذهب إلى ذلك فقهاء الدين والأصول.. فقال: (ظهر الفساد في البر والبحر..). الروم: ٤١.. ولم يعتبره مجرد تصرفات ثانوية وهامشية بل جعله مرادفا للحرب على الله ورسوله..

وللوقوف على موقف القرآن الكريم من الفساد نستعرض الآتي:

أولا: اعتمد القرآن الكريم صيغة الإرشاد أولا في مواجهته للفساد فقال:

(ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها..) الأعراف: ٥٦...

ثانيا: ومن ثم اعتمد صيغة النصح فقال: (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) القصص: ٧٧...

ثالثا: وبعدها اعتمد صيغة التحذير فقال: (والله يعلم المفسد من الصالح..) البقرة: ٢٢٠..

رابعا: ثم اعتمد صيغة التأنيب فقال: فهل إذا عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض..) محمد: ٢٢...

خامسا: ثم اعتمد صيغة الاستنكار فقال: وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا أنهم هم الفاسدون ولكن لا يشعرون) البقرة ١١، ١٢..

سادسا: وانتقل إلى صيغة الغضب فقال: (إذا تولى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) البقرة: ٢٠، ٢٥..

سابعا: ثم طفح الكيل فكانت صيغة السخط على الفاسدين فقال: (فاستقم كما أمرت..)! وعندما كنت رئيساً لهيئة النزاهة اتخذت من هذه الآية الكريمة شعارا لي وعلقت لوح خشبي ساج (متر× مترين) على رأسي مخطوط عليه (فاستقم كما أمرت.. صدق الله العظيم)، وايضاً كانت الآية الكريمة مخطوطة على الكارت التعريفي الخاص بي، وفي زيارتي لأحد المراجع الدينية في النجف.. سألني المرجع وهو يحدق في الكارت: هل تعرف قصة هذه الآية؟ قلت: لا.. قال: يقول عنها النبي بأنها شيبت رأسه الشريف.. قلت له: أنا ما شيبتني الآية.. بس ربكم شيبوني..! فضحك المرجع وأنا أيضاً..! فشجعتني ذلك على أن أقول له: اكفني ربكم والعلمانيون أنا كفيل بهم.. لأن ربكم مثل المحامي الفاسد يغلف مخالفته بمئات الاسانيد القانونية....

ثامنا: وعندما وجد أن الفاسدين أوباشا لا ينفع معهم إرشادا ولا نصحا ولا تحذيرا ولا تأنيبا ولا استنكارا ولا تعبيرا عن الغضب ولا إعلانا للسخط.. أصدر حكما هو الآتي: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) المائدة ٣٣..

في ضوء ما تقدم أبين ما يأتي:

١. بالمرور على المراحل التي تعامل بها القرآن الكريم مع موضوع الفساد إرشادا ونصحا وتحذيرا وتأنيبا واستنكارا وغضبا وسخطا وقرارا.. نسأل علماء الأمة ما هو تقديرهم لخطورة الفساد؟.. ولموضوع محاربة الفساد؟.. فليعرضوا امراً أستأثر باهتمام القرآن الكريم بمثل ما أستأثر به موضوع الوقوف في وجه الفساد؟.. لقد قال الرسول الكريم عندما سأله بدوي عن ماهية الدين قال (ص) انه: ان أومن بالله ثم استقم.. فان كانت الاستقامة تشكل محور الدين فما الذي فعلوه في تأكيدها والجهاد تحت رايتها..؟

٢. هل أن الفساد هو الموسيقى ليس إلا وقيادة المرأة للسيارة ليس إلا وعدم لبس الحجاب ليس إلا.. أم انه بجانب الحق والعدل..؟.. هل قال القرآن لا تعزفوا الموسيقى أم قال: إذا توليتم أمر الناس لا تفسدوا..؟ وهل قال القرآن الكريم أن المعول عليه لبس العمامة والحجاب وترديد الأدعية وإطالة اللحي ولبس المحابس..؟ أم انه قال: ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل... وما هو المقصود ب تولي؟ أليس

المقصود به انه تولى على الناس.. يعني صار حاكما عليهم..؟ وما المقصود بإهلاكه الحرث والنسل؟ أليس المقصود به تبيده ثروة الشعب وحياتهم..؟

٣. لماذا استلتم عبارة يثيمة وردت في القرآن الكريم وحرفتم معناها واستخدمتموها لتسويغ ظلم وطغيان وجبروت الفاسدين من الحكام فرفعتهم: (وأطيعوا أولي الأمر منكم) شعارا لتركيع الناس أمام الظالمين الفاسدين؟...

٤. رغم إن مواقف رجال الدين في الدول العربية متشابهة في تحديد مفهوم ومضامين الفساد ومتشابهة في مواقفها من الفساد إلا أن الموضوعية تقتضي اختيار نماذج من الدول العربية لوجود بعض الاختلافات، ولأغراض البحث فقد تم اختيار السعودية ومصر والعراق للوقوف على رؤية كل منها للفساد وكيفية مواجهته وكما يأتي:

في السعودية: الفساد من وجهة نظر رجال الدين فيها ينطوي على الآتي:

١. الاختلاط بين الجنسين في الكليات والجامعات وأماكن العمل والمواصلات..
٢. عمل المرأة ويسمونه (تحرر المرأة)..
٣. الرسم والنحت والموسيقى والغناء..
٤. قيادة المرأة للسيارة..
٥. اخذ صورة جماعية للطلبة والطالبات للذكرى عند التخرج من الجامعة.
٦. تعليم المرأة الهندسة والأحياء لتهيئتها للعمل..
٧. فصل الدين عن السياسة (العلمانية)، (يمكن مراجعة موقع: علماء الشريعة السعودي - الشيخ سعد بن ناصر الغامدي، وموقع: الإسلام سؤال وجواب).
٨. كتب احد السعوديين: إن رجال الدين السعوديين يدعون الناس لتحرير النفس من الدنيا واللجوء إلى الله، لكنهم يركبون أحسن السيارات ويسكنون أفضل القصور ويتمتعون بمخصصات عالية جدا.. ومن ينتقدهم يقولون عنه علماني خالدا مخلدا في جهنم لأنه يدعو إلى فصل الدين عن السياسة، ويتساءل المواطن السعودي.. لو صدر مرسوم ملكي بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة..هل يصفه رجال الدين بالفسد أم يقولون حفظ الله ولي الأمر..؟...

رجال الدين المصريين في عهد حسني مبارك:

١. أئمة الجمعة في مصر يحدثون الناس عن مخاطر الخروج على ولي الأمر وبينون للناس أن القرآن والسنة النبوية نهيا عن الخروج على ولي الأمر والتظاهر.
٢. دعا إمام مسجد في القاهرة بان يستعين الناس على الغلاء بالتقرب للمولى عز وجل بدلا من التظاهر..
٣. قال إمام مسجد الرحمة في القاهرة: إن الرئيس مبارك لا ينام الليل من اجل توفير لقمة العيش الكريم لملايين المواطنين.. (وكتب مصري معلقا: يامولانا: أنت شفتو5)..
٤. ومن جانبه وصف سيد طنطاوي شيخ الأزهر الراغبين بالتظاهر بأنهم فصيل شاذ وخارجون على الجماعة ومعادون للأمة وطالب جماهير المصريين بأن يلتزموا طاعة ولي الأمر كي لا يتعرضوا لعذاب الآخرة..!)
٥. أما إمام مسجد الفتح في القاهرة فقد شدد على أن الذين يخرجون على سلطة ولي الأمر فان الله عز وجل سيقذف بهم في نار جهنم إذا لم يتوبوا إلى المولى عز وجل ويتخلوا عن أفكارهم الهدامة...
٦. أما البابا شنودة فقد وصف الرئيس مبارك بأنه (طيب القلب وديع الروح يبكي كلما رأى فقيرا أو مريضا ويهب لنجدته في الحال وانه هدية ينبغي المحافظة عليها)..!..
٧. وحذر أحمد زقزوق وزير الأوقاف من خلال مندوبين له أئمة الجوامع من انتقاد النظام في الخطب والمواعظ والتأكيد عليهم بالدعوة للرئيس بالصحة ودوام العافية وطول العمر عقب خطبة الجمعة وقبل النزول من المنبر..!..).

في العراق:

أذكر أنه وفي عقد الستينيات من القرن الماضي كان الضابط يتحسس وجوه الجنود في ساحة العروض بواسطة ورقة فان احدثت وجوههم صوت خرمشة على الورقة عمد الى معاقبتهم بالزحف وبطريقة أبرك أنهض.. اليوم الجماعه يحدقون في ذنك فان وجدوه حليقا بالموس وصفوك بالفاسق..! وان صادفوا لسانا طويلا مثل لساني

يقول لهم: ان ملاسة حدود انجلينا جولي التي تقطع آلاف الكيلومترات كي تتفقد النازحين السوريين وتزور الفقراء العراقيين في تل جكوك وأحياء الحواسم والتك هي أكرم عندي من مئات اللحى المتسريلة وبين طياتها البلاوي.. وصفوه بالفاسق ولكن مع انفسهم على طريقة التقية...

اما المثقفون العراقيون فان ٥٠٪ منهم يركبون موجة محاربة الفساد في سعيهم لعودة البعث للسلطة أو لأنهم يختلفون أيديولوجيا مع أيديولوجية الأحزاب الحاكمة ، والمشكلة ان المثقفين عندنا تبادلوا المواقع فبعد ان كانوا يقودون الاسراب باتوا يتبعون بمناخيرهم الرذاذ المتطاير من أقفية الساسة واصحاب المال الحرام.. هؤلاء قال عنهم الرصافي:

لا يخدعك هتاف بالوطن.. فالقوم في السر غير القوم في العلن..!

و ٣٠٪ منهم باتوا ضحايا الإحباط والتترف الفكري و باتت عصمتهم في جيوب السلطة والأحزاب الحاكمة و ١٠٪ ينتظرون عودة الوعي و ١٠٪ منهم يحاربون الفساد دفاعا عن الشعب..

علماء اللغة ميزوا بين الفساد والإفساد.. وهو تمييز مهم فقالوا عن الفساد انه فساد الشيء لذاته، أما الإفساد فهو فعل خارجي يجعل من الصالح فاسدا ويقوم به المفسد.. هذا يعني بان الفاسد يقوم بأفعال الفساد لمصلحته أو ذويه أو الجهة التي ينتمي إليها على حساب المصلحة العامة وسواء كان ذلك مقترنا بمال يجنيه أو مصلحة له أو حزبه أو ذويه أو أنه لا يرمي من ذلك تحقيق مال إنما إلحاق الضرر بالمجتمع لأهداف سياسية أو خاصة به أو المجموعة التي ينتمي إليها.. في حين أن المفسد دوره اخطر فهو يحمي الفاسد ويمنع محاسبته وهو يضعف أجهزة مكافحة الفساد وهو يفسح المجال لممارسة الفساد من خلال شرعنة تلك الأفعال وتنظيمها بقوانين وهو المنتهك للدستور والقانون وهو الذي يمارس التمييز بين الناس ضمن الوطن وهو من يشيع ثقافة الفرقة والكراهية بينهم.. فالفساد يرتكب الجريمة في حين أن المفسد يجعل من ارتكابها ظاهرة وينطبق عليه الحديث الشريف: من سن سنة حسنة فله أجرها واجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة..

٨. لعل ابعده ما ورد عن واقع الأمور هو تعريف فقهاء الدين وعلماء الأصول للفساد وفي

هذا الصدد يهمني أن أبين أن مهمة الفقه هي توضيح أحكام الدين لغرض تسهيل عملية فهمه من قبل غير المختصين وعامة الناس للتثقيف به والالتزام بأحكامه وتجنب نواهيها أما أن يختزل الفقهاء من رجال الدين أكثر من ٥٠ آية في القرآن الكريم ورد فيها ذكر الفساد وبلغت الشدة فيها تجاه الفساد قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا والآخرة ولهم في الآخرة عذاب عظيم) (سورة المائدة.. الآية ٣٣) إلى أن يكون الفساد وفقاً لهم: منزلة وسطى بين الصحة والبطلان..؟ أو أن يكون الفساد: الآلام وأسبابها والغموم وأسبابها ونقيضه اللذات وأسبابها والآلام وأسبابها؟ فذاك الذي لم أجد له تفسيراً.. إلا واحداً وهو أن تلك المفاهيم جاءت في وقت تحول فيه رجال الدين والفقهاء إلى وعاظ للسلاطين والحكام وياتت وظيفتهم تسويغ أفعال الفساد والإفساد للحكام وبطانتهم.. وإلا فليبينوا لي فعل غير الفساد اعتبره القرآن الكريم مرادفاً وقريناً للحرب على الله، وجعل عقوبته القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل والنفي من البلاد..؟ (الذين يسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا والآخرة ولهم في الآخرة عذاب عظيم).. إلا قتل النفس دون حق.. وذاك قمة أفعال الفساد إما السرقة فلا تتعدى عقوبتها قطع اليد وعقوبة الزنا الجلد ولا ترقى إلى عقوبة الفساد والإفساد.. واختص فقهاء المسلمين بالنهي عن شرب البيرة والزعيق في الدعوة للحجاب والظهور أمام العالم وكأن قضية الإسلام الأولى هي هذه وكأن أهمهم حواء كانت ترتدي جلباباً يوم كانت تمرح في الجنة، أو أنه سبحانه كان عاجزاً عن أن يكسوها بجلد اللاما..! لقد كانوا وعاظاً للسلاطين فافسدوا الناس.. فكيف بنا وقد باتوا سلاطيناً..!...

٩. أما الإداريون فقد فسروا الفساد من زاويتهم باعتباره مخالفة القوانين بهدف الاستفادة المادية أو الانتفاع غير المباشر أو انه استغلال الموظفين لمواقعهم لتحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.. فهم يرونه في عدم الالتزام بالأوامر والقوانين فقط، ولكن.. إذا كان الحكام يشرعون الفساد ويسنونه في قوانين فهل أن ما تتطوي عليه تلك القوانين من موجبات ونواه هي الكمال بعينه..؟ وهي العاصم من الانحراف والخطأ..؟

١٠. البنك الدولي.. تعريفه قاصر على المعاملات التي يتعاطها هو في مجال عمله فهو يمنح القروض للتصرف فيها في مجال المشاريع والتي تبدأ بعقد الصفقات ولم ينظر

للفساد من وجهة نظر المجالات التي تنفق فيها تلك القروض ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية في طريقة إنفاقها فهو ينظر للفساد باعتباره رشوة وكومشنات في حين أن الفساد أكبر من ذلك بكثير!

١١. أما هؤلاء الذين يعتبرون الفساد بأنه (بمثابة الزبدة التي توضع على القوانين والنظم أو الإجراءات الإدارية الجامدة لتسهيل هضمها وتطبيقها) فهم فاسدون مفسدون يدعون إلى ما تشتهيهم أنفسهم..

١٢. الفساد طبقا لمفهوم منظمة الشفافية العالمية هو: إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية غير مشروع.. وأشكاله الكوموشنات وغسيل الأموال والرشاوى.. وهو الآخر قاصر عن احتواء كل الفساد في الدول النامية والمتخلفة ويتكلم عن الفساد في الدول المتحضرة باعتباره ممارسة استثنائية يمارسها موظف أو مسؤول حكومي مستغلا سلطته لجني مكاسب شخصية في حين أن أخطر أنواع الفساد في الدول النامية والمتخلفة هو فساد النظام وعائلته وبطانته وفساد الحكومات والمشرعون والطبقة السياسية، فهم لا يستهدفون من ذلك تحقيق مكاسب شخصية فقط إنما الاستحواذ على الجمل بما حمل من خلال شراء أو اغتصاب الحكم والاستحواذ على السلطة التي تجعل من كامل مقدرات البلد في جيوبهم..

١٣. بالنسبة لي..

الفساد : هو الجنوح عن الاستقامة في ممارسة المهام الموكلة للأفراد والجماعات في مختلف أنشطة الدولة والمجتمع وسواء تم تجنيح الفعل أو تجريمه قانونا أم لا..

لا فرق في ذلك عندي بين شرطي ورئيس الجمهورية وبين صيدلي وعامل بناء وبين شيخ عشيرة وإمام جامع.. فالأمر يتعلق بالسلوك والممارسات ولا شأن له بالموقع الوظيفي او الاجتماعي أو المهني.. وسواء تم تجنيح الفعل او تجريمه قانونا.. أم لا.. ففي حال عدم تجنيح فعل الفساد أو تجريمه فان الخلل في هذه الحالة في القانون الذي لم يلتفت إلى ذلك الفعل بعد فيعالجه وذاك لا يغير من شائنية الفعل...

الفصل الثاني : طبيعة الفساد في العراق ..

أولاً: الفساد المشرعن:

وهو الفساد المقنن بقوانين وقرارات حكومية عليا.. هذا النوع من الفساد يشكل ممارسة عراقية حصرية ولا يوجد منه في بقية دول العالم إلا نادراً.. وهو الثغرة الرئيسة في جدار الدفاع عن أموال ومقدرات الشعب العراقي حيث لا حراسات من صلاحيتها أن تمنع الداخلين من خلاله ولا ألغام ولا أسلاكاً شائكة ولا حتى مطبات وهو ثغرة الدفوسوار على أموال ومقدرات الشعب، هذه الثغرة تتسبب في تبديد معظم موازنة الدولة في رواتب ومخصصات ونفقات سفر للمسؤولين الحكوميين والنيابيين ف ٧٠٪. من أموال الموازنة تخصص سنويا للنفقات التشغيلية للحكومة و ٤٠٪. من موازنة الدولة تذهب لمصروفات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان، رواتب خرافية للمسؤولين، راتب رئيس جمهورية العراق أو رئيس برلمانه شهريا يعادل راتب الرئيس الصيني لمدة ١٦ سنة..! ومعلوم أن تعداد نفوس الصين مليار ونصف في حين يبلغ تعداد العراق ٣٢ مليون والعراقي ما معقوله صعب المراس الى هذه الدرجة التي يستحق عليها من يحكمه ١٨٤ ضعف ما يستحقه أقرانه من رواتب في دول أخرى، ولو كان صعب المراس الى هذه الدرجة ما حكمه صدام ٣٥ سنة ولا تمكن الحكام الجدد أن يأخذوا فلوسه..!

هذا النوع من الفساد تجري ممارسته على رؤوس الأشهاد وعلى عينك يا تاجر.. لا قانون يحكمه ولا رقابة تحاسبه.. لماذا؟.. لأنه بالأصل صادر بقوانين...

أحد أهم الاسباب التي تقف وراء الفساد المشرعن هي طبيعة الحكم وتركيبته في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فالحكم في العراق في هذه الحقبة لم تتصدر أولوياته مسألة بناء نظام حكم صالح وادارة شؤون العراق بما يحقق تعظيم نتائج الاداء الحكومي ومواجهة المعضلات التي يتخبط فيها الشعب.. انما شكل الحكم غاية الغايات بل والغاية الوحيدة ولعدم امكانية افراد فصيل او طرف سياسي بالحكم لأن ذلك يناقض البناء الذي قام

عليه النظام السياسي والذي اصطلحوا عليه بما يسمى بحكم المكونات وأجروا عليه عليه عمليات الدبلجة والخراج وعرضوه على الناس تحت اسم.. المحاصصة.. وطبقا لمشاهده جميعا فان كافة الاطراف بات هاجسها الوحيد هو الاستحواذ على اكبر ما يمكن من بساط الحكم، والسبيل الى ذلك معروف وهو استخدام المال ومصدر المال هو موازنات الشعب، الى جانب ذلك فان كل طرف يحاول اسقاط الاطراف الاخرى ولكن من خلال اعاقه اداء الدولة ككل واعاقه اداء المقطع من الدولة الذي يديره أي من الاطراف الأخرى.. هذا يعني ان كل الجهود موجهة للهدم وليس البناء وليس التكامل ولا الاتساق...

المضحك المبكي هو هذا الضحك على ذقون الناس.. ففي الغرب كانوا يقولون عن هذا بارون وذاك كونت وحتى عندنا فقد كانوا يسمونهم ملك وأمير ووالي، اليوم يسمونهم خادم الحرمين والرئيس المؤمن والمسؤولين.. وطبعاً عندما تسمع مفردة مسؤول ينصرف الذهن الى انه ٢٤ ساعه تحت طائلة الحساب (وقفوههم انهم مسؤولون..). في حين ان الواقع الميداني يقول: ان اصطدام مفردة مسؤول على طلبة اذن العربي تصيبه باللع وليس السكينه..! لأن المسؤول في بيئة الحكم العربية تعني المغتصب والجلاد والظالم والناهب لحقوق الشعب ولا تعني الراعي والرؤوم والمؤثر لهم على بطانته ومحسوبيه ونفسه، ولذلك كنت أقول دائماً: الهي.. خلصني من فساد المسؤولين وفساد العامة أنا كفيل به...

ثانياً: الفساد المالي:

الفساد المالي في العراق يقف خلفه استشرائه الفوضى في العمل الحكومي والناجم عن الصراع على السلطة وهو صراع مركب يدور في حلقة مفرغة وتجري فصوله على ثلاثة مستويات:

١. صراع بين من هم خارج العملية السياسية وبين المنتظمين في إطارها وهو صراع لا يقف عند حدود فهو يتخذ من الإرهاب والفساد وإغراق أجهزة الدولة بالفوضى سعياً لإسقاط نظام الحكم واسترداد السلطة وأبطاله تحالف البعثيين والذين فقدوا احتكارهم للنفوذ بالتضامن والتشارك حد الاندماج العضوي مع تنظيم القاعدة.
٢. صراع بين الأطراف المتشاطئة على الحكم إذ باتت نفس الوسائل: إرهاب (تفجير

وقتل بالكواتم) وفساد وإشاعة الفوضى في أجهزة الدولة هي لغة التفاهم المعتمدة رسمياً بينهم ومع كل خلاف بينهم تحترق العاصمة وأغلب المحافظات العراقية بالمفخخات ويفرق الأبرياء بالدم والموت، ولذر الرماد في العيون وربما الشماتة فانهم يدبجون بيانات شجب واستنكار...!

٣. والمستوى الثالث من الصراع هو الصراع البيئي بين الأطراف المنتظمة في الكتلة الواحدة التي تتشكل كل منها من أحزاب وكيانات وبين أطراف الحزب الواحد وصولاً إلى الأشخاص...

ولكن ما سبب الخلاف وما الباعث على التدافع؟ هل انه غيراً على سيادة البلد؟ أم انه مراعاة لأحوال الشعب المعيشية والخدمية؟ أم أنه حمية وذود عن حقوق الإنسان؟.. أبداً انه الصراع على الحكم، والحكم في عرف هذا النوع من السياسة لا يعني إدارة شؤون الناس والسهر على توفير متطلبات العيش الكريم ومستلزمات الحياة ومصادر الرزق لهم، أبداً.. أنه الإزاحة والإزاحة المضادة عن كراسي الحكم وصولاً إلى السلطة والسعي للانفراد بها بوصفها النفق المظلم الذي يفضي إلى الثروة والنفوذ.

ما علاقة الفوضى في العمل الحكومي الناجمة عن الفوضى السياسية باستشراء الفساد؟

١. الفوضى في العمل الحكومي تؤدي إلى تعطيل القوانين هذا يعني غياب المصداق التي تقف في وجه الفاسدين عند ممارستهم أفعال الفساد..

٢. وأيضاً تؤدي إلى فقدان سلسلة الأوامر والنواهي الحكومية فلا احد يمنع احداً مما يمارسه هو لأنه يعرف أن الجواب سيكون.. وأنت..؟.. ولا أحد يخشى من نواهي أحد إذا كان يمارس ذات الفعل.. وفي هذه الحالة يتحول الفساد لأن يكون الاختصاص الرئيس لموظف الدولة يمارسه من خلال وظيفته أما بقية المهام فاختصاصات ثانوية..

٣. وهي تؤدي أيضاً - وهذا هو الأخطر - إلى انخراط الأدنى والأعلى في أفعال الفساد على حد سواء.. فالفوضى في العمل الحكومي تؤدي إلى رفع الحرج من أمام من يريد ممارسة الفساد وانهايار الضوابط والكوابح التي تقف في سبيله.. هذا يعني حصول الأمرين معاً:

من آمن العقاب أساء الأدب + لا تستحي وأفعل ما شئت = الفرهود..

فالفساد عندنا: فرهود.. ولا يمكن مقارنته بالفساد لا في دول الجوار ولا في الدول البعيدة.. هذا لا يعني أن أشقائنا من الناطقين بالضاد مرابعهم نظيفة من الفساد مثلما لا يعني أن بلدياتنا في شمالنا الحبيب لا يأتهم الفساد من قبل أو من دُبر كما يحاول صديقي كفاح السنجاري تصوير ذلك.. فالحال من بعضه ، ولكن يوجد فرق واحد هو أن الفساد عندنا يفضح ما سواه وعندهم القراة تستر ما سواها ..

وأنتم تسمعون أن أخطر مراحل الفساد هي تلك التي يتحول فيها الفساد إلى ثقافة.. وهذا ما عنيته بالضبط فقد بات الفساد ثقافة يتبارى الفاسدون في ميادينها بتفاخر.

٤. قل لي أنت يا صديقي القارئ.. إذا كان الموظفون في الحكومة أية حكومة: ١٠./ منهم نزيهون لا يمكن إفسادهم و١٠./ فاسدون لا يمكن إصلاحهم و٨٠./ مترددون بين أن يكونوا من الصنف الأول أو يكونوا من الصنف الثاني ويسمعون ويرون على مدار الساعة قادة البلد كل يعير زميله بفساده ويهدد بكشف الملفات وليس همسا إنما من على شاشات التلفاز.. وأنت مسؤول عن مكافحة الفساد في البلد والذي ينسبك أو يقيلك هم هؤلاء الذين يعير بعضهم بعضا بالفساد.. ما هي اللغة التي تستخدمها مع موظف ما من الـ ٨٠./ لكبحه من ارتكاب أفعال الفساد..؟ ماذا تقول له لو قال لك: قالت العرب.. الناس على دين ملوكها..؟.

ثالثا: الفساد الإداري:

مثل الباخرة تماماً فان الجزء الظاهر من الفساد هو السرقة والاختلاس والكومشنات.. لكن الجزء الغاطس وهو طبعا الأثقل ومكان خزن الحاويات والأكثر ضرراً هو الفساد الإداري..

وهو يعني وضع أشخاص لا يمتلكون المقدرة أو التأهيل العلمي أو الخبرة والممارسة في مواقع قيادية وإشرافية في الجهاز الحكومي، الأمر الذي ينجم عنه فشل الأداء الحكومي في تحقيق نتائج موازية للمقدرات البشرية والمادية والمالية الموضوعة تحت تصرف الحكومة ككل، أو تحت تصرف قطاع منها كأن يكون وزارة أو جهازاً حكومياً.. والفساد الإداري تربطه علاقة جدلية مع الفوضى في العمل الحكومي فهو يتسبب فيها ويتعمق بسببها.

الفرق بين الاثنين - الفساد المالي والفساد الإداري - هو.. أن النصوص العقابية العراقية وفي معظم الدول تعاقب على النوع الأول في حين تغض النظر عن النوع الثاني، ليس لأن

الثاني اقل ضررا ولكن لأن الثاني تشترك في ممارسته سلسلة طويلة من المواقع الحكومية تصل إلى قمة هرم الحكومة والطبقة السياسية في البلد، وهؤلاء ليسوا مثل غيرهم فهم في منأى عن القانون أو الإجراءات العقابية وهنا دخلنا في حرم نوع آخر من الفساد هو الفساد السياسي..

رابعا: الفساد السياسي:

وهو الحاضن لكل انواع الفساد المالي والإداري وأيضا المشرعن فهو يوفر لمرتكبي كلا النوعين الحماية من القانون ويمنع ملاحقتهم ويمنع عنهم غضب الشعب ويغلف تلك الأفعال بتشريعات قانونية تحت بند ما يسمى بشرعنة الفساد ويفرغ الإجراءات والنصوص العقابية القانونية من مضامينها ويكبل القضاء ويغل أيدي الجهات المسؤولة عن مواجهة الفساد ويقوّض استقلالها.. ويجعل منها خاضعة لسطوة الفاسدين أنفسهم وعندها تكون هي أيضا إحدى ضحايا الفساد...

كنت قد اقترحت قبل سنتين أن تستحدث الحكومة في موازنتها السنوية بندا خاصا باسم تخصيصات الفساد.. تخصص له ١٠٪ من إجمالي موازنة الدولة كمكافأة للفاسدين ويستبدل يوم النزاهة العراقي بيوم الفساد العراقي وتقدم فيه الجوائز والأنواط للفاسدين بدلا من تقديمها للنزيهين، وهو اقتراح وجدته منطقياً لأنني اشتطرت فيه شرطا هو: أن يتم التصرف بالباقي بكفاءة ونزاهة...

ولما كان إجمالي موازنة الدولة في حينه يبلغ ٨٠ مليار دولار فان حصيلة بند الفساد هذا تبلغ ٨ مليارات دولار، أما في موازنة ٢٠١٢ الحالية فان الحصيلة تكون ١٠ مليارات دولار.. وهو ما يفوق إجمالي ما تفقده الدول المشمولة بتقرير منظمة الشفافية العالمية - عدا العراق - مجتمعه من جراء الفساد...

ويتم تخصيص يوم سنوي محدد بعد انقضاء السنة المالية يسمى عيد الفساد العراقي توزع فيه حصيلة البند المذكور على الفاسدين مع شهادات تقديرية.. ويلغى يوم النزاهة في العراق ويحظر التعامل مع مفردة الفساد بوصفها مفردة معيبة تخدش حياء الحكومة والساسة، ويمنع استخدامها للغمز واللمز في كافة أنحاء جمهورية العراق الاتحادي الفيدرالي.. بشرط واحد وهو أن يتم التصرف بباقي الموازنة العراقية بالأمانة والكفاءة المطلوبة..

في هذه الحالة سيكون صافي الموازنة بعد خصم الفساد ٩٢ مليار دولار وأنا أضمن للعراقيين في داخل الوطن وخارجه الآتي:

١. انخفاض معدلات الفقر إلى مثل معدلاتها في الدول المجاورة خلال ثلاث سنوات ومن ثم انخفاضها عنها خلال خمس سنوات..

٢. تحسن الخدمات المقدمة للشعب العراقي إلى مستوى مثلتها في الدول المجاورة خلال ٣ سنوات وتبدأ بالتفوق عليها خلال ٥ سنوات..

٣. تحسن مستويات البيئة والصحة والتعليم لتصل إلى مستوياتها السائدة في الدول المجاورة خلال خمس سنوات..

٤. العراقيون في الخارج لن ينتظروا معونات أو منحا أو مساعدات بل يتحولون إلى دفع بدل ضيافة للدول المضيفة لهم..

هذه الجوانب إذا لم تتحقق خلال السقوف الزمنية المشار إليها أتعهد بتسليم نفسي إلى أقرب مركز للشرطة بوصفي متهما ولهم حق اختيار التهمة الموجهة لي.. ولكن.. أن يتم مغادرة الفساد بأوجهه التي سأشير إليها توا.. معلومة شخصيه أراها مهمة في هذا الجانب: اقسام أني لست معاديا للنظام السياسي الجديد في العراق إنما واحد من أبنائه.. واقسم اني لا بعثي ولا تكفيري ولا عميل ولا حاقد ولا عداوة مذهب ولا حسد عيشه ولا من جماعة علاوي ولا من جماعة المالكي ولا من جماعة الضاري ولا من جماعة يونس ولا من جماعة بدر ولا من جماعة جيش عمر.. أنا من جماعة الشعب العراقي.. وفوق هذا أقسم بانني لا أسعى لنفسي ولا لولدي ولا لفخذي ولا لعشيرتي ولا لحزبي ولا لطائفتي ولا لعريقي إنما اسع للدفاع عن الشعب العراقي.. وعندما أجد أن هذا الشعب يتمتع بعوائد ونتائج أمواله وثرواته وموارده البشرية بأكفاً ما يمكن وبأكثر السبل نزهة واستقامة أو انه يحصل على معيشة راضيه تتناسب وتلك الإمكانيات.. فاني (أبطل) أكتب عن الفساد وربما اتجه للكتابة عن الصباية عند الكهول أو العشق في وشلة العمر تلك التي تشبه كأس النبيذ الاخير الي الذي يعادل كل ما سبقه (هم يقولون، لا يسيئوا الظن..)..

وسبق ان قلت ومنذ سنوات وليس في جلسات شخصيه بل على رؤوس الأشهاد وفي

الفضائيات انه لو توفر لهذا الشعب مستوى معيشة وخدمات مثل بقية شعوب المنطقة أو حصل على قدر منها يتناسب وموارد العراق فاني أبارك لكم مسعاكم وان أخذتم الثلثين.. وعلى هذا يا سادة بنيت مفهومي عن الفساد فهو ليس كالفساد في بقية دول العالم الذي لا يتعدى بضعة مليارات من الدولارات تخسرهما الشعوب من جرائه في عمليات غسيل الأموال والكوموشنات والرشاوي وإنما فساد من نمط آخر ومن طينة أخرى....

الفساد طبقا لمفهوم منظمة الشفافية العالمية هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية غير مشروعته.. وأشكاله الكوموشنات وغسيل الأموال والرشاوي وهذا لا يكلف الشعوب غير بضعة مليارات من الدولارات سنويا.. أربعة أو خمسة مليارات.. ما رأيكم بعشرة مليارات..؟ ولا ملاحقه ولا شجب ولا غيبه..؟ بالعكس احتفال سنوي وشهادات تقديرية وتوزيعها عليكم على أساس: لكل حسب طاقته ولكل حسب شطارته..

الفساد السياسي.. أبو الفسادات كلها، والتمكن منه يعني التمكن منها جميعا...! تشير إحدى ألواح البردي الخاصة بالفراعنة إن الكهنة كانوا يغشون آلهتهم فيذبحون الأوز كقربان ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران.. وفي عصرنا وليس في عصر الفراعنة وقفت قبل عقد من السنين على ممارسة في نواحي الحلة حيث تنتشر أضرحة الأولياء.. تجد الكليدار (الكيم) يربط طلي (وهو الخروف اليافع) في زاوية ما من المزار ويستقبل النسوة اللاتي كن قد نذرن خروفا للولي وتحققت أحلامهن ومراميهن المشروعة وغير المشروعة، فوجب عليهن أداء النذور فيعرض عليهن (الكيم) بدلا من شراء طلي يكلف ١٠٠ ألف دينار يستأجرن الطلي الخاص به بـ ٢ ألف دينار فقط.. عندها يقوم باقتياد الطلي ويدور به على الضريح وهو يصيح: هذا نذرك.. وانعم الله عليك.. وما قصرت.. وبعد انتهاء المهمة تتقدمه ألزائره الألفي دينار، فتكون هي قد وفرت على نفسها ٩٨ ألف دينار وهو قد حصل على ألفي دينار فتتحقق أركان الصفقة على وفق منهج (فيد واستفيد الشائعة في ربوع الوطن..) لكن ورغم ان الولي غير متضرر لأنه اصلا لم يكن مستفيداً من الطلي سواء كان مخصوصا أو مستأجراً، ورغم ان النسوة مغلوبات في كافة الأحوال.. لكن الأمر لا يخلو من فساد بحق ذلك الولي فلو كنت انا لحققت الآمال المشروعة للزائرات ببلاش خير من ان يضحكن

وصاحبهن على ذقني.. العالم الجليل يعود مساء إلى بيته وقد اكتظ جيب زبونه بآلاف الدنانير فيكسب من طلبه أضعاف ما يجنيه صاحب اللوري..! وقبل أيام أشرت في إحدى الفضائيات العراقية إلى أن أحدهم يقف في الباب الخارجي للموائى في ألبصره ولن تغادر اللوريات المحملة بالبضاعة دون أن ينقده السائق ٢٠ ألف دينار.. ولكن عندما يقبض الـ ٢٠ ألف غير يرفع ألعارضة.. كي تمر السيارة..! لا.. يقول للسائق أبرئني أذمه.. ويصر..! وما لم يقل له السائق أبرأت ذمتك لن يخرج.. فان كان كهنة الآلهة يخدعون آلهتهم وسدنة الأولياء يمارسون الغش والخداع ضد أوليائهم وزوار أوليائهم.. وهذا الحريص على ذمته يضمن إسقاط الذنب والإلا.. فكيف بالساسة..! وثقافتهم ما انفكت تردد أن السياسة فن الممكن وان السياسة غانية لعوب.. وان السياسة تحتل الجائز وغير الجائز وان مكيافيللي النبي المشترك للسلاسة من كل الديانات يبيح من أجل تحقيق الغاية ولوج غير المباح من الوسائل..! أبتلى المسكين مكيافيللي على رأي صديقي المثقف العراقي د. جعفر المظفر.. الذي يشير إلى أنهم استخدموه اسما وشعارا ودبغوا جلده مقولات نسبوها له فكان ما أضيف أضعاف ما قاله.. وصديقي على حق..

لكن الفساد في العراق باتت تنطبق عليه الآية الكريمة (ظهر الفساد في البر والبحر) فقد بات مثل الهواء يملأ كل الفراغات.. أنى وجهت وجهك تلفحك سمومه.. السياسي فاسد، الوزير فاسد، البرلمانى فاسد، استاذ الجامعة فاسد، الموظف فاسد، التاجر فاسد، رجل الدين فاسد، الكيم فاسد، عامل البوابة فاسد، الشرطي فاسد، شيخ العشيرة فاسد.. الله لا يوفق صدام.. (بالمنااسبة: قبل عام ٢٠٠٣ كان مدير كهرباء السماوة من بيت الحصيني والناس اعتادت القول كلما انقطعت الكهرباء: الله لا يوفق الحصيني، وفي احد الايام كان جمع منهم في كربلاء للزيارة والحصيني من بينهم فانقطعت الكهرباء صدفة فصاح أغلبهم: الله لا يوفق الحصيني.. فصاح فيهم جزعاً: يابه.. أنا مدير الكهرباء بالسماوه مو بكرىلا..!).

ماذا يعني الفساد السياسي..؟ في هذا الجانب ينبغي التمييز بين حالتين:

الأولى: نظام صدام مثلاً: هذه الحالة خارج المعايير ولا يمكن التعويل عليها وهي تبدأ العد من درجة ١٦ في حين أن مقياس ريختر ينتهي عند الرقم ٩.. نقارنكم مع مانديلا أو مع هذا المرشح لرئاسة وزراء اليابان واستقال بسبب ٤٠ دولارا اتهم بأنه تقاضاها هدية.. ما لازم.. تلك اليابان وضعها خاص.. نقارنك مع مهاتير..؟ طيب.. نقارنك مع أولمرت..؟ أيه مو

هذا يهودي..؟.. إلا أقارنك مع حسني أمبارك بدعوى انه من نظرائنا؟.. لكن حسني انتهى به المطاف باللومان.. هسا جماعتنا ثبرونا.. أحنا الديمقراطيين.. أحنا الفيدراليين أحنا وإحنا وإحنا واحنا.. صحيح.. لا تجوز المقارنة مع حقبة صدام (اللّه لا يوفقه) فيمكن وصف الفساد في تلك الحقبة بشكل مجمل دون الخوض في التفاصيل، فآنذاك كان ممنوعا التلطف بكلمة فساد وهي بالمناسبة مفردة نزلت إلى أسواق التداول في العالم حديثا حتى أن بيتر أيغن مؤسس منظمة الشفافية العالمية أشار في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمية) الذي صدر عام ٢٠٠٥ إلى أن الشعوب كانت تخاف حكامها من التلطف بهذه المفردة في حين لم تهتم الدول الغربية بهذا المصطلح باعتباره ثانويا وتافها وفي نفس الوقت عاملا جوهريا في سحب المال من دول العالم الثالث.. فهي تعيد تصدير الفساد إلى تلك الدول ثانية فتعتبر أن ما يتقاضاه الحكام الفاسدون تحميلا على سعر المبيعات.. إلى إن حل يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ حيث تنبه العالم إلى أن الفساد لا يشكل جريمة اقتصادية فحسب إنما أداة للإرهابيين وان أموال الفساد كانت تمول الإرهاب.. فانفجر الاهتمام العالمي بالفساد..

وما دما قد أهلنا التراب على حقبة صدام فان الكلام المجدي اليوم هو مناقشة الفساد على مقاييس النظام السياسي الذي يقوم في العراق حاليا وفي هذه الحالة فان الفساد السياسي يعني: انحراف الطبقة السياسية حاكمة أو (معارضة) عن القيام بواجباتها الموضوعية في السعي لتحقيق مصلحة الشعب والوطن وجنوحها عن القيم الأخلاقية والوطنية بانغماسها في التقاتل لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب المصلحة العليا للبلاد.. واغراق البلاد في الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية.

والفساد السياسي يعني استخدام الطبقة السياسية مقدرات البلاد البشرية والاقتصادية والمالية والثقافية والدينية وعلاقات العراق الإقليمية والدولية كأدوات في الصراع للوصول إلى السلطة، والتمسك بها، وعدم فقدانها.. والفساد السياسي يعني التعامل مع السلطة بوصفها نفقا لتحقيق النفوذ والثروة وليست وسيلة لإدارة الشؤون العامة للمواطنين وتوفير متطلباتهم الحياتية والمعيشية وتأمين متطلبات الحياة الحرة الكريمة للشعب وتحقيق الرفعة للوطن..

والفساد السياسي يعني أيضا التعامل مع المنصب الرسمي أو الوظيفة الحكومية بوصفها مغنما وليس وسيلة لخدمة المجتمع تنطوي على وجوب التفاني في خدمة الشعب

وتفترض في شغلها الأمانة والكفاءة إلى جانب مواصفات أخرى محددة كي يكون بالإمكان أن يكون الحاكم خادما للشعب حقا وليس مستعبدا للشعب.

والفساد السياسي يعني جنوح الطبقة السياسية حاكمة أو معارضه عن مبادئ الحكم الصالح والرشيد والذي يقوم على مبادئ توخي أفضل السبل وأكفئها وأكثرها استقامة في إدارة مقدرات الشعب وبما يحقق العدالة والمساواة بين أبنائه في سلوك الدولة وخلافه يلحق الضرر بمقدرات الشعب بشرية كانت أم مادية أو اقتصاديه أو ماليه أو ثقافيه..

والفساد السياسي يعني إلى جانب ما تقدم الآتي من الأفعال والممارسات بشكل

محدد:

١. الجنوح عن الشفافية في العمل الحكومي..
٢. ويعني رفض الخضوع لمساءلة الشعب..
٣. ويعني حماية الفاسدين..
٤. ويعني إعاقه ملاحقتهم..
٥. ويعني إعاقه تطبيق قوانين مكافحة الفساد..
٦. ويعني عرقلة إجراءات مواجهته..
٧. ويعني التضييق على استقلال أجهزة مكافحة الفساد..
٨. ويعني عدم التقيد بالدستور تحت أي مبرر أو حجه..
٩. ويعني انتهاك القانون تحت أية ذريعة وبأية صوره..
١٠. ويعني فرض الحكومة علويتها على مجلس النواب..
١١. ويعني الإغارة على استقلال القضاء..
١٢. ويعني تزوير إرادة الناخبين إن بالرشاوى أو التدليس أو تجييش الطائفية أو العرقية أو التخلف..
١٣. ويعني فساد السلطة والمشرعين وإصدار قوانين مصممه لتحقيق احتكار الحكم وإبعاد الآخرين..

١٤. ويعني فرض السيطرة على الجهات المناط بها تنظيم الانتخابات..
١٥. ويعني التلاعب بنتائج الانتخابات أو التزوير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر
١٦. ويعني تكميم أفواه وسائل الإعلام..
١٧. ويعني تهميش وإقصاء منظمات المجتمع المدني..
١٨. ويعني شرعنة الفساد.. (تنظيم أفعال الفساد بتشريعات قانونية تشكل مانعا في النظر فيها من قبل القضاء أو خضوع مرتكبيها لطائلة القانون)..
١٩. ويعني منع المواطنين من الاحتجاج السلمي والتظاهر..
٢٠. ويعني التضيق على حرية التعبير..
- ومن بين الأشكال الخطيرة لأفعال الفساد السياسي ما يتم ممارسته من قبل الفاسدين في ثلاث مراحل: قبل الوصول إلى السلطة، وعند الوصول إلى السلطة. وبعد مغادرة السلطة وكما يأتي:

المرحلة الأولى - قبل بلوغ السلطة:

١. يقوم الفاسد السياسي (فرداً أو جماعه أو حزباً) باختيار أكثر الشعارات بريقا فيتسلل من تحتها للحصول على قناعات الناس وقبولهم له في حين أن ثقافته السياسية والأيدولوجية مصممة على غير ذلك.. والأفعال غرس الثقافات والقناعات.. وأقرب التعبيرات المحلية الشائعة التي يوصف بها من يمارس هذا النوع من الفساد تعبير (الحنقباز).. وهو تعبير محلي عراقي يوصف به الشخص الذي تجتمع فيه ممارسات الكذب والتدليس والخداع والقهوة في آن معا.. فكم حنقباز سياسي.. في هذا البلد..؟
٢. يقوم الفاسد السياسي (فرداً كان أو مجموعة أو حزباً) باختيار اشد أوجاع الناس إيلاماً: الفقر والظلم والقهر فيلعب عليها ليستدرج الناس ويحصل على قبولهم وتفاعلهم في حين أن سيرته الذاتية وقناعاته وثقافته تفصح بأنه رب الشوية والبعير فهو إن أكل شره، وإن حكم ظلم، وإن تمكن قهر.. وذاك النوع من أفعال الفساد يمارسه الحنقباز أيضاً.. لا تتوفر إحصائية رسمية عن عدد حنقبازية هذه الحقبة في تاريخ العراق لعدم إجراء تعداد عام للسكان...

بالمناسبه: هل تعلمون ماذا يفعلون هذه الأيام وخصوصاً في المحافظات..؟ ساقول

لكم: . . يقولون للناس.. صحيح كنا فاشلين طوال ٤ سنوات ولكننا قد اكتسبنا خلالها خبرة وتعلمنا وعندما نتخبوننا ثانية تحصدون الثمار..! أية حنقبازية هذه..9.

- فرهدوا تخصيصات المحافظات خلال هذه الأيام وكل واحد منهم يذهب الى عشيرة او منطقة ويقول لهم سابلط لكم هذا الشارع وذاك الشارع مقابل ان تتخبونني.. ويبلطون.. على صبخه.. على انقاض.. على انبوب نפט.. المهم يمتد عمر التبليط الى يوم الانتخابات.. وطبعاً لن ينسوا شيخ العشيرة فتشاهد التبليط مثل دخان النفاثه ينتهي عند عتبة المضيف.. في حين أن المناطق ذات الكثافة السكانية لا شأن لهم بها وشوارع المدن خربه.. فيبددون أموال الموازنة في رشاوي لغرض انتخابهم ثانية.. وكانوا يفعلون بمعونات الرعاية الاجتماعية مثل ذلك.. ويرشون شيوخ العشائر بكذا فرصة تعيين في الشرطة حتى باتت الشوارع تعاني من الاختناق من زحمة الشرطة.

٣. ويقوم الفاسد السياسي (فرداً كان أو مجموعة أو حزباً) باستغلال ثقافة المجتمع لعب عليها وتوظيفها للوصول إلى غايته في أن يحكم فيكون عود الثقاب الذي يتسبب في الحريق الطائفي أو العرقي أو الديني أو المناطقي أو الجهوي في البلاد ليس لأنه يتبنى ويدافع عن الحقوق والآمال والطموحات المشروعة لتلك الشريحة، بل يركبها موجة ويتخذ منها مطية للوصول إلى غايته وهي الحكم وهو في هذه الحالة يدرك تماماً أن ما يقوم به يؤدي إلى إلحاق أمدح الضرر بالمجتمع والأفراد، ويتسبب في إحداث الفرقة والتباغض والعداء والصدام بين شرائح المجتمع وفئات الشعب ويهدد السلم الأهلي في البلد.. مع ذلك فهو لا يتورع عن ممارسة تلك الأفعال ولأنه حنقبازي فانه وبمجرد وصوله إلى السلطة يتنكر أول ما يتنكر لتلك الشريحة التي ادعى غيرته عليها.. فيستبدلها ببطانة من الفاسدين والانتهازيين والوصوليين.. بعد إن غرس في النفوس فايروسات لثقافة منحرفة لا تستطيع المضادات الحيوية المنتجة في أرقى مراكز إنتاج الأدوية في العالم من تامين الشفاء منها.. والحالة العراقية باتت بمثابة الوباء المستوطن يجتهد الوطنيون والمتورون على زحزحتها لكنها كتلة صماء معجونة من خليط من التزمت والتخلف والعصبية والجهل المطبق باتت وباء متوطنا في هذا العراق...

٤. يقوم الفاسد سياسياً فرداً كان أو مجموعة أو حزباً بطبع خرائط طبيعیه وبشريه وإداريه وسياسيه وجيولوجيه للبلد مجسمة وملونه ويهيئ الرسل فيبيعتها إلى ملوك ورؤساء وأمراء ومستشاري وسفراء المحيط الإقليمي والدولي ويعرض على الذوات المشار

أليهم انه يتعهد وبكامل وعيه وإدراكه بان لهم وحدهم بعد الله اليد الطولي في مقدرات البلد أرضا وشعبا وسماء وثروات فوق الأرض وتحت الأرض إن هم ساندوه في تحقيق غايته في الوصول إلى حكم البلاد.. مع هامش يقول: أحب من تحبون وابغض من تبغضون والله خير شهيد على ما أقول..

المرحلة الثانية - مرحلة تسلم السلطة:

١. نكوص الأطراف السياسية أفراد أو مجموعات أو أحزاب في الإيفاء بديون التزموا بها للشعب بصيغة شعارات تسللوا من خلالها للحصول على قناعة الشعب وقبوله وباتت ديونا واجبة التسديد حال وصولهم إلى الحكم لكنهم تنكروا لتعهداتهم ومارسوا المماطلة والنكول لأنهم (مقربان) وهو تعبير محلي عراقي لوصف سلوك الشخص الذي تجتمع فيه خصائل الكذب والغش والتدليس ونكران الجميل والنكول والمراوغة ورفض تسديد ديونه في آن معا.

٢. يقال في التاريخ العربي الإسلامي أن عبد الملك بن مروان كان احد فقهاء مكة فكان كتاب الله يلازمه في الليل والنهار في السر والعلن في الرواح والمجيء وقد كان يتلو ما تيسر له من آيات الذكر الحكيم لحظة وقف بين يديه رسول العاصمة يبلغه بخبر انتقال الحكم اليه وانه بات خليفة المسلمين ورغم أن لقب الخلافة أصلا يتصل بخلافة النبي فقد نظر الرجل مليا بكلمات القرآن وهو دستور رسول الله.. وخاطبه قائلاً: هذا فراق بيني وبينك... كم هو مرائي.. هذا الخليفة..؟.. طبعاً هذا لا يعني وفقاً لقيم تلك الحقبة إن الرجل بات علمانيا.. إنما يعني أن الرجل قد أعلن الافتراق عن القيم النبيلة المعتمدة يوم ذاك.. وبات بلا قيم.. وتحلل من أي التزام أخلاقي سوى ما يتطلبه التمسك بالحكم.. وهذا فساد سياسي ، وأي فساد..! دونه خرط القتاد..ولو عدتكم اليوم كم عدد الذين أعادوا وأعادوا وأعادوا تلك المقولة الشهيرة: (هذا فراق بيني وبينك..) لوجدتم أن عددهم خارج الطاقة على الإحصاء وأول ضحاياهم.. رفاق الدرب وضحايا الدرب فساداً الأحزاب قد قفلوا حال وصولهم للحكم على تلك القيم المتعلقة بالعبء والإيثار والاستقامة والأمانة والذي منه.. والتي لطالما رددوها مصحوبة بالنشيج والذوبان في بحور من الزهد والدروشة رافضين بريق الحياة ونعومة العيش ووثير الفراش..!.. فباتوا يتجاهلون أول من يتجاهلون رفاق الدرب وعوائل الذين استشهدوا من رفاقهم وتلك لعمرى غاية القسوة لأن الجائزة للمبدئي من أي حزب أو مجموعته هي أن يجد

أن ما كافح من أجل تحقيقه بات ملموساً في التطبيق وإلا فإنه يشعر بندم على ما فات من عمره المغس بالضم والتشرد والحرمان وعقارب الساعة لن تعود وبسبب فقدانه ذويه ليس لجريرة ارتكبوها إنما بسببه هو.. فيكتشف في النهاية أن المقرباز والحنقباز من رفاقه قد سحقاهاما بقدميهما دون شفقه...

٣. لو عدتم إلى قائمة أنواع الفساد المشار إليها أنفا والتي بلغ عديدها العديد فإن الفاسد سياسياً فرداً كان أو مجموعة أو حزباً يمارسها جميعاً وفي آن واحد فهو لا يطبق الشفافية ولا يقر بخضوعه للمساءلة ويحمي الفاسدين ويعيق إجراءات ملاحقتهم ويعيق تطبيق قانون مكافحة الفساد ويعرقل إجراءات مكافحة الفساد ويمارس الهيمنة على أجهزة مكافحة الفساد وينتهك الدستور ولا يأبه بالقانون ويفرض العلوية والهيمنة على نواب الشعب ويضع القضاء تحت إبطه ويجيش الجيوش لحصد أصوات الناخبين إن بالرشوة باستخدام أموال الشعب لهذا الغرض أو بالوعود الكاذبة أو باستنهاض العصبية الطائفية أو العرقية أو القبلية أو بإخضاع الجهة المنظمة للانتخابات أو بتزوير النتائج أو بسن قوانين انتخابات مفصلة على مقاسه أو توظيف وسائل الإعلام لمصلحته دون غيره ومن لا يخضع يقفل فمه ويجند منظمات المجتمع المدني لتنظيم القصائد بحمده ويشرعن الفساد وينظم ممارسته بقوانين ويخنق الأصوات المعارضة ويواجه بالسلاح المتظاهرين ويلغي حق الناس بممارسة التعبير.. كيف يمكنه فعل كل ذلك؟ لأن السلطة باتت بيده ويات على كل شيء قدير.. ومن يعترض يقول له أني اسند ظهري إلى الشرعية الدستورية.. بالضبط مثلما قال علي عبد الله صالح..!، ليس ذلك فحسب بل يجعل من بطانته ملوك التلاعب بأموال الشعب فالوازنة برمتها تحت تصرفهم ويمنحهم شهادات خبرة بالتزوير كتلك التي يمنحها طيب الذكر الخطاط حامد وهو مواطن تركي يمنح الشهادات قديماً لمن يتخرج على يديه في ممارسة الخط العربي...

٤. والفساد السياسي فرداً كان أو مجموعة أو حزباً يكون في غاية الوفاء للمحيط الإقليمي والدولي الذي ساندته للوصول إلى الحكم فمسألة أن يمارس أفعال الحنقباز والمقرباز مع شعبه..؟ ماشي.. بين الأحباب تسقط الآداب ولكن.. مع الأعراب..؟ لا.. فشله وعيب.. كل ما وعدهم به ينفذه على داير مليم بل وينقدم أكثر.. أرض، نطف،

آبار، اصطفا، الدوران في الفلك، تبني المواقف، تصدير أثور، الحرب بالأنابه..

١. من الناحية المالية فان الفاسد السياسي فردا كان أو مجموعة أو حزبا لا يضع في حسابانه على الإطلاق انه مغادر السلطة نهائيا وان كانت الآليات المفروضة والمتفق عليها بموجب توازن القوى بين الأطراف المكونة للطبقة السياسية تحتم عليه أن يسلم السلطة مرغما فان عودته إلى السلطة ثانية تشكل الهدف الذي دونه كل الأهداف والقيم وطنية كانت أم أخلاقيه.. فيستخدم ما جناه من أموال وهي طبعا هائله لشراء الذمم وتحريض الناس وإدامة العلاقات مع المحيط الإقليمي والدولي لمساعدته في استرجاع السلطة.. وعندما يتساءل المرء عن سبب المبالغة في الإيغال بالفساد المالي أثناء وجود ذلك الطرف في السلطة يجد الجواب في هذا.. فهو لا يسعى أثناء وجوده في السلطة الى نهب ما يتمكن من نهبه بدافع الإثراء الفردي.. إنما يريد من خلال ما نهبه شراء العودة إلى الحكم.. وهو أمر لا شك يتطلب أموالاً هائلة..

٢. انه يوظف ما كان يمارسه من فساد إداري لأغراض العودة إلى السلطة فالذين أوصلهم إلى المناصب والمواقع لا تنقطع خدماتهم له بمجرد مغادرته الحكم إنما يستمرون مدينون له وعليهم تسديد ما بذمتهم وهم لا يأتمنون الجديد لأنه يحمل لهم أنهم من أتباع السابق وإنهم لا يؤتمنون من قبل الجديد وفي نفس الوقت فان الجديد من نفس الطينة أيضا وهو فاسد سياسيا ومن ثم يحتاج إلى ممارسة الفساد الإداري أيضا فهو يسعى لتوظيف أنصاره وبطانته وإيجاد مواقع ومناصب لهم ويعرف انه لن يجدها إلا من خلال إبعاد المواليين للسابق من مناصبهم ومواقعهم كي تكون شاغرة ليملاها بأنصاره.. وتدور عجلة الفساد وفي دورانها تسحق كرامة الشعب بأسنان الفقر والحرمان والبؤس...

٣. والفساد السياسي فردا كان أو مجموعة أو حزبا لا يكتفي بتوظيف المقدرات المالية والاقتصادية والوظيفية لأغراض العودة للحكم واسترداد الملك إنما يسعى إلى ما هو أخطر من ذلك فيستغل الواقع الثقالي المتدني للناس والذي أسهم هو بتشويهه وتدنيه فيثير الناس ويستغل النزعات الطائفية والعرقية والعشائرية والجهوية لديهم بما يضمن إثارته للمشاكل وعدم الاستقرار وإقناعهم بأنه هو وليس غيره المخلص والعاقل والشريف وكل ما عداه هم فاسدون وعملاء ومتآمرين وظلمه.. فتتطور المجتمعات وتزدهر الأوطان وتعمر البلدان وينعم الناس لكن بلد الفساد السياسي في كل يوم ينهار

شيء من جرفه.. إلى أن يأتي الحل.. والحل هنا هو إصلاح الأمور السياسية جذريا باتجاه بناء نظام الحكم الصالح...

الفرق بين الفساد السياسي والفساد المالي والإداري:

الفساد السياسي يختلف جذريا عن الفساد المالي أو الإداري فهو الكل والأصل وما تلك المسميات من الفساد إلا فروع.. وللتفريق بين الفساد السياسي من جهة والفساد المالي والإداري من جهة يمكن اعتماد المعايير الآتية:

١. الفاعل: الفساد المالي بشقيه الصغير الذي يمارسه الموظف في حافات الجهاز الحكومي كالرشوة والاختلاس مثلا والكبير الذي يمارسه موظف كبير في المستوى الإشرافي في دوائر الدولة كإبرام عقود يشوبها الفساد أو التنفيذ الفاسد للعقود.. يقوم بتلك الأفعال موظف أو عدد محدود من الموظفين في كل مره.. ليس أكثر، والحال نفسه ينطبق على الفساد الإداري عندما يتم تعيين موظف صغير أو عدد من الموظفين في إحدى دوائر الدولة في حافات الجهاز الحكومي من خلال الرشوة أو على أساس المنسوية أو المحسوبية أو المحاباة ودون توفر المواصفات، ودون إتاحة حق التنافس للجميع، أو عندما تصدر قرارات خاطئة، أو تتقاعس أو تتسبب جهات ما في تلك الدوائر بفسلها في قيامها بواجباتها، أو تفشل في تحقيق النتائج المطلوبة بسبب عدم كفاءتها.. في حين أن الجهات الضالعة في ممارسة الفساد السياسي هي رأس الهرم في النظام الحكومي أو السياسي في البلاد أو مجموعة الفئة الحاكمة والطبقة السياسية المتنفذة برمتها.. والطبقة السياسية المتنفذة لا تعني الشطر الحاكم من الطبقة السياسية فقط بل المتنافسة معها في مارثون إخضاع مقدرات البلاد في التصارع على الحكم.. بهدف النفوذ والثروة...

٢. طبيعة أفعال الفساد: في حين يتمثل الفساد المالي في سرقة ونهب أموال الشعب، فيستنزف الفاسدون أمواله من خلال السرقة والنهب للأموال الموضوعة تحت تصرفهم كتخصيصات مالية، أو مكلفين بتحصيلها لصالح الخزينة كإيرادات، إلى جانب ما ينهبونه من المواطن نفسه من رشاوى، وفي حين ينصرف الذهن في الفساد الإداري إلى مخرجات دوائر الدولة من نتائج يفترض تحقيقها بواسطة الإمكانيات المختلفة من مالية وبشرية ولوجستية إلى جانب الصلاحيات الموضوعة تحت تصرفها.. فأن الفساد السياسي يعني انحراف الطبقة السياسية حاكمة أو (معارضة) عن القيام بواجباتها

الموضوعية في السعي لتحقيق مصلحة الشعب والوطن وجنوحها عن القيم الأخلاقية والوطنية بانغماسها في التقاتل لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب المصلحة العليا للبلاد، و يعني استخدام الطبقة السياسية مقدرات البلاد البشرية والاقتصادية والمالية والثقافية والدينية وعلاقات العراق الإقليمية والدولية كأدوات في الصراع للوصول إلى السلطة، والتمسك بها، وعدم فقدانها، ويعني التعامل مع السلطة بوصفها نفقا لتحقيق النفوذ والثروة وليست وسيلة لإدارة الشؤون العامة للمواطنين وتوفير متطلباتهم الحياتية والمعيشية وتأمين متطلبات الحياة الحرة الكريمة للشعب وتحقيق الرفعة للوطن، و يعني أيضا التعامل مع المنصب الرسمي أو الوظيفة الحكومية بوصفها مغنما وليس وسيلة لخدمة المجتمع تنطوي على وجوب التفاني في خدمة الشعب وتفترض في شاغلها الأمانة والكفاءة إلى جانب مواصفات أخرى محده كي يكون بالإمكان أن يكون الحاكم خادما للشعب حقا وليس مستعبدا للشعب ويعني جنوح الطبقة السياسية حاكمة أو معارضة عن مبادئ الحكم الصالح الرشيد والذي يقوم على مبادئ توخي أفضل السبل وأكفئها وأكثرها استقامة في إدارة مقدرات الشعب وبما يحقق العدالة والمساواة بين أبنائه في سلوك الدولة وخلافه يلحق الضرر بمقدرات الشعب بشرية كانت أو مادية أو اقتصادية أو مالهيه أو ثقافيه، والفساد السياسي في هذا المعنى يتعدى بكثير تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد القائل بان الفساد هو: (سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية).. ويتخطى بكثير تعريف البنك الدولي الذي عرف الفساد بأنه (دفع رشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات).. فتلك التعريفات تمثل تخريفات بالنسبة للفساد السياسي القائم في العراق، ما تتحدث عنه منظمة الشفافية بشكل بعض إشكال الفساد المالي في العراق من رشوة وعمولة وما يتحدث عنه البنك الدولي عن الفساد لا يمثل إلا نمطا واحدا من أنماط الفساد المالي في العراق وهو الرشوة والكومشن.. منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي يتحدثان عن فساد الموظف صغيرا أم كبيرا ولتحقيق مكاسب شخصية ولكن لا يتحدثان عن فساد الحكام والجهات القيادية في الدولة ولا البرلمان ولا الأحزاب ولا الطبقة السياسية ويتحدثان عن الفساد الفردي ولا يتحدثان عن شبكات ومنظومات الفساد ولا عن فساد الأحزاب أو الطبقة السياسية برمتها ويتحدثان عن تحقيق مكاسب شخصية وهي لا شك محدودة وان كبرت ولا يتحدثان عن مكاسب سياسية ووصول للحكم يشترى من

خلال الفساد وتلك تتطلب حجما من الفساد هائلا، وعندما تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد السياسي تشير بأنه (تفصيل قوانين انتخابات أو تمويل حملات انتخابية..) والفساد السياسي في العراق من هذه الزاوية ليس هذا..إنما التجيش الطائفي والمذهبي والثقافي وتوظيف الجهل والعرقية والمناطقية والعشائرية والدين والتاريخ ورموز الدين ورموز التاريخ.. ولا يقتصر الأمر في تفصيل قوانين الانتخابات على مقاس الطبقة السياسية الفاسدة في ممارسات الفساد السياسي للطبقة السياسية العراقية بل تم توظيف التاريخ.. أما الفساد في تمويل الحملات الانتخابية التي تحدث عنه منظمة الشفافية الدولية فإنه يعني مثلا المشابه لما حصل عليه أولمرت رئيس الحكومة الاسرائيلية عندما تبرع له احد التجار أو المقاولين بمبلغ زهيد لمعونه في تمويل حملته الانتخابية والتي بسببها تمت إقالة أولمرت وعرضه على الشرطة للتحقيق معه ١٧ مره ومن ثم إحالته إلى المحكمة وكذلك المبلغ الذي يزعم ألقدا في إن تبرع به لساركوزي لتمويل حملته الانتخابية هذا ما تتكلم عنه منظمة الشفافية العالمية بشأن الفساد السياسي.. في حين ان الأمر مختلف ففي العراق يوجد مبدأ يقول: كل شيء من اجل الفوز في الانتخابات.. موازنة الدولة ومشاريع المواطنين والوظائف والإسناد والقوانين والمذهب والتعيين في الجيش والشرطة وتذكرون التفجيرات التي شملت معظم مناطق بغداد وتجاوز عددها ١٧ عملية عشية الانتخابات والاعتراض على نتائج الانتخابات والتهديد بالتبطله والردح والقدح في الفضائيات العراقية والتي استحق بعضها الأوسكار في تضليل الشعب وإغراقه في مستنقع الثقافة الطائفية، والتلويح بتفليس العملية السياسية والعودة الى المربع الأول.. وغيرها كثير وكثير.. الفساد السياسي في العراق لا ينحصر ضمن ممارسات الفساد إنما في تهيئة البيئة المثلى لاستشراء الفساد وتعميقه.. هل أن هذه الأنماط من الفساد شائعة في بيئة الذين صاغوا تعريف الفساد السياسي لمنظمة الشفافية العالمية..؟ طبعاً..لا.. وأذن فهم معذورون في عدم الإحاطة بأنماط وأشكال وأصناف الفساد.

٣. حجم الفساد: الفساد يرتبط موضوعيا بمقطع السلطة، وحجم الفساد دالة لحجم السلطة ولذلك فإن الاستبداد فساد مطلق.. فعندما يكون موظفا في حافات هرم الجهاز الحكومي فإن حجم ما يمكن أن يمارسه من فساد إنما يتوقف على مقطع السلطة الممنوحة له وحجم المقدرات التي يتحكم بها، فالفساد الذي اشرنا إليه أنفا والذي تحت أمرته عارضة الباب الرئيس لسيارات الحمل في الموائئ سعة المساحة المتاحة لممارسته

للفساد تتوقف عند حدود البوابة ولا تمتد إلى المخازن وأرصدة التحميل ومالية الموائى ودائرة الأفراد والعقود، ويتحدد مداها الزمني ضمن الساعات المكلف ضمنها بممارسة واجبه عند عارضة باب مغادرة سيارات الحمل، لكن مدير عام الموائى تشكل مقدرات دائرة الموارد برمتها ساحة لممارسة الفساد بالنسبة له إن كان فاسداً، والوزير لا تتحصر مساحة الفساد بالنسبة له ضمن دائرة الموائى إنما بقية دوائر الوزارة إن كان فاسداً ورئيس الحكومة كل الوزارات ميدان ملعبه.. وعندما يستقوي على القضاء ويخضعه لسلطوته وعندما يخضع جهات تنفيذ الانتخابات لسلطوته وعندما يخضع الإعلام لسلطوته وعندما يفرض سلطوته على أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد وعندما يفرض علويته على مجلس النواب.. عندها يكون الحاكم المطلق في البلد وتكون الديمقراطية ديمقراطية شكلية وفي الحالة العراقية حيث نظام الحكم برلماني وليس رئاسيا فإن أجهزة الدولة كلها تشكل ساحة الممارسة له فساداً أو استقامة، ولأن السلطة تفوض فإن حجم السلطة المفوضة لمدير مكتب مدير دائرة الموائى غير حجم السلطة التي يتمتع بها مدير مكتب وزير النقل وهذه تختلف بشكل حاد عن حجم السلطة التي يتمتع بها مدير مكتب رئيس الوزراء والمحيطون برئيس الوزراء.. توزيع السلطة يحد من الفساد المطلق لكنه أحياناً يوزع مساحة الفساد ليس إلا، البرلمان الفاعل يقتطع من سلطة الحكومة والبرلمان النزوية يقلل من حجم الفساد لأنه يقتطع لنفسه نسبة كبيرة من مساحة السلطة المتاحة للحكومة ويتصرف بها باستقامة وفي نفس الوقت يفرض علويته على الحكومة فيراقبها.. هذا إذا كان البرلمان قويا ونزيهاً ولكن عندما لا يكون نزيهاً فإنه مجرد شريك في الفساد وعندما لا يكون قويا يكون أداة إضافية بيد الحكومة لممارسة الفساد، الطبقة السياسية الحاضنة للحكومة تتمتع بسلطة كبيره مماثلة لسلطة ولاية الفقيه.. وحجم الفساد الذي تمارسه يمتد على مساحة السلطة التي تتمتع بها والطبقة السياسية المناوئة للحكومة تتمتع بالطبع بقدر من السلطة يتناسب مع قدرتها في منافسة الطبقة السياسية الحاضنة للحكومة وحجم التهديد الذي تمارسه عليها وتقبض ثمن ذلك مقطعا من السلطة تمارسه من خلال الحكومة ذاتها وبشكل غير مباشر يتمثل بالنفوذ والمساحة المتاحة لها لممارسة الفساد يتوقف على حجم المقطع من السلطة وحجم النفوذ.. الجهات الرقابية سواء كانت المختصة أو البرلمان أو الإعلام أو الشعب لا تقتطع من الصلاحيات إنما تراقب ممارستها باستقامة وتمنع تجاوز الحكومة أو بعض أو أحد أفرادها من تجاوز تلك الصلاحيات.. وتتوقف المساحة المقتطعة من مساحة الفساد على مدى قدرة ونزاهة تلك الجهات في ممارسة واجباتها.. فعندما يعين مراقب يقف في

باب خروج سيارات الحمل في دائرة الموائى التي يبتز العامل المكلف برفع العارضة أو تنزيلها ويرغم سواق اللوريات المحملة بالبضاعة على عدم الخروج إلا بعد دفعه ٣٠ ألف دينار وضمن قيام السائق بإبراء ذمة المبتز الفاسد الصغير.. ويقال للمراقب أنت لا شأن لك.. لا تمنعه.. وعندما ينقل ما رأى لمن منحه الصلاحية وسلطة المراقبة ويجد هذا الأخير لا يهتم بما نقل إليه يكون المراقب أمام خيارين إما أن يصاب بالإحباط وقد يترك العمل أو يتحول إلى شريك في ممارسة الابتزاز.. ولكن في كل الحالات لن يتوقف الابتزاز إنما يزداد كمياً أو نوعياً.. وهذا هو حال الفساد.. مما تقدم يتضح أن الفساد السياسي يشمل كل مقدرات البلاد البشرية والاقتصادية والمالية والثقافية والسياسية والدينية فالفساد السياسي الناجم من جراء اعتماد سياسات خاطئة وفاسدة يؤدي بحياة أعداد هائلة من البشر جراء التسبب في الحروب والاضطرابات والتصادم المجتمعي وانتهاك حقوق الإنسان والفقر والمرض والجهل وتدني العلاج وفشل سياسات التعليم، والفساد السياسي يقوض ويبدد المقدرات الاقتصادية في البلاد من جراء نهب ثروة الشعب أو التخبط في إدارة الاقتصاد الوطني، والفساد السياسي ينهب ويبدد المقدرات المالية برمته ولا يتعلق الأمر ببضعة ملايين أو مليارات إنما بعدد هائل منها وأرقام تكسر ظهر موازنات الدولة، والفساد السياسي يخرّب ويشوه ثقافة الشعب ويستبدلها بثقافة منحرفة تهدد السلم الأهلي وتخلق حالة التصادم بين شرائح المجتمع وتثير الفرقة والتباغض والتطاحن بين أفراد وفئات الشعب، والفساد السياسي يقوض سيادة البلد وينتهك كرامة الوطن وحرية وكرامة الشعب ويعتدي على حقوق الإنسان..

والفساد السياسي لا ينحصر في ممارسة أفعال الفساد إنما في خلق البيئة المثلى لاستشراء الفساد بكافة أصنافه.. السياسي والمالي والإداري والسلوكي وإعادة إنتاج وتفريخ الفساد.. وإذن فإن الفساد السياسي هائل ويتعدى الحدود الموصوفة للفساد المالي الصغير والكبير ويتعدى كذلك الحدود المعروفة للفساد الإداري الصغير والكبير ويمكن أن يوصف بالسوبر فساد وهذا النوع من الفساد غير معروف في البيئة الأوربية التي انطلق منها تعريف الفساد المعتمد من قبل منظمة الشفافية العالمية ولا تعريف الفساد المعتمد من قبل البنك الدولي فإن كان الفساد في العراق هو فقط (استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة) وفقاً لتعريف الفساد المعتمد من قبل منظمة الشفافية العالمية فإن الشعب العراقي يقبل عن طيب خاطر بنوع كهذا من الفساد ويتخطى بكثير تعريف البنك الدولي عرف للفساد بأنه (دفع رشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين

والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات).. الفساد السياسي في العراق ملعبه موارد البلد البشرية جميعها وموارد البلد الاقتصادية برمتها وموازنات البلد بكاملها وما يتلقى البلد من منح ومعونات وقروض خارج تلك الموازنات بل ابشع من ذلك وهو ان الفساد السياسي في العراق يترجم عمليا في حصد ارواح الابرياء من الناس في عمليات قتل جماعي عندما يستاء سياسي عراقي من زميله..ومئات الأدلة تثبت ان عمليات التفجير والقتل تقف خلفها الاطراف السياسية المتنافسة على السلطة وتوقيات تلك العمليات الاجرامية تدحض أي ادعاء يخالف ذلك.. وفي هذه الحالة فان حجم الفساد لا يمكن مقارنته بحجم الفساد المالي أو الإداري بشقيه الصغير والكبير.. وعندما يكون صاحب السلطة وهم الطبقة السياسية النافذة فاسدا يكون تفسير تبرع البلد على قمة الدول الأكثر فسادا في العالم منطقيا ومفهوم ولا يمكن إخفاؤه لا من خلال الإنكار ولا من خلال التجميل.

٤. حجم الضرر: معروفة هي نسبة الفقر في العراق ومعروفة كذلك نسبة البطالة ومعروفة أيضا درجة الحرمان من الخدمات الأساسية ومتطلبات الحياة ومصادر العيش في العراق، في نفس الوقت معروف حجم الموازنات التي تفوق موازنات عدد من دول الجوار مجتمعة هذه هي بعض نتائج الفساد السياسي.. ومعروفة أيضا حالة الاحتضار السريري للزراعة والصناعة والسياحة والعلوم والتعليم.. وتلكم من نتائج الفساد السياسي.. معروف عدد الأرمال والأيتام والمهجريين والمهاجرين وتلكم من نتائج الفساد السياسي، ومعروفة طبيعة الثقافة التصادمية والمتخلفة والعدوانية التي سادت المجتمع العراقي وتلكم من نتائج الفساد السياسي، ومعروفة حالة التبعية والضعف الذي يطبع السيادة العراقية ويمزقها كفريسة بين قطعان الضباع تلك أيضا من نتائج الفساد السياسي.. هذا الوضع الأمني البائس من نتائج الفساد السياسي، هذا التطاحن على السلطة والحكومات ذات الوزارات المليونية والتأخير في استكمال تشكيل الحكومات أيضا من جراء الفساد السياسي، التوزيع المشوه للثروة في البلد حتى أن رئيس جمهوريتنا ذو الاصول الاشتراكية والعهددة على الـ BBC اللندنية يتفاخر بقوله: كان عدد المليونية قبل عام ٢٠٠٣ في السلیمانية لا يتعدى ١٢ شخصا واليوم يزيد عن ٢٠٠٠ في حين أنني وبصفتي اشتراكيا بالعكس هذا ما يغيضني ويحزنني لأن المعيار عندي هو كم تراجعت نسبة عدد الذين تحت خط الفقر ونسبة عدد الفقراء وليس

المعيار عندي كم ارتفع عدد المليونيرية..

قد يتساءل البعض عما إذا كانت السياسة بحد ذاتها ممارسة غير أخلاقية ومن ثم هل إن كل من يمارسها هو منحرف وجانح عن قيم الاستقامة..؟ وهو تساؤل وجيه.. لكني أقول ما قاله برنادشو (كما اعتقد) في: ان السياسة ليست فاسدة بحد ذاتها ولكن عندما يكون فيها ساسة فاسدون يفسدونها.. فالسياسة كالم وفعل تنتجه المنظومة القيمية للأفراد والمجموعات الذين يشتغلون في هذا المجال فان كانت المنظومة القيمية خرابانه كانت النتيجة مثلها وان كانت المنظومة سليمة كانت النتائج سائغة رائقة طازجة غنية بالفتامينات..

٥. مواجهة الفساد السياسي: في حين يمكن مواجهة الفساد المالي والإداري بتنفيذ قوانين مكافحة الفساد وإتاحة المجال لأجهزة مكافحة فساد قوية ومستقلة فان مواجهة الفساد السياسي لا يمكن أن تكون من خلال تلك الأدوات لأن القوانين هم من يصنعها وهم من يستطيع إلغائها ويفعل عندما تتقاطع مع مصالحه الشخصية والحزبية ويصمم ما هو ملائم له منها.. وأجهزة مكافحة الفساد هم من بإمكانه تقويضها أو احتواءها.. الفساد السياسي يمكن مواجهته من خلال سبيل واحد لا غير: بالإصلاح السياسي الجذري.. وهي مهمة الشعب.. ولكن.. عندما يرتقي وعي الشعب الى الحد الذي يجعل من معرفته لحقوقه وتمسكه بها ودفاعه عنها قضية مبدأ..

خامساً: السياسات الحكومية هي أشد مضاء:

اعتمدت الحكومة سياسات عمّقت محنة الشعب العراقي المعيشية...

فقد ألغت الحكومة الدعم عن المحروقات فارتفع سعر المحروقات إلى أكثر من ٤ أمثال سعرها قبل عام ٢٠٠٣ لماذا حصل ذلك..؟ زميلي مفتش عام وزارة النفط - حالياً أمين عام مجلس الوزراء - لم يسيطر على تهريب المنتجات النفطية من العراق إلى الخارج حيث يستفيد المهربون من الفرق بين سعرها المحلي المدعوم وبين سعرها في الخارج الذي يفوق سعرها في الداخل فاقترح أن يتم إلغاء الدعم وتحديد أسعارها بما يفوق أسعارها في الخارج فيجد المهربون أن تهريبها لم يعد مجزياً فيتوقف التهريب.. فأخذت الحكومة بمشورته ورفعت أسعار بيع المحروقات في الداخل.. هكذا وبكل بساطة..!، دون أن يناقش احد آثار ذلك على الوضع المعيشي للناس.. في حين أن كلفة المحروقات تشكل

ثلث الكلفة الداخلة في الزراعة والصناعة والنقل فارتفعت تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية والصناعية من جراء ذلك وتحوّل الصناعيون إلى تجار ودخلت البضاعة البديلة فطردت البضاعة المحلية المرتفعة التكاليف ومن ثم رفع التجار أسعار البضائع المستوردة بشكل كبير جداً وعمدوا إلى استيراد التالف ومنتهي الصلاحية إلى جانب ذلك فإن تكاليف الوقود في البيوت تمتص أكثر من ٤٠٪ من دخل الأسرة العراقية فارتفعت تكاليف المعيشة بشكل عام وخطير وهذا يعني انخفاض مستويات المعيشة إلى حالة خطيرة للغاية.. ولكن لم يتوقف تهريب المنتجات النفطية وحل بدلا من ذلك تهريب النفط الخام.. لماذا؟ لأن الرد المقابل للمهربين كان بدلا من أن يشتروا المنتجات بسعرها المحلي المدعوم ويبيعونها في الخارج بسعر أعلى، باتوا يشترون النفط الخام المسروق والمنتجات النفطية المسروقة من قبل السراق لقاء ٢٥٠ ألف دولار أسبوعيا من قبل كل مهرب وهو يجني ٥ ملايين دولار أسبوعيا من بيع النفط الخام المهرب وكذلك المنتجات النفطية المهربة، لكن الجماعه دمروا معيشة الناس واتخذوها سنة في رفع أسعار الكهرباء والماء على الناس في حين أن الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من مبيعات النفط تغطي قدرتها الانفاقية وتفيض...

وعمدت الحكومة إلى إلغاء ٥٠٪ من الدعم للبطاقة التموينية فترجم ذلك إلى اختزال مفردات البطاقة من ١٠ إلى ٥، ولم يتسلم المواطن العراقي مفردات كاملة لشهر واحد أو مفردات سالمة لشهر واحد.. وفوق ذلك فإن ما يورده التجار من مواد غذائية أغلبها فاسد ومنتهي الصلاحية، والتاجر الفاسد يذهب بنفسه إلى الصين وتايوان ويختار أردأ السلع وعندما ينصحه الصيني بأن يشتري نوعية أفضل لأن التي أختارها رديئة وتلحق الضرر بأبناء بلده لا يأبه.. بل بلغ الأمر بهم أن يستوردوا البضائع الملوثة بالإشعاع النووي الذي حصل للمنتجات اليابانية بسبب انفجار المحطة النووية هناك.. لكن التاجر العراقي يحرص على أن يسأل التاجر الأجنبي وقت الغداء ليدله على المطعم الذي يستخدم اللحم المذبوح على الطريقة الإسلامية..!

هل جاء ذلك تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي؟..

تعلن الحكومة للشعب العراقي أن ذلك جاء تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي لغرض إلغاء الديون وهو ادعاء غير صحيح!.. لأن البنك الدولي عندما يعترض على دعم المحروقات بعد أن عرضوا عليه رغبتهم في إلغاء الدعم عنها أيدهم وطالب بذلك أيضا

ويراه تمييزاً لأنه يرى في ذلك أنه لا يفرق بين الغني والفقير فيزيد الغني غنى على حساب الفقير، ويقول البنك الدولي بإمكانكم حصر الدعم بالفقراء ويعترض البنك الدولي على الدعم المطلق للبطاقة التموينية ويراه تمييزاً لأنه لا يميز بين الغني والفقير ويقول لا مانع من أن تحصروا الدعم بالفقراء ويوصي البنك الدولي بتقديم تعويض نقدي للطبقات الفقيرة بما يعوضها عن الدعم في الأسعار، وفي بداية تطبيق التسعيرة الجديدة على المنتجات النفطية اتخذ رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري قراراً بان يوجه ما تحصل عليه الحكومة من أموال بسبب فرق الأسعار لصالح الفقراء بصيغة إعانات.. ولكن هل فعلت الحكومة لاحقاً وخصصت مثلاً ٦٠٠ ألف دينار لكل عائلة يقل دخلها عن ١٥٠ ألف دينار تعويضاً عن عبء لم تكن سبباً فيه؟ أبدأ.. في حين أن حصّة العائلة العراقية من الموازنة العامّة ١٢٣٥ دولاراً شهرياً ولكن ٧٠٪ من الموازنة تذهب إلى النفقات التشغيلية وهي رواتب الحكومة وأثاث الحكومة وإيفادات الحكومة..

فإذا كانت محنة الشعب العراقي ليست مقتصرة على عدد من الأفراد بل شملت معظم الشعب العراقي باستثناء المترفين والفاستين وإذا كانت المحنة العراقية لم تكن ناجمة عن حرب خارجية تشنّ على حدود العراق إنما من قبل المسؤولين الحكوميين والطبقة السياسية، وإذا كانت محنة الشعب العراقي لم تكن ناجمة عن قحط أو قلّة في الموارد أو الأموال وإنما عن فشل الحكومة في القيام بواجباتها الدستورية واعتمادها سياسات ألحقت بالشعب العراقي ضرراً بالغاً، وما دامت الحقوق التي تم انتهاكها دون وجه حق من قبل الحكومة حقوقاً ثابتة ومكفولة للشعب العراقي بموجب أحكام الدستور.. وإذا كانت الحكومة بذلك قد أخلت بواجباتها الدستورية، وما دامت الحكومة بموجب الدستور مسؤولة بالتضامن وفرادى عما يرتكب ضد الشعب العراقي من ضرر بالغ والبرلمانيون ليسوا مدافعين عن الشعب بل في طليعة مغتصبين حقوقه في العيش اللائق.. فان الفساد في العراق هو الآتي:

١. فشل الأداء الحكومي: في تحقيق نتائج مناظرة لموارد العراق المالية والطبيعية والبشرية لصالح الشعب العراقي في الجوانب المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية والثقافية وفي كل المجالات.. هل ينطوي الأمر على فساد..؟ سأقول لك: أعرض عليّ نصاً في القرآن أو الحديث أو الفقه أو القانون يجيز تولية السفينة أو الأمي على أمور الأمة، واعتماده لإدارة الشؤون العامه..؟ لنجر جردا: الذي يعمل لحزبه أكثر من عمله للشعب

العراقي.. هذا سفيه، الذي يعمل لثلثه أو عشيرته أو لجيبه أكثر من عمله للشعب العراقي.. هذا سفيه، من يعطل أداء الآخرين وأجهزة الدولة في مباحكاته من أجل أن يحكم.. هذا سفيه، من عين أو أوصل مثل هؤلاء لمناصب أو وظائف مؤثرة في الدولة العراقية هذا سفيه وخائن للأمانة (ملاحظه: السفية تعني فاسداً أينما وردت في هذا المقام) هذا النوع من الفساد هل تشخصه منظمة الشفافية العالمية؟ بين بين.. هل تستطيع قياس آثاره؟ نوعاً ما.. نجري جرداً بالأميين في أجهزة الدولة، والامي ليس الذي لا يجيد القراءة والكتابة إنما في مدار بحثي هذا: هو الذي لا تتناسب مؤهلاته أو مهاراته لمتطلبات الوظيفة التي يشغلها.. من الفراش (الساعي) إلى رئيس الدولة.. روحوا شوفوا بأم أعينكم.. هل يوجد وزير ضمن حكومتكم يقول في لقاء تلفزيوني عن رئيس للجمهورية: ضخامته ولا يقول فخامته؟ أكو هيجي وزراء لو ماكو؟ الله عليكم.. لعد الوزير اللي ما يميز بين ضخامته وفخامته يعرف يستخدم المصفوفات لاختيار أنسب البدائل.. وإذا كان هذا هو حال الوزير فهل أن حال المدير العام ومن هو بدرجته والمستشار ومن هو بدرجته أفضل؟ الجماعة من الفئة الأخرى راح يفرحهم هذا الكلام باعتبار أن العيوب في هذا النظام فقط.. والنظام البائد في منأى.. ليش عزت الدوري كان أوسكار لانكه؟ وعلي حسن المجيد كان برتراند رسل..؟ لو صدام.. كان مانديلا..؟ لكننا نقول: ذاك عهد بائد مضى..

بعدين يابه.. ترا النظام الجديد ليس كله جديداً إنما اعتمدت فيه صيغة التعشيق..وقد راعني ما كتبه الصديقة سلام سيمسم من أنها ترى جلاديتها ومن كانوا يمارسون التحقيق معها في صدارة مجالس الجامعات والوزارات..أنا أعرف ذلك..لكنها زادتنى أرقاً...

كنت أتابع نشرة الأخبار المسائية فأشارت المذيعة إلى أن خلافاً نشب واحتدم في جلسة مجلس النواب لهذا اليوم.. والسبب هو أن الطيارين العراقيين العشرة الذين تم ترشيحهم للتدريب على طائرات (F16) التي اشترتها الحكومة من الولايات المتحدة جميعهم من الطائفة السنية وليس فيهم شيعي واحد رغم إن النصب المقام في مدخل مبنى قيادة القوة الجوية العراقية هو للطيار عبد الله لعبيبي.. لماذا حصل ذلك؟ لأن من رشحهم ليس شيعياً.. ولم يكتف بممارسته الفساد في التمييز بين العراقيين إنما مارس الكذب فقد ورد في نفس نشرة الأخبار أن الذي رشحهم يقول: انه تم إبلاغه من قبل

البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) بأنهم غير مستعدين لتدريب طيارين شيعه.. وفي نفس نشرة الأخبار تصريح للبنتاغون يقول: أننا لم نتدخل في ذلك والأمر يخص السلطات العراقية وحدها... هل أن هذا فساد..؟ نعم وارخص أنواع الفساد لأنه يهدر المواطنة وتكافؤ الفرص بين العراقيين ويمثل إساءة صريحة في استغلال السلطة، الجماعه في الضفة الأخرى يختلفون عن هذا..؟ نفس القوانه.. وهي لو تبقى على السنة والشيعه بيها مجال ولكن المسؤول الشيعي يختزل الشيعة بالمقربين من حزبه وكذا يفعل السني والكردي... أنا ضربت هذا المثل لأن الجيش بالذات ينبغي أن يبنى على أساس المواطنة والكفاءة وحدهما إما الحاصل في أجهزة الدولة حالياً فقام على المحاصصة وعندما يكلف وزير أو محافظ فانه يبدأ بمدير مكتبه فيعين ابنه أو أخوه ولكم في رئيس الدولة أسوة..! ويسعى لتطهير الوزارة إلا من حزبه وعشيرته..! هل أن هذا فساد..؟ أفسى أنواع الفساد بل الفوضى بعينها لأن النتيجة المنطقية لذلك هي فشل الأداء الحكومي قرأت أمس أمر وزاري صادر من وزارة التعليم العالي يتضمن نقل خدمات ثلاثة أشخاص من ديوان الوزارة أثبتت منهم الى جامعة بغداد والثالث الى احدى الجامعات ايضاً في بغداد، المفارقة ان اسماء الثلاثة كانت عمر..! لا أتذكر اسماء آباءهم ربما عمر عبد السميع أو عمر خويكه لا أدري.. بربكم لو عرضتم هذا الكتاب على جدادكم.. هل ان واحدة منهن يكون جوابها بغير القصد الطائفي..؟ فان كان الأمر مقصوداً فيا ويلتي ويا خسارة العراق حاضرا ومستقبلا وبإلخسارة رموز المذهب الشيعي.. علي القائل: الناس صنفان اما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، والحسين الذي اتخذ من جون خليلاً..انا أنزه تلك الرموز مما يصنعون اليوم وأنزه نفسي وامثالي من المحسويين على المذهب الجعفري من هذا، اما اذا كان الأمر غير مقصود فيا لهذه الفطنة التي تنز من ثايا هذا الذي وقع الكتاب ويا لهذه العبقرية الادارية التي (تكتط من سنسوله..!)

والمشكلة أن علاوي وكتلته النيابية صاحبة شعارات المشروع الوطني الليبرالي..! شغلها الشاغل هو المطالبة بتحقيق التوازن الوطني وهو ما يقصد به اقتسام مناصب ووظائف الدولة بين الأحزاب والكتل السياسية.. هذا النوع من الفساد تتداخل فيه منسوبية الفساد الإداري ومحاصصة الفساد السياسي وبيع المناصب من قبل الكتلة أو الحزب لمن يسعى إليها لقاء مبالغ مالية، وسلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء سابقاً ملأ

الدنيا صراخا بان كتلته السابقة تبيع المناصب المخصصة لها لقاء ملايين الدولارات.. وهو ما يعود بنا إلى مئات السنين حيث كان الأتراك في العهد العثماني يبيعون مناصب الولايات التابعة للإمبراطورية لقاء المال..!.. هذا الحال هل تحسب حسابه منظمة الشفافية الدولية..؟ لا.. فالألمان لا يميزون بين مواطنيهم على أساس المذهب والحزب والعشيرة والفخذ فتلكم سجايا العرب، وفي الدول الاسكندنافية لا وجود لمثل هذا ولكن عندنا يحصل لأن امة المسلمين تخلت عن مفهوم أسنان المشط وياتوا يستخدمون السيشوار..!

فشل الأداء الحكومي في صورته الأخطر هو: تدني القدرة الانفاقية من جهة وتدني القدرة التنفيذية من جهة أخرى.

كيف يمكن تجاوز فشل الأداء الحكومي..؟

الجواب: من خلال التحول من الدولة العالة على الشعب إلى الدولة المنتجة والمعطاء.. ومن خلال اعتماد المعايير الاقتصادية ومعايير الأداء ومن خلال اختيار أكثر العراقيين كفاءة مهنية في مختلف مواقع وأنشطة الدولة العراقية ويتم لهذا الغرض استقطاب الكفاءات العراقية المتسمة بالحنكة والنزاهة من العراقيين في الداخل والخارج واعتماد معيار واحد لا غير في اختيارهم: النتائج، دون النظر إلى أية جوانب أخرى.. حزبيه، طائفية، عرقية، مناطقيه، عشائرية، دينيه، محاصصيه..

يتكلمون عن الفساد وكأنه الرشاوى التي يفتصبها الموظف الصغير في الدوائر الفرعية من المواطن عندما يراجع لانجاز المعاملات الروتينية مثل الحصول على بطاقة الأحوال المدنية أو جواز سفر أو إجازة للبناء من خلال إعاقة وعرقلة وتأخير انجاز تلك المعاملات كي يرغب المواطن على دفع رشوه.. أو أن يتم انجاز المعاملة بشكل غير أصولي وتمنح تلك الوثائق لشخص لا يستحقها قانوناً، ومثل ذلك عندما يراجع المواطن موظف الحكومة للحصول على إحدى الخدمات الحكومية مثل إيصال الماء أو الكهرباء فهو إما أن يعيق أو يؤخر حصول المواطن على تلك الخدمة بقصد ابتزازه وإرغامه على دفع الرشوة، أو أن الموظف يخص دافع الرشوة بأكثر من استحقاقه على حساب هدر أموال الدولة أو على حساب استحقاق بقية المواطنين وهذا ما ينطبق على التوظيف في وظائف حكومية أيضاً..

هذا النوع من الفساد هو القشرة الخارجية المرئية فقط من الفساد وهو ما يعرف بالفساد الصغير.. وهو مؤذٍ للمواطن كونه يسطو على جيب المواطن وكرامته وحقوقه مباشرة وبشكل مكشوف.. ولكن هل انه الشكل الوحيد للفساد..؟ لا طبعاً.. وهل انه الشكل الخطير من أشكال الفساد..؟ قطعاً لا.. الأمر الذي يذكرني بزمن مراهقتي.. فقد كنت أدخل في مناقشات حادة مع أقراني كي أثبت خطئ مفهومهم عن الشرف وأثبت صحة وجهة نظري القائلة.. بأن الشرف عند الإنسان ذكر كان أم أنثى لا ينحصر فقط فيما بين فخذه كما يرون هم وكما علمهم ذلك وعاظ السلاطين.. إنما تلك مجرد مفردة وجزئية فقط من منظومة الشرف.. فالشرف أشمل من ذلك بكثير فهو فضلاً عن ذلك ينطوي على مجمل موقف الإنسان تجاه الآخر والمجتمع والإنسانية والحيوان والنبات والطبيعة..

واليوم وبعد تلك السنين أجدني ضمن ذات المفارقة فني حين يعتبر البعض إن الفساد الحكومي يعني الرشوة والكومشنات والاختلاس.. أقول لهم تلك هي القشرة ليس إلا إنما الفساد يعني مجمل التصرف بمقدرات البلاد مالمه كانت أو مادية أو بشرية..

هل أن الفساد هو الأفعال المباشرة فقط..؟

وعندما يتكلمون عن الفساد يقولون عنه: انه الأفعال المباشرة التي يقوم بها الموظف الحكومي مباشرة وتتطوي على تحقيق منفعة مادية مباشرة غير مشروعته ويقصدون بذلك الكومشنات ويعتبرونها هي الفساد ولا فساد غيرها.. ولكن: لو انك أنت المميز البالغ الراشد أعطيت لأبنك غير المميز وغير البالغ وغير الراشد بندقية مملوءة بالذخيرة الحية مسحوبة أقسامها ومهيأة للإطلاق فقتل غلامك رجلاً أو امرأة بواسطة تلك البندقية.. فهل تحسب نفسك خارج طائلة المحاسبة القانونية والعقاب..؟ أم أنك تعتبر شريكاً للفاعل وان لم تمارس عملية القتل بنفسك مباشرة..؟ وهل يختلف الأمر لو انك سلمت البندقية المحشوة بالذخيرة والجاهزة للإطلاق إلى شخص مجنون وجنونه ثابت بموجب وثائق رسمية وأنت قرأتها بنفسك..؟ أعطني فرقاً بين هذا الحالة وبين حالة أن تعين مدير عام شهادته الدراسية مزوره وقد يكون وزيراً ومن باب أولى مشرع..؟، أو تستوزر شخصاً لوزارة الزراعة يحمل شهادة في العلوم السياسية..؟ أعطني فرقاً بين هذه الحالة وبين حالة استيزارك شخصاً يحمل شهادة العلوم السياسية وزيراً للصناعة،

واستيزارك لشخص خريج الدراسات الإسلامية لوزارة العلوم والتكنولوجيا وشخصاً مختصاً بطب الأطفال لوزارة المالية.. بل شخص لم يحصل على المتوسطة يكون محافظاً؟ هل تريد المزيد...؟.. وشخص محكوم عليه بجريمة السرقة ١٠ سنوات سجن.. تضعه في منصب قيادي في هيئة النزاهة المكلفة بمواجهة الفساد في البلد..!

إن زعمت أن المحاصصة تشكل مبرراً قانونياً فأنت لا تدري من الأمر شيئاً.. وإن زعمت أن الذي نصب أولئك في تلك المناصب خارج نطاق المساءلة القانونية فأنت غلطان.. لقد حوكم صدام عن أفعال نظام سياسي وحكومي ولم يحاكم المحافظ أو المدير العام.. لماذا؟ لأنه هو الذي يسن القوانين ويصدر الأوامر كونه مستبداً.. في ظروف العراق الحالية فإن الترويك الحاكمة برمتها مسؤولة.. الحكومة ومجلس النواب والأحزاب..!

وفوق ذلك فانا من غير المسموح لي أن أزعج أن المسؤول عن ارتكاب الفعل بشكل مباشر وحده الذي يتحمل المسؤولية عن الفعل.. وغير مسموح لي بأن اقبل ذلك.. لماذا؟.. لأنني أتكلم من العراق.. وما هو فرق العراق عن أرض الله الواسعة؟ تعال أقول لك الفرق:

لأنه في هذا العراق ومنذ أربعة آلاف عام ونيف ويوم كان تُلثي شعوب المعمورة تعيش في الكهوف صدر قانون حمورابي الملزم تطبيقه على العراقيين والقانون المشار إليه يمثل القاسم المشترك لمستوى الثقافة الجمعية وقت ذلك.. فتعال معي لنر مواد القانونيه:

- إذا قام الطبيب بإجراء عملية جراحية لمريض وقتل المريض، أو فتح الطبيب ورماً للمريض وفقاً عينه.. تقطع يدا الطبيب.. م: ٢١٨.

- إذا بنى البناء بيتاً لشخص ولم يقيم بالعمل بشكل صحيح فسقط البناء في الخريف وقتل الرجل.. يقتل البناء.. م: ٢٢٩..

- إذا الطبيب البيطري أجرى عملية خطيرة على الحمار أو الثور ومات أي منهما يدفع الطبيب لصاحبه ربع ثمنه في السوق.. م: ٢٢٥...

(ما قولك في من استخدم أدوية بيطرية لعلاج الأودم في محافظة الديوانيه..!).

- إذا لم يقيم مالك الثور بربط الثور من قرونه بشكل جيد وهاج الثور فقتل رجلاً

حرا يدفع مالك الثور مناً من المال تعويضاً للمقتول.. م: ٢٥١.

- إذا عهد لشخص بان يزرع أرضاً وأعطى البذور ونير الثيران للقيام بالمهمة وتبين أن الرجل يسرق الذرة أو النباتات.. تقطع يديه م: ٢٥٣. (وما قولك في هذا..٩).

- إذا أغفل الراعي فأصاب رعيته ضرر.. يعوّض الراعي مالك المواشي أو الأغنام.. م: ٢٦٧.. (فاذا كان الراعي في عهد حمورابي يحاسب على الضرر الذي يقع على رعيته من الماعز..٩).

فما هو حساب الراعي ورعيته ناس وهم خلفاء الله في الأرض..٩).

- إذا الراعي أخفى أو سرق من الزيادة الطبيعية في المواشي أو من علفها أو باع منها ووضع الفلوس في جيبه يعوض المالك عشر مرات الخسارة..م: ٢٦٥.

- إذا مجموعة من الأشخاص استأمنوا شخصاً على أماناتهم في داره لغرض حفظها وتمكن لصوص من سرقة الأموال بسبب إهمال المكلف بالأمانة عليه أن يعرضهم جميعاً وهو يذهب ليسترد المسروقات.. م: ١٢٥.

(استردوا حازم الشعلان وأيهم السامرائي وفلاح السوداني وكريم وحيد وعبد القادر العبيدي وهم جميعاً وزراء ومطلوبون في قضايا فساد ومئات غيرهم..).

- إذا تاجر يتخذ وكيلاً له والوكيل سرق أو هرب بأموال الناس.. يؤخذ من مال التاجر لتعويضهم.. م: ١٠٢.. (هو التاجر هرب وليس فقط الوكيل..!).

- إذا بستاني أهمل جني المحصول ويسقط المحصول فإنه ملزم بالتعويض للمالك وفقاً لإنتاج الحدائق المجاورة.. م: ٦٥...

(نطالب بالفرق بين مبالغ الموازنات والنتائج المتحققة على الأرض..).

- إذا كان واحداً كسولاً وحصل الفيضان من المنطقة الخاصة به واكل الفيضان محاصيل الذره للآخرين.. يتم توزيع محصوله هو على المتضررين.. م: ٢٥٣..

- إذا واحد مات في السجن من أثر التعذيب أو سوء المعاملة يقتل ابن رئيس السجن..م: ١١٦.. (هاي اشلون..٩).

- وإذا قتل شخص أو سرق ولم تعرف الحكومة من قتله أو سرقة تدفع الحكومة الدية لأهل القتل وتدفع التعويض لمن سُرقت أغراضه.. (ما رأيكم بذلك؟)..

أنا شخصياً سبق ان قلت: يحق لي أن أفخر بنفسي عندما أضيف على السياج الذي بناه أبي سافاً.. وأبني يحق له أن يفخر بنفسه إن أضاف إلى ما بنيته سافاً.. فقولوا لهم جميعاً.. عرباً، كورداً، سنةً، شيعاً: من بنى منكم فوق ما بناه حمورابي.. سافاً؟ أم أنكم تشيخون عن آثاره حتى؟..

فإذا كان التاجر مسؤولاً عن الضرر الذي يلحقه وكيله بالآخرين وإذا كان البستاني إن لم يكن كفاءاً في جني المحصول يغرم وفقاً لغلة البساتين المجاورة، وإذا كان مالك الثور الذي لا يربط ثوره من قرونه أو رجله بإحكام وتسبب من جراء ذلك بضرر للناس مسؤولاً عنه فكيف لا يكون من استوزر أو عين بمناصب عليا أشخاصا كالذين وردت الأمثلة بشأنهم غير مسؤول عن نتائجهم؟..

بالمناسبه.. الأمثلة المشار إليها ليست افتراضيه بل واقع حال.. وتفضلوا تعالوا شوفوا..

هل أن الفساد.. مفيد..؟

اطلعت على فيديو لأحد الإخوة السودانيين وهو يلقي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي محاضرة عن الفساد ويشير إلى أن الفساد مفيد في بعض جوانبه لأنه يحرك الاقتصاد.. فالراشي في المقاولات مثلاً يستطيع الحصول على المقاوله من خلال الرشوة ويضيفها على كلفة المشروع فتتحرك عجلة الاقتصاد.. والمقاول المحلي الذي لا يقوى على الدخول في منافسة مع شركات يابانية أو ألمانية يستطيع من خلال دفع الرشوة أن يحصل على المقاوله من بلده فينمو قطاع المقاولات الوطني.. هذا الكلام ذكرني بنظرية الاقتصادي الأوربي مالثوس والمسماة بالنظرية التشارؤمية وفيها يقول أن التوازن بين الموارد والحاجات البشرية يحصل تلقائياً من خلال الإنقاص المستمر للاحتياجات بواسطة الكوارث الطبيعية والحروب والأمراض الفتاكة مثل الطاعون والكوليرا فيتناقص عدد الناس وعندها تكون الموارد المتاحة كافية لإشباع العدد المتبقي منهم.. ولذلك يوصي بإشعال الحروب ونشر الأوبئة لحل معضلة قصور الإمكانيات عن تغطية الحاجات.. لكن التقدم العلمي الإنساني أثبت العكس إذ أن عدد البشر لم يكن يتجاوز المليار نسمة في مطلع القرن الماضي وارتفع إلى ما يزيد على ستة مليارات في

نهاية القرن الماضي من جراء السيطرة على الأوبئة والكوارث والحروب وفي نفس الوقت الطفرة الهائلة في الإنتاج.. وفي الوقت الحاضر تفيض الموارد عن حاجة السكان لكن المشكلة هي في سوء التوزيع كما قال برناردشو.. وفي استثناء الفساد كما قال موسى فرج ولكن ليس كما يقوله صديقنا السوداني طارق من أن الفساد هو البلمس الشايف لمعالجة ركود الاقتصاد.. ولو كان ما قاله قد قاله في العراق لأحلاه وفق تهمة الإفساد.. ويذهب صديقنا إلى ابعده من ذلك فيقول ليس كل شيء فساد فالوصول على مقابلة من خلال الرشوة فساد لكن إنقاص حديد التسليح في الخرسانة لا يسمى فساداً بل غشاً.. فنقول له: أليس الغش شعبه من شعب الفساد يا صديقي..؟ وهل أن تواطؤ المهندس والجهة المستفيدة من المشروع فساد أم لا..؟ والمشكلة أنه يقول قوله في ظروف الربيع العربي المحيطة بالسودان والتي تمخضت فأتت بالسلفيين وسيفيقهون الفساد إلى فصائل وفروع وأفخاذ.. فذاك فساد تستوجب محاربتة وذا غش وينبغي اعتباره من باب المكروهات وليس المحرمات وذاك فساد يدخل في باب الحلال وذا فساد يعتبر مستحبا والسوداني الفقير يحلف باللحمة في وقت ملأوا أسماعنا بان السودان يعتبر مخزون الغلال في الوطن العربي الكبير.

الفصل الثالث: حجم الفساد في العراق..

تقرير دولي : العراق احتل المرتبة الثالثة بانتشار الفساد المالي

بتاريخ: الأحد ٢٠١١/٢٧

إيناس طارق

على الرغم من أن الفساد في العراق لم يكن وليد السنوات الأخيرة، لكن ظاهرة الفساد تفاقمت في السنوات الأخيرة ووجد الفاسدون وسراق المال العام والمرتشون أرضاً خصبة لنمو ورعاية هذه الظاهرة الخطيرة التي لا تهدد العراق فقط.

وإنما تهدد دولا عديدة في العالم وقد عرف العراق خلال السنوات السبع الماضية تنامياً خطيراً في الفساد حتى وصل إلى مراتب متقدمة بين الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم!! مما تسبب بخسائر مادية هائلة وصلت لمليارات الدولارات، وهو ما يؤكد العديد..

وطبقاً لمؤشر «منظمة الشفافية الدولية العالمية»، فإن مرتبة «العراق» من ناحية الفساد على مستوى العالم خلال السنوات السبع التي أعقبت الاحتلال جاء في مستويات متدنية (من ناحية النزاهة حيث يتم ترتيب الدول بدءاً بالدول المتقدمة في النزاهة وكلما ابتعدنا ضمن القوائم كانت الدولة ابعد عن متطلبات النزاهة واقرب الى الفساد) رغم الشعارات الحكومية والأمريكية بجعل العراق واحة للشفافية في المنطقة وهذا ما نجده واضحاً للعيان من خلال متابعة تسلسل «العراق» في تقارير المنظمة منذ عام ٢٠٠٣ - عام الاحتلال - حيث جاء العراق في المرتبة ١٦ عربياً، وفي ذيل قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.

وفي عام ٢٠٠٤ جاء العراق ضمن تراتبية «١٤٥ دولة» حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة جاء العراق في المرتبة ١٢٩ عالمياً، وفي ذيل قائمة الدول العربية الأكثر فساداً في وقتٍ جاءت دولة «الإمارات العربية» في المرتبة ٢٩ الأولى عربياً، و«نيوزيلندا» في المرتبة الأولى عالمياً من حيث النزاهة. ثم في عام ٢٠٠٥ جاء العراق في المرتبة ١٣٧

على مستوى العالم، وقد أوضحت المنظمة أن «العراق» كان الأسوأ بين الدول العربية، فيما جاءت «آيسلندا» الأحسن عالمياً وسلطنة «عمان» الأفضل عربياً ..

في عام ٢٠٠٦ احتل العراق المركز الثاني في تقرير «منظمة الشفافية العالمية» حول أكثر الدول فساداً في العالم، وذلك عندما جاء في المرتبة ١٦٠، فيما كانت «الإمارات» الأولى عربياً في المرتبة «٣١»، وتقاسمت كل من «فنلندا» و«آيسلندا» و«نيوزيلندا» المرتبة الأولى بين أنزه الدول، وتضمن عدد الدول المستقصى عنها في هذا العام «١٦٣» دولة حول العالم..

وفي عام ٢٠٠٧ جاء «العراق» في المرتبة «الثالثة» الأكثر فساداً في العالم، فيما كانت «الدانمارك» الأكثر شفافية في العالم تليها «فنلنده»..

ثم في عام ٢٠٠٨ حلّ العراق في المرتبة ١٧٩ إلى جانب ماينمار بعد أن حصل على درجة ١,٣ من عشرة وفق مقاييس النزاهة الدوليّة، ليأتي في المرتبة الثانية بين الدول الأكثر فساداً في العالم، تليه فقط الصومال التي حصلت على ١,٠..

أما في عام ٢٠٠٩ ظلّ العراق محافظاً على درجته في عام ٢٠٠٨ وهي ١,٣.

وقد تحدث المدير التنفيذي لـ«منظمة الشفافية الدولية» «ديفيد نوسبوم» عن هذه النتائج قائلاً (هذه النتائج تشير إلى أن الفساد في العراق متفاقم، وهذا ليس فقط عائد لانهايار الأمن كما يروّج له بل أيضاً للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية..

وقد صدرت تقارير أميركية عديدة من جهاتٍ «عليا» أكدت وجود عمليّات «فساد» كبيرة داخل مؤسّسات «الحكومة العراقية» ففي أيار من عام ٢٠٠٤م صدرت وثيقة داخلية عن «البنتاغون» تؤكد (اختفاء ملايين الدولارات من الخزينة العامة العراقية في نيسان من ذات العام على نحو مفاجئ..

وفي ٢٩ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٧ وجه تقرير سري أمريكي وصف بأنه «حساس» انتقادات شديدة إلى إجراءات مكافحة الفساد في الوزارات والمؤسّسات العراقية الرسمية محذراً من أن العراق غير قادر حالياً ولو مبدئياً على تعزيز قوانين مكافحة الفساد...

ويحلل التقرير الذي يحمل صفة (مسودة عمل) «قدرة العراق على تعزيز قوانينه لمحاربة الفساد» ويقترح عدة توصيات لتعامل السفارة الأمريكية وتعاونها مع الحكومة العراقية. ويستهل التقرير فقراته بتأكيد وجوب الأخذ بعين الاعتبار أهمية تعزيز قوانين مكافحة الفساد «للمضي قدماً باتجاه بناء كيان مستقر يتمتع بالاستقلال»، مشدداً على أن الفساد «يشكل أحد أكبر مصادر التمويل التي تخدم حركة الجماعات المسلحة والمليشيات وتوفر لها الهيمنة على مفاصل الدولة وتنفيذ هجمات ضد قوات التحالف والقوات العراقية»...

ويشير التقرير إلى أن مستشارين في مكتب رئيس الوزراء «يتعاملون بعدائية» مع فكرة تأسيس وكالة مستقلة للتحقيق في الفساد الإداري، على الرغم من أنه نفسه غالباً ما يصف الحرب على الفساد بأنها الحرب الثانية في العراق..

ويقول التقرير: أن فريق العمل أعد دراسة شاملة للحالات المقرر النظر فيها في لجنة النزاهة العامة ومراجعة أداء مؤسسات مكافحة الفساد، وأنه أمضى في ذلك مدة ستة أشهر، فضلاً عن إجراء لقاءات مع عدد من الموظفين والمعنيين في الوزارات العراقية ويرى أن «لجنة النزاهة لجنة سلبية في الوقت الراهن أكثر مما هي وكالة تحقيق حقيقية».

ويشير إلى أن «الوضع الأمني وطابع العنف للعناصر الإجرامية في داخل الوزارات يجعل التحقيق في الفساد محفوفاً بمخاطر شديدة على الجميع باستثناء قوات الشرطة القوية والمدعومة من الحكومة العراقية» ويضيف أن «هذا الدعم غير موجود الآن»...

ويقول التقرير «أن المفتشين العاملين يشكون باستمرار من أن الاقتدار الى لدعم قد سمح للفساد في أن يكون نموذجاً في العديد من الوزارات» وأنهم أصبحوا «عرضة للتخويف» ويؤكد أن «النظام القضائي العراقي ما يزال ضعيفاً ومرعباً وعرضة للضغط السياسي» كما يؤكد أن التحقيقات في الفساد في وزارة الدفاع العراقية حكم عليها «بأنها لا فاعلية لها».

ويضيف أن «من بين ١٦٩ شكوى أحيلت ثمان منها فقط إلى المحكمة ولم تتم إدانة إلا شخص واحد فقط في وزارة يعترف الكثيرون بأنها مضطربة».

ويشير أيضاً إلى أنه نظر في ١٢ قضية من مجموعة ٤٥٢ قضية فساد تتوزع الجرائم فيها ما بين اختلاس بكميات قليلة وأخرى كبيرة وأنه أرسلت ٣١٣ قضية إلى التحقيق وأعطيت الحماية لأحد المدعى عليهم بموجب الفقرة ١٣٦ب وهرب تسعة منهم وقتل عدة شهود..

ويقول تقرير السفارة الأمريكية أن السرقة والاختلاس تتم ليس فقط من قيمة العقود بل من المساعدات أيضاً و«هو أمر لا يمكن ملاحظته لا مدنياً ولا جنائياً إضافة إلى جرائم إضافة أسماء موظفين وهميين»..

ورأى أن ثمة قناعة كاملة من العامة والموظفين بأن «جرائم الفساد غير قابلة للمكافحة أو الملاحقة ويمكن الاستنتاج أن مكافحة الفساد غير فعالة» ونقل التقرير عن الأنسة هالة الوكيل المسؤولة عن الأمور المالية في وزارة الداخلية العراقية القول «إن العقود في الوزارة مشكوك فيها وهناك حالات رشوة من قبل ضباط الشرطة وهناك ٦٣٦ حالة تحقيق في الوزارة ويصعب إلقاء القبض على منتسبي الوزارة».

كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة النزاهة أن خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق؛ نتيجة الفساد الإداري والمالي بلغت ٢٥٠ بليون دولار..

وأعُتبرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء «البؤرة الأخطر للفساد»، فيما احتلت وزارة الدفاع مرتبة متقدمة بين الوزارات في هذا المجال..

وأوضح رئيس هيئة النزاهة السابق، موسى فرج، في تصريحات لصحيفة «الحياة»، في مناسبة الذكرى الخامسة لسقوط بغداد، أن العراق «خسر خلال هذه الفترة ٤٥ بليون دولار من تهريب النفط الخام الذي تسيطر عليه الميليشيات المسلحة، و٤٥ بليون دولار أخرى من المشتقات النفطية، بالإضافة إلى حرق ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها، واستغلال ٤٤١ بئراً نفطية من أصل ١٠٤١ بئراً منتجة، وطاقة تصديرية تقدر بـ٤.٢ مليون برميل لم يستغل منها أقل من النصف..

ولفت إلى أن «السنوات الخمس الماضية لم تشهد تشييد مصفاة واحدة، برغم العروض المغرية التي قدمتها شركات عالمية لإنشاء مثل هذه المشاريع ومدد تتراوح بين السنة

والستة أشهر... وتابع أن «ما بقي من الـ ٢٥٠ بليون دولار، فأهدرها الفساد في الوزارات والمؤسسات الأخرى»...

وأشار فرج إلى أن «الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحوّلت إلى أخطر بؤرة للفساد في العراق؛ بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء، وتم تحويل صلاحياتها إلى الأمانة العامة، فمعظم العقود الضخمة تبرم من خلالها، مثل شراء طائرات بيلابين الدولارات، أو التعاقد لبناء مستشفيات كبيرة، وعدم السماح للجهات الرقابية، خصوصاً هيئة النزاهة، بالاطلاع أو التحقيق».

وقال إن «وزارة الدفاع احتلت المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري، خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل، وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الأمريكية المصنعة، واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة».

وأضاف أن «الأدهى من كل ذلك سعي الوزارة إلى الاحتماء وفرض السرية على ملفاتها، والامتناع عن تسليمها إلى هيئة النزاهة»، بعدما حظيت بموافقة رئيس الوزراء بمنع محققي الهيئة من الحصول على نسخ الملفات ذات العلاقة بالفساد أو تصوير أية وثائق تخص الوزارة، على الرغم من وجود أوامر قضائية بالاطلاع عليها»...

وفي قطاع الكهرباء، أفاد رئيس هيئة النزاهة أنه «عشية سقوط النظام السابق كان إنتاج العراق من الكهرباء ٤ آلاف ميغاواط، وقدرت الحاجة الإضافية بـ ٢٨٠٠ ميغاواط أخرى»...

وأضاف أنه «تم إنفاق ١٧ بليون دولار على هذا القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، منها ١٠ بلايين من موازنات السنوات الأربع الماضية، و٤ بلايين من أموال العراق المجمدة في الخارج، و٣ بلايين منحة أمريكية. واليوم نحن على أعتاب العام الثامن ولم يرفع إنتاج الكهرباء واطاً واحداً..

أما وزارة التجارة، التي تعد الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الغذاء للعراقيين «فمهمتها الرئيسية توفير مواد البطاقة التموينية. لكنها بدلاً من الاتفاق مع جهات معروفة في توفير المواد المطلوبة اتجه المسؤولون فيها إلى التعاقد مع تجار في الأسواق المحلية على صلة بهم؛ ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل ما هو

تالف وغير صالح للاستخدام الآدمي، والتي تجاوز بعضه مدة صلاحيته». وأضاف أنه «يبلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين عشرات الآلاف من الأطنان؛ ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات». وتابع أن «الوزارة توقفت إثر ذلك عن تزويد الناس بمواد تموينية لسته أشهر كاملة، من دون توضيح ما آلت إليه المبالغ المخصصة لهذه الفترة. وبدلاً من وضع الوزارة تحت طائلة المساءلة عمد المسؤولون في مجلس الوزراء إلى اتخاذ قرارات غاية في الغرابة وهي تقليص مواد البطاقة التموينية». أما في وزارة الداخلية، فيقول فرج إنه «تم اكتشاف ٥٠ ألف راتب وهمي كلفت الحكومة ٥ بلايين دولار سنوياً، مع ثمن الأطعمة والملابس، عدا الأسلحة والعتاد. كما فقدت الوزارة ١٩ ألف قطعة سلاح، أفادت وثائق أن شركات أعادت بيعها إلى أطراف بريطانية.

ويذكر ان التقارير التي أصدرتها جهات عراقية ومنها هيئة النزاهة كشفت عن أن نسبة الفساد في العراق عام ٢٠١٠ أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ٢٠٠٩. وذكر تقرير النزاهة أن الفساد تضاعف خاصة عند مستويات مدير عام فأعلى، كما أن هناك أكثر من سبعة آلاف مطلوب إلى العدالة بينهم ٢٣٤ تمت إحالتهم إلى المحاكم بينهم نحو ١٩٣ موظف بدرجة مدير عام فأعلى وتمت إحالة ٢٥٢٣ متهما بقضايا فساد مختلفة ممن قدموا شهادات مزورة في الانتخابات وان هناك نحو ٧٠٩ صدرت بحقهم أحكام عن قضايا فساد بينهم أكثر من ١٠٠ بدرجة مدير عام كما تم تشكيل عدد من لجان التحقيق لمتابعة ملفات الفساد منها لجننتان تحقيقيتان حول مبلغ غائب يقرب من ٤٠ مليار دولار سحب من صندوق التنمية العراقي..

حقيقة أن ملفات الفساد المالي والإداري كثيرة وسبق إن سلطنا الضوء على بعضها في أكثر من تحقيق، وما زلنا نتابع بعضها ففي الأسابيع القادمة سوف نشر وثائق تبين إلى أي مدى وصلت السرقة للمال العام..

يقول النائب عبد الحسين الياسري عضو اللجنة المالية ل(المدى):

بعد ٢٠٠٣/٤/٩ كان هناك نقص كبير في الجانب المهني للكثير من العاملين في المؤسسات الحكومية، إضافة إلى عدم تقديم الحسابات الختامية والموازن الحسابية السنوية ما جعل الكثير من الأموال تبدو مفقودة، وما يخص ملفات الفساد المالي والإداري فان الحكومة الحالية ومجلس النواب عازمون على محاسبة كل من تلاعب

بالمال العام. وأضاف أما فيما يخص الـ٤٠ مليار دولار التي كشف عنها مؤخراً رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي فقد شكلت لجان تحقيقاً لمتابعة أبعاد وأوليات الموضوع، إضافة إلى أن وزير المالية السابق باقر جبر أعلن عن أن هذه الأموال منحت كسلف ولم يوضح إلى أي جهات منحت و سوف تعمل اللجنتان التحقيقيتان اللتان شكلتا لمعرفة مصير هذه الأموال لأنها ملك للشعب.

بينما علق النائب جمال البطيخ من القائمة العراقية لـ(المدى) قائلاً: إن انتشار الفساد المالي والإداري هو الذي أخرج تقديم الخدمات للمواطن وبالرغم من متابعة هيئة النزاهة الكثير من ملفات الفساد لكن هناك قيوداً تعيق عملهم. وشدد البطيخ في حديثه على أن تعمل هيئة النزاهة والرقابة المالية في رصد عمل دوائر الدولة وان يكثف العمل في المرحلة القادمة للقضاء على الفساد يظهر الحقائق كما ذكرت في تقرير هيئة الشفافية.

وتقول النائبة ندى السوداني من ائتلاف دولة القانون لـ(المدى): أن تدقيق ومراقبة المال العام ليس له سقف زمني محدد، وعلى ديوان الرقابة المالية أن يمارس دوره بالشكل المطلوب، وإذا أظهرت الحقائق اختفاء ٤٠ مليار دولار من صندوق تنمية العراق، فكم من المبالغ أهدرت على حساب حاجات المواطن من الخدمات وسواها!.

ملف الفساد في العراق: رشاوى وتزوير بالجملة وأدوية ملوثة بالأيدز:

شبكة النبأ: رغم ان تاثيراته خفية وليس له طعم او رائحة نفاذه يمكن من خلالها التاكيد بالدليل على وجوده إلا ان الفساد تحول بحكم تاثيراته على الارض الى رديف قوي للإرهاب، وآفة تنخر في جسد الدولة العراقية في جميع مفاصلها ودون استثناء، (شبكة النبأ) تقدم ملفها الدوري بشأن اخر التطورات في موضوع الفساد:

الفساد ينخر في جسد الدولة العراقية

قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح إن الفساد المالي والاداري ينخر في جسد الدولة نتيجة عدم رسوخ المؤسسات وسلطة القانون وغياب المساءلة والشفافية الحقيقيتين، مشيراً الى تعرض (٧١) كادراً من كوادر المفتشين العاميين الى الاغتيال او الجرح او الاختطاف منذ عام ٢٠٠٣.

وأوضح برهم صالح، خلال افتتاح الملتقى الوطني لمكافحة الفساد الذي اقيم

ببغداد، ان رئيس الوزراء نوري المالكي شخص الفساد المالي والاداري تحديا خطيرا يستوجب مجابهته كأولوية اساسية للحكومة ومن هنا عقد الملتقى للبدء بحملة تعبئة وطنية هادفة لاستئصال هذه الافة.. بحسب رويترز.

وأضاف أن الاختلالات التي تشهدها البلاد في الوضع السياسي والتي تتمثل بمعايير المحاصصة والمحسوبية الحزبية حولت الوزارات والمؤسسات الأخرى الى ضيعة لهذه الجماعة او تلك...لذا تشعبت ظاهرة الفساد وتعددت مسبباتها وتجاهل المشكلة امر خطير وفساد بعينه والاعتراف بوجودها والتوجه لمواجهتها يعتبر بداية الحل لها.

ولفت صالح إلى ان الارهاب اصبح يتغذى على الفساد، واصبح للعنف اقتصاده السياسي الخاص به في العراق يديمه الى جانب الياته وشبكاته الخاصة الأخرى مشيرا الى الجهود والتدابير التي تحاول الحكومة القيام بها على صعيد اقرار بعض التشريعات والقوانين ودعم الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد كهيئة النزاهة والمفتشين العاميين في الوزارات وديوان الرقابة المالية، اضافة الى مبادرة رئيس الوزراء بتشكيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد بداية العام الماضي.

وقال إن علينا كحكومة اتخاذ جملة من التدابير في مقدمتها اعتماد سياسة الشفافية والمساءلة بما يعزز احدهما الآخر.. والمعنى بالشفافية التصرف بطريقة مكشوفة واجراءات واضحة لكيفية صنع القرار وامتلاك قنوات مفتوحة بين اصحاب المصلحة والمسؤولين... اما المساءلة فتعني وجود نظام اليات وهيئات لضبط ومراقبة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية خصوصا من حيث النزاهة والنوعية والكفاءة.. اضافة الى وجود نظم للإدارة المالية والمحاسبة والتدقيق وجباية الإيرادات جنبا الى جنب مع عقوبات تطبق بحق مرتكبي المخالفات.

ودعا نائب رئيس الوزراء مفضية النزاهة وديوان الرقابة المالية ومجلس النواب إلى التنسيق مع الهيئات ذات العلاقة بالقضايا الرقابية والمساءلة.. وتعزيز دور وسائل الاعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمحاربة الفساد والعمل على بناء قدراتها بهذا الشأن.

الأموال المخصصة لرئاسة الوزراء تفوق المخصص لـ ٦ وزارات

وقال الدكتور ضرغام الأجوادي القيادي في حزب الفضيلة ان الاموال المخصصة لرئاسة الوزراء تفوق ما هو مخصص لـ ٦ وزارات، وقال الاجوادي في حديث مع وكالة

الملف برس، على هامش المؤتمر الاقتصادي الثاني في البصرة، الاموال المخصصة لشراء الطائرات الرئاسية تبلغ ٧ أضعاف تخصيصات وزارة الهجرة والمهجرين.

متسائلا في الوقت نفسه عن مصير المشاريع الاستثمارية التي خصصت لها اموال بلغت ١١ مليار دولار ضمن ميزانية عام ٢٠٠٧، على حد قوله.

وتأتي تصريحات الاجودي تزامنا مع الانتقادات المشددة التي وجهها الشيخ يعقوبي مرجع حزب الفضيلة الى الحكومة داعيا مجلس النواب الى اجراء تقييم لميزانية عام ٢٠٠٧ قبل النظر في ميزانية عام ٢٠٠٨.

وحول فحوى الانتقادات التي يطلقها يعقوبي على الدوام الى الحكومة وقبل انسحاب حزب الفضيلة من كتلة الائتلاف وانتقادات يعقوبي الى الحكومة لم تهدأ، كان اولها وصفه لها بالحكومة الطائفية معتقدا ان ادائها هو السبب وراء تدني مستوى الخدمات ثم تلا ذلك انعطافا جديدا في طبيعة الانتقادات تعدى الى مسائل فكرية او نظرية حين اعلن اعتقاده بان العلمانية تعرضت صورتها الى التشويه على يد ما وصفهم بالمتاجرين بالدين، واخيرا وصلت انتقاداته ذروتها فجاءت على شكل تساؤلات حملها بيان اصدره قبل مطلع هذا العام من قبيل.. (الى متى يستمر هذا الانحدار المريع الذي يفرز قوافل جديدة تنضم الى مستوى دون خط الفقر؟) و(هل يعقل ان يعيش الشعب العراقي هذا الوضع البائس الذي الحقه بافقر شعوب العالم؟) حسب نص ما جاء في بيانه الاخير.

العراق يقاضي مقاولين تورطوا بالفساد في حقبة بريمر

وقال رئيس هيئة النزاهة العراقية موسى فرج إن الحكومة العراقية تسعى لرفع الحصانة عن المقاولين الأجانب في العراق بهدف الكشف عن الأموال التي هدرت باسم إعمار البلاد ومقاضاتهم أمام المحاكم العراقية. بحسب وكالة د ب أ.

ونسبت صحيفة (الصباح) إلى فرج قوله إن الفساد المالي انتشر في البلاد بعد سقوط نظام صدام حسين بشكل كبير من خلال ملف الإعمار.

وأضاف ان الهيئة ستبحث في العديد من الملفات الضخمة التي كان من غير الممكن كشف الفساد المالي فيها بسبب الحصانة التي فرضها الحاكم المدني للعراق بعد سقوط النظام السابق بول بريمر. وأوضح فرج ان من بين أهم تلك الملفات ملف الإعمار

وملف برنامج الغذاء مقابل الدواء.

وقال رئيس هيئة النزاهة إن الهيئة ستفتح ملف المبالغ المودعة من قبل النظام السابق خارج البلاد التي قد تصل إلى ما يقارب ٦٠ مليار دولار.. وقد تم تشكيل لجنة مركزية لبحث هذا الملف كما ستفتح الهيئة العديد من ملفات الفساد وستعمل مع أهم خمس وزارات وهي الداخلية والدفاع والتجارة والكهرباء والنفط لمحاربة الفساد هذا العام. واعلن أن الهيئة ستبدأ بالبحث عن الفساد الإداري بمجلس الوزراء والأمانة العامة له من خلال آليات جديدة وضعتها الهيئة..

وقال إن الآليات تتضمن تحميل الوزير بصورة مباشرة مسؤولية الفساد المالي والإداري ان وجد في وزارته وتشكيل لجان مركزية تبحث في الوزارة بشكل مباشر دون العودة الى الإبلاغ عن المفسدين..

هيئة النزاهة: شبكات التزوير لها علاقات بمسؤولين كبار:

أكد مصدر في هيئة النزاهة العراقية ان شبكات التزوير متفذة في دوائر الدولة وان علاقاتها تمتد الى مسؤولين كبار في الدولة مما يجعل من الصعب محاسبة المتورطين فيها.

وقال المصدر لـ الشرق الأوسط انه، تم الكشف عن حالات عديدة من التزوير والمخالفات القانونية التي تحصل اثناء تمشية معاملات المواطنين في وزارات ودوائر الدولة، وبعد وضعنا اليد على تلك الحالات وكشف المتورطين فيها منعت كوادر ولجان الهيئة الرقابية بطريقة او بأخرى من اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وإصدار العقوبات ضدّهم لأسباب تتعلق بدرجة قربهم من الوزير او المدير العام او رأس الهرم في المؤسسة الحكومية.

وأضاف المصدر فقدنا الكثير من كوادرنا العاملة في مختلف انحاء البلاد بسبب كشفنا للعديد من حالات التزوير والغش والمخالفات التي تعرض مرتكبوها للمساءلة القانونية، حيث تمت تصفية واغتيال واختطاف العديد من موظفي الهيئة نتيجة لعملهم الرقابي مما اثر سلبا على عملنا.

وأوضح المصدر الذي تعرض للتهديد اكثر من مرة، ان عمليات التحقيق التي قام

بها موظفو الهيئة للنظر في حالات التزوير كشفت عن وجود علاقات مشبوهة تربط بعض افراد شبكات التزوير بمسؤولين كبار في دوائر ووزارات متعددة في سبيل تمشية المخالفات في حال عرقلتها من اشخاص في اي دائرة كانت.

التحقيق مع مكتب المفتش العام الخاص لإعمار العراق:

قالت صحيفة واشنطن بوست ان الوكالة الأمريكية المكلفة بالتحقيق في مزاعم اهدار المال والاحتيايل من جانب متعاقدين يشاركون في اعمار العراق هي نفسها موضع أربعة تحقيقات تجريها الحكومة.

وقالت الصحيفة ان مزاعم موظفين عن الافراط في الانفاق وسوء الادارة في مكتب المفتش العام الخاص لاعمار العراق أدت الى فحص الممارسات المالية للوكالات من جانب مكتب التحقيقات الاتحادي ومدعين اتحاديين. بحسب رويترز.

وقالت الصحيفة ان لجنة تابعة لمجلس النواب الامريكي ومكتبا تابعا للجيش ووكالة اتحادية اخرى تجري تحقيقات منفصلة في شكاوى من عاملين في مكتب المفتش العام الخاص لاعمار العراق.

وقال المفتش العام للوكالة ستيوارت بوين للصحيفة أنه لم يتم ابلاغ أي مسؤول حالي في مكتب المفتش العام الخاص باعمار العراق بأنه أو أنها موضع أو هدف أي من هذه التحقيقات. وقال بوين ان تحقيق الكونجرس انتهى ورفض التعقيب على الشكوى المقدمة الى الجيش. وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر الشرطة ومتحدث باسم الكونجرس ان التحقيقات الاربعة مستمرة.

وقالت صحيفة واشنطن بوست وهي تستشهد بأشخاص استجوبهم محققون ووثائق حصلت عليها الصحيفة ان من أخطر المزاعم التي يجري التحقيق فيها هو ما اذا كان مسؤول كبير في مكتب المفتش العام دخل بدون اذن على الرسائل الالكترونية للموظفين التي جرى تخزينها في أجهزة الكمبيوتر التي يحتفظ بها الجيش الامريكي.

وقال التقرير ان الادعاء قدم ادلة على ارتكاب الاخطاء المزعومة الى هيئة محلفين عليا في فيرجينيا التي استدعت مكتب المفتش العام الخاص لاعمار العراق لسؤاله عن الاف الصفحات من الوثائق المالية والسجلات الاخرى.

وزارة الصحة العراقية تبدأ بسحب عقار (الالبومين) من الصيدليات لتلوثه بالأيديز : بدأت وزارة الصحة العراقية بسحب عقار (الالبومين) من الصيدليات العراقية في اجراء احترازي بعد صدور تقارير من مسؤولين في محافظة بابل أفادت بأن العقار ملوث بفيروس (الايديز). بحسب كونا.

وقال المفتش العام في وزارة الصحة العراقية عادل محسن، ان كل مادة دوائية تدخل البلد تحمل رقما صناعيا وبدأنا بتحذير المواطنين وكل الصيدليات والمذاخر الدوائية في العراق بعدم التعامل مع أي مادة دوائية تحمل الرقم الصناعي الذي حملته نماذج عقار (الالبومين).

وأضاف، ان هيئة النزاهة والسلطات القضائية أصدرت تعليماتها للصيدليات بسحب عقار (الألبومين) الذي يحمل هذا الرقم الصناعي وعدم بيعه الى المرضى لحين الحصول على شهادة المنشأ الذي أخذ منه العقار.

وأوضح أن الوزارة بانتظار شهادة المنشأ فيما يتعلق بعقار الالبومين للتأكد من خلوه أو حملة لفيروس (الايديز) بيد أن عطلة عيد الأضحى حالت دون وصوله في الموعد المحدد.

وكان رئيس لجنة الخدمات في مجلس محافظة بابل، حسان الطوفان أعلن أنه تم الكشف عن عقار يحمل فايروس (الايديز) تم تداوله في صيدليات بابل.

وأضاف أن ٣٠ عبوة من عقار الألبومين المتداول في الأسواق المحلية تم ارسالها الى المختبر المركزي للبحوث والرقابة الدوائية التابع لوزارة الصحة أظهرت حمل هذا العقار لفايروس الايديز، وهذا العقار يعطى عن طريق الوريد للمصابين ببعض أمراض الكلية والكبد والحروق الشديدة المصحوبة بنقصان بروتين الألبومين في الدم.

احالة ثلاثة اشخاص اتهموا في فضيحة تتعلق ب«النفط مقابل الغذاء»

احالت قاضية الجلسات التمهيدية في ميلانو شمالي ايطاليا ثلاثة اشخاص الى القضاء بتهمة المشاركة في فضيحة النفط مقابل الغذاء معلنة ان محاكمتهم ستبدأ في العاصمة الاقتصادية في ١٨ آذار/مارس المقبل.

وقررت القاضية اليساندرا تشيريتي احالة رجل متهم بلعب دور وسيط بين شركة

تسويق النفط العراقية الرسمية (سومو) وشركة كوجيب الايطالية اضافة الى موظفين اثنين في الشركة الايطالية الى القضاء.

وكان برنامج النفط مقابل الغذاء انشئ ببادرة من مجلس الامن الدولي.

وسمح البرنامج للعراق ببيع كميات محددة من النفط تحت رقابة الامم المتحدة مقابل مواد غذائية وادوية لشعبه بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ بينما كان العراق يخضع لحظر دولي بعد اجتياحه الكويت.

واكدت لجنة تحقيق في الامم المتحدة في ٢٠٠٥ ان النظام العراقي تحايل على البرنامج واختلس ١.٨ مليار دولار عبر بيع كمية نفط تتجاوز الحصص التي سمحت بها الامم المتحدة وذلك بدفع الرشاوى، كما دفع اوروبيون واميريكيون مبالغ غير مشروعة لموظفين عراقيين رفيعي المستوى.

التحقيق مع شركتين بريطانيتين ضمن «النفط مقابل الغذاء».

تم فتح تحقيق مع شركتي غلاكسو البريطانية ونظيرتها أسترازينيكا الإنجليزية - السويدية، بشأن الاشتباه في رشاوى تم دفعها لمسؤولين في نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. طبقا لـ CNN.

وطلب مكتب التحقيق في المخالفات المالية البريطاني من المؤسستين تقديم مستندات ضمن التحقيق في انتهاكات لقرار برنامج النفط مقابل الغذاء والعقوبات التي تم فرضها على العراق إبان حكم صدام حسين، وفقا لأسوشيتد برس. ونفت الشركتان أي تلاعب مشددتين على أنهما تتعاونان كلياً مع التحقيق الذي يجريه المكتب. وقالت غلاكسو إنها لا تعتقد أن موظفيها أو وكلاءها في العراق تورطوا عن سابق علم ومعرفة في أي تلاعب يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

وقال متحدث باسم الشركة في الواقع فإن شركتنا مضت إلى حد بعيد في تعاونها مع سلطات الحكومة البريطانية المسؤولة عن إدارة المملكة المتحدة للبرنامج وكذلك فيما يتعلق باتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد عند التعامل مع الوسطاء في العراق في وقت كان يتميز بالعداء الشديد والصعوبة.

ومن جهتها، أوضحت متحدثة باسم زنيكا أن الشركة تلقت طلباً من المكتب

لتمكينه من وثائق كجزء من مراجعته لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. وأضافت أن الشركة ستوفر كل الوثائق.

وسبق للمكتب أن أعلن في فبراير/شباط إنه فتح تحقيقاً بشأن مسائل على علاقة بانتهاكات للحصار على العراق. وسيستغرق التحقيق ثلاث سنوات على أن يتكلف مبلغ ٤٤ مليون دولار.

وجرى تسيير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣ عندما غزت الولايات المتحدة البلاد، وكان يسمح لبغداد ببيع كميات من نفطها نظير الحصول على مواد إنسانية ضرورية تعاني البلاد من نقص فيها بسبب العقوبات المفروضة عليها بعد أن غزت الكويت عام ١٩٩٠.

غير أن حكومة العراق حصلت على ملايين الدولارات في مخالقات مالية ضمن البرنامج مما خلف فضيحة في الأمم المتحدة. وقال الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بول فولكر في تقرير عام ٢٠٠٥، إن نظام صدام كان يطلب مبالغ مالية من الشركات الأجنبية التي وصل عدد المتورط منها إلى ٢٠٠٠ شركة حتى الآن..

ملف الفساد في العراق: ٥٠٠ دولار مقابل العمل في الشرطة

وأدوية المستشفيات تباع في السوق..

٢٠٠٧\١٢\١٠

الفساد الإداري بلغ مستويات مدهشة.. ومواطنون يشكون: الكل يسرق

شبكة النبا: يدفع العاطلون عن العمل ٥٠٠ دولار رشوة للانضمام إلى الشرطة العراقية. وتبني العوائل بيوتها بشكل غير شرعي على أراضي الدولة، ويسرق منظفو السيارات في محلات الغير مرخصة الماء من أنابيب عامة، وكل ما تشتريه الحكومة أو تبيعه قابل للعثور عليه في السوق السوداء.

فمسكنات الألم لمرضى السرطان (التي تأتي من وزارة الصحة) يبلغ ثمن كبسولات قليلة منها ٨٠ دولاراً، وعدادات الكهرباء (من وزارة الكهرباء) تباع بمبلغ ٢٠٠ دولار لكل منها، بل حتى الكتب المدرسية (التي تسرق من وزارة التعليم) تباع بأسعار تصل إلى ثلاثة أضعاف ثمنها الأصلي داخل المدارس.

وقال عادل الصبيحاي أحد زعماء العشائر البارزين في مدينة الصدر: الكل يسرق من الدولة، إنها قطعة لحم كبيرة وكل واحد يريد أن يأكل. بحسب فرانس برس.

وحسب تحليل مستقل جرى أخيراً، وضع العراق باعتباره ثالث بلد في العالم من حيث الفساد. فمن بين ١٨٠ دولة لا يتقدم على العراق سوى الصومال وماينمار، حسبما جاء في تقرير منظمة «الشفافية الدولية»، التي مقرها برلين وهي تصدر تقريراً في هذا المجال سنوياً.

ويمكن القول إن حجم السرقات مثير للدهشة. ويقدر بعض المسؤولين الأميركيين أن نسبة الثلث مما ينفقونه على عقود عراقية ومنح لا يدخل ضمن قوائم الحسابات أو تتم سرقتها، مع جزء منه يذهب إلى الميليشيات الشيعية أو السنية. وقدر مسؤول في مجال مكافحة الفساد في الخريف الماضي، قبل أن يستقيل ويهرب من البلد على أثر اتهامه أيضاً بالفساد بالإضافة إلى مقتل ٣١ موظفاً كانوا يعملون في وكالته خلال فترة ثلاث سنوات، حجم الأموال الحكومية التي اختفت لصالح مشاريع خاصة للسرقات منذ عام ٢٠٠٤ بـ ١٨ مليار دولار.

وفي مقابلات جرت عبر بغداد، قال عراقيون إن السرقات واسعة الانتشار تؤثر عليهم في الأقل على مستوى معنوياتهم. ويجد الكثير من العراقيين أن السؤال لا يتعلق بأن تصبح ثرياً، بل أن السرقة والفساد أصبحت وسائل للبقاء، وهذا خلق تبادلات تجارية غير نزيهة مما جعل كل شخص يشعر بأنه غير نظيف.

وقال أبو علي، ٢٣ سنة، الذي فضل تعريف نفسه بهذا الاسم فقط، إن زوجته وأمه المسنة وستة من أقاربه هربوا من بيتهم في شرق بغداد السنة الماضية بعد تسلمهم تهديدات بالقتل من ميليشيات. وهم ذهبوا أولاً إلى محافظة ديالى، وحينما زاد العنف هناك عادوا إلى منطقة آمنة في بغداد مفلسين ويائسين. ومع حاجته للعمل كي يطعم عائلته الكبيرة وجد أبو علي الفرصة الوحيدة للعمل هي من خلال الحكومة. اقترح أحد جيرانه الذي يعمل ضابط شرطة أن ينضم للقوة. ولم يطلب الآخر من أبو علي أي شيء عدا دفع مبلغ ٥٠٠ دولار رشوة. حاول أبو علي أن يقلل التكاليف لكنه فشل فاضطر إلى أن يدفع المبلغ كاملاً ثم ملأ استمارات رسمية. وبالمقابل حصل على هوية زرقاء مطبوع عليها «وزارة الداخلية» التي أعلنته عضواً في قوة الشرطة. وقال له الرجل

نفسه إن عليه أن يراقب الإعلان عن اسمه في الصحيفة المحلية التي تدرج أسماء المقبولين، وأن يجلب معه البطاقة في أول يوم من أيام تدريبيه.

وبعد خمسة أشهر ظهر اسم أبو علي في الجريدة. وفي أكاديمية الشرطة اكتشف أن أغلب زملائه في الدراسة من مدينة الصدر، وأن الكل دفعوا ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دولار. وقال أبو علي إنه لم يكن أي شخص، ضمن الـ ٨٥٠ الذين يتدربون معه، قد انضم مقابل لا شيء.

وأضاف أن أمره يجمعون الآن رواتب المجندين الذين تركوا العمل في الشرطة، وهذا يساوي مبلغ ١٠٠ ألف دولار شهريا. قال أبو علي: لا أحد يستطيع إيقاف الفساد. فهو يجري من الرأس إلى القدم.

وإذا كان صعبا التحقق من حكاية أبو علي، فإنها تتماشى مع نمط من تقديم الرشاوى وبرامج في سجلات تقديم الأجور الزائفة والموجودة في كل مؤسسة من مؤسسات الحكومة العراقية، حسبما ذكر موظفون حكوميون ومشرعون عراقيون وبعض المسؤولين الأميركيين.

وقال حيدر أبو ليث، المهندس في وزارة الثقافة، إن صديقا مقربا وهو مهندس في وزارة الزراعة أبلغه أخيرا بأنه تعرض إلى ضغوط لتضخيم كلفة معدات جرى شراؤها من الخارج، حتى يمكن أن يحصل كبار المسؤولين على الفائض. وقال إن صديقه ترك الوظيفة خشية قتله إذا ما رفض.

وفي المستودع الرئيس لوزارة الصحة في بغداد اكتشفت القوات الأميركية في الصيف الحالي، إن شاحنتين مليئتين بالأدوية والمعدات الطبية اختفتا، بينما كان عدد من الحراس في الواجب، وكانوا شابا يرتدون الجينز، وقالوا أنهم لم يروا شيئا، بل أن بعض المشرعين العراقيين يعترفون بأن الفوضى باتت واسعة الانتشار، بحيث أنه لا يمكن إيقافها.

وقال ستيفارت بوين، الذي يدير المكتب الخاص للمفتش العام لإعادة أعمار العراق، أن رئيس الوزراء نوري المالكي قلل من فاعلية جهود مكافحة الإرهاب في العام الحالي، عبر الطلب من المحققين أن يأخذوا إذنا من مكتبه قبل ملاحقة الوزراء الحاليين أو السابقين بتهم الفساد. كما أن المالكي لم يلغ قانونا، عارضه الأميركيون، يسمح

للوزراء باستثناء العاملين لديهم من التحقيق. وقال بوين في مقابلة معه، إن هذين الموقعين القانونيين داخل الحكومة العراقية الفتية غير متوافقين مع الديمقراطية. لقد تعاضم قلقي بشأن مشكلة الفساد.

وقال علي الدباغ، المتحدث باسم رئيس الوزراء، إن الحكومة عازمة على مكافحة الإرهاب. وفي بعض محطات الغاز خصوصا، حيث تركز القوات الأميركية جهودها، يشير العراقيون إلى تقلص حالات الرشوة التي بلغت ثلاثة أو أربعة أمثال سعر الغاز في السابق.

ولكن بالنسبة لعدد كبير من الناس ما زال البقاء على قيد الحياة يعتمد على أخذ ما يمكنهم عندما يتمكنون. وتشير تقديرات إلى أن نسبة البطالة تبلغ ٤٠ في المائة. وبالنسبة لكثير من العراقيين تبدو السرقات الصغيرة مبررة لأن آخرين يأخذون كثيرا، ولأن الحياة اليومية في العراق لا تزال غير مستقرة. وبغداد، بشكل خاص، لا تزال تتسم باليأس حيث مزيد من النساء يتسولن في تقاطعات الطرق.

وهناك أشخاص مثل ستار علوان (٤١ عاما)، وهو سائق سيارة أجرة، يعيش مع ما يقرب من ١٢ من أقاربه في بيت غير شرعي على أرض حكومية في شرق بغداد. وقال إن عائلته شيدت هذا المكان البديل، لأن المسلحين هجروهم من بيتهم، ولم يعد لديهم مكان يتوجهون إليه. وكذلك عباس وادي كاظم (٤٢ عاما)، الذي يستخدم مضخة هوائية لسحب الماء من الأنابيب المعطوبة ليتمكن من الحصول على المال مقابل غسل السيارات. ويعترف بأنه لا يدفع كلفة الماء ولا إيجار المكان الواقع في مبنى حكومي مهجور، حيث غالبا ما ينام حتى يكون مستعدا عندما يصل الزبائن في الساعة السابعة صباحا. ويعتقد أن الحكومة مدينة له. فقد سجن من قبل حكومة الدكتاتور صدام، وبات معاقا في الحرب العراقية الإيرانية.

الداخلية العراقية تكشف ٤٨ ألف وظيفة وهمية في قوات حماية المنشآت!!

ذكر مسؤول كبير بوزارة الداخلية العراقية في تصريحات صحافية انه تم اكتشاف ٤٨ ألف وظيفة وهمية في قوات حماية المنشآت الحكومية.

وقال اللواء الركن عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني لصحيفة «الصباح»: ان الوزارة ستوقف التعيينات في سلك الشرطة مع نهاية العام الحالي وان العام

٢٠٠٨ سيكون عام ترشيد قوات الشرطة وإعادة بناء هذه القوات على اساس الكفاءة تمهيدا لتسلم الملف الامني كاملا كون هذه الوزارة هي الجهة المسؤولة عن الامن الداخلي في البلاد.

واضاف، ان قانون ضم عناصر حماية المنشآت الى وزارة الداخلية وصل الى مراحلها النهائية وان الجهات المختصة التي تم تشكيلها لمتابعة هذا الملف اكتشفت حتى الان اكثر من ٤٨ الف وظيفة وهمية تعمل تحت مظلة هذه القوات.

وقال، إن هيئة مختصة بالوزارة قامت بتسلم ملفات عناصر حماية المنشآت البالغ عددهم ١٦٠ الفا وبعد تدقيق الملفات تبين ان العدد لا يتجاوز ٩٨ الفا وان بقية الاسماء هي لوظائف وهمية تم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقتها.

هيئة النزاهة: ١٧ الف اسم وهمي يتسلم رواتب شهرية!!!

كشفت هيئة النزاهة، عن ١٧ ألف اسم وهمي يتسلم رواتب شهرية من مؤسسات الدولة، وأعلنت الهيئة عن فقدان ملفات تتعلق بالفساد.

وعزا موسى فرج رئيس هيئة النزاهة في مؤتمر صحفي، انتشار الفساد الى التخصيصات المالية الكبيرة التي صرفت دون ضوابط أو رقابة، بالإضافة إلى الضعف الواضح في أجهزة مكافحة الفساد.

وأوضح فرج بأن الاستراتيجية المعتمدة حاليا في الهيئة «هي التركيز على الجوانب الأساسية في حياة المواطنين ومنها الفقر الذي يشمل نسبة كبيرة من العراقيين» مشيرا إلى تشكيل لجان تجوب المحافظات للوقوف على مسببات الفقر. وأشاد بقيام بعض الوزارات بمعالجة قضايا الفساد «بشكل ذاتي». بحسب (اصوات العراق).

من جهته قال نائب رئيس الهيئة نحن الآن بصدد جرد ميداني لكل الأضابير المفقودة والتي نظمت بزمن القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة سابقا وكشف عن «أضابير مفقودة» ستقوم الهيئة بالتحري عنها بالتنسيق مع كافة الوزارات.

اسلوب جديد في الفساد في وزارة الداخلية:

قرأت اليوم شكوى من احد عناصر الشرطة مرفوعة الى رئيس الوزراء يشير فيها الى انه يجري وعلى نطاق واسع الاتفاق بين ضباط الشرطة وعناصر الشرطة على ذهاب

افراد الشرطة بشكل دائمى الى بيوتهم مقابل تقاسم رواتبهم مع ضباط الشرطة، الأمر الذي يجعل ملاك نقاط السيطرة ينخفض الى ٢٥٪. من تعداد النظري..! الى جانب الارهاق الشديد للموجودين وهذا يعني تدني كفاءتهم وتدهور الوضع الأمني.. الحالة المشار اليها كانت قائمة وعلى نطاق واسع خلال حرب الثماني سنوات وشكلت بداية لاستشراء الفساد في الجيش لينتقل الى الدوائر المدنية..

خطيب جمعة كربلاء يقترح تبني خطة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨

اقترح ممثل المرجع الديني علي السيستاني في كربلاء، أن يكون عام ٢٠٠٨ عاما لمكافحة الفساد المالي ودعا الحكومة إلى تبني خطة حقيقية لمكافحة الفساد المتفشى في الدولة. وقال احمد الصايفي في خطبة الجمعة بالصحن الحسيني في كربلاء «اقترح أن يكون عام ٢٠٠٨ عام مكافحة الفساد المالي وفق خطة حقيقية.»

وأضاف أن «على الدولة مثلما تبنت خطة فرض القانون أن تتبنى خطة مكافحة الفساد.. ولا بد أن يكون لها سقف زمني وليكن عام ٢٠٠٨» معتبرا أن «الفساد ينخر في جسد العراق ولا يمكن لأي دولة أن تتقدم إذا ما بقي الفساد مستفحلا.» بحسب (اصوات العراق). وقال: «نحتاج إلى صحوه ضمير في كل المفاصل لمحاربة الفساد وان تتبنى الدولة حملة واقعية لمحاربهه وان تقوم بتطهير الدولة ومؤسساتها من المفسدين.»

وتابع «نحن بحاجة إلى تطوير دولة، لاسيما بعد أن انهارت البنى التحتية بعد سقوط النظام السابق، ولذلك علينا أن نختصر المسافة لا أن نجرب ما جريته الدول قبلنا.»

واستطرد خطيب جمعة كربلاء «العراق يحتاج إلى مراقبة الضمير ونحتاج إلى وزير ضميره حي وقادر على اتخاذ خطوات جريئة من اجل بناء دولة.»

خلاصة القول:

كنت قد اعلنت في أواخر عام ٢٠٠٧ وفي الكلمة التي ألقيتها في الاحتفال الذي اقيم في فندق بابل وحضره ممثل عن رئيس الوزراء وجمع كبير من منظمات المجتمع المدني: ان الهيئة قررت اقتحام الفساد في عقر داره وان عام ٢٠٠٨ سيكون عام المواجهة ضد الفساد وقد تجاوزت اطراف عديدة سياسية وثقافية ودينية وشعبية مع تلك الدعوة من بينها رئيس الوزراء الذي اعلن في اليوم التالي بان عام ٢٠٠٨ سيكون عام دحر الفساد

والفاسدين والمفسدين ومنها تجاوب ممثل المرجعية الدينية احمد الصايفي، الا ان البعض قالها بنية صادقة والبعض قالها بقولة مرآئي والبعض قالها وذيله معقود بذيل بطانته التي تسحبه الى الخلف ولم يتيحوا لي ولا لهيئة النزاهة ان تخوض غمارها نيابة عن الشعب فكانت النتيجة كتلك التي حصلت تكرارا في سالف الزمن: ما غزي قوم في عقر دارهم الا ذلوا.. واستفحل الفساد واستشرى وهم بدلا من مواجهته راحوا يمسدون على ظهره ويصفونه للناس بالودود والمسالم وعديم الأذى..! لكن الفساد هو الفساد وصفته الكتب السماوية فاسهبت، وناهضه المصلحون فأفصحوا، وواجهه الثائرون فتكلموا جهارا..وعندما يتكلم الاخرون عن الفساد بوصفه رشاوى وكومشنات واختلاسات فاني لا أقول ان ذلك ليس فساداً ولا أقلل من خطورته او التهوين منه.. ولكن عندما تفوق مصروفات الرئاسات الثلاث موازنات دول في المنطقة وعندما تبلغ رواتب المسؤولين الشهرية رواتب رؤساء دول عظمى لعدد من السنين وعندما تفوق رواتب اعضاء مجلس النواب الشهرية رواتب نظراءهم لعدد من السنين وعندما تبدد الموازنات العراقية الضخمة.. فاني أقول لكم ان هذا النوع من الفساد هو الذي يقصم ظهر المال العراقي.. ثم اذا كان القادة يفعلون هذا فكيف يمكن لي انا المسؤول عن مواجهة الفساد ان أبطش بالمرتشى الصغير..! أليس احتمالا واردا انه سيصرخ في وجهي: لماذا لا تحاسب الكبار..؟ وهذا يعني انني منافق.. أما من يقول لي ان فعل الكبار ليس فسادا لأن القانون لا يجرمه.. فاني اقول له: القانون قاعدة عامة بمعنى انه يشمل الجميع وعندما يفصلونه على قياسهم لم يعد قاعدة عامة وفي هذه الحالة لن يكون محل احترام من قبلي او الآخرين.. وأقول له: ان المال المهودور بموجب قانون كهذا هو فساد في فساد في فساد..! وانا أعني ما اقول. ومن يقول غير ذلك..اقول له: قد خلت من قبلكم أمم اذا افسد فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وإذا أفسد القوي قالوا: قانوناً..!

كنت في لقاء مع فضائية الفيحاء العراقية ضمن برنامج فضاء الحرية الذي يعده ويقدمه مدير القناة السيد محمد الطائي، كانت الحلقة تحت عنوان: الفساد آفة العراق الجديد.. شارك في الحوار عضو مجلس النواب نائب رئيس لجنة النزاهة في المجلس والناطق باسم هيئة النزاهة والخبير القانوني طارق حرب بالإضافة لي بوصفي رئيس سابق لهيئة النزاهة في العراق..

ونظرا لأهمية الموضوع وتوسعة للفائدة أشير إلى أهم النقاط التي قيلت وتلك التي لم يسعفنا الوقت لتسليط الضوء عليها:

أولا: حجم الفساد في العراق:

منذ سنوات والقائلون بإستثراء الفساد في العراق يعتمدون تقرير منظمة الشفافية العالمية حجة يكاد اعتمادها وحدها للتدليل على حجم الفساد في العراق بإعتبار أن المنظمة المذكورة جهة دولية مستقلة ومحايده، مختصة بقياس حجم ومدركات الفساد في مختلف دول العالم.. بالمقابل فإن الحكومة تواجه نتائج منظمة الشفافية العالمية بعدم الرضا والإنكار والشجب والادعاء بأنها تستقي معلوماتها عن الفساد في العراق من أطراف معادية للعملية السياسية في العراق... وفي هذا الصدد أشير إلى الآتي:

- قلت لهم: لنترك منظمة الشفافية العالمية مؤقتا.. هل توجد معايير أخرى يمكن من خلالها الوقوف على حجم الفساد في العراق؟ نعم..

١. اسألوا الحكومة والسياسيين في العراق.. لماذا قاطعتهم المرجعية الدينية ورفضت استقبال أي منهم منذ ما يزيد عن السنه..؟ أليس بسبب استثراء الفساد..؟ طيب: موسى فرج مغرض وضد الحزب والثوره..!.. فهل أن المرجعية الدينية في العراق مغرضه وضد الحزب والثورة أيضا..؟ ألم يكونوا قد وصلوا إلى كراسي الحكم من خلال التفيؤ بعباءة المرجعية الدينية واستقطبوا البسطاء من هذا الشعب من خلال ادعائهم مباركتها..؟..

٢. اسألوا الشعب العراقي.. لا تسألوا المنخرطين بأحزاب سياسيه ولا تسألوا المؤدلجين ولا تسألوا المثقفين كي لا يقال أن بواعثهم سياسيه أو أيديولوجيه أو أنهم مثقفون مشاكسون يتمسكون برؤى نرجسيه.. بل اسألوا بسطاء الناس.. بدءاً من أم عامر البصرية نزولا.. أليس ما يجمع عليه سواد الأمة.. حجه..؟..

٣. اسألوا قادتكم السياسيين.. فما أنذا أرى سبتايتل على قناتكم يقول: السيد إبراهيم الجعفري يقول أن العراق من الدول الغنيه ووجود هذا العدد المخيف من الفقر فيه يشكل مفارقة يجب أن تعالج..؟.. وها هو السيد رئيس الحكومة يقول أن خطر الفساد لا يقل عن خطر الإرهاب في العراق.. وكل الحكام والساسة في العراق يقولون بإستثراء الفساد في العراق لكنهم يقولون ذلك من منطلق: الآخرين هم الفاسدون

وصفحتي بيضا..! بالمناسبة: (في عام ٢٠٠٦ وأثناء وجودي في هيئة النزاهة كنت في جولة وظيفية للمحافظات وكانت محطتي الأولى الكوت ومن ثم واصلت إلى العمارة فالبصرة، التقاني مراسل جريدة (الصباح) في الكوت وقبل أن ينتهي اللقاء أمسكت يده وقلت له: الفساد والإرهاب وجهان لعملة واحدة.. فقفز الشاب فرحا.. هاه..؟ قال: وجدت العنوان القوي.. وصدرت الصباح في اليوم التالي وهي تحمل على صفحتها الأولى بخط عريض: الفساد والإرهاب وجهان لعملة واحدة.. ومن يومها باتت تلك العبارة هي اللازمة على ألسنة الساسة العراقيين.. لكن لو يدرون بيها من بنات لسان موسى فرج.. جان بطلوا يكلوها..!)

٤. أنا شاهد.. ليش يابه مجروحه شهادتي..؟ قابل أمطيرجي..؟ بالمناسبة: أمس كنت وابني نتابع التلفزيون فظهر شخص على التلفزيون فقلت لأبني وهو رجل تجاوز عمره الثلاثين انظر يا بني أتعرف هذا الرجل..؟ قال: لا.. قلت له: هذا هنري كيسنجر أمريكي من أصل ألماني كان وزير خارجية أمريكا للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٧ لغاية تاريخه يتعاملون معه ويسمعون ما يقوله رغم انه ترك المنصب منذ قبل ولادتك بستين فقط.. وجماعتنا بمجرد أن يترك المنصب صاروا يبأوعون عليه من تحت مو من فوك.. تعرف ليش..؟ قال: ليش..؟ قلت له: لأن المنصب في العراق يعني هراوة.. وعندما تروح الهراوه يعتبرونه ما يشور وأنت تعرف ماذا يسمون الما يشور.. هسا أنا مو كيسنجر بس شوفوا شهادتي.. تفضلوا: موازنات العراق السنوية تفوق موازنات ٤ دول مجاورة، وعدد نفوس العراق لا يتجاوز ثلث عدد نفوس واحده فقط من تلك الدول وهي مصر، لكن معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جمع معدلات الفقر في تلك الدول مجتمعة..! انطوني أبن مره منكم يفسر السبب بتفسير آخر غير الفساد....

٥. هل أنتم بحاجة لشهود آخرين..؟ تفضلوا:

- الرئيس الألماني كريستيان فولف.. اجبر على تقديم الاعتذار وطلب الصفح من الشعب.. ما هي جريته..؟ زوجة صديقه الثري حصلت له على قرض بفائدة مخفضه من بنك ليس حكوميا وإنما يملكه زوجها الثري ليبيني به الرئيس مسكنه.. في حين أن الألماني العادي لا يحصل على قرض من ذلك البنك بفوائد مخفضه... رئيسنا اخذ مليوني دولار مصروف جيب عند إيفاده لحضور اجتماع الأمم المتحدة وعندما سأله.. مو

الحكوميون..لا.. المثقفون وبشكل غير مباشر قائلين: هناك في نيويورك.. كلمن قهوته من كيسو لو على حساب المنظمة الدولية..؟ ضحك مطولا.. ورد عليهم: غير لجه أنتم العراقيين.. يابه هاكم هاي خرده زادت بجيبي نص مليون دولار واسكتوا..... ومستشار عند رئيس حكومتنا يستولي على جامعة البكر بتراب الفلوس حتى يسويها جامعه استثماريه.... وبيوت المنطقه الخضراء اتسجلت بأسماء الربيع...

- وزير الطاقة والتغير المناخي في بريطانيا كريس هون.. استقال.. ما هي مصيبتة..؟ يوم من الأيام الظاهر براسه حسبه وهو يسوق سيارته وتجاوز السرعة المقررة.. هل تسبب في قتل أحد؟ لا.. هل تسبب بشخط حائط؟..لا.. هل تملص من دفع الغرامه..؟ همين..لا.. لكنه ارسل الغرامه بيد زوجته كي لا يمنعه من السياقه طول عمره.. وجماعتنا يجي تحضنه ١٦ سيارة دفع رباعي على جسر الجمهوريه وبالساييد المعاكس حتى شرده للناس ماكو.. بس الشط.. ومزامير السيارات تملأ الدنيا ضجيجا.. من هو القادم من ثقب السماء السابعة..؟.. سكرتير واحد من المسؤولين..! من طاط عليكم إبليس يا عمي.. تتهدوا.. مو أمس وأنت سترتك من جلد شاة وسروالك من جلد الماعز...

- رئيس حكومة إسرائيل السابق يهود أولمرت ١٧ مرة يحضر في مركز الشرطه وحاكموه.. شمسوي..؟ حصل على اشكم دولار قرضه تعينه على مصاريف حملته الانتخابية.. يعني قبل وصوله للمنصب.. حازم شعلان يكتب كتاب الى رئيسه يطلب فيه موافقته على صرف ٧٠٠ مليون دولار.. هامش رئيسه يقول: ما هو الغرض من صرف المبلغ؟.. هامش حازم الشعلان يجاوبه: سري.. يكتب رئيسه: موافق.. خوش سري وخوش موافق...!..

تفضلوا: هذي التوراة وهذا الإنجيل وهذا الزبور وهاي المزامير.. شوفوني عبارة أو آيه.. أقوى من هذه: (فاستقم كما أمرت...!) هاي وين موجودة..؟ بالقرآن.. وكلكم يدعي تلاوته بكرة وعشيا.. . أحسست بالمرارة عندما كنت اتابع استجواب أحد اعضاء مجلس النواب لأمين العاصمة..سبب المرارة هو الآتي:

١- لأن المستجوب والمستجوب كلاهما مؤمن ويتلو الآي.. بعد صلاة الفجر.. وحتما أنهما قد عثرا أثناء قراءتهما يوما قوله تعالى: وفوق كل ذي علم عليم... والمقصود بذلك في عصر التخصص الحالي.. انك إن كنت بصدد اتخاذ قرار أو الفصل في مسألة أن

عليك عرض الموضوع على الجهات ذات الاختصاص الرسميہ وأؤكد الرسميہ..
للأسباب الآتية:

٢. مهما أوتيت من المعرفة فإنه ينبغي عليك الاستعانة بالجهات المتخصصة.. وان ظننت أنك ضليع.. فذاك يعزز قناعتك بشكل أكبر من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يغنيك عن الجهود التي يترتب عليك بذلها لإثبات صحة ما تدعيه وتدخر جهودك على المطالبة بالإجراءات العقابية إن كانت إقالة أو أكثر من ذلك.. وحتى إن اعتقدت أن معلوماتك أفضل أو أنك تشك بتواطؤ الجهة الرسمية المختصة فإنك باستطاعتك محاججتهم وتعزيز قدراتهم بما تملكه من معارف اضافية...

٣. لو وقف شخص مشكو منه من قبل مدير مصرفى الدورہ أمام القاضي والتهمة المسندة إليه أنه قد سرق احد أنابيب النفط العائدة للمصفي ووجد الأنبوب في حيازته.. وعندما سأله القاضي عما يقوله بشأن التهمة المسندة إليه.. كان جوابه: لم اسرق أنبوبا من الأنابيب العائدة لمصفي النفط في الدورہ وإنما اشترت أنبوبا من بائع متجول من الحي الصناعي والأنبوب ليس من تلك الخاصة بنقل النفط.. ماذا تتوقع أن يكون إجراء القاضي..؟ هل ينوم المتهم مغناطيسيا ليعلم منه الحقيقة أم يضع أذنه على قلب المتهم ليسمع دقات قلبه..؟ لا هذا ولا ذاك.. يكتب على الأوراق:

١. ينتدب خبير من نقابة المهندسين لتأكيد أن الأنبوب محل الشكوى خاص باستخدامات النفط.. من عدمه..؟..

٢. وفيما إذا كان الأنبوب من تلك التي يتم تداولها في السوق أو أنه خاص باستخدامات الحكومة..؟ فإن جاءت مطالعة الخبير بعد الكشف: أن الأنبوب يستخدم في الاستعمالات الزراعية وأنه موجود في تداول المحال التجارية.. فإن قرار القاضي يكون: تغلق لعدم ثبوت الأدلة ويشير إلى تقرير الخبير.. ويرفقه..

نفس الشئ لو ادعى شخص على آخر بأنه قتل أباه بطلق ناري.. فيقول المتهم لم افعل ذلك وان أبا المشتكي مات مدعوسا فيطلب القاضي تقرير شهادة الوفاة وان لم يتم تأشير ذلك فيها يأمر بإخراج الجثة وإجراء التشريح.. فإن وجد أن الوفاة كانت بسبب الدعس ولا يوجد أثر لطلق ناري تسقط الشكوى ضد المتهم ويخلى سبيله.. فإذا كان

القاضي يتصرف هكذا فلماذا مجلس النواب أو عضو مجلس النواب لا يتصرف مثله..؟

تأكيدي على رسمية الجهة مبرره الأتي:

لو أن أحد المتخاصمين ادعى أمام القاضي بان الحق إلى جانبه والدليل انه سأل رئيس مجلس القضاء الأعلى وقال له ذلك.. فما هو جواب القاضي في هذه الحالة..؟ جوابه يكون: إذا كانت هذه القضية سبق ان تم عرضها وصدر قرار بشأنها لماذا تعرض عليّ مرة أخرى..؟ أين القرار..؟ فكان جواب الشخص: لا.. سألته.. وكان رأيه هذا.. وحتى لو أخرج قصاصة ووضعها أمام القاضي مكتوب عليها أن الحق بجانب هذا الشخص (فرضا ولو انه للمزاح فرئيس مجلس القضاء ولا أي قاضي آخر يكتب شيئا كهذا..) فان موقف القاضي سيكون كالآتي: لا.. أخويه.. هذا يعتبر مجرد رأي وليس قرارا قضائيا.. إنما القرار القضائي الذي التزم به أن يكون صادرا من قاضي أصدره من محكمة رسمية....

٤. كنت يوما اشغل منصب مفتش عام في إحدى الوزارات.. وكان أمامي ملف خاص بقضية فساد.. تأكدت من وجود الفساد.. عندي مدققين أكفاء.. لكنني صوّرت محتويات الملف وأرسلته بكتاب رسمي إلى ديوان الرقابة المالية طالبا تدقيقه.. ورد كتاب ديوان الرقابة المالية يؤكد وجود أفعال الفساد المؤشرة من قبلي.. أقوم بتصوير الملف مرفقا بتشخيصي معززا بتقرير ديوان الرقابة المالية وبالمباشر إلى المحكمة.. ولذلك فان إجراءات مجلس النواب وعضو مجلس النواب شروان الوائلي خطأ.. والصحيح إتباعه هو الآتي: بعد أن تيقن من وجود أفعال الفساد. يقوم بتصوير الملفات بنسختين ويرسل نسخة إلى ديوان الرقابة المالية وأخرى إلى هيئة النزاهة.. وعندما تصله الإجابتان.. يقف في المدخل الرئيس لمجلس النواب ويصيح بأعلى صوته: يا صابر يا عيساوي تعال ألي تعال.. هل يعلم السيد عضو مجلس النواب انه لو كنت أنا بمكان صابر العيساوي ومتأكدا من سلامة موقفي.. ماذا أقول..؟ هذا الرجل مفتر وأنا أقولها أمامكم باني الآن أوقع على إعدامي إن ثبت ما يدعيه ضدي واطلب منكم إحالة القضايا موضوع الاستجواب إلى الجهات المختصة دستوريا وهما ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة أو أن أردتم إلى الجهات القضائية وأنا ملزم بالخضوع لما تقوله الجهات المشار إليها رسميا.. بماذا يرد مجلس النواب..؟ لقد طلب الرجل حقه.. ولسنا جهة غاشمة.. رغم ان المخالفات المثارة من قبل عضو مجلس النواب ضد امين بغداد صحيحة..

لكن السبب لا يخرج من واحد من احتمالين، الأول: ان الجميع يستخف بالجميع.. الحكومة تستخف بمجلس النواب ومجلس النواب يستخف باجهزة الرقابة أو ان أجهزة الرقابة لم تعد محل ثقة من مجلس النواب. الثاني: الذي أضحكني بمرارة هو موقف مجلس النواب من التصويت على إقالة صابر العيساوي.

١. الدستور ينص على وجوب تصويت مجلس النواب لتعيين شاغلي الدرجات الخاصة.. الوزير ومن هو بدرجة الوزير.. وكيل الوزير ومن هو بدرجة وكيل الوزير.. وهكذا (تلك المناصب منصوص عليها في الدستور)...

٢. السيد رئيس الوزراء مستضعف مجلس النواب فيعين المسؤولين في تلك المناصب براحتة ودون عرضها على مجلس النواب.. وهي مخالفه دستوريه.. في هذه الحالة تعتبر ظرفا مشددا.. ولا يكون القرار بعدم التصويت على الإقالة بسبب ان تعيين امين بغداد لم يتم من قبل مجلس النواب وانما من قبل رئيس الحكومة.. وإنما يكون وفق احد البديلين.. الآتين:

البديل الأول: يصدر قرار من مجلس النواب إلى رئيس الوزراء بعزل أمين بغداد فوراً لعدم التقيد بإحكام الدستور في تعيينه أصلاً ويتم تحميل الأمين ومن عينه بالتضامن كافة المبالغ المتسلمة من قبله أو المصروفة عليه.. مع التأكيد بمضمون القرار على عدم رضا المجلس بظاهرة الالتفاف على الدستور من قبل السيد رئيس الحكومة...

البديل الثاني: التصويت على الإقالة فان كان التصويت مع إقالته ابلغ السيد رئيس الحكومة بمضمونه للتنفيذ.. وان كان القرار مع عدم الإقالة تم توجيه كتاب إلى السيد رئيس الحكومة بعزله لعدم عرضه للتصويت على تعيينه أصلاً إلى جانب ارتكابه أفعال الفساد أو فشله في أداء مهام وظيفته... وفقاً لما تم عرضه..

بعد اشهر استقال صابر العيساوي في ظروف غامضة من منصبه كأمين لبغداد وقبلت استقالته من قبل رئيس الوزراء وغادر العراق مثل بقية الحكوميين العراقيين من ذوي المناصب الخشنة.. ولا ادري كيف يطبق ذوو المناصب الخشنة ان يذنبوا بعد مماتهم في غير وادي السلام..! لو كنت من بينهم لدفعت نصف ما حصلت عليه مقابل ان يعيدوا جثتي ولو تهريبا ويدفنوها هناك... مع اني علماني التوجه والرؤى...

الفصل الرابع: خارطة الفساد في العراق..

في دورته السابقة وتحديدا في أيار عام ٢٠٠٩ أعلن مجلس النواب انه أمام صحوة حقيقية للنهوض بدوره الدستوري في مواجهة الفساد.. بناء عليه نشرت مشروع شهادة وتحت عنوان:

خارطة الفساد في العراق –

مشروع شهادة أمام مجلس النواب العراقي

١ حزيران ٢٠٠٩

١: الفساد وفشل الاداء الحكومي..

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.. السلام عليكم..

سبق أن وجهت كتب رسمية أثناء رئاستي لهيئة النزاهة إلى رئاسة مجلس النواب، طلبت الحضور أمام مجلسكم للإدلاء بشهادتي بشأن الفساد وزرت رئيس المجلس في منزله أكثر من مرة وعرضت ذلك..لكن ذلك كان قبل الصحوة فلم تسنح لي الفرصة، واليوم وقد سمعت بالفعل مثلما سمع الشعب تصريحات عضوات وأعضاء مجلس النواب تصف التحرك الأخير للمجلس ضد الفساد بأنه صحوة واستخدامكم تعبير الصحوة يعني أن ما قبلها كانت حالة نقيضة للصحوة..والمشكلة أن هذه الصحوة جاءت في الهزيع الأخير وانقضى من عمر المجلس ثلاث ونيف ولم يبقى أمامه غير بضعة أشهر وحصل خلال زمن ما قبل الصحوة الكثير وبات الفناء شبه خاوي وقد فنت معظم العناقيد ولكن مع ذلك فإن القليل خير من لاشيء فان كانت صحوتكم حقيقية وخالصة من أجل الشعب فمباركة وتجب ما قبلها وان كانت هرولة انتخابية وتسابق لاعتلاء صهوة الشعب التي باتت تلامس وجه الأرض مما يثقلها من أحمال ليست من نوع ما خفّ وزنه وغلى ثمنه.. فالأمر مختلف..

١. باتت مواجهة الفساد هي الكلمة السواء التي تجتمع عليها إرادة الشعب والمشارك الوحد الذي يجتمع عنده العراقيون متجاوزين كل حواجز الطائفية السياسية والعرقية والمناطقية، لأن المحنة المعاشية والحياتية الناجمة عنه شملت الجميع ولم تنحصر في طائفة أو عرق أو منطقة فكانت مواجهة الفساد عامل توحيد للشعب العراقي في مواجهة عوامل الفرقة التي غرسها الساسة.

٢. ولأن الأمر يتعلق بمعيشة الإنسان وعائلته وهو أمر يتقدم على ما سواه من تأكيد الإنتماء الطائفي أو العرقي أو المناطقي فإن الإستياء بات متصاعداً مستمراً ولن يتوقف إلا بوضع حد للفساد وتوفير متطلبات معيشة الشعب.

٣. ولأن منظومة الحكم في العراق متداخلة فالحكومة نتاج المحاصصة البرلمانية والبرلمان نتاج الإصطفافات الحزبية والأحزاب نتاج شعارات الطائفية السياسية والعرقية والمناطقية ولأن الأطراف الثلاثة في منظومة الحكم (الحكومة والبرلمان والأحزاب) هي أطراف الفساد الرئيسية فأجهزة الحكومة هي ميدان الفساد والبرلمان انشغل بالتقاتل على المناصب بالإزاحة والإزاحة المضادة وفشل في ممارسة واجباته الدستورية في التصدي لتقييم أداء الحكومة وتقويمه ومحاسبتها والأحزاب لم تغادر دائرة التقاتل على السلطة والثروة فان السخط الشعبي شمل جميع تلك الأطراف ولم ينحصر في واحد منها فقط.

٤. ولأن العصر ليس عصر الأيدولوجيات بل عصر العيش الكريم والرفاهية وتوفير الخدمات فان الصلة بين الحكام والشعب العراقي باتت تمرّ من خلال قناة توفير العيش الكريم والخدمات وليس من خلال الأيدولوجيات..

ان مواجهة مجلس النواب للفساد تتطلب إجراءات عاجلة وأخرى استراتيجية.

الإجراءات العاجلة:

١. أن يقدم السادة أعضاء مجلس النواب شهاداتهم الدراسية اليوم، لأن ظاهرة الشهادات المزورة المستشرية هي إحدى شعب الفساد وعدم تقديم أعضاء مجلس النواب شهاداتهم الدراسية يتسبب في تلم مصداقيتهم وطعن الثقة بهم خاصة وان الهيئة طالبت ومنذ ثلاث سنوات بتقديم تلك الشهادات ووجهت بصفتي رئيس هيئة النزاهة منذ أكثر

من سنتين كتاب رسمي الى مجلس النواب ومجلس الوزراء طلبت فيه الشهادات الدراسية لأعضاء مجلس النواب والوزراء ووكلاء الوزارات والمستشارين والمدراء العاميين كمرحلة أولى وتضمن الكتاب سقف زمني مدته شهر وبخلافه يتم الطلب من وزارة المالية إيقاف صرف رواتب المتخلفين عن تقديم الشهادات الدراسية..ولم تصل شهادة واحدة.

٢. تعلمون أن تشكيل لجان المجلس تم على أساس المحاصصة والرغبة الشخصية في رئاسة هذه اللجنة أو تلك من لجان مجلس النواب لكن الرغبة وحدها غير كافية إنما يتوقف الأمر على توفر الإختصاص والقدرة فلا يمكنني ممارسة الطب لمجرد أنني أرغب في ممارسته إنما الأمر يتطلب مؤهل علمي باختصاص الطب والإلتزام بقسم أبقراط وعليه أرى أن يعاد اختيار رؤساء اللجان على الأقل من بين أعضاء المجلس وحتى من بين أعضاء اللجان ذاتها شرط توفر المؤهل العلمي والإختصاص والإلتزام بقسم أبقراط.

٣. أن يبادر مجلس النواب وعلى الفور برفع الحصانة عن النواب المتهمين بقضايا فساد أو إرهاب والأولوية لمن وردت اسماؤهم بكتب رسمية صادرة من مجلس القضاء أو الجهات القضائية لأن الإستمرار في ذلك يجعل من مجلس النواب غير مؤهل موضوعياً لمواجهة الفساد..

٤. استدعاء السيد وزير الدولة لشؤون مجلس النواب على الفور وتوجيه الأسئلة التالية اليه:

هل أنت وزير لمجلس النواب أم وزيراً للحكومة؟ وهل علمت ان وزيراً في الحكومة التنفيذية يجمع الاثنين معاً المنصب الوزاري وعضوية مجلس النواب؟ وما دامت عضواً في مجلس النواب وقد منحت حقيبة وزارية باسم وزير دولة لشؤون مجلس النواب فإن مهمتك هي تهيئة الأمور اللوجستية للمجلس ومنسق ومتابع لما يطلبه مجلس النواب من الحكومة ويفترض تحديداً ارتباطك برئاسة مجلس النواب أما أن يكون ارتباطك برئيس الوزراء وتكون ذراعاً للحكومة في مجلس النواب بدلاً من أن تكون ذراعاً لمجلس النواب في الحكومة ومندوبه وممثله فيها وتسببت في الإمعان بإضعاف مجلس النواب حتى وصف أعضاء في مجلس النواب المجلس بأنه بات مكتب تابع لرئاسة الحكومة فأمر غير مقبول، وأنت أصدرت بتوقيعك كتب رسمية إلى أعضاء مجلس

النواب وأجهزة الدولة منعت بموجبها أعضاء المجلس من القيام بدورهم الرقابي وتفضّل هذه الكتب، لقد شكلت ثالث الثلاثة الساعون الى اضعاف مجلس النواب ازاء الحكومة: خالد العطية النائب الاول لرئيس مجلس النواب الذي كان يعمل لرئاسة الوزراء وليس لمجلس النواب والامانة العامة لمجلس الوزراء وأنت...

وعليه تقرّر ما يلي:

إلغاء كافة الكتب المذكورة الموقعة من قبلك، وأنت مخير بين الاحتفاظ بعضويتك في المجلس والاستقالة من منصب الوزير أو الاستقالة من عضوية المجلس والالتحاق برئاسة الحكومة لتعيينك وزير ولكن ليس لشؤون مجلس النواب ويتم التصويت على تعيين وزير لشؤون مجلس النواب يرتبط برئاسة المجلس وليس بالحكومة.

5. سبق وأن شرع مجلس النواب قانون العفو المقترح من مجلس الوزراء وهو مخالف للدستور.. لأن الدستور ينص على أن جرائم الفساد لا تشمل بأي عفو ولكن مع ذلك حصل وحصل أن السيد رئيس الوزراء أعلن قبل يومين بأن هفوة تسببت في إضافة أو حذف لفظ جعل القانون يشمل فاسدين خطرين ويبيدهم عن دائرة المساءلة القضائية ومع أن هذا القول فيه من الغرابة ما فيه لأن مشروعات القوانين تعد من قبل مجلس الوزراء وللسيد رئيس الوزراء مستشار قانوني يعتمد عليه كلياً ويعول على خبرته الممتدة طويلاً إلى جانب وجود مديرية عامة للقانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تضم قضاة قديرون وتوجد أيضاً اللجنة القانونية في مجلس النواب التي تضطلع بإعداد القوانين والتشريعات ويوجد مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية وكان يمكن تصحيح ذلك اللفظ..! وهناك أيضاً هيئة النزاهة المعنية بالاعتراض على ذلك الخلل ولم تحرك ساكناً.. في حين أنني يوم كنت في تلك الهيئة اعترضت على قانون شرعه مجلس النواب يتعلق باختصاصات المحاكم العسكرية وتم تلافي الخطأ.. ومع ذلك فإن الأمر لم يفت بعد فالملفات موجودة ويتطلب الأمر إحالتها إلى جهة تحقيقه مختصة للوقوف على الجرائم والمخالفات المرتكبة واتخاذ إجراءات إدارية على الأقل من بينها الإبعاد عن المنصب لمن شملهم العفو من مرتكبي جرائم الفساد..

6. أن يستدعي المجلس ممثل عن رئاسة الحكومة أو أمين عام مجلس الوزراء

ويطلب منه إلغاء كافة القرارات والأوامر الصادرة بتوقيع السيد رئيس الوزراء أو مدير مكتبه أو مستشاره القانوني أو أمين عام مجلس الوزراء والتي تتعارض مع أحكام الدستور أو القانون والتي تسببت في تعطيل تنفيذ قوانين وإجراءات مكافحة الفساد وتقويض استقلالية وفاعلية هيئة النزاهة وإعاقة قيام مجلس النواب بواجباته في الرقابة والمحاسبة.. وهذا ملف يضم أهم تلك القرارات والأوامر..

أما في الجانب الأمني والمالي فقد أشار عضو مجلس النواب السيد عبد الكريم السامرائي في وقت سابق بأنه يوجد حوالي ٦٧ قرار مخالف للدستور صدر من رئاسة الحكومة وأطالب بدراسة تلك المخالفات إن وجدت.. واتخاذ أشد الإجراءات قوة لأن رئاسة الحكومة إن ثبت فعلاً أنها تخرق وتخالف أحكام الدستور فإنها لن تتورع في مخالفة القانون وفي هذه الحالة فإنها تتسبب في إشاعة الفوضى بدلا من الاستقرار في البلاد..

٧. الشفافية والمصارحة أقصر الطرق لبلوغ ثقة الشعب والشعب العراقي عبر بوضوح أنه أكثر شعب في لعالم شعر بالخيبة والخذلان من برلمانه فان كان توجهكم صادقا وان كنتم تطمحنون في التواصل مع الشعب فان تقييم أداء المجلس لفترة ما قبل الصحوه مهم للغاية وجانب مهم للغاية هو بحث هذا الانطباع الخطير لدى أعضاء في مجلس النواب بأن الحكومة استغلت ضعف المجلس فأمعنت في إضعافه وفرضت العلوية عليه حتى بات بعضكم يشبه المجلس بأنه أشبه بمكتب تابع لرئاسة الحكومة إذ أن استمرار ذلك ينطوي على مخاطر جسيمة ويفضي إلى الدكتاتورية والسلطوية، وأشير هنا إلى أن الفساد مؤذ وخطير وسيئ لكن الأمر الوحيد الأسوأ من الفساد هو الإرتماء في هاوية الاستبداد .. لأنه يعني الأثنين معا الاستبداد والفساد..

٨. طبقا لأحكام الدستور فإن المسؤولية في مجلس الوزراء تضامنية وفردية فألفت انتباهكم إلى أن أخطر ملفات الفساد في العراق على الإطلاق هو فشل الأداء الحكومي والملف الخطير الآخر هو سياسات الحكومة التي عمقت محنة الشعب العراقي المعاشية والحياتية والملف الآخر الخطير هو تبيد أموال الموازنات وعدم تحقيق نتائج وضبابية مصير أموال الشعب والملف الخطير الآخر هو الهدر في ثروة الشعب النفطية إلى جانب ملفات الفساد الخطيرة التي سآتي عليها تباعاً:

أولاً: فشل الأداء الحكومي:

أبين كمقدمة لعرض هذا الملف أن الفساد ليس مجرد رشاوى واختلاسات في حافات الجهاز الحكومي كما تحاول الحكومة أن تقول، والفساد في العراق ليس كالفساد في بقية دول العالم الذي ينحصر في بضعة ملايين تخسرها الشعوب في اختلاسات وغسيل الأموال ولو كان الأمر يقف في العراق عند هذا الحد فإن الشعب العراقي يوافق وعن طيب خاطر بأن تستحدث الحكومة في موازنتها السنوية بنداً باسم بند الفساد وتخصص له ١٠٪ من إجمالي تلك الموازنات وعندها فإن الشعب العراقي يخسر ٨ مليار دولار من موازنة عام ٢٠٠٨ مثلاً وهو رقم قياسي للفساد في العالم بشرط أن تضمن الحكومة تصرفها بالباقي بكفاءة ونزاهة وعندها فإن ٧٢ مليار دولار كافية لتحقيق البجوحة للعراقيين في الداخل وضمان أن يدفع العراقيون في الخارج بدل ضيافة للدول المضيضة بدلاً من إهراق كرامتهم في البحث عن إعانات ولكن هذا لم يحصل فلا نتائج ملموسة على الأرض، ثم تعالوا لنقارن فإن موازنة الحكومة السورية وهي جارة للعراق ليس في الجغرافيا فقط ولكن في قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم..موازنتها لعام ٢٠٠٨ بلغت ١٠ مليار دولار مقابل موازنة الحكومة العراقية البالغة ٨٠ مليار والمواطن السوري يحصل على الماء الصالح للشرب والغذاء الصالح والدواء الصالح والخدمات المقبولة والمستوى المعاشي المقبول! ولكن العراقي لا ماء ولا كلاً! وفي هذا السياق أبين الآتي:

أمامي بيان لمجلس الوزراء المنشور في وسائل الإعلام ومن بينها جريدة الحياة تحت عنوان (مجلس الوزراء العراقي يرد على اتهامات رئيس هيئة النزاهة السابق: لا أحد ينكر ظاهرة الفساد لكن أرقام موسى فرج خيالية)، طبعاً البيان لي وليس ضدي..! لماذا؟.. لأن البيان تضمن الآتي:

(أن المبالغ المصروفة من قبل الحكومة لم تتجاوز ٣٠٪ من موازنات السنوات الماضية وان أكثر من ٥٠٪ ذهب لرواتب الحكومة ومصاريها) وبصده أبين الآتي:

١. مع أن الحكومة لم تعتمد الشفافية فإن حجم الموازنات المعلنة للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بلغت حوالي ٢٢٤ مليار دولار وما دام المصروف منها لم يتجاوز ٣٠٪ فهو يعني ٦٧ مليار دولار و٧٠٪ منها لم يصرف ويساوي ١٥٧ مليار دولار.

٢. اسألوا الحكومة: هل أن الهدف من وضع الأموال تحت تصرفها كان إنفاقها في الأوجه المخصصة لها وللأغراض المحددة لها تحديدا لتوفير مقومات الحياة ومتطلبات العيش ومصادر الرزق والخدمات الأساسية والتأكد من وجود نتيجة مقابل كل دينار أم أن الهدف من وضعها تحت تصرف الحكومة للاحتفاظ بها على سبيل الأمانة والوديعة؟

٣. اسألوا الحكومة: هل أن نسبة استغلال التخصيصات يعتبر المعيار الأول في تقييم أداء الجهاز الحكومي ومعتمد دولياً وعراقياً ومن قبل ديوان الرقابة المالية أم لا؟ وهل يعني هذا أن القدرة الإنفاقية للحكومة لا تتجاوز ٣٠٪ أم لا؟

٤. اسألوا الحكومة: هل يوجد قرار صادر من مجلس الأمن يمنع الحكومة من ممارسة صلاحياتها في صرف الأموال؟ وهل حصل في تاريخ الحكومات التي توالى على العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ أن القدرة الإنفاقية للحكومة ونسبة استغلال الأموال الموضوعه تحت تصرفها بلغت ٣٠٪ فقط؟ أنا شخصياً أحلت وزيرة البلديات في عام ٢٠٠٥ إلى المحكمة المركزية بوصفي مفتش عام الوزارة بتهمة فساد من بينها فشل الوزارة في استغلال أكثر من ٤٢٪ من تخصيصاتها السنوية.

٥. اسألوا الحكومة: هل أنها وكالة ناسا وهل أن الأموال الموضوعه تحت تصرفها مخصصة لأغراض بناء محطات فضائية للسياحة الفضائية أم لتوفير الماء الصالح للشرب والغذاء الصالح والدواء الصالح والكهرباء والسكن والخدمات وفرص العمل وهي أمور تتوقف عليها حياة الشعب العراقي؟

٦. اسألوا الحكومة: هل أن عدم صرف ٧٠٪ من أموال الشعب المكلفة بإنفاقها عليه يعني حرمان ٧٠٪ من الشعب العراقي من مقومات الحياة ومتطلبات العيش ومصادر الرزق والخدمات الأساسية؟ أم لا؟

٧. اسألوا الحكومة: هل أن ذلك انعكس مباشرة في أن ٦٠٪ من الشعب العراقي محروم من الماء الصالح للشرب و ٩٠٪ منه محرومون من الحصول على دواء صالح و ٨٠٪ منه محروم من خدمات الصرف الصحي وان ٥٠٪ من تلاميذ العراق محرومون من مدارس تتوفر فيها الشروط الصحية والبيئية وان البطالة تبلغ ٥٠٪ وفقاً لوزارتي المالية والتخطيط و ٧٠٪ وفقاً للصليب الأحمر الدولي وان ٤٠٪ من الشعب العراقي ضمن خط

الفقر والفقر المدقع ومعناه عدم حصول البشر على الأسعار اللازمة للبقاء حياً؟ وان آلاف العوائل العراقية تعتمد على مواقع القمامة كمصدر للغذاء والرزق والسكن؟

٨. استجلبوا خبراء للوقوف على حجم الكارثة الإنسانية الناجمة عن ذلك: عدد الوفيات، عدد المرضى، حجم البؤس، حجم الحرمان!

٩. تعالوا أيها الأخوة لنرى معا: يقول بيان مجلس الوزراء أن أكثر من ٥٠٪ ذهب إلى رواتب الحكومة ومصاريها وسيان كانت النسبة من حجم التخصيصات أم من حجم ما صرف فعلا.. . اسألوا الحكومة: هل أن الموازنة الحكومية مخصصة للشعب العراقي أم لتغطية رواتب الحكومة ومصاريها؟ ثم كم هو عدد منتسبي الحكومة.. هل يتجاوز ٣ مليون عراقي؟.. ماذا بشأن الـ ٢٧ مليون الآخرين؟ ثم هل أن الفارق بين رواتب منتسبي الحكومة هو كالفارق من رواتب منتسبي الحكومات في العالم؟ اجمعوا رواتب الـ ٨٠٪ من منتسبي الحكومة وقارنوها مع مجموع رواتب الـ ٢٠٪ من الأكثر؟.. هل يوجد في العراق من راتبه الشهري ٩٠ ألف دينار وآخر ٥٠ مليون دينار؟ ومن هم شاغلوا وظائف الـ ٢٠٪ هل أنهم من أبناء الشعب وفقاً لتكافؤ الفرص والكفاءة والنزاهة؟ أم أنهم خالك عمك.. من المختومة هوياتهم بأختام الأحزاب ومن البعثيين المتمرسين في دروبها وينفذون دون مناقشة ويبحثون في الأسس كي ينقلب البناء؟ أما الآخرون فبين محبط ومهاجر!..

١٠. إذا كانت رواتب الحكومة ومصاريها قد استنزفت أكثر من ٥٠٪ من المصروف البالغ ٦٧ مليار دولار خلال خمس سنوات فان الباقي المصروف على الأوجه الأخرى ٣٣,٥ مليار دولار.. نزل منه ١٣ مليار تسلمتها الكويت وهو من ضمن بنود الموازنة ونزل منه نفقات التسليح البالغة ١٢ مليار خلال عام ٢٠٠٨ وحده.. كم هو الباقي؟ ٨,٥ مليار تقسيم خمس سنوات ١,٧ مليار دولار لكافة بنود الموازنة ولكافة مناحي الحياة: الطرق والجسور والشوارع وبناء مراكز الشرطة وثكنات الجيش والقضاء والتعليم والصحة والإسكان والتجارة والاقواق والآثار والرياضة والتعليم والبيئة وازالة الالغام.. وانا اجزم ان مصروف الجيب لويلاد المسؤولين اكثر مما خصص للشعب العراقي.. ١,٧ مليار دولار تقسيم ٣٠ مليون عراقي = ٥٧ دولار! ما ينفق على العراقي ولكافة مناحي الحياة سنوياً يعني أقل من ٥ دولارات شهرياً!.. من هاي كل

العراقيين بيهم ابو صفار ومعضبين ٢٤ ساعة..! زين ما هاجروا لسريلانكا يدورون شغل...!!!.

١١. أشار أمين عام مجلس الوزراء في لقاء بالإعلامي فلاح الذهبي ضمن برنامج حوار خاص في معرض إنكاره لوجود الفساد في العراق إن مجموع المبالغ المصروفة على المشاريع منذ عام ٢٠٠٣ لم تتجاوز ٥ مليار دولار (يعني مليار دولار سنويا.. طوب بفساده) وصرح السيد وزير التخطيط للفيحاء بأن نسبة تنفيذ المشاريع للعام ٢٠٠٨ بلغت ٥٪ فقط يعني ١/٢٠ يعني أن المشروع المحدد له مدة سنة للإنجاز يحتاج لإنجازه ٢٠ سنة وفق الأداء الحالي للحكومة.

١٢. ولن يقف الأمر عند هذا بل أن هناك ما يستحق انتباهكم! اسألوا الحكومة: أين الـ ٧٠٪ غير المصروفة من أموال الموازنات؟ حوالي ١٥٧ مليار دولار!.

١٣. هاكم الأدلة:

- قبل انخفاض سعر النفط صرح السيد وزير المالية بان الموجود النقدي لدى الحكومة يبلغ ١٢٠ مليار دولار منها ٦٠ مليار لدى البنك المركزي و ٦٠ مليار لدى وزارة المالية ورغم أن ذلك يقل كثيرا عن ما يفترض انه موجود ولكن بعد انخفاض سعر النفط اختفى الحديث عن الـ ٦٠ مليار لدى وزارة المالية وبدأ الحديث ينصب على الـ ٦٠ مليار الموجودة في البنك المركزي ويوميا نسمع عن غارات تشنها الحكومة على البنك المركزي لسحب مبالغ من الاحتياطي في حين أنه مخصص لضمان استقرار الدينار العراقي!.

- وقال السيد وزير المالية للسيد أبو فراس الحمداني من فضائية الفيحاء: الذي يقول لك بوجود فساد قل له: كذب، كذب، كذب، فاتصلت بالحمداني هاتفياً وقلت له: قل للسيد باقر صولاغ: الفساد في العراق: صدك، صدك، صدك!..

- ولفضّ الاشتباك أطلبكم بأن يقدم السيد وزير المالية الآتي:

أ. كشف بما استلمته الحكومة من أموال ومن المصادر الثلاثة: الموازنات، القروض، المنح الدولية

ب. بيان ما تم صرفه معززاً بالوثائق وبيان ما يقابله من نتائج متحققة على الأرض.

جـ. بيان ما لم يتم صرفه ومصيره!

د. مع إضافة ٢١ مليار دولار رصيد صندوق تنمية العراق (٢٠ + DFI) مليار دولار على الأقل فروقات أسعار النفط للسنوات: ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧ لأن وزارة المالية دأبت على اعتماد ٦٠ دولار سعراً للبرميل في إعدادها الموازنات السنوية بدافع الحيطة والحذر لتلافي الانخفاض المفاجئ وعدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات المقررة في الموازنة في حين أن السعر لم ينخفض عن ١٠٠ دولار للبرميل ووصل إلى ١٤٠ دولار عام ٢٠٠٨ وتم احتساب الفروقات وضيفت بشكل موازنة تكميلية لكن هذا لم يحصل في السنوات ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧ باستثناء ٦ مليارات أضيفت في عام ٢٠٠٧ .

١٤. وفيما يتعلق بالأداء الحكومي فأنتم تسمعون والشعب العراقي أيضا بأن رؤساء الدول والحكومات يتقدمون دورياً وبشكل نصف سنوي أو سنوي إلى شعوبهم بإيجاز عما تحقق على صعيد الاقتصاد، الخدمات، المستوى المعاشي، الماء، الكهرباء.. الخ تحديد ما تم انجازه والمخطط انجازه والصعوبات لوضع شعوبهم في الصورة والحصول على الدعم الشعبي لتنفيذ تلك الأهداف.. فهل حصل هذا في العراق منذ عام ٢٠٠٣؟ وهل قيّمت الحكومة أداؤها؟ أم هل أن الحكومة أرفقت مع موازنتها التقرير المالي الذي يعتبر شرطاً في المصادقة من قبل مجلس النواب على الموازنات الحكومية بموجب أحكام الدستور والقانون؟.. بدلا من ذلك فان الحكومة كلما وجدت نفسها (مزنوكه) صرح أحد المقربين بتصريح يراد منه استفزاز أحد الشركاء في شركة المحاصصة و(كبت الكناره) وانشغل الرأي العام .. فلان قال كذا وعلّان قال كذا .. في حين وحقكم أن فلان وعلان كلاهما لم يزد في الاسلام خردله ..!

١٥. وإذا كانت المحاصصة سبباً جوهرياً في فشل الأداء الحكومي فهل أن الشعب العراقي هو من شرعن المحاصصة..؟ وهل يتحمل أوزارها..؟ ثم هل أن المحاصصة تمنع السيد رئيس الحكومة من أن يقف أمامكم ويقول يا حزب فلاني: وزيركم فاشل وهذه مؤشرات فشل أداءه فأبدلوه! ويا حزب فلاني: وزيركم فاسد وهذه التهم المثارة ضده فغيروه! وإلا فاني لن أتحمل المسؤولية القانونية عن وزراء فاشلين أو فاسدين لأن الدستور ينص على أن المسؤولية في مجلس الوزراء تضامنية وفردية ولن أتحمل المسؤولية الوطنية والأخلاقية أمام الشعب.. هل فعلت رئاسة الحكومة ذلك ولو مرة

واحدة؟.. لا! فإذا الحكومة مدعوة إلى صحوه حقيقية أيضا.

ثانيا: سياسات الحكومة تسببت في تعميق المحنة المعاشية للشعب العراقي

١. قررت الحكومة إلغاء الدعم الحكومي للمحروقات فرفعت الأسعار إلى أربعة أمثالها.. لماذا حصل هذا وتحت أي مبرر؟

أ. لأن مفتش عام وزارة النفط (سابقا) حاليا أمين عام مجلس الوزراء اقترح رفع أسعار المشتقات النفطية إلى مستوى أسعارها في الخارج كي لا يكون شراءها بأسعار مدعومة وتهريبها مجزيا! أسألكم بالله هل هذا منطوق؟.. يعني أن المجاري تقذف المياه الثقيلة في دجلة أو الفرات فأقوم بقطعهما عن الشعب وأقول لهم احضروا آبار واشتروا مياه الصحة أم أعالج المجاري وأمنع قذفها في مياه النهر؟.. لماذا لا يتم تفعيل الجهات الرقابية.. مكتب المفتش العام في النفط، لجنة النزاهة في البرلمان لمواجهة هذه المشكلة.. لماذا الشعب العراقي هو (الحايط أنصيص..؟) ثم من قال أن إلغاء الدعم الحكومي أوقف تهريب المشتقات؟ المهرب بات يحصل على النفط مسروقا لقاء مبالغ زهيدة وغير مضطر للشراء لا بأسعار مدعومة ولا غير مدعومة

ب. بدعوى تنفيذ الحكومة لتوصيات البنك الدولي في حين أن التوصيات تقوم على أن الحكومة تمارس التبذير بتحملها الدعم لأنها لا تميز بين الغني والفقير والجميع يستفيد من الدعم دون وجه حق وعليه فان على الحكومة أن تلغي الدعم ولكن أن تصرف نقداً إلى الطبقات الفقيرة ما يعوضها عن الضرر من ارتفاع السعر! في حين أن الحكومة نفذت الشق الأول وهو رفع الأسعار ولكن أحجمت عن تنفيذ الشق الثاني! وقد قلت للسيد وزير المالية ذلك في مكتبه.

ما الذي تسببه ذلك؟..

١. إن صلة المواطن بالمحروقات لا تنحصر في أنها تستنفذ ثلث دخله الشهري كما يقول وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم. لكنها تدخل في كلفة إنتاج المنتجات الصناعية والزراعية وتشكل حوالي ٤٠٪ من الكلفة في ظروف عدم توفر الكهرباء وفي هذه الحالة ارتفعت كلفة تلك المنتجات وتبعاً لذلك أسعار بيعها والحدود مشرعة أمام الاستيراد فلم تصمد في مواجهة أسعار المستوردة فأخلت السوق فارتفعت أسعار المستوردة

بشكل كفي واستنزفت أكثر من نصف دخل الأسرة فارتفعت تكاليف المعيشة على المواطن وانخفض المستوى المعاشي إلى حدود رهيبه خاصة وان تكاليف النقل أيضا ارتفعت وتكاليف كافة السلع والخدمات البيئية.

٢. من جراء ارتفاع أسعار المحروقات وعدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة فقد أغلقت المصانع أبوابها وتحول الصناعيون إلى تجار اغرقوا الأسواق بكل ما هو فاسد وتالف ومنتهي الصلاحية.

٣. ومن جراه أيضا ارتفعت أعداد العاطلين إلى مديات غير مسبوقه خصوصا وان الطابوق بات مستورد والأرصفة مستوردة والفرشي أيضا

٤. ومن جراه أيضا حصلت حالة مماثلة في المجال الزراعي.

٢. قررت الحكومة تخفيض الدعم الحكومي للبطاقة التموينية إلى النصف للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ وربما استمر الحال والمقصود هنا النسبة من اجمالي الموازنة فترتب عليه اختزال مفردات البطاقة التموينية من ١٠ إلى ٥ وساهم الفساد في وزارة التجارة إلى اختزال العدد في مسحوق الغسيل وشاي لا يصلح سماد للحدائق!..

٣. صرح مستشار وزارة الصناعة بأن مجموع ما خصصته الحكومة للقطاع الصناعي منذ عام ٢٠٠٣ بلغ ٢٦٢ مليون دولار.. هذا يعني ٤٠ مليون دولار سنويا..من موازنات بلغت ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي بنسبة ١ إلى ٢٠٠٠! هل هذا يشكل سياسة حكيمة؟ هل تكفي ٤٠ مليون دولار لمصنع ضخمة واحد؟ هل يعني هذا غير تنفيذ حكم الإعدام بالصناعة الوطنية وتحويل العراق إلى أسواق مغلقة لمنتجات دول الجوار حتى الطابوق والإسمنت في حين أن الطابوق منذ سومر لا يضاهاى وقد سمعت أن تجار من الخليج يشترون تربة عراقية لنقلها إلى تلك الدول! أم السمنت العراقي الذي يشتريه تجار الخليج وهو معبأ بالكواني ويفضلونه على الياباني المعبأ بأربع طبقات لأن المواد الأولية المصنَّع منها السمنت العراقي متميزة!، هل حسبت الحكومة العراقية حجم الأموال المغادرة من العراق للحصول على الطابوق والأرصفة والفرشي والسمنت والتي يمكن أن تكون في خزينة الحكومة وجيوب العراقيين؟ هل هي سياسة السوق المفتوحة التي يتشدق بها بعض الدارسين في فرنسا من المسؤولين العراقيين ونحن نعرف مقولة: دعه يعمل دعه يمرّ قبل أن تحط ركابهم في شوارع باريس، لكنها غير صالحة للتطبيق حالياً في العراق؟ أم أنها الوجه آخر لسياسات صدام الذي حوّل العمال إلى

موظفين بحجة أن العامل إن تقدم لخطبة شريكة لحياته فإنها تفضله موظفاً وليس عامل!.. يعني من ذوي الياقات البيض وليس الزرق فألغى قانون العمل وألغى النقابات (فعليا) ويوم العمال العالمي في العراق وكنا نعرف اللعبة وهي انه يا حزب شيوعي: عمال وتحولوا إلى موظفين ولا توجد بعد الآن طبقة عاملة!.. فعلام أنت هنا؟ لكن المحصلة أن مداخل الذين تحولوا من عمال إلى موظفين انخفضت إلى النصف لأن قانون العمل فيه من المزايا المالية اوسع من قانون الخدمة للموظفين!.. والآن المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية كلاهما يتم استيرادهما فلا وجود لا لطبقة عاملة ولا لطبقة الفلاحين فلماذا تستمر طريق الشعب في الصدور؟ وأنا أجزم بأن العراقيون في الحزب الشيوعي العراقي وتقديراً منهم لشعبهم وسعادته فإنهم لا يمانعون على الإطلاق بتحويل العمال إلى تجار أو حتى أعضاء في مجلس النواب العراقي شرط توفير فرص عمل لهم ومعيشة لعوائلهم.. أو أن ينضموا إلى تيار السيد محمود المشهداني الذي تحول من دعوي سلفي إلى دعوي آخر.. وان أخونا جاسم الحلفي مستعد لاستبدال لافتة يا عمال العالم اتحدوا بلافتة يا عشائر العراق اتحدوا.. وقد يقنع رفيقه جاسم الحلواني بالفكرة أيضا طالما أن ذلك لا يمس تحالفات حزبه بالساسة الكورد!.. وخصوصا رابطة الأوس والخزرج التي تربطهم بالمام المرح الذي حل عندهم بديلا عن ايليتش...

٤. صرح السيد وزير المالية بان الحكومة تجني من شركات الهاتف النقال ٤ مليار دولار سنويا! وصرح السيد علي الدهوي رئيس كارتل زين العراق أن الحكومة تستحصل منه ٢٠٪ من ايراداته! ولكن لم يسألني أي منكم من أين يحصل الدهوي على ايراداته؟ إنها من جيوب العراقيين، والفقراء منهم تحديداً لأن العائلة العراقية الفقيرة لا تستطيع منع مراهقيها من اقتناء الخليوي (الموبايل) باعتباره المتعة الوحيدة المتبقية لهم وهو يشكل رد اعتبار معنوي يجعلهم يتساوون مع مراهقي المترفين والفاستين وبدلا من أن تقوم الحكومة بواجباتها في توفير خدمة الهاتف الأرضي فإنها دفعت الناس إلى الخليوي وبدلا من أن تسهم في كلفة الخليوي تعويضاً عن الهاتف الأرضي فإنها تشترك مع الدهوي في السطو والانتقاض على جيوب الفقراء لتتحول الى نثرية للنواب.. وعندما يجد الدهوي نفسه وحيداً في الساحة يتمادى، والحكومة عندما تفرض عليه ٢٠ مليون دولار غرامة بسبب سوء خدماته فإنها تذهب إلى الخزينة وليس لجيوب الشعب العراقي فتزداد الحصيلة إلى أربع مليارات و ٢٠ مليون دولار لكنها ممن؟ من جيوب الشعب العرقي.. أنا مره كتبت للسيد حيدر العبادي: استاذ حيدر العبادي..

انت تمون على الحكومه بلكي تكوللهم ترى اذا سامعين بالحق العام.. هاي الغرامات مو حق عام.. المفروض ترجع للناس.. ما يصير اشو الحكومه تاخذ فلوس النفط وترد تبحوش بجيوب العراقيين..!

٥. صرح السيد رئيس لجنة الصحة في البرلمان بان المخصص لوزارة الصحة من الموازنة الحكومية يبلغ ١٪ فقط في حين أن الدول الأخرى تخصص للصحة ١٠٪ من إجمالي الموازنة وأضيف إلى ذلك معلومة.. وهي أن الدول الأخرى يتوفر لشعوبها: ماء صالح، وغذاء صالح، ووعي صحي ممتاز وبيئة صحية وأمور أخرى لا تتوفر للشعب العراقي مما يرفع الحاجة لأن تكون تخصيصات القطاع الصحي في العراق إلى ٣٠٪ ولكن بشرط أن يصرف كل دينار في مكانه ولا يتسرب من ثقب القربة الواسع النطاق..أما في حالة استمرار الوضع الصحي على ما هو عليه فان كل العراقيين سيتحولون الى مريدين لعلي الشيباني ووصفاته الفذة..٩.

٦. ومن بين أكثر سياسات الحكومة إيذاء هو إلغاء مبدأ تكافؤ الفرص بين العراقيين فالمناصب يتطلب بلوغها أو الاستمرار في إشغالها شرطاً عراقياً جديداً وهوان تحمل هوية الانتماء لأحد الأحزاب الحاكمة أو أن تعمل (لي) إذا حكومي أو برلماني أو سياسي أما أن تعمل للشعب فلن تقترب وان كنت اقتحامياً فدخلتها على أسنة الرماح فلن تعصمك من لسعات الدبابير السامة بدلة أو خوذة أو قفازات أو جزمة..سبيل واحد هو أن تشعل فيها مدخنة وتغادر لأنك معرض للاختناق..(من تجربتي الشخصية..).

٧. ومن بين سياسات الحكومة الأكثر إيذاء هذا العدم الشفافية فأنتم تعرفون أيها السادة بحكم ترددكم من مطار بغداد إلى مقر مجلسكم في علاوي الحلة أن أجرة التاكسي تبلغ ٧٠ ألف دينار.. وأمس قرأت تقرير حكومي عرض على شاشات التلفاز بشأن نسبة الفقر في العراق حيث بلغ على مستوى العراق ٣٣٪ وعلى أشده في محافظة المثنى ٤٩٪ وفي واسط ٤٣٪ وعندما أمعنت النظر وجدتهم قد اعتمدوا ٧٠ ألف دينار دخلا هو الحد الفاصل بين من هو ضمن الفقر وبين من هو خارج حدود الفقر! ولكن ٧٠ ألف دينار هي أجرة التاكسي من المطار إلى العلاوي وهي أجرة الاشتراك الشهري بالحد الأدنى في مولدات الكهرباء الأهلية! فكيف تكفي لتأمين معيشة العائلة العراقية؟

أعود فاقول: ان تحسنا نسبيا حصل على حياة الناس بعد عام ٢٠٠٣.. لكن الأمور لا تحسب هكذا.. انما تحسب على اساس الموارد المتاحة..وليس من المسموح به ولا من المقبول أن يقول لي أحدهم لنقارن بين الوضع الآن وبين حقبة صدام.. ثم من منهم هؤلاء الذي اسقط صدام..؟ ومن منهم هؤلاء قد واجه عسف وطفيان نظام صدام على أديمها دون أن تتحني له قامة..؟ ام أنه يحسب أن وجوده في زوايا الهايدبارك وضريح السيدة مكافئ للهجرة الى الحبشه..؟..

ثم تعالوا فاقروا:

- وزير الكهرباء يعلن بأن العراق بات قاب قوسين أو أدنى من أن يكون بلداً مصدراً للكهرباء في حين يتعالى صخب المظاهرات في البصرة من جراء انقطاع الكهرباء والشبكة العنكبوتية الخاصة بأسلاك المولدات الكهربائية تحجب الرؤية عن شوارع وأزقة بغداد والمدن العراقية! فلماذا يستعجل السيد الوزير بحجز دول أوروبا الشرقية كأسواق عراقية مغلقة لتصدير الكهرباء إليها ألا يترتب على ذلك غرامات تأخيرية؟!

- مدير عام شركة سومو وهي الجهة الوحيدة المختصة بإنتاج النفط في العراق يصرح بأن العراق على أعتاب الوصول إلى معدل إنتاج مقداره ٦ مليون برميل يومياً! في حين أن معدل الإنتاج الحالي يبلغ ١,٦ مليون برميل والسيد مدير عام سومو مهندس ويفترض ان يكون كلامه في هذا المجال محسوب بالملليمترات أما أن يكون مثل عمرو بن كلثوم (ملأنا البرّ حتى ضاق عنا.. وظهر البحر نملأه سفينا).. عاد كملوا الميناء حتى تتطلق منها السفينا..

ثالثاً: الهدر والسرقة في الثروة النفطية:

أ. الإنتاج:

١. أ عرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بيان صادر من وزارة النفط خاص بإنتاج النفط الخام للسنوات: ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ وفيه يظهر أن الإنتاج في عام ١٩٨٩ بلغ ٣ مليون برميل يومياً بعد مرور سنة واحدة على توقف حرب دامت ثمان سنوات لم يبقى من جرهاها شاهد نفطي على الأرض، في حين بلغ الإنتاج عام ٢٠٠١ في ظروف

حصار خانق ٢,٦ مليون برميل ومن خارج التقرير يشار إلى أن الإنتاج بلغ عام ٢٠٠٣ ثلاثة ملايين برميل يومياً على كويونات النفط التي كانت تصل إلى مليون برميل وفي ظروف لم يوفر فيها النظام دولار واحد لإدامة المنشآت النفطية علماً بأن معدل إنتاج النفط عام ١٩٨٢ بلغ ٤ مليون برميل يومياً.

٢. وفي عام ٢٠٠٣ وبعد انتهاء العمليات الحربية وتشكيل أول حكومة عراقية فتشير المعلومات إلى أن السيد ثامر الغضبان أول وزير نفط عراقي بعد ٢٠٠٣ صرّح بأن معدل الإنتاج يصل إلى ٢,٨ مليون برميل.

٣. تعهدت شركة هالبرتون المملوكة من قبل دك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بإعادة معدلات الإنتاج إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ لقاء مبلغ قدره ١,١٤٤ مليار دولار.. وحصلت على المبلغ.

٤. وضعت تحت تصرف وزارة النفط بين ٦ - ٨ مليار دولار لإدامة وتطوير المنشآت النفطية وفي رأس القائمة تأمين عدادات الكترونية في المواقع النفطية.

٥. العمليات الإرهابية الموجهة للقطاع النفطي كانت تدور في بييجي وبتواطؤ من عضو البرلمان السابق مشعان الجبوري وقد أصدرت شخصياً أوامراً قبض بالقبض عليه عام ٢٠٠٦.. وهرب.

٦. ولكن في البصرة لم تحصل عمليات إرهابية موجهة ضد القطاع النفطي ولكن أمراً آخر حصل وهو السرقة والتخريب واسع النطاق للنفط الخام والمشتقات النفطية وتفاقم ذلك في عهد الوزير الشهرستاني فإن الإنتاج المعلن لم يتجاوز ١,٨ مليون برميل طيلة السنوات الثلاث الماضية!

٧. أصدر الأمريكان عدّة تقارير من بينها تقرير يؤكد على أن ما يسرق من النفط الخام يبلغ ٥٠٠ ألف برميل يومياً وهذا يعني أن خسارة العراق من جراء ذلك تبلغ ٦٠ مليار دولار خلال خمس سنوات بواقع:

(٥٠٠ ألف × ٣٠٠ يوم × ٥ سنوات × ٨٠ دولار)، وأصدروا تقرير آخر يقول أن ما يحصل عليه كل مهرب من مهربي النفط في البصرة يبلغ ٥ مليون دولار اسبوعياً لقاء ٢٥٠ ألف

دولار يدفعونها للسراق، معنى هذا أن العراق خسر ٨٣ مليار خلال خمس سنوات وبواقع (٥ مليون ٥٢× أسبوع ٥× سنوات ٦٢× موقع تهريب)، سبق وان أصدر مفتش عام وزارة النفط (السابق) حاليا أمين عام مجلس الوزراء تقريره السنوي يتضمن أن ما يخسره العراق من جراء سرقة وتهريب مشتقات النفط يبلغ ١٩ مليار دولار سنويا يعني ٨٥ مليار خلال خمس سنوات وعليه فان خسارة العراق من سرقة وتهريب النفط باستخدام معدل الأرقام الواردة في تلك التقارير = ٧٩ مليار دولار خلال خمس سنوات (٦٠ + ٨٣ + ٨٥) = ٢٣.

٨. الأمريكان يسيطرون رسميا على مواقع التصدير حتى أنني عندما قررت الوقوف ميدانيا على تلك المواقع أثناء رئاستي لهيئة النزاهة حضر إلى مكثي ممثلين عن السفارة الأمريكية يخبراني بان ذلك يتطلب الحصول على موافقة واشنطن! وعندما قلت لهم: كيف يكون ذلك وهو بلدي! وهو نفطي! وأنا رئيس الجهاز المركزي لمكافحة الفساد في العراق.. قالوا: هي الأوامر ولا يمكن التقرب أكثر من ٣ كم من تلك المواقع دون باج أمريكي وإلا تضرب بالنار! قلت: كم تحتاجون لإحضار الموافقة قالوا (٢٤ ساعة) قلت لهم: توكلوا على الله ولكن مرّت أسابيع دون أن ترد وربما لحد الآن..

٩. ولعدم إمكانية الوقوف موقعا على السرقة والتهريب وصعوبة الحصول على النتائج من خلال إرسال فريق من هيئة النزاهة فقد استعنت بمواطنين من أهل البصرة ومحافظات أخرى بالتغلغل بين سراق ومهربي النفط وتصويرها وتصوير المواقع من خلال الأقمار الصناعية بواسطة الإنترنت، وحصلت على صور لمعدات ثقب أنابيب النفط (أدلة الجريمة) وصور أنابيب النفط المثقوبة (معظمها ضمن مسؤولية حماية أنابيب النفط) وصور لبحيرات النفط المسروق المعد للتهريب والمضخات التي تقوم بتحميله إلى الشاحنات ووسائط نقل النفط المهرب ومواقع تهريب النفط (الموانيء غير الرسمية) وعددها ٦٢ وصور لمعدات نقل النفط المهرب (الباطونات والبواخر التي تم انتشالها من أم قصر وتصليحها) ومعامل (مسافن) صناعة وسائط نقل النفط المهرب وصور بيوت المهربين وأسماءهم وأسماء المتواطئين معهم من مسؤولين حكوميين وأحزاب في البصرة) وعرضتها بكتاب رسمي على السيد رئيس الوزراء والسيد رئيس مجلس

١٠. عُقدت عدّة اجتماعات في وزارة الدفاع بحضور وزير النفط والدفاع ومسؤولين عسكريين عراقيين وأمريكان وكان تقريرني يتضمن خطة لوضع حد لسرقة وتهريب النفط تقضي بتحريك قوات من الجيش من بغداد لأن القوات الأمنية في البصرة مسيطر عليها في حينه من قبل الأطراف ذات الصلة بتهريب النفط وكانت الخطة المقترحة تقوم على أساس استخدام طائرات عمودية لضرب موانئ التهريب غير الرسمية ومسافن صنع وسائط التهريب وبشكل غير قابل للإصلاح..إلا أن الأمريكان أوضحوا بأنه لا توجد لديهم حالياً طائرات عمودية ويمكن تأمينها بعد ٤ أشهر وهو أمر أثار شكوكي لأن الأمريكان لا يعقل أن لا يحتكموا على عدّة طائرات عمودية وفسرت الأمر بأنهم يسعون لإدامة سرقة وتهريب النفط من الأنابيب ليشعروا الجميع بأن الحكومة العراقية غير قادرة على حماية النفط فيوضع تحت تصرف الشركات الأمريكية، وفي نفس الوقت توجد احتمالات كبيرة بوجود سرقات أيضاً في مواقع التصدير التي هي تحت إشرافهم..

١١. وجّهت فريق تحقيق برئاسة م.مدير عام للتحقيق في سرقة وتهريب النفط وعندما وصل الفريق إلى الكوت اتصل بي رئيس الفريق يخبرني أن هواتفهم الخليوية امتلأت برسائل التهديد والتي تحذرهم من الوصول إلى البصرة الفيحاء وإلا قطعت رؤوسهم.. طلبت منه أن يقرأ أرقام الهواتف مصدر الرسائل ففعل فقلت له إنها من بغداد وليس البصرة لأنها ضمن شبكة عراقنا المستخدمة في بغداد في حين ان البصرة تستخدم الأثير وطلبت منه مواصلة المهمة ومن يعود دونها فليذهب الى منزله ولكن ليس الى الهيئة..وعندما وصل الفريق التحقيقي الى سيطرة البصرة ووجد مؤشرات غير مؤاتية ادّعوا بأنهم موظفين في وزارة الشباب جاؤوا لتفقد المدينة الرياضية، وعندما وصلوا الفندق اتصلوا بي هاتفياً وأخبروني بأنهم محاصرين فاتصلت بالمواطنين المتعاونين مع الهيئة فحضروا لهم واصطحبوا اثنين منهم متتكرين وأوقفوهم على مواقف السرقة وثقب الأنابيب والتهريب وعادوا بتقرير وليس بمحاضر تحقيق تتضمن الأمور نفسها التي أحلتها بالتقرير الى رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب.

١٢. ذهبت الى مكتب وزير النفط لتشكيل فريق مشترك من هيئة النزاهة ومكتب

المفتش العام للوقوف على الحقائق بشأن سرقة وتهريب النفط لكنهم عرضوا أن أوجه الفريق الى بييجي وكركوك بدلاً من البصرة! وكان موقفهم عدائي للغاية.. قلت لوزير النفط: خصصت لوزارتكم بين ٦ - ٨ مليار دولار وتعلن وزارتكم باستمرار أنها تعتمد عدادات الكترونية في حين تبين عدم وجود عدادات الكترونية لا على الآبار ولا على محطات الضخ على الأنابيب بل بضعة عدادات على بضعة مواقع للتصدير فحاول إقناعي بعدم الحاجة للعدادات على الآبار ولا محطات الضخ الواقعة على أنابيب النفط وانهم يحتاجون فقط عدادات على مواقع التصدير لغرض احتساب كميات النفط في البواخر، قلت له ليس في العراق فقط بل بات معروف عالمياً بأنه يتم سرقة وتهريب النفط ويحصل ذلك من خلال ثقب الأنابيب وهذه صور الأنابيب المثقوبة وبحيرات النفط المسحوبة وادوات التثقيب وهذه صور موانئ تهريب النفط في وقت ليس للعراق غير مينائين رسميين في العمية وأبو فلوس وامامكم خيارين: اما ان تعرضوا صور للعدادات الإلكترونية منصوبة على الآبار لتحديد كمية المستخرج وعلى الأنابيب لتحديد كمية المار وعلى مواقع التصدير والمصافي لتحديد كمية المصدر والمجهز للمصافي وبخلافه فإني أحدد ما يسرق من النفط ب مليون برميل يوميا منها ٥٠٠ ألف الواردة في تقارير الأمريكيان والتي تسرق من الأنابيب و ٥٠٠ ألف تسرق في مرحلة التصدير فيعلن عن كميات أقل من التصدير الفعلي والفرق لا يجد طريقه الى خزانة الحكومة..

١٣. عرضت عليه ايضا وثائق رسمية تؤكد طرد الجانب الإيراني لعمال ومهندسي وزارة النفط العراقية من حقول أبو غرب في الطيب فبين بأنه قابل وزير الخارجية الإيراني متكي في الكويت وعرض عليه الموضوع فأجابته الأخير (ليش هي الحدود واضحة)!.قلت للسيد وزير النفط خرائط الحدود مصادق عليها من الأمم المتحدة وان لم تكن واضحة فإن الأبنية المقامة على المواقع النفطية عراقية، لاحقاً أنكر وزير النفط تجاوز الجانب الإيراني على آبار النفط العراقية الا ان المناكفات بين وزارة الخارجية ووزارة النفط على خلفية الخلاف بشأن تحكم إقليم كردستان بالثروة النفطية في الإقليم خلافاً للدستور دفع وزارة الخارجية على نشر وثائق ومخاطبات تتعلق باستيلاء الجانب الإيراني على آبار النفط المذكورة فاضطر للإعتراف بذلك وفي الأشهر الأخيرة صرّح وزير النفط بأن الجانب الإيراني استخدم الأسلحة لطرد العراقيين

من تلك المواقع..!.

١٤. ظهرت الحكومة ووزارة النفط بإسلوب استعراضي لتقول ان حقل مجنون عراقي وليس مشترك ولكن الحقول الأخرى مشتركة..في حين اني لم اسمع بمجنون عراقي يشكك بعراقية حقل مجنون لكن الأمر يبدو انه يتعلق بتمرير موضوع اعتبار الحقول الأخرى مشتركة.

صرح وزير النفط بأنه لا يوجد تهريب للنفط ويبدو أنه نسي تصريحاته أثناء الحملة العسكرية على البصرة والتي اتهم فيها اسماعيل مصبح الوائلي أخو محافظ البصرة بأنه أكبر مهرب للنفط في البصرة وهذا يعني وجود مهربين صغار ومتوسطين وكبار.. على أية حال توجد فرصة أمام وزارة النفط لإثبات عدم وجود سرقة أو تهريب فيما لو عرضت صور العدادات الإلكترونية المنصوبة على الآبار النفطية وعلى محطات ضخ النفط القائمة على الأنابيب وعلى مواقع التصدير والمصافي مع نشر القراءات اليومية للعدادات، وعرض الدورة المستندية والمالية للنفط، قراءات الآبار، الأنابيب، التصدير، المصافي، المستودعات، وزارة المالية.

١٥. وفيما يتعلق بحقل نفط خانة فقد كان يجهّز مصفى الدورة بـ ١٨ ألف برميل يوميا لغاية عام ٢٠٠٣ الا ان بعد هذا التاريخ توقف السحب منه واستمر الجانب الإيراني في السحب طيلة الفترة.

١٦. اشار السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء بأن ما يسرق من يبجي يصل الى ٢ مليار دولار سنويا = ١٠ مليار خلال خمس سنوات.

١٧. بلغت خسائر العراق من جراء حرق الغاز ١٥ مليار دولار في حين ان الغاز يشكل ثروة حقيقية لأن كلفة انتاج متر مكعب غاز تبلغ دينار واحد (١ سنت) في حين ان سعر بيعه في الأسواق الخارجية ٥ دولار وفي السوق المحلية ١٢ ألف دينار وهذا يعني ان الربح = ١٠ آلاف مرة من التكلفة، والغريب ان وزارة النفط اعترضت على إبرام كردستان عقد لتصدير غاز بمبلغ ٨ مليار دولار في حين يفترض ان تكون امكانيات الحكومة المركزية اكبر بكثير من امكانيات اقليم كردستان لإنتاج الغاز.

١٨. اعلن اقليم كردستان قبل سنتين بأنه أحال مشروع بناء ٤ مصافي بمبلغ ٢ مليار

دولار بعملة انجاز سنة واحدة في حين ان وزارة النفط لم تبني مصرفى واحد باستثناء مصرفى النجف الذي يوصف بأنه تجميع خردة من مصرفى الدورة ومصرفى الشنافية الذي أثيرت حوله تقوّلات كثيرة واستيراد وزارة النفط للمشتقات النفطية مستمر وأعلنت قبل ايام عن طرح عقد لشراء ١٠ مليون طن بنزين.

١٩. ومن بين ملفات الهدر في الثروة الوطنية ان الكبريت الذي يشكل ثاني اكبر معدن في العراق بعد النفط وكانت القطارات التي تحمل المنتج الأصفر لاتفارق انظار العراقيين على مدار اليوم لم يسمع دخول دينار واحد الى خزانة الحكومة منه بعد عام ٢٠٠٣.

٢٠. وايضا الفوسفات الذي اقيمت له منشآت عملاقة في أم قصر والقائم وتعتمد عليه اقتصاديات دول عربية مثل المغرب والأردن.

٢١. قدر السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء ان ما يسرق من ايرادات الموانئ يبلغ ٣ مليار دولار سنوياً = ١٥ مليار خلال خمس سنوات

★ ملفات فساد أخرى:

الملفات التي فتحتها أثناء إشغالي منصب نائب رئيس هيئة النزاهة:

١. ملف صندوق تنمية العراق (DFI) ٢١ مليار دولار وهو خاص بالمبالغ المسحوبة من الأموال العراقية المجمدة ووضع تحت تصرف بريمر وتم تسليمه الى الحكومة بعد مغادرة بريمر وجّهت عدة كتب رسمية الى مجلس الوزراء بطلب الملف ولم يرسل.

٢. ملف الطائرات العراقية المدنية والعسكرية المودعة لدى الدول المجاورة (ايران) ودول عربية، وجهت كتب رسمية بشأنه أيضاً.

٣. ملف البواخر العراقية ومن بينها ٨ باوخر تعود لوزارة النفط واخرى الى وزارة النقل وبعضها متناثرة في عدن وخلجان أخرى وقد عمد النظام الصدامي تحاشياً للحصار الى تسجيلها بأسماء عراقيين وجهات أخرى لتسجيلها في دول أخرى ورفع علم تلك الدول وتوجد عقود سرية تنص على ان عائدية تلك البواخر تبقى للحكومة العراقية مقابل نسبة من الإيرادات للمسجلة بأسماءهم عرضت ملفات البواخر والعقود السرية على مجلس الوزراء والوزارات المعنية وطالبت بمعالجة الموضوع.

٤. ملف الأرصدة المالية العائدة للوزارات ودوائر الدولة المجمدة في البنوك العربية والأجنبية مجمدة منذ عام ٢٠٠٣ وتشمل مبلغ كبيرة طلبت متابعتها واستحصالتها.
٥. الشركات الواجهية المؤسسة بأموال الشعب العراقي بأسماء اشخاص في المخابرات الصدامية.
٦. ارصدة النظام البائد في الدول الأوروبية وخاصة في مقاطعة المانية وفي اليمن وتضم مبالغ طائلة بعضها وظف في تمويل الإرهاب والإعلام الذي يحاول اعادة الأمور الى ما قبل عام ٢٠٠٣.
٧. طائرات عمودية عراقية سرقت من قبل البلاك ووتر وطائرات في الصناديق اختفت من المعسكر التاجي احيلت الى المحكمة دون نتيجة.
٨. مناقصات وعقود الوزارات العراقية لعامي ٢٠٠٤, ٢٠٠٥ وفيها فساد بملايين هائلة.
٩. ملف النفط مقابل الغذاء وطالبت به ومن بين ما يضم ١٠٪ من قيمة العقود المبرمة كانت الحكومة تتفق مع الشركات على اضافتها الى مبالغ العقود وتميرها على لجنة ٦٦١ ومن ثم تستردّها الحكومة لتغطية حليب الأطفال وأقلام الرصاص! فسقط النظام وذهبت تلك المبالغ يقدر مبلغ الملف بحوالي ١٠ مليار دولار صدر توجيه من مجلس النواب بإحالة الملف الى هيئة النزاهة للتحقيق فيه الا انه تم ارساله الى واشنطن في عام ٢٠٠٦.
١٠. السرقات في اموال إعمار العراق في السفارة الأمريكية ووجهت كتاب الى مجلس الوزراء ومجلس النواب والسفارة الأمريكية بأن الهدر يبلغ فيه ٩ مليار دولار لسنة واحدة وبعد ٤ أشهر أصدر المفتش العام الأمريكي تقريره يشير الى اختفاء ٨ مليار دولار.
١١. ملف صفقات الداخلية والدفاع في الأعوام ٢٠٠٥, ٢٠٠٦ وفيها الكثير.
١٢. التعيينات الوهمية في حمايات المسؤولين وبلغ عدد الرواتب المصروفة من الدفاع لأحدهم ٨٢٥ راتب شهري وعند إعلاني عن ذلك في الفضائيات العراقية اتصل بي مدير شرطة نينوى يخبرني ان رواتب نفس العدد تصرف من قبله لنفس الشخص من تخصيصات شرطة الحدود يعني مزدوج!

الملفات التي فتحتها أثناء إشغالي منصب رئيس هيئة النزاهة:

١. ملف سرقات وتهريب النفط، والابار النفطية.
٢. ملف الفساد في وزارة التجارة وتم إحالة ملفات عشرات الآلاف من اطنان الأغذية الفاسدة الى التحقيق والمحكمة المركزية والوقوف على ٣٠٠ عقد متأخر.
٣. ملف الفساد في وزارة العمل والإستيلاء على رواتب المستحقين للرعاية الإجتماعية تم حصر عشرات الآلاف من الرواتب الوهمية وتلك المصروفة لغير مستحقيها بلغت لاحقاً ٨٠ ألف إسم، وقبل ايام قرأت عن تهديد بالقتل ضد وزير العمل لمجرد نيته في فتح بعض تلك الملفات الخاصة بسرقة رواتب الرعاية الاجتماعية.
٤. ملف الرواتب الوهمية في وزارة الداخلية، اعلنت وزارة الداخلية لاحقاً بأن العدد بلغ ٧٥ ألف إسم.
٥. ملف الأدوية غير الصالحة ٩٠٪ من الأدوية الداخلة للعراق من مناشيء غير موثوقة وأغلبها منتهي الصلاحية تصفها وزارة الصحة بالسموم.
٦. ملف تسرب الأيدز لأدوية في الحلة واغتيال صيدلي أخبر عن ذلك.
٧. ملف استعمال الجهات الصحية في الديوانية أدوية بيطرية لمعالجة البشر من العراقيين.
٨. ملف صواريخ ومحركات طائرات مدفونة لدى عراقيين في البصرة والعمارة تم تسليم الملف الى وزارة الدفاع.
٩. صفقات أسلحة وزارة الدفاع ومن بينها استلام بنادق مضى على صنعها أكثر من ٣٠ سنة بسببانات متهرئة تتفجر بين الجندي أو تخذله عند المواجهة الى جانب تسرب بنادق عائدة الى الشركات البريطانية التي صدرتها.
١٠. الحصول على اعتراف خطي من عناصر البلاك ووتر يكشف إغتيالهم للعراقيين في ساحة النسور.
١١. ملف الفساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
١٢. ملف ٣٠٠ مليون دولار بوثائق مزورة تم منع صرفها من الأمانة العامة لمجلس

الوزراء.

١٣. المطالبة بملف عقد ٢٠ مستشفى بمبلغ ١٠ مليار دولار.

١٤. المطالبة بملف استيراد طائرات بمبلغ ٤ مليار دولار من بينها صفقة الطائرات الكندية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

١٥. الشهادات المزورة.

وزارة التجارة..

على افتراض انكم تابعتم استجواب مجلس النواب لوزير التجارة عبد الفلاح السوداني وما أعقب ذلك من أحداث في هذا الجانب، وان المجلس بصدد إعادة النظر في صيغة ومنهجية الإستجواب لتطويرها..ما هي أهم الملاحظات في هذا المجال؟

١. أنتم وليس الشعب العراقي أمام اختبار صعب.. فالشعب أدمن الضنك المعاشي وعودته عقود الإستبداد والفساد على مواجهة الأمور.. اعداد تفقد حياتها وأعداد تواجه المرض وأخرى تواجه الشحّة وثالثة تواجه البؤس ورابعة تواجه كل ذلك، لكن الشعب العراقي لم ينقرض ولن ينقرض ولكن انتم امام امتحان فيما ان تبرهنوا عن صدق النوايا والأفعال فتستحقون رضا الشعب أو يتراقص البعض منكم على محنة الشعب للوصول الى أغراض شخصية وحزبية وهو أمر لا يمتّ بصلة الى مواجهة الفساد بل يشكّل ممارسة للفساد والنفاق والدجل.

٢. وقف الشعب العراقي على ممارسات بائسة وغير ناضجة أعقبت استجواب واستقالة واعتقال الوزير من بينها:

١. تبادل الإتهامات والتراشق بين كمال الساعدي عضو لجنة النزاهة وصباح الساعدي رئيس اللجنة ولم تقوى المشتركات القائمة بين الرجلين والتمثلة في انهما يعملان ضمن لجنة واحدة وغرفة واحدة ويفترض انهما يتصديان لمهمة واحدة ومهمة ليست سياسية بل فنية ومهنية هي مواجهة الفساد وهو امر يجعل منهما زملاء مهنة، إلا ان الإنتماء الحزبي طغى في افعالهما على ذلك كله..

٢. كمال الساعدي عضو لجنة النزاهة الذي ينتمي الى حزب الدعوة الإسلامي الذي ينتمي اليه الوزير المعتقل يقول بأن الإستجواب كان استجواب سياسي ولا صلة له

بالفساد وينطلق من بواعث شخصية وحزبية تستهدف اسقاط الحكومة وان دول
واطراف اقليمية دفعت مبالغ طائلة لتحقيق هذه الغاية وهو اتهام لحزب رئيس لجنة
النزاهة صباح الساعدي والا فما الغاية من وروده في معرض البحث؟، ويقول ان الأيام
ستكشف للشعب العراقي ان جهات واطراف تغوص حد الركب في مستنقع سرقة
وتهريب النفط وفي ذلك اتهام لحزب صباح الساعدي والا فما الغاية من ايراده في سياق
البحث؟.ويدعم قوله بحجة دامغة وهي ممانعة ومقاومة رئيس لجنة النزاهة في التحقيق
في سرقة وتهريب النفط بحجة عدم وجود أدلة.. هذا ما سمعته من السيد كمال
الساعدي من خلال قناة الفيحاء الفضائية..

٣. صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة ممثل حزب الفضيلة فيها يقول ان الوزير
فاسد والخبز معفن وان رئيس الوزراء كافاً الوزير بقبول استقالته ليضمن له الرواتب
والإمتيازات وان قرار رئيس الوزراء مخالف للدستور والقانون.وعندما أعيدت طائرة
الوزير الى المطار وتم اعتقاله ظهر صباح الساعدي في مؤتمر صحفي خلف منصة
عمودية للخطاب ليعلن بأنه أطاح بالوزير الهارب وبطريقة مماثلة للوقوف خلف المقصلة
التي هوت على عنق لويس الرابع عشر! واعلن ان اتصالاته بأمن المطار والقضاء أعادت
الطائرة من الأجواء في حين ان ليس من صلاحيته اعادة دراجة هوائية لأنه ليس له سلطة
تنفيذية ولا سلطة قضائية ووصف نفسه بالعفريت الذي خرج من القمقم في حين ان
قصة القمقم بالأساس هي احدى روايات الف ليلة وليلة وهي خرافية وان العفريت مجرد
دخان يخرج من (بلبولة) القمقم ليعود فيها مناسباً ولا يليق برجل دين ان يتشبه بها الى
جانب ذلك فإن القمقم أصلاً يُؤمر من قبل علاء الدين وهو الإسم الحركي لعلي بابا
شيخ حرامية بغداد والذي خلد ذكره بنصب كهرمانة والأربعين حرامي!..

في حين ان كل القصة تتعلق بهيئة النزاهة ومحكمة السماوة..فعلام هذا الضجيج
يا شيخ؟! وسحب الأضواء عن السيد قاضي السماوة!!..

الصحيح ان يصدر خبر مقتضب من وزارة الداخلية أو مجلس القضاء أو هيئة النزاهة
يشير الى انه تم اعتقال الوزير وكفى..

أما صباح الساعدي فانه صرّح (بأن الوزير سوف يدان بالمادة ٣٤٠ التي تنص على
هدر المال العام).. في حين لا يملك حتى القاضي نفسه أن يقرر مسبقاً ان الوزير سوف

يدان..بل انه متهم والوقائع هي التي تقرر، ثم ان المادة ٣٤٠ لا تنص على ما ذكره الشيخ!.. هذه الممارسات تخرج مواجهة الفساد من اطارها الصحيح وتجنح بها الى شخصنة الأمور والتهريج وركوب مكافحة الفساد لبلوغ غايات وأهداف شخصية ضيقة..

٤. من جانبه فقد أوردت التقارير عن مكتب رئيس الوزراء بأن السيد رئيس الوزراء عندما تولى منصب وزير التجارة وكالة قام بتدقيق بعض السجلات للوقوف على الفساد ولم ينته التدقيق في حين ان حصر الفساد في وزارة مثل التجارة لا يتم بمجرد تصفح سجل وإنما من خلال كم هائل من الوثائق والوقائع وتقوم بذلك الجهات المختصة في ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة كما ورد ان السيد رئيس الوزراء أمر من طهران باعتقال وزير التجارة في حين ان ذلك غير صحيح لأن السيد رئيس الوزراء من صلاحيته المنع من السفر ولكن ليس من صلاحيته الإعتقال وإنما يكون ذلك تنفيذاً لأمر قضائي.

٥. قضايا وزارة التجارة لا تنحصر في ما يقوله صباح الساعدي:

١. ان اجهزة الوزارة تعتمد طريقة الشراء من الأسواق المحلية وتقوم على قيام أشخاص بشراء المواد التالفة من الأسواق على طريقة (عتيك للبيع) وتجميعها لدى تجار في الشورجة وبيعها الى تجار في جميلة وتشتري وزارة التجارة منهم تلك المواد لتضعها ضمن البطاقة التموينية وهي تالفة.

٢. قيام الفاسدين في وزارة التجارة ببيع المواد المستوردة الى التجار بدلا من ضحها ضمن البطاقة التموينية ولذلك فإن المواطن يرى ان مفردات البطاقة التموينية موجودة لدى المحلات التجارية في حين غير موجودة ضمن مفردات البطاقة التموينية.

٣. توفر معلومات بأن أخوي الوزير يتخذان من مكتب في عمان للتوسط في إبرام عقود الشراء.

٤. ان عقد متأخر في وزارة التجارة من العقود الإستيرادية وان اللجنة الإقتصادية في مجلس الوزراء اتاحت للوزارة صلاحية الصرف بمبلغ ٥٠ مليون دولار للعقد دون عرضه على مجلس الوزراء بحجة العجلة في حين ان مهمة الوزارة في توفير الأمن الغذائي تقتضي وجود خزين استراتيجي ويفترض وجود عقود مستمرة مع جهات وشركات

رصينة على اساس السعر المتحرّك هذا ما قلته لرئيس الوزراء شفاهاً ومن ثم كتبت الى نائب رئيس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء والى مجلسكم بالذات وكتبت ايضا ان الفساد في وزارة التجارة قد يترتب عليه احالة ٥٠٪ من موظفيها الى المحاكم.

٥. حضرت اجتماع وزاري برئاسة رئيس الوزراء حضره عدد من الوزراء من بينهم وزير التجارة وعرضت ما عندي، وقلت ذلك للسيد رئيس الوزراء في لقاء منفرد ضمنا نحن فقط وأخبرته عن موضوع أخوي الوزير..

٦. التقيت وزير التجارة اكثر من مرة في بيته وحذرته من الإساءة لقوت الشعب وان ذلك يشكل لعب بالنار وانه يحتاج الى مفتش عام (يسطر بالباب) هذا ما قلته له حرفياً، وصدرت أحكام في بعض قضايا فساد التجارة بـ ١٥ سنة سجن (شاي أبو غرق).

٧. ولكن اثارتي موضوع سرقة وتهريب النفط والفساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ورفض تنفيذ أمر رئيس الوزراء المخالف للدستور باخضاع هيئة النزاهة الى امين عام مجلس الوزراء تحت ما يسمى بمجلس مكافحة الفساد الذي أمر بتشكيله رئيس الحكومة ويرأسه امين عام مجلس الوزراء جعلت من صباح الساعدي يسارع الى التحالف مع الأمانة العامة ومكتب رئيس الوزراء بسبب توافق المصلحة الآنية لإبعادي من منصب رئيس هيئة النزاهة فتركت الهيئة.

وفيما يتعلق بالإستجواب فإن الصيغة السليمة هي الآتي:

ان تعرض الجهة المختصة هيئة النزاهة الأفعال وقضايا الفساد المثارة ضد الوزارة والوزير على لجنة النزاهة الى جانب الجهات القضائية وعندها لن يضطر أو يكتفي رئيس اللجنة بالقضايا العامة مثل خبز معضن أو أقوال غير مستندة الى وقائع رسمية تسندها ويطلب باستجواب الوزير وأمامه ثلاث انواع من قضايا الفساد:

١. قضايا يترتب عليها أثر قانوني محالة الى المحكمة وصدرت بشأنها قرارات قضائية أو في مرحلة المقاضاة.

٢. قضايا فساد متمثلة في هدر المال العام واستشراء التسيب والفساد ولكن غير محددة أو لا تترتب عليها عقوبات جزائية.

٣. فشل أداء الوزارة بسبب ضعف إدارة الوزير والمسؤولين بسبب عدم توفر

الإختصاص أو المؤهلات أو الشعور بالمسؤولية تلك جميعا تمنع من ابقاء الوزير أو المسؤولين الآخرين في مناصبهم لأنهم يتسببون بشكل عمدي أو غير عمدي بإلحاق الضرر بالشعب والدولة ولكن عند الإستجواب تعزل الأمور كل في خانته ولا يجري خلط الأوراق.

الى جانب ذلك فإنه ينبغي عزل الأمور التي تتسبب في فشل الوزارة في تقديم ما عليها للشعب ولكن تلك الظروف خارج تحكم الوزارة مثلا سياسات الحكومة فلو ان توفير مفردات البطاقة التموينية تتطلب ثلاثة آلاف دينار في حين ان الحكومة لا تخصص لها اكثر من ألف في هذه الحالة سيكون الوزير أمام أحد أمرين: اما تقليل الكمية او شراء مواد من درجات نوعية متدنية وفي هذه الحالة فإن المشكلة ليست في الوزير أو الوزارة لكنها سياسة الحكومة على ان يثبت الوزير انه اعترض وطالب ووقف امام مجلس النواب وصارح الشعب العراقي.

إستجوابكم لوزير التجارة شابه الكثير واعتمد نتف ولم يقف على حجم وأبعاد الفساد في الوزارة ولم تسبقه معطيات كاملة من الجهة المختصة (هيئة النزاهة) بسبب رغبة رئيس لجنة النزاهة بالظهور أو تحقيق كسب دعائي الى جانب إنزواء هيئة النزاهة حتى ان رئيس الهيئة اشار الى (ان الإستجواب يمارسه المجلس والمجلس طبيعة عمله سياسي ولا دخل لنا بذلك)!. في حين ان المجلس لم يناقش أو يستجوب بشأن الجوانب السياسية مثل الخروج من التوافقات لصالح الديمقراطية أو الخروج من الطائفية السياسية والعرقية لصالح المواطنة إنما يناقش قضايا فساد هي من اختصاص هيئة النزاهة، كما ان ما أعقب إستجوابكم للوزير خالطه الكثير من الإبتعاد عن الغاية الأصلية وهي مواجهة الفساد دفاعاً عن مصالح الشعب وذهب الى التناطح الحزبي الضيق وأدخل الأمور في التجاذبات العشائرية في دولة القانون والمؤسسات الدستورية (فقد رفضت عشيرة السودان التي ينتمي لها الوزير السوداني كوامه على عشيرة السواعد التي ينتمي لها صباح الساعدي.. أنا أشلون بالله؟.بني حجيم ما يكومون وياي.. يكولون: ليش ما عينت ولدنا شرطه يوم كنت مسؤول..؟ وجماله تصرح تكول أنا وطني وتعيني المواطنة ولا أقيم لهذه الترهات المتعلقة بالطائفية والعرقية والعشائرية أي وزن... أذهب انت ووطنيتك فقاتلا الفساد ونحن ها هنا قاعدون..!). وأمامكم الكثير الكثير من الفساد بدءاً من الحكومة كمنظومة والوزارات الأكثر فساداً:

النفط، الصحة، المالية، الكهرباء، الدفاع، العمل، الداخلية و الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب أمام أسئلة محدّدة:

١. سرقة وتهريب النفط وصلت أخبارها الى آلاسكا وأنت رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ومن سكنة البصرة وأخوك رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة وحزبك هو المهيم على إدارة شؤون المحافظة..هل قدمت إسم واحد من أسماء سراق ومهربي النفط؟

٢. تشير الى الدستور والقانون وأنت رئيس لجنة برلمانية فلماذا نفذت أمر مخالف للدستور والقانون وهو خضوعك لمجلس مكافحة الفساد برئاسة امين عام مجلس الوزراء وبذلك أخضعت اللجنة البرلمانية الى السلطة التنفيذية وأضعفت البرلمان وكنت أحد الاسباب المهمة في إضعافه من قبل الحكومة.

٣. عرضت عليك كتاب رسمي صادر من القضاء الكويتي يؤكد ارتكاب المحافظ المنتمي الى حزبك وأبوه قضايا شائنة.. ماذا فعلت؟

٤. أثرت ضدك قضايا أحيلت الى المحكمة المركزية من بينها ترشيح أحد أعضاء مفوضية الإنتخابات بوثائق مزورة أين هي؟

٥. عندما أصدرت بصفتي رئيس هيئة النزاهة السابق أمراً باستقدام محافظ البصرة ورئيس لجنة النزاهة في المحافظة (أخوك) ومسؤول حمايات أنابيب النفط حضرت بشخصك الى مكنتي في الهيئة لحملي على الغاء الأمر.. هل حصل هذا؟.. وغادرت الى الديار المقدسة للمرة الثالثة وعجائز وشيوخ العراق يشتمون من يسرق منهم حقهم في أداء المناسك.. أما صادفت عراقية على مشارف بغداد تبحث في القمامة.. فتفعل ما فعله علي بن يقطين؟.. ومن ثم استقدت من الوقت المتاح بين ظهراي الصفا والمروة لتفكر في أضمن طريقه تبعد بها موسى فرج عن ملف سرقة وتهريب النفط..).

٦. وعندما لم تجد ذلك ممكناً ذهبت لتشكّل تحالف مع أمين عام مجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء لإقالتني من منصبتي..هل حصل هذا؟..

٧. ما هو تحصيلك الدراسي؟ هل هو معادل للإعدادية؟ ماذا بشأن شهادة التخرج من

كلية التربية الرياضية؟ هل حصلت عليها بالمراسلة وكم هي ساعات حضورك؟ وهل ان الدراسة في التربية الرياضية تتم بالمراسلة أو تدريب يومي شاق؟ لماذا لم تعرض شهادتك الدراسية؟.

٨. عندما غادرت هيئة النزاهة تركت فيها ملفات تخص فساد التجارة يصل ارتفاعها الى موضع الترقوة فيك بعضها منظور من قبل المحكمة وصدرت بشأنه قرارات قضائية وصل الحكم في بعضها الى ١٥ سنة سجن وبعضها في مرحلة التقاضي لكنها تبقى في حيازة الهيئة وتعرض على القضاة وقت المرافعة وبعضها في مراحل التحقيق..أين هي؟.

٩. بعد يومين وأثناء التحضير للإستجواب أعلنت وزارة التجارة أنها أحالت الى المحكمة ١٣٢ قضية فساد وقيل ١٧٠.. فلماذا في يوم واحد؟ ولماذا دفعة واحدة؟ ولماذا من قبل وزارة التجارة وليس هيئة النزاهة طبقاً للقانون؟ خاصة وقد تناهى اليّ معلومات ان تلك الملفات سلّمت الى الوزارة بعد مغادرتي لغرض التحقيق فيها من قبلهم..! وما يديني أن الأدلة بقت كما هي؟ وهل يعقل ان وزارة تدفع ب ١٧٠ ملف فساد الى المحكمة دون أن تسحب أو تتصرف بالأدلة التي تدين المسؤولين فيها؟.

١٠. وصف رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب نفسه بالمارد الذي خرج من القمقم في تصريحاته اليومية، فاني أتعهد بأن أسمي صباح الساعدي شيخ العفاريات والمردة اذا سمّي في مؤتمر صحفي أسماء سراق ومهربي النفط والمتواطئين معهم في البصرة محل اقامته الدائمي، والا فانه ومن خلال تصريحاته النارية وهرجه واسع النطاق لا يفيد قضية مكافحة الفساد بشيء انما ضرره لها مثل ضرر كاسري الاضرابات في القرن التاسع عشر وهم مجرد مأجورين يرتدون بدلات زرق ينغمسون بين المضربين من العمال فيأتون أفعال هوجاء تحسب آثارها على المضربين...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء..

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بياناً نشر في وسائل الإعلام تحت عنوان: (مجلس الوزراء العراقي يردّ على اتهامات رئيس هيئة النزاهة السابق: لا أحد ينكر ظاهرة الفساد.. لكن أرقام موسى فرج خيالية) ردّاً على اتهامي لها بأنها (بؤرة الفساد)، وبشأنه أبين الآتي:

أولاً: فعلاً أنا وصفت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأنها بؤرة الفساد في الحكومة ولم ترد أثناء وجودي في الهيئة ولكن بعد ان غادرتها أصدرت بيان بإسم مجلس الوزراء، لكني لم أنفرد بوصفها بذلك فقد نشرت الفضائيات العراقية قبل أيام تصريح السفير الأمريكي في بغداد يقول بأن (أكثر أجهزة الحكومة العراقية فساداً هي الأمانة العامة لمجلس الوزراء) الى جانب ذلك فإن النائبة البرلمانية السيدة شذى الموسوي صرحت قبل أيام بأن استجواب وزير التجارة كشف عن فساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأنها بصدد تقديم ما لديها الى مجلس النواب، كما أنكم تتذكرون أنكم قبل أيام شكّلتم لجنة من قبل المجلس للتحقيق في قضايا فساد مثارة ضدّ الأمانة العامة ضمن صفقة الطائرات الكندية.

ثانياً: أمامكم بيان الأمانة العامة المشار اليه وفيه الآتي:

١. (إن المصروف من موازنات الوزارات للسنوات الماضية لا يتجاوز ٣٠٪ من المخصص للسنوات الماضية، علماً ان أكثر من ٥٠٪ من التخصيصات تذهب رواتب ومصاريق) وبصده أبين الآتي:

١. السيد الأمين العام بصفته يحمل تخصص عالي في الأمور المالية والمحاسبية هل يعلم ان نسبة استغلال التخصيصات هي المؤشّر الأول والبدائي الذي يستخدم في تقييم أداء أجهزة الدولة من قبل ديوان الرقابة المالية؟ فإذا كانت نسبة استغلال التخصيصات على مستوى الحكومة ٣٠٪ فماذا يسمى ذلك؟ هل توجد تسمية أخرى غير فشل الأداء الحكومي؟.. وهل ان ذلك يدخل ضمن مفهوم الفساد الذي هو: الحاق الضرر بالمجتمع والدولة من خلال ممارسة الوظيفة الرسمية؟..

٢. اسألوه.. هل ان التخصيصات موضوعة على سبيل الأمانة أو الوديعة أم لغرض إنفاقها لتوفير متطلبات العيش؟ وهل انها مخصصة لبناء محطات فضائية أم لتوفير أساسيات العيش من ماء وغذاء ودواء وكهرباء وسكن وتبليط وخدمات؟ وفي حالة عدم صرف أجهزة الحكومة لـ ٧٠٪ من تلك التخصيصات ألا يعني ذلك حرمان ٧٠٪ من الشعب العراقي من تلك الأساسيات؟

٣. اطلبوا منه ان يقدم لكم خارطة مبيناً عليها: وحدة سكنية أنجزتها الحكومة خلال خمس سنوات، أو مصنع واحد، أو مستشفى واحد، أو مصرف واحد، أو كيلوغرام تم اضافته لمفردة من مفردات البطاقة التموينية أو ساعة واحدة تم تخفيضها

من ساعات القطع الكهربائي أو ١٠٪ من الكارثة البيئية تمت معالجتها أو ١٠٪ من ٢٧ مليون لغم تمّ إبطاله أو أن ١٠٪ من الأدوية التي تصفها وزارة الصحة بالسموم تم فحصها..؟

٤. اسألوه: كم نسبة الذين لا يحصلون على ماء صالح للشرب من العراقيين وكم نسبة الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي وكم نسبة الذين لا يحصلون على غذاء سليم وكم نسبة البطالة في العراق وكم نسبة الذين يشملهم الفقر والفقر المدقع في العراق وكم نسبة الذين لا يحصلون على مدارس تتوفر فيها الشروط الصحية من تلاميذ العراق وكم عدد الذين يعتمدون على القمامة في معيشتهم في العراق؟

٥. واسألوه أيضا هل ان الموازنات مخصصة للشعب العراقي أم لرواتب ومصاريف الحكومة فاذا كان ٥٠٪ منها لرواتب ومصاريف الحكومة كم بقي للشعب العراقي عدا تعويضات الكويت والتسليح؟

٦. واسألوه ألم يقل قبل ايام للإعلامي فلاح الذهبي بأن الفساد مجرد رشاوي وشهادات مزورة في حافات الجهاز الحكومي؟ ثم لماذا تغيرت لهجته في الأيام الأخيرة ليقول ان الفساد مستشري في كافة مفاصل الحكومة وأنه أسوأ مما كان عليه في عهد صدام وان مسؤولين كبار مشمولين بالفساد؟

٧. اسألوه ألم يقل للسيد فلاح الذهبي بأنه لا يوجد فساد بدليل ان كل ما صرفته الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية تاريخه على المشاريع لا يتجاوز ٥ مليار دولار فمن أين هذه الأرقام الضخمة في الفساد التي تشيرون اليها؟

٨. اسألوه ان كان ما صرفته الحكومة من موازنات السنوات الماضية ٣٠٪ من تخصيصاتها فقط فما هو مصير ال ٧٠٪ التي لم تصرف؟ وكم هو؟

٩. اسألوه بصفته رئيس مجلس مكافحة الفساد ماذا قدم المجلس منذ استحداثه؟ وهل ان استحداثه جاء وفق الدستور ام مخالفا للدستور والقانون ويشكل تجاوز على استقلال واختصاصات هيئة النزاهة كما ورد في كتاب رئاسة الجمهورية وهل اني وافقت على تنفيذ الأمر المشار اليه ام اني أصدرت كتاب رسمي بصفتي رئيس هيئة النزاهة بإلغاء عضويتها من المجلس المذكور لمخالفته الدستور؟

١٠. وهل استمرت ضغوطاته ومكتب رئيس الوزراء أشهر لحملي على الموافقة على الإنضمام الى المجلس المذكور المخالف للدستور ام لا؟.. وهل وافقت أم التزمت بالدستور؟ وما هي النتيجة؟ وهل اني كنت أستهدف إسقاط الحكومة عندما أقول باستشراء الفساد أم أنني أنطلق فقط من مواجهة محنة الشعب العراقي المعاشية ولو تطلب الأمر أن أقف بمواجهة نفسي وعائلي لعلت ولا يعيقني فقدان أو الإحتفاظ بالمنصب لأنني رجل مبادئ ولست رجل مناصب والمنصب عندي وسيلة وليس غاية ومتى وجدته يتعارض مع الغاية نزعتة كما ينزع الرداء الوسخ..

❖ يقول البيان بأنه لم يتم الغاء اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء التي يرأسها السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء:

١. هل صدر بيان من الأمانة العامة بالغاء لجنة العقود التابعة للجنة الاقتصادية وانتقال مهمة إبرام العقود الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهو أمر تنظيمي من صلاحية رئيس الوزراء لكن الأمانة العامة هل هي مؤهلة فعلا لأن تكون بديلا عن تلك اللجنة التي تشترك فيها جهات متخصصة؟.. في كتابه (تجربة حكم) يقول السيد ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق ان تشكيل تلك اللجنة خارج الحكومة قد خفض الفساد بنسبة ٩٠٪... فلماذا تم الغاءها..؟ والحق اختصاصاتها بالأمانة العامة لمجلس الوزراء..؟.

٢. يشير البيان الى ان لجنة شراء الطائرات هي لجنة وزارية مكونة من وزراء بالإضافة الى لجنة فرعية وان الشراء اقتصر على شركة بوينغ وشركة بمبارديه الكندية وحصل العراق على حسم مجز لمشترياته.. فإذا كان حصل على حسم مجز الفساد في الصفقة المذكورة؟ وأليس من صلاحية هيئة النزاهة ان تطالب بملف قيمته ٤ مليار دولار؟ ثم من هو من موظفي الأمانة يحمل الجنسية أو جواز السفر الكندي؟ ثم ان الطائرات الكندية تستخدم للرحلات الداخلية وفي العراق لم يبلغ الترف أن يسافر الناس بين المحافظات باستخدام الطائرات وفوق ذلك فان تلك الطائرات لا يصلح استخدامها الا في درجات حرارة تبلغ القصوى فيها ٣٠ درجة فهل صدر قرار من حكومة الشراكة الوطنية بلجم القيض العراقي عند درجة ٣٠ مئوي..؟ ياريت.. هيجي وتتخيظ فتوك الأوزون ونخلص من الحر..؟ ويصير جونا مثل جو أمارة مونت كارلو..؟

ينرادلها بخت...

٣. ويشير البيان الى انه يوجد ممثل في اللجنة من الهيئة بدرجة مدير عام ويبدو ان السيد موسى فرج لا يدري.. بل أدري وأدري ان الموظف المذكور اعترض على صفقة شراء طائرة مستعملة وصرف ١٠ مليون دولار لشخص لا علاقة له لا بصناعة الطائرات ولا بتجارتها وعندما تمت محاولة اجباره على التوقيع جاءني مسرعاً يطلب إعفاءه من المهمة فاتصل بي أحد المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء يطلب التخلص منه بأية صورة وعندما سألته لماذا! قال: إنه فاسد.. قلت له: لقد جاءنا منكم فهو مدير عام في الأمانة العامة ونقلتموه الى هيئة النزاهة قبل التحاقي بها فهل انكم تنقلون فاسديكم الى الهيئة؟.. زودني بأية مؤشرات ضده وسأخضعه للتحقيق في ظرف خمسة دقائق وان استوجب أحيله الى المحكمة ولكن ان تنتهك كرامة موظف مسؤول عنه أنا دون وجه حق فابدأوا بي أولاً!.. حصل هذا.. أم لم يحصل؟.. هكذا أفهم المسؤولية وأطبقها وليس كما الآخرون..

وعندما غادرت الهيئة علمت ان الموظف المذكور رفض التوقيع على الإحالة للطائرات المذكورة فتمت ملاحظته وانتهى به المطاف لاجئاً في السويد أو الدانمارك! أرايتم كيف أنا أعرف اكثر مما تضمنه البيان!

٤. ويشير البيان الى ان التعاقد لبناء مستشفيات لم يتم لحد الآن وان الموضوع قيد الدراسة وبشأنه أبين أنني طلبت من الأمانة العامة تزويدي بملف مشروع ٢٠ مستشفى بمبلغ ١٠ مليار دولار لوجود معلومات تشير الى وجود قضايا غير سليمة فيه وظهر وزير الصحة على الحرة يقول ان مشروع المستشفيات تمت احالته من قبل مجلس الوزراء ولا علاقة لوزارتنا به وبعد سنتين تقول الأمانة العامة أنه مجرد دراسة؟ فهل أن ذلك يعني أن العراق لا يحتاج مستشفيات في حين لم يبنى مستشفى واحد منذ عام ١٩٨٢.

قبل ايام من طبع هذا الكتاب وبعد عدة سنوات من اثاره هذا الموضوع تابعت مداخلة النائبة حنان الفتلاوي في مجلس النواب وهي تقول الاتي: رغم مضي خمس سنوات على احالة مقابلة انشاء المستشفيات المشار اليها فان نسبة الانجاز لم تتعدى ٤٠٪. الأمر الذي ترتب عليه سحب المقاوله من الشركة المتعاقد معها واحالتها (المقاوله) الى شركة أخرى وتضيف الفتلاوي بان الغريب في الأمر أن الحكومة قد احالت قيل اشهر بناء ١١ مستشفى على نفس الشركة التي اخفقت في تنفيذ ما أحيل

عليها سابقاً..!.

٥. ويشير البيان الى الإستغراب (بشأن اعتبار موسى فرج مجلس مكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحياتها وهو عضو مهم في المجلس المذكور).. في حين اني وجدت المجلس قائم قبل التحاقى برئاسة هيئة النزاهة وعندما حضرت لأول مرة ووجدت ان الأمين العام لمجلس الوزراء يرأس مجلس أعضاء: رئيس هيئة النزاهة المستقلة بموجب الدستور، ورئيس ديوان الرقابة المالية المرتبط اداريا بمجلس النواب ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس الإدعاء العام في مجلس القضاء المستقل وهم جميعا جهات رقابية على الحكومة في حين ان رئيس المجلس هو موظف من الحكومة..قلت كيف يحصل هذا؟ ومن يومي أصدرت قرار رسمي بإلغاء عضوية هيئة النزاهة من المجلس المذكور ولم أحضر قط حتى ان السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء طرح علي الفكرة قلت له مستحيل لأنه مخالف للدستور وتفضلوا هذا الكتاب الرسمي الذي أصدرته ونسخة منه موجودة في أرشيف المجلس!.

٦. ويقول البيان كيف يقدر السيد موسى فرج السرقة والتهريب في المشتقات النفطية ب ٤٥ مليار دولار خلال خمس سنوات وان العراق لم يستورد أكثر من ١٥ مليار خلال السنوات الماضية فأشير الى ان الأمين العام كان قبل ذلك مفتش عام النفط وأصدر تقريره لعام ٢٠٠٦ ونسخة في أرشيف المجلس يقول بان السرقة والتهريب في النفط تبلغ ١٩ مليار دولار سنويا يعني ٩٥ مليار خلال خمس سنوات فلماذا غير رأيه؟.. ثم ان الأمر يمكن التحقق منه.. فليعرض الأمين العام قيمة ما تم استيراده وقيمة ما تم انتاجه ايضا ويعرض مقدار المبالغ المستلمة من قبل وزارة المالية عن بيع المنتجات لنقارن.

٧. ويشير البيان الى (ان السيد موسى فرج يقدر السرقة والتهريب في النفط ب ٤٥ مليار دولار خلال خمس سنوات في حين ان انتاج العراق من النفط يجري في حقول وأبار معروف انتاجها داخليا وحتى عالميا)، وأشير الى اني بصفتي من الموجودين داخليا فإني أعرف بأن الحصّة التصديرية المقررة للعراق من قبل الأوبك هي ٤.٥ مليون برميل يوميا بمعنى لو صدر ٤.٥ مليون برميل يوميا فإن الأوبك لن تعترض واعرف ان انتاج العراق بلغ عام ١٩٨٢ أربعة ملايين برميل يوميا واعرف ان الإنتاج في عام ١٩٨٩ بموجب الجدول الصادر عن وزارة النفط الحالية للإنتاج للسنوات ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ بلغ ٣ مليون برميل، وفي عام ٢٠٠٣ كان ٣ مليون برميل عدا كبوبونات النفط، وبعد عام ٢٠٠٣ صرّح ثامر

الغضبان بأن معدل الإنتاج ٢.٨ برميل وتعهّدت شركة هالبيرتون المملوكة من قبل دك تشيني بتحقيق لمعدلات التي سبقت عام ٢٠٠٣ لقاء مبلغ ١.١٤٤ مليار دولار، لكن بعدها فإن معدلات الإنتاج المعلن عنها لم تتجاوز ١.٨ مليون برميل.. لماذا؟.. من بين الأسباب ان وزير النفط صرّح أثناء صولة الفرسان بأن مصبح الوائلي أخو المحافظ هو أكبر مهربي النفط بمعنى يوجد منهم متوسطين وصغار ومن بين الأسباب ان السيد رئيس الوزراء صرح قبل أيام في برنامج حوار خاص للإعلامي سالم مشكور بأن ٥٤٣ بئر نفطي في البصرة والعمارة كانت جماعات السرقة والمليشيات تعيث فيها فسادا ومن بين تلك الأسباب تفضلوا هذه أسماء المهريين وصور بيوتهم وموانئهم ومسافقتهم وأسماء المتواطئين معهم من المسؤولين في البصرة لكن السيد الأمين يبدو ان دخوله في تحالف مع رئيس لجنة النزاهة في البرلمان لإبعادي من رئاسة الهيئة طغى على موضوع متابعة ثروة الشعب النفطية، ولذلك أقول له ولرئيس لجنة النزاهة ووزير النفط أعرضوا: قراءات العدادات الإلكترونية المنصوبة على الآبار ومحطات الضخ والتصدير والمصافي ان وجدت تلك العدادات ليقرن الشعب بين ما خرج من الآبار وبين ما تم الإعلان عن انتاجه وينتهي الأمر، أما غير ذلك فإن الشعب العراقي خسر حوالي مليون برميل نفط يوميا هو الفرق بين معدلات الإنتاج في عام ٢٠٠٣ البالغة ٢.٨ وبين المعدل المعلن عنه وهو ١.٨ مليون برميل يوميا.. ويمكنكم الاستعانة بالتقارير الأمريكية وهم يتولون الإشراف على تصدير النفط التي تشير الى ان السرقة من الأنابيب فقط تصل الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

٨. يشير التقرير الى (ان موسى فرج مادام يقول ان العراق خسر من جراء الهدر والتبديد والسرقة والنهب وفشل الأداء الحكومي ٢٥٠ مليار دولار خلال خمس سنوات فهل كشف مليون واحد؟).. ورداً على ذلك فقد عرضت قائمة بالملفات الخطيرة التي كشفت واحسبوها فإن قلت عن ٢٥٠ مليار دولار خلال خمس سنوات فإني أدفع الفرق من راتبي! ومستعد لأن تحبسوني سنة عن كل مليار دولار لا يكفي راتبي تغطيته.. ومن يعترض بأن مليار دولار كثير على فقداي لحريتي لمدة سنة.. فإني أقول ان الحرية والكرامة جانب اعتباري وانا مستعد لدفع حياتي دفاعاً عن الشعب ومبادئ وكني غير مستعد لبيع حريتي بكل مليارات الموازنات ولذلك لم أضع درهم في جيبي ولم استغل منصبى لتعيين ابني أو أخي أو أوشّر جواز سفري بإيفاد واحد.. ودونكم مناصب من وكيل وزارة فما فوق تجدون من شاغليها من ينتمي الى عائلة واحدة وبمعدل ٤.٣

وهو يعرفهم فهل ان الرحمن قد اختص بعلمه تلك العوائل دون غيرها من العراقيين..؟ ام انه السطو على مناصب الدولة والاستثمار بها من قبلهم دون غيرهم..؟ وهل ان ذلك فساد ام ابن خالته..؟

أما عن قضية الملايين التي كشفتها فلنبدأ بالأمانة العامة: ١٠ مليون دولار صرفت عن شراء طائرة مستعملة وضاع المبلغ، ٣٠٠ مليون دولار بتواقيع مزورة منعت صرفها، سيارات شخصية بقيمة مليار ونصف لمسؤولين في الأمانة فضحتها، ٦٠٠ مليون صفقة لومبارديه يحقق فيها مجلس النواب، ٧٠٪ غير المصروف من موازنات الحكومة؟ .. النفط؟...

٩. اسألوا السيد الأمين هل الغى الكتب المخالفة للدستور والقانون الموجهة الى هيئة النزاهة من قبيل لا تتدخلوا في شؤون وزارة التجارة؟

١٠. السيد الأمين كان مفتش عام وانا كنت كذلك قبل تعيينه بمنصب أمين عام وقبل إشغالي منصب رئيس هيئة النزاهة يوجد كتاب رسمي بتقييم المفتشين العاملين فكنت أنا وليس غيري الأول وحصلت على درجة جيد جداً ولا يجامل..أليس هذا صحيحاً؟...

وعندما كنت رئيس هيئة النزاهة قلت في مؤتمر صحفي ان على المحيطين برئيس الحكومة أن يفهموا انهم لن يملكوا رقابنا..لأن تلك الرقاب تنتصب على صدور تزدهم بالمبادئ والقيم والوطنية وليست معلقة على جيوبنا....

وزارة النفط:

لن أكرر ما بينته سابقا باستثناء بعض الملاحظات:

١. الغريب أني سمعت رئيس هيئة النزاهة الذي خلفني في لقاء بالإعلامي كاظم المقدادي ضمن برنامج صاحب الإمتياز يقول: ان النفط خارج نطاق عمل الهيئة..! والدفاع خارج نطاق عمل الهيئة..! والرئاسات خارج نطاق عمل الهيئة..! وهذا غير معقول ولا يدعمه لا نص قانوني ولا نص دستوري..وسبق أن أصدرت بيان أثناء وجودي في رئاسة الهيئة تضمن: أن الرئاسات الثلاث خاضعة لإجراءات مكافحة الفساد وذلك شرف لتلك الرئاسات لأن الشعب العراقي بحاجة الى قادة يخضعون الى مساءلة الشعب والشعب العراقي لن يسمح بعودة الدكتاتورية.. مطلقاً.

٢. تم إحالة العديد من ملفات سرقة النفط الى القضاء إلا أن عصابات التهريب كانت تمارس التهديد ضد القضاة..فقد أطلق أحد قضاة الناصرية صاحب تنكر مليء بالنفط الخام بكفالة مقدارها ٥٠٠ ألف دينار في حين أن قيمة النفط الذي يحويه التنكر ١٩ مليون دينار، فعاف السارق الـ ٥٠٠ ألف دينار وحقق ربحاً مقداره ١٨,٥ مليون..!بالاضافة طبعا الى التنكر المستخدم في السرقة وايضاً حريته.. وهو يسخر من الجميع..!..

٣. عندما قاد السيد رئيس الوزراء صولة الفرسان سُئلت من قبل وسائل الإعلام فأجبت: أن الحملة تستهدف القضاء على سرقة وتهريب النفط واعتقال رؤوس التهريب وسمعت من الإعلام بأن السيد رئيس الوزراء اجتمع بأعضاء مجلس المحافظة وناقش معهم الأسماء الواردة بالكتاب الموجه من قبلي يوم كنت رئيساً للهيئة وعدد الاسماء ٢٠٠ شخص وأكد له أعضاء المجلس بأن لا أحد من بين المذكورين لم يكن معروف على نطاق البصرة بأنه من كبار المهربيين.. وانتظرت والشعب العراقي.. اعتقال رؤوس السرقة والتهريب والمتواطئين معهم إلا أنني سمعت عن اعتقال شخص واحد من بين الأسماء وهو يوسف المستاوي في قضية خارج موضوع تهريب النفط وقد أعلنت الجهات القضائية قبل أيام بصدور حكم بالمؤبد ضده..

٤. الملفت هو أن أحد الإعلاميين سأل السيد رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي الذي أعقب صولة الفرسان قائلاً بأن موسى فرج يقول سلّمت السيد رئيس الوزراء أسماء المهربيين، فأجابه السيد رئيس الوزراء: موسى فرج حالياً خارج الهيئة ولا أتذكر تقديمه للأسماء وأدعوه لتقديم أية معلومات.. الا اني وجدت ان الظروف لم تكن الأولوية فيها لمهربي النفط والآن أقول ان التقرير الذي أرسلته الى مكتب السيد رئيس الوزراء ومكتب السيد رئيس مجلس النواب يحمل رقم ١٤٠٢ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧.

٥. أعلن اقليم كردستان قبل سنتين بأنه أحال مشروع بناء ٤ مصافي بمبلغ ٢ مليار دولار بمدة انجاز سنة واحدة في حين ان وزارة النفط لم تبني مصفى واحد باستثناء مصفى النجف الذي يوصف بأنه تجميع خردة من مصفى الدورة ومصفى الشنافية الذي أثيرت حوله تقوّلات كثيرة واستيراد وزارة النفط للمشتقات النفطية مستمر وأعلنت قبل ايام عن طرح عقد لشراء ١٠ مليون طن بنزين.

٦. سمعت وشاهدت مثلكم ان السيد وزير النفط ظهر في احتفالية مع سيدة أجنبية لتوقيع عقد إنشاء شركة للغاز لكن الشركة بدلاً من أن تبني مصانع للغاز فإنها تستحوذ على القائم منها وربما تسرح العمال وأيضا تشتترط أن يتم بيع سعر الغاز داخل العراق بنفس سعره في الخارج ربما ١٥ - ٢٥ دولار للقتينة والعراقي لا يحصل على ٢٥ دولار في نصف شهر بينما في الخارج ربما تكون أجرة عمل ساعتين.. فهل هذا منطوق..؟

وزارة الكهرباء..

كنت أتابع جانب من وقائع جلسة مجلس النواب أمس، والمجلس يناقش موضوع التصويت على اقتراض الحكومة من البنوك وبكفالة البنك المركزي وعن طريق سندات الحكومة مبالغ لتمويل عقد شركة سيمنز الألمانية وشركة أمريكية، ومن بين البنوك بنوك تركية وإيرانية وبصده أبين الآتي:

١. عرض عضو مجلس النواب عضو لجنة الخدمات بأن التصويت على الموضوع وتوفير مبالغ لوزارة الكهرباء يعني أن العراق يتحوّل الى بلد مصدر للكهرباء وقد كرّر ذلك عدّة مرات مستنداً الى ان السيد وزير الكهرباء أكدّ لهم ذلك.. لكن الذي يحصل ان كل نية يتم الافصاح عنها لتصدير الطاقة الكهربائية العراقية للخارج بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي طبعاً..تستطيل مدة الانقطاع في التيار الكهربائي ساعتين..!

في حين أيها السادة أن الأمر يتعلق بشراء توربينات..ولا يعني إقامة محطات لتوليد الكهرباء فالأمر يحتاج الى نصب وإنشاءات وأشير في هذا المجال الى أن مشاريع الكهرباء والبتروكيماويات والإسمنت فإن جانب الإنشاءات أكبر بكثير من حيث الكلفة والوقت من توفير المكائن.

٢. كرّر السيد عضو لجنة الخدمات بأن الوزارة تعاقدت ودفعت ١٠٪ وان عدم توفير مبلغ العقد يعني خسارة العراق مبالغ تزيد على قيمة العقد للشركات المتعاقدة..في حين ان الأمر يتعلق بالغرامات المنصوص عليها في العقود وهي حتى أقل من التأمينات فكيف تترتب على النكول مبالغ أكثر من مبلغ العقد؟

وبخصوص هذا الموضوع أبين لكم الآتي:

كنت أدرس أحد الملفات الخطيرة لوزارة الكهرباء قبل سنتين يتعلق بقيام وزارة

الكهرباء بإحالة مشروع نصب محطة كهربائية في راوة على احدى الشركات بما يزيد على عروض الشركات الأخرى بمبلغ ٢٠ مليون دولار! لماذا!.. تقول وزارة الكهرباء لأننا تعاقدنا على توريد مكائن من شركة فرنسية اشترطت أن تقوم شركة لبنانية حددتها بالإسم بتنفيذ الإنشاءات وهذه الأخيرة حددت سعرها بأكثر من العروض الأخرى بعشرين مليون دولار ولذلك نحن مجبرين على التعاقد معها لأن الشركة الفرنسية تشترط ذلك!؟

قلت لهم اخوان: أنتم غير مجبرين على التعاقد مع الشركة الفرنسية أصلاً تلك التي تشترط عليكم هدر ٢٠ مليون دولار لشركة لها صلة بها ويمكن إعادة طرح المناقصة مجدداً أما على أساس بديل للشركة الفرنسية أو التعاقد على أساس المفتاح. لكن المسؤولين في وزارة الكهرباء في ذهنهم التعاقد مع الشركة اللبنانية التي تزيد بعشرين مليون دولار.. حضر الى مكنتي مهندسين ومهندسات في نفس المشروع واستفسرت منهم وأحلت الموضوع الى التحقيق.

في هذه الأثناء وبعد عودتي الى مكنتي من مهمة لا أدري ما هي وجدت على مكنتي تقرير من أكثر من ٥٠ صفحة وفيه كتب رسمية وأوامر وزارية صادرة من مجلس الوزراء دون ان يحدد أحد مصدر التقرير أو من الذي أوصله الى مكنتي ووضعها امامي.. الجميع ينفي علمه بذلك وهي حالة مفهومة لأن الذي أراد له الوصول لي لا يريد كشف نفسه خوفاً عليها.. وهذا لا يعنيني كثيراً بل الذي يعنيني: ماذا يتضمّن التقرير؟

يقول التقرير المعزّز بالوثائق الرسمية والأوامر الوزارية والديوانية (الصادرة من مجلس الوزراء) أنه وأثناء زيارة السيد رئيس الوزراء الى اليابان ومن ثم الى كوريا وكان برفقته وفد رسمي ضخم من بينهم وزير الكهرباء، تمّ الإتفاق مبدئياً مع الجانب الكوري على قيام شركتي هيونداي بتنفيذ محطات لتوليد الكهرباء في العراق وبهدف دخول الجانب الكوري الأسواق العراقية وتنفيذ مشاريع ضخمة ولتطوير العلاقات فقد تعهد الجانب الكوري بتقديم تسهيلات في الأسعار وأن يسدّد العراق المبلغ من خلال قروض طويلة الأجل، بالمناسبة أنا وأنتم تابعنا التلفاز وشاهدنا وقائع زيارة السيد رئيس الوزراء لمصانع هيونداي والعلامة أنه ارتدى معطف العمل الرصاصي وخوذة العمل أعتقد الصفراء..

يقول التقرير..وقد حضر ممثلوا الشركتين الكوريتين هيونداي وزميلتها الى عمّان

لغرض التعاقد مع الجانب العراقي وصدر أمر وزاري وأمر من مكتب رئيس الوزراء بإيفاد وفد برئاسة وزير الكهرباء وأعضاء من جهات مختلفة من بينهم ممثل عن ديوان الرقابة المالية وآخر من هيئة النزاهة والأمر الديواني يحدد مهمة الوفد بالتعاقد مع الشركتين لأن التفاوض تم في كوريا.. ويقول التقرير (وكان من خلال التفاصيل واضح تماما أن معدّ التقرير كان أحد أعضاء الوفد وقد أوصل نسخ منه الى مكتب رئيس الوزراء ايضاً) وفي الفندق في عمان حضر شخص أردني باعتباره وكيل لشركة سيمنز وبدأت مفاوضات جانبية معه من أطراف من وزارة الكهرباء بدون حضور ممثلي النزاهة والرقابة المالية وتغيّر الإتجاه الى التعاقد مع شركة سيمنز في حين أن أسعارها أكثر وشروطها أكبر! وتم التصويت في الوفد وكانت الأصوات باتجاه سيمنز!.

وصلني كتاب من مكتب رئيس الوزراء ينصّ على تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة مستشار رئيس الوزراء للتحقيق في الشكوى المقدّمة الى رئيس الوزراء من قبل الشركتين الكوريتين من جراء الموقف الغريب بالتحولّ عنهما الى شركة سيمنز وينصّ أمر مكتب رئيس الوزراء الطلب من هيئة النزاهة ترشيح ممثل عنها في اللجنة التحقيقية! فوجّهت لهم كتاب بأن الموضوع هو من اختصاص هيئة النزاهة وليس من اختصاص مستشار رئيس الوزراء وسنقوم بمهمة التحقيق من جانبنا وبشكل مستقل ولا تعيننا النتائج التي تتوصل لها اللجنة موضوع كتابكم..

الغريب أن ملف الفساد في الكهرباء هو من اضخم ثلاثة ملفات فساد في العراق اذ ان المبالغ المصروفة على قطاع الكهرباء بعد عام ٢٠٠٢ تجاوزت ٢٧ مليار دولار وهي تكفي لتوفير طاقة كهربائية تسد حاجة قارة بكاملها وليس العراق وحده، والغريب الثاني أن للطاقة الكهربائية سعر متعارف عليه عالميا هو ٨٠٠ الف دولار لكل ميكا واط تسليم مفتاح هذا يعني ان ما تم صرفه لغاية تاريخه يجب ان تقابله نتائج تقدر بـ ٥٢ ألف ميكا واط الا ان انتاج الطاقة الكهربائية في العراق لم يزد عن انتاج عام ٢٠٠٢ الا بـ ٤٥٠ واط..! والأغرب من ذلك ان عقود الكهرباء لا توقع الا في عمان..! والأكثر غرابة من ذلك ان المجموعات البعثية من كوادر وزارة الكهرباء في حقبة صدام والمقيمون في عمان هم العرابون لكل عقود الكهرباء.. وفوق ذلك لغطا واسع النطاق يشير الى استخدام عرقلة بناء الكهرباء من قبل تلك المجموعات لاثارة الناس في العراق ضد الحكومة والنظام السياسي، والغريب اكثر من أبلّيس ان طبقة من تجار الفساد العراقيين تستوطن عمان تشكل العمق الاستراتيجي لكتل واطراف سياسية متناطحة

على الحكم..! والمصيبة ان تلك الطبقة لا يبها ابن الدامرجي ولا الخضيرى انما ممن آلت اليهم الشركات الواجهية التي كانت تعود للمخابرات الصدامية ومن خلالها يتم ملاحقة العراقيين في الخارج..

طلبت حضور ممثل الهيئة في الوفد الذي ذهب الى عمان وسألته بشكل محدد:

- هل ان الأمر الصادر من مكتب رئيس الوزراء بإيفادكم حدد مهمتكم بالتفاوض مع شركات عالمية بشأن إقامة مشاريع كهرباء أم التعاقد مع الشركتين الكوريتين تحديداً؟ قال: التعاقد مع الكوريتين.

- هل كنت حاضراً في التفاوض مع شركة سيمنز الألمانية؟ قال: لا.. فقد كان ذلك يجري أثناء خروجنا من الفندق!

- هل اعترضت؟ قال: نعم ولكن صوتي وحده لا يؤثر في التصويت!

- هل قدمت تقرير الى الهيئة بالذي حصل؟ قال: لا لأن التقرير يعدّه رئيس الوفد.

- هل سمعت مني: أنهم عندما يقررون بأن يكون ممثل من هيئة النزاهة ضمن كل وفد يذهب للتعاقد إنما يراد منه إستغفالكم بفرصة إيفاد والحصول على توقيع ممثل الهيئة وعندما نعترض على الأمر يقولون تفضلوا هذا توقيع ممثلكم معنا ولذلك منعت إيفاد ممثل عن الهيئة وندرس الأمور بعد مجيء كل وفد؟ قال: نعم ولكن هذا قبل التحاقك بالهيئة؟..

أمس وأنا أتابع مناقشاتكم فهمت القصة: إذن تم استبعاد الكوريتين وتم التعاقد مع سيمنز وتم دفع ١٠٪ من قيمة العقد، لكن الذي حصل أن سعر النفط انخفض ولم يتم تخصيص مبالغ كافية لوزارة الكهرباء! وفي هذه الحالة العقود لن تنفذ ولغرض الحصول على أموال تم طرح سندات الحكومة للإقتراض من المصارف بكفالة البنك المركزي! شهادته يا عباد الله؟! ألم يعرض عليكم الكوريين التسديد من خلال قروض طويلة الأجل؟ فليعرض وزير الكهرباء الملفين: ملف الشركات الكورية وملف شركة سيمنز والأمريكية ليتم دراستهما والمقارنة بينهما!

في حينه كنت أتابع وزير الكهرباء وهو يصف هيئة النزاهة بإرهاب القاعدة الثاني! وفي نفس الوقت يظهر بكثافة مع السيد رئيس الوزراء للإستقواء وهي طريقة كانت معتمدة في العهد الصدامي فالوزير أو المسؤول عندما يظهر مع صدام تتجنبه الألسن

والإعتراضات..

قبل أيام سمعت تصريح السيد وزير الكهرباء بأن العراق سيكون مصدرًا للكهرباء عندما يتم تنفيذ عقد سيمينز والشركة الأمريكية وقال ذلك السيد عضو لجنة الخدمات في مجلس النواب متحمسًا.. ما رأي السيد النائب بأن يودع جوازه وهوية الأحوال المدنية لدى المجلس بعد أن يكفل وزارة الكهرباء بأنه ان تمت المصادقة وصرف المبلغ الى الوزارة فإنه في عام ٢٠١٠ يصدر العراق الكهرباء وبكمية لا تقل عن ميكواواط وبخلافه نستردّ كافة الرواتب والمخصصات التي تسلّمها النائب من خزينة الدولة؟

عدد هائل من ملفات الفساد الخاصة بوزارة الكهرباء في هيئة النزاهة وفي المحكمة أرجو الإطلاع عليها.. قبل ايام تابعت تصريحات السيد باقر ضولاغ وزير المالية السابق وهو يقول ان ما صرف على الكهرباء يبلغ ٣٧ مليار دولار وما صرفه الشعب العراقي على شراء المولدات المنزلية والوقود من جراء عجز الكهرباء الحكومية من سد احتياجاتهم بلغ ٨٠ مليار دولار خلال السنوات الاخيرة..! هذا يعني ان ما تم انفاقه من قبل الحكومة والمواطنين يكفي لتوفير أكثر من ١٥٠ ألف ميكا واط هو ما يفوق المتوفر من طاقة كهرباء لدى دول جامعة الدول العربية..!

٦: الفساد السياسي..

١. الفساد في العراق.. سياسي، وما الفساد المالي والإداري والأمني إلا سموم تتدفق من فوهة الفساد السياسي، والكلام عن وقف تلك السموم دون ردم تلك الفوهة مجرد ضجيج وتسابق الى صهوة الشعب وايغال في النفيخ في القرب المثقوبة..

وعندما اشير الى ان الفساد في العراق فساد سياسي فانما اشير ابتداء الى ان الطبقة السياسية الحاكمة في العراق لم تضع في مقدمة اهدافها بناء الدولة العراقية أو بناء نظام الحكم الصالح وحصرت مساعيها في موضوعة الحكم ومن يحكم.. ووفقا لمسلك منحرف يقوم على التضحية باي شئ للانفراد بالحكم وازاحة الآخر لكن هذه الغاية بالذات لا يمكن تحقيقها من خلال منطلقات وآليات النظام السياسي الحالي والقائم أساسا على حكم المكونات فان عدم توقف تلك الاطراف عن السعي المحموم للانفراد بالسلطة يؤدي الى احباط جهود الدولة في توظيف المقدرات الاقتصادية الهائلة لمصلحة الشعب والانغماس في مستنقع الفشل الحكومي من ناحية ومن ناحية اخرى

فان حكم المكونات هو بالاساس آلة لتفريخ الصراعات البينية وتوجيه المقدرات البشرية والاقتصادية لتهديم بعضها للبعض الاخر ذاتيا ، فكأنك امام معركة بين مخلوقات جبارة لاتنتهي الا بفناء تلك المخلوقات بعد ان تسنفذ طاقاتها.. لكن تلك الطاقات هي موارد العراق البشرية والاقتصادية .. وفي ظروف بلد مثل العراق حيث التنوع السكاني على أشده فان الحكم على اساس المكونات يعني تحفيز وتهيج الاختلافات بين الناس وتحويلها الى صراعات دموية فالمواطنة والمواطنة وحدها هي ما يجب اعتماده كمعيار للحقوق والواجبات ورسم العلاقة بين العراقيين ..

٢. والفساد السياسي في العراق: الغاء المواطنة واعتماد الطائفية السياسية والعرقية السياسية وما نجم عنه من إغراق الشعب العراقي في مستنقع القتل والدم والتهجير والتمزق والفوضى.

٣. والفساد السياسي في العراق: الغاء تكافؤ الفرص والكفاءة والنزاهة واعتماد المحاصصة في تولي المناصب والوظائف في الدولة ونجم عنه اغراق العراق في فشل الأداء الحكومي ، وسياسات حكومية عمّقت محنة الشعب ونهب ثروة الشعب وتبديد أمواله واستشراء الفساد في كافة صوره وإغراق الشعب العراقي بالفقر والفاقة والمرض.

٤. والفساد السياسي في العراق: الغاء الديمقراطية واعتماد الصفقات التوافقية والتي جعلت من التقرير السياسي السنوي الذي يصدر في ٤/٩ من كل عام يحمل عنوان منفر يقول: عدنا الى المربع الأول..!

٥. والفساد السياسي في العراق: هو انغماس الجميع حكومة وبرلمان وأحزاب بالسياسة على حساب معيشة الشعب وقد كتبت قبل أكثر من سبع سنوات أن في العراق وظائف أهم من السياسة من بينها توفير معيشة الشعب..

الفصل الخامس: أضرار الفساد في العراق..

أولاً: التسبب بالفقر:

وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية فان:

- عدد الذين يقعون تحت خط الفقر في العراق وحسب التصنيف الأخير للجهاز يبلغ ٦ ملايين و ٩٠٠ ألف مواطن أي نحو ٢٢,٩٪..

- وأشار التقرير إلى أن «٤٠٪ من سكان المحافظات هم من الفقراء وتبلغ نسبة الفقر على أشدها في محافظة المثنى بنسبة ٤٩٪ تليها محافظة بابل بنحو ٤١٪ وصلاح الدين ٤٠٪ وهناك ما نسبتهم ١٣٪ من الفقراء يتركزون في عموم العاصمة و ١١٪ منهم بمحافظة البصرة».

- مؤكدا ان نسبة الفقر في الريف ترتفع عن المدن بواقع ٧٥٪ في محافظة المثنى و ٦١٪ في بابل و ٦٠٪ في واسط إذ تقدر نسبة الفقر في الريف ٣٩٪ بينما تبلغ في الحضر ١٥,١٧٪..

- وأضاف أن ٥٧٪ من نسبة السكان في سن العمل هم خارج دائرة النشاط الاقتصادي (لا يعملون ويبحثون عن عمل ولا يجدون)، وتبلغ ٨٧٪ بالنسبة للنساء، كذلك معدل العمالة الناقصة قد ارتفع مؤخراً بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر إذ تبلغ نسبة الذكور منهم ٢٣٪ والإناث وهي تبلغ بمناطق المدن ٢١٪. منوها أن معدل النمو السكاني يبلغ ٣,٥ في الريف مقارنة بـ ٢,٧ في المدن».

- وبين التقرير أن «نسبة متوسط الإنفاق الأسري الشهري على السكن والكهرباء والوقود بلغت ٢٩٪ وبنحو ١٠٪ للنقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود وتخفيض سياسة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية».

- ولفت إلى «وجود ٢٣٪ من الأسر الفقيرة غير مرتبطة بشبكة الماء الرئيسية و ٣٥٪ من الأسر يعانون عدم ارتباط منازلهم بشبكة الصرف الصحي».

- وأكد التقرير أيضاً انه «في حالة الرفع التام وحجب البطاقة التموينية عن جميع الأسر فانه سيرفع معدل الفقر بالعراق من ٢٣٪ إلى ٣٤٪..

مناقشه:

في مقدمة قصة الفساد في العراق.. بينت أن الفساد في العراق لا يشبه الفساد في بقية دول العالم واصدق برهان على ما ذهبت اليه هو علاقة الفساد بالفقر في العراق فلو كان الفساد في العراق مثل الفساد في بقية دول العالم ينحصر وفقا لتعريف البنك الدولي للفساد بالكومشنات.. فان كلفته في هذه الحالة لا تتجاوز بضعة مئات من الملايين من الدولارات ولن يؤثر على معيشة الناس، ولو كان الفساد في العراق وفقا لتعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد ما كان قد كلف مليار دولار سنويا وليس له تأثير على معيشة الشعب العراقي، ولو كان الفساد في العراق وفقا لتقديرات راضي الراضي التي بلغت ١٨ مليار دولار لغاية نهاية ٢٠٠٧ كما قال في شهادته امام الكونكرس الأمريكي فان المعدل السنوي لكلفة الفساد لا تتجاوز ٤.٢٥٠ مليار دولار فما قيمتها تجاه موازنات سنوية تجاوزت ١٠٠ مليار دولار..؟ ولو كان كل دولار ودينار فيما عدا ذلك ينفق في غرضه الصحيح فان مبلغ الفساد لا ينعكس على المواطن أبداً فمجرد اجراء ترشيد للثلاث والقرطاسية في الدوائر ينهي الموضوع ويعوض الأربعة مليارات دولار سنويا، اما لو كان الفساد وفقا لمفهوم رحيم العكيلي للفساد قبل ان ينقلب من الدفاع المخلص عن الحكومة الى الهجوم الضاري عليها باعتباره مجرد رشاوى في حافات الجهاز الحكومي فان تأثير الفساد ينحصر في جوانب هامشية لا تؤثر على المواطن ولكن لا يتعدى تأثيره الضيق والازعاج لمراجعي دوائر الدولة ولكن ليس الفقر والبطالة والحرمان .. لكنني قلت ومنذ اليوم الأول: ان الفساد في العراق ليس هذا وإنما الآتي:

١. الفساد المشرعن والنهب المقنن الذي يتسبب بتبديد أموال الشعب.. فاذا كانت نفقات الرئاسات الثلاث تغتصب ٤٠٪ من موازنة الدولة ورواتب المسؤولين في العراق لشهر واحد تعادل رواتب الرئيس الصيني لمدة ١٦ سنة.. في هذه الحالة فان هذا هو ما يتسبب في افقار الشعب.. ولكن هذا هل يعتبر ذلك ضمن تعريف البنك الدولي للفساد..؟ ام ضمن تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد..؟ أم ضمن مفهوم راضي الراضي او رحيم العكيلي أو صباح الساعدي للفساد..؟ لا.. لماذا..؟ لأنه جاء وفقاً للقانون..!.. هذا نهب مقنن وفساد مشرعن فلو كانت تلك الرواتب والنفقات مناظرة لما يتقاضاه اقرانهم في الدول الأخرى وما ينفق عليهم ما بلغت ٤٠٪ من الموازنة وهذا يعني

٤٠ مليار دولار سنوياً في حين أن موازنة دولة الأردن بملكها واعيانها وحكومتها ومجلس نوابها وشعبها لا تتجاوز ٧ مليار دولار فقط...!!

٢. فشل الاداء الحكومي المتمثل في: ضعف القدرة الانفاقية وضعف القدرة التنفيذية في أجهزة الدولة.. بسبب وضع الفاشلين وعديمي الكفاءة والخبرة على رؤوس دوائر الدولة.. والا.. ما معنى ان يتم احالة مشروع ماء كربلاء في عام ٢٠٠٤ على شركة وبمدة تنفيذ سنة ونصف وفي عام ٢٠١٢ مازال غير منجز..؟ ومثله مشروع مجاري السماوة ومئات المشاريع..؟. في الوقت الذي تم فيه الغاء شركات حكومية متخصصة وبامكانات جبارة ليبرروا التعاقد مع شركات فاشلة ووراء الأكمة ما وراءها.. اليس هذا فساد..؟.

٣. السياسات الحكومية: قنينة الغاز بلغ سعرها في رمضان الفائت ١٥ ألف دينار في بغداد وفي بعض المناطق ٢٥ الف دينار وعندما يقال للموزع لماذا..؟.. يقول انهم يبيعونها لنا في محطة الغاز بواقع ٩ آلاف دينار للقنينة في حين ان سعرها قبل عام ٢٠٠٣ كان ٢٥٠ ديناراً يعني بلغ سعرها ٦٠ ضعفاً وعندما تقول الناس لماذا يقولون لك ألم ترتفع الرواتب عما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣..؟ وللرد على منطلق كهذا اقول: هل ان الجميع يتسلم راتباً..؟ وهل ان راتب المهندس والمدرس زاد بنفس النسبة وبنفس الكمية التي زاد بها راتب رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان والبرلماني والوزير..؟ انت حتى لو رفعت الاسعار بمقدار الزيادة في الدخول فانك قد ظلمت الناس ومارست فساداً.. والسبب هو: لأن الناس عندما دفعت الثمن الغالي من أجل اسقاط نظام صدام فانها قبلت بذلك الثمن من جراء وطأة الظلم الذي مارسه تجاهها ولأنها تسعى للبديل الأفضل، ثم ان الموازنة في عهد صدام (قبل الحصار) لا تبلغ ربع الموازنة في هذا الوقت وليس لأنك مارست البحث العلمي مثل اليابان وليس لأنك ابتكرت مشروعاً مناظراً لمشروع مارشال حصلت على موازنات ضخمة .. وانما لأن طرمبة النفط . كما يقول اهل البصرة . فتحت على آخرها، والنفط نفط الشعب كما يقول جاسم الحلفي..! ونفس الأمر حصل لاسعار المحروقات والكهرباء واجور الماء الصافي..١. هل أن هذا لا يعتبر فساداً..؟ طبعاً فساد لأنك لو قلت ليس فساداً وكل الذي فعلته اني صرت ابيع الغاز والبنزين والكهرباء بمثل اسعاره في الدول الأخرى.. أقول لك: هذا صحيح فيما لو كانت: نفقاتك الشخصية بنسبة النفقات الشخصية لقرانك في الدول الأخرى وليس ٤٠٪ من الموازنة ولو كانت رواتبكم مثل رواتب اقرانكم في الدول الأخرى وليست

لكل شهر تعادل رواتب الرئيس الصيني لـ ١٦ سنة..! ولو كانت نفقاتكم التشغيلية مثل بقية دول العالم وليست ٧٠٪ من الموازنة السنوية للعراق.. ولو كان المتراكم عند المواطن العراقي من دخل وخدمات وسلع تقدم له بشكل مساو او مناظر لما يحصل عليه نظيره في الدول الأخرى..

٤. التخريب.. تفضل: (وكانت لجنة النزاهة البرلمانية قد كشفت عن قرب إحالة مسؤولين في وزارة الكهرباء الى هيئة النزاهة على خلفية تلقيهم (عمولات) في صفقة شراء مواد توليد بـ ٧ مليارات دولار.. وقال رئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الأعرجي لـ/دنانير/ إن «مسؤولين متنفذين في وزارة الكهرباء تلقوا عمولات (كوميشن) من صفقة شراء مواد توليد بـ ٧ مليارات دولار، تلف منها بما يقدر بـ ٤مليارات دولار. وأضاف الأعرجي «إن التحقيق مازال مستمرا وفي القريب العاجل سيتم إحالة التحقيق إلى هيئة النزاهة للنظر بالملفات بشكل رسمي».. وكانت لجنة النزاهة البرلمانية قد وعدت العراقيين قبل مدة بكشف اكبر جريمة فساد حصلت في العراق خلال الأيام المقبلة، مؤكدة إنها تملك صورا فوتوغرافية سيتم عرضها على البرلمان.. وقال الأعرجي في مؤتمر صحفي عقده في ٢٤/٦/٢٠١٢ حضرته /دنانير/ إن لجنته وقفت على اكبر جريمة فساد في العراق في محافظة البصرة وسيتم عرضها في صور فوتوغرافية في جلسة خاصة في البرلمان.. وأكد الأعرجي: اللجنة ستفاجئ العراقيين بكشف ملفات خطيرة خلال الايام المقبلة.. وكشف عن وجود نحو سبعة مليارات دولار على شكل مواد توليد كهربائية مستوردة ومتروكة وقد تلف منها ما يقدر باربعة مليارات دولار، منوها الى ان المسؤولين في وزارة الكهرباء ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة والمفتش العام في الوزارة لم يحركوا ساكنا بشأن هذه المواضيع.. هل هذا فساد أم أبى عمه...؟ انه الفساد الأسود الذي يقوض اماكانات الدولة يقوم به شركاء الحكم لمجرد ان يظهروا بأن فلانا فاشلا وان الأحق بالحكم اعلان..!

٥. الانشغال بالعملية السياسية: الحكم بمعناه العصري وليس المعنى الفرعوني يعني ادارة شؤون الشعب، لكنه في عراق المحاصصة يعني التدافع على الحكم وصولا الى النفوذ والجاه والثروة.. هذي القصة وما فيها ومن يقول غير ذلك فليرفع سبابته.. طول النهار والليل قال علاوي وحجى المالكي ومن ثم دخل البرزاني على الخط..! أنا قبل سنة كتبت: يارب نوري وعلاوي بحقهما.. خلص عبادك من نوري وعلاوي.. وهي استعارة

لشعر قاله أحد النجفيين بحق طه وياسين الهاشميان.. ولكن لم تحصل استجابة لدعائي
احتمال لكوني علماني... لكني أقول ان العلمانية تعني في عقيدتي حكاما يخضعون
للمساءلة من قبل الشعب، ان افسدوا عزلهم وان اخفقوا أقالهم ولن يدعي كائنا من
كان منهم انه وحده ظل الله في الارض فكل المخلوقات آيات من آيات الله والاقرب اليه
من غيره هو من استقام وأصلح.. هذا كل ما في الأمر.. فهل قلت أمراً فرياً..؟.

ثانياً: التسبب بالبطالة:

والبطالة هي السبب رقم واحد في الفقر فان من لا يعمل لا يحصل على دخل ومن
ليس لديه دخل لا يأكل (ولكن ليس مقولة صدام والبعثيين القائلة: من لا يعمل لا
يأكل..! لأن نسبة كبيرة من كل المجتمعات لا تعمل لكنها تأكل وتأكل من سفرة
المجتمع فالطفل يأكل والمريض يأكل والمعاق يأكل وكبير السن يأكل وكل هؤلاء
لا يعملون وهذه هي مهمة الدولة في اعادة توزيع الثروة..) ولكن البطالة ليست عدم
حصول الطفل والمريض والمعاق وكبير السن على فرصة عمل فتلك لا تعتبر بطالة
ولكن البطالة هي ان القادر على العمل والراغب فيه لا يحصل على فرصة عمل ومن ثم
لا يحصل على دخل وبالنتيجة لا يحصل على أكل أو متطلبات البقاء على قيد الحياة
لأن الدولة عندنا لا تصرف اعانات بطالة ولا توفر فرص عمل للناس...

لماذا تحصل البطالة.. لأنك تغتصب ٧٠٪ من اموال الموازنة السنوية المتأتية من ايرادات
النفط وهي ملك كل العراقيين لتنفقها على النفقات التشغيلية للحكومة وهي لاتعدو
رواتب مهولة ونفقات للرئاسات وايفادات وحمايات على حساب تنمية القطاع الصناعي
والقطاع الزراعي الذي يوفر فرص عمل للناس ومصدر رزق ويسد حاجاتهم من
ضرورات العيش.. بدلا من ذلك فان العراق يستورد حتى الخضراوات وهو ارض السواد
وبلاد ما بين النهرين..! أليس هذا فساد..؟.

ثم تعال الى امر آخر.. انك تعالج الفقر بالاعانات الاجتماعية.. وانت لا تدري بان من
يعيش على الاعانات الاجتماعية لا يشطب من قائمة الفقر مهما كانت مبالغ تلك
الاعانات، لأن من يمارس دوره في الحياة ويحصل مقابل ذلك على مورد هو غير الفقير!..
فان تبني مجتمع العدالة فهذا ليس الاسلوب الصحيح لمعالجة الفقر فقد قالوا: لا
تعطي الفقير سمكة بل اعطه صنارة وقل له : اذهب اصطاد السمك...

وايضا اضيف لك امراً آخر.. الفقر وعدم الفقر لا يحدده مبلغ المورد الذي يحصل عليه الفرد فما قيمة ان يحصل على ٥٠٠ الف دينار شهريا والغاز يكلفه ١٠٠ الف دينار شهريا والكهرباء تكلفه مئة اخرى والنقل يكلفه مثل ذلك والماء الصالح يكلفه ١٠٠ اخرى وايجار السكن بمايعادلن جميعا..؟ عدم الفقر هو ان يحصل الفرد على احتياجاته الأساسية كاملة وان يمارس دوره الانساني في الحصول على تلك الحاجات.. ولذلك فمن غير المقبول ان يقال لي ليس في العراق فقر لأن الرواتب زادت عما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ فالمهم هو اعباء المعيشة وكلفة متطلباتها مقابل ما يتوفر للناس من دخول..

. تعالوا اقول لكم عن قضيتين تدميان القلب:

الأولى: يوجد في العراق لغم غير منفلق مقابل كل شخص وانا أصبح منذ سنوات: يا مسؤولين بالله عليكم ما هو موقفكم لو ان كل واحد منكم في حديقة بيته لغم غير منفلق.. في اية لحظة ينفجر فيبتر ساقيه أو ساقى طفله او زوجته..؟ لماذا لاتجمدون ملهاتكم السياسية وتجنّدون كل امكانيات الدولة لمعالجة هذا الوحش الذي يبيتر سيقان الصبية والنساء ومن ثم عودوا الى تطاحنكم السياسي..؟ طوال ٩ سنوات لم يفعلوا شيئاً والبارحة قرأت تصريح وزارة البيئة تقول أنه من المشكوك فيه الاعلان عن ان العراق خال من الالغام في عام ٢٠١٨..!

الثانية: الامريكان دعاة الحرية وحقوق الانسان..! ارتكبوا ابشع جريمة يندى لها جبين الذئاب وليس البشر فقد استخدموا بتخطيط وسبق اصرار في حروبهم ضد العراق اعتدة مصنوعة من مخلفات اليورانيوم وهو ما يسمى باليورانيوم المنضب وهو طبعا مشع ويتشظى الى جزيئات حجمها اصغر من حجم كريات الدم الحمراء يستنشقها الانسان مع الهواء وتتسبب بالاضافة الى سرطان الدم فانها تتغلغل الى المخ وتعيث بالمنظومة الجينية والاطفال المولودين يولدون مشوهين وخصوصا ما يسمى بشكل السمكة حيث يولد الطفل بعين واحدة.. واشكال غريبة من التشوهات.. هل فتح واحدا منهم فمه ليطالب ويرغم الامريكان على معالجة تلك الحالات او استجلاب مستشفيات لمعالجتها في العراق..؟.. لا.. علما بان السلاح المذكور تقرر عالميا اعتباره من الاسلحة المحرمة رغم معارضة امريكا وبريطانيا وفرنسا واسرائيل.. والساسة في العراق بشقيهم: اصدقاء امريكا لايشيرون ذلك من منطلق الصداقة، وأعداء امريكا لا يشيرون ذلك من منطلق: انه ليس أمرا ذي بال.. فال ذي بال هو امر واحد وهو ان

الاحتلال جلب لهم الشيعة يشاطرونهم الحكم ..! والا.. فأعرضوا على مسامعنا تصريح لعزت الدوري أو الضاري يشجب هذا..!

ومن اضرار الفساد انه يخرب العلاقات الاجتماعية بين الناس بل حتى بين العائلة فيجعلها قائمة على التريص بالآخر لاغتصاب حقوقه بدلا من اعتمادها الصلة الانسانية القائمة على الرحمة والتوادر والاخاء فكل لبنة تسند أختها ضمن الجدار، ومن مضاره أيضا اصابة البعض بالهوس على المستقبل فيسعى لجمع وتكديس الثروة وبطرق لا اخلاقية تحسبا للعوز في المستقبل.. ربما تفيض عن حاجته لـ ٢٠٠ سنة قادمة ..!

ومن أضرار الفساد انه يضعف بل يعدم الثقة بالحكام ويجعل الشعب لا يثق بهم، ومن اضراره ايضا محق هيبة الحكام اذ ان الشعب ينظر إليهم بوصفهم مجرد سراق وحراميه.. واضرار أخرى كثيرة للفساد...

ائتلاف المالكي ينتقد التقارير الأمريكية التي صنفت العراق

من أكثر الدول فشلاً: لسنا باكستان..

الأحد، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢.



شفق نيوز/ انتقد ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الأحد، التقارير الأمريكية التي صنفت العراق ضمن أكثر الدول فشلاً في العالم، واصفاً تلك التقارير أنها «غير واقعية».

وقال عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي، في حديث لـ«شفق نيوز»، إنه «ليس

من الانصاف وضع العراق ضمن هذه اللائحة، على اعتبار ان العراق مر بظروف على مدى ٥٠ سنة لم تمر بها تلك البلدان»، عاداً «المقارنة غير واقعية على اعتبار انها لم تستخدم المعايير القياسية نفسها، فما ينطبق على العراق قد لا ينطبق على باكستان لذلك هناك خطأ في اعتماد المعايير».

وأضاف المطليبي أن «العراق خرج من ازمة حقيقية والان هو على السكة الصحيحة»، مبيناً أنه «لدينا مشكلات وكوارث ادارية لكن هناك تفاؤلاً بالرؤية المستقبلية وهذا يختلف عن الدول الاخرى التي لا مستقبل لها».

وأعلنت مجلة «فورين بوليسي» الامريكية في تقرير لها، في شهر تموز المنصرم، عن بقاء العراق ضمن البلدان التي تحتل المراتب العشر الأولى من بين الدول الأكثر فشلاً ضمن ١٧٧ دولة في العالم.

ومن بين مجموع الدول الأكثر فشلاً هناك ٣٧ دولة في مرحلة الخطر، وكان أبرزها ١٠ دول مرتبة عددياً من ١ إلى ١٠ هي: الصومال وتشاد والسودان وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وباكستان.

واعتمد التقرير على مجموعة من المعايير العالمية من أبرزها الديمقراطية السائدة في البلد، وتماسكه العرقي والثقافي، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، ومدى حرية وسائل الإعلام، حقوق الإنسان، احتجاجات وشكاوى المواطنين من أوضاعهم المعيشية، إلى غيرها من المؤشرات.

وقد وضع مقاييس التصنيف خبراء اعتمدوا فيه على الأخبار الواردة من ٩٠ ألف مصدر خاصة من وسائل إعلام حكومية وغير حكومية، أو المنظمات الإنسانية من ١٧٧ دولة.

واعادت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية، الاسبوع الماضي، نشر تقرير مجلة «فورين بوليسي»، معتمدة على ماورد فيه من معلومات

ويشير مراقبون ويؤيد مواطنون عراقيون، ان هناك ازمات متلاحقة تعصف بالبلد لم تجد الحكومات المتعاقبة لها حلاً منذ تغيير النظام السابق في عام ٢٠٠٣، واهم تلك الازمات الوضع الامني غير المستتب، والاختفاق والتلكؤ في اعادة اعمار البنى التحتية برغم

توفر الاموال الهائلة التي يقولون ان معظمها يتسرب في صفقات فاسدة يشارك فيها مسؤولون.

لماذا كل من يحكم بالعراق يعتبر العراق جزء من ممتلكاته المنقولة؟ ولا يتحمل لا نقد ولا نقد ذاتي.. الصحيح هو ان ابحت عما يجعلني في نظر الآخرين جيد فاسلكه وأفتش في ذوائبي عما يعيب فأغادره.. وبدلا من التبرير اسد الباب على المنتقدين من خلال معالجاتي لاسباب الانتقاد.. مو تمام يا مطلبي..؟..

تقرير: معدلات الفقر في العراق في ارتفاع..

نساء عراقيات يبحثن في القمامة.

رواء حيدر ٢٠١٢/٤/٢٦

أصدرت وزارة التخطيط الثلاثاء الماضي أول تقرير لها منذ عام ٢٠٠٦ عن نسب الحرمان ومستوى الفقر في العراق...

التقرير اظهر بأن نسب الفقر تجاوزت الثلاثين بالمائة وأن اقل المحافظات حرمانا هي الانبار وبغداد وكركوك والبصرة ومحافظات كردستان في حين أن أكثر المحافظات حرمانا هي ميسان والمثنى والقادسية وذي قار إذ بلغت نسبة المحرومين نحو خمسين بالمائة..

وُنقل عن المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي أن التقرير اظهر بأن معدل الحرمان في الجانب الصحي بلغ ٢٩٪ والبنية التحتية ٢٤٪ والسكن ٢٤٪ والحرمان الاقتصادي للفرد العراقي ٣١٪ والأمن الاجتماعي ٢٢٪.

الهنداوي قال إن عدد العوائل المحرومة في العراق يقدر بمليون و٣٢ ألف أسرة نصفها في الريف. وأظهرت نتائج التقرير أن نحو ٣٠ بالمائة من الأفراد يعيشون في مستوى معيشي متدن، منهم ما يقارب ٤ بالمائة يعيشون في مستوى معيشي منخفض جداً.

وأوضح التقرير أنه بالنسبة للأسر، فإن نحو ٢٨ بالمائة منها تعيش في مستوى متدن، وما يقارب ٣ بالمائة منها تعيش في مستوى معيشي منخفض جداً.

أظهر التقرير أيضا بأن محافظتي الانبار وصلاح الدين هما الأفضل في مجال انجاز

الموازنة بنسبة ١٠٠٪ فيما جاءت البصرة في آخر القائمة إذ بلغت نسبة الانجاز في موازنتها ٢٤٪ فقط..

إذاعة العراق الحر طرحت على عدد من الخبراء أسئلة عن سر الفقر في العراق رغم ضخامة الثروة التي يملكها فاتفقوا على نقاط أساسية تلخص بما يأتي:

- عدم وجود سياسة حقيقية للتنمية :

- الحكومة تحاول امتصاص البطالة بتشغيل ٤ ملايين شخص تقريبا اغلبهم غير منتجين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة..

- السياسة الاقتصادية تعتمد على توزيع الثروات فقط وهذا ما يقود إلى حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة.

- انتشار الفساد الذي قال احد الخبراء إنه يقضم الثروات العراقية قضمًا مريعًا.

هذه هي النقاط الأساسية التي طرحها المتحدثون لإذاعة العراق الحر واحدهم هو محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح الذي قال:

«ما يجري في جنوب العراق كارثة موروثية. عندما تذهب إلى الجنوب تبكي على حال الناس وأوضاعهم المعيشية المزرية. جنوب العراق منطقة محرومة ومظلومة ومنكوبة ومن المفترض أن تعلن أنها منكوبة وان نعمل على إنقاذها من هذا الوضع. أما أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية عبد الرحمن المشهداني فعلق على تقرير وزارة التخطيط بالقول إن تقرير الوزارة السابق في عام ٢٠٠٧ اظهر أن عدد الفقراء كان سبعة ملايين عراقي، واليوم وبدل أن تتخفف هذه النسبة ارتفعت وأصبح العدد تسعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر. إنه أمر مقلق بل ومفزع حقا.

نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح عزا أسباب انتشار الفقر وتدهور الأحوال المعيشية للناس إلى أسباب منها قوله إن العراق يفتقد إلى أنموذج جيد في الاقتصاد ووصف الأنموذج أو النمط الاقتصادي الحالي بكونه مشوها فهو يعتمد على التوزيع وعلى كفاءات ضعيفة وعلى ضعف التنمية وعلى جهود تبذلها الدولة من أجل تشغيل العاطلين عن العمل ولا تستطيع بالنتيجة استيعاب الكثيرين الذين يكتفون في

نهاية الأمر باستلام الرواتب دون تحقيق أي إنتاجية. وبالنتيجة فالموازنة بطبيعتها، وحسب قوله، استهلاكية وتشغيلية تعتمد على الاستيراد وعلى العملة الأجنبية، أما الإنتاج فمعدوم تقريبا..

نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح لاحظ أيضا أن علاقات العراق التجارية الإقليمية فقط والسبب في ذلك حسب قوله هو الفصل السابع الذي وصفه بأنه خطير للغاية غير أن خطورته غير واضحة تماما غير انه قال أيضا إن في نية وزارة التخطيط اعتماد خطة تنمية جديدة للسنوات ٢٠١٣ - ٢٠١٧ ورأى أن في إمكانها إشاعة الأمل في غد أفضل بالنسبة لجموع العاطلين عن العمل.

هذا ومن الملاحظ أن محافظات إقليم كردستان حققت تنمية أفضل من محافظات الجنوب أما السبب فشرحه نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح بالقول إن منطقة كردستان كانت تحت حماية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ مما فتح المجال أمامها أما الجنوب فهو محطم ثم حذر من نتائج تحطيم الجنوب وتدميره لأنه مصدر الطاقة البشرية والثروات الطبيعية في البلاد بما يملك من زخم سكاني ومن مصادر للثروة من جانبه استغرب أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية عبد الرحمن المشهداني التركيز على الفقر في العراق في المحافظات الجنوبية التي قال إنها مصدر النفط ومصدر التمويل ومصدر الميزانيات المتتالية واستغرب أيضا لعدم تدارك الحكومة هذه المآسي رغم أن عددا كبيرا من أعضائها أصلهم من الجنوب، حسب قوله، ثم نبه إلى أن هذه الحقيقة وكون أهل المنطقة من المتفذين غير حريصين على رخاء أهلهم هناك فهذا يعني أننا نعيش في كارثة حقيقية.

أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية عبد الرحمن المشهداني طرح عددا كبيرا من التساؤلات مثل، ماذا يفعل المسؤولون وأين تذهب الأموال

مشيرا إلى ضخامة الميزانيات المتتالية والى ضخامة الأموال المتراكمة التي أنفقت منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن والتي رافقها تزايد الفقر واستمرار الأمراض وانتشار الأمية وترسخها إلى ما غير ذلك من الظواهر غير الصحية ..

المشهداني قال أيضا إن الفساد هو الذي يقضم الأموال بشكل كبير ثم نبه إلى أن

احد الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة في جنوب العراق هو أن هذه المنطقة لم تعد منطقة زراعية بل تحولت إلى صحراء قاحلة مما دفع الناس إلى الهجرة إلى المدن التي لا تستطيع استيعاب هذه الأعداد الهائلة من البشر لقلة الفرص فيها هذا إضافة إلى ضعف رواتب الرعاية الاجتماعية التي قال إنها لا تستطيع تلبية احتياجات طفل واحد فكيف بأفراد أسرة كاملة).

مما تقدم في هذا التقرير تتضح حقيقة صارخة وهي ان انهم عندما صمموا نظام الحكم على اساس الطائفية السياسية وحكموا باسم المحسويين على المذهب فانهم وبمجرد وصولهم الى المناصب استبدلوههم باحزابهم وبطاناتهم هم اما الذين وصلوا باسمهم الى تلك المناصب فانهم يعانون اكثر من غيرهم من العراقيين من الفقر والبطالة وانعدام الخدمات، ومكابدتهم امضى من غيرهم وهي ترقى الى وصف الكارثة كما يشير التقرير.

ضياع الثروات والأموال

د. عبد الملك مروان ٢٠٠٨/٥/٦

ليس بالحروب وحدها تضعف وتهلك الأمم والدول وانما تهلك أيضاً بضياع أموالها وثرواتها على يد القائمين أو المؤتمنين على تلك الأموال، وذلك لأن المال من عوامل قوة المجتمعات - خصوصاً في وقتنا الحاضر - ومن ثم عند ضياع هذه الثروات والأموال يمكن أن تتحول تلك الدولة القوية إلى دولة ضعيفة مقهورة وشعبها يعتاش على غيره من الدول، كما حدث في أمر أكبر دولة مسلمة بالعالم (أندونيسيا) يوم كانت تُعد إحدى النعمور الآسيوية الاربعة في اقتصادها القوي والمؤهلة أن تكون احدى الدول العظمى بقوة الاقتصاد، غير ان حالها تغير وأصبحت دولة تستجدي المعونات الاقتصادية من البنك الدولي بعد أن نهب رئيسها الراحل (سوهارتو) وأعوانه (٤٥) مليار دولار من خزينة الدولة ومن ثم أصبحت لا تقوى حتى على مواجهة أي كارثة بيئية تحل بها، كما حصل لها عندما ضربها اعصار تسونامي، فكان أن أطلقت نداء استغاثة للمجتمع الدولي لاغاثة المنكوبين وتقديم المعونة لها، بعد أن أضحت جسماً مريضاً!

واليوم يمر العراق بما مرت به دول أخرى من ضياع لأمواله ونهب لثرواته على يد

المفسدين القائمين على تلك الأموال، ليس هذا الضياع في الفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ فحسب - فتلك فترة ذهب - بل في الفترة التي اعقبتها - بعد غزو العراق - والتي يشهد فيها العراق يوماً نهباً علنياً لأمواله و ثرواته بشهادة الاميركان أنفسهم الذين أعلنوا يوم مجيئهم بأنهم سيجعلون من البلد واحة اقتصادية خضراء، غير ان الأمر يزداد سوءاً عندما نرى ونسمع ازدياد حالات الحرمان والفقر في بلد نهب منه مئات المليارات خلال خمس سنوات فقط وبلغت ميزانيته السنوية أكثر من خمسين مليار دولار وهي الأكبر بالمنطقة بعد العربية السعودية، على ان الأمر يكون أكثر خطورة إذا ما ترك الناهبون بغيهم وعدم محاسبتهم واستعادة تلك الأموال، لأن الوطن والشعب سيدفع الثمن بالنهاية وليس السياسة الباحثون عن القصور في بلاد الغرب..

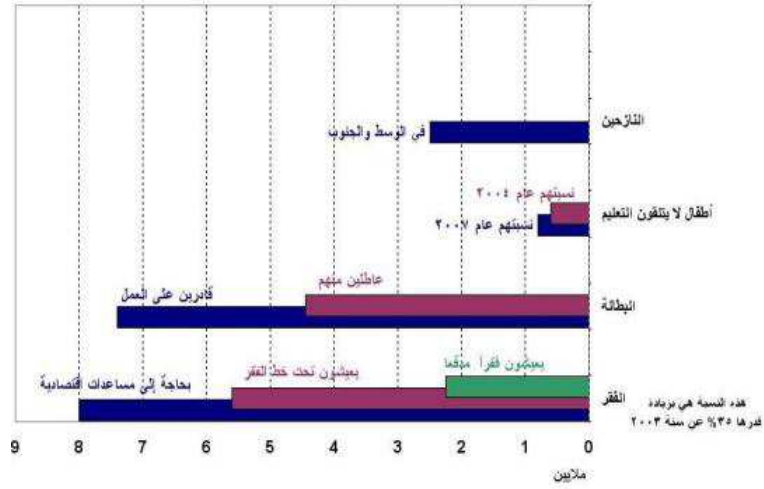
ولسنا نحاول هنا أن نسطر أرقاماً مؤلمة من الحرمان والفساد الإداري بقدر ما نريد اثبات شيء للأيام ليعي من يعي حجم المأساة ويعمل على ما يمكن تغييره..
فما حجم المعاناة التي تعيشها البلاد جراء الحرمان والعوز؟ وما المقدر الحقيقي للأموال المنهوبة بفعل الفساد الاداري والسلطوي؟ ومن المسؤول؟..
هذا ما نحاول تسليط الضوء عليه في ملفنا هذا.....

حرمان بالهجرة والفقر والظلام

طبقاً لتقارير دولية وصحفية صادرة حديثاً عن (وكالة الاغاثة الدولية التابعة للامم المتحدة، منظمة اوكسفام في دراسة بعنوان: التحديات الانسانية بالعراق، منظمة الامم المتحدة، مصادر عربية واجنبية)، فان اشكال الفقر والحرمان لقطاعات الدولة العراقية متعددة في الفترة التي اعقبت الغزو، وكما يأتي:

يوضح هذا المخطط نسبة النازحين التي تُقدر بأكثر من (٢) مليون ونسبة زيادة الاطفال الذين لا يتلقون التعليم من خلال اربع سنوات، ونسبة الفقر التي تصل إلى (٨) ملايين نسمة.

مستويات الحرمان بالعراق في الفترة التي اعقبت الغزو الأميركي

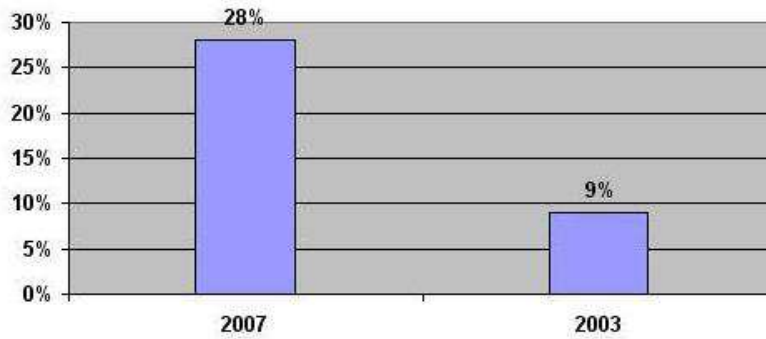


يوضح هذا المخطط نسبة النازحين التي تقدر بأكثر من (٢) مليون ونسبة زيادة الاطفال الذين لايتلقون التعليم من خلال اربع سنوات، ونسبة الفقر التي تصل الى (٨) ملايين نسمة.

الاطفال

نالوا قسماً ايضاً من الحرمان من خلال سوء التغذية بسبب الفقر المادي للعوائل وبسبب الضعف الحكومي بتزويد مواد الاطفال بالبطاقة التموينية، والنسب مبينة أدناه:

سوء التغذية للأطفال

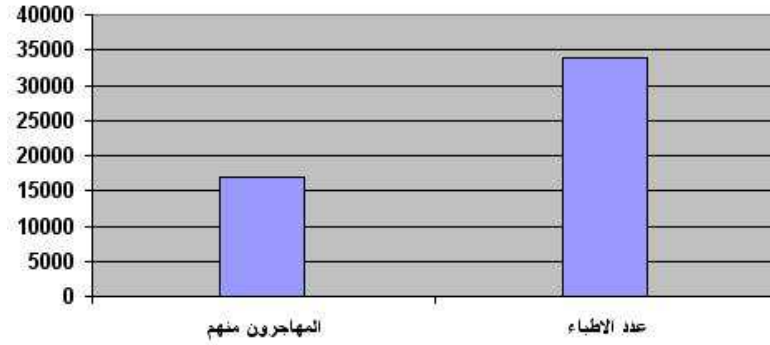


يوضح هذا الرسم البياني تزايد نسبة سوء تغذية الاطفال بنسبة (١٩٪) بين عامي ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧

قطاع الصحة

عانى الشعب من حرمان الرعاية الطبية بسبب هجرة الاطباء الواسعة ومن ثم غياب الكفاءات العلمية وكذلك عانى من عدم وجود الوسائل العلاجية بالمستشفيات الحكومية، أذ بالنسبة لقطاع الاطباء فقد تجسدت حالة الاطباء بالهجرة الواسعة بسبب الضعف المادي وفقدان الامن والاستقرار، اما بالنسبة للمستلزمات الطبية في المستشفيات الحكومية التي تعاني من نقص كبير بسبب الاهمال والفساد الاداري، والنسب مبينة أدناه:

هجرة الأطباء



يوضح هذا الرسم البياني نسبة هجرة الاطباء وهي تقدر بقرابة (٢٠) الف طبيب خلال فترة الاحتلال..

وفي الرسم ادناه يوضح نسبة شحة الادوية والمستلزمات الطبية في المستشفيات الحكومية..

المستلزمات الطبية



قطاع الكهرباء

عانى الشعب حرمانا من نعمة الكهرباء برغم المليارات المخصصة سنوياً لهذا القطاع الحيوي الذي تعتمد عليها المصانع والمؤسسات، حتى وصل عدد ساعات القطع الى ٢٢ ساعة باليوم، والنسبة مبينة ادناه:

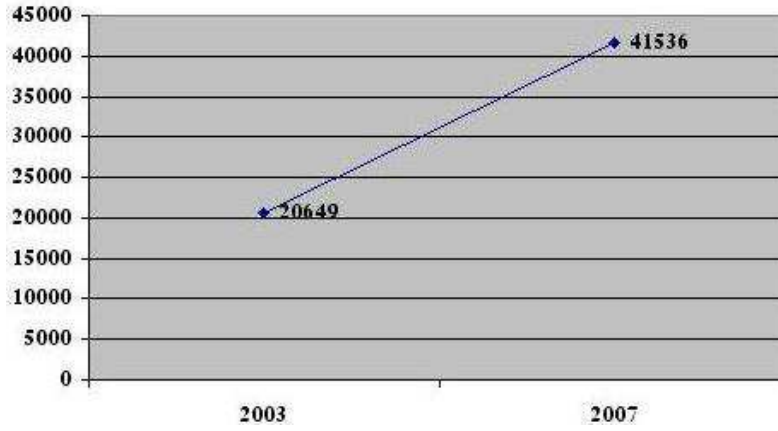
الكهرباء



الطلاق

أغلب حالات الطلاق عزتها المحاكم العراقية إلى تردي المستوى المعيشي للعائلة العراقية خلال السنوات الخمس الماضية.. وهي قد ارتفعت إلى الضعف خلال أربع سنوات فقط، والنسب مبيّنة أدناه:

حالات الطلاق التي تُسجل في المحاكم العراقية



في هذا المخطط... يتوضح تضاعف حالات الطلاق بنسبة الضعف بين عامي ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧

خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق

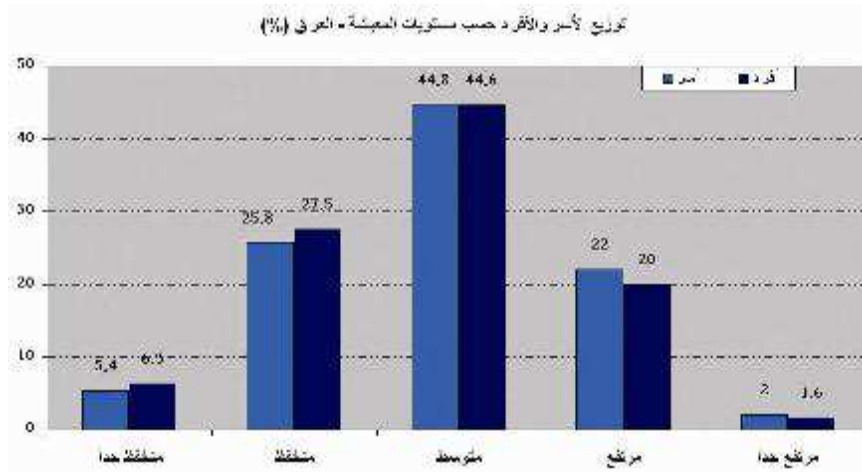
ارادت الحكومة العراقية والامم المتحدة، الوقوف على الوضع المعيشي للعراق عقب الاحتلال فكان ان اجريت دراسة تمت بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب العراق، وبدعم من وحدة المعلومات التنموية للدول العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، هذه الدراسة هي تحليلية لنتائج الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤ التي صدرت عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات... في العام ٢٠٠٦.... وتم تصنيف قطاعات الدولة الى عدة مستويات كالآتي:

- مستوى معيشة متدن (حرمان عال).

- مستوى معيشة متوسط (حرمان متوسط).

- مستوى معيشة عال (حرمان منخفض).

وفيها وزعت الأسر حسب مستوى المعيشة وحسب مستوى الحرمان من هذه القطاعات - موضح النسب بالجدول المدرجة - ، وجاء أيضاً في خلاصة نتائج هذه الدراسة - كما مبين في الاشكال البيانية المدرجة أدناه - أن هناك تفاوتاً في نسب الحرمان المعيشي، إذ جاءت العاصمة بغداد بالمرتبة الاولى من هذا الحرمان، فيما كانت محافظة دهوك هي الاقل حرماناً.



سندانة الفساد الإداري ميزانية.. بلا توازن!!

قبل عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك اعلان رسمي دائم لميزانية الدولة وحجم النفقات بسبب سياسة الحكم آنذاك، خصوصاً وان البلاد كانت تعيش اما في حالة الحرب او حالة الحصار... مما جعل الميزانية الرسمية في حالة الحرب غير محددة بفعل سياسة الصرف والدين المفتوح نتيجة لاستيراد السلاح، فيما كانت مقننة ابان فترة الحصار بفعل التصدير المحدود للنفط العراقي نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على البلد.... غير ان الامر تغير بعد الغزو إذ كان ملزماً على الدولة العراقية الاعلان عن حجم ميزانيتها لانتفاء موانع عدم الاعلان خصوصاً وان المحتل حاول من خلال تشريع اول اعلان لميزانية العراق - فترة مجلس الحكم - ان يظهر النموذج المالي للدولة الجديدة التي اراد تأسيس معالمها، ومن خلال اعلانات ميزانيات الدولة للسنوات الخمس المنصرمة يظهر حجم المال الهائل المخصص للمؤسسات العامة دون تحقيق شيء ملموس على الارض بالتزامن مع عدم الافصاح عن شفافية الصرف لهذه الميزانيات.

ونود ان نعرض احجام هذه الميزانيات للسنوات الماضية مع عدم الايغال بالتفاصيل، كون الموضوع يحتاج مساحة اكبر من الموضوع الحالي للملف، وفي عرضنا هذا سنرى حجم تطور الرصد المالي دون نتائج ملموسة، فبعد ان بدأت بستة مليارات فقط ترتفع على مر السنوات بفعل صعود اسعار النفط لتصل الى اكثر من خمسين مليار دولار، غير ان الماساة الانسانية مازالت بالبلد ولم يتحقق الرقي المنشود منها مقارنة بحجم المليارات الهائلة - كما رأينا سابقاً في موضوع الحرمان -

اول ميزانية للدولة الجديدة:

«في ٧ تموز ٢٠٠٣ أعلن الحاكم الأمريكي المدني «بول بريمر» عن اول ميزانية عامة للعراق للفترة الباقية من عام ٢٠٠٣. وسميت بأنها «ميزانية طوارئ» وقدرت بمبلغ (٦,١ مليار دولار أمريكي) تعالج مجموعة من قطاعات الدولة المنهارة وبالذات البنية التحتية للكهرباء، والأمن والصحة العامة وتكاليف الجهازين الوزاري والمدني. وقدر عجز هذه الميزانية بـ (٢,٢ مليار دولار أمريكي)، واعتمد في تقديرها على معدل تصدير النفط المتقطع وبسعر قدره ٢٠ دولاراً للبرميل. إذ قدرت عائدات النفط وقتها بـ ٣,٤٥ بليون دولار أمريكي (أي ٨٨٪ من الإيرادات المتوقعة) فيما تضخ المشروعات المملوكة للدولة والضرائب والرسوم باقي الإيرادات.

«مجلس الحكم العراقي يقر ميزانية عام ٢٠٠٤ بحجم ١٣ مليار دولار.
«الحكومة العراقية تعلن ميزانية عام ٢٠٠٥ بمقدار (٣٥) الف مليار دينار
عراقي، اي ما يقارب العشرين مليار دولار.
«الحكومة العراقية تعلن ميزانية عام ٢٠٠٦ ب (٥٠٩٠٠) الف مليار دينار عراقي اي
مايقارب من (٣٣,٩) مليار دولار وبما يمثل (٤١,٦٪) زيادة على موازنة ٢٠٠٥
«ميزانية العراق لعام ٢٠٠٧: الحكومة العراقية تعلن أن صافي ميزانية البلاد للعام
٢٠٠٧ بلغت نحو ٤١ مليار دولار.

«الحكومة العراقية تقرر الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٤٨ مليار دولار - اي
مايقارب من ٥٨ ألف مليار دينار-، بزيادة نسبتها ١٨٪ مقارنة بموازنة عام ٢٠٠٧. إذ
تمت زيادة نفقات المشاريع الاستثمارية لتصبح ١٥ ألف مليار دينار (١٣ مليار دولار)
بزيادة ٣٠٪ فقد تم تخصيص مبلغ (١٤ ألف مليار دينار) لأعمار وتنمية مشاريع
الاقاليم والمحافظات.

نقاط استفهام:

«عن ميزانية ٢٠٠٣ في هذه الميزانية اشار الخبراء ان هناك عددا من مجالات
الصرف المالي كان يحتاج إلى التوضيح - برغم قصر الفترة المخصصة لها .. على سبيل
المثال، فإن الميزانية مقسمة حسب الوزارات مع تحديد نفقات التشغيل والنفقات
الرأسمالية لكل منها. ومع ذلك فإن ٢,٦ مليار دولار فقط من الميزانية مقرر لها ان تمرر
من خلال الوزارات العراقية. وهناك مبلغ ٣,٤٩ مليار دولار إضافي مقترح ك«مصرفات
أخرى» مثل شبكة الأمن الاجتماعي الغذائي، والكهرباء... والشرطة...وليس من
الواضح فيها سبب عدم تمرير هذه المصروفات من خلال الوزارات المسؤولة ومن
سيكون محل محاسبة عن هذه الاعتمادات. وفي هذه الميزانية هناك وزارات أخرى لم
تذكر سوى القليل من التفاصيل عن مصروفاتها، فمثلاً خصصت وزارة الشؤون الأمنية
مثلاً ١٢٠ مليون دولار للنفقات الرأسمالية بدون توضيح في ما سيتم استخدامها.
وخصصت لجنة الكهرباء ٧٥ مليون دولار لمشروعات سيتم تحديدها في وقت لاحق...
والنتيجة اين؟..

فيما أشار موجز الميزانية إلى أن أكثر من (مليار دولار) من النفقات الرأسمالية سيتم تمويلها من خارج الميزانية، مما أثار التساؤلات بشأن كيفية ضمان الشفافية والمحاسبة بالنسبة للأموال خارج الميزانية. كما ان ميزانية عام ٢٠٠٣ لا تجيب عن عدة تساؤلات بشأن كيفية تمويل العجز الذي بلغ ٢,٢ مليار دولار، مما أثار المخاوف من أن العراق قام - وقتها - برهن إنتاجه المستقبلي من النفط لسداد الديون الجديدة. كذلك، لم يتم الكشف عن محاضر الاجتماع الخاص بمناقشة ميزانية ٢٠٠٣ المعدة من قبل سلطة مجلس الحكم مراجعة البرامج، الذي شكله الحاكم بريمر، والخاصة بمراجعة الميزانية وتقديم التوصيات بشأن طلبات التمويل.

«عن ميزانية ٢٠٠٥ وميزانية ٢٠٠٨ تخصيصات اقليم كردستان، بلغت هذه التخصيصات (١٧٪) من الميزانية العامة وهذه التخصيصات هي اكثر من تخصيصات محافظة بغداد، وهي عاصمة العراق، والتي نفوسها تتجاوز نفوس سكان كردستان بضعف تقريباً.... كذلك في ميزانية ٢٠٠٥ تخصيصات محاكمة صدام بلغت (٢٧) مليار دينار عراقي وهذا الرقم أدهش العديد من العراقيين وخاصة المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية.... في بلد بأمس الحاجة للدولار الواحد.

«عن ميزانية ٢٠٠٨: المستشار الاقتصادي الحكومي (يعقوب يوسف) يصرح لجريدة الصباح بأن محصلة الزيادة السنوية لمبيعات النفط العراقي تقدر بأكثر من ١٨ مليار دولار معتمداً على سعر برميل النفط ٨٧ دولاراً.... في حين ان الحكومة العراقية اعلنت ان حجم العائد الفائض عن ارتفاع اسعار النفط فقط خمسة مليارات دولار! فأين ذهبت المليارات المتبقية خصوصاً اذا ما علمنا ان العراق يصدر نفطه بسعر خام عمان المقدر حالياً - حتى ساعة كتابة هذه السطور - بقرابة المئة وخمسة عشر دولاراً!

مليارات العراق المنهوبة

ان مما يعضد حجم وجود الخلل في المال العراقي المهذور، هو ليس فقط صدور التقارير الرسمية العراقية التي تؤكد على هذا الامر، بل صدور تقارير غربية وبالتحديد امريكية من مصادر عليا في الولايات المتحدة (كالبن تاغون مثلاً)... وهذا الامر ليس بالامر السهل خصوصاً اذا ما كانت تلك الجهات هي الراعية لمؤسسات رسمية عراقية (كالدفاع مثلاً)... وهذا ما يشير الى التورط المشترك احياناً بين المحتل وتلك المؤسسات في نهب اموال الشعب العراقي.

(البنتاغون) تفصل شيئاً من جوانب الفساد المالي في العراق إذ قالت الوثيقة (في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٤) اختفت على نحو مفاجيء ملايين الدولارات من الخزنة العراقية وسط إخفاق شامل من سلطة التحالف المؤقت في فرض الضوابط المالية المألوفة على إعمادات الوزارة، ومنها مسألة عقود الهاتف النقال، إذ قامت اروراسكوم التي فازت بعقد .

في عام ٢٠٠٦ أعلنت وزارة العدل الامريكية ان (ستاين) الذي كان يتولى منصب امين صندوق لدى السلطة الموقته في العراق منذ كانون الاول ٢٠٠٣ اعترف بانه اختلس مع مسؤولين آخرين مليوني دولار من الاموال المخصصة لاعادة اعمار العراق، واعترف من جهة اخرى بانه تلقى مع مسؤولين آخرين رشاوى تجاوزت مليون دولار نقدا وعلى شكل سيارات ومجوهرات واغراض قيمة اخرى مقابل منح عقود لاعادة الاعمار في الحلة بجنوب بغداد. وبحسب تقرير رسمي نشر في كانون الثاني من العام ٢٠٠٤ فان السلطة الموقته لم تقم بادارة اكثر من الفي عقد لاعادة الاعمار تبلغ قيمتها ١,٨٨ مليون دولار «بشكل صحيح».

«في نهاية عام ٢٠٠٧ كشف تقرير امريكي حكومي، فشل وزارة الخارجية الأمريكية في تحديد مصير معظم الاموال العراقية ومنها مبلغ يصل إلى ١.٢ مليار دولار كانت قد رصدته لشركة DynCorp الدولية للتعهدات من أجل تدريب عناصر الشرطة العراقية، فقد قال غلين فاربيش، واضع التقرير المؤلف من ٢٠ صفحة، إن وزارة الخارجية فشلت في تحديد مصير المبلغ، وكيفية انفاقه. التقرير أشرف عليه مكتب الرقابة العامة الخاص بإعادة إعمار العراق SIGIR. وكشف التقرير أن مكتب الشؤون الدولية وإنفاذ القانون INL التابع للخارجية الأمريكية «ليس لديه المعلومات المطلوبة لتحديد ما قدمته «داينكورب» بموجب العقد أو كيف تم إنفاق هذه الأموال.»

«وفي شهر آب من عام ٢٠٠٧ واجهت الحكومة البريطانية أسئلة صعبة من مجلس العموم البريطاني بشأن صفقة سلاح قيمتها أكثر من مليار دولار ابرمت مع العراق، توڑطت فيها شركة بريطانية مرخصة التي قامت ببيع بنادق آلية الى مسؤول عراقي، إذ واجهت الحكومة بوثائق تُظهر أن شركة الخدمات الوسيطة (PMS) قد تعاقدت على تزويد بنادق هجومية لـ (زياد قطان ZiadCattan) نائب الأمين العام السابق في وزارة

الدفاع العراقية في حكومة المالكي. وكانت شركة (PMS) مرخصة من قبل DTI والتي تعرف الآن:

The Department for Business Enterprise and Regulatory Reform (BERR)

أي مؤسسة المشاريع التجارية والإصلاح التنظيمي، من أجل استيراد (٤٠٠٠٠) بندقية هجومية وسلاح من نوع AK\٤٧S الى بريطانيا من يوغسلافيا القديمة. وحتى أواسط ٢٠٠٥، كان (قطان) الذي يدير محلاً للبيتزا في بولندا، مسؤولاً عن الإشراف على مسؤولية استيراد الأسلحة الى العراق. وتؤكد الصحيفة أن قراراً بإلقاء القبض على (زياد قطان) قد صدر في غمرة ادعاءات بأنه جمع بشكل غير قانوني ثروة تقدر بملايين الدولارات من خلال صفقات فساد.

«في شهر آذار من هذا العام (٢٠٠٨) نشرت صحيفة النيويورك تايمز خبراً مفاده:

«إن المسؤولين الأميركيين كانوا يأملون أن يساعد برنامج تسليح العراق على تقوية شؤون الدفاع، غير أن الأمر لم يكن كذلك فقد كانت النفقات العسكرية العراقية العام الماضي ٧.٥ مليار دولار، متجاوزة بذلك إنفاق الأميركيين على الجيش الحكومي البالغ ٥.٥ مليار دولار. وبموجب تلك الاتفاقيات وابتداءً من أواخر ٢٠٠٦، أودعت الحكومة الحالية ٢.٦ مليار دولار لحساب اقتناء مبيعات عسكرية أجنبية لكن بحلول شهر أيلول من سنة ٢٠٠٧، تسلمت فقط معدات تحتاجها بما يساوي ٢٠٠ مليون دولار، والتي تمثلت بصفقة سلاح مع صربيا.

«وتظهر صفقة الأسلحة العراقية السرية الجديدة مشاكل في طلبات الأسلحة تحت برنامج المبيعات، المستعمل من قبل ١٠٠ دولة تتعامل مع الولايات المتحدة، إذ إن المسؤولين العراقيين عرقلوا اقتناء الدعم الأميركي عمداً لأنهم يخشون من أن برنامج المبيعات سيحرمهم من نيل حصصهم المالية. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في وزارة الدفاع الحالية، قالت إنه تحدث لمراسلها عن استثناء الفساد المالي «لكنه لم يصرح باسمه خوفاً من الانتقام» إذ قال: «إن وزير الدفاع يلعب». وأضاف: «لقد أوقف الوزير العمل ببرنامج الأف. أم. أس». أي البرنامج الذي يؤمن استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة، ويضيف المسؤول الحالي قوله: «العقود تنتظر على منضدة الوزير فقط للمصادقة عليها مدة ٦ الى ٧ شهور بعض الأحيان». وتقول الصحيفة إن الخبراء الأميركيين شككوا في هذه التأخيرات وأسبابها لكن وزير الدفاع الحالي (عبد القادر محمد جاسم) أنكر

ذلك وأنكر أنه يعتمد التأجيلات ليحصل على المال من الأميركيان حسب قول الصحيفة. وبعد شهور من التأجيلات طوّر المسؤولون في البنتاغون برنامج المبيعات الخاص بالعراق ليوصلوا في شهر شباط الماضي صفقة معدات بمبلغ مليار دولار لكن وبسبب غياب عملية الخزن والتوزيع الشامل وأنظمة الجرد السريعة فإن الكثير من هذه المعدات تبقى مخزونة طبقاً لما يقوله مسؤولون أميركان.

«في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ كشفت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية عن تقرير أميركي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق يؤكد فيه الفساد الإداري الواضح والكبير في العراق. وأكد التقرير أن ما قيمته ٢٨ مليون دولار من الجهود الأميركية لوضع نظام محاسبة في وزارة المالية العراقية يعتمد على الكمبيوتر ذهبت أدراج الرياح، لأن الوزارة لا تزال تستخدم النظام الورقي في المحاسبة. المفتش العام (ستيوارت بوين) أكد في تقريره أن أحداً ما في وزارة المالية العراقية - التي يديرها بيان جبر صولاغ وزير الداخلية السابق في حكومة الجعفري ووزير المالية حالياً في حكومة المالكي - لم يلاحظ أن البرنامج الإلكتروني لم يعمل منذ شهر، مشدداً على أن لا أحد في هذه الوزارة يعتمد عليه في إصدار التقارير عبر استخدام الحاسبات الإلكترونية. تقرير بوين يأتي بعد أن أفصح مكتب المحاسبة الأميركية في مستهل الشهر نفسه (تشرين الأول) عن أن ثمانية ملايين دولار أنفقت على تدريب نحو ٥٠٠ موظف حكومي عراقي في مختلف الوزارات لاستخدام النظام الإلكتروني، غير أن وزارة المالية رفضت التخلي عن نظامها الورقي. وتبرز الصحيفة تأكيد مكتب المحاسبة الأميركية في تقريره الأخير بأن هذا الإعراض من وزارة المالية تجربة ليست فريدة من نوعها، إذ أن هذا المكتب سبق أن أنفق في السنتين الماضيتين ٢٠٠ مليون دولار لتطوير قدرات الوزارات العراقية، فضلاً عن تخصيص ٢٥٥ مليون دولار للسنة القادمة، لكن التقدم على الرغم من هذا الإنفاق توقف بسبب استثناء الفساد وندرة الموظفين الأكفاء، واستفحال التعيين الوظيفي على أساس سياسي وطائفي..»

كانت لي وقفة قبل سنة مع واقع تصرف الحكومة بموارد الشعب فقد حضرت ندوة لمناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١١ وهذا الذي حصل:

تعالوا شوفوا: موازنتكم لعام ٢٠١١.. مصيبة...!

الأستاذ موسى فرج ٢٠١١/١١/٢٢

الجيران:

❖ تخصيصات الرئاسات الثلاث يفوق مجموع تخصيصات: قطاع الصناعة + قطاع الزراعة + قطاع الاتصالات + قطاع البيئة + قطاع العلوم.. للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١١..

❖ تشغيلية مجلس الوزراء والنواب ورئاسة الجمهورية = ضعف تشغيلية قطاعات (الصناعة + الزراعة + الاتصالات + البيئة + العلوم) مجتمعة

❖ تخصيصات قطاع الثقافة والذي يعنى ببناء الإنسان في العراق بلغ: ٠,٢٪ فقط! وتخصيصات قطاع الزراعة بلغت ٠,٧٪ فقط! وتخصيصات قطاع الصناعة بلغت ١,٥٪ فقط!..

❖ الحكومه أعدت موازنة عام ٢٠١٠ على أساس إن سعر برميل النفط ٦٢ دولارا من باب الاحتياط لكنها باعت نفوطها بمعدل سعر مقداره ٧٣ دولارا من جراء ذلك دخل في حساب الحكومه ١٢ مليار دولار غير الموازنة.. وينها؟.. (طبعا هاي كل سنه يتبعوها)

❖ وزير النفط الشهرستاني سلم وزارة المالية رقم مخطط للتصدير اليومي مقداره ٢، ١٥٠ مليون برميل يوميا وعلى أساسه تم إعداد موازنة ٢٠١٠.. صح الباقي انه لم يصدر إلا معدل ٩,١ مليون برميل وهذا يعني إضاعته الفرصة على العراق ٢٥٠ ألف برميل يوميا يعني ٩٠ مليون برميل سنويا يعني ٦، ٥ مليار دولار.

❖ زين ٥،٦ مليار دولار راحت علينا + ١٢ مليار دولار = ٥،١٨ مليار دولار كان مشروع للضياع أصلا.. والسبب أن المالية تسعر النفط بشكل وتبيعه بشكل..

❖ توجد في البنك المركزي فلوس منسيه (مجهوله) مقدارها ٣١ تريليون دينار عراقي ما يعادل ٢٠ مليار دولار أمريكي.. من يعرف أوصافها فعليه أن يحضر لتسلمها، وعندهم ٤٣ تريليون دينار جامده عدا احتياطي ثبات أعمله ويستدينون أجماعه من البنك الدولي بفوائد!..!.....

تلقيت دعوة من المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي لحضور ندوة لمناقشة موازنة العراق لعام ٢٠١١ وحضرت أمس، من بين الحضور وزير التخطيط السابق د. مهدي الحافظ وأمين عام مجلس الوزراء ممثلا عن الحكومة ومستشار البنك المركزي وأعضاء سابقون

في مجلس النواب وخبراء اقتصاديون وأكاديميون من جامعات عراقية إضافة إلى خبراء من المعهد..

قدمت عدة أوراق عمل كانت أهمهما ورقة عمل المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.. والتي جاء فيها عدد من النقاط المثيرة للاهتمام.. بالمناسبة

١. مشروع الموازنة لم يعرض في وسائل الإعلام قبل أو بعد مناقشتها في مجلس النواب والمعلومات التي أفصح عنها سابقا مجرد تسريبات من مجلس النواب تتعلق بحجم الموازنة الكلي وحصص النفقات التشغيلية من إجمالي الاستثمارية، وأيضا أعلن وزير المالية السابق السيد باقر صولاغ قبل تشكيل الحكومة وانتخاب رئيسي الجمهورية والبرلمان إن حجم الموازنة المقدمة بلغ ٩٣ ترليون دينار عراقي وبما يعادل ٨٠.٤ مليار دولار أمريكي منها ٧٠٪ نفقات تشغيلية و٣٠٪ نفقات استثمارية وبلغ العجز فيها ١٤.٢٨ ترليون دينار عراقي...

٢. سبق ان نشرت لي دراسة في بعض وسائل الإعلام تضمنت وبالآرقام الآتي: إن حجم الموازنة العراقية يفوق حجوم موازنات كل من: مصر + سوريا + الأردن + لبنان، وان عدد نفوس العراق يساوي ثلث عدد نفوس واحدة فقط من تلك الدول وهي مصر، مع ذلك فان معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جمع معدلات الفقر في تلك الدول.. وقد وجهت المقالة بصيغة رسالة إلى رئيس مجلس النواب العراقي السيد أسامة النجيفي في ضوء ما لمست منه من جدية في إدارته لجلسات مجلس النواب لكنني وجدت السيد النجيفي مشغولا بمعركته الخاصة بشأن الصلاحيات وفيما إذا كانت لصيقة به ومن حقه فقط أم يشاركه فيها نائبا أيضا.. فغسلت يدي بصابون غار الحسني..

٣. تم لاحقا مناقشة الموازنة العراقية في مجلس النواب وأعلن المجلس انه رد الموازنة إلى الحكومة معترضا لكن اعتراضات المجلس لم تكن لها صلة بما أشرناه من تناقض بين حجم الموازنة الهائل وبين حجم الفقر والبطالة المخيفين في العراق وسبب ذلك استيلاء الحكومة وممثلي الشعب على معظم مبلغ الموازنة بصيغة نفقات تشغيلية، وإنما نشب الخلاف على موضوع تخفيض الموازنة في حالة حصول طارئ.. وممثلو الإقليم يرفضون الخصم الناجم عن التخفيض المحتمل في حالة حصول طارئ للموارد المالية العراقية الفيدرالية..!...

٤. وعندما سؤل ممثل الحكومة أمس في الندوة عما آل إليه الموضوع قال أن الموازنة لم تصل بعد من مجلس النواب إلى مجلس الوزراء علما إن الإعلان عن ردها إليه مضى عليه عدة أسابيع وان المسافة بين مجلس النواب وبين مجلس الوزراء تتيج لمن يتتصت منهما في حديقته على كلام الآخر في حديقة الآخر أن يسمعه دون الحاجة لأن يرفع صوته.. إذ أنهما جارا جنب.. ولو استخدمت طريقة لإرسالها نفخا لوصلت من يومها.. لكن الأسباب قد تكون الحملة الإيمانية التي يقودها رئيس مجلس ومحافظ بغداد ضد الفاسقين من البغاده.. والانشغال بالتهيئة لمؤتمر القمة وأيضا احتدام المعارك بشأن المواقع التعويضية في مجلس النواب كل ذلك أدى إلى تأخر وصول الموازنة المرترقبة...

٥. أهم ما تضمنته ورقة عمل السيد مهدي الحافظ وزير التخطيط السابق: أن موازنة عام ٢٠١١ تضمنت ٤,٥ مليار دولار قرض من صندوق البنك الدولي وملياري دولار قرض من البنك الدولي والرجل لا يؤيد ذلك....

٦. واهم ما تضمنته ورقة عمل النائبة السابقة عامرة البلداوي هو انه صحيح أن الأعظم من الموازنة يذهب للتشغيلية إلا أن الرواتب لم تزد عن ٥٠٪ من النفقات..

٧. في حين أشار أمين عام مجلس الوزراء إلى لبس يقع به الكثير. من وجهة نظره. بشأن ماهية النفقات التشغيلية وماهية النفقات الاستثمارية فليس كل ما يدرج في بند التشغيلية تشغيلية!.. يقصد من وراء ذلك الالتفاف بقصد تقليل الاعتراضات القائلة بان الموازنة يذهب معظمها للنفقات التشغيلية!.. وأشار أيضا إلى أن رئاسة الوزراء وضعت استراتيجية لمعالجة الفقر لكن لا تجد طريقها للتطبيق!.. وقد أيد البعض أطروحاته.

٨. وأهم ما جاء في ورقة مستشار البنك المركزي: إن وزارة النفط في العام الفائت حددت معدل الإنتاج بـ ٢,١٥٠ مليون برميل يوميا لكن المعدل طوال السنة كان ١,٩ مليون برميل يوميا.. وفي نفس الوقت فان وزارة المالية اعتمدت سعرا مقداره ٦٢ دولارا للبرميل في حين باعت نفوطها بسعر ٧٣ دولارا هذا الفرق رغم إخفاق وزارة النفط بتحقيق المستوى المحدد من قبلها أدى إلى أن تدخل أموال غير محسوبة مقدارها ١٢ مليار دولار، وأشار أيضا إلى انه توجد كتلة نقدية مقدارها ٣١ تريليون دينار عراقي وبما يعادل ٣٠ مليار دولار أمريكي.. متجمعة فيما يسمى بالمصد المالي (FISCALBUFFER).. هذه الأموال منسية من قبل الحكومة (على حد تعبيره!..).

٩. اتصل بي من خلال الموبايل من لندن صديقي د.كمال البصري رئيس المعهد الاقتصادي العراقي (المضيف) واخبرني انه يرانا ويسمعنا من خلال اعتقد يسمونه الدائرة المغلقة أو شئ من هذا القبيل حيث أرى صورته تظهر على شاشة مغلقة وقال: أني منتظر ماذا تقول أنت.. قلت له سيحصل..

١٠. منحوني حق الكلام فقلت الآتي:

١. أيها السيدات والسادة أنتم لا تناقشون مسرحية أو قصيدة شعرية مع كل احترامي للفض والأدب.. بل تناقشون موازنة الدولة التي يتوقف عليها معاش الشعب وحياته..

٢. انتم تسمعون ما يجري الآن في تونس والجزائر وصدقوني أن معاناة الناس في تونس والجزائر لا تبلغ ١٠ ٪ من معاناة الشعب العراقي.. من ناحية ثانية فان تلك الدول مستقرة ولديها شرطة وجيش وقوى أمنية متكاملة.. وانتم لا تملكون الاستقرار ولا تملكون ما تردون به ثورة الناس إن هي انتفضت.. فهل انتم لا تخشون انتفاضتها..؟...

٣. أنا افهم بان الموازنة المالية هي الترجمة المالية لبرنامج الحكومة الاقتصادي الاجتماعي خلال سنه.. بمعنى أنها تمثل الغلاف الأخير للكتاب الذي يفترض أن يضم بين دفتيه برنامج الحكومة وستراتيجيتها وخطتها الاقتصادية ليشمل أخيرا ترجمة لذلك بصيغة موازنة مالياه.. لكني الآن لا أجد غير الغلاف الأخير من الكتاب فأين البرنامج؟.. أين الاستراتيجية؟.. أين الخطة؟.. لا يوجد.. لأنه في الأصل لا يوجد غير هذه القائمة المالية.. وعمر حكومتكم ٨ سنوات..

٤. ما هي النتائج المتحققة من الموازنات السابقة؟.. لا احد يعرف.. هل تمت مناقشة تقرير تنفيذ الموازنة السابقة التزاما بنود الدستور؟.. وكما يحصل في كافة دول العالم ويعتبر شرطا لمناقشة الجديدة؟.. لا...

٥. زين.. يابه هذه معطيات تحت يدي وقتلتها ونشرتها تقول أن الموازنة العراقية لعام ٢٠١١ والموازنات السابقة تفوق موازنات: مصر + سوريا + الأردن + لبنان.. وعدد نفوس العراق لا يتجاوز ثلث عدد نفوس مصر وحدها.. غير يكون معدل الفقر بالعراق يساوي سبع معدل الفقر في أي من تلك الدول؟.. لا.. معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جمع

معدلاته في كل تلك الدول.. ليش؟ لأن الموازنة كلها تذهب للتشغيلية ومشاريع ماكو..
وبعدين يجي واحد يكول.. ها.. والله التشغيلية مو هيجي.. والاستثمارية مو هيجي في
حين أن هذه التعابير عامه مثل الطول والعرض فإذا تقول للأيرلندي طول يفهمها مثل ما
يفهمها الصيني.. الاستثمارية هي التي تقيد عدة سنوات في حين أن التشغيلية تموت في
سنتها...

٦. وبعدين تفضلوا ممثل الحكومة يكول نضع استراتيجيات ومحد ينفذها.. هاي
لازم الحكومه صايره شيروهن وخالفوهن...

٧. من بياناتكم من وزارة التخطيط تقولون إن معدل الفقر في اربيل يبلغ ٣٪ وفي
السليمانية ٣٪ وفي دهوك ٩٪ في حين بياناتكم تقول إن نسبة الفقر في ريف الكوت
٦١٪ وفي ريف الحلة ٧٠٪ وفي ريف المثنى ٧٥٪ لازم معوضيهم بمجالس الإسناد...

٨. انتم مو تكولون إن سكان العراق ٧٠٪ منه هم سكان الريف؟.. لعد اشلون
حصه الزراعة وهي تخص الريف تبلغ ٠,٧٪. سبع الواحد من مائه؟.. يعني كل الذي
تصرفونه على ٧٠٪ من الشعب العراقي هو سبع الواحد من مائه وتستوردون فجل
وكراث!...

٩. حصه الصناعة في موازنتكم ١,٥٪ لعد شوكت تحققون النهضة الاقتصادية..
وتصيرون العراق الجديد؟.. بعدين حتى تعالجوا الفقر تحتاجون فرص عمل وهذه تخلقها
الزراعة والصناعة والأعمار فهل أن ذلك يمكن معالجته بسبع بالمائة وواحد بالمائة؟..

١٠. السيدة النائبة السابقة عامرة البلداوي تسعى للتهوين من استحواذ الجهات
الحاكمة على الموازنة من خلال الرواتب فتشير إلى أن فقرة الرواتب قليلة ولا تتجاوز
٥٠٪ من الأنفاق العام.. بالله ضيفي لها الايفادات والأثاث وحطي عليها تعويضات
الكويت.. كم يبقى من الموازنة؟.. كم تصرفون على الشعب العراقي من أمواله؟..
تفالييس.. مو؟..

١١. بعدين انتم تقولون إنكم تبنون الإنسان.. لعد تبنون الإنسان بـ ٠,٢٪. آتين
بالعشرة من واحد بالمائة تخصصون لقطاع الثقافة؟.. هذا غير بناء للإنسان هاي راتب
للوزير سعدون الدليمي متكفي...

١٢. يابه.. أنتم تقولون أن تخصيصات الرئاسات الثلاث للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١١ تساوي ١١ مليار دولار في حين كانت تخصيصات قطاع البلديات لكل العراق الفيدرالي لنفس المدة ٥,٨ مليار وتخصيصات قطاع الصناعة الفيدرالي ٣,٤ مليار وتخصيصات قطاع الأعمار للـ ٣٠ مليون عراقي بطل ٢ مليارات فقط، وتخصيصات قطاع الزراعة لكل الـ ٧٠٪ من الشعب العراقي هو ٣ مليارات فقط وقطاع النقل للعراق الفيدرالي ٢،٢ مليار فقط.. وانتم تقولون بأن المخصص للرئاسات هو ٢,٩٦٢ في حين أن المخصص للزراعة + الصناعة + الإسكان + الاتصالات + البيئية + العلوم = ٢,٨٩٩ يعني أقل من الرئاسات.. بعد يتراد الثقافة وحقوق الإنسان والعدل ووزارتين أخرى ونجمعهم مع الوزارات السابقة لو يصيرون بمقدار الرئاسات لو ميوصلون.. من الله يكطع الرئاسات.. يكد الشعب.. تاكل الرئاسات.. بعدين زادت الرئاسات صارت أربع وما خاضعه للتحديد الشرعي

١٣. أيصير يابه أن البغدادي ينتظر ٤٠ سنة بلكي ينعقد مؤتمر ألقمه في بغداد حتى ترفع الحكومة القمامة والمزابل من الشوارع.. بأعتبر فشله من ألقمه؟

١٤. قبل أيام عقدوا ندوة في إحدى الفضائيات العراقية التي يتحكم بها إعلاميون تعلموا من بعض المحيطين برئاسة الحكومة من أنهم يملكون الرقاب في حين أنني شخصيا خاطبت تلك الحاشية في مؤتمر صحفي بقولي أن المحيطين برئاسة الحكومة أن كانوا يعتقدون بأنهم يملكون رقابنا فان تلك الرقاب تنتصب على صدور تكتظ بالمبادئ وليست معلقة على جيوبنا.. فليراجعوا أنفسهم.. تلك الندوة في تلك الفضائية تناقش موضوع ترهل القطاع الحكومي بإعتبار أن وزارة التخطيط أصدرت بيانا يقول أن ثلثي موظفي الدولة لا يعملون.. و ذهبوا إلى ناس غير مختصين فكانوا كزورق الورق في الماء في حين أنهم لا يعلمون انه في الدولة العراقية جهاز مركزي قائم منذ ما يزيد على ٤٠ سنة يختص بتخطيط القوى العاملة وتدريبها وتقييمها وتمييزها بحيث عندما تقول له كم احتاج؟.. يقول لك ما هي أهدافك نوعا وكما؟ أذن نحتاج إلى كذا عنوان وظيفي بكذا مؤهلات بكذا خبرات..

١٥. بعدين ٧٠٪ من العراقيين البراءة.. كفاءات.. استقطبتموهم؟.. لو ليك.. ليك.. يجون

على بلدهم أبو الاستعلامات يهينهم سكرتيرك يترفع عليهم وتطردونهم أو تهينونهم بمواقع وظيفية لا صلة لها بمؤهلاتهم أو إمكاناتهم والمتقاعدون منهم بدرجة أكاديمي وبروفسور تبخلون عليه براتب اقل مما تمنحونه للأمين من حماياتكم..

١٦. أثناء الحرب العراقية الإيرانية عرضوا في التلفزيون محققا عراقيا يحقق مع الأسرى سأل أحدهم عن شغله في الجيش.. قال مدفعي.. سأل الذي بعده.. قال مع هذا.. سأل الذي بعده.. أيضا قال مع هذا.. تجاوز العدد عشرة.. قال لهم: ملاك المدفع مو ٣ واحد قداح والثاني للإحداثيات والثالث يناوش..؟ قالوا له نعم فقال أنتم ٢٠ على نفس المدفع..؟ قالوا نعم ٣ أصلي و١٧ يصلوتون ويهللون.. هسا أحنا تجاوز عديد الشرطه المليون.. متى يتوقف العدد عند حد ما..؟

١٧. الصحيح: تأسيس مجلس اقتصادي أعلى ٥٠٪ من أعضائه من خارج الحكومة.. أكاديميين ووزراء ونواب سابقون لا يخضعون لسطوة الحكومة ويكون ارتباط المجلس الاقتصادي الأعلى بمجلس النواب وهذا ما سأطرحه على أعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو جماعية وإلا لا البطالة سيتم معالجتها ولا الفقر ولا بينى العراق الجديد...

١٨. وبعدين شوفوا البلاوي: ممثل البنك المركزي يقول أكو ٣١ تريليون دينار جامدة بالبنك المركزي غير الاحتياطي الخاص بثبات العملة.. الجماعة يرحون يقترضون من البنك الدولي بشروط وقيود...

١٩. عندما سألت السيد ممثل البنك المركزي قبل قليل عما كان يفعله صدام بحكمت العزاوي محافظ البنك المركزي لو علم بوجود ٣٠ مليار دولار تايهه.. قال لي وكان يعتقد بأني أحفظ السر: يصكه..!.. أقول لكم الآن: كم من الحكومة الحالية يلزمه.. صكه؟ والله ثلاثة أرباعهم ينراد لهم صكه.



موسى فرج - مناقشة موازنة عام ٢٠١١...٢٠١١

هكذا سرق الأمريكان الذهب والأموال العراقية...

٢٠١٢/٦/١٧

قالت صحيفة أميركية إن المسؤولين الأميركيين ما زالوا غير قادرين على تحديد ما الذي حدث بالضبط لشحنة من النقد بلغت ٦,٦ مليارات دولار من الأموال العراقية نقلتها طائرات أميركية إلى بغداد عقب الغزو في آذار ٢٠٠٣ للإنفاق على مشروعات لإعادة الأعمار وغيرها.

وقالت لوس أنجلوس تايمز إن المبلغ كان ضمن ١٢ مليار دولار تم إرسالها إلى بغداد على متن عشرين رحلة في عملية تعتبر أكبر جسر جوي لنقل النقد في التاريخ مشيرة إلى أن المسؤولين بوزارة الدفاع الأميركية وفي الحكومة العراقية يغلقون حاليا الحسابات الخاصة بتلك الفترة.

وبالرغم من التحقيقات التي جرت على مدى عدة سنوات فإن المسؤولين بوزارة

الدفاع الأميركية لا يعرفون بالضبط ما الذي حدث لـ ٦.٦ مليارات دولار من تلك الأموال ويعتقد بعض المحاسبين بالحكومة الاتحادية أن بعض أو كل الأموال قد سرقت ولم يكن اختفاؤها مجرد خطأ في الحسابات.

أما المسؤولون العراقيون فيقولون إنه كان يتعين على الحكومة الأميركية المحافظة على الأموال طبقاً لاتفاقية قانونية تم توقيعها عام ٢٠٠٤ تتحمل واشنطن بموجبها المسؤولية فيما حذر «عبد الباسط تركي سعيد» رئيس جهاز المحاسبة بالعراق آنذاك بأن الحكومة العراقية قد ترفع القضية إلى المحكمة إذا لم تستطع الحكومة الأميركية العثور على الأموال..

المال العراقي المسروق... اكبر عملية فساد في تاريخ الولايات المتحدة

شبكة النبا: تعدد أشكال الفساد الذي اجتاح العراق بشكل غير مسبوق بعد الإطاحة بنظام الديكتاتور السابق صدام على يد القوات الاميركية عام ٢٠٠٣، إذ تصاعدت عمليات الرشوة والاختلاس الى جانب الإهمال المتعمد والتقصير في عمل اجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل فاق ما كان في العهد الديكتاتوري، الذي يعتبر اول من مهد لانتشار الفساد المالي والإداري.

الا ان المفارقة كانت في انخراط الجيش الاميركي بشكل مباشر في تلك الظاهرة، وتورط العديد من القياديين الكبار والمقاولين في حملة اعمار العراق في عمليات اختلاس لاموال كبيرة رصدت لتلك الحملة.

فقدان مبالغ خائفة

فقد نشرت صحيفة «لوس أنجيليس تايمز» الاميركية مقالا لمراسلها بول ريختر تناول فيه حكاية مبالغ مالية طائلة ارسلت خلال حكم الرئيس جورج بوش في اعقاب غزو العراق في العام ٢٠٠٣ الى الدولة المحتلة بكميات كبيرة من النقد لسداد تكاليف اعادة الاعمار والمشاريع الاخرى خلال السنة الاولى التي تشكلت فيها وحدة مقاييس جديدة.

وتقول الصحيفة ان مسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) قرروا ان

بالامكان تحميل طائرة شحن هيركوليز سي- ١٣٠ ضخمة بـ٢,٤ مليار دولار باوراق نقدية من فئة ١٠٠ دولار في لفافات. وقد ارسلا اول حمولة كاملة من النقد وتبعتها ٢٠ طائرة اخرى الى العراق بحلول ايار (مايو) العام ٢٠٠٤ نقلت ١٢ مليار دولار يقول المسؤولون الاميركيون انها كانت اكبر حمولة نقدية دولية جوية في اي وقت من الاوقات.

تقرير للأمم المتحدة: سرقة نحو ١٥ ألف قطعة فنية من العراق..

٢٠١٢/٨/٢٣

بغداد/دنانير/.. كشف تقرير صادر عن الامم المتحدة ان ما يقارب ١٥ الف قطعة فنية تمت سرقتها من العراق خلال احتلاله عام ٢٠٠٣.

وقال التقرير الذي نشرته وكالة /روسيا اليوم/: يقدر حجم عمليات غسيل الأموال على مستوى العالم بنحو ٥,١ تريليون دولار سنوياً، ينتج ٥٠٪ منها عن تجارة المخدرات، وتوزع البقية بين تجارة الأسلحة وتجارة التحف والآثار والاتجار بالبشر والدعارة وغيرها من الجرائم.

إلا أن الجانب الأهم في تجارة الفن هو ما اصطبغ بالإجرام والسرقة فتحدث أغلب عمليات سرقة اللوحات والتحف الفنية في ظل حروب أو حملات عسكرية وعمليات غزو لدول أخرى أو حروب أهلية وهي حقيقة تعود لسنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولم يختلف الأمر في التاريخ المعاصر، فحسب إحصاءات معلنة تعرض ما يصل إلى ٧٠٪ من مجموع التراث الأفغاني للسرقة بعد الغزو الأميركي فيما سرقت لوحات وتماثيل وقطع فنية لا تقدر بثمن في السنوات الأخيرة بهذا البلد المبتلى بحروب مزمنة. ووفقاً للأرقام المعلنة سرق نحو ١٥ ألف قطعة فنية في العراق بعد الغزو الأميركي له. وتظهر المسروقات في المزادات وشبكة الانترنت لتتحول سوق اللوحات والتحف إلى بورصة عالمية تنمو مؤخراً في الخليج العربي. / انتهى /
وكالات/...

القسم الثاني : جهود مكافحة الفساد في العراق..

(هل يتوقف الفساد في العراق؟)...

هذا السؤال في الحقيقة هو جوهر الموضوع ولكن ينبغي أن يسبقه سؤالان :

١. هل يُلجم الفساد في العراق..؟

٢. هل يُكبح الفساد في العراق..؟

فالفساد في العراق جامح والجامح إما أن يتوقف من تلقاء نفسه وهذا يحصل في حالة الرغبة المحضة أو الإعياء..أو يجبر على التوقف وفي هذه الحالة يتطلب الأمر توفر شروط لتنفيذ عملية الاجبار.. فالفساد الجامح في العراق لن يتوقف برغبة منه لأن الباعث على ارتكابه قائم ومتجدد.. والفاسد لن يتوقف بسبب الإعياء الناجم عن ممارسة الفساد فالفساد مثل المخدرات كلما تعاطى منها الشخص تعمق إدمانه على تعاطيها، والمكاسب الناتجة عن الفساد تشكل طاقة دافعة لممارسة المزيد من الفساد، ومادام الفاسد لن يتوقف لانتفاء الرغبة ولن يتعب من ممارسة الفساد ولا يعيا..! فلا بد من سبيل آخر.. والسبيل الاخر هو ان يُرغم الفاسد على التوقف عن ممارسة الفساد لكن ذلك يتطلب توفر شروط، فهل ان تلك الشروط متوفرة في الحالة العراقية..؟ لنتناقش الأمر بروية.. الحصان الجامح يتوقف عندما يضغط زرد اللجام بشدة على شذقيه.. والذي يشد اللجام هو الفارس والفارس هو الحاكم.. وحكامنا ليسوا من النوع الذي يلجم الفساد، بل من النوع الذي ينزع عنه اللجام ويفلت الزمام بل يسابقه في الطراد.. ونظامنا السياسي ليس من النوع الطارد للفساد، الحكم المناهض للفساد هو الحكم الصالح الرشيد ونظام الحكم عندنا ليس من هذا النوع.. في هذه الحالة لم يبق أمامنا غير أن يُكبح الفساد.. ومعلوم ان لفعل يكبح مدلولاً آخر مختلفاً عما يعنيه فعل يلجم فالكبح يقوم به شخص أو جهة أخرى غير الفارس الذي يعتلي صهوة الحصان الجامح.. فالكبح يقف في وجه الجامح ويسد عليه الطريق فيتوقف الجامح صاغراً.. فلنتناقش أي الأمرين متوفر في العراق :

الفصل الأول: مكافحة الفساد في العراق..

الذي يلجم الفساد هو النظام السياسي الحاكم من خلال مؤسساته المعروفة: رئاسة الحكومة، مجلس النواب، رئاسة الجمهورية.. ويكون ذلك من خلال وسائل وأدوات محددة.. تمارس من خلالها تلك السلطات عملية مكافحة الفساد وتتيح للجهة التي تتولى المهمة الثانية اعني كبح الفساد ممارسة مهمتها في مواجهة الفساد.. وإذن نحن أمام مصطلحين آخرين هما: مكافحة الفساد ومواجهة الفساد.. هل أنهما متطابقان ومترادفان أم انه يوجد فرق بينهما؟...

مكافحة الفساد:

هي السبل والصيغ التي تستخدم لتجفيف منابع الفساد يعني لجم الفساد دون ان تمارس دور السد الذي يقف في وجه ممارسة الفساد تلك السبل من وجهة نظري هي الآتي:

١. سلوك القادة: من حكوميين وبرلمانيين ومسؤولي أحزاب فان كان الكبار يناون بأنفسهم عن ممارسة الفساد ويأنفون منه ويغضبون من الذي يرتكبه.. سعى المعية لإرضاء رؤسائهم من خلال التحلي بطباعهم فتقيدوا وابتعدت الغالبية منهم عن ممارسته، ولكن اذا كان الأمر غير ذلك فالحال يكون غير ذلك طبعاً.. وطبقاً للقاعدة المعروفة: إذا كان رب البيت في الدف ناقراً.. فشيمة أهل البيت كلهم رقص لنفحص بعضاً من ممارسات القادة عندنا فان بعضها يبعث على القلق:

- إذا كان رئيس الجمهورية يسحب لغرض الإنفاق على إيفاد لست ليال لحضور اجتماعات الأمانة العامة للأمم المتحدة مليوني دولار..؟، وعندما تتعالى الصيحات المنددة يقول ببرود: انتم غير لجه (ملحاحين) هاي زادت بجيبي نصف مليون دولار ساعيدها للخزينة..!..

- وإذا كان رئيس الوزراء عندما يقولون له: انك خالفت الدستور بالإنفاق على ما يسمى بمجالس الإسناد عندما أمرت بالصرف عليها من الموازنة العامة للدولة وهي

تجمعات لشيوخ العشائر يراد منها اقناع البسطاء بالتصويت لك في الانتخابات.. يرد على المنتقدين بقوله: ليش هو بس آنا مخالفه للدستور.. لو هم همين..؟ اسألوهم بالله: عقود تصدير النفط في كردستان أليست مخالفة للدستور..؟ بعدين هو الدستور مليون مطبات وألغام..! (طبعاً حقه دولة رئيس الوزراء، دستورنا مثل شوارعنا..).

- وعندما يتم تحويل قطعة أرض للسيد أياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس اكبر قائمة برلمانية في مجلس النواب وصاحب المشروع الوطني..! من قبل أمانة العاصمة بيعا بثمن لا يصل إلى ثمن متر واحد منها في السوق..

- وعندما يشتري نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي وبنفس طريقة زميله قطعة ارض بثمن إجمالي لا يساوي ثمن متر واحد منها في السوق.. وهو الرجل الذي يشنف أسماع جلسائه في المجلس الحسيني الذي كنت اسمع عنه في حسينية في المنطقة الخضراء عندما كان يتوسع في المحاضرات ناهيا عن المنكر.. يوم كان وزيراً للتربية.

- ورئيس مجلس النواب يوفد معه إلى الايفادات الرسمية عالية المستوى ابنه وسائقه وآل بيته بصفة أعضاء في الوفود لحضور اجتماعات البرلمان الأوربي، ويجدد أثاث داره بمبالغ خرافية ويضع رجل في العراق والأخرى في انقره.. في حين ان اسم كيانه: عراقيون..!..

- ونائب رئيس الجمهورية الثاني يوجه كتابا رسميا يطلب صرف مبلغ للثرية (اعوازه) لأن التخصيصات المالية نفذت أو تكاد لكن مبلغ العوازة يفوق موازنة جزر القمر، وتجري محاكمته غيابياً في الوقت الحاضر بتهم ارهاب (وقرات قبل ايام بان كتابا ورد الى مجلس النواب من مجلس القضاء الأعلى بشأن طلب رفع الحصانة عن أعضاء في مجلس النواب لعلاقتهم بتمويل قضايا إرهاب..!)..

- وتتساعد الصيحات بان المنطقة التي تقع فيها مدرسة ابنة وزير الكهرباء تنعم بالكهرباء مادامت بنت الوزير في المدرسة وعندما تغادر يجد مسؤولو الكهرباء بان الحاجة الى الكهرباء قد انتفت، فالعامة لا يستحقون الكهرباء، فليس بالكهرباء وحده يتحرك الهواء..!.

- ورئيس الوقف الشيعي يستولي على بناية (جامعة البكر للدراسات العسكرية) بتراب الفلوس ويسجلها باسم جامعة أهلية هو يديرها وتستوي في أجورا من الطلبة ولا

تمنح العلم على حبه!..

٢. سلوك ممثلي الشعب - النواب - في الشعور بالمسؤولية والأمانة والايثار والعفة والنزاهة:

- عندما ضغط النواب باتجاه استجواب رئيس الحكومة في الدورة البرلمانية السابقة كان جوابه الآتي: من هؤلاء الذين يستجوبونني..النواب..؟ اصلا ٩٠٪. من اعضاء مجلس النواب فاسدين..! و اشارت مهى الدوري عضو مجلس النواب في لقاء مع احدى الفضائيات أن امين بغداد يقول للنواب: كل ١٠ منكم ٩ بيهم فاسدين.

- راجعوا سجلات الحضور لأعضاء مجلس النواب لتروا بأم أعينكم كم هي نسبة المدمنين منهم على التغيب وعدم الحضور..؟ ألا يتناقض هذا مع موجبات ودلائل الشعور بالمسؤولية..!..

- أعضاء مجلس النواب ممثلو الشعب سارعوا لاقتناء قطع اراض متميزة على دجله وجوازات سفر دبلوماسية تسري لثماني سنوات بعد انتهاء الدورة الانتخابية ورواتبهم هي الاعلى بين برلمانيي لندن وويلز وقارة أوروبا.. اليس كل ذلك دلائل على العفة..؟..

- في الانتخابات التشريعية السابقة كتبت وقلت: يجب تخفيض رواتب المسؤولين.. الرئاسات الثلاث والوزراء واعضاء مجلس النواب وشاغلي الدرجات الخاصة بنسبة ٥٠٪. وتحديد سقف اعلى لتلك الرواتب والمخصصات بما يعادل معدل ما يحصل عليه نظراءهم في الدول المحيطة.. ولأن الموسم موسم انتخابات فقد فوجئت ففي العاشرة من اليوم التالي كان الشعب العراقي على موعد مع مؤتمر صحفي عقده اعضاء التحالف الوطني واصدروا بيانا صحفيا يقول: يا ابناء شعبنا المظلوم.. شعورا منا بالمسؤولية تجاهكم واحساسا مرهفا بمعاناة الفقراء والمسحوقين ولأن ٧٠٪ من الموازنة العامة للدولة تبتلعها النفقات التشغيلية والتي تشكل رواتب المسؤولين الجزء الأعظم منها فقد قررنا التصويت غدا في قاعة البرلمان بتخفيض الرواتب والمخصصات للرئاسات والوزراء واعضاء مجلس النواب وشاغلي الدرجات الخاصة بنسبة ٥٠٪. مما يقبضونه حاليا، واننا اذ نعاهدكم باننا لن نبرح قاعة البرلمان غدا الا ونحن مصوتون على ذلك ولن نبرح القاعة دون ذلك الا على اسنة الرماح.. وانتظر الناس الصبح أليس الصبح بقريب.. فصوت ممثلو الشعب على قانون الموازنة وادخلوا بالفعل مادة تقول بتخفيض رواتب

الرئاسات والوزراء والنواب وشاغلي الدرجات الخاصة ولكن بنسبة ١٠٪. وليس
٥٠٪، جاء تشريع القانون الخاص بتخفيض الرواتب للفئات المذكوره.. قال النواب:
التخفيض لا يشملنا ويشمل السلطة التنفيذية.. صدر قانون التخفيض.. قال رئيس
الوزراء: هاي شنو اشو المشرعين مخفضين رواتب الوزراء ورواتبهم هم لم يخفضوها
يعني صار راتب عضو مجلس النواب أكثر من راتب الوزير.. هذا لن يكون..!، قلنا له:
يا به هذولا ليسو من جماعة: والوجود بالنفس غاية الجود.. لكن البركة بكم انتم،
وجه رئيس الحكومة أمراً الى وزير المال يقضي بعدم تطبيقه على الموجودين بالخدمة
الآن.. يابه: مو القانون منشور بالوقائع الرسمية ودخل حيز التنفيذ.. لم يجد ذلك.. وقع
تطبيقه برؤوس المتقاعدين.. أليس ذلك منتهى الايثار والشعور بالمسؤولية من لدن
برلمانيي البلد وقادته..؟

- كتبت تكرارا الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس النواب وقلت ذلك في
الفضائيات ومن بينها فضائية بلادي.. يابه: الوزراء وشاغلي الدرجات الخاصة رواتبهم
ضخمه ولا يحتاجون مفردات البطاقة التموينية.. ارى أن يتم استبعادهم منها ويتحول
الفرق الى مبالغ نقدية تسلم الى المشمولين بها من الفقراء او يتم زيادة مفردات البطاقة
التموينية الخاصة بهم.. ماذا فعلت امانة مجلس الوزراء..؟ اصدرت قرارا بعدم شمول
شاغلي الدرجات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية لكنها حولت ما يعادل حصصهم
الى وزارة المالية..! اليس هذا امانة وشعوراً بالمسؤولية..؟

- نواب الشعب يقبضون شهريا مبلغ ٢٢، ٥ مليون دينار بوصفها مخصصات حماية
بواقع ٣٠ عنصر حماية * راتب شهري مقداره ٧٥٠ الف دينار.. لكن بعضهم لا يعين
هذا العدد ولا ربه، أليس هذا اختلاس..؟، والبعض الآخر يقوم بارسال من يعينهم معه
الى وزارة الدفاع لتعيينهم على ملاكها وتفريغهم لخدمته وهي تدفع رواتبهم في حين
يضع البرلماني الامين المبالغ المخصصة كرواتب لهم في جيبه وعندما يحلو له ان ينتقد
عقود وزارة الدفاع تقوم الوزارة بسحب تلك العناصر وفي هذه الحالة امامه اما ان يبقى
دون حماية او ينفق مما طالته يده من أموال الشعب.. فيتراجع ويسكت عن الفساد في
وزارة الدفاع.. أليس هذا منتهى الانفة والكبرياء..؟ في حين أن البرلماني العراقي
يتقاضى راتبا هو الأعلى في العالم.. والمشكلة أن احد النواب يشكو في وسائل
الاعلام..

جريدة بابل:

نائب يقول، هذه الرواتب لا تكفي جهود عمل النائب..

أيه مو على اساس يشتغل خبير ب ناسا.. الحوك...!، واحتمال يدير مختبر مدام كوري...!، في احدى جلسات مجلس النواب العراقي.. زهك رئيس البرلمان محمود المشهداني على احد اعضاء المجلس فصرخ في وجهه: ولك أنت مو جنت تبيع بتيته مفرد وجبنك ويانا...؟..

- برلمانيون كثر شهاداتهم مزوره.. وقد تخطى بعضهم هذه المرحلة ليمارس الغش في الامتحان.. نعم فقد ضبط مكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي اثنين من الأغراب عن كلية القانون في جامعة بين النهرين وهم يؤدون الامتحان بدلا من عضوين برلمانيين، وعندما أرسلت دفاتر امتحاناتهم للسنوات السابقة للأدلة الجنائية لغرض المضاهاة تبين ان الخط مطابق لخط البدلاء...! وعندما يعرض القضية على لجنة النزاهة في مجلس النواب ينبري احد اعضائها بالاعتراض بدعوى أن هذين العضوين كانا من بين الذين وقعوا على سحب الثقة من المالكي رئيس الوزراء وانك ستفشل هذه الخطوة.. قلت للموظف هاتفياً: هذا الذي اعترض عليك سبق ان قام بالفعل ذاته فهو قد انتمى الى احدى كليات البصرة في الوقت الذي يباشر عمله النيابي في بغداد وكان عندما يؤدي الامتحان يجلس في المونيكا ويجاوب على الاسئلة.. وهو اليوم ايضا يدرس في جامعة اهلية وعندما يؤدي الامتحان لا يؤديه مع الطلبة وانما يجلس في الادارة...!.. أليس هذا غاية الأمانة والمبدئية...؟..

- في هذه الحالة هل يمثل هؤلاء.. القدوة والمثل الأعلى لمواطنيهم لينأوا بعيداً عن دروب الفساد...؟. تعالوا معي نمر على ممارسة واحدة من ممارسات الكبار جمعا وليس فرادى لتقررروا بعد ذلك الاستمرار في تسميتهم كباراً من عدمه.. تأملوا معي هذه الحالة:

ولكي تكون الصورة واضحة أكثر اشير الى حالة في العراق ليست فريدة في العالم ولا مخجلة بل مخزیه.. تفضلوا:

نائبة عن كتلة الاحرار النيابية ان: ٤٠٪ من الموازنة المالية العامة لعام ٢٠١٢ خصصت للرئاسات الثلاث وأضاف ان «الأنفاق الحكومي كبير وأحدث فوارق وفجوة طبقية في الحياة الاقتصادية والمعيشية بين المجتمع إذ يمتلك الآن بعض المسؤولين أربع

منازل او أكثر ومواكب حمايات وهذه المصاريف كلها تتحملها الحكومة وحتى مصاريف عوائلهم وترميم بيوتهم.. تعالوا للمزيد من البلاوي:

- راتب رئيس الجمهورية وراتب رئيس البرلمان في العراق هو ٧٥ مليون دينار (أي ٦٤,١٠٣ دولاراً) لكل منهما...

- مقارنة براتب الرئيس الفيتنامي الذي يتقاضى ١٦٥٠ دولاراً شهرياً فان راتب الطالباني لشهر واحد ومثله النجفي يعادل راتب الرئيس الفيتنامي لمدة ٤ سنوات.. (هاي لازم فياغرتهم غير شكل)..

- ومقارنة براتب الرئيس الاندونيسي البالغ ١٩٠٠ دولار شهرياً فان الراتب الشهري لفضاحل العراق يعادل رواتب رئيس اندونيسيا الذي يبلغ تعداد شعبها اربعة امثال تعداد الدول المنضوية في الجامعة العربية مجتمعة لمدة ٤ سنوات..

- ومقارنة براتب الرئيس الفلبيني البالغ ٢٠٠٠ دولار شهرياً فان الراتب الشهري لرئيس العراق يعادل رواتب رئيس الفلبين لمدة ثلاث سنوات ايضاً (ربك اذا يلتفت يغير الأحوال.. الفلبين يطلعها من حكم ماركوس وقنادر اميلدا الى هذا ابو الألفين دولار.. والعراق يطلع من حكم صدام وسجوده يحطه بحلك هذه الديناصورات..).

- اما الرئيس الصيني فراتبه : ٣٣٣ دولاراً شهرياً، أي ٤ آلاف دولار سنوياً، يعني راتب الطالباني الشهري يعادل رواتب الرئيس الصيني الذي يدير شؤون مليار ونصف من البشر لمدة ١٦ سنة..!، والمشكلة الرئيس الصيني ليس عضواً في الاشتراكية الدولية والطالباني عضو في الاشتراكية الدولية.. والجماعة.. مجلبين بذيله ع الريحه..!..

- أما الرئيس الامريكي باراك أوباما فراتبه السنوي يبلغ ٢٨٥,٠٠٠ ألف يورو.. ما يعني ٢٣,٧٥٠ يورو شهرياً.. في هذه الحالة فان راتب الطالباني ومثله النجفي يعادل ثلاثة أمثال راتب الرئيس الأمريكي.. وثلاثة امثال راتب ميركل البالغ ٢٢,٧١١ يورو شهرياً التي تدير شؤون الرايخ.. فهل يستوي الداخ بالرايخ..؟..

- واربعة امثال راتب دافيد كامبيرون البالغ ١٦,١٠٠ يورو الذي يدير شؤون بريطانيا التي لا تغرب عنها الشمس.

- وثلاثة امثال راتب ساركوزي البالغ ١٩,٣٠٠ يورو الذي يدير شؤون فرنسا بلد النور

والثقافة والجمال.. ووزير ثقافة العراق لو امام جامع وارهابي لو يد تحمل القلم والأخرى تحمل الطبنجيه.

وهذي رواتب الخط الثاني للمسؤولين العراقيين:

راتب نائباً رئيس الجمهورية ونائباً رئيس البرلمان هو ٦٠ مليون دينار شهرياً.. أي (٥١,٢٨٣) دولاراً، لكل منهما..

والراتب الشهري والمخصصات لمسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق هي (٤٠٠) ألف دولار شهرياً وهو ما يعادل راتب ومخصصات باراك أوباما رئيس الولايات الأمريكية المتحدة لسنة كاملة، لأن راتب أوباما السنوي يبلغ ٢٨٥,٠٠٠ ألف يورو سنوياً.

يأتي البارزاني في المرتبة الثالثة في أعلى الرواتب بين رؤساء العالم بعد الطالباني.

«وراتب رئيس الوزراء هو ٣٥ مليون دينار.. أي (٢٩,٩١٥) دولاراً، وراتب نائباً رئيس الوزراء هو ١٧ مليون دينار لكل نائب (١٤,٥٣٠) دولاراً.. ومليون دولار شهرياً مصاريف شهرية لكل من هذه الرئاسات الثلاث، وبهذا يزيد رواتب هؤلاء على ٢٠٠ مليون دولار شهرياً»..

وإذا ضربنا ٢٠٠ في ١٢ شهراً يكون المجموع خيالياً.. ٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً..

وقال عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية السابق بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ في لقاء ضمن برنامج «ولكم القرار»، الذي تبثه قناة السومرية الفضائية وفي السومرية نيوز وغيرها، إن «الأموال المخصصة كمنافع إجتماعية لنائب رئيس الجمهورية تصل إلى مليون دولار في الشهر»، مبيناً أن «المبلغ الكلي الذي حصل عليه نائب الرئيس خلال العام الماضي يقدر بـ ١١ مليون دولار وقد صرف جميعه للحالات الطارئة» (شئو حالات طارئة..؟ الحالات الطارئة لها تخصيص ضمن موازنة الدولة هذا الكلام يشبه كلام النواب المعممين عندما تقول له: انك رجل دين ويفترض بك الزهد فلماذا لا تعترض على الراتب الضخم الذي تتقاضاه بدون وجه حق..؟ يقول لك: لأنني أتصدق بثلاث راتبي..! لماذا يتصدقون على الناس وهي بالاصل مغتصبة من اضلعهم..؟.. فاذن.. هذا الباب أعني باب القدوة بالحكام والبرلمانيين غير منتج لأنه لا يعلم للرقص فقط أنما يعلم.. للهجع..!. والافتداء بالقادة العراقيين مصيبة ما بعدها مصيبة والاجدر ان يتم الاقتداء بالعامه..

أستر..! على الأقل خبرتهم اقل في دروب الفساد، لأنه مصايره يا جماعه بلد ثلث سكانه تحت خط الفقر وماء صالح ماكو، كهرباء ماكو، خدمات بلديه ماكو ورواتب الجماعه لمدة شهر تعادل رواتب اقرانهم في الصين لمدة ١٦ سنه..! هذولا اذا تتخذوهم قدوه راح.. الله يلعن الشيطان الواحد حقيقه يزهدك.. والله الحجايه بطرف لساني وردت.. ردت أكل اذا تققدون بيهم يخرجوكم (.....) ..

الى جانب ذلك فان مكافحة الفساد من خلال تحفييف منابعه تتطلب شروطا مسلما بها عالميا وهي الآتي:

١. ممارسة الحكومة لواجباتها بشفافية تامة بمعني العمل فوق الطاولة وليس تحتها والشفافية تعني قيام الحكومة او الجهة المعنية بتهيئة كل المعلومات واتاحتها لمن يطلبها دون قيد أو شرط.. ولكن في حين ان الدستور العراقي ينص مثل جميع دساتير العالم بان الموازنة السنوية لا يجوز مناقشتها او اقرارها مالم تدرس الحسابات الختامية وتقرير الرقابة المالية للسنة التي سبقتها ليتين ممثلو الشعب كيفية تصرف الحكومة بما تم وضعه تحت تصرفها في السنة السابقة، فان واقع الحال يشير الى أن تقارير ديوان الرقابة المالية ومنذ عام ٢٠٠٣ لم يصدر منها تقرير ولم تتم مناقشته وتم اطلاق تقارير خمس سنوات (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) دفعة واحدة في عام ٢٠١١.. ساقول لكم شيئا: في حكومة من حكومات بلاد ما بين النهرين كتب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء مذكره يطلب فيها موافقته على صرف ٧٠٠ مليون دولار نعم ٧٠٠ مليون دولار فاراد رئيس الوزراء ان يمارس صلاحياته ولو بالاستفسار فهمش على المذكرة: ما هو الغرض من صرف المبلغ..؟ فكتب له الوزير هامش جوابي يقول: سري..! كتب رئيس الوزراء على المذكرة: موافق..! لا.. خوش سري وخوش موافق.. وخوش شفافيه...!!..

وتفضلوا.. هذا هو واقع الشفافية عندنا:

المالية النيابية تطالب الحكومة بالحسابات الختامية التي لم تقدم منذ ٢٠٠٢.

الخميس، ١٧ تشرين ٢/نوفمبر ٢٠١١.

شفق نيوز/ طالبت اللجنة المالية في مجلس النواب، الخميس، الحكومة العراقية بتقديم حساباتها الختامية التي لم يطلع عليها المجلس منذ عام ٢٠٠٢، مبينة إن الإصرار الحكومي على عدم اطلاع مجلس النواب والرأي العام على هذه الحسابات

فتح الأبواب واسعة أمام الفساد الإداري والمالي.

وقالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب لـ«شفق نيوز»، إن «الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ والى اليوم لم تقدم حساباتها الختامية إلى مجلس النواب».

وأوضحت إن «عدم تقديم الحسابات الختامية يعد مخالفة دستورية يحاسب عليها القانون، واقتрحت اللجنة المالية على رئاسة مجلس النواب عدم المصادقة على موازنة العام المقبل ٢٠١٢ إلا بعد أن تقدم الحكومة حساباتها الختامية للأعوام المنصرمة».

وتشير المادة ٦٢ من الدستور العراقي أولاً إلى أن على مجلس الوزراء أن يقدم مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره.

ويفرض نظام الموازنة المالية العراقية على الوزارات والهيئات الحكومية أن تقدم كشوفاتها المالية في الربع الأول من كل عام يلي عام الموازنة.

وأشارت نجيب إلى أن «ديوان الرقابة المالية قام بتدقيق الحسابات الختامية إلى عام ٢٠٠٩ وأعادها إلى وزارة المالية التي تمتع إلى اليوم عن تقديمها إلى مجلس النواب»..

٢. مكافحة الفساد ولجمه تتطلب شرطاً آخر أساسياً وهو خضوع الحكام والمسؤولين لمسائلة ومحاسبة الشعب.. فهل أن هذا الشرط قائم في ربوع الرافدين..؟ منذ عام ٢٠٠٤ كل وزير أو مسؤول حكومي يطلب قضائياً لارتكابه قضايا فساد يذهب إلى كردستان ليحل ضيفاً على مسعود برزاني ومن دخل بيت أبو مسرور فهو آمن..!، من جانبه فإن رئيس الحكومة عندما هدده البرلمان بالاستجواب قال: من هؤلاء الذين يريدون استجوابي..؟ ساعرض ملفات فسادهم هم.. واوعز برفع الكتل الكونكريتية المحيطة بمجلس النواب فحرم البعض منهم من قيلولته اثناء انعقاد الجلسة وبات الكل ينظر في وجه صاحبه مرتاعاً.. وعندما قلنا ان العلوية ينبغي ان تكون لمجلس النواب على الحكومة.. قال احد اعضاء مجلس النواب للدورة السابقة: ان مجلس النواب بات مكتباً تابعاً للامانة العامة لمجلس الوزراء..! أن العراقي الموظف من مجرد كاتب في حافات الجهاز الحكومي الى رئيس الدولة لا يقر بالخضوع لمحاسبة أو مساءلة خصوصاً من قبل هذا الذي يسمونه الشعب..! الحال عندنا تمشي على الرأس فالشعب

ينظر له باعتباره مشروعاً للحكم وادوات لتأمين الحكم ولولا هذه الخاصية فيه ما كانت لهم فيه حاجة ، فالحكم عندنا لم يشتق من الحكمة بل من السلطة، وعندما يطلقون على الحكام تسمية مسؤولين فانما يراد من ذلك استدراج الشعب والضحك عليه، فهم يعجبون لأمر هذا الشعب.. ماذا يريد بعد..؟ أليس بقاءه حياً كل هذه المدة مما يستحق الحمد والشكر..؟ الم يخاطب الحاكم الوضع الشعب والمصيبة أنه شعب العراق بالذات بقوله: اني أرى رؤوساً قد أينعت وحن قطافها واني لصاحبها..! ألم أقل لكم ..أنهم يحتاجونها لأنها يانعة ..ولو لم تكن يانعة فربما بحثوا عن غيرها ..! في احدى تجليات صدام خاطب الشعب العراقي من التلفاز قائلاً: كنتم بنص نعل والثوره لبستكم نعل..! الا تستحق الثورة منكم العرفان والثناء..؟، والبعثيين يستغلون بلاوي حكام المحاصصة ليقولوا للناس: ان نظام صدام افضل وحقبة صدام أبو نص نعل أكثر ازدهاراً..!، هاكم اقرءوا ما قاله نزار قباني في مريد عام ١٩٨٥:

جلودنا مختومة بختم كربلاء...

ألقاها الشاعر نزار قباني في مهرجان المريد الخامس ببغداد عام ١٩٨٥ وقد أحدثت ضجة كبيرة داخل الأوساط الأدبية لجرأتها في حينه.

وتم التعطيم والتشويش عليها ومنعت من الصدور على الصحف العراقية وقنوات الاعلام...

هذه الجلسة كان يراها ويحضرها وزير الإعلام لطيف نصيف جاسم...

استفزت القصيدة الوزير بعد أن ألقاها نزار

والذي كان ينتظر منه قصيدة يمدح بها أسوة بالشعراء الذين سبقوه...

وكانوا قائمة طويلة من الشعراء العرب اذكر منهم الشاعرة الكويتية سعاد العبد الله الصباح..

فلم ترق القصيدة للوزير خاصة بعدما عملت لنزار هاله خاصة من التفخيم والترحيب

دون باقي الشعراء كرسست له الصحافة وقنوات الإعلام الشيء الكثير...

وقد استنقر نزار الوزير والمسؤولين عندما وصل المقطع:
فى مدن صارت بها مباحث الدولة عراب الأداب
وأشار بيديه إلى كل الشعراء والمسؤولين الجالسين فى الصف الأمامي...
ثم ليكمل هجومه حينما قال:
مسافرون نحن فى سفينة الأحزان
قائدنا مرتزق
وشيخنا قرصان
فصار قائدنا مرتزقا بدلا من أن يكون بطل الفرسان



فكانت مفاجأة مذهلة فى ذلك الحين فمن يملك الجرأة لفعل ذلك....
بعد الانتهاء من القصيدة صفق المسؤولين لنزار ببرود وامتعاض
تم التعطيم على القصيدة فى وسائل الإعلام....
حصلنا على نسخة منها من المهرجان وقد حفظتها لأنها أصبحت جرما لمن يقتنيها
إنني إذ أسجل هذا الموقف لنزار قباني إنما من باب الأمانة التاريخية....
لم يدع نزار إلى أي مهرجان فى العراق بعد ذلك
ثم أصبح يُعلن علنا بعد عام ١٩٩٠ فى أجهزة الإعلام العراقية
بعد أن كان شاعر العرب الكبير فيها.... (هذا ما قرأته لأحد الكتاب قبل أيام)..

الشاعر: نزار قباني

مواطنون دونما وطن
مطاردون كالعصافير على خرائط الزمن
مسافرون دون أوراق..وموتى دونما كفن

نحن بغايا العصر
كل حاكم يبيعنا ويقبض الثمن
نحن جوارى القصر
يرسلوننا من حجرة لحجرة
من قبضة لقبضة
من مالك لمالك
ومن وثن إلى وثن
نركض كالكلاب كل ليلة
من عدن لطنجة
ومن طنجة إلى عدن نبحث عن قبيلة تقبلنا
نبحث عن ستارة تسترنا
وعن سكن...
وحولنا أولادنا
احدودبت ظهورهم وشاخوا
وهم يفتشون في المعاجم القديمة
عن جنة نظيرة
عن كذبة كبيرة... كبيرة
تدعى الوطن



مواطنون نحن في مدائن البكاء
قهوتنا مصنوعة من دم كربلاء

حنطتنا معجونة بلحم كربلاء
طعامنا.. شرابنا
عادتنا.. راياتنا
زهورنا.. قبورنا
جلودنا مختومة بختم كربلاء
لا أحد يعرفنا في هذه الصحراء
لا نخلة.. ولا ناقة
لا وتد... ولا حجر
لا هند.. لا عفراء
أوراقنا مربية
أفكارنا غريبة
أسماءنا لا تشبه الأسماء
فلا الذين يشربون النفط يعرفوننا
ولا الذين يشربون الدمع والشقاء

❖❖❖

معتقلون داخل النص الذي يكتبه حكامنا
معتقلون داخل الدين كما فسّره إمامنا
معتقلون داخل الحزن
وأحلى ما بنا أحزاننا
مراقبون نحن في المقهى.. وفي البيت
وفي أرحام أمهاتنا!!

حيث تلفتتا وجدنا المخبر السري في انتظارنا

يشرب من قهوتنا

ينام في فراشنا

يعبث في بريدنا

ينكش في أوراقنا

يدخل في أنوفنا

يخرج من سعالنا

لساننا.. مقطوع

ورأسنا.. مقطوع

وخبزنا مبلل بالخوف والدموع

إذا تظلمنا إلى حامى الحمى

قيل لنا: ممنوع

وإذا تضرعنا إلى رب السما

قيل لنا: ممنوع

وإن هتفنا.. يا رسول الله كن في عوننا

يعطوننا تأشيرة من غير ما رجوع

وإن طلبنا قلماً لنكتب القصيدة الأخيرة

أو نكتب الوصية الأخيرة

قبيل أن نموت شنقاً

غيروا الموضوع



يا وطني المصلوب فوق حائط الكراهية
يا كرة النار التي تسير نحو الهاوية
لا أحد من مضر.. أو من بنى ثقيف
أعطى لهذا الوطن الغارق بالنزيف
زجاجة من دمه
أو بوله الشريف
لا أحد على امتداد هذه العباءة المرقعة



أهداك يوماً معطفاً أو قبيحة
يا وطني المكسور مثل عُشبة الخريف
مقتلون نحن كالأشجار من مكاننا
مهجرون من أمانينا وذكرياتنا
عيوننا تخاف من أصواتنا
حكامنا آلهة يجرى الدم الأزرق في عروقهم
ونحن نسل الجارية
لا سادة الحجاز يعرفوننا.. ولا رعاع البادية
ولا أبو الطيب يستضيفنا.. ولا أبو العتاهية
إذا مضى طاغية
سلمنا لطاغية



مهاجرون نحن من مرافئ التعب

لا أحد يريدنا

من بحر بيروت إلى بحر العرب

لا الفاطميون... ولا القرامطة

ولا المماليك... ولا البرامكة

ولا الشياطين... ولا الملائكة

لا أحد يريدنا

لا أحد يقرئنا

في مدن الملح التي تذبح في العام ملايين الكتب

لا أحد يقرئنا

في مدن صارت بها مباحث الدولة عراب الأدب



مسافرون نحن في سفينة الأحزان

قائدنا مرتزق

وشيخنا قرصان

مكومون داخل الأقفاس كالجرذان

لا مرفأً يقبلنا

لا حانة تقبلنا

كل الجوازات التي نحملها

أصدرها الشيطان

كل الكتابات التي نكتبها

لا تعجب السلطان



مسافرون خارج الزمان والمكان

مسافرون ضيعوا نقودهم.. وضيعوا متاعهم!!

ضيعوا أبناءهم.. وضيعوا أسماءهم.. وضيعوا انتمائهم

وضيعوا الإحساس بالأمان

فلا بنو هاشم يعرفوننا..

ولا بنو قحطان

ولا بنو ربيعة.. ولا بنو شيبان

ولا بنو 'لينين' يعرفوننا..

ولا بنو 'ريجان'

يا وطني.. كل العصافير لها منازل

إلا العصافير التي تحترف الحرية

فهي تموت خارج الأوطان...).

فاذن إن تململ المواطن أو اعترض على موظف في دائرة الماء أو البريد زعق الموظف في وجه المواطن: اتريد ان تعلمني شغلي..؟ ونفس الحال ينطبق على المستويات الوظيفية العليا.. لأنهم في العراق.. لا يعتقدون بصحة ما ذهب إليه الشاعر بقوله: الناس للناس من بدو ومن حضر.. بعض لبعض وان لم يشعروا خدم...

هم ينظرون الى الوظيفة باعتبارها حكم وسلطه ولا ينظرون اليها باعتبارها خدمة المجتمع..ولأنه لا توجد جهة تلجم ولا توجد جهة تكبح المسيء..

٣. ولجم الفساد بمعنى مكافحته تتطلب الخضوع للدستور والالتزام بالقانون ومقولة صدام الأثيرة الى قلوب العراقيين هي تلك التي تصف القانون بشخطة قلم..!، فقانون الانتخابات الذي جاء في عربته مشرعو العراق وحكومته المعطاء مخالف للدستور.. نعم مخالف، وان يكن.. ماذا في ذلك..؟.

٤. ومكافحة الفساد تتطلب الالتزام بالفصل بين السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.. والعراقي.. عندما يتعلق الأمر بالحكم فإن الحاكم وبمجرد ايلولة الحكم اليه وكيفما كانت الأيلولة فإنه يريد السلطات كلها في يده من طقطق الى السلام عليكم، لا يعترف بفصل السلطات ولا تقاسم الاختصاصات، على طريقة اكله للسمك، ففي العراق يسأل الواحد منهم صاحبه عندما يعلم انه اكل سمكاً: هل مصصت العظام..؟ فان كان الجواب بالنفي قال له: اذن انت لم تأكل سمكاً..!..

٥. ومكافحة الفساد تتطلب ايضاً اشراك منظمات المجتمع المدني في ادارة الشؤون العامة وتشجيعها وتنشيطها وتمييزها وابعادها عما يفسدها.

٦. ومكافحة الفساد تتطلب اعتماد المواطنة كهوية تعريفية تحتل المقام الأول ان لم يكن الوحيد في التعامل مع المواطن وخصوصاً في حقه بالوظيفة الحكومية واشغالها على اساس الجدارة والنزاهة ومن خلال المنافسة وتكافؤ الفرص وليس من خلال المحاصصة او من خلال ما ينادي به علاوي تحت ما يسمى بالتوازن الطائفي او الحزبي.

٧. وتتطلب ايضاً قوانين انتخابات عادلة وموضوعية وقانون احزاب واجراءات للانتخابات لا يشوبها الفساد..

٨. وتتطلب احترام استقلال القضاء وتطوير التشريعات القانونية الى قوانين معاصرة.

٩. ومكافحة الفساد تتطلب اعلاماً حراً وابواباً مشرعة للتعبير عن الرأي واحترامه.

١٠. وتتطلب احترام استقلال اجهزة مواجهة الفساد هيئة النزاهة لتمارس مهمتها بعيداً عن الاحتواء او المحاصصة..

١١. وتتطلب مكافحة الفساد رأياً عاماً ينطبق عليه القول الشعبي الدارج (يذبح بالكطنه..).

ولكن هذه الشروط غير قائمة في العراق، والمشكلة انها ليست شروطاً لمكافحة الفساد بل انها المواصفات الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الصالح والرشيد، ومن دونها فان الديمقراطية ليست صنديق اقتراع فقط، وقد تكون تلك الصناديق مجرد مصيده..

الفصل الثاني: مواجهة الفساد في العراق...؟..

الجهة المنوط بها كبح الفساد في العراق بموجب الدستور هي هيئة النزاهة.. وما دمنا قد توصلنا الى حقيقة أنه في العراق وضمن المقطع الزمني المنظور لا توجد مقومات لجم الفساد.. بمعنى قطع الامدادات اللازمة لبقائه وتوسعه واستشرائه ومن ثم تجفيف منابعه، واذا كان هذا هو حال الجانب الطوعي من الموضوع..فهل ان الجانب الرسمي افضل حالا؟.. أعني الجهد الرسمي المنظم والفاعل والمتسلح بالقانون الذي يجبر الجميع على الانصياع له..؟..

هذا الجهد الرسمي المنظم والمتسلح بالقانون مثله في العراق بعد سقوط نظام صدام هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين.. ولكن العمل في عالم اليوم يقوم على التخصص والتكامل فلا يجوز بل من الخطورة بمكان أن تعتمد جهازاً واحداً لمواجهة الفساد فقد يطغى الجهاز وقد يفسد الجهاز.. فلا بد من جهات تمتد هيئة النزاهة بالمدخلات وتلك المدخلات يوفرها جهاز التدقيق الحكومي المركزي يعني ديوان الرقابة المالية وايضا مصادر المعلومات المختلفة، وفي مرحلة من مراحل مواجهة الفساد يتطلب الأمر صدور قرارات قضائية بحق مرتكبي الفساد، وهذه من اختصاص جهاز القضاء يعني المحاكم، ولأن السلطة العليا في البلد الديمقراطي هي البرلمان بوصفه ممثلاً لارادة الشعب فان تلك الاجهزة وبما فيها هيئة النزاهة ينبغي ان تخضع لرقابة مجلس النواب فالتعويل كلياً على هيئة النزاهة ينطوي على مخاطر من بينها انحراف الهيئة وتحويلها الى سلطة غاشمة ومن بينها تسرب الفساد الى الهيئة بالذات عندما يتولى أمرها أشخاص فاسدون ولكن هل يوجد ضمان بتحقيق التناغم والانسيابية في العمل بين الأطراف المشار اليها كلا بما يخص المقطع المكلف به من المهمة..؟.. هذا الضمان يتوفر في حال توفر الحاضن الذي يحيط بكل ذلك وهو مدى توفر الارادة السياسية في النظام السياسي لمناهضة الفساد واتاحة كل السبل لمواجهته..

في الفصل السابق مررنا على الرئاسات التنفيذية في النظام السياسي القائم في العراق ووجدناها صانعة للفساد بدلا من ان تكون مناهضة له، والمناهض للفساد هو

المسؤول الذي لو تناهى الى علمه ان شخصا في الدولة ارتكب فسادا يكفهر وجهه ويثور غيره على مصالح الشعب ويُخشى عليه من السكتة الدماغية.. فهل يوجد عندنا مثل هذا النمط من الحكام..؟، ومررنا في الفصل السابق على قادة وممثلي الشعب فوجدناهم مع الفساد سمن على عسل..! فعن اية إرادة سياسية لمكافحة الفساد يتحدث موسى فرج..؟ لا يوجد شيء من هذا القبيل..

في هذه الحالة نتفحص الوضع في هيئة النزاهة بالذات كي نقف على مدى جاهزيتها لمواجهة الفساد.. و نخرج على الوضع في الأجهزة ذات العلاقة أقصد ديوان الرقابة المالية والقضاء ولجنة النزاهة في مجلس النواب..

الفصل الثالث: منظومة مواجهة الفساد في العراق..

تتكون منظومة مواجهة الفساد في العراق من الأجهزة الآتية:

أولاً: هيئة النزاهة:

ثانياً: مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات:

ثالثاً: لجنة النزاهة في مجلس النواب:

رابعاً: ديوان الرقابة المالية:

خامساً: جهاز القضاء:

سادساً: منظمات المجتمع المدني:

١. المفتشون العموميون:

تأسست مكاتب المفتشين العموميين بموجب قرار سلطة الائتلاف (بريمر) رقم ٥٧ في شباط ٢٠٠٤..

الغرض منها:

(اخضاع أداء الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق بغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على أداء الوزارات، وبغية منع وقوع أعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة)... لم تكن فكرة المفتش العام غريبة على الإدارة العراقية فقد كانت توجد في حقبة الاحتلال الانكليزي وظيفه باسم المفتش العام في وزارة الداخلية تحولت إلى هيئة التفتيش الإداري.. وقد منح القانون مكاتب المفتشين العموميين صلاحيات وسلطات ممتازة من بينها امكانية الوصول بدون قيود الى جميع مكاتب الوزارة والاماكن التي يحظر عادة الدخول اليها والاطلاع على كافة البيانات والمراسلات بما فيها الالكترونية وسلطة اصدار طلبات الاستدعاء..الخ.. وقد كانت الدفعات الاولى من المفتشين العموميين والتي عينت في وقت بريمر وبقرارات تعيين موقعة من قبله تضم اشخاص على قدر ممتاز من المهنية والخبرة والمقدرة وقد استشهد

من بينهم مفتش عام وزارة التربية القاضي مهدي ابو المعالي وهو اول مفتش عام جرى اغتياله وكذلك مفتش عام وزارة المالية ومفتش عام وزارة الدفاع والعديد من الكوادر التي عملت معهم.

الذي حصل هو ان الصراع بدأ واضحاً بين المفتشين العموميين وبين الوزراء فالمفتش العام يسعى للقيام بواجباته في ملاحقة الفساد في الوزارة والوزير ويطانته يسعون لأن يكون اللحاف واسعا ليمددوا أرجلهم في الفساد الى اقصى ماتستطيع التمدد..! وكان التعارض بين مفهومين لطبيعة مهمة المفتش العام قائماً الأولى غربية وتقول ان المفتش العام اذن الوزير وعينه وعراقية تقول: أعطوني وزيراً مثل وزراءكم عفيفاً أكون له اذنا وعينا ولكن الوزير في بلدي ليس عفيفاً فان كنت اذنه وعينه صرت سمسارا للموبيقات.. منهم من تلاءمت نفسه الامارة بالسوء مع الوضع فصار مجرد سمسار للموبيقات ومنهم من ذوي النفوس الأبية شبع ضيماً وملاحقه.. هذا النوع الأخير من المفتشين العموميين كان يمثل صخرة على صدر الوزير ويطانته ومن الظريف ان اشير الى ان الوزارة التي كنت مفتشاً عاماً فيها عقدت اجتماعاً وزارياً في اليوم الذي غادر فيه بريمر العراق وافتتحت الوزارة الاجتماع بهتاف يشبه الزغرودة وهي تنظر في عيني: لقد رحل بريمر..! قلت: وما شأنني..؟ قالت اليس هو من وقع قرار تعيينك..؟ قلت لها: (you too...!). فكانت موجة من الضحك قد سادت المجتمعين.. قالت: ولكنك تقبض راتبك من الوزارة ويجب ان تعمل للوزارة (وطبعاً رغم تخرجها من هارفرد لكنها لا تميز بين شخصها وبين الجهاز الحكومي الذي ترأسه).. قلت لها: أنا اقبض راتبي من جيب الشعب واعمل لمصلحته فهو ولي نعمتي..!. المضحك أنني قرأت قبل أقل من أسبوع تقريراً أمريكياً وجدت لها فيه مقابلة يسألونها عن سبب إحالتها إلى المحكمة المركزية وهجرتها ثانية من العراق..؟ تقول لهم: لقد كان المفتش العام شيعي..! وهي لا تختلف في هذا عن صباح الساعدي الذي قال في لقاء مع سحور البغدادية السياسي: راضي الراضي ماسوني..!، هو أنت راح تصلي وراه..؟ أم تتخذه مرجعاً..؟ فالوزيرة السابقة تعرفني لا اقول بما يقوله السنة من أن المرأة خلقت من ضلع آدم الأعوج..! ولا اقول ما يقوله الشيعة بان حواء خلقها الله من فضلة الطين التي زادت بعد انتهائه من صنع آدم..انما اقول: لقد خلقهما تعالى كل على حده.. أو خلقهما واحداً فشطره الى نصفين نصف رائق لأنه كان يواجه الضوء ونصف معتم لأنه كان يواجه الظل.. في مرحلة لاحقة وعندما هيمن المقربون من رئيس الحكومة على اجهزة مكافحة الفساد

اتخذوا من مكاتب المفتشين العموميين مزرعة لقطف المناصب فاقتلعوا معظم المفتشين العموميين وغرسوا بدلا عنهم من بلدياتهم ومن المقربين منهم مع منح حصة للمسؤولين في هيئة النزاهة ولجنة النزاهة في مجلس النواب وتحولت مكاتب المفتشين العموميين الى مجرد مكاتب فارغة ومنجم للتوظيف الأمر الذي دفع ببعض اعضاء مجلس النواب الى المطالبة بالغاء وظيفة مفتش عام..!

٢. ديوان الرقابة المالية:

أعيد إنشائه بموجب قرار سلطة الائتلاف (بريمر) رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤..

الغرض منه: (يعمل الديوان مقترنا بهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين لكل وزارة لضمان بقاء الحكومة العراقية مستقيمة وذات شفافية يمكن مساءلتها من قبل الشعب العراقي)..

ديوان الرقابة المالية جهاز قديم في العراق يبلغ عمره اكثر من ٨٥ سنة تم إنشاء ديوان الرقابة المالية بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧ إذ كان يسمى بدائرة تدقيق الحسابات العامة، ثم عرف فيما بعد باسم ديوان مراقب الحسابات العام، والان ديوان الرقابة المالية. ينظم عمل الديوان القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ المعدل، وأمر سلطة الائتلاف رقم (٧٧) الصادر في ٢٥/٤/٢٠٠٤. وبموجب هذه النصوص، يعتبر الديوان مؤسسة حكومية مستقلة ذات شخصية معنوية ويتولى مهمة رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة، وتقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية، ويقوم بنشر أنظمة المحاسبة والتدقيق. كما يتولى التحقيق والتبليغ في الأمور المتعلقة بكفاءة التحصيل والإنفاق واستعمال الأموال العامة.. وفي مطلع عقد السبعينيات تم ربطه بديوان الرئاسة ومنح صلاحية التحقيق من الموظفين في دوائر الدولة ومن جراء ذلك احيط بهالة وبات جهازا مرعبا، ولأن النظام في حينه متجه الى راسمالية الدولة تحت غطاء الاشتراكية فقد بولغ في اتساع نشاط ديوان الرقابة المالية ليشمل نشاطه بالاضافة الى اجهزة الدولة القطاع المختلط والتعاوني أيضا وكذلك الجمعيات مما ادى الى ترهله وضموره تلك الهالة وعندما جاءت مرحلة الحصار إذ فتح نظام صدام الفساد الحكومي على مصراعيه وبات موظف الدولة يحصل على ماهيته من المواطن بشكل رشاوى وابتزاز وبشكل علني إذ باتت الدوائر تعتمد على ذاتها في تمويل نفسها (وهي عبارة ملطفة عن ابتزازها المواطن)، اسقط بيد ديوان الرقابة المالية

وباتت تقاريره لا تقدم ولا تؤخر.. وغادره الكثير من الكوادر، ولأنه مرتبط اداريا بديوان رئاسة الجمهورية فقد تم حله من ضمن ماتم حله من دوائر النظام الرئاسية من قبل بريمر، ولكن أعيد تأسيسه مجددا بقرار بريمر رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤.. وفي مطلع عام ٢٠٠٤ تم التوجيه لكافة الوزارات بتجميع وثائق النفط مقابل الغذاء في معهد التدريب النفطي وكلف رئيس الديوان في وقته احسان كريم غانم بتدقيق وثائق البرنامج وكان ذلك سببا في اغتياله عندما كان متوجها من بيته في منطقة المأمون الى مقر عمله في صوب الكرخ.. وعين بعد ذلك عبد الباسط تركي الذي شغل منصب وزير حقوق الانسان واستقال احتجاجا على ضرب الامريكان للفلوجة...

٣. هيئة النزاهة:

أسست بموجب قرار سلطة الائتلاف (بريمر) رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ هيئة النزاهة تم انشاء هيئة النزاهة بموجب أمر سلطة الائتلاف رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤، إذ كانت تسمى بمفوضية النزاهة العامة وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل إسمها الى هيئة النزاهة. بموجب هذه النصوص،... الغرض منها: (اقامة الحكم النزيه والشفاف في العراق وانشاء هيئة مستقلة قادرة على تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة المدنية وتقوية مطالبه الشعب لايجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة..).

٤. مجلس القضاء الأعلى:

تمت إعادة تأسيس مجلس القضاء بموجب الأمر رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣، وأعطى اسماً جديداً وهو مجلس القضاء الأعلى ليكون مسؤولاً ومشرفاً على النظام القضائي في العراق وبشكل مستقل عن وزارة العدل. وبموجب الأمر المشار إليه، يتولى المجلس الإشراف الإداري على القضاة وأعضاء الادعاء العام كافة، باستثناء أعضاء محكمة التمييز، وينظر في ادعاءات إساءة السلوك المهني ضد القضاة وأعضاء الادعاء العام، ويرشح الافراد المؤهلين لشغل الوظائف القضائية أو عضوية الادعاء العام والتوصية بتعيينهم. ويقوم بترقية، وترفيح، وانتداب، ونقل القضاة وأعضاء الادعاء العام.

الفصل الرابع : هيئة النزاهة ..

أولاً: هيئة النزاهة في ادارة السيد راضي الراضي:

هروب راضي الراضي الى أمريكا:

الراضي: حينما شرعنا بوضع أيدينا على حالات فساد لأعضاء كبار من الائتلاف اتهموني بشيخ المفسدين..

٢٠٠٧/٩/٨



«الأخبار» واشنطن: سفر القاضي راضي الراضي خارج العراق ، أثار تساؤلات كثيرة وكبيرة إلى الحد الذي اتهمته حكومة المالكي بالهروب وإحالته على التقاعد وارتفاع صوت عضو من الائتلاف العراقي الموحد متهماً إياه بالفساد وظهور اتهامات أخرى له من أعضاء آخرين في هذا الائتلاف المهيمن على الحكومة والبرلمان العراقيين بتبعيـث هيئة

النزاهة.

في مقابلة مع فضائية الحرة تحدث الراضي عن تدخلات الحكومة في شؤون هيئة النزاهة مؤكداً أن هذه الهيئة مستقلة وتمتلك الحق في محاسبة أي فرد في الدولة بغض النظر عن مركزه ومسؤوليته في الدولة، وقال الراضي إن لب المشكلة يكمن في وضع النزاهة يدها على حالات فساد لأعضاء في الائتلاف العراقي الموحد والتحقيق معهم. وأوضح القاضي راضي أن ضغطاً من عدة أطراف مسؤولة لمنعنا من الاستمرار في التحقيق مع المتهمين. وأكد الراضي رفضه لمثل هذه الضغوط إذ أن الإذعان لها يعني أننا سنكيل بمكيالين وسيكون عملنا موجهاً إلى الأطراف الأخرى المعارضة أو المختلفة مع الائتلاف مما يتناقض بشكل صارخ مع مسؤولية هيئة النزاهة واستقلاليتها. وهذا ما دعا الحكومة إلى تعيين شخص آخر لهيئة النزاهة واتهامي بشيخ المفسدين...

النص الكامل لشهادة راضي الراضي امام مجلس الشيوخ الامريكي

٢٠٠٨/٣/١٦

المصدر الرائد نت. / خاص

شهادة القاضي راضي حمزة راضي...

مفوض، لجنة السلامة العامة، لجمهورية العراق..

جلسة استماع بشأن فعالية الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لمكافحة الفساد،

والهدر والغش وسوء صرف الاموال في العراق، في ١١ آذار، ٢٠٠٨.

لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي.

الفساد في الحكومة العراقية وتكاليفه:

إلى رئيس الجلسة وأعضاء الأمم المتحدة المحترمين، مجلس الشيوخ، السيدات

والسادة: تحياتي لكم

أنا القاضي راضي حمزة راضي، المفوض السابق للجنة النزاهة العامة، في جمهورية

العراق. ومن الشرف أن أكون هنا بينكم اليوم لأناقش معكم أهم المشاكل التي

تواجه العراق بعد التغيير الأخير، الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفائها في العراق للقضاء على اكبر ديكتاتورية في العالم، صدام حسين، الدكتاتورية التي بنيت على الجثث، والمال ومعاناة العراقيين.

أريد أن اشكر الشعب الأمريكي الذي ضحى بحياته وماله من اجل تحقيق الأهداف النبيلة الجديرة بالاحترام، الدفاع عن الحقوق العراقية، لإنهاء معاناتهم ونشر الديمقراطية في جميع أنحاء العراق، والتي تمثل المفتاح إلى التقدم والنمو، شكرا آلاف المرات إلى كل شخص شارك في التضحية من اجل هذه الأهداف النبيلة.

أسباب انعقاد اللجنة العراقية للنزاهة العامة

العراق هو بلد غني؛ ولكن بنيته التحتية في الأساس غير موجودة وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.. بناء الديمقراطية يتطلب الشفافية في النظام الحكومي من الحكومة لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.. الشعب العراقي ذكي ويحب العمل بجد ويبحث عن التقدم، ولذلك فهو يستحق حكومة أمينة وعادلة.. الشفافية ووجود نظام فعال لهيئة النزاهة العامة فضلا عن المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات والمفتشين العامين.. أمور تشجع الاستثمار الأجنبي في العراق.

وجود هذه الهيئات المكرسة للرقابة العامة، ولاسيما هيئة النزاهة العامة (CPI)، من شأنه أن يحمي الأموال، وهذه الأموال ستخصص للخدمات العامة من أجل الشعب العراقي، بما يؤدي إلى الخير والرفاهية لهم، وهذا بدوره يحقق الاستقرار الداخلي، ويكون له مردود ايجابي على الاستقرار الإقليمي والدولي السلطات القانونية لمكافحة الفساد وهذه المنظمات مستمدة من قرارات السلطات المؤقتة بما في ذلك الأمر رقم (٥٥)..

(إنشاء لجنة للنزاهة العامة)، والأمر رقم (٥٧) (إنشاء مكتب المفتش العام في كل وزارة)، والأمر رقم (٧٧) (استمرار المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات التي أنشئت في ١٩٢٧).

تعيين مفوض لهيئة النزاهة:

لهذه الأسباب الهامة انشأ العراق لجنة النزاهة العامة، و يشرفني أن أكون المفوض من CPI، إذ اختار المجلس القضائي العراقي ثلاثة مرشحين لهذا المنصب، والسفير بريمر اختارني لقيادة لجنة النزاهة العامة لأنني تخرجت في المعهد القضائي في عام ١٩٧٩ وعندي

٣٩ سنة خبرة في الشؤون القانونية، وبالإضافة إلى ذلك، كنت مدير الأموال العراقية من أجل الأيتام خلال الحرب العراقية الإيرانية، كما أنني اعتبر نفسي تكنوقراطياً وقاضياً نزيهاً.

لقد كانت هناك مضاربة في الآراء بشأن وثائق التفويض الأخرى التي تضمنت حقيقة أنني شيعي وتم سجنني وتعذيبني على أيدي صدام حسين لرفضني الانضمام إلى حزب البعث، وفي المستقبل سيتم اختيار المفوضين من ثلاثة مرشحين من مجلس القضاء الأعلى، وعلى رئيس الوزراء أن يختار واحداً من هؤلاء المرشحين، وعلى البرلمان تأكيد هذا المرشح. أي أن المفوض يمكن أن يطرد بعد تصويت ثلثي البرلمان. ولذلك فإن مسؤولية هذه السلطة، والضرورة للنزاهة في هذا المكتب كبيرة وعظيمة.

بدء التطبيق للجنة النزاهة العامة:

بدأت لجنة النزاهة العامة في حزيران / يونيو ٢٠٠٤، وكان للخبراء الأمريكيين أثر كبير في تقديم المشورة والتوجيه لهذه اللجنة الرائعة، وساعدنا الخبراء الأمريكيين بإقامة دورات تدريبية منذ اليوم الأول حتى الآن، و أنفقوا قدراً كبيراً من الوقت والمال لتعقد هذه اللجنة لنشر وتعزيز أخلاقيات النزاهة لبلدي.

أداء لجنة النزاهة العامة كان عالياً في ظل ظروف بالغة الصعوبة ومع ذلك كانت قادرة في غضون ٣ سنوات على بناء عدة إدارات هامة أو مديريات، مثل:

المديرية العامة للوقاية والشفافية: التي أعدت مفتحاً لقواعد السلوك لجميع موظفي الحكومة العراقية وكذلك أعدت الذمة المالية لبرنامج الكشف عن المصالح المالية لكبار المستخدمين مثل المدير العام وكبار الضباط..

المديرية العامة لمنظمات العلاقات غير الحكومية: التي ارتبطت بمعظم المنظمات غير الحكومية في العراق من أجل حثهم على تحقيق أهدافها ولحل مشاكلهم بصدق، بعض هذه المنظمات أدت دوراً هاماً في تطوير العراق والمساهمة في أعمارها، وأيضاً للضغط على الحكومة لأجل أن تقدم أفضل الخدمات إلى الشعب العراقي المديرية العامة للتعليم: التي عملت على تثقيف الموظفين الحكوميين على واجباتهم ومسؤولياتهم، بما في ذلك تعزيز قواعد السلوك، وكذلك تثقيف الجمهور العراقي

بحقوقهم والمسؤوليات فضلا عن تعزيز الخط الساخن، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم.

وعملت على وضع منهج دراسي لأطفال المدارس العراقية لتعزيز الخدمة العامة والأخلاق. وكان لها قسم الشؤون العامة الذي يعمل مع وكالات الأنباء المحلية والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية.

المديرية العامة للتحقيقات: والتي تحقق في الفساد في الإدارات. والوزارات الحكومية.

النتائج:

خلال هذه السنوات الثلاث، كان هناك كثير من النتائج من المنظمة الجديدة والفتية في بلدي، سأل على توسيع العديد من المجالات المذكورة أعلاه، مثل العمل على توعية الوزارات الحكومية في مدونة لقواعد السلوك، والعمل على الكشف عن البيانات المالية، وإنشاء مكتب الاتصال بهيئة الانتربول، وطباعة وتوزيع مواد تعليمية للأطفال، وإصلاح الخدمة المدنية ومؤتمر المنظمات غير الحكومية، واتسعت ادارة التحقيق مع انشاء لجنة الطب الشرعي، شعبة التحقيق في البحوث، وبرنامج حمايه الشهود والمرافق، قيام شعبة الاحصاءات في ادارة وزارة الخارجية التي تصدر تقارير سنوية الى الحكومة العراقية والشعب العراقي على الارقام القياسية لانشطة CPI الاولى انشاء لجنة للنزاهة العامة والاخلاق ومعهد لاحتراق الخدمة المدنية وتوفير التدريب للجنة النزاهة العامة، اللجنة العليا لمراجعة الحسابات والمفتشين العاميين، وانشاء هيئة لمكافحة الفساد..

الخط الساخن وهو الخط الخاص يتلقى نداءات من المواطنين العراقيين، وهذا أمر يحصل لأول مرة في تاريخ العراق، الخط الساخن من عمل لجنة النزاهة العامة.

كذلك لأول مرة، ربما في تاريخ الشرق الأوسط، يعتقل وزيرا في الحكومة، وفقا لسيادة القانون (وليس بصيغة سياسية أو طائفية)، بتهمة الفساد.

وجاءت هذه القضية في وقت مبكر ونحن في عملية التحقيق، قبل تشكيل القوة الكاملة للمعارضة نجحنا في التحقيق في اكثر من ٣٠٠٠ قضية للفساد واحالتها الى

المحاكم للفصل فيها، وفقا لسجلات بلدي، فقط ٢٤١ حالة تم الفصل فيها حتى الآن. وكانت الاحكام تتراوح ما بين ستة اشهر ومائة وعشرون سنة، بيد ان تكلفة الفساد في بلدنا كشفت عنها اللجنة حتى الآن عبر جميع الوزارات في العراق، وقد قُدر بحوالي ١٨ مليار دولار.

موزعة حسب الحكومة العراقية، ان ١٨ مليار دولار وزعت في هذه الطريقة:

المجموع الكلي لتكلفة الفساد حسب الوزارات:

الوزارة	تكلفة الفساد
الدفاع	5.000.000.000
التجارة	3.000.000.000
الكهرباء	3.000.000.000
نقل	2.000.000.000
الصحة	2.000.000.000
الداخلية	1.000.000.000
الاتصالات	1.000.000.000
الاسكان	1.000.000.000
تمويل	500.000.000
النفط	500.000.000

وتمثل هذه البيانات تقدير العراقيين لتكلفة الفساد في بلادهم، وهو يقوم على الدعاوى التي قدمت أمام المحاكم لغاية أواخر ٢٠٠٧.

بالتالي فهو لا يسجل نسبة انخفاض الضرائب لا بالدولار الامريكى أو بالدينار العراقي.

في بلدي توجد مجموعة صغيرة من المحققين الأبطال ممن لا يملكون القدرة على التحقيق في كل قضايا تهريب النفط. وبالإضافة إلى السرقة من قبل الميليشيات وموظفي الحكومة، فقد تلقيت أدلة على تفشي التهريب بما في ذلك إعادة إنشاء طرق التهريب التي تعود إلى عهد صدام حسين، النظام الذي يستخدم التحايل على قرارات الأمم المتحدة بما فيها برنامج النفط مقابل الغذاء.

وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى نهاية السنة ٢٠٠٥ فمن البيانات المتاحة لي، لأنني قد علقت في اللجنة ستة رسوم بيانية تبين بالتفصيل التقديرات العلمية لحجم الفساد، وفي لجنة النزاهة العامة لدينا عدد من الحالات من جانب الوزارة، والنسبة المئوية لقضايا الفساد عن طريق الوزارة.

المبدأ التوجيهي:

٥. لقد أدت حياتي التي تحكمها هذه الكلمات القليلة (القانون فوق كل شيء، لا أحد فوق القانون) ينطبق هذا المبدأ التوجيهي لجميع الإدارات الحكومية والوزارات بشكل محايد، بشكل كامل ودون أي اعتبار للطائفة أو العرق، والانتماء الحزبي. العقوبات الرئيسية:

العقوبات الرئيسية التي تعترض عملنا هي:

العنف والترهيب والهجمات الشخصية، منذ إنشاء لجنة للنزاهة العامة، أغتيل أكثر من ٣١ موظف، وكذلك ما لا يقل عن ١٢ من أفراد أسرهم في بعض الحالات، وموظفوا مكنتي وأقاربهم كانوا عرضة للخطف أو الاحتجاز والتعذيب قبل قتلهم. العديد من هؤلاء الأشخاص كانوا قد تعرضوا إلى إطلاق نار من مسافة قريبة. ومنهم الموظف محمد عبد ساليق الذي كان قد أطلق عليه النار في الشارع مع أبنائه وزوجته الحامل. رئيس جهاز الأمن في العمل معي تعرّض مراراً للتهديد بالقتل، وكان والده مؤخرًا قد خطف وقتل بسبب آرائه وبسبب عمل ابنه في لجنة النزاهة العامة. وقد عثر على جثته معلقة بخطاف اللحوم. احد الموظفين الذين يؤدون واجبات كتابيه كان في ضمن حماية أمن لجنة النزاهة، ولكن والده خُطف بسبب عمل ابنه في اللجنة.

هذا الموظف الذي كان والده البالغ من العمر ٨٠ عاماً، وجدت جثته مملوءة بالثقوب بجهاز الدريل الذي استخدم لتعذيبه قبل القتل.

رئيس فرعنا في الموصل قتل على يد مهاجم انتحاري في مكتبه. قبل أسبوعين أحد زملائي المحامين أصيب بطلق ناري في الرقبة وفي صدره، والآن يقاوم من اجل حياته. يوم الجمعة عثرنا على جثة احد المحققين في مكان إتلاف النفايات في العاصمة بغداد، هذه مجرد أمثلة قليلة، وهناك الكثير من التهديدات التي وجهت إلى الموظفين التابعين لي، لنا جميعاً وأسرننا.

شخصياً، على سبيل المثال، تعرضت عائلتي مرارا للهجوم بالقذائف، وقد دمرت كل شيء من حولي. وقد تلقيت رصاصة من قناص أثناء خروجي من المكتب في إحدى المرّات. نحن نعرف إن الفاسد سيتوقف على لا شيء. وان الجهات الفاسدة ستشن الهجوم وتلقي بالاتهامات على نفسها وشركائها مع كل المدافع وخطافات اللجوم فضلا عن اتهامات مضادة للفساد. بحيث يصبح المُتَهَمون في لعبة مميتة كلنا شهدناها..

٦. رئيس الوزراء وحكومته رفضوا الاعتراف باستقلال لجنة النزاهة العامة، رغم ان الدستور العراقي ينص على استقلال اللجنة.

تدخل الحكومة العراقية في لجنة المسائلة؛ المسؤولين في وكالات الحكومة العراقية أرسلوا إلينا رسائل رسمية تمنعنا من اتخاذ أي إجراء ضد الرئاسة، والوزراء السابقين والحاليين.

استخدام المادة ١٣٦، القسم ب من قانون الإجراءات الجنائية رقم ٢٣ سنة ١٩٧١، والتي منعتنا من إحالة العديد من قضايا الموظفين الفاسدين إلى المحاكم، حتى أننا حصلنا على تصريح من وزير الوكالة لأجل التحقيق. قدمت هذه المشاكل الواضحة. ونفس الشيء ينطبق على الوزراء الفاسدين: إننا لا يمكن أن نتخذ أي إجراء حتى نتمكن من الحصول على إذن من رئيس الوزراء.

وكثير من حالات الفساد التي تم إغلاقها من قبل الوزراء ورئيس الوزراء، ويقدر قيمتها بمائة مليار دينار عراقي. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الضغوط التي فرضت على السلطة القضائية بعدم محاكمة القضايا نيابة عن الأفراد. كثير من القضاة في العراق يعيشون في خوف من التعذيب والاعتقال لهم ولأفراد أسرهم إذا كانوا يشاركون في قرارات الفصل في القضايا التي تخص كبار المسؤولين الحكوميين.

السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية وغيرها من فروع الحكومة العراقية لم تعمل كما هو مطلوب من اجل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد في العراق. السلطة التنفيذية في كثير من الأحيان تتشغل في حماية الموظفين الفاسدين وتحاول القضاء او السيطرة على اللجنة.

السلطة التشريعية لم تنقح قوانين مكافحة الفساد، السلطة القضائية في كثير من الأحيان تستسلم للضغوط ولم تفصل في قضايا الفساد.

الحكومة لم تعين قادة، وبخاصة الوزراء والمفتشين العامين الذين من شأنهم محاربة الفساد داخل الوزارات..

ومن اجل تعزيز الطائفية كانت هناك جداول الأعمال المهنية والتكنوقراط الذين لم يكونوا مؤهلين لأداء الخدمات الحكومية الحيوية والإدارية، فقد كان من المستحيل على لجنة النزاهة العامة ان تحقق في قضايا الفساد في مجال النفط بأمان وكفاية خاصة التي تدخل فيها ميليشيات من السنية والشيعة، وقد أدى هذا إلى أن وزارة النفط تميل نحو تمويل الارهاب من خلال هذه الميليشيات.

٧. وبالإضافة الى ذلك، في بلدي مجموعة صغيرة من المحققين يقومون بالتحقيق في اكبر القضايا في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. أكثر مما كنت قد أتصور، والتحقيق في قوات الأمن من العراق صعب جدا، ولكنه ضروري لمستقبل عراقي يتسم بالشفافية وسيادة القانون.

كما يمكن للجنة ان تقدر، وهذه ليست مهمة سهلة لحسم الوضع وسوف لن تُحل بسرعة أو كلياً.

من الواضح أن حكومة العراق، وبمساعدة من الحكومة الأميركية، بحاجة الى الكثير من الأمور لحل العقبات المذكورة أعلاه، وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين كانوا صادقين ومخلصين وتحت رئاستي في لجنة النزاهة العامة بحاجة الى الحماية والدعم واولئك الذين تسللوا الى اللجنة لاسباب سياسية طائفية، لا بد من استبدالهم بتعيين الناس الذين هم حقا ملتزمون بمهمتهم والمبدأ التوجيهي ان (لا احد فوق القانون) واذا لم يحدث ذلك، واخشى ان تكون لجنة نفسها يمكن ان تستخدم كاداء من ادوات القهر وكذلك اداة للفساد وإلى المزيد من الفساد، والطائفية وغير الشرعية عن طريق توطيد السلطة من خلال استهداف الاعداء السياسيين.

الحكومة العراقية يجب ان تنظر الى الشعب العراقي على المستوى السياسي، وعلى إعادة البناء الاقتصادي، على الخدمات الأساسية، وسائل الراحة، البنية التحتية، وعلى سيادة القانون.

ان حكومة العراق ستفشل وكذلك الشعب الامريكى، سيستمر في المعانات اذا بقيت الميليشيات والتي تعد جزءاً من الاجزاء التي تسيطر على الحكومة العراقية، بما

في ذلك قوات الأمن، والتي ليست تحت السيطرة.

الفساد والطائفية قد تأكل عمل الامريكاني والشعب العراقي لبناء مستقبل افضل للعراق والمنطقة..

خاتمة:

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن قلقي الحالي - على الأقل أنا لحد الآن كنت على حق.

انا واحد من الموظفين الوافدين من لجنة النزاهة العامة للجمهورية جننا من العراق الى الولايات المتحدة في ٢٤ آب / اغسطس، ٢٠٠٧، بصورة شرعية ولأجل التدريب مع وزارة العدل الامريكية. اثناء زيارتنا، التهديدات ضدي وعائلتي في العراق تصاعدت الى اعلى مستوى، جنبا الى جنب مع الضغط الهائل خلال السنتين الأخيرتين من قبل الحكومة العراقية، مما يدعو للأسف وبشكل مؤلم تسبب لي لالتماس الحماية المناسبة من الحكومة الأمريكية لعائلتي. عائلتي اصبحت بسلامة قصوى الآن.

معاملتي للحصول على حق اللجوء تم ملأها في ٣ تشرين الاول/اكتوبر، ٢٠٠٧، وحاليا معلقة مثلما أن سلامة عائلتي معرضة للخطر في العراق بسبب أعمالتي، والآن كلماتي اليكم في هذا اليوم، يمكن ان تضيف الي خطر اخر.

٨. قبل النزول في الولايات المتحدة في ٤ تشرين الاول / اكتوبر، ٢٠٠٧، رئيس الوزراء العراقي هددني بنفسه مع الادعاء. وعلاوة على ذلك، قيل لي أن الوكالة السابقة الآن وجهت جهودها الى مجرد متابعة التهم الموجهة لي ولموظفيي وتجاهل الفساد في الحكومة العراقية.

الموظفين واسرهم، وانا وعائلتي، ونعرف جيدا ان الديمقراطية والعدالة لا تشتري بدون ثمن. وفي حين ان هذه المثل، كثيراً ما قوبلت بالعنف، والاضطهاد، وادعاءات كاذبة، وعدم الاكتراث.

لدي احترام كبير للعمل، وان الشجاعة والتضحية التي أبداها الشعب الامريكي كانت لصالح العراق، أنني أقف أمامكم مع الإيمان والثقة باني خدمت بلدي وان كل بلد مثل بلدنا لن يسبب الانتقام في الولايات المتحدة، ليس هذا هو الحال في العراق اليوم، حيث أنني وبلدي واللجنة نعاني الاضطهاد وفي كل المجالات سياسيا وقانونيا

وماليا.

الآن، هنا في أمريكا، نحن دون حماية أو خطة، ولكني الآن كريحة في الريح.
لا اعرف السياسة. عملت في حياتي لبلادي. وأنا أحب بلادي كثيرا وافتقدتها،
ولكن اذا كان لي عودة، فانا سأقتل حتما.

أتطلع الى اليوم الذي تصبح فيه بلادي هي مركز امن وأنا وعائلتي نستطيع أن نبدأ
في إعادة بناء حياتنا.

أرى أعمالا في كشف البلايين من قضايا الفساد بالدولارات وتعزيز الديمقراطية،
والنزاهة العامة وسيادة القانون في العراق، وأتطلع إلى العمل مع جميع الذين سوف
يقدمون لنا العون في هذا الجهد.

شكرا لاهتمامكم والصبر، ورجاء لا تترددوا في طرح اي سؤال.

استجواب راضي الراضي من قبل مجلس النواب..



محضر الجلسة رقم (٣٥) الفصل التشريعي الاول السنة التشريعية الثانية:..

٢٦ ايلول ٢٠٠٧.. الدورة الانتخابية الأولى.

السنة التشريعية الثانية: م/ محضر الجلسة

د. محمود المشهداني.

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابة عن الشعب نفتتح الجلسة الخامسة والثلاثين من الفصل التشريعي الأول لسنة ٢٠٠٧ ونبدأها بقراءة السيد محمد ناجي

يتلو آيات من القرآن الكريم.

د. محمود المشهداني

تتجاوز الفقرة الثانية للضرورة الأمنية، نمضي من فقرات التصويت الى فقرة استجواب السيد رئيس هيئة النزاهة وذلك لعدم اكتمال النصاب للتصويت والإستجواب مقدم من السيد صباح الساعدي.

السيد صباح الساعدي: تقدمنا بطلب استجواب السيد رئيس هيئة النزاهة راضي الراضي وقد وجهنا له التهم التالية نبدأ بذكرها ثم نأتي الى التفصيل:

اولاً: المخالفات الإدارية والمالية المنسوبة الى السيد راضي الراضي ومفوضية النزاهة.

ثانياً: هدر المال العام

ثالثاً: إشاعة الرعب داخل مؤسسات الدولة وإعاقة برامج التنمية..

رابعاً: تسريب العناصر من الأجهزة القمعية الصدامية الى هيئة النزاهة..

خامساً: الأهمال الجسيم في اداء المهام..

سادساً: التعيينات المخالفة للقانون داخل مفوضية النزاهة..

سابعاً: الإجراءات التعسفية بحق بعض منتسبي مفوضية النزاهة لمجرد التأشير على وجود خلل في المفوضية..

ثامناً: التشهير الكبير بحق مسؤولي وموظفي مؤسسات الدولة العراقية قبل حسم قضاياهم. .

تاسعاً: التقصير الكبير في اداء الواجب وفشل المفوضية في مكافحة الفساد نتيجة السياسات الخاطئة التي اعتمدها رئيس المفوضية..

عاشراً: التسبب بقتل عدد من منتسبي مفوضية النزاهة..

حادي عشر: تسريب اسماء المخبرين السريين الذين يعملون لمصلحة المفوضية في مؤسسات الدولة وعدم اتخاذ أي اجراء بحق المسربين للأسماء..

ثاني عشر: إخفاء معلومات وحقائق عن لجنة النزاهة في مجلس النواب.

ثالث عشر: إحالة القضايا الى القضاء دون انجاز وتوفير الأدلة الثبوتية بل الاعتماد على الإخبارات.

رابع عشر: عدم فتح ملفات الفساد الضخمة في واقع مؤسسات الدولة العراقية والإهتمام بالقضايا البسيطة وغيرها من الأمور التي ستثار الآن. بالنسبة الى الإتهام الأول وهي المخالفات الإدارية والمالية، ذكر السيد راضي الراضي عند استضافته يوم (٢٠٠٧/٤/٣٠) ان مفوضية النزاهة تعتمد بشكل كبير على تقارير ديوان الرقابة المالية وقد وجهت له سؤالاً في الإستضافة وقلت ان مفوضية النزاهة هل تخضع في حساباتها الختامية لديوان الرقابة المالية؟ فأجاب السيد راضي الراضي بأنها تخضع لذلك. هنالك تقرير كامل من ديوان الرقابة المالية يشير الى مخالفات كبيرة وقعت في مفوضية النزاهة مخالفات ادارية ومخالفات قانونية ومخالفات مالية كبيرة، فما هو جواب السيد راضي الراضي حول هذه المخالفات؟ التي من المفروض وفق قانون ديوان الرقابة المالية ان تعالج خلال (٦٠) يوماً من اصدار التقرير الذي يصدره أو الكتاب الذي يصدره ديوان الرقابة المالية؟.

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة..): ان الفساد آفة تصيب الحكومة الصالحة بالهلاك.

السيد صباح الساعدي: (نقطة نظام).

الإستجواب ليس استضافة، الإستجواب اتهام محدد يجب ان يجيب على التهمة المحددة بعين ذاتها. اما عندما كان السيد راضي الراضي في استضافة داخل مجلس النواب يوم (٢٠٠٧/٤/٣٠) فيجب ان يجيب على الإتهام بدون كلمات خطابية أو ماشابه فالسؤال واضح هنالك تقرير من ديوان الرقابة المالية اثبتت عام (٢٠٠٥) وعام (٢٠٠٦) يجب ان يجيب لماذا لم تعالج المفوضية هذا الخلل الواقع في داخلها؟

السيد محسن السعدون: (نقطة نظام) ..

نقطة النظام التي اطرحها تتعلق حول آلية حضور أو استجواب القاضي راضي الراضي فأنا اعتقد قبل الإستجابة والسؤال يجب ان نعرف آلية حضور رؤساء الهيئات الإدارية؟ وكيفية الإستجواب؟ لأن الإستجواب هي المراحل النهائية معناها الإتهام هذه الآلية لم تكن موجودة ضمن الآليات الموجودة في المادة ٦١ المنصوص عليها في الدستور بحضور المسؤولين والوزراء وما منصوص عليه في النظام الداخلي في المادة (٥٠). لذلك أنا اشعر ان استجواب القاضي راضي الراضي فجأة في هذه الجلسة هي مخالفة دستورية يجب ان تكون هنالك مراحل تمر بها لحين حضور المسؤول أو الوزير لحين الوصول الى الإستجواب وجود اعتراض من احد النواب وبعد ذلك مناقشة ذلك الموضوع من قبل (٢٥) نائب آخر، هذه الآلية مخصصة في الدستور للوزراء وليس بخصوص رؤساء الهيئات المستقلة. لذلك أنا اعتقد ان حضور السيد راضي الراضي بموجب هذه الحالة والإستجواب هي مخالفة دستورية وأنا اطلب من هيئة الرئاسة وجود القاضي راضي الراضي هي استضافة وليس استجواب.

السيد سليم عبد الله:

اولاً الإستجواب بالنسبة لمجلس النواب خلال الفصلين التشريعيين يعتبر سابقة، أي لم يتم مجلس النواب بإستجواب احد الوزراء أو ممثلي الحكومة أو الهيئات المستقلة وهذا ما يوجب قراءة النصوص الدستورية والنصوص الموجودة في النظام الداخلي المتعلقة بآلية الإستجواب والطريقة وما هي حقوق العضو في توجيه الأسئلة وكذلك المستجوب الحد الذي يقدم به الدليل وما يترتب على ذلك من قناعة المجلس بالوقائع والأدلة التي تطرح من قبل المستجوب وامكانية سحب الثقة اذا لم يقتنع بها. ما يشير اليه الدستور العراقي في المادة (٦١) ان لعضو مجلس النواب وبموافقة (٢٥) توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء، والآلية تسري على رؤساء الهيئات المستقلة ولا تجري المناقشة في الإستجواب إلا بعد (٧) ايام في الأقل من تقديمه، الطلب يقدم الى المستجوب ويدرس الأسئلة التي تتعلق بالإستجواب على وجه التحديد ويقدم الأدلة اثناء الإستجواب. نحن كلجنة قانونية حينما سأل السيد رئيس هيئة النزاهة عن وصول الأسئلة اليه بشكل تحريري وامكانية تهيئة الأدلة اجاب بأنه لم يبلغ بذلك بشكل تحريري واضح ولذلك مع وجود الأدلة التي يحملها الآن لذلك لم يكن قد اطلع

على الأسئلة التي يمكن ان توجه على وجه التحديد ، لذلك لا يحق ان تذكر اسئلة جديدة بغير ما تم تقديمه من قبل العضو وما وقعه الـ(٢٥) من الأعضاء واذا كان هنالك من استدراك فللسائل وحده حق الإستدراك على ان لا يتعلق الأمر بقضية شخصية ولا مخالفة للضوابط ولا يمكن ان تسيئ الى الشخص المستجوب ويبقى المجلس له حق الخيار في القناعة بالأدلة المطروحة على وجه موضوعي هل انها كافية ام غير كافية؟ أما ان يتحول الإستجواب الى اخذ ورد بين المستجوب والمستجوب اعتقد سيخرج العمل عن اطاره القانوني.

السيد بهاء الأعرجي:

الأخ الشيخ صباح الساعدي قدم مجموعة اسئلة بحدود (٢٠) سؤال، السؤال الأخير الذي كان يتعلق به:هل اللجنة تلتزم بتقارير ديوان الرقابة المالية هو فقط في هذا السؤال طلب الإجابة ولم يطلب الإجابة عن الأسئلة التي سبقت وبالتالي عليه ان يحصر الموضوع في هذا الإطار وان يكون مدار النقاش حول هذا الموضوع أما الإتهامات الأخرى والأسئلة الأخرى لم يطلب الإجابة عنها وانما ركز الإجابة على هذا الموضوع فقط هذا من جانب، من جانب آخر كل دوائر الدولة العراقية ووزاراتها ومؤسساتها لا تخلو من فساد ادراي ومالي بغض النظر عن النسبة الموجودة من هنا وهناك لكن على ان لا يتحول اذا كان خلاف شخصي أو موضوعي. علينا ان نتجرد من هذه الخلافات الشخصية ويكون النقاش والحديث موضوعي وبالتالي يكون السؤال فقط على هذا الموضوع أنه لم يطلب الإجابة على باقي الأسئلة..

د. محمود المشهداني:

السؤال يوجه الى السيد راضي الراضي، الأسئلة الموجهة من قبل الشيخ صباح الساعدي هل وصلتكم مكتوبة تحريراً؟

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة).. لم يرديني أي شيء تحريري.

السيد صباح الساعدي: سيادة الرئيس هذا طلب الإستجواب والإتهامات التي وجهت وقد وقعتم سيادتكم على هذا الإستجواب والمفروض انه قد وصل الى السيد راضي الراضي.

د. محمود المشهداني: الم يصل السيد راضي الراضي هذه الأمور الى هذا اليوم؟..

السيد راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة: في التبليغ عن الحضور لهذا اليوم كان هاتفياً إلا ان السيد عمر عبد الستار:.

اريد ان احيط السادة النواب وهيئة الرئاسة علماً بالحقائق التالية، أولاً: أنا اتكلم بصفتي نائب رئيس لجنة النزاهة الإستجواب المقدم من قبل السيد صباح الساعدي لم يقدم الإستجواب بصفته رئيس اللجنة حينما قدم بصفته نائب في البرلمان واللجنة غير متفقة على ذلك.

ثانياً: منذ سنة نحن في لجنة النزاهة لم نستضيف الأستاذ راضي الراضي ولا مرة إلا مرة واحدة في (٢٦/٦/٢٠٠٦) استضيفناه مع مجموعة من الموظفين ووجهت لهم أسئلة عامة. أنا اسأل سؤال واحد كل هذا الإتهام الثقيل من العيار الثقيل يوجه الى رئيس هيئة وهي اخطر الهيئات الموجودة خلال السنوات الأربعة الماضية دون ان نستضيفه استضافة واحدة ونوجه له سؤالاً واحداً. الحرق للأمور بهذه الطريقة يدل على وجود نفس شخصي وليس نفس وطني. أنا اعترض على هذا الموضوع بشدة جداً وهنالك كثير من اعضاء اللجنة يؤيدوني في ذلك.

د. محمود المشهداني: للتويه نحن لدينا كتاب يوم (١٥/٥/٢٠٠٧) موجه الى السيد رئيس هيئة النزاهة المحترم، الموضوع استجواب. قدم (٢٧) عضو من مجلس النواب طلب بإستجوابكم والمرفق طياً استناداً للبند (هـ) من الفقرة ثامناً للمادة (٦١) من الدستور يرجى تحديد موعد لحضوركم جلسة مجلس النواب بتوجيه استجواب عن قضايا الفساد الإداري المنسوبة لكم ولعدد من معاونين وتحديداً للمواضيع المرفقة طياً، أولاً: المخالفات. ثانياً: هدر المال، وباقي الأسئلة التي طرحها السيد صباح الساعدي. وقبل ذلك كان السبب المقدم من قبل الشيخ صباح الساعدي بالأضافة الى (٢٧) عضو وكتبنا عليه ما هي التهم المحددة، ووصلتنا التهم المحددة ووضعناها بكتاب اصولي ووجهناها الى هيئة النزاهة فإذا لم يصل الى السيد رئيس هيئة النزاهة فهو في حل الى ان يصل اليه لسبب واذا تريد ان تمضي فأنت في حل...

السيد صباح الساعدي: نحن في مجلس النواب عندما نقوم بالعملية الرقابية يجب ان

تكون العملية الرقابية خارجة عن كل الوان القضايا الشخصية أو القضايا السياسية ويعرف السيد رئيس مجلس النواب قبل غيره اني قد مارست الحيادية التامة في كل القضايا التي ادرتها في لجنة النزاهة في مجلس النواب وهو يعرف تفصيلاً بكل الأمور التي حصلت. الإستجواب الذي قدمته للسيد رئيس هيئة النزاهة العامة السيد راضي الراضي استوفى الشروط القانونية والدستورية وبالتالي الدخول في محاكمات قد يكون بها شيء آخر فهذا لا اراه وفق النظام الداخلي ولا وفق الدستور. أنا كعضو مجلس نواب من حقي ان اطلب استجواب أي مسؤول في الدولة سواء استضافته سابقاً بصفتي رئيس لجنة النزاهة أو لم استضافه. أنا اوجه تهم محددة وهذه التهم المحددة تمس واقع خطير من مؤسسات الدولة العراقية وتهم على حد تعبير السيد نائب رئيس لجنة النزاهة من العيار الثقيل فيجب ان تكون هنالك اجابات محددة من السيد راضي الراضي على هذه التهم والأسئلة التي تتعلق بهذه التهم. أنا اطلب من كل اعضاء مجلس النواب ومن هيئة الرئاسة ان تتحلى بالصبر لنصل الى الحقيقة، الإستجواب حصانة للسيد راضي الراضي وحصانة لصباح الساعدي، ليست حصانة فقط لي. أنا مسؤول وفق القوانين عن ان ابرز كل ما يصل اليّ حول معلومات تضر بالمال العام وتضر بالحق العام وابرزها الى مجلس النواب وأبرزها الى من هم مسؤولون عن القضايا الإجرائية والتنفيذية هذا من جهة، وكذلك حصانة للسيد راضي الراضي فالآن الأمور مشاعة لدى كل مؤسسات الدولة بعضها متعلق بمؤسسات الدولة فالإجابة من السيد راضي الراضي تحصنه وتعطيه حصانة

د. محمود المشهداني: يبقى من حق لجنة النزاهة التي يرأسها السيد صباح الساعدي ان تطلع بالتفصيل على ما هو موجه وعلى كيفية ادارة الأزمة وعلى الأدلة. الآن تعمل انت كعضو مجلس نواب وليس كرئيس لجنة نزاهة وهو من حقل فلماذا تحجب هذه المعلومات

السيد صباح الساعدي: الملف كان موضوعاً في لجنة النزاهة في مجلس النواب وقد استسخنا على عدد الأعضاء فبعض الأعضاء اخذ الملف والبعض الآخر لم يأخذ الملف ولم يدرسه. أنا بالنسبة لي اطلب شهادة اعضاء موجودين في اللجنة استلموا الملف ودرسوه وهم قد يدخلون في الإستجواب ايضاً وقد وقعوا على طلب الإستجواب..

السيد عمر عبد الستار: الشيخ صباح الساعدي أنا احترمه واجله وهو رئيس اللجنة

وأنا نائبه. الشيخ صباح الساعدي رفض ان يسلم الملف خوفاً من ان تتسرب معلومات الملف الى آخرين وأنا نائب رئيس اللجنة ولم استلم الملف.

السيدة كاميليا ابراهيم: حسب المادة (٦١) الفقرة (ج) لعضو مجلس النواب وبموافقة (٢٥) عضو توجيه استجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم ولا تجري المناقشة في الإستجواب إلا بعد (٧) ايام على الأقل من تقديمه. في الدستور لم يذكر متى وصل السيد راضي الراضي وانما متى تم تقديم الإستجواب. اذن تاريخ التقديم هو (٢٠٠٧/٥/١٥) الشروط القانونية للإستجواب متوفرة فعليه اطلب الأستمرار بعملية الإستجواب..

السيدة غفران الساعدي: أنا عضوة في لجنة النزاهة واتذكر اليوم الذي جاء به الشيخ صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة بملف هيئة النزاهة واستنسخ هذا الملف على عدد اعضاء لجنة النزاهة ووزع علينا إلا ان من يقصر ولم يأخذ، الملف حتى طلب منا بالنص الشيخ صباح الساعدي اعطوني تقريركم على هذا الملف وأنا واحدة من الذين تابعته بدقة وبقية الأعضاء يشهدون بذلك. نائب رئيس اللجنة مع احتراماتي للدكتور رئيس اللجنة عمر عبد الستار اذا لم يكن يحضر الى تلك اللجنة فمسؤوليته واذا لم يأخذ الملف فمسؤوليته فالمفروض هو نائب وهو الذي يبحث عن الملف..

السيدة عالية نصيف جاسم: المبدأ الأساسي نحن مع مبدأ استجواب أي وزير ومن هم بدرجته مثل رؤساء الهيئة ولكن ان يكون ذلك وفق الضوابط الصحيحة. الموضوع متعلق بالفساد وقد طلبنا من رئيس لجنة النزاهة اثاره الموضوع داخل اللجنة لغرض دراسته، نحن في الفترة الذي قدم به رئيس لجنة النزاهة هذه المستمسكات على رئيس هيئة النزاهة كنا معلقين عضويتنا فهل يعني هذا ان نترك ونحن لنا اسباب قوية وإيجابية لسبب التعليق وقد تم بعد اعادة التعليق مناقشة هذا الموضوع داخل اللجنة وطلبنا من السيد رئيس اللجنة استدعاء رئيس هيئة النزاهة داخل اللجنة وتوجيه الأسئلة له داخل اللجنة وفي حالة ضعف الإجابة داخل اللجنة ممكن عرضها على مجلس النواب إلا ان هذه العملية لم تحصل ابداً..

السيد عبد الجبار رهيف: الملف الذي ادلى به رئيس اللجنة موجود وحديث المفوضية حديث الإجتماعات المتتالية في لجنة النزاهة ووزع على كل اعضاء اللجنة بإستثناء

الذين لم يستلموا واكد رئيس اللجنة على اجتماعات ومناقشات متتالية لهذا الموضوع لأهميته فمن الذي قرأ وتابع هذا الموضوع مطلع دقيماً وما ورد على لسان رئيس اللجنة صحيح بالأدلة والبراهين.

السيد عمر عبد الستار: ما يتحدثون عنه اعضاء لجنة النزاهة عن ملف موزع من الشيخ صباح الساعدي في شهر رمضان يتكلم عن هذه التهم لكن الكلام ليس فيه ادلة. أما الملف المقصود الذي لم يوزع والذي منع السيد رئيس اللجنة توزيعه من خوف التسريب هو ملف الأدلة الذي يحمله الآن، هذا الملف في اجتماع اللجنة قال رئيس لجنة النزاهة أنا اتحفظ عن اعطاء هذا الملف لأي عضو خوفاً من التسريب..

د. محمود المشهداني: اذن نحن نتكلم عن ملف الإستجواب الخاص وليس ملف النقاش..

السيد محمد ناجي السامرائي: ارجو من سيادة الرئيس ان يكون الإلتباه الى موضوع البحث للإستجواب الذي طرح في لجنة النزاهة نحن كأعضاء لجنة النزاهة تم بحث الموضوع مع سماحة الشيخ صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة وكان الموضوع هل يطرح الإستجواب بعنوان لجنة النزاهة؟ أي نحن كل اعضاء اللجنة نريد الإستجواب أو يطرح بأسمه الشخصي كنائب من النواب الآخرين في مجلس النواب، فتوصلنا من خلال البحث والنقاش ان سماحة الشيخ صباح الساعدي يريد ان يطرح الموضوع بعنوانه الشخصي لذلك موضوع البحث اذا كان هنالك داخل اللجنة مستمسكات ووزعت على الأعضاء ام لم توزع فهذا بحث ثاني، لأن موضوع البحث هو شخصي بأسم سماحة الشيخ صباح الساعدي. المسألة الأخرى ان مسألة الإستجواب ليس مسألة قصاص بل هي مسألة محاسبة ورقابة وهذا من اساس عمل مجلس النواب. نحن متى نستطيع ان نستجوب الآخرين؟

د. محمود المشهداني: تستطيع ان تستجوب عندما تجلس اللجنة منسجمة وتعمل جيداً وتأتي لنا بالعمل وليس وضعنا اللجان حتى يتم الإختلاف فيما بينكم.

السيد ضياء الدين الفياض: ما طرح الآن هو استجواب شخصي لعضو في البرلمان وليس في اللجنة لأن اللجنة غير متفقة على هذا الأمر ولا نعلم بهذا الأمر ويتم الإستجواب بشكل صحيح وتستمر وتعطى النتائج ونسمع الإجابات ثم يحال الأمر الى

اللجنة وباختصار..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة): اذا تسمح بمقدمة قصيرة:

السيد صباح الساعدي (نقطة نظام):

لماذا لم تعالج مفوضية النزاهة التقارير التي صدرت من ديوان الرقابة المالية في المدة المحددة قانوناً وهي (٦٠) يوماً من تاريخ صدور التقرير الذي يخص الدائرة المعنية؟

السيد مهدي الحافظ: هذا الموضوع مهم جداً وخطير أنا لحد الآن لم افهم آلية الإستجواب، لحد الآن اريد ان اعرف ما هي الطريقة التي تقوم بالإستجواب؟ وبعد ذلك لا يجوز صاحب الإستجواب يرد كلمة على كلمة فهذا غير ممكن لأنه تعطي انطباع وكأنه الشخص متهم وسيصدر قرار بحقه.

د. محمود المشهداني: الآلية المنصوص عليها هي ان المستجوب يسأل السؤال والمستجوب يجب عليه والقناعة تكون للمستمعين من السادة الأعضاء يقتنعوا بالجواب أو لا يقتنعوا وينتهي الإشكال.

السيد عدنان الدليمي: أنا اطالب بإيقاف الإستجواب والسماح للأخ القاضي راضي الراضي ان يخرج الى بيته أو الى دائرته لأن الطلب غير قانوني.

السيد سليم عبدالله: هنالك حقيقة نريد ان نوضحها الى اعضاء مجلس النواب ان المادة (٦١) الفقرة (ج) اشارت باختصار الى قضية الإستجواب لكن تفصيل الإستجواب وآليته وضع في النظام الداخلي لمجلس النواب وبالذات المادة (٥٨)، لماذا ذكرت في البداية؟ المفروض ان توضع آلية تكون واضحة لدى الجميع حتى يعرف مقدار ما يمكن ان يقدم مما اشارت اليه المادة (٥٨) (ولا يجوز ان يتضمن الإستجواب اموراً مخالفة للدستور أو القانون أو عبارات غير لائقة أو ان تكون متعلقة بأمر لا تدخل في اختصاص الحكومة أو ان تكون في تقديمه مصلحة خاصة أو شخصية للمستجوب، كما لا يجوز تقديم طلب استجواب في موضوع سبق للمجلس ان فصل فيه ما لم تطرأ وقائع جديدة تسوغ ذلك) هذه هي الآلية التي اشار اليها النظام الداخلي، ايضاً اشار ان للمستجوب حق التعقيب فقط لكن ليس من حقه ان يقول اقتنعت أو لم اقتنع فالذي يقول ذلك هو مجلس النواب.

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة): بالنسبة للإجابة على ديوان الرقابة المالية لأنه الإجابة تحتاج الى حل عدة قضايا

د. محمود المشهداني: يجب ان توضح لنا الإجابة، اذا انت تجيب بنعم أو لا ماذا افهم أنا؟ يجوز المستجوب والمستجوب لا اقبل كلامهم. نحن نريد استجلاء الحقيقة وليس نريد النصر والغلبة، فإذا هذه حقيقة يحاسب المقصر واذا لم تكن كذلك كل شخص يرجع الى مكانه. فيجب ان نترك للمستجوب ان يعطينا الرأي أو يقنعنا على الأقل..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): الملاحظات كثيرة وتحتاج الى اجراءات لذلك عندما اجرينا الإشكالات التي ذكرها ديوان الرقابة المالية وكان التقرير الذي ذكر لسنة (٢٠٠٤) ولمدة (٦) أشهر فقط وكان اول عملنا في هذه الستة اشهر ملاحظات من ديوان الرقابة المالية والملاحظات كانت على قضايا اجرائية، فالقضايا الاجرائية عندما اجريناها احتاجت الى وقت وجاوبنا هنا في مستند رقم (٧) على كل الأسئلة التابعة لديوان الرقابة المالية. يبقى شيء آخر الذي قاله الشيخ صباح الساعدي نقطة واردة وجيدة بالنسبة للقضايا المالية، هنالك نقطة في القضايا المالية تخص سفرة المفتشين، أي ان المبلغ الذي كان موجود لدي كان امانة، شكلنا لجنة من المفتشين واللجنة هي التي قامت بالصرف على سفرتهم الى مصر ولندن (٦٣١) موظف للتدريب في مصر ولندن، فهذه الإشكالات التي ذكرتها ديوان الرقابة المالية لا تخصنا نحن بل تخص مبالغ المفتشين واللجنة تابعة لهم، والمستند موجود حول موضوع اجراءاتهم بهذا الخصوص، المخالفات اذا كانت من قبل المفتشين وحتى الأخ موسى فرج الذي قدم المعلومات للشيخ صباح الساعدي موقع في هذه الإجراءات. (٢١) مفتش موقع على إجراءات صرف السلفة لزيارت المفتشين أو دوراتهم في مصر ولندن وهذا المستند موجود وهذه الإجابة على ديوان الرقابة المالية وثانياً بالنسبة الى المفتشين ايضاً موجودة الإجابة التي تخصهم حول الموضوع وتوقيعاتهم. هذا الملف اتمنى انه مدقق من قبل مجلس النواب يطلع عليه ويرى من الذي قرر صرف هذه السلفة للدورة التدريبية في مصر ولندن ومن الذي وقع عليها؟

(أمر وزاري بتشكيل لجنة من قبل المفتشين، السيد نوري النوري مفتش وزارة

الداخلية، عبد المجيد عبد الحميد مفتش وزارة التعليم العالي، ضياء شيت مفتش وزارة العلوم والتكنولوجيا، عباس الحائري مفتش البنك المركزي، سعدي مهدي نائب مفتش الصحة، مقرر اللجنة) كل هذه الإجراءات حدثت من قبلهم ولذلك الملاحظات لا ترد عليّ وهذه توقيعاتهم سادتي الكرام. (٢١) مفتش موقع على هذه السفارة وصرفت المبالغ استناداً الى توقيعاتهم والملاحظة ذكرناها الى ديوان الرقابة المالية وجاوبنا عليها واعطينا الملف كامل حول هذا الموضوع واطلب ان يكون هذا المستند ضمن مستندات الإستجواب..

د. محمود المشهداني: هذه المستندات تبقى وديعة لدى لجنة النزاهة لدراستها واعطاء الرأي، وترفع الرأي لهيئة الرئاسة ومن ثم نحن نحولها الى اللجان المختصة..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): هنالك نقطة مهمة، تقرير الرقابة المالية تلخص بخلاصة الرأي وسأقرأ عليكم سادتي الكرام خلاصة الرأي لتقرير ديوان الرقابة المالية وسيكون مستند لديكم (في رأينا ومع مراعاة ما جاء اعلاه وخاصة ما ورد في المادتين أ و ب من واحد واستناداً للمعلومات والإيضاحات التي توفرت لدينا فأنا قائمة المركز المالي وجداول المصروفات والإيرادات وتقرير الإدارة المرفق لهما متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية وتعكس اداء المفوضية خلال السنة حيث ان الإعتمادات الموصلة تم استخدامها للأغراض المخصصة لها وبما يتلائم مع مقررات النشاط والإيرادات تمثل ما تم جبايته من المتحقق منها وفقاً للقوانين والتعليمات.

د. محمود المشهداني: اين التهمة اذن.

السيد صباح الساعدي: السيد راضي الراضي ذكر تقرير واحد وهو تقرير سنة (٢٠٠٤)، وأنا سأقرأ التقارير التي وردت من ديوان الرقابة المالية للمفوضية (تقرير رقم ٣٤٧٨ في ٢٠٠٥/٧/٢١، تقرير رقم ٣٤٧٩ في ٢٠٠٥/٧/٢١، تقرير رقم ٧٠٤٦ في ٢٠٠٥/١٢/٢٦، تقرير رقم ١٣٩٣ في ٢٠٠٦/٢/٢٢، تقرير رقم ٢٧١٠ في ٢٠٠٦/٤/١٩، تقرير رقم ٦٦١٥ في ٢٠٠٦/٨/٧، تقرير رقم ٩١٦٩ في ٢٠٠٦/١٠/٧). هنالك تقرير ٢٠٠٦/٦/٢٧ يشير الى مخالفة مفوضية النزاهة في عقود السيارات (تأخرت المفوضية في إجراء التعاقد لمدة اربعة اشهر بعد تقديم العروض مما ادى الى تراجع اصحاب العروض الخاصة بتجهيز السيارات الـ (BMW) عن الأسعار التي قدمت في بداية الفترة وتقديمهم لعروض جديدة بتاريخ (٥/١٢/٢٠٠٥) والتي تم التعاقد على ضوئها ولكن

زيادة (٦) مليون دينار لكل سيارة عن العرض السابق ولنفس المناقصة. لم تقدم شركة الأغا للإنشاءات والتجارة العامة والمتعاقد معها لشراء سيارات مختلفة بمبلغ (١٢٣٧٠٠٠٠٠٠) دينار براءة ذمة للهيئة العامة عن الضرائب في التعاقد. من خلال تدقيق محاضر استلام (٣٠) سيارة بروتون موديل (٢٠٠٤) لوحظ تثبيت ملاحظة بأنها صالحة للعمل وجيدة ولا توجد بها عوارض في حين ان محضر لجنة دراسة وتحليل العروض بتاريخ (٢٠٠٥/١١/٢١) اشار الى ان سيارات البروتون يجب ان تكون جديدة وغير مستعملة وكاملة المواصفات..

د. محمود المشهداني: هذه التقارير تفصيلية، نريد خلاصة تقرير الديوان. اطلعت على آخر تقرير لديوان الرقابة المالية لمجلس النواب ومجلس الوزراء وهيئة الرئاسة توجد مخالفات كثيرة، فنحن نريد الخلاصة..

السيد صباح الساعدي: السيد راضي الراضي ذكر شيء وهو (مع مراعاة ما ورد في أ و ب) فليذكر لنا ما ورد في أ و ب.

- السيد جلال الدين الصغير: أنا اعتقد ان طريقة الإستجواب هذه ابتعدت كثيراً عن اصولها الحقيقية، يفترض ان هنالك اسئلة محددة من قبل المستجوب توجه الى المستجوب، فإذا بقت على هذه الشاكلة نحن بحاجة الى جهاز قضائي يحكم ما بين الإثنين. في هذه الطريقة لا يعتبر استجواب ويمكن يوم غد ان تأتي بأي انسان من الدولة وسط التشابك الموجود في الدولة فهناك جهة واحدة أو وزارة واحدة تقدم معلومات متناقضة عن نفس القضية لذلك لا يمكن الإستمرار حفاظاً لكرامة مسؤولي الدولة. لم اسمع الأسئلة بشكل صحيح واذا كان محق الشيخ صباح الساعدي أو غير محق أو كان القاضي راضي الراضي محق أو غير محق بعيد عن هذه المسألة. أنا اقول يفترض ان تحفظ القضية القانونية في هذه المسألة حتى لا يهان مجلس النواب ولا يهان مسؤولي الدولة. لذلك ان كانت الطريقة بهذه الشاكلة فأدعدو الشيخ صباح ان يسحب الإستجواب الى داخل لجنة النزاهة بحضور أناس يستطيعون ان يحكمون بهذه القضية، أما طرحها داخل مجلس النواب، ليكن تطرح القضية لكن داخل اصولها الحقيقية..

السيد خالد سلام شواني: أنا اعتقد ان الإستجواب بعد تشكيل اول برلمان أو في

الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، لم يكن لدينا سابقاً استجواب فهذه المرة الأولى التي يستجوب فيها مجلس النواب مسؤول في السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة وبالتالي ينبغي علينا الرجوع الى الآلية المنصوص عليها في الدستور والنظام الداخلي في الدستور المادة (٦١) الفقرة (هـ) مخصصة لآلية استجواب رؤساء الهيئات المستقلة. تبقى آلية الإستجواب يتم توجيه السؤال والتهمة من قبل العضو الذي يقدم السؤال الى الشخص المستجوب..

السيد صباح الساعدي: أتمنى من جميع اعضاء مجلس النواب سعة الصدر والتوجه بحرفية الى الموضوع الذي نحن في صده. نحن نقول ان السيد راضي الراضي كتعقيب على اجابته اشار الى تقرير واحد الذي يخص نهاية عام (٢٠٠٤) ولدة (٦) اشهر. أنا اشير الى تقارير ديوان الرقابة المالية وفي سؤالي جاوبت السيد راضي الراضي وقلت له لماذا لم تجب المفوضية ضمن المدة الدستورية المحددة؟ لأن تجاوز المدة القانونية المحددة في ديوان الرقابة المالية يعتبر مخالفة وجريمة فهذا الذي اريد ان اذكره..

- **د. محمود المشهداني:** لذلك الحسابات الختامية لعام (٢٠٠٥) للحكومة لحد الآن لم تقدم..

صباح الساعدي: أنا اتكلم بصدد الإستجواب في نفس الموضوع فالخروج الى موضوع آخر يزيد الإشكالية ولا يحل الإشكال.

- **السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة:** هنالك نقطة مهمة جداً نساها الشيخ صباح الساعدي بأن هذه كلها مخاطبات على تقريرين فقط. نحن في ديوان الرقابة المالية والكل يعرف والسيد وزير التربية يعرف بأن في السنة مرة واحد يقدم التقرير ديوان الرقابة المالية، التقرير في سنة (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) تقريرين فقط أما المخاطبات حول هذا الموضوع هي ليست تقارير بل مخاطبات موجودة بين هيئة النزاهة وبين ديوان الرقابة المالية فلا اعرف كيف يسميها الشيخ صباح الساعدي؟ وتقرير سنة (٢٠٠٦) لحد الآن لم تقدم فهذا الكلام غير صحيح..

السيد صباح الساعدي: السيد راضي الراضي لم يجب على السؤال بشكل دقيق. لماذا لم تجاب مفوضية النزاهة ضمن المدة المحددة وهي شهرين..

- السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): هنالك اجراءات اجريناها مع البنوك حتى نفذنا وعندما كمل التنفيذ جاوبنا ديوان الرقابة المالية.

السيد صباح الساعدي: هدر المال العام. يشير ديوان الرقابة المالية الى ان مفوضية النزاهة في سفرة المفتشين قد اعطت لشخص مدعو اسمه مؤيد حميد ليس موظف في دائرة النزاهة اعطته مبلغ (٤٠) الف دولار لتهيئة فيزات للسفر الى مصر وليس هو منسب اليها الى اليوم الحاضر وهذه مخالفة واضحة لأنه ليس منسب ولم تخرج الى يومنا الحاضر المفوضية المبلغ ضمن الأصول المعتمدة في ديوان الرقابة المالية فهذا يعتبر اولاً: هدر للمال العام. وثانياً: استغلال صلاحيات في غير مكانها. وثالثاً: مهدت المفوضية الى شخص ان يستغل المال العام في مصالحه الشخصية.

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة): بالنسبة لهذا الموضوع صحيح كما يقول الشيخ صباح الساعدي بأنه اعطينا لشخص حتى يجلب لنا الفيزا (٦٣١) موظف في مكاتب المفتشين الى مصر ولندن وهذا الشخص هو موظف في مكتب المرحومة المفتشة ليلي في وزارة الدفاع وهي التي كلفته بهذا الموضوع واخذنا منه وصل وقام بالعمل وتم سفر ال(٦٣١) موظف الى مصر ولندن وتستطيعون ان تسألون وزارة الدفاع بأنه موظف في مكتب المفتشة ليلي.

السيد صباح الساعدي: السيد مؤيد حميد ليس موظف في مكتب المرحومة ليلي مفتشة وزارة الدفاع واذا كان هكذا فعلى السيد راضي الراضي ان يثبت ذلك بالدليل وتقرير ديوان الرقابة المالية مثبت لهذا الأمر. ثانياً ان المفوضية هي المسؤولة عن الفيزا وليس المفتش. تم عقد مع شركة طيران وهذه الشركة اضيف اليها ملحق لنقل المفتشين من العراق الى مصر عقد وهذا ملحق العقد كلف الدولة (٣١٢٣٠٠) دولار مع انه كان من المفروض ان شركة كورال تتحمل كافة تكاليف الرحلات ذهاباً واياباً وأنا اعرض على سيادة رئيس مجلس النواب صورة العقد الذي لا يقنع ابسط مكتب عقارات يعقد بين شركة وبين مؤسسة اهم مؤسسات الدولة وهذا ملحق العقد وحتى ان ممثل شركة كورال عندما كتب اسمه كتبه بالخطأ وشطب عليه. كلف الدولة هذا المبلغ ولا حاجة الى صرفها مع ان العقد لم يزود وهذا ما اشار اليه ديوان الرقابة المالية الى يومنا الحاضر.

- السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): لأنه كانت التحويلات في ذلك الزمن صعبة جداً فشركة كورال الذي اتفق معها السيد مفتش وزارة الصحة عادل محسن، وهو الآن منسق رئيس الوزراء وهذا المبلغ لم يحول بواسطة البنوك لأن هذا الأمر كان غير وارد في العراق اول ايام السقوط لذلك قالوا ادفعوه واستقطعوه من مبلغ المفاوضة وهذا موجود وقد استقطع من مبلغ المفاوضة لذلك ارجو من الشيخ صباح الساعدي بأن يرجع الى هذه المفاوضة ويرى بأن المبلغ مستقطع للخطوط الجوية من الحساب النهائي، لذلك العراق لم يخسر أي مبلغ في هذا الموضوع..

السيد صباح الساعدي: مسألة العقد مع شركة كورال تم بين مفوضية النزاهة وبين الشركة والعقد واضح بأن الشركة تتحمل كافة التكاليف ذهاباً وإياباً فلا حاجة الى ملحق العقد بتاتا هذا من جهة، ومن جهة اخرى عندما يتكلم السيد راضي الراضي على انه ليس هنالك هدر في المال العام أنا اعتقد ان (٣١٢٣٠٠) الف دولار حتى وان كان في نظر البعض ليس مهماً ولكن بالنسبة الى مفوضية النزاهة التي تعتبر هي اساس لإشاعة النزاهة بالنسبة الى العراق فالدينار الواحد يعتبر مهماً..

تسريب العناصر القمعية الصدامية الى مفوضية النزاهة، قام السيد راضي الراضي بتسريب عناصر من الأجهزة القمعية (ضباط امن وضباط مخابرات) الى مفوضية النزاهة واعطائهم مناصب مهمة في المفوضية منهم مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وهو محمد طارق حبيب وأنا حصلت على دفتر الخدمة العسكرية من المفوضية لهذا الشخص ويذكر في نسخة دفتر الخدمة العسكرية (العمل لدى دائرة الأمن الخاص) وفي صفحة اخرى من دفتر الخدمة (حسب تتسيب دائرته جهاز الأمن الخاص). الشخص الثاني عامر محمد حسن ضيدان وهذا الشخص هو مسؤول الآن قسم الإسترداد. امر وزاري من السيد راضي الراضي (استناداً لمقتضيات مصلحة العمل في الهيئة دائرة التحقيقات تقرر ما يلي: استحداث قسم يرتبط بدائرة التحقيقات بأسم دائرة الأدلة الجنائية والإسترداد ترتبط به الشعب التالية شعبة استرداد المتهمين الهاربين الى خارج العراق، شعبة تزييف العملة، شعبة فحص الأسلحة والمقذوفات، شعبة الأدلة الجنائية وتشمل كشف المخطوطات وطبعات الأصابع وكشف الأحبار. يتولى السيد عامر محمد حسن الموظف في هذه الهيئة بعنوان مدير اقدم وبدرجة (٢/٢) مسؤولية القسم وبنفس الدرجة والراتب الحقيقي. هنالك كتاب صدر من الهيئة الوطنية العليا لإجتثاث البعث يأمر المفوضية بإجراءات الإجتثاث بحق السيد عامر محمد حسن ضيدان ولكن

السيد راضي الراضي لم يمثل لهذا الأمر وهذا الكتاب موجود (استناداً الى قراري الهيئة الوطنية العليا لإجتثاث البعث المرقمين (١ و ٢) في (٤/٩/٢٠٠٧) اتضح ان السيدين المدرجة اسميهما ادناه منسوبين الى هيئة النزاهة مشمولين بإجراءات اجتثاث البعث في القطاع العام وقطاع الدولة في العراق الفصل الوظيفي في اتخاذ ما يلزم بصدده واعلامنا اجراءاتكم بالسرعة الممكنة) عامر محمد حسن ويوسف محمد حسن وهو ضابط في المخابرات. بحسب خط الخدمة يعمل السيد عامر محمد حسن في مقر رئاسة اركان الحرس الجمهوري برتبة نقيب سنة (١٩٩٤) مع انه دخل الخدمة العسكرية بحسب خط الخدمة سنة (١٩٩٢) (أي الكلية العسكرية) أي خلال سنتين حصل على ملازم ثاني وملازم اول ونقيب. ان رئاسة اركان الحرس الجمهوري ترتبط ب(قصي صدام حسين) حصراً وهو المشرف عليها وترتبط بجهاز الأمن الخاص فيما يخص متعلقات منتسبها. الأمر الآخر وهو يوسف محمد حسن ضيدان وملفه يشير أنه ضابط في المخابرات العراقية..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): في بداية عملنا راجعنا وزارة المالية حول تحديد رصيد الى الهيئة وحددوا لنا رصيد واعطوا لنا كتاب به وقالوا لنا بشرط انه لدينا موظفين من الأجهزة المنحلة يجب توزيعهم على الوزارات فأعطينا خمسة اسماء وفيما بعد تعينوا لدى هيئة مفوضية النزاهة وهم ضباط في الجيش العراقي لأنهم من وزارة الدفاع قد وزعتهم وزارتي الإعلام و وزارة الدفاع على وزارة المالية حتى توزعهم على الوزارات فأعطينا (٥) اشخاص وفيما بعد تبين احدهم ولا داعي لذكر اسمه هو ضابط امن وجاءنا كتاب من الإجتثاث ونفذنا كتاب الإجتثاث وانهيينا خدمته، أما الباقيين الأربعة الذي يقول عليهم الشيخ صباح الساعدي انهم مشمولين بإجتثاث البعث فليأتي لنا بكتاب انه من المخابرات ومستحيل ان يكونون من جهاز المخابرات لأنهم من الجيش العراقي السابق وخط سيرهم موجود..

السيد صباح الساعدي: هنالك كتاب بتاريخ (١٦/١١/٢٠٠٦) وصل الى مفوضية النزاهة ويجب ان تنفذه بإجراءات الإجتثاث وتم التأكيد عليه بكتاب بتاريخ (٩/٣/٢٠٠٧) والى اليوم الحاضر لم تنفذ اجراءات الإجتثاث..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): جاء كتاب من رئاسة مجلس النواب بأن عامر محمد حسن غير مشمول بإجتثاث البعث لأنه لا عضو فرقة ولا عضو

شعبة ولا في جهاز مخبرات ولا في جهاز الأمن ولذلك توقف اجراءات الإجتاث..

السيد صباح الساعدي: هذا كتاب من مجلس القضاء الأعلى من محكمة تحقيق الكاظمية يشير الى انه عامر محمد حسن ضيدان ويوسف محمد حسن ضيدان ومحمد نعمان الكبيسي وعادل محمد حسن ضيدان هؤلاء متهمين بجرائم تصفية بعض منتسبي مفوضية النزاهة. امامي شهادات خطية من الذين ذهبوا الى السيد راضي الراضي وقالوا لهم عامر ومحمد ويوسف وعادل هم الذين صفوا المنتسبين من مفوضية النزاهة فقام بطردهم واعتبرهم ناس طائفيين فهناك مفوضية اراهبية في مفوضية طبيعية في المفوضية حيث تغيرت اشكال هيئة النزاهة ودخل المدعو عامر محمد حسن واخوته يوسف وعادل والمدعو عبد الله نجم ومعاذ محمد صالح ومحمد نعمان ورعد فاضل حمد وبعض المحسوبين عليهم ولاحظنا تكتلهم وتجمعهم بين وقت وآخر وكانت اثناء ذلك لهجة كلام غير اعتيادية معي ويصدون وجوههم عني. وفي اليوم التالي وجدتهم جميعاً يتحاورون وعندما استفسرت عما يجري وما الذي يشغلهم فأجابني عامر محمد حسن على اعتباره المتحدث والقائد لهذه المجموعة اجابني بأن هنالك تقرير وصل الى رئيس المفوضية وتم اطلاعي عليه وبحضور المدعو ثامر آل عكاب مدير المكتب سابقاً وان ما جاء في التقرير معلومات خطيرة عن وظائفنا السابقة (أي ضباط امن ومخبرات) ومرفق مع التقرير كتب ووثائق تؤكد ذلك. وان هذا التقرير سلم الى راضي الراضي من قبل المدعو (فلان) في وزارة الأمن الوطني وتم استساخه من قبلي (أي المتحدث عامر) وبعد النقاش معهم اتضح بأن اسمي وبعض الأسماء الأخرى منها الشهيد محمد فاضل عبيد الذي تم اغتياله والمصاب المستقيل احمد جاسم والمصاب المستقيل محمد علي رشيد وبعض الأسماء الأخرى قد ذكرت في التقرير كشهود على هذه المعلومات والوثائق وقد ذكر عامر محمد حسن امام جماعته بأن هذه المسألة مسألة حياة أو موت ونتيجة لموقفهم الخطير وظهور حقدهم ابلغتهم بأنني قد قمت بتزويد اسمائكم الى اخواني واعمامي (حتى يحصن نفسه) وانتم المسؤولون في حال حصول أي مكروه لي وفي يوم (٢٠٠٥/٩/٤) مساءً ونتيجة لتأزم العلاقة بيني وبين بعض الأشخاص الشهود في التقرير من جهة وجماعة عامر محمد حسن من جهة اخرى، واجهت رئيس المفوضية وتحاورت معه على مضمون هذا التقرير وفي حديثي معه اخذ يؤكد بأنني الذي كتبت التقرير وانني المسؤول عن ايصال الوثائق المرفقة وعندما

اكادت لهم عدم علمي بهذا التقرير وطلبت منه رؤية التقرير، رفض وكررت عليه الطلب لمشاهدة التقرير ومناقشته فرفضت له بأنك حرضت هؤلاء علي وعلى بعض الأشخاص المذكورين في التقرير وكانت لهجته في الإتهام نفس لهجة عامر محمد حسن وجماعته حين واجهتهم وهم يؤكدون بأن هذه الوثائق المرفقة أنا مسؤول عنها وأنا اعلم بكل مساوئهم وتزويرهم وهذا كلام السيد راضي الراضي) بعد ذلك حصلت قضية القتل.

السيد علي الأديب: هنالك كتاب من رئاسة مجلس النواب (إشارة الى كتابكم المرقم كذا في (١١/١٦) الذي تضمن شمول اجتثاث الموظفين في هيئة النزاهة عامر محمد حسن ضيدان ويوسف محمد حسن ضيدان بيان اسباب ودوافع وراء هذا الكتاب علماً ان لديهم الوثائق التي تثبت انهم منتسبين في وزارة الدفاع وغير مشمولين بإجراء اجتثاث البعث. علماً ان هيئة النزاهة هيئة مستقلة مرتبطة بالبرلمان ونرجو تعليق الكتاب واجراء تعليق بالموضوع واعلامنا نتيجة التحقيق بالسرعة الممكنة علماً ان الموما اليهم معروفون من قبلنا. وهنالك كتاب اخر من رئاسة مجلس النواب) السيد رئيس هيئة النزاهة، الموضوع اجراء تحقيق يهدي مجلس النواب اطيب تحياته، نؤكد كتابنا ذي العدد ٤٦٤ في (١٢/٧) بإيقاف الإجراءات بحق كل من السيدين عامر ويوسف لأننا نسير باتجاه المصالحة الوطنية علماً ان لديهم وثائق تثبت انهم غير مشمولين بهيئة اجتثاث البعث وانهما معروفان من قبلنا شخصياً. ما علاقة مجلس النواب بقرارات هيئة اجتثاث البعث؟.

د. محمود المشهداني: أي مواطن يأتي الى مجلس النواب يشتكي يتخذ اجراءات امنية قو لانهم غير مشمولين، اثبتوا انهم مشمولين بقانون اجتثاث البعث واتخذوا الإجراءات.

السيد علي الأديب: هيئة النزاهة مسؤولة عن الإشراف عن بقية الوزراء ونزاهتهم ادارياً ومالياً، فوجود عناصر من هذا القبيل مشمولة بإجتثاث البعث وهم يعملون بأجهزة قمعية لأنهم يعملون بالأمن الخاص. وهذا السبب بأن رئيس كتلة التوافق طلب إيقاف عملية التحقيق.

د. محمود المشهداني: هذا الكلام غير صحيح. ماذا طلبنا؟ مواطن جاء وتظلم انه

ليس من ازلام النظام السابق واحلناه الى دائرته لكي تستفسر من هيئة اجتثاث البعث، فإذا هيئة الاجتثاث لا يحق لأي احد ان يقرر. واذا هيئة الاجتثاث غير مقرة اجتثاثهم وهذا امر اداري بحت يتمحور حول محور قانوني واضح لا يوجد فيه نقاش، ممنوع الإتهامات.

السيد حسين الفلوجي: كل العالم يعرف ان هيئة اجتثاث البعث هيئة سياسية وسيست المجتمع العراقي وقسمته الى شعب وطوائف..

السيد بهاء الأعرجي: بغض النظر عن الكلام الذي قيل، هيئة اجتثاث البعث هيئة دستورية منصوص عليها في الدستور. الموضوع الثاني كثير، ما تفضل به من الكلام الشيخ صباح الساعدي قد يكون به واقع وصحة لكن نحن بعيدين عنه وكذلك الدفاعات التي تقدم به السيد رئيس هيئة النزاهة من خلال كل ما تقدم نرى انها عبارة عن شكاوي وقضايا مهمة وبالتالي هي لم تستجوب في موضوع الإستجواب وعليه نطلب احالتها الى القضاء وهو الذي يثبت هذا الشيء وهذا ليس من مسؤولية مجلس النواب فهناك قتل وسرقات، الإستجواب يأتي على الأمور الإدارية. فنطلب قرار من هيئة الرئاسة بإحالة الموضوع الى القضاء.

الشيخ خالد العطية: هنالك اتهامات واسئلة محددة في الإستجواب، الآن بدأ المستجوب يدلي بإجاباته حول هذه الأسئلة. فأنا اقترح ان تتم الإجابة من قبل المستجوب على جميع الأسئلة المطروحة، بعد ذلك نعطي فرصة للتعقيب للشيخ صباح الساعدي على ما تم الإجابة عليه ونعطي فرصة اخيرة للتعقيب للمستجوب ثم بعد ذلك نترك الأمر لتقييمكم كسادة نواب..

السيد علاء مكي: لا داعي للتوتر وهذه الأجواء ونحن في صدد اكتشاف الحقيقة وان شاء الله بروح شفافية وايضاً بروح وصول الى الحق وادعو الجميع اخوتي واخواتي في المجلس الى الهدوء ونبذ الغضب والتمسك بالهدوء. المسألة الأخرى الخروج عن موضوع الإستجواب في اتهام شخص معين وهو الدكتور عدنان الدليمي نطلب كجبهة توافق سحبه من محضر الجلسة وإعتذار الأخ النائب الذي ذكر هذا الموضوع، لأن هذا موضوع آخر لم يطرح الآن ولم يقدم بهذا التقديم وله اوليات وهنالك اتفاقات على مسألة ماضية لذلك نحن نكرر طلبنا لهذا الأمر نحن جبهة التوافق..

الشيخ خالد العطية: يجب ان نرجع الى آليات الإستجواب المنصوص عليها في النظام الداخلي فالمفروض ان هنالك اسئلة قدمت الى الشخص المستجوب وهو لا بد ان يعطي فرصة كاملة للإجابة عنها جميعها وبعد ذلك نعطي فرصة للتعقيب صاحب الإستجواب وما طرح من كلام خارج هذه الأسئلة فلا علاقة لنا به..

السيد سليم عبد الله: طرحنا نقطة النظام فيما ان يؤخذ بها وإما ان تعلن موقفك كرئيس جلسة، الآن تحول الإستجواب الى اتهامات والنص الدستوري واضح في عدم جعل الإستجواب لإعتبارات ذاتية وشخصية..

السيد محمود عثمان: اعتقد ان كثير من الأمور التي سمعناها سببها اننا ليس لدينا خبرة في الإستجواب، اصولها مادام مجلس النواب قبل ان يضع الإستجواب على جدول الأعمال فيتم المستجوب يسأل والآخر يجاوب ولا تتدخل الرئاسة ولا الآخرين..

السيد صباح الساعدي: بالنسبة للناس المشمولة بإجتثاث البعث عندما السيد راضي الراضي يقول ان ليس لدي معلومات فأنا اقرأ الكتاب الذي بعثه السيد راضي الراضي يدافع عن هؤلاء المشمولين بإجتثاث البعث فكلامي بالأدلة وبتوقيعات السيد راضي الراضي (الى الهيئة الوطنية العليا لإجتثاث البعث كتابكم كذا في تاريخ كذا ان الموظف عامر محمد حسن ضيدان هو احد منتسبي مفوضيتنا يعمل في قسم الحماية وهو من العناصر الجيدة جداً وله خبرة في مجال عمله وله تاريخ اكثر من سنتين من العمل مع رئيس المفوضية ويعمل مع فريقه على حمايته وهو ليس من العناصر البعثية ولا من الدوائر القمعية ولم تظهر عليه أي شائبة إلا في التفاني في العمل والإخلاص في مهنته) (ان يوسف محمد حسن ضيدان هو احد منتسبي مفوضيتنا ويعمل في احد اقسام التحقيق وهو مسؤول الخط الساخن أي كل الإخبارات عن قضايا الفساد تصل الى ضابط في المخبرات، شخصية جيدة جداً ولا توجد عليه أي شائبة وهو ليس من حزب البعث المقبور ولا من الدوائر القمعية ويعمل في مجال وظيفته بإخلاص) قانون اجتثاث البعث يلزم الدوائر التي فيها بعثيين ويخضعون لإجراءات الإجتثاث بالالتزام قوانينها وإجراء الفصل الوظيفي، نعم يحق للموظف المفصول خلال شهر من تنفيذ اجراءات الإجتثاث ان يقدم اعتراض ليس لرئيس مجلس النواب بل لدى هيئة اجتثاث البعث والهيئة ترى رأيها في الطعن المقدم في اجراءات الإجتثاث وبذلك يثبت بأن السيد راضي الراضي امتنع، وثانياً سرب، وثالثاً تسرب، ورابعاً ادلى بمعلومات غير صحيحة بأنهم

شخصيات جيدة جداً.

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): الكلام الذي قاله السيد صباح الساعدي مرتين بشيء واحد، ان يثبت بكتاب واحد ان هؤلاء عضو فرقة أو عضو شعبة أو اجهزة قمعية أما هم كانوا ضباط في الجيش العراقي فهذه ليست تهمة ولا يجوز السماع لها. يبقى شيء آخر ذكر اشياء على اساس شهادات فإذا موجود فهناك محكمة مختصة وأنا غير مختص بهذا الموضوع لم يأتيني هذا الموضوع ولا يوجد بجانبه مثل هذا التحقيق يبقى شيء واحد اجث قبله محمد نعمان ومدة الإعتراض ابقيته وبعد مدة الإعتراض انهيت خدمته أما الباقين فلا يوجد أي شيء ولا يوجد أي تحقيق في دائرتنا ولا يوجد أي معلومة عن هذا الموضوع والشيخ صباح عندما يقول لا يأتي بأي كتاب بأنهم من جهاز المخابرات ولذلك لا يجوز ان نخرج شخص وهو ليس من جهاز المخابرات بكتاب رسمي تحريري.

السيد صباح الساعدي: أنا غير مسؤول ان أتى له بأدلة تثبت انه في المخابرات، أنا كلامي ان السيد راضي الراضي قام بمخالفة واضحة بعدم تنفيذ اجراءات الإجتثاث رغم تأكيدات هيئة اجتثاث البعث، الكتاب صدر بتاريخ (٢٠٠٦/١١/١٦) وتم التأكيد عليه بكتاب ثاني بتاريخ (٢٠٠٧/٣/٩) وهم الى اليوم الحاضر يمارسون اعمالهم داخل مفوضية النزاهة.

فيما يخص القتل أنا لا اقول انني حاكم انما قولان اجراءات السيد راضي الراضي التي مارسها، لذلك تلاحظ ان كلامي دقيق في توجيه التهمة. سيادة الرئيس أنا لا ائتي شيء من عندي وإنما قلت التسبب ولم اقل انه اشترك عندما اعطى التقرير والشخص الموجود في وزارة الأمن الوطني والآن موجود ولا نستطيع ان نستدعيه كشاهد الذي سلم التقرير الى السيد راضي الراضي، هذا التقرير عندما وقع بيد السيد راضي الراضي من المفروض ان يتحقق من المعلومات ويتأكد من المعلومات بشفافية، فالذي سلمه التقرير لا يجوز ان يفضح اسمه بناءً على قانون حماية الشهود من الأمر (٥٩) من سلطة الإئتلاف المؤقتة فكشف اسماء الناس الذين سلموا له التقرير وقد تم تصفية بعضهم ولم يستشهد البعض الآخر، وهذه شهادة خطية من الشهود الأثنين الذين نجوا من عملية الإستشهاد (نزودكم ببعض المعلومات التي حصلت في مفوضية النزاهة

وكيف حدوث التآمر والغدر ضدنا راجين التحقيق فيما نذكر والوقوف على الحقيقة الأليمة للزمر المتواجدة في الدائرة في ٢٠٠٥/٩/٤ وصل التقرير الى السيد راضي الراضي عن طريق المدعو اسعد البغدادي وعلمنا هذا الأمر من قبل المدعويين (عامر محمد حسن ويوسف محمد حسن وعادل محمد حسن ومحمد نعمان وعبد الله نجم ورعد فاضل ومعاذ محمد صالح حيث ثأرة ثارتهم في ذلك اليوم واتهمونا بكتابة هذا التقرير الذي لا نعلم مضمونه، وفي اليوم الثاني واجههم المدعي وليد عباس جواد بإعتباره متهم ايضاً من قبلهم وهو الشاهد الأول حيث انه مشارك في كتابة التقرير وعندما استفسر منهم عن كيفية معرفتهم بأننا كتبنا وارسلنا التقرير حصلت مشادة كلامية قوية عندها اجاب عامر محمد حسن بأن التقرير كشف لهم من قبل السيد رئيس مفوضية النزاهة، هذا كلامي ان السيد رئيس المفوضية لم يلتزم الحيادية تجاه جميع الموظفين بل ساعد على قتل بعض المنتسبين بتسريب المعلومات لهم..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): بالنسبة لهذا الموضوع هم موظفين اثنين من منطقة واحدة احدهم شيعي والآخر سني وهم ضباط واعطتنا اياهم وزارة الدفاع وهذه سجلات بينهم فما علاقتي بها؟ بالنسبة للشخص الذي يقول عليه شاهد سرق راتبين وهو يوزع رواتب الحماية وأنا وضعت مديراً عليهم وهو من الدجيل وهو يدفع رواتب الحماية وصار لديه راتبين وعلى هذا الأساس عاقبناه..

السيد صباح الساعدي: عندما يقول السيد راضي الراضي يتحول هذا الكلام الى المحكمة فأنا اتيت بهذه المعلومات من مجلس القضاء ولم أتني بها من جيبني وهذه القضية مثارة في مجلس القضاء لكن أنا بإعتباري رئيس مفوضية النزاهة مسؤول امام مجلس النواب فنريد ان يكشف لنا لماذا كشف هذه الأسماء الذين اوصلوا له التقرير؟..

الإهمال الجسيم في افعال الواجب. اعرض عليكم تقارير ديوان الرقابة المالية الموجهة الى مفوضية النزاهة ولم تتخذ المفوضية أي اجراء بشأنها ومما اهدر المال العام بشكل كبير وسأقرأ عليكم كتب التقارير (الى مفوضية النزاهة متابعة تقارير ديوان الرقابة المالية وهذه تخص مليارات الدولارات. نرفق لكم طياً تفصيلي للكتب والتقارير الصادرة من ديوان الرقابة المالية والمبلغه من مفوضيتكم نبين فيه رقم الكتاب أو التقرير وتاريخه وموضوعه واسم الموظف المخول بإستلامه من قبلكم راجين اعلامنا

على الإجراءات المتخذة وهذا الكتاب بتاريخ (٢٠٠٦/١٢/١٩) سأعرض عليكم التقارير، التقرير الأول بتاريخ (٢٠٠٦/٥/٢٢) التقرير الثاني بتاريخ (٢٠٠٦/٤/١٣) التقرير الثالث بتاريخ (٢٠٠٦/٧/١٦) التقرير الرابع بتاريخ (٢٠٠٦/٩/٢٥) التقرير الخامس بتاريخ (٢٠٠٦/٧/١) التقرير السادس بتاريخ (٢٠٠٦/٥/١٠) التقرير السابع بتاريخ (٢٠٠٥/٦/١٠) التقرير الثامن بتاريخ (٢٠٠٥/٩/٥) والتقرير الذي بيدي بتاريخ (٢٠٠٦/١٢/١٩) والتقرير الذي بعده (٢٠٠٥/١٢/٢٦) والتقرير الذي بعده (٢٠٠٥/٥/١٦)، هذه أسماء التقارير والأموال لاحظ ديوان الرقابة المالية بإعتباره ديوان حريفي متى أكد عليها؟ أكد عليها أيضاً بتاريخ (٢٠٠٦/٣/١) بعد أربعة أشهر وهذا الكتاب (الي مفوضية النزاهة مكتب السيد رئيس المفوضية العدد ١١٩٨ بتاريخ (٢٠٠٦/٣/١) الحاقاً بكتابتنا (٢٠٠٦/١٢/٩) نرفق لكم طياً الكتب الواردة بخصوصه ولم يأتنا أي جواب بشأن الملفات التدقيقية المفتوحة حتى نتخذ اللازم.

ملف وزارة الدفاع. هنالك كتب ذهبت الى مفوضية النزاهة من (٢٠٠٥/٢/٢٣) قبل سنتين واربعة اشهر، بموجب كتابنا المرقم ٤٣٨ بتاريخ (١٢/٢١) تم عرض مضمون كتابكم اعلاه على انظار السيد الوزير، الإجراءات المتخذة تم إحالة ما يقارب ٧٢ عقد من المفتشة التي تم قتلها المفتشة ليلي، ورد الى علم هذه الدائرة وبعد تفشي الخبر في جميع دورات الوزارة مؤخراً بأن الوزارة كانت قد ابرمت ما يقارب (٧٢) عقد وخلال تلك الفترة التي تم عرضها. والطلب في (٢٠٠٥/٢/٢٣) في ظل ما تقدم من ملاحظات ولأهمية الموضوع يا مفوضية النزاهة يا مكتب السيد رئيس المفوضية وخطورته وكونه يتعلق بالمال العام راجين التفضل بالإطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً بشأن التحقيق بالموضوع وحسب المعلومات ولو كانت الشهيدة موجودة لنطقت حية الآن وقد ذهبت بنفسها الى السيد راضي الراضي وقالت له أنا لوحدي لا استطيع ان اعمل في وزارة الدفاع يقتلونني لكن السيد راضي الراضي وبعد اكثر من سنة كاملة عند ذلك تطرق الى هذه الملفات مع العلم ان المتهمين في ذلك الوقت كانوا موجودين وغير هاربين..

السيد عبد الكريم عبد الصاحب (نقطة نظام): النقاط التي ذكروها الإخوان الدكتور علاء مكي والسيد قيس العامري حول حذف ما تفضل به السيد رئيس المجلس من حديث لأن هذا الحديث تعرض به الى شخوص مهمة وحاول خلط الأوراق

وهذه مثلبة في ادارة الإجتماعات فإذا تدار اجتماعاتنا بهذه الطريقة سوف لا نصل الى نتيجة فهل من الصحيح ان يتعرض الى شخصيات مهمة مثل شخصية الإستاذ هادي العامري وهو رجل امين عام منظمة اسلامية يتعرض له بهذه الطريقة ويقرنه بأخرين وكأنما تفضل عليه وادخله الى العملية السياسية أو ادخله في لجنة الأمن والدفاع. نحن نرفض هكذا طريقة وهكذا تعليقات من الدكتور محمود المشهداني..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): بالنسبة للتقارير التي ذكرها الشيخ صباح الساعدي وحدثت التأكيدات عليها من ديوان الرقابة المالية. عندما تأتينا التقارير من وزارات وليست قضايا خاصة بدائرتنا ونرسلها الى المحكمة نعلم دائماً على تقارير الرقابة المالية ونذهب بها الى المحكمة بعد ان نأتي بالأدلة حول هذا التقرير فهناك دعاوي صار لها سنتين لم تنتهي فمن اين اثبتت للسيد صباح الساعدي بالجواب؟ وليتفضل الشيخ صباح الساعدي معي الى المحكمة ونرى كل هذه التقارير كلها دعاوي في المحكمة، وأنا لا يجوز لي ان ادخل في امور القضاء لأنه مستقل. الناحية الثانية دعاوى وزارة الدفاع اول دعاوى في العراق في (٢٠٠٤) بدأنا بوزارة الدفاع وهناك (٢٣) متهم من وزارة الدفاع لكن المشكلة اين؟ المشكلة في التبليغ يكون عن طريق الدائرة القانونية، فأول ما تذهب بالتبليغ الى الدائرة القانونية للوزارة يخبرون الوزير أو وكيل الوزير أو المدير العام أو المسؤول ويقولون له جاء عليك تقرير حتى يهرب وقد هرب (٢٣) شخص فما الذي استطيع ان افعله على مثل هذا الموضوع؟ وما علاقتي بهذا الموضوع؟ لو كانت لدي آلية بأن القي القبض فوراً على المتهم لكان استطعت ان أثبتت به قبل ان اقول له، لكن عندما ابلغ الدائرة القانونية حتى تقوم هي بالتبليغ، تبلغه ومن ثم يهرب وتساعد على الهرب.

السيد صباح الساعدي: ما ذكره السيد راضي الراضي بخصوص تقارير ديوان الرقابة المالية، كتاب ديوان الرقابة المالية واضح بأن هنالك ملفات مفتوحة لدى ديوان الرقابة المالية وهذه تتعلق بوزارات مثلما تفضل به السيد راضي الراضي يجب ان تتخذ المفوضية اجراءات وتعلن هذه الإجراءات ويقولون فتحنا تحقيق والتحقيق جاري وتم اغلاقه والقضية احيلت الى القضاء، فيجب ان تكون هنالك متابعة لأن ديوان الرقابة المالية فاتح هذا التقرير من سنة (٢٠٠٥) ولم يردهم الجواب حتى عام والى يومنا الحاضر هذا فيما يخص ديوان الرقابة المالية. فيما يخص وزارة الدفاع اعرض على

حضراتكم كتاب وزارة الدفاع كتاب المفتش العام بتاريخ (٢٠٠٦/٦/١٢) أي بعد سنة ونصف من التقارير التي ذكرناها والسيد راضي الراضي يقول نحن فتحناها بينما كتابهم الذي يشير له ديوان الرقابة المالية في سنة (٢٠٠٦) في الشهر الخامس حتى بدأوا يفتحونها (كتابكم العدد ٤٧٠٠ في (٢٠٠٦/٥/١٧) نود بيان ما يأتي سبق وان عرضت دائرتنا امام هيئتكم الموقرة بموجب كتابنا العدد (٣٠) في (٢٠٠٤/١٠/٢٣) تقريراً يشير الى وجود خروقات مالية وقانونية وادارية لعدد من العقود التي كانت ابرمتها الوزارة عام (٢٠٠٤) كما عرضت دائرتنا بموجب كتاب سري وشخصي (١٧٣) في (٢٠٠٥/٢/٢٣) امام هيئتكم تقريراً يشير الى خروقات مالية وقانونية وادارية تتعلق بإبرام الوزارة ما يقارب (٧٢) عقد خلال تلك الفترة السابقة وطلبت اجراء التحقيق من قبلكم لأهمية الموضوع وخصوصيته، احالة هيئتكم الى دائرتنا في منتصف شهر آب وخلال شهر ايلول عام (٢٠٠٥) ما يقارب (٦٠) قضي دفعة واحدة تطلب فيها التحقيق الإداري بشأنها هذا بالإضافة الى طلب تزويدكم بأوليات العقود التي حدثت في عام (٢٠٠٤) التي كانت قد ابرمت في تلك الفترة السابقة) في ظل ما تقدم وهذا قول المفتش العام (قامت دائرتنا بحشد طاقاتها من خلال تشكيل ثلاث لجان تحقيقية دائمية تضم ممثلين عن الجهات المعنية في الوزارة لتغطية كافة الطلبات الواردة من هيئتكم وعلى الرغم من المعوقات المتمثلة بهروب المطلوبين لكن الأمر ليس كما ذكر السيد راضي الراضي.

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): موضوعات التحقيقات الإدارية تطلبها المحكمة ولذلك بعد ان تكون تسجل افادات الشهود أو المتهمين أو المستندات التحريرية وبعد ذلك تطالبنا بالتحقيق الإداري ونطلب من المفتش العام التحقيق الإداري وليس عند الهروب، مجرد ان يعرف الأشخاص اننا قد جمعنا بعض المستندات عليهم يقومون بالهروب وهذه حقيقة معروفة وواضحة في وزارة الدفاع و(٤) مليارات دولار قضايا على وزارة الدفاع والآن قد حكم على الكثير منهم والإنترنت الدولي يلاحقهم في الخارج..

السيد صباح الساعدي: التشهير الكبير بحق مسؤولي وموظفي مؤسسات الدولة قبل حسم قضاياهم، اعتمدت المفوضية منذ تأسيسها عملية التشهير بمسؤولي الدولة من دون

ان تحسم القضايا وأنا سأظهر وثائق من زمن الدكتور اياد علاوي رئيس الحكومة المؤقتة يذكر فيها كتاب الى رئيس المفوضية بتاريخ (٢٠٠٥/٢/١٥) (اطلعنا والجميع على الحديث الذي اجرىتموه بتاريخ (٢٠٠٥/٢/١٣) على قناة الحرة والذي تضمن اقالة التهم لعدد من الوزراء وكان ذلك بمثابة انتهاكاً صريحاً لأمر تأسيس المفوضية العامة للنزاهة رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٤) الذي حدد واجبات المفوضية للتحقيق في قضايا الفساد وفقاً للأصول التحقيقية التي رسمها قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تقوم على مبدأ اساسي وهو ان يكون التحقيق علنياً للخصوم سرياً للجمهور وعلى المفوضية في اداء مهامها الالتزام الصارم في الإجراءات القانونية المتعارف عليها وتضمن المحافظة عليها والإنصياع لها وبما انكم قمتم بنشر معلومات وتهم ان صحت فهي توجب عقاب من استندت اليه، لذا يرجى تقديم المبررات والدوافع التي حدثت بكم لإطلاق التهم الجزافية في وسائل الإعلام ضد اعضاء الحكومة بدون أي سند قانوني. جريدة البينة بتاريخ (٢٠٠٧/٤/٥) السيد راضي الراضي مباشرة يطلق هذه العبارة (ثلاثون وزيراً متهمون بالسرقاات وهدر المال العام) أنا لا ادافع عن الحكومة بل التقصير اذا وجد يحاسب به المسؤول لكن اشاعة جو لدى العالم الخارجي بأكمله ان هنالك (٣٠) وزير فما الذي بقى في الدولة غير فاسد، فهذه النظرية تصدير تخريب العراق وهذه مساهمة في تخريب مؤسسات الدولة واشاعة الفساد من خلال تصدير مبدأ للموظف البسيط، فالوزير متهم بالفساد فأنت ايها الموظف افسد، فهذه قضية خطيرة جداً وأنا كما ذكرت ليس زمنها اليوم بل من زمن (٢٠٠٥/٢/٢٣) من زمن حكم الدكتور اياد علاوي هذا منهج المفوضية التشهير وليس الحسم والآن انحسرت ثلاثة قضايا فقط حسب ما ذكر الإعلام والتصريحات التي صدرت من المفوضية قضية ايهم السامرائي وقضية حازم الشعلان وقضية مشعان الجبوري، وأنا احمل مفوضية النزاهة مسألة هروبه لأنها قدمته بتهمة واحدة في البداية وادلة ضعيفة غير كافية للإدانة. اريد ان اوضح مبدأ للإخوان الأعضاء هنالك فرق بين عمل القضاء وبين عمل المفوضية، فالقضاء والإدعاء العام عليه جمع الأدلة الكافية للإحالة أما المفوضية كونها تتعلق بالحق العام عليها، جمع الأدلة الكافية للإحالة وللإدانة حتى ترجع المال العام وليس فقط تحيل القضية من دون ان تجمع ادلة للإحالة لأنه سيتسبب بأمرين، الأمر الأول ضياع المال العام اذا خرج بريء لعدم كفاية الأدلة وتقارير (٢٠٠٥) لمفوضية النزاهة يشير الى كثير من هذه القضايا. ثانياً وظيف المفوضية ان تحاسب على سمعة الدوائر فهذه القضايا كافية للإحالة وكافية للإدانة فالعمل الذي تقوم به المفوضية بأن تجمع ادلة كافية للإدانة وقد تكون بعض

العناصر الموجودة في المفوضية كبرت أو صغرت تعتمد ان تجعل الأدلة قاصرة عن العمل به بالإتفاق مع المحامين خارجاً حتى يكون بريئاً، يذكر السيد راضي الراضي على ايهم السامرائي يقول ان قضيته التي سجن فيها مرتين في البداية قضيته انه لم تكن جامعة للأدلة الثبوتية ولهذا نقضت بالتمييز وخرج افراج، فالشركة التي اخذته لم تأخذه تهريب ولم تهريبه وإنما لا توجد عليه ادلة ثانية لكن نحن صورناها للإعلام انه هرب ايهم السامرائي، عندما قدمت المفوضية قضية ثانية على ايهم السامرائي حكم بـ(٧) سنوات وايضاً الأمر قابل للتمييز وحازم الشعلان قابل للتمييز ومشعان الجبوري قابل للتمييز الى الآن المفوضية مع كيل التهم الكبيرة لمسؤولي الدولة وموظفيها لم تستطع ان تحسم قراراً قطعياً باتجاه الوزراء..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): الشيخ صباح الساعدي يقول لم تستطع هيئة النزاهة اصدار قرار قطعياً ولذلك هو يخطب بين القرارات التي تصدرها المحاكم وبين الملف التي تحيله الهيئة الى المحكمة، نحن لا نصدر قرارات وغير وارد ان نجمع الأدلة، اذا نحن نجمع الأدلة يجب ان نحكم بها، مجرد ان تكون هنالك ادلة أو مستندات كافية أو غير كافية نحن نحيله الى القضاء لأن القضاء سيبدأ التحقيق من الأول والموضوع موضوع قضائي ودعوة جنائية جزائية قد تكون الأدلة بعض الأحيان موجودة إلا ان القاضي لا يقتنع وهذا الشيء سلطة تقديرية للقضاء ونحن لا نتدخل في شؤونه. ولذلك هذا الكلام من اناس بعيدين عن القانون والمفروض ان هذه القضايا ان تحيل انت والمحكمة هي التي تقرر من الذي يلقي القبض عليه ومن الذي يفرج عنه ومن الذي يحكم ولنا حق الطعن وميزنا كثير من القرارات المفرج عنهم ورجعت القضايا منقوضة لصالح الهيئة أي عدم الخلط بين القضايا الإدارية والقضايا القضائية ونحن بالنسبة لنا نحيل الملف والمحكمة هي التي تحدد باقي الإجراءات ونحن غير مسؤولين عن اجراءات المحكمة وهذا الكلام غير صحيح..

السيد صباح الساعدي: أنا كلامي كان دقيق جداً قلت ان وظيفة المفوضية يختلف عن وظيفة القضاء، القضاء والمدعي العام يجمع الأدلة الكافية للإحالة والقضاء ينظر في انه يكفي للإدانة أو لا تكفي أما وظيفة المفوضية كونها تتعلق بالمال العام وتتعلق بسمعة دوائر الدولة فعليها ان تجمع الأدلة الكافية للإحالة وللإدانة وتحيلها الى القضاء، أنا لم اقل ان مفوضية النزاهة تحسم القضايا أنا قلت تجمع الأدلة الكافية للإحالة والكافية

انتقل الى موضوع وتهمة اخرى وهي التعيينات المخالفة للقانون في مفوضية النزاهة، قانون التوظيف العام يسري على كل دوائر الدولة والسيد رئيس المفوضية اعتمد الأصول غير القانونية للتعيينات اولاً في قضية تعيين المدراء العاميين داخل المفوضية. وثانياً في تعيين الموظفين داخل المفوضية. المعروف ان قانون التوظيف العام بالنسبة الى الموظفين يطالب كافة مؤسسات الدولة ان تعرض لدى الشعب العراقي على ان هنالك شواغر وظيفية موجودة وبالتالي تعلن وبعد ذلك يتقدم المواطنين الراغبون وفق المؤهلات المذكورة في اعلان التوظيف، المفوضية عينت كل منتسبها بدون أي اعلان وانما اعلنت العلاقات الخاصة سواء كانت العلاقات الخاصة مع قضاة أو سواء كانت مع اعضاء مجلس نواب أو مع منتسبين في اجهزة الدولة وهذا مخالف للقانون. أما بالنسبة للمدراء العاميين فهناك تناقض بالنسبة الى كلام السيد راضي الراضي، بالنسبة للمدراء العاميين وجه كتاب الى مجلس النواب بتاريخ (٢٠٠٦/١١/١٩) بالنظر الى ان هيئتنا مستقلة وتخضع لرقابة المجلس حصراً بموجب المادة (١٠٢) من الدستور نود ان نبين ما يأتي لقد تم تعيين نائب رئيس الهيئة والمدراء العاميين والمدرجة اسمائهم ادناه استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب الأمر (٥٥) لسنة (٢٠٠٤) القسم (٥) الفقرة (٣) والذي حولني (السيد رئيس المفوضية) بموجبه تعيين النائب والمدراء العاميين وليس الترشيح كما في باقي الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة وكما يعلم سيادتكم ان الخاص يقيد العام وقد مضى على تعيين قسم منهم عاميين أي منذ تأسيس الهيئة والآخرين مضى على تعيينهم اكثر من سنة وقد اثبتوا كفاءة جيدة جداً في العمل وان المادة الرابعة عشر الفقرة الأولى من قانون الخدمة المدنية اوجبت تثبيت الموظف المعين بدرجته بعد انتهاء سنة وفي النهاية حتى لا اطيل وعليه فأن نائب رئيس الهيئة الحالي والمدراء العاميون الحاليون يعتبرون مثبتين أي قرار تثبيت من السيد رئيس المفوضية في مناصبهم، بينما اذا رجعنا الى مخاطبته الى مجلس الوزراء كتاب بتاريخ (٢٠٠٦/١١/١٩) أما في (٢٠٠٧/١/٢٥) يخاطب دولة رئيس الوزراء المصادقة على تعيين مدراء عاميين أي ليس تثبيت مدراء عاميين ويقول الكتاب (بالنظر الى ان هيئتنا مستقلة وتخضع الى مراقبة مجلس النواب حصراً بموجب المادة (١٠٢) وقد تم اعلام السيدين رئيس الوزراء السابقين دكتور اياد علاوي والدكتور ابراهيم الجعفري بتعيينهم ولم يعارضوا) المشكلة ليست مشكلة المعارضة بل المشكلة مشكلة المصادقة لأن المدير العام وفق

القانون النافذ يكون بمصادقة مجلس الوزراء راجين التفضل بالإطلاع والمصادقة على التعيين. أسأل السيد راضي الراضي هل هذه صلاحياتك؟ ام لا؟ فأذا كانت صلاحياتك لماذا تتاقت نفسك في كتابين خلال شهرين فقط؟ الأول يقول تثبيت في مناصبهم والكتاب الثاني يقول تطلب المصادقة من مجلس الوزراء وهذين الكتابين..

السيد راضي الراضي (رئيس مفوضية هيئة النزاهة): موضوع التعيينات نظراً لخصوصية وضع مفوضية هيئة النزاهة لذلك لم نعلن لأنه نخاف ان يتقدموا اناس غير مرغوب بهم أو قد يكون من جانب ارهاب معين أو من جانب غير صحيح يأتون، لذلك كل الدوائر وكل الوزارات لم تعلن ومن ضمنها الهيئة. الشيء الآخر بالنسبة لنا نحن نختلف عن باقي الدوائر، النص القانوني ان لرئيس المفوضية توظيف وطرده وتأييد موظفي المفوضية وهذا نص قانوني صريح وبعد ذلك ترى رأي المحكمة العليا الاتحادية يقول ان هيئة النزاهة مستقلة تحكم نفسها بنفسها أو تدير نفسها بنفسها فأين الإستقلالية اذا أنا اسأل؟ بالرغم من ذلك أنا سألت مجلس الوزراء لمسألة اعتبارية احتراماً لمجلس الوزراء سألتهم لأكثر من مرة ولم يجيبوني، لماذا لم يجيبوني؟ لأنهم يعلمون ان الهيئة مستقلة وان هنالك نص صريح يقول لرئيس الهيئة توظيف وطرده. أما قانون الخدمة المدنية قانون خاص يقيد القانون العام، القانون اللاحق يقيد القانون السابقين كتبنا لهم على النائب وقالوا هذا من صلاحية رئيس الهيئة والكتاب موجود لدي وسأتي لكم به.

السيد صباح الساعدي: الذي تكلم به السيد راضي الراضي غير صحيح فأنا اعرض عليكم كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء العدد (٢٧/٢٠٠٤) بتاريخ (٢٠٠٦/٧/٢) الى مجلس القضاء والوزارات كافة السادة الوزراء والجهات غير مرتبطة بوزارة وفي الهامش الى مفوضية هيئة النزاهة، يطبق مضمون اعلامنا بتاريخ (٢٠٠٦/٦/٦) على شاغلي الدرجات الخاصة والمدراء العاميين ومعاونيهم، استناداً الى موافقة فخامة السيد رئيس الوزراء تقرر عدم قيام الجهات اعلاه بتعيين الموظفين ونقلهم ممن يشغلون الدرجة الثالثة من سلم الرواتب فما فوق إلا بعد استحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فما هو هامش السيد رئيس المفوضية؟ السادة المدراء العاميين للعمل بموجبه (٢٠٠٦/٧/٥) أي انه لا يحق لنا تعيين المدراء العاميين واصحاب الدرجات الخاصة. ارسل السيد راضي الراضي كتاب الى الأمانة

العامه لمجلس الوزراء بتاريخ (٢٠٠٧/٣/٦) يطلب به المصادقة والموافقة على تعيين السيد سلام جدوع عذوب مديراً عاماً للتحقيقات وجاء الكتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء اشارة الى الكتاب المرقم (٤٥/س/٣٤) المؤرخ في (٢٠٠٧/٣/٦) لم تحصل موافقة رئيس الوزراء على تعيين السيد سلام جدوع عذوب مديراً عاماً، وهامش السيد مدير المفوضية لتبليغ السيد سلام جدوع عذب بذلك وهذا الكتاب بتاريخ (٢٠٠٧/٥/٩)، بتاريخ (٢٠٠٧/٥/٢٠) أمر وزاري استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب القانون وللمقتضيات مصلحة العمل في هذه الهيئة تقرر تعيين السيد سلام جدوع عذوب بوظيفة مدير عام وكالة في فرع بغداد لهيئة النزاهة العامة في الدرجة العليا ويمنح الراتب والمخصصات المنصوص عليها قانوناً لهذه الدرجة ينفذ هذا الأمر اعتباراً من تاريخه اعلاه. تارة يطلب الموافقة ويقول يبلغ سلام جدوع وفي (٥/٢٠) يقول أنا افتح فرع وهذا ليس فقط تعيين مدير عام بل فتح له فرعاً خاصاً به اسماء هيئة النزاهة فرع بغداد وهذا من المخالفات الإدارية والمالية التي تشبها ديوان الرقابة المالية. والآن قال السيد راضي الراضي عندما تركوا الأمريكان هيئة النزاهة اغلقت فروعها فلماذا فتح فرع جديد وعينت مدير عام لم يقبله مجلس الوزراء على تعيينه؟ عندما يقول ان لهؤلاء كفاءة خاصة أنا اسأله سؤال للسيد راضي الراضي مدير عام الوقاية والشفافية المسؤول عن كشف المصالح المالية لرئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء ونائبه ورئيس مجلس النواب ونائبه والوزراء والنواب العاميين معين من بداية المفوضية عبد الاله خادم ما هي قضيته؟ مزور شهادة لا يحمل شهادة اعدادية وقد هرب الآن خارج العراق. وعندما طلبنا نحن لجنة النزاهة السير الذاتية للمدراء العاميين بتاريخ (٢٠٠٦/٨/١٥) امتنع السيد راضي الراضي عن تزويدنا بأي سيرة ذاتية عن أي مدير عام.

تسريب اسماء المخبرين السريين الذين يعملون لمفوضية النزاهة، عندما اثيرت موضوع الإستجواب ارسلت بمطالعة الى هيئة الرئاسة بأن اقرأ هذه المطالعة في مجلس النواب لكن حدثت ظروف مع السيد رئيس مجلس النواب ورفض ان اقرأ هذه المطالعة وهذا الذي حداني بالإستجواب. هنالك في كل مفاصل الدولة مخبرين سريين يعملون لمفوضية النزاهة ويأتون لرئيس المفوضية ملفات الفساد، تم تسريب اسماء مخبرين سريين من قبل محققين ومعاونين مديري عام التحقيقات الى الوزارات والمفسدين في الوزارات مما حدى بهم اما الى التصفية الإدارية أو التصفية الجسدية. وأنا وصل لي القليل من المخبرين وقالوا لي هذه المعلومة والشهادات لكن الآخرين لا اعرف كم قتلوا الى حد الآن؟ لأننا لا نعرف اسماء

المخبرين السريين فقط السيد راضي الراضي وجماعته يعرفون، هذه شهادة خطية من مخبرين سريين من الذين سرّبت اسمائهم من خلال عملنا كمخبرين سريين لمفوضية النزاهة تم كشف هوياتنا من قبل بعض محققي النزاهة وبالذات المحقق عادل حاشوش، انظروا الأمر الذي صدر من السيد راضي الراضي كإمافاة للسيد عادل حاشوش (امر وزاري استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا ومقتضيات مصلحة العمل تقرر تعديل عنوان السيد عادل حاشوش الى عنوان معاون مدير عام في مديرية التحقيقات في بغداد) كانت الدرجة الوظيفية للسيد عادل حاشوش (٣/٣) واصبحت الدرجة الوظيفية (١/١) أي يحتاج الى (٧) سنوات قدم حتى يصل الى هذه الدرجة وبجرة قلم يصبح معاون مدير التحقيقات والأدهى من ذلك وبعد ايصال هذه المعلومات نجدها ونجد اسماءنا في الوزارة ونجدهم انهم يعلمون بأننا الذين نخبر مفوضية النزاهة بهذه المعلومات وقمنا بتقديم شكوى شفوية الى السيد راضي الراضي رئيس مفوضية النزاهة بخصوص المحقق عادل حاشوش وأنه يسرب اسماء المخبرين السريين فأجاب السيد راضي الراضي بالنفي القاطع وأنه تم معرفة هويتنا من خلال خطنا مع اننا لم نكتب شيئاً ولم نوقع على أي ورقة أو إفادة ودافع السيد راضي الراضي عن عادل حاشوش بحجة غير صحيحة وهذا معناه إما انه يتستر عليه أو شريك..

مجلة الأوائل:

ملف خاص عن قصة النزاهة في العراق

اتهامات متبادلة بين النزاهتين:

راضي الراضي يتهم المالكي أمام لجنة الرقابة في الكونغرس

بإعاقه التحقيق في قضايا الفساد والمالكي يتوعد بملاحقته قضائياً

علي المالكي

بعد ان اعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن هروب السيد راضي الراضي رئيس مفوضية النزاهة السابق الذي عينه الحاكم المدني في العراق عام ٢٠٠٤ الى الولايات المتحدة الامريكية وذلك في مؤتمر صحفي عقده في المركز الاعلامي لرئيس الوزراء بدأت قصة النزاهة في العراق ترسم ملامح جديدة واطر لم تكن من قبل وتعين نائبه موسى فرج بدلا عنه ولاننسى موقف لجنة النزاهة في البرلمان وتبادل الاتهامات بين

النزاهتين حتى وصل الامر الى استجواب الراضي ولكنه هرب قبل موعد التصويت على اقالته ولا بد من الاشار الى تحديد الوان هذه الصورة في ظل ما نشرته مفوضية الشفافية العالمية من تقرير والتي اعتبرت فيه العراق البلد الثاني عربيا في مستويات الفساد»

شهادة الراضي في الكونغرس الاميركي

عقدت اللجنة الفرعية للرقابة والاصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب الأميركي جلسة لبحث جهود مكافحة الفساد في العراق بمشاركة عدد من المسؤولين الأميركيين والقاضي راضي حمزة الراضي الرئيس السابق للجنة النزاهة العامة المكلفة بالتحقيق في ممارسات الفساد في العراق. وقد أشار رئيس اللجنة النائب الديموقراطي هنري واكسمان إلى أن اهتمام الكونغرس ومناقشاته تنصب في المقام الأول على الحرب في العراق والأمور المتعلقة بزيادة القوات وتخفيض عديدها وتحديد موعد لاعادة انتشارها.

وبالرغم من تسليمه بأهمية ذلك فقد أكد واكسمان أنها ليست القضية الوحيدة التي يجب أن تحظى بالاهتمام، وأوضح ذلك بالقول: «إن المصالحة السياسية هي مفتاح تحقيق سلام دائم في العراق وإحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق ذلك هي محاربة الفساد.» ودعا واكسمان الى العمل على معالجة قضية الفساد في العراق بموضوعية وبتجرد عن الانتماءات الحزبية، قائلًا إنه «بغض النظر عما اذا كان المرء يؤيد سياسة الرئيس بوش أو يعارضها فاننا لا يمكن أن نتجاهل حقيقة وجود الفساد في العراق، أو تجاهل حقيقة أن الفساد يقوض تحقيق التقدم السياسي الذي تقااتل قواتنا وتضحى بأرواحها من أجله.» أما القاضي راضي حمزة الراضي رئيس لجنة النزاهة العامة العراقية السابق فقد أشار إلى الصعوبات التي تواجهها لجنة النزاهة في اداء مهامها، لافتًا إلى أنها باتت هدفًا لأعمال العنف بمقتل ٢١ من العاملين فيها، واتهم الراضي رئيس الوزراء نوري المالكي بإعاقة عمل اللجنة، قائلًا أمام لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي: «لقد رفض رئيس الوزراء وحكومته الاعتراف باللجنة واستقلال القضاء وفق ما ينص عليه القانون، وذلك من أجل اجراء تحقيق في ممارسات الفساد بعيدا عن التأثيرات الطائفية والسياسية»

المالكي يهدد بمحاكمة رئيس هيئة النزاهة السابق

أكدت الحكومة العراقية انها سترفع دعوى قضائية ضد رئيس هيئة النزاهة السابق راضي الراضي على خلفية شهادته في الكونغرس الاميركي حول قضايا الفساد في العراق واتهامه الحكومة العراقية بالتستر على متهمين بقضايا فساد لأسباب سياسية، وأوضحت ان الراضي متهم «بتهريب وثائق رسمية وتعمده الإساءة والتشهير بشخص رئيس الوزراء» نوري المالكي، وهددت بإعادته الى العراق والتحقيق معه.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء «ان الشهادة التي ادلى بها راضي الراضي امام الكونغرس ليست اكثر من ادعاءات زائفة تنطلق من خلفية سياسية تخدم جهات وشخصيات معروفة تقوم بحملة دعائية منظمة للإساءة الى سمعة رئيس الوزراء».

وذكر أن «الراضي غادر العراق من دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء حسب القواعد الادارية المعمول بها وتقدم في الوقت نفسه بطلب خطي الى رئيس الوزراء للموافقة على احواله على التقاعد، في حين اعلن بعد وصوله الى الولايات المتحدة أنه في مهمة مع بعض موظفي الهيئة للتدريب على اجهزة الكشف عن الكذب وأنه سيعود الى العراق بعد انتهاء المهمة». وتابع البيان «ان هروب رئيس هيئة النزاهة السابق جاء ايضا لتحاشي التصويت في مجلس النواب على اقالته من منصبه بعدما استجوبه اعضاء في البرلمان الذين لم تقنعهم اجوبته في قضايا الفساد المالي والاداري المتورط بها، وتم تأجيل التصويت على اقالته لحين عودة النواب بعد انتهاء العطلة الصيفية».

وفي اشارة الى اتهام الراضي وزير النقل السابق سلام المالكي وتدخل المالكي في التحقيقات لوجود علاقة تربطه بالوزير، قال البيان ان «القانون يأخذ مجراه في اية قضية منسوبة اليه» نافياً «وجود أي صلة قرابة بين رئيس الوزراء والوزير على الاطلاق».

واشار الى ان الراضي حاول، كما في باقي ادعاءاته، استغلال اللقب المشترك بين وزير النقل السابق ورئيس الوزراء، لافتاً الى ان «هذا يكشف جزءاً يسيراً من الحملة الدعائية التي يعمل في اطارها الراضي لصالح شخصيات سياسية تمول شركات علاقات عامة لتشويه سمعة رئيس الوزراء الذي عجز الراضي عن تقديم أي دليل يمس نزاهته».

وكان الراضي قال في كلمة امام لجنة فرعية في الكونغرس إن الفساد المتفشي في

العراق امتد إلى حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً إلى أن تقديرات لجنته تذهب إلى أن الفساد تسبب في خسارة الحكومة العراقية ما يصل إلى ١٨ بليون دولار.

وترك الراضي العراق في آب (أغسطس) مؤكداً حال وصوله الى واشنطن ان المالكي حمى أقارب له من التحقيق وسمح لوزراء بحماية موظفين متورطين، وأن ٣١ موظفاً في لجنته قتلوا.

النزاهة بين السجال والتعطيل

بعد تشكل الدولة العراقية الجديدة عقب الاحتلال، تشكلت عدة مؤسسات مهمتها مراقبة حالات الفساد الإداري العام وإيقافه، وكانت من أوائل تلك المؤسسات هي مفوضية النزاهة التي تأسست في كانون الثاني عام ٢٠٠٣ من قبل مجلس الحكم الانتقالي العراقي المنحل حالياً. بقرار من الحاكم الاميركي بريمر. مهمتها مراقبة نشاط الحكومة العراقية ومؤسساتها في ما يتعلق بقضايا الفساد المالي والإداري، وتعمل على وضع حد للرشوة والاختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة، وتعاقب على تولي رئاستها القاضي راضي الراضي ثم أقيـل ليعين موسى فرج بدلاً عنه ثم أقيـل ليعين حالياً رحيم العكيلي.

ثم بعد ذلك برزت لجنة النزاهة في مجلس النواب - عقب إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية - وهي سلطة موازية لسلطة هيئة النزاهة العامة، تعمل رسمياً أيضاً على مراقبة حالات الفساد الاداري، غير ان الأمر لم يكن متكاملأ بالأداء بين الجانبين، بل برزت خلافات وتراشق للاتهامات بينهما حيال التكتّم أو التورط بملفات خاصة بالفساد، ولا نخفي دور بعض منظمات المجتمع المدني التي تكشف بين الحين والآخر عن وثائق لم تكشف عنها المؤسسات الرسمية، غير ان الأمر برز كثيراً عبر جهتي لجنة النزاهة البرلمانية ومفوضية النزاهة العامة، خصوصاً بعد ظهور التحديات التي تواجهها مفوضية النزاهة.

وكمؤشر رسمي على حجم المال العام المهدور، نحاول هنا أن نُسلط الضوء على أبرز الاعلانات الرسمية والتقارير الصادرة عن مفوضية النزاهة العامة وهيئة النزاهة البرلمانية، حول حالات الفساد الاداري والمالي بالقطاع العام العراقي ومؤسساته، وموضحين كذلك أبرز العراقيل التي واجهت عمل مفوضية النزاهة بالاستناد إلى التقارير الرسمية للمفوضية.

القاضي راضي حمزة الراضي رئيس مفوضية النزاهة العامة في العراق يصرح لصحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٤ (انه اطلع رئيس الحكومة إياد علاوي على ملفات ووثائق تتعلق بالتلاعب بالمال العام وتوريد كميات كبيرة من المولدات التالفة إلى البلاد، إلى جانب قضايا تتعلق بفساد جهاز الشرطة، وقيام مجموعة من عناصره بوضع اليد على أموال تعود إلى المواطنين والتستر على العصابات المنظمة، فضلاً عن التحقيق في عملية التلاعب بتوريد آلاف الاطنان من الحديد واختفاء ستة مليارات دينار عراقي من الدولة، كما أكد الراضي (ان نسبة الفساد تصل إلى ٧٠٪ في غالبية المؤسسات الحكومية، لا سيما في وزارات الداخلية والاسكان والتعمير والكهرباء وأمانة بغداد).

رئيس هيئة النزاهة المقال «راضي الراضي» يعلن أمام الكونغرس الاميركي عام ٢٠٠٧ عن اختفاء ١٨ مليار دولار من أموال الحكومة العراقية، وان هيئته جمعت أدلة عن ثلاثة آلاف حالة فساد بالدولة العراقية، وقال الراضي - الذي عينته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ رئيساً لهيئة النزاهة العامة - إن هيئته بدأت عملها في مكافحة الفساد منذ شهر حزيران ٢٠٠٤ لتكتشف عمليات فساد واسعة النطاق في دوائر الحكومة اختفى بموجبها ١٨ مليار دولار، وتقف على رأسها وزارة الدفاع حيث بلغ حجم الفساد ٥ مليارات دولار، ثم التجارة ٣ مليارات، والكهرباء ٣ مليارات، تليها النقل ملياري دولار، والصحة ملياري دولار تليها الداخلية مليار دولار والاتصالات مليار دولار والإسكان مليار دولار، ثم المالية ٥٠٠ مليون دولار والنفط ٥٠٠ مليون دولار.

حسب محضر اجتماع هيئة النزاهة بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٧ فقد سجلت هيئة النزاهة العامة ضد رئيس الحكومة «نوري كامل المالكي» انتهاكات عدة أبرزها استمرار العمل بالمادة ١٣٦ برغم إلغائها، هذه المادة تقضي عدم الموافقة على إحالة المتهمين بالفساد إلى المحكمة المختصة إلا بموافقة الوزير، وبالتالي بحسب الهيئة جعل المحاكم العراقية ترفض تطبيق القانون على الكثير من المفسدين، مما أدى إلى إغلاق الكثير من قضايا الفساد وبالنتيجة هدر مبالغ طائلة تتجاوز (٧٠ مليار دينار عراقي) نتيجة إيقاف التعقيبات القانونية بحق الأشخاص المتهمين بالفساد، مما أدى الى تعطيل عمل الهيئة شيئاً فشيئاً.

في تلخيص سريع لمجمل الفساد الاداري بالعراق بعد خمس سنوات على احتلال العراق،

يذكر رئيس هيئة النزاهة موسى فرج - المقال أيضاً - عن حجم هذا الفساد بتصريح لصحيفة الحياة اللندنية في نيسان ٢٠٠٨ بالقول: (ان خسائر العراق خلال الفترة المنصرمة نتيجة الفساد الاداري بلغت مئتين وخمسين مليار دولار)، واعتبر فرج في تصريحاته الصحفية (أن الامانة العامة لمجلس الوزراء هي البؤرة الأخطر للفساد بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية، التي تم تحويل صلاحياتها إلى الأمانة العامة، وأن تشكيل مجلس لمكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحياتها، وأوضح فرج أن العراق خسر خلال هذه الفترة أيضاً خمسة وأربعين مليار دولار من تهريب النفط الخام، وخمسة وأربعين مليار أخرى من المشتقات النفطية، فضلاً عن حرق ستمئة مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها، ولفت إلى ان السنوات الخمس الماضية لم تشهد تشييد مصفاة واحدة بالرغم من العروض المغرية التي قدمتها شركات عالمية لإنشاء مثل هذه المشاريع، ولم تسلم وزارة الدفاع التي احتلت المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري بحسب مسؤول النزاهة، خصوصاً في ما يتعلق بعقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل وبنادق قديمة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الاميركية المصنعة، وأضاف أن الأدهى من كل ذلك سعي الوزارة إلى الاحتماء وفرض السرية على ملفاتها والامتناع عن تسليمها إلى هيئة النزاهة، وفي قطاع الكهرباء، أوضح فرج أنه تم انفاق سبعة عشر مليار دولار على هذا القطاع في خلال السنوات الخمس الماضية، اما وزارة التجارة، فقد اتجه المسؤولون فيها بحسب فرج إلى التعاقد مع تجار في الاسواق المحلية، ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام.

وبالنسبة إلى وزارة الداخلية، يقول المسؤول انه تم اكتشاف خمسين ألف راتب وهمي، أما الوضع الصحي فوصفه بالمأساوي، مشيراً إلى ان ٩٠٪ من الأدوية المتداولة في الصيدليات لم يتم فحصها).

تهديدات وعراقيل

واجهت هيئة النزاهة تحديات في عملها، أعاق أداء دورها المهني وإعادة الاموال المهدورة للخزينة العامة، ومن هذه العراقيل:

التهديد: فقد اعلن رئيس هيئة النزاهة راضي الراضي بأنه فرّ من العراق إلى

الولايات المتحدة في آب ٢٠٠٧ بعد تلقيه تهديدات الحكومة العراقية، وانه (منع من ملاحقة المسؤولين عن عمليات الفساد وإن مساعيه أحبطت لمحاسبة المسؤولين أمام القضاء).

تجميد للنزاهة: صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، يكشف في عام ٢٠٠٧ عن قيام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتعميم كتاب على دوائر الدولة من خلال مجلس الوزراء يمنعها فيها من استلام أي كتاب من لجنة النزاهة النيابية أو الإجابة عليها دون المرور به، وهو ما أعاق عمل اللجنة في ممارسة الرقابة والتفتيش.. بحسب الساعدي.

التراشق الرسمي - الرسمي: رئيس هيئة النزاهة العامة المقال «راضي الراضي» يتهم في تصريح لقناة «الحرّة» رئيس هيئة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي بأنه «أمير تهريب النفط في البصرة»، لافتاً إلى ان الساعدي يستهدفه لأنه كشف عن قضايا فساد كبير في البصرة التي ينتمي محافظها إلى حزب الفضيلة الذي ينتسب إليه الساعدي، وفي المقابل، اتهم الساعدي في تصريح لراديو سوا من سمّاهم بالمتنفذين في السفارة الأميركية بتسهيل عملية ما وصفه بهرب الراضي إلى خارج العراق، الامر الذي نفاه الراضي بالقول: جئنا من العراق إلى الولايات المتحدة في ٢٤ آب ٢٠٠٧، بصورة شرعية ولأجل التدريب مع وزارة العدل الاميركية وأثناء زيارتنا وجهت لي ولعائلي تهديدات تصاعدت إلى أعلى مستوى، جنباً إلى جنب مع الضغط الهائل خلال السنتين الأخيرتين من أعلى المستويات في الحكومة العراقية، ومما يدعو للأسف وبشكل مؤلم تسبب لي لالتماس الحماية المناسبة من الحكومة الاميركية لعائلي...

الراضي متهم بفساد مالي واغتيالات وهرب من العراق لتفادي الملاحقة القضائية..

رد مكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على الاتهامات التي وجهها رئيس هيئة النزاهة في العراق القاضي راضي حمزة الراضي امام لجنة في الكونغرس الاميركي، بانها ادعاءات زائفة ومنطلقة من خلفيات سياسية، معتبرا شهادته امام اللجنة الاميركية طعنا في مصداقيته كمسؤول في احدى مؤسسات الدولة العراقية.

واصدر المكتب بيانا أكد فيه ان الشهادة التي ادلى بها رئيس هيئة النزاهة سابقا

امام اعضاء الكونغرس الاميركي «لا تعد كونها اكثر من ادعاءات زائفة تخدم جهات وشخصيات معروفة تقوم بحملة دعائية منظمة تهدف الى الاساءة والتشهير بشخص المالكى». ووضح البيان بان الراضى تقدم بطلب الى السلطات الاميركية لمنحه اللجوء السياسى فى الولايات المتحدة مع انه دخل الاراضى الاميركية بتأشيرة دخول دبلوماسية، معتبرا ان هذا العمل «دليل يكشف وبدون ادنى شك عن حالة التخبط التى تتسم بها تصرفات وتصريحات راضى الراضى».

وذكر البيان ان رئيس هيئة النزاهة الموجهة اليه اتهامات بتورطه بقضايا فساد مالى وادارى واغتيالات غادر العراق من دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء حسب القواعد الادارية المعمول بها، كما انه تقدم بطلب تحريرى الى رئيس الوزراء للموافقة على احواله على التقاعد لكن طلبه لم تتم الموافقة عليه. واكد مكتب المالكى ان رئيس الوزراء حث باستمرار رئيس هيئة النزاهة على فتح ملفات الفساد فى جميع مؤسسات الدولة واحالة المتورطين الى القضاء بدون النظر الى انتماءاتهم السياسية والمذهبية والقومية.

واشار البيان الى انه «تم استدعاء رئيس هيئة النزاهة لحضور احد اجتماعات مجلس الوزراء، وطلب منه ان يباشر بقوة فى محاربة الفساد، لكن رئيس هيئة النزاهة سابقا حسب الادلة والوثائق التى عرضت فى مجلس النواب كان يتابع قضايا فساد جزئية واوامر ادارية ليست من اختصاصه فى حين يغض الطرف عن ملفات فساد مالى كبيرة محابة لبعض الاحزاب والشخصيات السياسية».

وكشف مكتب رئيس الوزراء بان هروب رئيس هيئة النزاهة كان محاولة منه لتجنب الملاحقة القضائية عن قضايا الفساد المالى والادارى التى تورط فيها وكشف عنها ديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة فى مجلس النواب، مشيرا الى انه تم فى وقت سابق احالة ملفات الفساد هذه الى المحاكم وتشكلت لجنة فى مجلس الوزراء للتحقيق فى قضايا الفساد المتهم بها راضى الراضى.

واضاف البيان «ان هروب رئيس هيئة النزاهة سابقا جاء ايضا لتحايش التصويت فى مجلس النواب على اقالته من منصبه بعد استجوابه من قبل اعضاء البرلمان الذين لم تقنعهم اجوبة راضى الراضى فى قضايا الفساد المالى والادارى المتورط بها، وقد تم

تأجيل التصويت على اقالته لحين عودة اعضاء مجلس النواب بعد انتهاء العطلة الصيفية».

ونفى المكتب الحكومي بان يكون المالكى قد امر بعدم ملاحقة الوزراء السابقين والحاليين الا بعد موافقة مسبقة منه، موضحا بان مسألة ايقاف الاجراءات القانونية او التحقيق بحق أي وزير او موظف لا تدخل ضمن صلاحية رئيس الوزراء او الوزير المختص وانما القضاء هو المخول بجلب او اصدار امر القاء القبض لغرض التحقيق مع أي موظف بدون الحاجة الى الحصول على موافقة مسبقة من اية جهة ادارية.

وكشف البيان الحكومي عن تشكيل لجنة لمتابعة امر استعادة أيهم السامرائي وفق القانون، واحالة عدد من الوزراء السابقين الى القضاء ومنهم وزير النقل لؤي العرس ووزير الدفاع حازم الشعلان ووزير الكهرباء محسن شلاش وعدد من الضباط والمسؤولين. واوضح البيان ان الراضي وقع في خطأ عندما ربط بوجود صلة قرابة بين رئيس الوزراء ووزير النقل في حكومة ابراهيم الجعفري سلام المالكى، مؤكدا بأن القانون يأخذ مجراه في اية قضية منسوبة الى الاخير.

واتهم البيان الراضي بارتباطه بجهات سياسية لم يشر اليها، حيث قال «ان ادعاءات رئيس هيئة النزاهة تكشف عن جزء يسير من الحملة الدعائية التي يعمل في اطارها لصالح شخصيات سياسية تقوم بتمويل شركات علاقات عامة لتشويه سمعة المالكى»، مشيرا الى ان الراضي عجز عن تقديم أي دليل يمس نزاهة رئيس الوزراء. واكد البيان بان الحكومة العراقية سترفع دعوى قضائية ضد رئيس هيئة النزاهة سابقا لقيامه بتهريب وثائق رسمية وتعمده الاساءة والتشهير بشخص رئيس الوزراء والعمل على اعادته الى العراق لإحالته الى القضاء للتحقيق معه في قضايا الفساد المالي والاداري المتورط فيها.

الحكومة العراقية تعتزم مقاضاة الراضي بعد شهادته في الكونغرس

وأعلن بيان لرئاسة الوزراء أن الحكومة العراقية سترفع دعوى قضائية ضد رئيس هيئة النزاهة السابق راضي الراضي، لقيامه بتهريب وثائق رسمية وتعمده الإساءة والتشهير بشخص رئيس الوزراء نوري المالكى، على ما جاء في البيان.

وأكدت رئاسة الوزراء أن العمل سيجري لإعادته إلى العراق، بغية إحالته إلى

القضاء والتحقيق معه في قضايا الفساد المالي والإداري المتورط فيها، حسب البيان.

ودافع البيان عن رئيس الوزراء نوري المالكي الذي اتهمه الراضي بإصدار الأوامر بمنع ملاحقة الوزراء السابقين والحاليين إلا بعد موافقة مسبقة منه بالقول: «إن هذا ادعاء يقصد منه الإساءة إلى رئيس الوزراء، فالمادة ١٣٦ فقرة ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ تقضي بعدم جواز إحالة أي موظف يعمل في مؤسسات الدولة على القضاء إلا بعد الحصول على إذن من الرئيس الأعلى».

وأشار البيان إلى أن القضاء العراقي، وليس الكونغرس الأميركي، هو الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري، وأن شهادة راضي الراضي أمام الكونغرس «تطعن في صدقيته كمسؤول في إحدى مؤسسات الدولة العراقية».

راضي الراضي يطلب اللجوء الى امريكا

وفي الجلسة الساخنة داخل اروقة الكونغرس الامريكى التي تم استضافة رئيس هيئة النزاهة السابق راضي الراضي في يوم ٢٠٠٧\١٠\٤ من قبل لجنة التحقيقات الخاصة بالفساد المالي التي يرأسها السيد هنري واكس مان وهو ديمقراطي حيث تكلم القاضي راضي الراضي وكشف ما هو مستور عن السراق الذين سرقوا أموال الشعب العراقي بالوثائق المدعومة بالأدلة حيث قال ان السيد المالكي قد قام بإيقاف جميع التحقيقات الخاصة بالفساد المالي على الوزراء والمسؤولين والمقربين منه ومن هم اقاربه الذين ينتمون اليه.

ان اكثر من ٤٨ شخص ما بين محقق وموظف يعملون في النزاهة قد قتلوا هم وعوائلهم من خلال خطفهم وتعذيبهم على ايدي مليشيات تابعة الى المالكي وانا قد طلبت اللجوء السياسي داخل اميركا خوفا من ان يكون مصيري ومصير عائلتي مثل مصير الذين عذبوا وقتلوا بأبشع الادوات الاجرامية وان هناك ٣٠٠٠ قضية فساد مالي لدى المحققين في النزاهة لكن المالكي وافق على احالة (٢٤١) قضية الى المحاكم كون هذه القضايا بعيدة عن المالكي واقاربه وان مبلغ الفساد المالي لهذه القضايا اكثر من ١٨ مليار دولار وهذا المبلغ شيء صغير بالنسبة للسرقات الكبيرة التي لم تجز وهي في مراحلها الاولى وان الفاسدين لا يتوقفون عن السرقات لانهم اصبحوا قوة اقتصادية مخيفة ولكن مصيرهم سيكون الحساب وسيأخذون جزاءهم العادل وسوف

اعطيكم بعض الامثلة على الجرائم التي لحقت على المحققين الذين قتلوا على يد مليشيات تابعة للمالكي بعد ان قام هؤلاء المحققين بكشف هذه السرقات حيث ان احد المحققين قتل هو وزوجته التي كانت حامل بشهورها السبعة بطريقة اجرامية ووحشية من خلال تعذيبهم وتعليقهم في السقوف (الجناكيل) وعذبوا حتى الموت ووجدت جثتهم في مزابل الطرقات اضافة الى قتل والد احد المحققين ووجدت جثته مثقوبة بالة (الدريل) ومرمية ايضا في الطرقات وقد ايد المفتش العام للحكومة الامريكية وهو الجنرال ديفيد ام واكل اضافة الى دعم كلام المفتش الخاص لأعمار العراق السيد ستيوارت باون حيث ايد ما تطرق اليه القاضي راضي الراضي وان رئيس اللجنة التحقيقية كونغرس مان هنري كان منزعجا من تصرفات الخارجية الامريكية ومن المحتمل ان تواجه راييس مشكلة كبيرة مع هذه اللجنة التحقيقية لان هناك احراج وعدم افهام وهناك ضبايية في موقف وزارة الخارجية الامريكية من هذه السرقات وقد طلب السيد باتلر وهو يعمل مساعد للخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط ان تكون هناك جلسة مغلقة بعيدة عن الاعلام لأنه هناك تورط ملموس من جهات امريكية كبيرة مع جهات عراقية مسؤولة وسوف نتكلم بهذا الامر لاحقا حفاظا على الامن القومي الامريكي.

وقد سال رئيس اللجنة التحقيقية في الكونغرس مان هنري واكس مان السيد باتلر: هل لدى الحكومة العراقية الارادة السياسية بان تقلع الفساد من داخلها؟ وقد اجابه باتلر: علينا ان نحدد جلسة مغلقة وسرية حفاظا على العلاقات العامة وقد اصرر باتلر على ان تكون الجلسة بسرية تامة.

حيث قال هنري واكس مان رئيس اللجنة التحقيقية لباتلر لماذا تتكلم عن الامور الايجابية فقط؟ وتترك الامور السلبية وهي كثيرة جدا! حيث اجابه باتلر: سوف يتم الاجابة عن جميع الاسئلة ولكن في جلسة سرية ومغلقة.

حيث قال هنري واكس مان رئيس اللجنة وهو ضاحكا ومستهزأ: هل هذا المكان مناسب للأشياء الايجابية فقط؟ وهي قليلة! والأشياء السلبية الكبيرة تريدها ان تكون خلف الابواب المغلقة؟ اجابه باتلر: هذا الكلام يرمي في صميم العلاقات الدبلوماسية وفي الامن القومي الامريكي.

ابتسم هنري واكس مان واستهزأ لطريقة كلام باتلر وموقف الخارجية الامريكية

من هذه السرقات وقد دافع بعض الجمهوريين عن كلام باتلر حيث قال كريستوفر:
انني غير محبط بشهادة باتلر.. ولكن طلب من باتلر ان يقر بان هناك اشخاص في
الحكومة العراقية هم فاسدون وسراق

واعترف القاضي راضي الراضي بان المالك رفض ان يعترف باستقلالية هيئة
النزاهة التي اسست عام ٢٠٠٤ ولكن الاستقلالية موجودة في الدستور العراقي وان
هناك فقرة في القانون العراقي السابق والنافذ اليوم وتحديدا المادة(١٢٦ ب) التي تقول
لا يمكن القاء القبض على أي متهم او سارق الا بعد اخذ موافقة المرجع ولكن
المالك لا يسمح ان يعطي الاذن وفق هذه المادة بالرغم من وجود ادلة كافية ودامغة
على المتهم ولكن المالك لا يسمح بتطبيق القانون لانه الاغلبية من المتهمين والسراق
هم من المقربين منه ومن اقاربه بل هو متورط معهم ودائما ما يريد ان يغطي عليهم.

الجمهوريون يشكون بالراضي

قسم من اعضاء الكونغرس وتحديدا الجمهوريين ارادوا التشكيك بما طرحه
القاضي راضي الراضي ومن ضمنهم دان برتن حيث قال ان القاضي راضي الراضي
عمل لصالح نظام صدام حسين من عام ١٩٧٩ ولغاية عام ١٩٩٢ كمدعي عام حيث
قال كيف حصلت على هذه المناصب؟ فاجابه القاضي راضي الراضي: انني مهني وقد
تخرجت من كلية القانون وتدرجت في المناصب بجهود الشخصية وبامكانياتي
الذاتية وخبرتي الكبيرة في القضاء ولكنني مع الاسف سجت في فترة نظام صدام
حسين وعذبت وكسر عظم راسي ورفضت ان انفذ ما يريده نظام صدام وكنت امين
وحريص على سمعتي في تطبيق القانون

اتهامات بين النزاهتين

وكان سجال عنيف وتراشق بالاتهامات قد بدأ في نيسان الماضي بين القاضي راضي
الراضي الرئيس السابق لهيئة النزاهة والشيخ صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة
البرلمانية، وبلغ اوجه في تموز الماضي عندما استضاف مجلس النواب القاضي راضي
الراضي للاستجواب.

واتهم القاضي صباح الساعدي انه قام بالتزوير، وأن تحقيق هيئة النزاهة لم يستدل
على اسمه في البصرة، مشيرا إلى أنه حاصل على شهادة المتوسطة ثم انتقل للدراسة في

المعاهد الدينية، وانتقل بعد ذلك لإحدى الكليات الرياضية ثم رشح إلى مجلس النواب. وأشار الراضي إلى أن هناك من ساعد صباح الساعدي للحصول على شهادة من هذه الكلية الرياضية بصورة شكلية لكي يؤهله ذلك لدخول مجلس النواب بوصفه من حملة الشهادات، حسب قوله.

وقال الراضي إن رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة خزل الساعدي شقيق رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب صباح الساعدي هو المسؤول عن تهريب النفط في البصرة، لافتا إلى وجود فساد كبير في ميناء البصرة وأن خزل الساعدي لا يفعل شيئا حيال ذلك.

واتهم راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة السابق مفتش وزارة الصحة عادل محسن المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي بالفساد الإداري، وتهريب الأدوية، مشيرا إلى مسؤولية عادل محسن عن هرب كثير من الأطباء من العراق بعد أن قام بالضغط عليهم، وأن هناك قضية كبيرة أمام القضاء ضده ولكنها بانتظار اكتمال بعض الأدلة، على حد قوله.

وأشار الراضي إلى قيام موسى فرج رئيس هيئة النزاهة الجديد بسرقة أكثر من ٤٠٠٠ ورقة من أوراق هيئة النزاهة وتسليمها إلى الشيخ صباح الساعدي. وقال إن الحكومة العراقية تعمد الآن على تعيين المفتشين العامين في الوزارات على أساس انتمائهم الحزبي خلافا للقوانين، مناشدا رئاستي الجمهورية والنواب إلى إنقاذ هيئة النزاهة التي قال إنها تتعرض إلى مخاطر تهدد استقلالها، حسب وصفه.

الفساد في العراق يكلف المليارات»

وصرح كبير المفتشين الامريكيين في العراق للإشراف على اعادة البناء، ستيوارت بوين، ان حجم الفساد في الحكومة العراقية يبلغ أكثر من أربعة مليارات دولار وأن بعض هذه الاموال تستخدم في تمويل نشاط الجماعات المسلحة.

ووصف ستيوارت بوين هذا الوضع بأنه أشبه بتمرد ثان يواجهه العراق وسلاح هذا التمرد هو الغش والتلاعب وسوء الادارة.

واشار الى ان حجم الفساد في العراق يتجاوز اكثر من ١٠ بالمائة من اجمالي الناتج

الوطني العراقي.

وقال ان تدني كفاءة موظفي الحكومة في العراق في ادارة الاموال بشكل فعال يمثل اكبر عائق في طريق اعادة البناء، مضيفا أن ما بين ثمانية الى عشرة مليارات دولار من الميزانية السنوية للعراق تضيع هباء بسبب عدم قدرة البلاد على استيعاب هذه المبالغ في مشاريعه.

وكانت منظمة الشفافية العالمية المعنية بالكشف عن الفساد حول العالم قد اشارت في تقريرها السنوي الاخير الى ان العراق يحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول الأكثر فسادا.

كما قالت مفوضية النزاهة في العراق الشهر الفائت انها تحقق في اختفاء اكثر من سبعة مليارات دولار من اموال الدولة. ويذكر ان مجلس النواب طالب اكثر من ٥٠ نائباً عراقياً فيه بسحب الثقة من رئيس مفوضية النزاهة في العراق القاضي راضي الراضي وهي ابرز جهة رقابية اشتهرت برفعها دعاوى قضائية ضد عدد من وزراء حكومتي اياد علاوي و ابراهيم الجعفري تعلق اكثرها بهدر المال العام وسوء استخدامه.

ولم تحصل اجابات الراضي خلال استجوابه على موافقة اعضاء البرلمان عند تصويت المجلس وعليه قدم النائب صباح الساعدي عن الائتلاف العراقي الموحد والذي يرأس ايضا لجنة النزاهة في البرلمان العراقي طلبا موقعا من (٥٢) عضوا لسحب الثقة من الراضي.

ووفقا للنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي فانه سيتم التصويت على سحب الثقة بعد سبعة ايام من تاريخ تقديم الطلب.

وكان مجلس النواب العراقي قد استجوب الراضي وقد جاء في لائحة الاستجواب مجموعة من القضايا التي تتعلق في المخالفات الادارية والمالية واهدار المال العام واشاعة الرعب في دائرته والاهمال الجسيم في اداء واجباته..

ملاحظه: إتهمني راضي الراضي بسرقة ٤٠٠٠ ورقة من هيئة النزاهة.. في الحقيقة عندما أخبروني بذلك ظننت انه يقصد بالورقة مئة دولار فنحن في العراق نسمي العملة النقدية الامريكية فئة ١٠٠ دولار (ورقه) وبعد ان فهمت المقصود بالورقة قلت للذي اخبرني: (أشوّ يعمود نعد أتصورت دولارات..!). واضفت ما يلي لوضع الأمور في نصابها:

١. يوم كنت نائب رئيس هيئة النزاهة غادرتها مفصولاً بقرار مخالف للدستور والقانون وقعه (رويضي) قبل مباشرة مجلس النواب الحالي وهذا يعني ان صباح الساعدي لم يكن وقتذاك لا شيخاً ولا عضو مجلس نواب ولا رئيس لجنة النزاهة في البرلمان وانما مجرد صباح جلوب، ربما كان يمعن النظر في مستقبل النفط العراقي.. فكيف سرقت ٤٠٠٠ ورقة وسلمتهن اليه..؟

٢. لكن (رويضي كمش) لأن التهم التي وجهها اليه صباح الساعدي عند استجوابه من قبل البرلمان مستقاة حرفياً من كتاب الاحالة الذي أحلت (رويضي) بموجبه الى المحكمة المركزية يوم كنت نائباً لرئيس الهيئة وإطلع عليها صباح الساعدي من النسخة الموجهة للجنة النزاهة في مجلس النواب الموجودة في أرشيف لجنة النزاهة في مجلس النواب لأننا أنا والراضي عندما توقع أي كتاب فان من بين النسخ.. نسخة موجهة الى لجنة النزاهة في مجلس النواب وهو سياق لازال قائماً باعتبار ان هيئة النزاهة تخضع لرقابة لجنة النزاهة في مجلس النواب... ٣. فرضاً فرضاً اني سلمت الى صباح الساعدي ٤٠٠٠ ورقة من أوراق هيئة النزاهة.. فهل سلمتها اليه بوصفه صباح جلوب أم بوصفه صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب..؟ الا ينص الدستور على: ان هيئة النزاهة هيئة مستقلة خاضعة لمجلس النواب..؟ هذا يعني ان فعلي لو كان حصل لكان تعبيراً عن التحلي بالأمانة كونه يتضمن اطلاع الجهة المشرفة دستوريا على هيئة النزاهة بما يجري في هيئة النزاهة الخاضعة دستوريا لإشراف تلك اللجنة وخضوعاً لإرادة الشعب ممثلاً بنوابه..! (عاد يمثلونه في واقع الحال أم يمثلون كتلهم الحزبية..؟ هذا موضوع آخر).. في حين ان (رويضي) سرق طنين من وثائق الهيئة كما صرح بذلك ومن عظمة لسانه وسلمها للأمريكان.. وفي العراق يقولون: كلا كلا أمريكا..قولوا لراضي الراضي هل قرأ ما قاله الجواهري لصادق يوم اسقط عنه الجنسية العراقية..؟.. وقولوا له ايضاً: لو صرفوا لي مخصصات إيفاد خشنه لتبعته وإن كان في ألاسكا واجلبه بيدي وليس من خلال الإنترنت.. جزاء نكالا عما اجترح بحقي من اكاذيب من قبيل سرقة ٤٠٠٠ ورقه وتسليمهن لصباح الساعدي ومن قبيل ادعائه لقناة الجزيرة الفضائية بانني مجرد خريج معهد مساحه في حين ان تحصيلي العلمي يفوق ما عنده وخبرتي تفوق التي عنده عدا عن فروق اخرى جوهرية يعرفها هو..

ثانياً: هيئة النزاهة في ادارة السيد موسى فرج:



بيان صحفي

لرئيس هيئة النزاهة الجديد:

جاء في بيان نشرته هيئة النزاهة ما يلي:

في ضوء الضجة الإعلامية التي أثارها (راضي حمزة الراضي) رئيس هيئة النزاهة السابق من خلال الإدلاء بشهادته أمام الكونكرس الأمريكي بعد هروبه من العراق نبين الآتي:

١. ابتداءً لأبد من الإشارة الى حقيقة يعرفها الجميع مفادها إن كرامة العراقي وعزته الوطنية تُجرح عند كل مرأى لعسكري اجنبي او آلية عسكرية أجنبية تمرق في شوارع المدن العراقية، ولكن ما حصل حصل ويتحمل مسؤوليته النظام الصدامي البائد.

٢. وحقيقة أخرى ينبغي أن يعرفها الجميع أن السيادة سُلمت إلى الجانب العراقي في حزيران /٢٠٠٤ وقامت مؤسسات دستورية وقضائية وحكومة مُنتخبة والعراقيون يؤمنون بان مرجعهم عراقي وان ما يربطهم بالآخرين صلة تعاون مشترك واحترام متبادل وان كانت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تتصف بالعمق والسعة قياساً بغيرها من الدول ولكن تبقى المؤسسات النيابية والقضائية والدستورية هي مرجع العراقي وفي النهاية الشعب العراقي.

٣. موضوع الفساد موضوع خطير وحساس ومهم وتتطلب مواجهته مواصفات شخصية في القائمين بها من بينها المبدئية العالية والشجاعة والتجرد من النفعية والسعي للذود عن مصلحة الشعب والوطن والقدرة على المواجهة ان تطلب الامر.

٤. كنت نائباً لرئيس الهيئة وواجهت إخفاق وعدم كفاءة رئيسها السيد راضي الراضي وارتكابه مخالفات مالية وقانونية منذ سنه ونصف وتحملت جراء ذلك التنكيل والحرمان من الحماية والمورد والاستقرار وقد تميزت مواجهتي بالإصرار والمطاولة التي أعجبت الكثيرين، ولم انطلق من اية رغبة سوى الذود عن فقراء الشعب وكرامتي الشخصية.

٥. السيد راضي حمزة الراضي رفعتُ ضده قضية مخالفات مالية وقانونية منذ ٢٠٠٦/١٠/١١، ومن ثم أحييت من قبل مجلس النواب وتم استقدام السيد راضي وجماعته من قبل المحكمة المركزية وافرج عنه مكفلاً.. وحصل استجواب الراضي من قبل مجلس النواب وتقرر التصويت على سحب الثقة منه.

٦. وبدلاً من ان يواجه الراضي ويدافع عن نفسه امام مجلس النواب والقضاء العراقي والشعب بدلاً من ذلك هرب الى الخارج ومعه بعض معيته واطنان من الوثائق كما يصرح في الاعلام وسعى للحصول على منافع اللجوء السياسي وممارسة الضغط لإسقاط التهم في حين ان ذلك شأن القضاء، وادلى بشهادته امام الكونكرس الامريكي متناسياً انه صوت (ان كان قد شارك في الانتخابات) لمجلس النواب العراقي والمجلس قائم والشعب موجود وهما المكان الانسب.

٧. لا انفي ان هيئة النزاهة تتعرض لضغوط من داخل العراق لاحتوائها ومن خارج العراق لتحجيمها وقطع الصلة بها.. وفي الوقت الذي اؤكد فيه بأني غير معني بمقاطعة الجانب الأمريكي للهيئة مع أنني اطالب بإصرار بان يتعاون الأمريكيان معنا قدر تعلق الامر بالملفات الضخمة التي لها صلة بهم واسترداد المتهمين وأحث المسؤولين في السفارة الأمريكية على سماع وجهة نظرنا ان رغبوا وان لم يرغبوا فشأنهم، اما بالنسبة للضغوط من داخل العراق فاني اؤكد بان هيئة النزاهة جهاز عراقي حكومي مستقل عن أي ضغوط من قبل الحكومة أو الأطراف السياسية هذا الجهاز يسعى لوضع حد للفساد الذي يتسبب في أزمات معيشية وخدمية خانقة تحاصر المواطن ويؤدي الى خلق الفجوة وتعميقها بين الشعب والنظام السياسي الجديد وأيضا الإساءة البالغة لسمعة العراق الدولية.

٨. كما هو شأنني دائماً: لن أخضع، لن أهرب، لن أستجير بغير العراقي على عراقي ولن اذهب إلى الكونكرس أو الدوما بل إلى مجلس النواب بعد إن تكون قد

اعيتني السبل والقنوات الرسمية وملجأني الأخير الشعب العراقي تلك المواصفات الى جانب النزاهة والكفاءة والشجاعة هي ما أتمسك بها وافخر بها أمام عائلتي وهي أتمن من كل وظائف الحكومة وكل مرتباتها ولن آبه بغير ذلك وان وجدت الطريق مسدود أمامي من قبل الأطراف العراقية عدت إلى عائلتي لأكون فخوراً بينهم بسيرتي وعملت لشعبي بقية حياتي في مجال آخر.

السيد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة

يلتقي في مكتبه مجموعة من مستشاري السفارة الامريكية في بغداد..

ذو الفقار ٢٠٠٧/١/٣٠

وقد ابدى السيد رئيس الهيئة ملاحظاته بصدد التقرير الصادر من السفارة الأمريكية حول واقع الفساد وورد فيه ما يسيء إلى سمعة العراق الدولية.. وأعرب عن قلقه لما تناوله هذا التقرير بعدم دقه المعلومات الواردة فيه مشيراً إلى التصنيف الطائفي لوصف بعض أوجهه مشيراً على ضرورة تلافي هذه التوصيفات لان الشارع العراقي بات يتحسس منها وأشار إلى أن مرجعية هيئة النزاهة هو مجلس النواب الذي يمثل الشعب وتستمد الهيئة صلاحيتها من القانون العراقي.. كما أعرب الوفد الأمريكي الزائر عن اعتذاره عما تم التعبير عنه في التقرير مبدین تأييدهم إلى البرامج المركزة التي استجدت في الهيئة..

حيثية: الأمريكان كانوا قد اصدروا تقريراً عن الفساد في العراق..أعدده فريق مشترك من السفارة الامريكية في بغداد ومن خبراء قدموا لهذا الغرض وتم عرض التقرير على الكونكرس الأمريكي ونوقش في اجتماع للمجلس مكرس لهذا الغرض.. لكنهم اعتمدوا جداول أدرجت فيها قضايا الفساد على اساس طائفي..! فقد كتبوا بجانب أسم المتهم بقضايا فساد: شيعي، سني، كردي..! ونفس الشيء بالنسبة للمفتشين العموميين (شيعي، سني، كردي).. وهكذا.. ورغم ان التقرير ذكر صراحة: ان نتائج هيئة النزاهة خلال الأشهر الستة الممتدة من ٢٠٠٦/١/١ لغاية ٣٠ /٦/٢٠٠٦ بلغت نتائجها ضعف حجم النتائج المتحققة خلال كامل السنة التي سبقتها.. وخلال تلك الفترة لم يحصل أي متغير لا في امكانات الهيئة ولا في الظروف التي تعمل ضمنها غير التحاقى بها بصفة نائب رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١ ومغادرتي (الأولى) لها في ٢٠٠٦/٦/٣٠.. الا أنني رفضت التقرير بشدة ووجهت كتابا الى السفارة

الأمريكية ومجلس النواب الأمريكي (بواسطة مجلس النواب العراقي) تضمن الآتي:

(ان الفساد في العراق مشكلة عراقية ينبغي مناقشتها من قبل مجلس النواب العراقي وليس الكونكرس، وفي قاعة مجلس النواب العراقي وليس الكابيتول، وان التصنيف الذي اعتمده التقرير في تحديد مرتكبي القضايا وكذلك العاملين في اجهزة مكافحة الفساد على اساس طائفي عرقي انما يشكل تشجيعاً وتعميقاً للطائفية السياسية.. وعلى الجهة التي اعدت التقرير وناقشته.. الاعتذار رسمياً).. وتم وقف التعامل مع الخبراء الأمريكيان ومنع دخولهم الى هيئة النزاهة، وبعد مرور أكثر من شهرين حضر وفد للاعتذار.

هيئة النزاهة تطالب بلاك ووتر بإعادة ثماني مروحيات إلى الحكومة العراقية

ذو الفقار ٢٠٠٧/١١/٢

طالبت هيئة النزاهة العامة شركة بلاك ووتر الأمنية الخاصة الأميركية بإعادة ثماني طائرات عمودية إلى الحكومة العراقية، متهمة إياها بأنها استولت على هذه الطائرات بحجة عدم صلاحيتها..

وأشار موسى فرج رئيس الهيئة إلى أن هذه القضية محالة من قبل النزاهة إلى القضاء العراقي منذ أكثر من عام، وأن الطائرات إذا كانت غير صالحة للاستخدام، فكان على الشركة إما إصلاحها أو إرجاعها إلى السلطات العراقية لاستخدامها في حماية أنابيب نقل النفط.

حيثية: قدم طيارون عراقيون سابقون بلاغا الى هيئة النزاهة في عام ٢٠٠٦ يقول بانهم قاموا بإخفاء طائراتهم العمودية اثناء العمليات الحربية عام ٢٠٠٣ في بساتين التاجي على أمل العودة اليها بعد انتهاء العمليات الحربية التي ستكون مثل سابقاتها كما تم ابلاغهم ولكن بعد ان وجدوها مختلفة وتم احتلال العراق وبقاء الامريكان وبعد مدة طويلة فكروا بتسليم تلك الطائرات الى الجهات الرسمية العراقية.. وراجعوا الشهواني رئيس جهاز المخابرات وكان يرأس نادي ابن فرناس الجوي وطلب تسليمها للنادي لاستخدامها في التدريب، لكنهم بعد ذلك وجدوا انه اهدى الطائرات الى شركة بلاك ووتر الأمنية..، وانه توجد طائرات في صناديقها في التاجي استولى عليها الأمريكان.. حصلت على الملف في حينه فوجدت عقدا بين مدير شركة بلاك ووتر وبين وزير الدفاع سعدون الدليمي ينص على قيام الشركة المذكورة بنقل الطائرات

مقابل التنازل عن اجور النقل..! لكن لا يوجد توقيع لوزير الدفاع على العقد في حين يوجد توقيع لمدير الشركة.. وجهت كتابا رسميا الى وزير الدفاع (سعدون الدليمي في حينه) متسائلا فيما اذا كان الأمر يتعلق بنقل حاويات للأسلحة النووية وفي هذه الحالة كلفة نقلها واتلافها مكلفة أم أن الأمر يتعلق بطائرات عمودية يمكن نقلها ب لودر أو تركتور..! فما هو وجه المقارنة بين قيمة الطائرات وكلفة نقلها..؟. وطلبت استرجاع الطائرات على الفور.. ولما تأخر الأمر أحلت الملف الى المحكمة المركزية، بعد عودتي الى هيئة النزاهة واستلامي رئاستها حضر احد الشهود واخبرني أنه اضطر للمكوث في احد أبنية الهيئة لمدة ٦ اشهر خوفا من اغتياله بعد ان ارسل خبر الى عائلته يقول بأنه سافر الى سوريا.. والآن..؟ قلت له، قال: يئست ورجعت الى بيتي، وبقية الشهود..؟ قال: منحوهم لجوء وغادروا العراق.. والقضية..؟ قال: لم يحصل شيء..! فوجهت كتاب الى المحكمة فاصدروا أمراً بالقبض على الشهواني وكان يشغل منصب رئيس جهاز المخابرات وكلما ذهب الشرطة لتنفيذ امر القبض يقولون لهم انه في لندن.. وفي احد الأيام اتصل بي شخص مدعيا انه ضابط (لواء) من رئاسة الجمهورية ويطلب مقابلي وفي اليوم التالي حضر اثنان وبعد دخولهما اخبراني انهما ضباط من جهاز المخابرات وليس من رئاسة الجمهورية.. وبعد ان بسطت لهما جناح الضيافة والمودة والمجاملة والشاي العراقي ولفافات التبغ المحسن.. حاولا ابتزازي بطريقة (مخريطه)..! فسألتهما: هل ان بإمكانني توقيفهما الآن..؟ قالوا: نعم.. قلت لهما لكني لن افعل لأنني مختلف عنكما، ولكن اسألكما سؤالا: بم تختلفون عن مخابرات صدام..؟ فلم يجدا جوابا لسؤالي.. بعد خروجهما دخل عدد ممن كان ينتظر دوره لمقابلي ومنهم من موظفي الهيئة وامريكان، فطلبت من الاستعلامات الخارجية اعادة الشخصين وبحضورهما حكيت للموجودين قصة محاولتهما ابتزازي وطلبت منهما ابلاغ الشهواني بوجود استعادة الطائرات من الامريكان او مواجهة المحكمة..

رئيس هيئة النزاهة يتهم مسؤولين بالتكؤ

في مكافحة عمليات تهريب النفط في البصرة..

ناجي محمد ٢٠٠٨/٢/٢

اتهم رئيس هيئة النزاهة موسى فرج رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب النائب صباح الساعدي ومحافظ البصرة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس المحافظة، وجميعهم ينتمون

لحزب الفضيلة الإسلامي، بالتكؤ في متابعة عمليات تهريب النفط في المحافظة. ووجه فرج في حديث لـ«راديو سوا» لوما لوزارة النفط لما وصفه بفقدان سيطرتها على عمليات استخراج وتصدير وتوزيع واستيراد النفط أو مشتقاته، متهما في الوقت ذاته الأجهزة الأمنية في البصرة بالتواطؤ مع الجهات المسؤولة عن تهريب النفط وشفطه من الأنابيب، على حد قوله..

حيثية: كنت قد وجهت فريق محققين برئاسة م. مدير عام للتحقيق في قضايا سرقة وتهريب النفط في البصرة وحصلت على صور لأدوات ثقب انابيب النفط وبحيرات النفط المسروق وصور المضخات التي تشفط النفط والصهاريج والباطونات التي تنقله والموانئ غير الرسمية (عددها ٦١ في حين لدى الحكومة اثنين فقط هما أم قصر وابو فلوس..!) واسماء المهربين والمتواطئين معهم من مسؤولي المحافظة وحماية انابيب النفط وصور المسافن (معامل صنع السفن بالإفادة من الغوارق التي لم تنتشل بعد حربي ١٩٨٠ و١٩٩١) وارسلت التقرير الى رئيس الحكومة ورئاسة البرلمان وطلبت استخدام طائرات عمودية لتدمير تلك المسافن والموانئ وارسال قوة من بغداد لاعتقال السراق والمهربين والمتواطئين معهم وحضرت عدة اجتماعات في وزارة الدفاع لمناقشة الخطة بحضور وزير النفط والدفاع وعسكريين عراقيين وامريكان وطلب الامريكان تأجيل تنفيذها بحجة عدم توفر طائرات عمودية في حينه. واصدرت مذكرة استدعاء بحق محافظ البصرة مصبح الوائلي ورئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة وهو شقيق صباح الساعدي والضابط المسؤول عن حمايات انابيب النفط في البصرة وحضر صباح الساعدي الى مكثبي يطلب عدم تنفيذ امر الاستدعاء وعندما وجد عدم انصياعي راح يعلن خضوعه ولجنة النزاهة في مجلس النواب لمن عام مجلس الوزراء ويتآمر معه لإقالتني من الهيئة.. لأنني مصمم على مواجهة سرقة النفط التي بلغت في حينه ٢٥٠ ألف برميل يوميا حسب تقارير الامريكان والمسؤولية تطال شقيقه والمحافظ من حزبه ومسؤول حمايات الانابيب في حين انه بالذات عضو مجلس النواب ورئيس لجنة النزاهة فيه ومن سكنة البصرة ولم يشر لا من بعيد ولا من قريب لما يحصل وكان الراضي الذي سبقني في رئاسة الهيئة يسميه امير النفط في وسائل الاعلام.. في نفس الوقت فاني سبق وان رفضت بشكل قاطع خضوع هيئة النزاهة للمقربين من رئاسة الحكومة واصدرت كتاب رسمي موجه للرئاسات الثلاث الغيت بموجبه عضوية الهيئة فيما اسموه مجلس مكافحة الفساد الذي اسسه رئيس الحكومة برئاسة امين عام

مجلس الوزراء ويضم في عضويته رئيس هيئة النزاهة، رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب رئيس ديوان الرقابة المالية، ممثل مجلس القضاء الاعلى..! اتصل بي هاتفيا رئيس الفريق التحقيقي الذي ارسلته الى البصرة قائلا: نحن الان وصلنا الكوت وقد امتلأت هواتفنا النقالة برسائل تقول: ان وصلتكم الى البصرة الفيحاء ستقطع رؤوسكم وترسل الى عوائلكم.. قلت له: اقرأ ارقام جهات الارسال فقرأها.. قلت له: هذه الرسائل من بغداد (فالشبكة عراقنا وليس الأثير..) واعرف من يقوم بأرسالها.. واصلوا مهمتكم ومن يرغب بالعودة فإلى بيته وليس الى هيئة النزاهة...

الأحد ٣ فبراير ٢٠٠٨ - ٧:٠١ م {ام فاطمه} - البصرة

الكلام عن تهريب نفط البصرة كثير واهل البصرة تعبت من الصراخ لكن بعض المسؤولين بالبصرة لهم حصه بهذا التهريب بس لا حياة لمن تتادي تنتظر الله سبحانه وتعالى يفضحهم ماكو جاره لأنه الساعدي في لجنة النزاهه هو من سكنة البصرة يعرفهم ويغض النظر عنهم الله اعلم بالسبب واهل البصرة لماذا لا يفضحهم اليس تهريب النفط هو ابشع جرائم الفساد المالي من قوت وخبزة هذا الشعب المظلوم اين انت يا ساعدي عن البصرة كل اهل البصرة تعرف عجب انت لا تعرفهم يا مسؤول النزاهه والموائى والحراميه المشتكى لله شنو يصير المالكي الله يساعدك...

الأحد ٣ فبراير ٢٠٠٨ - ١:٤٢ م {سعد الحائري} - لندن

أليس من الغريب أن يكون الساعدي ضبعا على مسؤولين بعينهم ويغض الطرف عن آخرين... فحسب تتبعي لتصريحاته فلم اجده قد تحدث عن وزراء من الجبهة الكردستانية او رفع رأسه قليلا الى اقليم كردستان او رفع حاجبه قليلا الى البصرة، مع ان وقد لا يلام الفساد الاداري مستشر في طول البلاد وعرضه. بالطبع قد، فربما يكون رئيس لجنة النزاهة في المجلس نزيها، ولكن الثقافة التي زرعها نظام الحزب البائد ثقافة متعششة في عقول كثيرين وخاصة ان الجيل العشريني والثلاثيني وهو جيل تربية صدام، جيل الحملة الايمانية..!!

هيئة النزاهة تدقق في الشهادات الدراسية لعدد من كبار موظفي الدولة

٢٠٠٧/١٢/٢٧

حذر رئيس هيئة النزاهة موسى فرج شاغلي الدرجات العليا في دوائر الدولة ووزاراتها

من التباطؤ في إرسال ما يثبت صحة تحصيلهم الدراسي، موضحاً في حديث لـ«راديو سوا» إجراءات الهيئة بحق من لم يرسل أوراقه الثبوتية.

وقال فرج لـ«راديو سوا» إن الهيئة ستوجه كتاباً إلى وزارة المالية بإيقاف صرف الرواتب لمن لم يبعث الشهادات العلمية. ويبيّن فرج العقوبات التي ستشمل أصحاب الشهادات المزورة ومن شغل منصباً وظيفياً لا يعادل تحصيله الدراسي، مشيراً إلى أن «كل من يظهر أن شهادته مزورة، يحال صاحبها إلى المحكمة، وإن ظهر أن الشهادة غير معادلة للحد الأدنى المطلوب لتعيينه في مجلس النواب أو المحافظات أو الوزارات ففي هذه الحالة يعد تعيينه باطلاً وتسترد الأموال منه.

وكانت هيئة النزاهة قد طالبت المدراء العاميين في دوائر الدولة والوزراء وأعضاء مجلس النواب منذ أكثر من شهرين بإرسال ما يثبت تحصيلهم الدراسي بعد ثبوت تزوير شهادات دراسية لبعض شاغلي المناصب في دوائر الدولة ومؤسساتها.

حيثية: عهد ما بعد سقوط صدام يمكن تحديد احدى اهم سماته بتزوير الشهادات..! شهادات عليا من بريطانيا وويلز واخرى من برمنكهام وثالثة من سوق مريدي ورابعة من بازار طهران.. وكلها مزورة نواب ومحافظون ووزراء ومدراء عامون واعضاء مجالس محافظات ومحافظون.. بلغ الأمر ان احد المحافظين عندما خاطبنا المدرسة التي أصدرت له شهادة الدراسة المتوسطة.. كان جوابها الآتي: ان مدرستنا مدرسة بنات وليست مدرسة بنين ولا يوجد اختلاط فيها..! (هاي اشلونكم بيها..٩).. وان مديراً عاماً في هيئة النزاهة وكان يقضي معظم ساعات الدوام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وليس في الهيئة تبين ان شهادته مزورة..فر الى عمان (صدر بحقه حكم بـ ١٨ سنة سجن).. وقبل ايام عُرض في الأنترنت كتاب من هيئة النزاهة يشير الى ان الشهادة الخاصة بعضو مجلس النواب فلان الفلاني لم يتم تأييد صحة صدورها وتم اعتبارها لاغية.. في حين ان زملاءه من الكتلة الأخرى تم ضبط اشخاص منهم يغشون في الامتحان فهم يرسلون بدلاء يمتحنون بدلا عنهم في كلية القانون جامعة ما بين النهرين..! وعندما تم ارسال دفاتر امتحاناتهم للسنوات السابقة الى الأدلة الجنائية للمضاهاة وجد ان الخط متطابق مع دفاتر هذه السنة هذا يعني ان اجاباتهم في السنوات الثلاثة السابقة ايضا غش.. وسمعت ان صباح الساعدي تضامن معهم بحجة انهم من ضمن من طالبوا بإقالة المالكي..!، أمس أعلنت احدى لجان مجلس النواب بان حاملي

الشهادات المزورة بلغ عددهم ٣٠ ألفاً..!

هيئة النزاهة تكشف عن وجود خمسة ملايين طفل عراقي يتيم

كشفت هيئة النزاهة العراقية، السبت، عن وجود خمسة ملايين طفل عراقي يتيم حسب الإحصائيات الحكومية، ..

ودعت الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني إلى التواصل مع الطفل العراقي اليتيم.

وطالب موسى فرج رئيس هيئة النزاهة في المؤتمر الذي أقامته الهيئة للطفل العراقي اليتيم في بغداد، السبت، الحكومة تبني برنامج مؤسساتي أو تشريعي لمساعدة الطفل اليتيم العراقي، وقال إن «العراق بلد نفطي.. ومن غير الممكن أن يبقى الطفل اليتيم العراقي بمأساة كهذه»..

وأوضح فرج خلال المؤتمر، الذي حضرته الوكالة المستقلة للأبناء (أصوات العراق)، أن «الهيئة لا تستطيع سد حاجة الاطفال العراقيين اليتامى بمفردها، كونها لا تملك الامكانيات المالية والبشرية» مشدداً على «ضرورة استحداث وزارة أو تشكيل هيئة للأيتام تعنى بكافة أمورهم.

كانت لجنة المرأة والأسرة في مجلس النواب اقترحت في وقت سابق على البرلمان مشروع قانون لإنشاء صندوق رعاية الأيتام. وخلال المؤتمر، وفي كلمه لوزيرة حقوق الانسان وجدان سالم ميخائيل، قالت إن «ظاهرة اليتيم واحدة من الظواهر السلبية التي تنامت بشكل كبير في السنوات الاخيرة بحكم عوامل الحروب المدمرة وتزايد العنف في البلاد الى مديات غير مسبوقة... مما أدى منطقياً الى تزايد الكم في أعداد الأرامل والأيتام مما يشكل عبئاً جديداً على المجتمع..

وأشارت إلى أن «معاناة الاطفال المحرومين من الجو الأسري تجسيد حي لانتهاكات حقوق الاطفال في العيش بكرامة جديرة بطفولتهم» مضيفاً أن وزارتها «أعدت ورقة عمل لتشغيل الاطفال الايتام» وعقب انتهاء المؤتمر، وفي سؤال لـ (أصوات العراق) حول الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل، قالت وزيرة حقوق الانسان «إن العراق طرف في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل منذ العام ١٩٩٤، حيث الزمت هذه الاتفاقية

الدول الاطراف بجملة من الأمور منها إيلاء المصلحة للطفل في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية العامة والخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية»..

وتابعت «كما ألزمت هذه الاتفاقية في مادتها (٢٠) الدولة بضرورة حماية الأطفال المحرومين من البيئة العائلية». هـ هـ (خ) - ح م

بعد ان هز عرش الله... الا يهتز له كرسي البرلمان..

ولاء الصفار.. ٢٩/٩/٢٠٠٩

لقد أولى القرآن الكريم عناية فائقة بأمر اليتيم وتربيته ورعايته والاهتمام به من الناحية النفسية والمادية وبالخصوص مراعاة ظروفه النفسية بعد ان فقد أبيه حتى لا يحس بشيء من الذل أو القهر أو الانكسار وذلك بوضع الأسس الواضحة والقواعد القاطعة والحدود الصارمة لحسن رعايته والاهتمام به والحفاظ على حقوقه حتى يبلغ سن الرشد وهذه الاسس تتلخص بالنقاط التالية (حرمة المال بقوله تعالى: وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ، وحرمة القهر: بقوله تعالى: أَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وحق الاكرام: بقوله تعالى: كَلَّا بَلْ لَلْأَكْرَمُونَ الْيَتِيمَ، وحرمة الدع (الدفع): بقوله تعالى: أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ، وحق الاطعام بقوله تعالى: وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا، وحق الايواء: بقوله تعالى: أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ، وحق حفظ الميراث حتى بلوغ سن الرشد: بقوله تعالى: وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ

ولم تكف التوجيهات التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وانما جاءت الرسائل السماوية التي نزلت على الانبياء والمرسلين تحت هي الاخرى على رعاية اليتيم واكرامه وعدم اذلاله فقد ورد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه واله قال: إن اليتيم إذا بكى اهتز لبكائه عرش الرحمن، فيقول الله تعالى لملائكته، يا ملائكتي، من ذا الذي أبكى هذا اليتيم الذي غيبت أباه في التراب، فتقول الملائكة ربنا أنت أعلم، فيقول الله تعالى لملائكته: يا ملائكتي، اشهدوا أن من أسكته وأرضاه؟ أنا أرضيه يوم القيامة..

واعتقد ان المتابع والباحث عن حق اليتيم وكفالاته في الدين الاسلامي فانه سيجد عدد هائل من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية واحاديث اهل البيت عليهم السلام تحت على رعاية هذه الشريحة وكفالتها.

وبينما انا ابحت عن اليتيم وكفالاته فوجئت بالخبر التالي «أعلن رئيس هيئة النزاهة في العراق موسى فرج عن وجود خمسة ملايين يتيم بين اطفال العراق وقال فرج على هامش مؤتمر اليتيم العراقي الذي اقيم في بغداد ان هناك خمسة ملايين طفل عراقي يتيم حسب الاحصائيات الحكومية، واعتبر فرج خلال كلمته التي القاها في مؤتمر اليتيم العراقي الذي اقامته الهيئة بان هذا الكم من الايتام يمثل ناقوس خطر وجرس انذار للعراقيين افرادا ومنظمات مجتمع مدني وحكومة ومجلس نواب داعيا الجهات الحكومية وغير الحكومية الى التواصل مع الطفل العراقي اليتيم والوقوف عند مشاكله وطالب فرج الحكومة بتبني برنامج مؤسساتي او تشريعي لمساعدة اليتيم العراقي.

وهنا يرد التساؤل حول ما وفرته الحكومة العراقية لهذه الشريحة؟؟ فتجد الاجابة الخجولة بان ميزانية العراق لا تسمح!!! ولا ادري هل يا ترى ان ميزانية العراق التي اكفت رواتب اعضاء البرلمان اصبحت عاجزة عن ايواء وتوفير برامج تثقيفية وترفيهية لهذه الشريحة المهمة التي تعد اساس مستقبل العراق والجيل المشرق لمستقبل البلد.

فأوجه كلامي لجميع اعضاء البرلمان العراقي بان هذه الشريحة قد هزت عرش الله الا تهتز لها كراسيكم وانتم في ايامكم الاخيرة لتشرعوا قانون يكفل حق اليتيم ويوفر له ابسط متطلبات الحياة، علما ان بعض دور ايواء الايتام في بعض محافظاتنا قد امتلأت ولا تستوعب الاعداد المتزايدة لهذه الشريحة التي اصبح الشارع مأوى رئيسي لها...

هيئة النزاهة تدقق ملفات المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية

قال مدير مكتب هيئة النزاهة في محافظة الديوانية، أن المكتب بدأ بتدقيق أضيابير وملفات جميع المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة الديوانية. وأوضح عباس الجبوري، مدير مكتب هيئة النزاهة في الديوانية، لوكالة (أصوات العراق) أن «المكتب باشر بأعمال تدقيق اضيابير وملفات جميع المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية؛ لفرز الاسماء الوهمية وغير المستحقة لهذه الرواتب.» مشيرا الى أنه «سيتم ابعاد

الاسماء الوهمية والمخالفة للتعليمات والضوابط واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين.»
ويذكر ان عدد المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية في محافظة الديوانية يبلغ ٢٧٢٠٠ شخص.

وتعاني شبكة الحماية الاجتماعية التي اقترتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عموم محافظات العراق من فساد مالي واداري وادراج أسماء وهمية وحتى تسلم تجار لهذه الرواتب..

حيثية: في حينه بدلا من الصيغة السابقة بالتحقيق في شكوى واحدة ان وجدت وفتح ملف لها فقد تم تشكيل فرق تحقيق مركزية من بينها فريق مركزي يذهب الى المحافظات ميدانياً وبالتعاون مع دوائر الهيئة في تلك المحافظات تتم المقارنة اولا بين كشوفات رواتب الرعاية الاجتماعية وبين كشوفات الرواتب لكافة دوائر المحافظة لحصر السرقة بتسلم اكثر من راتب ومن ثم التقصي عن حالة كل مشمول بالرعاية للتأكد من انه يستحق فعلاً.. كانت النتيجة عشرات الآلاف منهم اعضاء مجالس محافظات ومنهم موظفون ومنهم شرطة يقبضون رواتبهم من دوائهم ويقبضون رواتب من اعانات الرعاية وآخرين شيوخ عشائر وتجار ايضاً يتسلمون رواتب من الرعاية الاجتماعية.. لكن حنقي عليهم خف كثيراً عندما علمت مثل غيري لاحقا بان اعضاء في مجالس النواب ومسؤولين كبار لا زالت عوائلهم في دول اللجوء يقبضون رواتب الاعانة من تلك الدول دون أن يكشف ارباب العوائل البررة عن مدخولاتهم لتلك الدول.. في حين أن في تلك الدول مثل هذه الأمور تعتبر من الكبائر ولا يتسامحون فيها على الاطلاق...

رئيس هيئة النزاهة: قانون أصول المحاكم العسكرية يعيق كشف فساد وزارة الدفاع

ذو الفقار ٢٠٠٧/١١/١٨

انتقد رئيس هيئة النزاهة موسى فرج تشريع قانون أصول المحاكم العسكرية، وعده عائقاً أمام كشف ملفات الفساد في وزارة الدفاع التي قال إنها تأتي في المرتبة الأولى بين الوزارات العراقية من حيث نسبة الفساد الإداري والمالي فيها. وأعلن فرج أن الوزارات العراقية تعرضت الى حالات فساد كثيرة وأن وزارة الدفاع تحتل المرتبة الأولى

في الفساد المالي والإداري من حيث ضخامة المبالغ والملفات. وأضاف فرج أن المبالغ المدفوعة لتسليح الجيش العراقي بلغت أكثر من ١٩ مليار دولار من موازنات الدولة العراقية في السنوات الثلاث الفائتة.

وذكر موسى فرج أن الهيئة تتابع ملفات الفساد التي لها صلة بالجانب الأميركي والتي وصفها بالضخمة ومنها صندوق التنمية العراقي والإعمار المنجز من قبل السفارة الأميركية والنفط مقابل الغذاء، فضلا عن ملفات تتعلق بأموال النظام السابق...

النزاهة تعلن عن بدء خطة لمكافحة الفساد الإداري

وتشمل إخضاع الهيئات الرئاسية الثلاث الى المحاسبة.

أعلنت هيئة النزاهة عن بدء خطة لمكافحة الفساد الاداري، مؤكدة انها ستخضع الرئاسات الثلاث (الجمهورية والوزراء والنواب)، الى المساءلة والمحاسبة والمراقبة. وقال رئيس هيئة النزاهة موسى فرج: ان مراقبة هذه الطبقات العليا من قبل هيئة النزاهة شرف لهم لانهم يعدون جزءا من الشعب العراقي، موضحا في تصريحات صحافية ان خطة مكافحة الفساد الاداري بدأ تطبيقها بالفعل وتحولت من استراتيجية الى تطبيق عملي. وأشار الى ان الهيئة بدأت اولاً بمراقبة معيشة الفقراء والمتضمنة اكتشاف عشرات الالاف من الاسماء الوهمية والمخالفة لضوابط شبكة الحماية الاجتماعية، مؤكدا «ان الخطوة المقبلة لمكافحة الفساد الاداري ستشمل كشف عمليات تهريب النفط والفساد الاداري فيه..»

التعليقات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي ادارة الموقع:

[الأربعاء ١٢ ديسمبر ١٠:١٦ - ٢٠٠٧ص]وقاص سعد العاني - العراق بغداد.

اعانك الله يا استاذنا موسى ونطلب ان تكون مهمتك ايضا رد الاعتبار لكل الموظفين الشرفاء الذين اتهموا وبرائم القضاء واتضح انه كيديه قاده القاضي راضي الراضي لغرض معين وايضا نطلب منك محاسبة السيد مفتش وزارة الكهرباء السابق عبد الهادي على ما اقترفه من ظلم لكل من وقف ضده وضد سرقاته وضد نهبه لدور المنتسبين ولميزانية الكهرباء بالرغم من ان له ميزانيه خاصه لقد كان احد اعوان الراضي قبض الرشوة من احدى الشركات واتهم غيره بالتواطىء معها ارجوكم انشروها او ابعثوها له بالبريد لأنه يجب ان يعلم ونحن منه مشكورون

الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ - ٢٠٠٧ ص] المهندس علي - العراق - بابل.

عذرا يا استاذ موسى فرج/ ان الشعب العراقي اصبح لا يثق حتى بهيئة النزاهة لأنه لا يوجد فعل لان لصوص المليارات من الدولارات موجودين يسرحون ويمرحون داخل العراق والقسم الاخر هرب بالدخل خارج العراق ونسمع تمت محاكمته غيايبا وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحده!! نعم هذه استقلالية القضاء؟؟ ياخي والله ملينة من هذه التصريحات. اين حازم الشعلان وايهم السامرائي ومشعان الجبوري وراضي٢. وقائمة اللصوص الكبار طويلة. ارجوا ان تتقبلوا هذا الكلام بشفافية لأننا اصبحنا لا نطبق ولا نتحمل هكذا تصريحات نريد فعل. مع الشكر

الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ ص] احمد الكاظمي - المانيا.

خطواتك مباركة وشجاعة استاذ موسى فرج لكن نسال الله ان يحفظك من الاغتيال وارجو من وكالة براتا ان تتصل بك وتنبهك من الاغتيال فانتهه عزيزي... الله يحفظك ويحفظ العراق

الثلاثاء ١١ ديسمبر ٤:٥٠ - ٢٠٠٧ م] خالد البوناشي - العراق /الديوانيه

نعم وطوبى لهذا القرار فالشفافية سلاح بأيدي الرؤساء الثلاث ونوابهم...بوركت استاذ فرج وهذا الحجي الزين...هذا الحجي الي يبني العراق ودوركهم الفاسد حتى لو كان يعمل في الكادر الإداري والوظيفي الساند للرئاسات الثلاث...وكونوا كمحافظ الديوانية الحالي الذي استل سيف الحق على الفاسدين والمفسدين وهو يستند على ارضيه صلبه كونه لا يمتلك دار سكن باسمه كمثال قاطع للمتصدي النزيه والذي يخشى الله سبحانه قبل خشية القوانين الوضعية...

الثلاثاء ١١ ديسمبر ٤:٠٢ - ٢٠٠٧ م] yaser - العراق

حياك الله الاهل النزاهة اكشف منو حرامي لكي تظهر الحقائق الى الشعب

الثلاثاء ١١ ديسمبر ٣:٤٩ - ٢٠٠٧ م] شفافية النزاهة - المانيا

لا تتسى صندوق سرقة النفط الصالح للاستعمال مقابل الاغذية الفاسدة للشعب العراقي النفط مقابل الغذاء وكوبونات النفط لا تتسى عقود النفط في كردستان لا تتسى بعض موظفي النزاهة الهاربون وعلاقتهم بالإرهاب والاموال لا تتسى كبار

موظفي الامم المتحدة في زمن المخبور والاموال التي سرقت في زمن حكومة بريمر لا تنسى الاموال العراقية الموجودة الان في دول الجوار والوزراء الهاربون وان تحسن الصفحة الالكترونية الخاصة في النزاهة وتكون من صفحة حديثة فيها اخبار يومية عن الفساد وشروط العقود وليس صفحة واحدة اسم على مسمى.

الثلاثاء ١١ ديسمبر ٢٠٠٧م | احمد العراقي - بغداد - من اهالي
العامرية المهجرين.

اللّٰه يعينك على هالمهنه.

- هيئة النزاهة: إيران استولت على ١٥ بئراً للنفط...

- هيئة النزاهة: وزارة الدفاع عقدت صفقة أسلحة أمريكية

بغداد، طهران - سؤدد الصالحي، حسن فحص...

الحياة: ٢٠٠٨/٢/١..

كشفت هيئة النزاهة العراقية «استيلاء ايران على أكثر من ١٥ بئراً للنفط في منطقة الطيب الحدودية جنوب البلاد». وأشارت الى «استمرار عمليات السرقة والتهريب في القطاع النفطي، خصوصاً في البصرة». وأكدت ان «السرقات تشمل المشتقات النفطية المستوردة ايضاً. لكن مصدراً في وزارة النفط الايرانية نفى ذلك، موضحاً أن طهران تسحب النفط عبر أنبوب خاص من البصرة الى مصافي عبادان لتكريره وإعادته، بناء على اتفاق مع بغداد. وأكد أن بلاده تعاني من تهريب نفطها الى العراق.

على صعيد آخر، أفادت هيئة النزاهة أن وزارة الدفاع «أبرمت صفقة اسلحة فاسدة مع الولايات المتحدة.

- وأكد رئيس الهيئة موسى فرج لـ «الحياة» ان «تقارير عراقية وثقت الاعتداءات الايرانية على الآبار العراقية، بالحفر المائل، وتجاوز الحدود والاستيلاء على الآبار النفطية بعد طرد الكوادر الهندسية العراقية والعاملين فيها .

واضاف ان الثروة النفطية العراقية «تتعرض للسرقة والتهريب اليومي باستخدام الصهاريج العائمة». وقال ان «مهربى النفط انتشلوا السفن الغارقة التي خلفتها حربا الخليج (١٩٨٠ و١٩٩١) في شط العرب..

وأوضح ان في محافظة البصرة «أكثر من ١٠٠٠ بئر للنفط موصولة بـ١٢ أنبوباً، ستة منها للنفط الخام وستة للمشتقات وتؤلف بمجموعها حزمة واحدة في منطقة قريبة من معتقل بوكا» وزاد ان مهربي النفط يعمدون الى ثقب الأنابيب وسحب النفط الى برك ليصار بعدها الى سحبه باستخدام مضخات لينقل بواسطة الصهاريج او الباطونات تنقله بدورها الى بواخر متوقفة عند مرافئ غير شرعية في شط العرب ولفت فرج الى ان وزارة النفط «عاجزة عن معرفة كمية النفط في الانابيب الناقلة او ما هو مستخرج من الآبار لعدم امتلاكها عدادات..

وشدد على ان «الادعاءات المتواصلة لوزارة النفط بوجود هذه العدادات غير صحيحة»، مؤكداً ان «السيطرة على عمليات التهريب والسرققة تتطلب وجود عدادات على الآبار، والانابيب، ومحطات الضخ.. وفي المستودعات ومحطات التصدير ولفت الى ان السرقات لا تقتصر على النفط الخام، بل «تشمل المشتقات النفطية المستوردة، خصوصاً عبر بلدة سفوان المتاخمة للحدود الكويتية، إذ تعود الناقلات المحملة مشتقات والداخلة عبر هذا المنفذ من حيث اتت بكامل حمولتها.. وأوضح أن مديري المستودعات والمصافي» المتواطئين يمنحون سائقي الناقلات شهادات رسمية بتسلمهم الشحنة. اما المشتقات الواصلة من مصفى الشعبية فتنتقل بخطين من الانابيب هما خط الناصرية - السماوة - الديوانية - النجف وخط العمارة - الكوت، ويعمد المهربون الى ثقب هذين الخطين وسحب المشتقات منها.

وأكد إحالة قضايا السرقات في المنطقة الممتدة بين الناصرية والبصرة على القضاء»، لافتاً الى ان «الهيئة حصلت على اسماء المهربين والمتواطئين معهم من قوة حماية المنشآت في البصرة وحددت مواقع التهريب والمرافئ غير الشرعية باستخدام التصوير الجوي». وقال «قدمنا دراسة مفصلة الى مجلس الوزراء فيها كل المعلومات عن السرقات والتهريب، وآليات المعالجة مثل الاستعانة بوزارة الدفاع لتخريب مواقع التهريب في منطقتي ابي الخصيب وام قصر والسيطرة على المسافن (ورش تصنيع وتصليح السفن) وملاحقة المهربين..

على صعيد آخر، كشف فرج صفقة اسلحة «فاسدة» أبرمتها وزارة الدفاع مع الولايات المتحدة تضمنت شراء بنادق للجيش. واكد ان اللجنة المسؤولة عن تسلم البنادق «وجدت ان عمر البنادق ٣٥ سنة. وهي قديمة وغير صالحة للاستخدام، أعيد

صبغها وبيعت للعراق من جديد ..

وشدد على ان اللجنة «رفضت تسلمها وثبتت ملاحظاتها الا ان الصفقة تمت». ولم يوضح قيمة الصفقة او اسماء ومناصب المتورطين فيها. الا انه اكد ان التحقيق في مراحلها النهائية» في هذه القضية. وأشار الى ان وزارة الدفاع سعت خلال الاشهر الماضية الى استصدار قانون المحاكمات الجزائية العسكري»، ما يعني اخضاع كل القضايا المتعلقة بعمل الوزارة لمحاكم عسكرية حصراً وحجب المعلومات والوثائق التي تطلبها هيئة النزاهة او أي دائرة رقابية أخرى...

في طهران نفى مصدر في وزارة النفط علمه بالاتهامات، مؤكداً ان الجانب الايراني يعاني من ازمة تهريب واسعة من اراضيه الى العراق، ما سبب تفاقم ازمة توزيع المشتقات النفطية بعد قرار التقنين والترشيد ..

وأضح المصدر ذاته ان بغداد وطهران وقعتا، خلال رئاسة ابراهيم الجعفري للحكومة العراقية، اتفاقاً يقضي بأن يسحب النفط العراقي عبر انبوب خاص من البصرة الى مصافي عبادان لتكريره ومن ثم اعادته عبر انبوب ثانٍ واطاف ان الاتفاق وضع موضع التنفيذ بعدما وقعه أيضاً رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي خلال زيارته الاخيرة لإيران. وأشار الى ان اللجوء لنشر مثل هذه الاتهامات في ظل التحضيرات الجارية للزيارة الأولى للرئيس أحمددي نجاد للعراق يهدف الى التأثير سلباً في هذه الزيارة التاريخية. ويتوقع ان يزور نجاد بغداد خلال الأسابيع القليلة المقبلة .

العراق يقدم مذكرة رسمية للحكومة الايرانية بشأن التجاوزات على الحقوق المشتركة...

وقال إن «وزارة الدفاع احتلت المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري، خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل، وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الأمريكية المصنعة، واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة»..

وأضاف أن «الأدهى من كل ذلك سعي الوزارة إلى الاحتماء وفرض السرية على ملفاتها، والامتناع عن تسليمها إلى هيئة النزاهة»، بعدما حظيت بموافقة رئيس الوزراء بمنع محققي الهيئة من الحصول على نسخ الملفات ذات العلاقة بالفساد أو تصوير أية وثائق تخص الوزارة، على الرغم من وجود أوامر قضائية بالاطلاع عليها»...

-وزارة الكهرباء..

وفي قطاع الكهرباء، أفاد رئيس هيئة النزاهة أنه «عشية سقوط النظام السابق كان إنتاج العراق من الكهرباء ٤ آلاف ميغاواط، وقدرت الحاجة الإضافية بـ ٢٨٠٠ ميغاواط أخرى»...

وأضاف أنه «تم إنفاق ١٧ بليون دولار على هذا القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، منها ١٠ بلايين من موازنات السنوات الأربع الماضية، و٤ بلايين من أموال العراق المجمدة في الخارج، و٣ بلايين منحة أمريكية. واليوم نحن على أعتاب العام الثامن ولم يرفع إنتاج الكهرباء واطاً واحداً»،...

كان السيد كريم وحيد وزير الكهرباء يصرح في اجتماعات مجلس الوزراء قائلاً: باننا نواجه ارهابين ارهاب القاعدة وارهاب هيئة النزاهة..! ولا يقول له رئيسه انك تتكلم عن هيئة مؤسسة طبقاً للدستور..

والنتيجة: ان كريم وحيد يوم اندلعت المظاهرات ضده في المحافظات وكان الموسم موسم الربيع العربي اضطر رئيس الوزراء لإقالته بعد ان قال عنه (تعجز العراقيات ان ينجبن مثله..!) وغادر كريم وحيد ليقدم حفلة عرس لأبنة في ارقى فنادق امريكا والخاصة بمشاهير هوليوود، وبطاقات الدعوة التي ارسلها للمدعوين من دول العالم المختلفة كانت مرفقة بها تذاكر الطائرات مرجع.. قطاع الكهرباء صرف عليه ٢٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ والتي تعادل قيمتها أكثر من ٥٠ الف ميكا واط بواقع ٨٠٠ الف دولار للميكا وفقاً للأسعار العالمية في حين لم يتجاوز توليد الكهرباء في العراق عن ٤٦٥٠ ميكا..! والشهرستاني يعد العراقيين في كل مرة بان العراق بات قاب قوسين او ادنى ليكون مصدراً للكهرباء..! وفي الوقت الذي تبلغ فيه كلفة انتاج الوات في العراق حوالي ١٢٠ ديناراً فان كلفة انتاجه في الخارج لا تتجاوز ٢٠ ديناراً يعني السدس..!

-وزارة التجارة..

أما وزارة التجارة، التي تعد الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الغذاء للعراقيين «فمهمتها الرئيسية توفير مواد البطاقة التموينية. لكنها بدلاً من الاتفاق مع جهات معروفة في توفير المواد المطلوبة اتجه المسؤولون فيها إلى التعاقد مع تجار في الأسواق المحلية على صلة بهم؛ ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل ما هو تالف وغير صالح

للاستخدام الآدمي، والذي تجاوز بعضه مدة صلاحيته». وأضاف أنه «يبلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين عشرات الآلاف من الأطنان؛ ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات». وتابع أن «الوزارة توقفت إثر ذلك عن تزويد الناس بمواد تموينية لسته أشهر كاملة، من دون توضيح ما آلت إليه المبالغ المخصصة لهذه الفترة. وبدلاً من وضع الوزارة تحت طائلة المساءلة عمد المسؤولون في مجلس الوزراء إلى اتخاذ قرارات غاية في الغرابة وهي تقليص مواد البطاقة التموينية»..

أما في وزارة الداخلية، فيقول فرج إنه «تم اكتشاف ٥٠ ألف راتب وهمي كلفت الحكومة ٥ بلايين دولار سنوياً، مع ثمن الأطعمة والملابس، عدا الأسلحة والعتاد. كما فقدت الوزارة ١٩ ألف قطعة سلاح، أفادت وثائق أن شركات أعادت بيعها إلى أطراف بريطانية».

موسى فرج: الفحص المختبري يثبت تلوث (الألبومين) بفيروس الإيدز ببابل

التاريخ: ١٤٢٩/٣/٨هـ.

الموضوع: الصفحة الاولى

بغداد /البينة أكد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة اكتشاف عبوات من عقار الألبومين الملوث بفيروس الإيدز في محافظة بابل مؤكدا الأبناء التي أشارت إلى اغتيال الصيدلي الذي قام بالإبلاغ عن الموضوع السنة الماضية وقال فرج إن نتائج الفحوصات الرسمية التي قامت بها الوزارة تثبت تلوث هذا العقار بالفيروس وأضاف أنه يتحدى مسؤولي الوزارة بإظهار نتائج الفحوصات التي أجراها المختبر الوطني للأدوية وأشار فرج رئيس هيئة النزاهة بالوكالة سابقا إلى أن وزارة الصحة تضم أضخم ملفات الفساد وأخطرها على الإطلاق، مشيراً إلى أن ظاهرة تسريب الأدوية المسروقة من مخازن الوزارة إلى باعة الأرصفة تجري تحت أنظار المسؤولين فيها، وعلى رأسهم المفتش العام للوزارة، على حد قوله: وأضاف فرج أن وزارة الصحة تعتمد بنسبة ٧٠ بالمئة في سد احتياجاتها من الأدوية على القطاع الخاص الذي غالباً ما يستورد هذه الأدوية من مناشيء رخيصة، إذ تقتصر الأدوية إلى الفحص المخبري، الذي اعتادت الوزارة على إجرائه سابقاً وكان قد كشف نهاية العام الماضي نقلاً عن أحد أعضاء مجلس محافظة بابل تلوث عقار الألبومين بفايروس الإيدز، في الوقت الذي قامت فيه وزارة الصحة بسحب العقار من الأسواق، ثم عادت ونفت وجود أي تلوث يذكر..

وزارة الصحة العراقية تبدأ بسحب عقار (الالبومين) من الصيدليات لتلوته بالإيدز

بدأت وزارة الصحة العراقية بسحب عقار (الالبومين) من الصيدليات العراقية في اجراء احترازي بعد صدور تقارير من مسؤولين في محافظة بابل أفادت بأن العقار ملوث بفيروس (الايدز). بحسب كونا.

وقال المفتش العام في وزارة الصحة العراقية عادل محسن، ان كل مادة دوائية تدخل البلد تحمل رقما صناعيا وبدأنا بتحذير المواطنين وكل الصيدليات والمذاخر الدوائية في العراق بعدم التعامل مع أي مادة دوائية تحمل الرقم الصناعي الذي حملته نماذج عقار (الالبومين).

وأضاف، ان هيئة النزاهة والسلطات القضائية أصدرت تعليماتها للصيدليات بسحب عقار (الالبومين) الذي يحمل هذا الرقم الصناعي وعدم بيعه الى المرضى لحين الحصول على شهادة المنشأ الذي أخذ منه العقار.

- رئيس هيئة النزاهة يطلب عقد جلسة خاصة للبرلمان لمناقشة تهريب النفط..

كشف الناطق الرسمي باسم هيئة النزاهة، أن رئيس الهيئة طلب من البرلمان تخصيص جلسة استثنائية لعرض ما توصلت إليه الهيئة من معلومات حول تهريب النفط.

وقال الناطق الرسمي لهيئة النزاهة، في اتصال هاتفي مع وكالة (أصوات العراق) إن «رئيس هيئة النزاهة العامة موسى فرج بعث بطلب إلى هيئة رئاسة البرلمان لتحديد جلسة خاصة لعرض ما تم التوصل اليه من أدلة تدين بعض الجهات التي قامت مؤخرا بإحداث ثقب في الانابيب الناقلة للنفط وسرقتها».

أضاف أن «الهيئة العامة للنزاهة تنتظر موافقة رئاسة البرلمان على الطلب لغرض عرض ادلتها».

وأوضح ان «الهيئة تحتفظ بوثائق سرية تكشف أسماء وعناوين وأماكن مهربي النفط، وسيتم تقديم جميع هذه الوثائق خلال جلسة البرلمان وشدد على أن الهيئة تؤكد على «عدم توجيه الاتهام لأي مواطن عراقي ما لم تتوفر الأدلة الكافية لأدائه»...

- طهران تنفي الاستيلاء على آبار نفطية: في طهران نفى مصدر في وزارة النفط علمه

بالاتهامات، مؤكداً ان الجانب الايراني يعاني من ازمة تهريب واسعة من اراضيه الى العراق، ما سبب تفاقم ازمة توزيع المشتقات النفطية بعد قرار التقنين والترشيد..

وأضح المصدر ذاته ان بغداد وطهران وقعتا، خلال رئاسة ابراهيم الجعفري للحكومة العراقية، اتفاقاً يقضي بأن يسحب النفط العراقي عبر انبوب خاص من البصرة الى مصافي عبادان لتكريره ومن ثم اعادته عبر انبوب ثان.

واضاف ان الاتفاق بين وضع موضع التنفيذ بعدما وقعه أيضاً رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي خلال زيارته الاخيرة لايران. وأشار الى ان اللجوء لنشر مثل هذه الاتهامات في ظل التحضيرات الجارية للزيارة الأولى للرئيس أحمددي نجاد للعراق يهدف الى التأثير سلباً في هذه الزيارة التاريخية. ويتوقع ان يزور نجاد بغداد خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

العراق يقدم مذكرة رسمية للحكومة الايرانية بشأن التجاوزات على الحقول المشتركة..

بغداد - اصوات العراق ٢٠٠٨/٢/٣.

قال وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود، الاحد، ان وزارة الخارجية سلمت الحكومة الايرانية عن طريق سفارتها في بغداد مذكرة من وزارة النفط العراقية بشأن تجاوزات ايرانية على الحقول النفطية المشتركة بين البلدين..

وأوضح حمود للوكالة المستقلة للأنباء (أصوات العراق) الاحد أن مذكرات بهذا الخصوص جاءت من وزارة النفط العراقية مشيراً الى ان الوزارة «تعاملت معها بشكل مباشر وذلك بإرسال مذكرة الى الحكومة الايرانية طالبنا فيها بإيقاف كل النشاطات التي تتعلق بهذه الحقول لحين التوصل الى اتفاق» إلا أنه لم يكشف عن موعد تقديم هذه المذكرة.. وأشار الى ان وزارة الخارجية لم تتلق «حتى الان استجابة من الجانب الايراني».

واضاف حمود ان وزارة الخارجية «مستمرة بمتابعة هذا الموضوع» مشيراً الى ان هناك «وفدا سيسافر الى ايران لبحث قضايا الحدود ومن ضمنها الحقول النفطية المشتركة بين العراق وايران» معرباً عن امله «بالتوصل الى نتائج طيبة حول هذا الموضوع اذا كان هناك حسن نية عند الجانب الايراني».

وحول طبيعة ومقدار هذه التجاوزات قال حمود ان «وزارة النفط ارسلت مذكرة الى

الخارجية العراقية فيها تفاصيل تلك التجاوزات ووزارة الخارجية قامت بدورها بإرسال مذكرة رسمية الى الحكومة الايرانية عن طريق السفارة الايرانية في بغداد وحتى الان لم نتسلم أي جواب لكن نامل ان نتسلمه قريباً..».

واشار الى ان المذكرة قدمت الى الحكومة الايرانية «عن طريق سفارتها في بغداد وعن طريق البريد الدبلوماسي». كان رئيس هيئة النزاهة موسى فرج قال في تصريحات صحفية ان ايران استولت على أكثر من ١٥ بئراً للنفط في منطقة الطيب الحدودية جنوب العراق، مشيراً إلى ان تقارير عراقية وثقت التجاوزات الايرانية على الآبار العراقية، وذلك بقيامها بالحفر المائل، وتجاوز الحدود والاستيلاء على الآبار النفطية بعد طرد الكوادر الهندسية العراقية والعاملين فيه.

العراق يطالب إيران بوقف فوري لـ «سرقة» نفطه من آبار قرب الحدود

بغداد - عمر ستار .. الحياة - ٢٠٠٨/٢/٤

عبّرت وزارة الخارجية العراقية عن استيائها من «عمليات سرقة ايران النفط من حقول الجنوب»، ودعت الى «وقفها فوراً»، مؤكدة عزمها على إرسال وفد الى ايران «في القريب العاجل» لمناقشة هذه المسألة.. وقال وكيل وزارة الخارجية محمد محمود الحاج ان الوزارة تلقت قبل أيام «اشعاراً رسمياً من وزارة النفط باستيلاء الجانب الايراني على ١٥ بئراً للنفط، في محافظة ميسان جنوب البلاد»، مؤكداً توجيه مذكرة احتجاج الى السفارة الايرانية في بغداد، ومطالبة بوقف عمليات استخراج النفط العراقي فوراً..

وأضاف الحاج في تصريح الى «الحياة»: «اننا في صدد إرسال وفد الى طهران يضم اختصاصيين من وزارات عدة بينها الوزارات الأمنية، قبل نهاية الشهر الجاري لمناقشة القضايا العالقة مثل مشكلة الحدود وآبار النفط المشتركة». ولفت الى ان الجانب الايراني «لم يقر حتى تلك الاتهامات، لذا طالبناه بوقف عمليات استخراج النفط في الآبار الحدودية، الى حين الانتهاء من المفاوضات».

وزاد ان «العراق سيسعى خلال المفاوضات الى وضع حل نهائي وحاسم لمشكلتي الحدود وآبار النفط المشتركة وتوثيق ذلك في معاهدات، وأبدي استعدادهم الكامل

للحوار في كل المسائل العالقة». لكن أكد ان الوفد «لن يناقش اتفاقية الجزائر» المبرمة بين البلدين عام ١٩٧٥ وتتص على اقتسام مياه شط العرب «لأن حل هذه المشكلة يعتمد على جهود السياسيين من قادة البلدين، والوفد المزمع إرساله فني.

وعن المفاوضات الايرانية - الاميركية المتوقع أن تعقد في بغداد اشار الحاج الى أنها ستعقد الشهر الجاري، بحضور سفيرى الدولتين، وقال إن «الأجواء ايجابية ومناسبة لعقد الجولة الرابعة من الحوار الاميركي - الايراني، خصوصاً بعدما أعلن السفيراين كروكر استعداداه الكامل لاجراء المفاوضات شرط مشاركة العراق فيها يشار الى ان رئيس هيئة النزاهة موسى الفرج قال الاسبوع الماضي لـ «الحياة» إن ايران استولت على ١٥ بئراً للنفط في منطقة الطيب الحدودية، مؤكداً «وجود تقارير عراقية وثقت الاعتداءات الايرانية على الآبار بالحفر المائل وتجاوز الحدود والاستيلاء على آبار نفط بعد طرد الكوادر الهندسية العراقية والعاملين فيها الا أن طهران نفت تلك الاتهامات، وأكدت وزارة النفط الايرانية انها تعمل وفق اتفاق سابق مع العراق «يقضي بسحب النفط من البصرة وتكريره في مصافي عبادان واعادته الى المصافي العراقية.

إيران تستغل حقلاً نفطياً مشتركاً وتمنع الفنيين العراقيين..

بغداد - طارق الاعرجي. جريدة: الصباح

أكد وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني حدوث احتكاك حدودي بين فنيي النفط العراقيين وحرس الحدود الايرانيين الذين منعوا الفنيين من عمليات تأهيل حقل ابو غرب الشمالي المشترك بين البلدين في محافظة ميسان الذي تستغله ايران حالياً على حساب العراق. وكان وزير النفط قد نفى خلال زيارته لحقول مجنون في محافظة البصرة استغلال الجانب الايراني لهذه الحقول وافاد الشهرستاني في تصريح لـ«الصباح» لقد حصل احتكاك بين الفنيين العراقيين وحرس الحدود الايراني بعد منعهم من اجراء عمليات تأهيل حقل ابو غرب الشمالي المشترك بين البلدين في محافظة ميسان، منوها بان الجانب الايراني أكد حدوث هذه الحالة نتيجة اختفاء معالم ترسيم الحدود بين البلدين من جراء السيول التي شهدتها المنطقة، حيث طالب الجانب الايراني بوضع علامات واضحة تحدد المعالم الحدودية بين البلدين وازداد ان وزارة النفط فاتحت نظيرتها الخارجية بهذا الموضوع وتم تشكيل لجنة مشتركة

لتوضيح معالم الحدود بين البلدين من جديد، وان الملاكات الفنية والهندسية التابعة لشركة نفط الجنوب ستعاود نشاطها لاستثمار هذا الحقل من جديد للإسهام في زيادة طاقة العراق الانتاجية من النفط الخام الى ذلك كشفت مصادر مطلعة في شركة نفط الجنوب ان الجانب الايراني استغل حقل ابو غرب الشمالي في ميسان على حساب العراق وقالت المصادر في تصريح خاص بـ«الصباح»: ان الحقل يعد من اكبر الحقول المنتجة للنفط الخام في ميسان وهو حقل مشترك مع ايران وبسبب الحرب بين البلدين في ثمانينيات القرن الماضي اهمل النظام السابق هذا الحقل وبعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، حاولت هيئة نفط ميسان استثمار الحقل الا ان حرس الحدود الايراني منع العاملين والفنيين في الهيئة من الوصول اليه واوضحت المصادر ان اهمال الحقل وعدم استغلاله عراقيا يعد فرصة ضائعة لتعزيز الانتاج النفطي، وان المستفيد الوحيد منه حاليا هو الجانب الايراني، حيث يستخرج النفط منه بشكل طبيعي على حساب العراق الذي منع من استغلاله.

مفوضية النزاهة تستنجد بمنظمات المجتمع المدني لمساعدتها في مكافحة الفساد الحكومي

ذو الفقار علي - ٢٠٠٧/١١/١١م

شدد رئيس هيئة النزاهة العامة موسى فرج على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة للحد من ظاهرة الفساد، داعيا الوزراء والمسؤولين الى التعاطي مع ملف النزاهة بشفافية عالية، وترسيخ مبدأ خضوع المسؤول الحكومي والسياسي للمساءلة، وفق الأطر القانونية والدستورية وأضاف فرج في المؤتمر السنوي لهيئة النزاهة مع المنظمات غير الحكومية الذي عقد ببغداد السبت:

«الاستراتيجية المعتمدة من قبلنا في الوقت الحاضر، هي التركيز على الجوانب المتصلة بشكل مباشر بحياة المواطنين وثروة العراق. ولكن في نفس الوقت، نتعهد بأن لا تكون هيئة النزاهة وسيلة للابتزاز، ولا تكون وسيلة لضرب السياسيين بعضهم ببعض، ولا تكون أداة بيد المسؤولين والسياسيين».

وأشار الناطق المدني لخطة فرض القانون ممثل الحكومة في المؤتمر تحسين الشكلي لـ «راديو سوا» إلى أن عقد مثل هذه اللقاءات يأتي في إطار توطيد العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بهدف بناء دولة المؤسسات وحماية النسيج

المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية، وقال:

«هذه العلاقة الإيجابية بين مفوضية النزاهة وبين منظمات المجتمع المدني من خلال مثل هذه اللقاءات، والدور الفاعل لهذه المنظمات داخل المجتمع وتأثيراتها، ممكن أن تتعكس مستقبلا على الارتقاء بمستوى المراقبة، والأداء الحكومي والمجتمعي لمؤسسات للدولة».

من جانبه، طالب رئيس منظمة الثقافة للجميع عبد جاسم الساعدي المعنيين بالابتعاد عما وصفه بالفوقية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وإتاحة الفرصة أمامها لممارسة دورها بشكل فاعل في مراقبة الأداء الحكومي، وأضاف:

«لأبد من وجود برنامج عمل مع المنظمات والنزاهة يسبق أي مؤتمر لتقرير ووضع استراتيجية أو خطة عمل، وهذا لم يحدث. نحن نخشى أن يكون الهدف من عقد مثل هذه المؤتمرات الجانب الإعلامي البحت. وطبقاً لعلاقتنا بمفوضية النزاهة اتضح لنا أنها في وادٍ ومنظمات المجتمع المدني في وادٍ آخر، وهذا شيء مؤسف. على المفوضية أن تعالج القضايا الموجهة ضدها».

وتضمن المؤتمر فعاليات فنية وورقتين لبحث آليات مكافحة الفساد وتعزيز الوحدة الوطنية خرجتا بجملة توصيات، من أبرزها السعي لسن قانون، يتيح للمواطن حق الاطلاع على المعلومات، ورفع الحد الأدنى للأجور والرواتب، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، فضلا عن الاستفادة من التجارب العالمية للوقاية من الفساد...

رئيس أركان الجيش العراقي يكشف عن عقود فاسدة تعمد وزير الدفاع إخفاءها

بغداد - خاص لـ«أخبار الخليج» ١٣ مارس ٢٠٠٨ م.

كشفت رئيس أركان الجيش العراقي أن وزير الدفاع عبد القادر العبيدي يتعمد إخفاء عقود الأسلحة التي عقدتها الوزارة وعدم عرضها على رئيس أركان الجيش بسبب ما يكتنفها من فساد ورشى وتزوير. وقال الفريق بابكر زيباري إن رئاسة أركان الجيش لم تطلع على عقود الأسلحة بتوجيه من الوزير بهدف التغطية على السرقات التي تتضمنها تلك العقود مشيراً إلى أن الوزارة وقعت عقوداً بتاريخ ٢٧ مارس من عام ٢٠٠٧ لكنها لم تخبر رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة بتلك العقود إلا بعد أربعة أشهر

على توقيعها مما جعل الأخير يفتح تحقيقات مع عشرات الضباط بتهمة الفساد.

وبين زيباري إن الوزارة وقعت عقودا لاستيراد أجهزة ومعدات لمكافحة الشغب بقيمة ١٥ مليون دولار ومدافع هاون بقيمة ٧٦ مليون دولار ورغم إن الوزارة لا تحتاج لمثل هذه الأجهزة والمعدات والأسلحة مما يؤكد أن هناك سوء نية في توقيع تلك العقود وخاصة ان توقيعها ظل محصورا بين الوزير وعدد من الضباط المقربين إليه من غير أن يعلم رئاسة أركان الجيش أو الدوائر المعنية في الوزارة! وتساءل زيباري عن سبب تعاقد العراق مع صربيا لشراء دروع بقيمة ١١٤ مليون دولار متسائلا متى كانت صربيا تحسن تصنيع سلاح الدروع ولماذا لم تعقد الصفقة مع دولة صناعية معروفة ولها سمعة حسنة في الصناعات العسكرية؟...

اختفاء وزير الدفاع العراقي «عبد القادر العبيدي» وسفارة العراق في واشنطن تتحرى مصيره...

النخيل: كشفت مصادر مطلعة، الخميس، عن اختفاء وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي بعد سفره الى الولايات المتحدة الامريكية، مشيرة الى ان الحكومة العراقية طلبت من السفارة العراقية في واشنطن التحري في مصير العبيدي..

وقال مصدر مقرب من الحكومة العراقية طلب عدم الاشارة إلى اسمه إن وزير الدفاع العراقي السابق عبد القادر العبيدي توارى عن الانظار اثناء سفره الى الولايات المتحدة الامريكية ولم يعرف مصيره الى الآن. وأشار الى ان الحكومة العراقية طلبت من المسؤولين بسفارتها في الولايات المتحدة الامريكية التحري لمعرفة مصير العبيدي ومكان تواجده مبينا أن جميع الاتصالات قد قطعت مع وزير الدفاع السابق العبيدي ولم يتسن لأي طرف الاتصال به.

يذكر ان رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي عين في وقت سابق وزير الدفاع عبد القادر العبيدي مستشاراً له للشؤون العسكرية..

وكانت عضو لجنة النزاهة البرلمانية عالية نصيف اكدت، في ٢٤ من نيسان الماضي، هروب وزير الدفاع العراقي السابق «عبد القادر العبيدي» على خلفية ملفات فساد مالي.

يذكر ان العقود التي وقعها وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي حسب لجنة النزاهة النيابية تتضمن مؤشرات فساد قوية وعقود لشراء اسلحة من صربيا تضم

هاونات ومدفعية غير صالحة للاستعمال، وفساد في صفقة ناقلات الجنود الاوكرانية....

هيئة النزاهة تدقق في الشهادات الدراسية لعدد من كبار موظفي الدولة

٢٠٠٧/١٢/٢٦. راديو سوا.

حذر رئيس هيئة النزاهة موسى فرج شاغلي الدرجات العليا في دوائر الدولة ووزاراتها من التباطئ في إرسال ما يثبت صحة تحصيلهم الدراسي، موضحاً في حديث لـ«راديو سوا» إجراءات الهيئة بحق من لم يرسل أوراقه الثبوتية ..

وقال فرج لـ«راديو سوا» إن الهيئة ستوجه كتاباً إلى وزارة المالية بإيقاف صرف الرواتب لمن لم يبعث الشهادات العلمية.

وبيّن فرج العقوبات التي ستطال أصحاب الشهادات المزورة ومن شغل منصبا وظيفيا لا يعادل تحصيله الدراسي، مشيراً إلى أن «كل من يظهر أن شهادته مزورة، يحال صاحبها إلى المحكمة، وإن ظهر أن الشهادة غير معادلة للحد الأدنى المطلوب لتعيينه في مجلس النواب أو المحافظات أو الوزارات ففي هذه الحالة يعد تعيينه باطلاً وتسترد الأموال منه..»

وكانت هيئة النزاهة قد طالبت المدراء العاميين في دوائر الدولة والوزراء وأعضاء مجلس النواب منذ أكثر من شهرين بإرسال ما يثبت تحصيلهم الدراسي بعد ثبوت تزوير شهادات دراسية لبعض شاغلي المناصب في دوائر الدولة ومؤسساتها.

الداخلية اعترفت بـ٩ آلاف وثيقة مزورة وهيئة النزاهة أحالت ٤٠ شخصاً للمحاكمة

أكدت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الداخلية العراقية القبض على شخص زور شهادات ووثائق رسمية. وفيما اعترفت وزارة الداخلية بأن ٩ آلاف من العناصر والضباط والموظفين في الوزارة، وفي رئاسة الحكومة، شهاداتهم مزورة، وأكدت مصادر في هيئة النزاهة إحالة ٤٠ مسؤولاً حكومياً على المحاكم بتهمة التزوير. وعلمت «الحياة» أن المحققين سلموا المتهم الى القوات الأميركية بعد محاولة لتهديبه.

وأعلن مسؤول أمني، فضل عدم نشر اسمه في تصريح لـ«الحياة» ان «المتهم (لم يسمه) اعترف بتزوير اكثر من ٤ آلاف وثيقة باعها الى مسؤولين وموظفين في الوزارات

المختلفة، وفي المحافظات، وتم القبض عليه الشهر الماضي». وقال المصدر الذي لقب المتهم بـ «مزور الكبار» إنه عشر في حوزته «على أعداد كبيرة من صور ووثائق لموظفين ومسؤولين كبار غالبيتهم في الوزارات الامنية والعسكرية وأكثر من مئة ختم للوزارات والجامعات ودوائر التربية كان يستخدمها في عمله».

الى ذلك، قال مطلعون على التحقيق في هذه القضية إن المحققين «تعرضوا لضغوط إلا ان أحدهم صور اعترافات المتهم وتوقيعه لمنع اي تلاعب في الاعترافات، خصوصاً انها تدين اسماء مهمة في الحكومة والاحزاب المنتفذة». ولقطع الطريق امام محاولات مسؤولين كبار حاولوا تهريب المتهم أبلغت القوات الاميركية بالقضية فنقلت المتهم الى احدي قواعدها حيث يتم التحقيق معه.

وتحتوي قائمة الحاصلين على شهادات دراسية، ضبطت في حوزة المتهم، اسماء عدد من مستشاري مجلس الوزراء (تتفظ الحياة عن ذكر اسمائهم) أحدهم شقيق قيادي بارز في «الائتلاف» الشيعي، ومستشارين لوزراء، بالإضافة الى وزير دولة تم تعيينهما، من خلال «كوتة» المحاصصة الحزبية، في مناصب رفيعة داخل «الائتلاف». وذكرت المصادر «وزير دولة لا يحملان شهادات جامعية».

لكن حسين الشامي، مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي «لم ينف ولم يؤكد قصة المزور ودافع عن مستشارين»، قال لـ «الحياة» خلال اتصال هاتفي ان «اثارة تهمة تزوير الوثائق الدراسية هذه الايام جزء من حملة المزادات والتهمة الجاهزة لإسقاط الآخر». وأضاف ان «مستشاري رئيس الوزراء لا يشترط في تعيينهم الشهادة الدراسية او الدرجة العلمية وانما يتم اختيارهم من خلال ما يمتلكه كل منهم من امكانات في مجال تخصصه».

ولدى سؤاله عن شهادات من جامعات غير معترف بها، او غير معادلة لمثيلاتها في العراق، قال ان «بعض المسؤولين درس في جامعات مفتوحة وحررة تنتشر في أوروبا وحوزات علمية دينية في ايران وسورية والنجف. والمشكلة ان القانون العراقي ووزارة التعليم العالي لا تعترفان بهذه الجامعات، والخلل ان الوزارة العراقية غير منفتحة على هذه النظم من التعليم المتطور في الدول المتقدمة». وأوضح ان «الامتناع عن معادلة الشهادات اضطر بعض المسؤولين الى جلب شهادات معادلة بطريقة غير قانونية او البحث عن جامعات في الخارج لمعادلة شهادته وهي طريقة غير شرعية ايضا».

وكانت هذه القضية تفجرت عندما كُشف تزوير محافظ بابل ومسؤولين في محافظة كربلاء والناصرية شهاداتهم الدراسية. واعترفت وزارة الداخلية في بيان امس بأن ٩ آلاف من عناصر الشرطة والضباط وموظفين كبار في الوزارة زوروا شهاداتهم. وقالت مصادر مقربة من مجلس الوزراء لـ «الحياة» إن «حوالي ١٠٠٠ موظف في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي زوروا شهاداتهم ويعاملون على اساس الشهادات، ووفقا لسلم التدرج الوظيفي ويتقاضون الرواتب والامتيازات المالية بناء على ذلك لكننا بدأنا بملاحقتهم»..

هيئة النزاهة: عام ٢٠٠٨ عام تشد فيه العزائم وتتكاثر فيها الجهود لمكافحة افة الفساد الإداري والمالي

ناجي محمد: ٢٠٠٧/١٢/١٨م

صرح المتحدث الرسمي لهيئة النزاهة في العراق أن الهيئة حققت نتائج كبيرة خلال الشهور الماضية مؤكدة بأن يكون عام ٢٠٠٨ هو عام تشد فيه العزائم وتتكاثر فيها الجهود لمكافحة آفة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق مبدأ الشفافية وتعاون مؤسسات الدولة جميعها وهذا ما أكده السيد موسى فرج رئيس الهيئة في لقاءه مع السيد رئيس الوزراء نوري المالكي والسادة وزراء الدفاع والداخلية والنفط بان الهيئة قد وضعت خطة استراتيجية لمكافحة عمليات الفساد الإداري والمالي في مختلف قطاعات الدولة وبشفافية تامة.

ويذكر أن عدد القضايا الجزائية التي أحالتها هيئة النزاهة إلى المحاكم المختصة لعام ٢٠٠٧ قد بلغت (٣٥٩٤) قضية شملت حالات الرشوة والتزوير والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود أعمالهم الوظيفية العامة...

دار الحياة..

لا تستثني مؤسسة من الضلوع فيه خصوصا رئاسة الوزراء هيئة النزاهة:
الفساد كلف العراق ٢٥٠ بليون دولار في خمس سنوات...

بغداد - عبدالواحد طعمة. الخميس ١٠ أبريل ٢٠٠٨.

كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة النزاهة ان خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق، نتيجة الفساد الإداري والمالي، بلغت

٢٥٠ بليون دولار، واعتبر الامانة العامة لمجلس الوزراء «البؤرة الأخطر للفساد»، فيما احتلت وزارة الدفاع مرتبة متقدمة بين الوزارات في هذا المجال.

وأوضح رئيس هيئة النزاهة موسى فرج، في تصريحات الى «الحياة»، في مناسبة الذكرى الخامسة لسقوط بغداد في يد القوات الأميركية في ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٠٣، أن العراق «خسر خلال هذه الفترة ٤٥ بليون دولار من تهريب النفط الخام في الجنوب، و٤٥ بليون دولار أخرى من المشتقات النفطية، بالإضافة الى حرق ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها، واستغلال ٤٤١ بئراً نفطية من اصل ١٠٤١ بئراً منتجة، وطاقات تصديرية تقدر بـ٤,٢ مليون برميل لم يستغل منها أقل من النصف»، ولفت الى ان «السنوات الخمس الماضية لم تشهد تشييد مصفاة واحدة على رغم العروض المغرية التي قدمتها شركات عالمية لإنشاء مثل هذه المشاريع ولمدد تتراوح بين السنة والستة أشهر». وتابع أن «ما بقي من الـ٢٥٠ بليون دولار، أهدرها الفساد في الوزارات والمؤسسات الأخرى.

واشار فرج الى ان «الامانة العامة لمجلس الوزراء تحولت الى أخطر بؤرة للفساد في العراق، بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس الوزراء، وتم تحويل صلاحياتها الى الامانة العامة، فمعظم العقود الضخمة تبرم من خلالها، مثل شراء طائرات ببلايين الدولارات، او التعاقد لبناء مستشفيات كبيرة، وعدم السماح للجهات الرقابية، خصوصاً هيئة النزاهة، بالاطلاع او التحقيق»، معتبراً «تشكيل مجلس لمكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحياتها وقال ان «وزارة الدفاع احتلت المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري، خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الاميركية المصنعة، واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة». وأضاف أن «الأدهى من كل ذلك سعي الوزارة الى الاحتماء وفرض السرية على ملفاتها والامتناع عن تسليمها الى هيئة النزاهة»، بعدما حظيت بموافقة رئيس الوزراء بمنع محققي الهيئة من الحصول على نسخ الملفات ذات العلاقة بالفساد او تصوير اي وثائق تخص الوزارة على رغم وجود أوامر قضائية بالاطلاع عليها وفي قطاع الكهرباء، أفاد رئيس هيئة النزاهة انه «عشية سقوط النظام السابق كان إنتاج العراق من الكهرباء ٤ آلاف ميغاواط، وقدرت الحاجة الاضافية بـ٢٨٠٠ ميغاواط

أخرى». وأضاف انه «تم انفاق ١٧ بليون دولار على هذا القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، منها ١٠ بلايين من موازنات السنوات الاربع الماضية و٤ بلايين من أموال العراق المجمدة في الخارج و٣ بلايين منحة أميركية. واليوم نحن على اعتاب العام السادس ولم يرفع انتاج الكهرباء واطاً واحداً.

اما وزارة التجارة، التي تعد الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الغذاء للعراقيين «فمهمتها الرئيسية توفير مواد البطاقة التموينية. لكنها بدلاً من الاتفاق مع مناشئ معروفة في توفير المواد المطلوبة اتجه المسؤولون فيها الى التعاقد مع تجار في الاسواق المحلية على صلة بهم، ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا الى العراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام الآدمي، تجاوز بعضه مدة صلاحيته». وأضاف انه «يبلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين عشرات الآلاف من الاطنان، ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات». وتابع ان «الوزارة توقفت إثر ذلك عن تزويد الناس مواد تموينية لسته أشهر كاملة، من دون توضيح ما آلت اليه المبالغ المخصصة لهذه الفترة. وبدلاً من وضع الوزارة تحت طائلة المساءلة عمد المسؤولون في مجلس الوزراء الى اتخاذ قرارات غاية في الغرابة وهي تقليص مواد البطاقة التموينية.

أما في وزارة الداخلية، فيقول فرج انه «تم اكتشاف ٥٠ ألف راتب وهمي كلفت الحكومة ٥ بلايين دولار سنوياً، مع ثمن الأطعمة والملابس، عدا الأسلحة والأعتدة. كما فقدت الوزارة ١٩ الف قطعة سلاح، أفادت وثائق أن شركات أعادت بيعها الى أطراف بريطانية..

ووصف الوضع الصحي في البلاد بأنه «مأسوي، لأن الفساد في الوزارة يعرض حياة الناس للخطر»، مشيراً الى ان ٩٠ في المئة من الأدوية المتداولة في الصيدليات لم يتم فحصها، ولا دور للوزارة في استيرادها او توزيعها، وغالبا ما تكون من مناشئ رخيصة ومتدنية النوعية مثل الهند وباكستان وبنغلاديش يضحها القطاع الخاص»، ولفت الى ان «إحدى كوارث هذه السياسة تسرب فيروس الإيدز من خلال أحد العقاقير في محافظة بابل قبل عامين تقريبا. وآخر ما وصلنا ان جهات صحية تستخدم المخدر الخاص بالمستوصفات البيطرية للمرضى البشر.

الصباح الجديد تحاور رئيس هيئة النزاهة موسى فرج

٢٠٠٧/١٢/٢

كان الموعد المتفق عليه، هو الساعة العاشرة، لكن عملية الدخول وصولا الى مبنى الهيئة عبر الحواجز والموانع وال... استغرق منا اكثر من ساعتين، وحين وصلنا، كان السيد رئيس الهيئة قد غادر الى جهة ما.. في مهمة خاصة، عاد منها بعد ساعتين اخريين، لكن ضريبة الانتظار كانت تستحق ان تدفع، فقد كان الرجل الذي انتظرناه، كل هذه الساعات، صبورا معنا اذ احتملنا هو الاخر اربع ساعات من الحوار، ونحن ندقق في كل كلمة قالها، ونستعيدها ونتفحص معه الوثائق والاوراق التي ملأت غرفة مكتبه المتواضع الذي تنصدره الآية القرآنية الكريمة: (فاستقم كما امرت..!).. كنت حين دخلت مكتبه اظننها اوراقا بعثرت بفوضى عشوائية، لكن الرجل النحيل.. كان يقفز من مقعده بهمة وحيوية مبهرة، مع كل معلومة نتداولها ليريني ورقة او ملفا يستله من مكان ما من فوضى الطاولة والمجرات المفتوحة والمغلقة، بمعرفة ويقين، وبذاكرة كومبيوترية مدهشة، ليكشف لي ان ماكنت احسبه فوضى، هو نوع من التنظيم القريب من نفسه والخاص به، يعرفه ويتقنه ويسهل عليه التعامل معه، ولم تكن لديه سكرتيرة او سكرتير، ومدير مكتبه هو الذي ينظم مواعيد عمله ويتولى متابعة القضايا بحسب تأشيراته، وهو الاخر لا يعرف موعد بدء الدوام من موعد نهايته فالدوام الرسمي هنا بلا حدود وليس ثمة من يخدم ضيوفه سوى حراسه انفسهم، ولم اسأله لم لا ينظم مكتبه واوراقه بطريقة اكثر ترتيبا وكما تقتضي الارشفة الحديثة، فقد سبقني بالقول انه مجرد رجل ريفي وبرغم تعليمه العالي والمراكز التي شغلها ووظائفه العديدة، فان بطاقته الشخصية التي يحملها حتى اليوم، تقول انه - راع - ليس غير، ويقول انها مصدر فخره واعتزازه، وانه كان وما زال بإمكانه تغييرها ببساطة وبرمشة عين، لكن اعتزازه بها جعله يحتفظ بها، ويقول انها ستستمر معه مصدر فخر واعتزاز وبيان زهد، وهو يرى المهمة الملقاة على عاتقه كرئيس لهيئة النزاهة، شرفا ما بعده شرف، تستحق منه ان يبذل حتى نفسه من اجل ادائها على اكمل وجه وكما تقتضي مفاهيم الشرف والرجولة والولاء للوطن..

و.. بدأنا الاسئلة. او بدأنا الحديث كما اسماها.. قال الرجل كنت محسوبا على اتجاه سياسي معين اربعين سنة قبل ان ينتهي نظام صدام رغم أنني لم اكن في صلة

رسمية بحزب، وتحملت من اجل ذلك الكثير من الاذى وضروبا من المعاناة، لكنني بعد ان سقط الطوطم، فضلت ارتداء القميص العراقي الاعم، قميص كل العراقيين، على الانتماء لجهة ما منهم مهما كانت سمتها، وانت تسألني الان عن استراتيجيتنا في اعتماد التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لمحاربة الفساد بكل انواعه، الا ترى معي ان هؤلاء هم اصحاب المصلحة الاعم والاولى في مكافحة الفساد؟ اكثر من اية جهة سياسية اخرى؟ مهما كانت درجة وطنيتها ومبديتها عالية؟ الفقر في العراق وحسب تقارير الامم المتحدة تجاوز نسبة الـ ٦٠٪ والفقر المدقع تجاوز الـ ٥٪ اليس هؤلاء هم ايضا ضحايا الفساد؟ وهم الجديرون بمحاربتة؟ فالسياسيون الذين جاءوا الى العراق بعد سقوط صدام حسين، لم يكن بينهم من قاسم مشترك اكثر من معارضتهم لنظامه، اما بقية التفاصيل، فقد تناحروا وما زالوا يتناحرون علي الكثير منها، وانا اتذكر ان بعض الصحف الاميركية، في بدء تشكيل مجلس الحكم، كانت تنشر على صفحاتها الاولى بالمانشيت العريض، ان اموال العراق تتهب بينما السياسيون العراقيون يقتتلون على الكراسي؟ نعم.. القاسم المشترك بين السياسيين كان معارضة صدام حسين ومحاربتة، لكنه حين زال صدام حسين زال هذا القاسم المشترك، اما القاسم المشترك العام بين كل العراقيين او العدو المشترك لهم جميعا فهو الفساد بكل انواعه واشكاله، لذلك لجأنا الى منظمات المجتمع المدني، ولم نلجأ الى التنظيمات السياسية، ونقيض الفساد هو الشفافية والخضوع للمساءلة، وهو ما نتوخاه في هذه المنظمات التي تبذل كل ما في وسعها لمعاونتنا..

والفساد موجود في كل دول العالم، ولكن ليس بالنسبة ولا النوع ولا الصيغ التي هو عليها في العراق! وقد ارتفعت هامة الفساد من جديد حتى مع دولة الاسلام الاولى بعد وفاة الرسول الكريم ويوم وقف مروان بن الحكم في خلافة عثمان (رض) يقول (المال مالنا والفيء فيئنا) - واستمر يتناسل في دولة بني امية وبني العباس وبني عثمان.. حتى دولة صدام حسين الذي جعلت عائلته وعشيرته وحاشيته وحزبه العراق مزرعة خاصة بها، ووزع اموال العراقيين على مزاجه تحت عنوان (مكرمة الرئيس القائد)؟ وهي في حقيقتها، ليست مكرمة وانما هي اغتصاب وسرقة اموال العراقيين العامة لأغراض خاصة ونفعية شخصية، وليست - المكرمة - وحدها ما ابتدعه صدام من طرق واساليب لهدر المال العراقي العام فهناك الكثير مما يمكن الحديث عنه بهذا

الخصوص مما يدخل في حيز الفساد والافساد المالي والاخلاقي وسواهما..

والفساد في الحقيقة، هو الحوت الذي يبتلع المنجزات السياسية مهما عظمت، كما يبتلع القمر في الفولكلور العراقي، وهو اشد وطأة من الانقلابات العسكرية، والهزيمة في معركة حربية ارحم من الهزيمة امام الفساد، والشعب العراقي لا يستحق هذا، فاذا كان الشارع مليئاً بالحفر فهذا لا يعني انه لا يوجد مهندسون اكفاء، والعراقيون اكفاء وزيادة، وهم اول من نظم حلقات المجتمع المدني في العالم حين اسسوا مجالس المدن وشرعوا قوانينها وبنوا اختصاصاتها، تقول المادة ١٢٣ من قانون حمورابي - اقدم قانون على الارض - اذا سرق شخص ولم يعرف السارق، فعلى مجلس المدينة ان يعرض المسروق!.. واذا قتل شخص ولم يعرف القاتل، فان على مجلس المدينة ان يدفع دية القتل لورثته.. هذه المنجزات يجب ان نكون امناء عليها ونزيدها اما ان نتراجع عنها!.. فهو امر مؤلم حقيقةً...

تفشي الفساد في دوائر الدولة..

اما تفشي الفساد في دوائر الدولة والوزارات، فحدث ولا حرج، وسأذكر لك نماذجاً، خذ وزارة العمل، فهي وزارة - في كل العالم - مهمتها تطوير قدرات العامل ومنح اجازة ممارسة المهنة، ووضع الاحصائيات والدراسات، وما الى ذلك، اما في العراق فمهمتها الاولى هي اغاثة المعوزين من خلال شبكة الحماية الاجتماعية، وقد خصص لها على سبيل المثال، ٥٠٠ مليار دينار لعام ٢٠٠٦، لكن واقع الحال يقول انها اصبحت مرتعا للفساد، ونحن لا ندري كم هو المبلغ الذي وصل الى مستحقيه فعلا من العوائل والافراد المستوفين لشروط الحماية الاجتماعية!..

هناك ٤٠٠٠ ممن لا تنطبق عليهم الشروط ادخلوا زورا في كربلاء و٣٠٠٠ في الحلة وارقام اخرى في محافظات اخرى بالآلاف، ولك ان تتصور كم هي الملايين الذاهبة في الاتجاه المعاكس! هذا ليس انتهاكا للمال العام في نظري وحسب، وانما هو انتهاك مباشر لحقوق الفقراء، وفي احدى المحافظات سرق المسؤول عن شبكة الحماية مبلغ ثلاثة مليارات دينار عراقي هي رواتب الفقراء والمستحقين في محافظته وقام بفتح حساب شخصي له في القاهرة!! لو تمت هذه السرقة من البنك المركزي العراقي، لما نالت مني اهتماما كما نالته مني وهي تحدث في هذا النطاق.

اما وزارة التجارة العراقية - فهي من دون كل وزارات التجارة في العالم، لديها مهمة استثنائية مختلفة، هي البطاقة التموينية ومفرداتها، وبعض الفقراء لا يأكلون منها حسب وانما يبيعون قسما منها، لسد احتياجاتهم الاخرى، بينما نكتشف وتكشف وسائل الاعلام المحلية والعالمية كل يوم او كل اسبوع فضيحة، يفجرها جانبان مسؤولان عنها، احدهما سياسي، والاخر نفعي ذاتي، كم هي المفردات المغشوشة الداخلة في البطاقة التموينية - بعلم حلقات ادارية عليا في الوزارة؟؟ اضرب لك مثلا على ذلك، فبدلا من ان تستورد او تشتري الوزارة المواد مباشرة من المصدر تلجأ الى السوق المحلية فيجمع لها - المتعهدون - البضائع والمواد التالفة من المحلات التي تتعامل ببيع المواد الغذائية، ويعيدون ضخها الى المواطنين كمفردات في البطاقة التموينية! واخرها فضيحة الشاي في الحلة، كما ان دائرة العقود في الوزارة لا تعمل كما هو واجبها، فالعقد يجب ان يتضمن مادة تنص على ان المادة الموردة صالحة للاستعمال او الاستهلاك البشري لمدة ستة اشهر في الاقل من تاريخ دخولها مخازن الوزارة، بينما يغفل هذا الشرط ولا يعار اهتماما، ولا تسمح وزارة التجارة لوزارة الصحة بمعاينة المواد الداخلة في البطاقة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري، وحين انكرت الوزارة ذلك واجهناها بالحقائق واثبتنا بالوثائق صحة اتهامنا، نحن لدينا كل اسبوع قضية اغذية فاسدة مع وزارة التجارة.. هل تصدق؟؟..

اما وزارة النفط - فكما تعلم ٩٠% من ميزانية العراق تعتمد على موارد النفط، وكان العراق في الخمسينيات بلدا زراعيا، فعاد القهقري وبدلا من دوره التصديري صار يستورد حتى لقمة الخبز، وصارت صحارى الجزيرة العربية اخصب واكثر اخضرارا من ارض السواد! وبلاد ما بين النهرين، والمافيات في البصرة - موئل النفط - باتت اشهر من نار على علم في تهريب النفط حتى ضرب المثل بالعراق في تهريب النفط، وهذه المافيات مدعومة من جهات سياسية، بل وصل الامر حتى الى اشهار راية العصيان بوجه الدولة وتعليماتها تمسكا بالمادة ٧١ من قانون السلطات المحلية الذي سنه بريمر والذي يمنح المحافظين صلاحيات عالية من خلال حصر تعيينهم بمجالس المحافظات وليس بالسلطة المركزية؟؟

دور الأمريكان في نشر الفساد والملفات المفقودة:

نحن ورثناه ارثا ثقيلا - هذا الفساد البغيض - من نظام صدام، لكن الأمريكان

بدلاً من محاصرته وحصره، أحالوه إلى وباء، مع بدء سلطة بريمر، وينقل لي بعض الذين عملوا معه من المسؤولين، أنه كان يقول لهم - وسعوا في الانفاق فإنه يحرك السوق ويقلص البطالة - ومع أن النية خيرة، لكنها في جانبها السلبي كانت تحمل ضرراً بالغاً، لأنها كانت تتم بلا ضوابط، ما يعني هدر المال بالنتيجة، والمال السائب كما يقال يغري بالسرقة، وقد حصلت فعلاً الكثير من السرقات آنذاك، وما أسهم في نشر الفساد بشكل أوسع هو أن بريمر منح الشركات الأميركية حصانة قضائية، فهي لا تسأل في العراق لأنها غير خاضعة للقوانين العراقية، ولا تسأل في أميركا لأنها تنشط خارج الولايات المتحدة، وحصرت العقود بشركتي بكتل وهالبرتون الأميركية، وهما شركتان فيهما ما فيهما من الخبراء في افانين التحايل والفساد، حتى وصل الأمر بالكونغرس الأميركي إلى مساءلة بريمر حول مصير ٤ مليارات دولار؟ ومساءلة السفارة الأميركية عن مصير ٨ مليارات دولار؟ وملفات أخرى تخص مبلغ ١٠٠ مليار دولار؟ منها ملف صندوق التنمية العراقي DFI، وهو يمثل الأموال العراقية الخاصة، الودائع وموجودات المصارف التي وضعت تحت تصرف بريمر، وحصل فيها هدر فاضح، وقد طالبنا بالملف الخاص بهذا الشأن عشرات المرات دون جدوى، وملف صندوق اعمار العراق من قبل السفارة الأميركية، فقد ضاع أو سرق أو غيب مبلغ ٩ مليارات دولار من أصل ١٨,٣ مليار دولار خصصت لصندوق الاعمار واشرفت عليها السفارة الأميركية ببغداد؟ وملف برنامج النفط مقابل الغذاء، لا الشعب العراقي ولا الحكومة ولا احد.. يدري او يعرف تفاصيل الهدر او السرقات او مجريات الامور فيه، ولا كيف ولماذا وجهت التهم الى نجل كوفي عنان وسوليفان ووزير داخلية فرنسا السابق ١٧٢ شركة فرنسية ومسؤولين المان، ولم تتل التهم شخصية أميركية واحدة؟ واكرر.. نحن لانعرف شيئاً.. وليست لدينا ورقة واحدة او وثيقة من هذا الملف؟ اما سؤالكم عن المادة ١٣٦ وعما اذا كانت تعيق عملنا؟ فالجواب هو - كلا - مع اننا نطالب بإلغائها، كانت هذه المادة تعيق عمل الهيئة سابقاً، لأن الهيئة كانت تكيل التهم جزافاً، ما أساء إلى الهيئة وإلى عدد من الرموز العراقية التي اتهمت باطلاً وثبتت براءتها فيما بعد، أما الآن فنحن لا نتهم احداً دون دليل، لذلك لا نبالي بالمادة (١٣٦) المادة ١٣٦ تنص على أنه لا يجوز إحالة الموظف إلى المحكمة المختصة إلا بموافقة رئيسه الأعلى) وقد اتهم رئيس الهيئة السابق راضي الراضي السيد رئيس الوزراء، باستخدامها لحماية عدد من الوزراء وافراد عائلته..

وتسألون عن التعيينات في الهيئة على وفق نظام المحاصصة، بالنسبة للمفتشين في الوزارات، اقولها بكل ثقة، لا لم يطبق هذا النظام في دوائر الهيئة، لكن.. نعم.. هناك عدد من المفتشين غير الكفوئين، وهناك من تم تعيينه للمنفعة الذاتية، ونحن نحاول جاهدين تثبيت مبدأ الكفاءة والنزاهة اولاً في المفتش ليستمر في منصبه..

❖ هناك فائض يقدر ب ١٨ مليار دولار من تخصيصات الوزارات في الميزانية العامة لعام ٢٠٠٧ لم ينفق حتى الان فما هو تعليقكم؟

- احد اوجه الفساد الكالحة، هو الاختيار غير الصحيح للمسؤولين، والذي تم على وفق نظام المحاصصة الذي افرز كارثة العام الماضي ٢٠٠٦ إذ لم تزد نسبة تنفيذ المشاريع على ١٠% والادهى من ذلك ان مجلس الوزراء ومجلس النواب فوجئا بهذه الحقيقة، بعد انتهاء السنة المالية لعام ٢٠٠٦ والسبب في ذلك هو انشغال الجميع بالهم السياسي، في حين ان ما هو اهم من المماحكة السياسية هو المتابعة والرقابة على الانفاق والتنفيذ، والا فهل تصدق ان وزارة التربية لم تنفق من تخصيصاتها سوى ٣٪ وعليه قررت الهيئة تزويد مجلس الوزراء والمجلس النيابي بتقارير دورية عن اوضاع الوزارات من هذه الناحية.

❖ الى اين وصلت مسودة قانون هيئة النزاهة؟

- كانت هناك عدة مشاريع لهذا القانون واجهت الرفض من جهات عديدة، فارتأينا ان نعقد مؤتمرا حضره اعضاء المحكمة الاتحادية العليا واعضاء المحكمة الجنائية ومجلس شورى الدولة، وعرضنا عليهم المسودة التي اقترحناها، وطلبنا منهم اغناءها من خلال المناقشات والحذف والاضافات، لكي تكون معبرة ليس عن وجهة نظرنا وحسب وانما عن وجهة نظر كل المؤتمرين، وقد حضر المؤتمر ايضا عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وخلال هذا الاسبوع تم جمع الملاحظات من السادة المؤتمرين وتمت اعادة صياغة المشروع لتقديمه الى مجلس النواب لإقراره...

الى هنا والاسئلة التي لم تطرح بعد والتي يمكن ان تعن ببال المواطنين عموما تشغلنا لكننا راينا اننا اخذنا من وقت الهيئة ورئيسها الكثير فقد كان العديد من المواطنين مسؤولين وغير مسؤولين واصحاب قضايا ينتظرون دورهم، فتمنينا للسيد رئيس الهيئة ومعيته الموقية في مناهضتهم للإرهاب في وجهه الكالح الاخر - الفساد - راجين ان نلتقي

في فرصة اخرى مع اسئلة فيها روح الاشرار والانجاز على ركائز لا ينخرها سوس
الفساد....

موسى فرج يكشف عن تفاصيل حادث قتل ١٧ عراقيا

من قبل عناصر شركة «بلاك ووتر» الأمنية العاملة في العراق

الملف برس - وكالات \ أخبار عاجلة - ٢٠٠٨/٠٥/١٥

كشف موسى فرج رئيس هيئة النزاهة السابق في العراق تفاصيل حادث إقدام عناصر من شركة «بلاك ووتر» الأمنية العاملة في العراق على قتل ١٧ عراقياً وسط بغداد العام الماضي.

وقال فرج إن عدداً من موظفي هيئة النزاهة تمكنوا مصادفة من الحصول على اعتراف خطي من أحد أفراد الدورية التي نفذت عملية اطلاق النار واسمه «ايهاب محمد الألوسي» وهو أميركي الجنسية عراقي الأصل. وأكد «الألوسي» في اعترافه بأن عملية اطلاق النار كانت مقررة قبل وصول الدورية الى مكان الحادث بناء على معلومات عن وجود نقطة سيطرة وهمية ولم تحصل بعد تعرض الدورية إلى إطلاق نار كما ادعت «بلاك ووتر» لاحقاً.

وتضمنت وثيقة الاعتراف التي بعث بها فرج الى «صحيفة الحياة» تأكيد ايهاب محمد أنه شارك مع قوات الحماية الأميركية من شركة «بلاك ووتر» في إحدى المهمات لإيصال مسؤولين إلى موقع قريب من ساحة النسور. وفي الطريق تلقينا معلومة استخبارية عن وجود سيطرة وهمية. وعندما وصلنا أعطى أمر الدورية أمراً بإطلاق النار وقتلوا ٣٢ شخصاً بينهم نساء واطفال ورجال إضافة الى رجال سيطرة أمنية عراقية كان عددهم ١٢.

ويتضمن الاعتراف أيضاً أسماء أفراد دورية «بلاك ووتر» وعددهم ١٢ فرداً، مشيراً الى اعتقاله دون بقية أفراد الدورية ولُفقت له تهمة بأنني من أمر بإطلاق النار وهددوا بقتلي. وكتبت هذا الاعتراف وأنا موقوف في السجن وأخشى أن أقتل لأنهم يضيعون الحقائق ويتآمرون علي.

ولفت فرج الى أن هيئة النزاهة توصلت إلى هذا الموقف مصادفة. وأوضح أن الشرطة

اعتقلت قبل أشهر شخصاً يدعى ابراهيم العيساوي قرب الحدود العراقية السورية وفي حوزته جهاز حاسوب محمول يضم اسراراً مهمة عن وزارة الداخلية

وأضاف أن وزارة الداخلية بعثت للهيئة لتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق معه في شأن ملفات كونه كان موظفاً فيها. وبالصدفة وأثناء دخولي شخصياً الى الزنزانة للتحقيق معه كان هناك شخص يجلس في الزنزانة وتعرف عليّ وثبت لي أنه أحد افراد عناصر شركة بلاك ووتر وكان ضمن الدورية المتورطة في حادثة ساحة النسور.

وأشار الى أن الشخص ويدعى ايهاب محمد طلب مني ورقة وقلماً ليكتب اعترافه في الحادثة كونه كان يخشى على نفسه من التصفية. وبعدها تم ذلك أعدت الهيئة ملفاً في هذه القضية ورفعتها الى مكتب رئاسة الوزراء، إلا أننا تفاجأنا بالصمت ازاء هذه القضية. وعندما أردنا مقابلة ايهاب مرة ثانية لم نجده في مركز شرطة كرامة مريم القريب من المنطقة الخضراء ولا نعرف حتى الآن مصيره. ولفت فرج الى أن هناك معلومات أخرى حصلت عليها الهيئة تفيد بقيام نائب السفير الأميركي في بغداد بعرض رشاوى على ذوي الضحايا كي لا يطالبوا بحقوقهم القانونية. وأضاف أن عملية سماع طلبات ذوي الضحايا من عناصر الامن داخل السفارة الاميركية كانت مهينة، مشيراً الى أنهم أرغموهم على قبول الرواية الاميركية للحادثة وهي القائلة إن أفراد بلاك ووتر ردوا على اطلاق نار دفاعاً عن النفس.

وشدد فرج على أنه سيرفع الملف الى مجلس النواب خلال الأيام المقبلة على أن يطرحه على الكونغرس في أقرب فرصة. وكان أفراد من شركة بلاك ووتر أطلقوا النار عشوائياً أثناء دورية لهم تقل دبلوماسيين في وزارة الخارجية الاميركية على مدنيين في ساحة النسور وسط بغداد أواخر السنة الماضية وأسفر الحادث حسب المصادر العراقية والاميركية الرسمية عن مقتل ١٧ عراقياً ما أثار موجة انتقادات لاذعة للوضع القانوني للشركات الأمنية داخل البلاد. وقررت الحكومة الغاء عقد هذه الشركة إلا أن الجانب الاميركي تجاهل ذلك وعمل على تجديده اخيراً..

ملفات الفساد الرئيسية

ملف: الأداء الحكومي

رئيس الحكومة يطلب رأي الشعب: هل حققت الـ ١٠٠ يوم أهدافها..؟

قبل قليل كنت أتابع حديث السيد رئيس الوزراء وهو يعلن للشعب العراقي أن مهلة الـ ١٠٠ يوم التي طلبتها الحكومة قد انتهت وان النتائج كانت مرموقة تمثلت في عمل أجهزة الدولة مثل خلية نحل.. إلى جانب تطور العلاقة بين المحافظات وبين المركز، وأهاب السيد رئيس الوزراء بالعراقيين بان يقيموا أداء الحكومة ولكن دون المبالغة في الإطراء وأيضا دون التجني.. وتلبية لنداء السيد رئيس الوزراء ومساهمة بسيطة في تقييم الأداء الحكومي والسياسي.. أشير إلى الآتي:

إن أية جهة سواء كانت شخصا أو منظمة عندما تكلف بإنجاز مهمة ما، وتعرف بأنه سيتم تقييم الانجاز في آخر المطاف فإنها تعتمد معطيات الأساس لتقارن بين ما هو قائم وبين ما كان عليه الحال أو بين ما هو كائن وبين ما هو مطلوب أن يكون وقد تعتمد معايير ومعدلات لغرض التقييم.. وفي الحالة العراقية فان الأمر غير معقد إذ أن الشعب العراقي لم يكن ينتظر من الحكومة بناء برامج فضائية مثل حرب النجوم أو استكشاف الفضاء.. المواطن البسيط أمام احتياجات يومية بسيطة تشكل الحد الأدنى من مشيقاتها التي يفكر فيها أي شعب من شعوب دول العالم، أما الإنسان المتعلم والمثقف من أوساط الشعب العراقي فانه أكثر تفهما من الإنسان البسيط ويدرك بان تلك الاحتياجات البسيطة لا يمكن أن تتم دون تهيئة بنية سياسية وبنية حكم ومنهج للحكم وثوابت مهنية وأخلاقية وقانونية، ودون التقيد بها لا يمكن تحقيق شيء..

ووفقا لذلك فانه بينما يسأل المواطن البسيط عن مدى ما تم تحقيقه من تلك الاحتياجات فان المواطن المثقف بما يملكه من إدراك أوسع يتنازل عن الآني رغم ما يواجهه من خصاصة مقابل خير يلوح في الأفق...

أولا: المعايير المعتمدة من قبل المواطن البسيط في تقييمه لأداء الحكومة تتجه مباشرة إلى ما تم بشأن معالجة معضلاته ومحنه اليومية فيسأل عن الآتي:

١. كم كانت ساعات انقطاع الكهرباء الحكومي.. وكم باتت اليوم..؟

٢. كم كانت مفردات البطاقة التموينية التي يتسلمها المواطن وكم باتت اليوم...؟
٣. كم كانت نسبة البطالة وكم باتت اليوم...؟
٤. كم كانت نسبة الفقر وكم باتت اليوم...؟
٥. كم كانت أسعار المحروقات والمواد الغذائية وكم باتت أسعارها اليوم...؟
٦. كم كان عدد الذين يسكنون في مساكن الصفيح وكم بات عددهم اليوم...؟
٧. كم عائلة كانت مشمولة بما يعرف بالسكن تجاوزا وكم منهم حلت الحكومة مشكلته اليوم...؟
٨. كم عدد المقتولين بالكواتم اسبوعيا وكم بات عددهم اليوم ، ؟...
٩. كم عدد الذين تم إلقاء القبض عليهم من مرتكبي أفعال الإرهاب اسبوعيا وكم هو العدد اليوم...؟
١٠. كم كانت نسبة توفر مياه الشرب الصالح وكم صارت اليوم...؟
١١. كم كان منسوب المياه في دجلة والفرات وكم صار منسوبه اليوم...؟
١٢. هل إن النفايات في شط العرب التي تقذفها إيران قلت أم زادت اليوم...؟
١٣. وهل أن المستنقعات في الأحياء السكنية اختفت أم أنها باقية حتى اليوم...؟
١٤. كم كان عدد الأتغام غير المنفلقة وكم بات عددها اليوم...؟
١٥. وهل إن الملوحة الزاحفة من البحر من جراء تحويل مجرى الكارون قد حلت.. أم ما زالت قائمة حتى اليوم...؟
١٦. كم كان معدل الحاصلين على الأطراف الصناعية من المبتورة أقدامهم وكم بات عددهم اليوم...؟
١٧. كم كان عدد المستشفيات وكم بات عددها اليوم...؟
١٨. كم عدد الذين كانوا يحصلون على دواء مجاني من المصابين بالسرطان وكم بات عددهم اليوم...؟
١٩. كم كان عدد العراقيين الذين كانوا يضطرون لإجراء العمليات الجراحية في

- الهند وإيران والأردن وكم بات عددهم اليوم...٢٠
٢٠. كم كان عدد المدارس الطينية وكم بات عددها اليوم...٢١
٢١. كم كان عدد المتسربين من تلاميذ المدارس وكم بلغ عددهم اليوم...٢٢
٢٢. كم هو عدد الأطفال الذين يبيعون علب الكليينكس في الشوارع ويتعرضون لما لا يقبله الحكام على أطفالهم وكم بات عددهم اليوم...٢٣
٢٣. هل تم استرجاع حقول النفط في الفكة وهل بات يستخرج منها النفط من قبل العراقيين اليوم...٢٤
٢٤. هل أن المفصولين السياسيين من أحزاب السلطة يحصلون على الحقوق وفوقها الامتيازات والباقيين يطردون لغاية اليوم...٢٥
٢٥. هل أن عوائل الشهداء حصلوا على حقوقهم كاملة ودون تمييز أم أنهم يعانون من ذلك لغاية اليوم...٢٦
٢٦. هل أن الصناعة لا زالت ميته سريريا أم تم انقاذها.. اليوم...٢٧
٢٧. هل أن الزراعة العراقية تم انقاذها أم أنها ما زالت غائبة حتى اليوم...٢٨
٢٨. سمعنا في وقت سابق بأن السيد رئيس الحكومة قد أعلن في الفضائية الرسمية بأنه طلب من وزير المالية أن يحضر جداوله ويبين أمام الشعب الموازنات السابقة ومصيرها.. هل تم ذلك...٢٩
٢٩. ما الذي حصل لميناء الفاو.. أنجزته الحكومة...٣٠
٣٠. هل تم حسم الأمر بين مجلس النواب ومجلس الوزراء بشأن من يعد القوانين أم أن الكنارة بينهما قائمة لحد اليوم...٣١
٣١. كم كان عدد نواب رئيس الجمهورية وكم هو العدد اليوم...٣٢
٣٢. كم كان عدد نواب رئيس الوزراء وكم هو العدد اليوم...٣٣
٣٣. كم هو عدد الوزراء في الاتحاد الأوربي وكم هو عدد الوزراء في العراق

اليوم..٩...

٣٤. هل انخفض منسوب الفساد أم انه يتصاعد يوما بعد يوم..٩...

٣٥. هل أن الحكومة تعير اهتماما لرأي الناس أم لا زالت تتعامل معهم تعاملها مع قطيع لحد اليوم..٩...

٣٦. سمعنا أن الرئيس منهمك بالتفكير في مبادرة للتقريب بين الكتل السياسية.. ألا زال بعده منهمكا حتى.. اليوم..٩..

٣٧. أما زال السيد علاوي كل يوم يحلف يمين الطلاق لا ندري أيسرحها بإحسان أم انه يمسك بمعروف.. حتى اليوم..٩...

٣٨. هل لا زالت قضايا الشعب في ذيل قائمة اهتمام الساسة، ومصالحهم واقتسامهم الحكم هي قضيتهم الأولى.. حتى هذا اليوم..٩..

ثانيا: تقييم الأداء الحكومي والسياسي من قبل المواطن المثقف:

إن تقييم الأداء الحكومي خلال فترة مستقبله يصلح اعتماده لحالات محده من بينها: حكومة جديدة جاءت في أعقاب حكومة أطيح بها.. أو نظام سياسي جديد أو رئيس تنفيذي جديد، أو منح الفرصة الأخيرة لحكومة قائمة أو رئيس تنفيذي موجود على رأس السلطة.. إما في الحالة العراقية فان أي من ذلك غير قائم فالحكومة الحالية تشكل امتدادا للحكومات السابقة والرئيس التنفيذي للحكومة هو نفس الرئيس التنفيذي خلال الفترة السابقة، والمنهج ذات المنهج.. وفي هذه الحالة فان تقييم أداء الحكومة خلال الفترة الماضية هو ما يجب أن يعتمد.. من جانب آخر فانه لا الحكومة أقرت بأنها دون المستوى ولا البرلمان اعترف بإخفاق ولا الطبقة السياسية فاءت إلى رشدها..

أذن ما هو موضوع ال ١٠٠ يوم العراقية..٩..

إن فشل الأداء الحكومي في العراق وما نجم عنه من إغراق الشعب العراقي في محن الفقر والبطالة وانعدام الخدمات لم يكن حالة طارئة أو مقطوعة الصلة فتتوجه إليها الجهود لتقويمها والمضي بعدها قدما في الطريق السليم المفضي لمعالجة المعضلات التي يواجهها الشعب.. بل أن فشل الأداء الحكومي كان نتيجة منطقية لعيوب بنيوية في بناء النظام السياسي والحكومي في العراق لا يمكن تحقيق أية نتائج تذكر دون مواجهة تلك العيوب البنيوية، تشخيص تلك العيوب بات معروفا للداني والقاصي..هي:

١. طبقة سياسية وصفها جابر حبيب جابر عضو مجلس النواب السابق سفير العراق حالياً في الولايات المتحدة بأنها (أفسد طبقة سياسية في العالم..). أخضعت إمكانات وموارد العراق لخدمة أغراضها الشخصية والشللية والفتوية دون أي اعتبار لمصالح الشعب أو المحن التي يواجهها في حياته اليومية وفي مستقبله...

٢. اعتماد الطبقة السياسية منهجا في الحكم شاذ وفاشل ولا يمت بصلة من بعيد أو من قريب إلا إلى تحقيق مصالحها هي على حساب معاناة الشعب وسلامة وطنه في الحاضر والمستقبل ذلك المنهج اصطُلحت على تسميته بالمحاصصة... ومن له رأي آخر يثبت بان المحاصصة لم يكن لها ذلك التأثير التدميري على إمكانات الدولة في القيام بواجباتها شأن القائم في الدول الأخرى فليبينه.. ومن له رأي آخر يثبت أن متطلبات تقديم ما هو واجب للشعب من خدمات أو معالجة للمعضلات والمحن في حياته وأمنه ومعاشه هو الذي استدعى انتهاج المحاصصة وليس فساد الطبقة السياسية واستغلالها موارد ومقدرات البلد لخدمتها هي بالذات.. فليقله أيضا..

٣. الفساد جلباب يغطي أجهزة الحكومة من رأسها إلى أخمص قدميها وأخطر صنوف الفساد في العراق فشل الداء الحكومي وبعضه يتم بشكل متعمد الهدف من وراءه الصراع على الحكم...على حساب حق الشعب العراقي في الحصول على الماء الصالح والدواء والغذاء والعلاج والتعليم والسكن والعمل..ومن له رأي يثبت أن ما يعانيه الشعب من فقر مدقع وانعدام متطلبات الحياة ومستلزمات العيش ومصادر الرزق سببه شح الأموال او الموارد الاقتصادية فليقل ذلك... لتتوقف عن ترديد هذه الاسطوانة التي تزعج الحكام والساسة في العراق..،.

٤. ترهل الدولة بدءاً من رئاسة الجمهورية ذو العدد المفتوح من نواب الرئيس إلى رئاسة الوزراء الذي لا يعرف نوابه صلاحيات لهم إلى عدد الوزراء ذو الرقم القياسي الذي لا يمت بصلة إلى أداء حكومي فعال أو تقديم شيء للناس إنما الصلة كل الصلة بكيفية تهيئة أوسع تشكيله وزاريه لإرضاء ولع الطبقة السياسية في العراق في تولي المناصب، وجشعها في جني المال.. ومن له رأي آخر في هذا فليقله..

٥. طبقة سياسية ترى في الشأن العراقي خارج اهتمامها.. نوازع شخصية.. ولاءات أجنبية.. مجاملات ومسايرة النفاق السياسي..على حساب الدم العراقي والأرض العراقية والسيادة العراقية ومصالح الشعب.. رئيس جمهورية يهمله ملاحقة مؤتمرات الاشتراكية

الدولية أكثر مما يهمله كوارث ومحن ومعضلات البلد ، رئيس جمهورية يحنث بقسمه الدستوري باحترام الدستور والقانون ولا يمارس واجباته الدستورية على قتلها فيرفض التوقيع على تنفيذ أحكام الإعدام أو يماطل في مصادقتها على قتلة الشعب بدءاً من صدام وانتهاء بسفاح التاجي.. لماذا؟ لأنه يتقيد بميثاق الاشتراكية الدولية الذي يناوئ الإعدام...! من قال ذلك..؟ هل أن جوزيف ستالين لم يعدم..؟ هل أن شاوسيسكو لم يعدم..؟

٦. رئيس الوزراء يوكل للشعب مهمة تقييم أداء الوزراء..! الشعب يقيم أداء الحكومة بالمجمل ومعايير مختلفة.. الشعب يريد نتائج مقابل أمواله الطائلة.. فهل قدمت الحكومة نتائج؟.. الشعب يريد من الحكومة حفظ دمه.. فهل حفظت الحكومة دمه..؟ الشعب يريد حفظ سيادة البلد... فهل صانت الحكومة والطبقة السياسية كرامة العراق..؟ الشعب يعتمد معايير محده من بينها نسب الفقر وعدد ساعات انقطاع الكهرباء ونسب البطالة وتوفر مياه الشرب ومياه السقي وتوفر المسكن وقطع الأراضي السكنية والشوارع المبلطة واختفاء جبال القمامة ووديان المياه الآسنة.. الشعب يريد حقوق الإنسان وحرية الرأي والانتخابات النزيهة ولا يعير انتباها لستراتيجيات حقوق الإنسان المفبركة من قبل الحكومة.. هل استعبدت الفكة..؟ أم تم انجاز ميناء الفاو وحمايته..؟ بدلا من أن تطلب من الشعب تقييم الحكومة.. اعرض برنامج حكومتك واحسب بالمليم كم تحقق منه وان كانت الحكومة دون برنامج فاعرض مقارنة بين ما كان وما تحقق.. أعرض نسبة انخفاض البطالة ونسبة انخفاض الفقر ونسبة انخفاض ساعات القطع الكهربائي.. واعرض نسبة ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي والاسمي للشعب واعرض نسبة الزيادة في مياه الشرب المتحققة ونسبة ارتفاع عدد العمليات الجراحية الناجحة ونسبة ارتفاع التقدم في البطاقة التموينية كما ونوعاً ونسبة التقدم في المجال الصحي كما ونوعاً ونسبة التقدم في مجال التعليم كما ونوعاً ونسبة التقدم في مجال حقوق الإنسان كما ونوعاً ونسبة التقدم في الخدمات البلدية كما ونوعاً....والقائمة تطول..

٧. قبل أيام سمعت من أعضاء في مجلس النواب ومن على شاشة إحدى الفضائيات وهم يناقشون قول مجلس الوزراء والمحكمة الاتحادية بان منبع القوانين هو مجلس الوزراء وليس مجلس النواب وان أي قانون لم يكن بالأصل مشروعاً وارداً من مجلس

الوزراء فانه مخالف للدستور بالاستناد إلى المادة الدستورية القائلة بان مشاريع القوانين يكون مصدرها مجلس الوزراء.. نبه احد الحاضرين بان رئاسة الجمهورية ردت على ذلك بقولها: إذن لماذا قبلتم تشريع ٣٤ قانونا لم يكن مصدره مجلس الوزراء وإنما مقترحات من مجلس النواب..؟ ومن بين تلك القوانين قانون الانتخابات..! هذا يعني أن الانتخابات التي جاءت بمجلس النواب الحالي ليست دستورية ونتائجها باطلة لأن ما بني على باطل فهو باطل وان الحكومة الحالية ليست دستورية لأن اختيارها تم أصلا من قبل مجلس نواب غير شرعي..!.. هكذا أذن تدار الأمور في العراق..؟.. وتريدون تقييم الأداء الحكومي والسياسي..؟..

ملف النفقات الخرافية للرئاسات.. والكيل بمكاييل متعددة:

خلال هذا الشهر انطحلت (انحمست) خمس حمسات.. (حاولت أن أقرب مفردة انطحلت وهي مفردة من اللهجة العراقية الدارجة إلى العربية الفصحى فلم يفتق ذهني إلا على مفردة انحمست لكن هذه المفردة أيضا تنتمي إلى اللهجة العراقية الدارجة.. فمن وجد منكم مفردة تنزل على العلة بالعربية الفصحى شرط أن يكون لها وقعا يتناسب وما نحن فيه.. فليقل ذلك مشكورا فانا لست ضليعا بلغة الضاد ولست كاتباً محترفا فأوجه جل اهتمامي للصنعة..إنما أنا.. من أنحمس أكتب....

الحمسه الأولى: قبل أيام.. قرأت من على شاشة إحدى الفضائيات العراقية أن هيئة النزاهة كانت قد أوفدت لجنة تحقيقه إلى قضاء حديثه للتحقيق مع السيد رعد شلال وزير الكهرباء السابق لكن الذي حمسني (طحلني) هو أنني قرأت وبعد سويبعات شجب السيد صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الترضية وترشيح الحكومة قيام هيئة النزاهة بواجباتها في التحقيق مع الوزير المستقيل أو المقال لا فرق في ذلك.. لماذا يشجب..؟ لأنه يقول أن هيئة النزاهة لا يحق لها التحقيق مع الوزير المذكور لأنها انتهكت بذلك أسس أصفقه..! أية صفقه..؟ الصفقة التي أقيـل بموجبها الوزير مقابل عدم فتح ملف توقيعه على عقود بمبلغ ٧،١ مليار دولار مع شركات وهمية ومقابل سكوته وعدم مطالبته بفتح ملفات الفساد في وزارة الكهرباء.. وتنازله عن التمسك بالسابقة المحاصصية القائلة: (ليش هو بس أنا..؟).

آرايتم..؟ هذا هو واقع تعامل الاطراف السياسية العراقية المنتفذة مع قضية الفساد..!

هل يحتاج الواقع المزري لتوضيح أكثر من هذا؟ هذا يثبت كل ما قلته آنفاً من فساد سياسي وطبقة سياسية عراقية فاسدة حد قلامات الأظافر!.. والا.. شنو صفقه..؟

في نفس اليوم قرأت شجبا من القائمة العراقية وعلى لسان الناطقة باسمها.. النائبة الدمولوجي وهي تشجب أيضا قيام محققي هيئة النزاهة بالتحقيق مع وزير الكهرباء السابق.. لماذا؟ لأن القائمة العراقية تقول: إذا حصل تحقيق مع وزير الكهرباء على خلفية ملفات فساد هو طرف فيها.. لازم نحقق بالملفات الأخرى للفساد في وزارة الكهرباء.. الذي حمسني في ذلك ليس الفساد في ذاته في العراق إنما لأن القائمة العراقية بالذات كان صوتها الأعلى من بين الأصوات المطالبة باستقلالية هيئة النزاهة...! ثم ما هذا القدر من المبدئية الذي تلتزم به كتلة علاوي..؟ لماذا لا تحققون بالملفات الأخرى للفساد في وزارة الكهرباء..؟ وأية وزارة أخرى.. أم أن الأمر امر مقاصدة..؟ وأن الأمر أمر محاصصة حتى في ملفات الفساد..؟ أنتم همين أنطحلتموا من كلام مدام دمولوجي..؟

الحمسة الثانية: فخامة الرئيس تعرض في السابق إلى انتقادات ساخرة عندما قبل كوندا ليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في زيارتها لبغداد وخصوصا من الأوساط المتدينة في العراق لأنها ترى في ذلك.. نوعا من الجهر بممارسة الفحشاء.. على اعتبار انه ليس من محارمها حتى يفسر الأمر بأنه حب أفلاطوني.. ثم انه لم يدخل بها على سنة الله ورسوله كي يكون الأمر بين حليين شرعيين.. وفوق ذلك فانه لم يراع مشاعر سيدة العراق الأولى وهو يبوس المرأة علنا وأمام الكاميرات.. قلنا لهم نحن معشر العلمانيين والليبراليين: إن فعل فخامته إنما هو فعل حدائوي وينسجم مع القيم والعادات الغربية التي تقول بتقبيل الرجل للمرأة وتمج تقبيل الرجل للرجل.. وليس من المعقول أننا نتسابق مع تركيا في الانضمام إلى السوق الأوروبية ولا يوجد واحد من مسؤولينا لا ينقل الانطباع لهم بأننا نتكيف مع ثقافتهم.. ثم إن بوسته لكوندا ليس لأنها أمريكية أو من الغرب.. وإنما لأنها على كد أيده وإلا فليفلعها مع هيلاري.. هذا الفريق اسقط في يده عندما فاجأ فخامته الجمهور العراقي وهو يسد الطريق على ميسون الدمولوجي عند مرافقتها لرئيس قائمتها السيد علاوي عند استقبالهما من قبل فخامته بعد عودته من إيفاده الميمون.. فكانت الدمولوجي تبحث عن مهرب من بوسات فخامته..! الأمر الذي أثار حنق النواب العرب في البرلمان ومطالبتهم بالتعامل بالمثل العين بالعين والبوسه

بيوسه.. فكان رد النواب الكرد: إن فخامته يمارس صلاحياته البروتوكولية...؟...

ما حمسني في هذا الجانب هو انه لو كانت البروتوكولية بدون فلوس.. تمام... والذي حمسني أكثر من هذا أن السيد كوسرت رسول الذي رافق فخامته بمجرد أن حظ رحاله قادما من أمريكا طالب بانفصال إقليم كردستان وهو أمر يفسر السبب في أن تشكيلة الوفد المرافق لفخامته كانت مغلقة على الكرد.. لن أشعر بالحمس لو كانت الصيحات التي يطلقها بعض منتسبي الحزبين الكرديين للانفصال خاصة لوجه حق تقرير المصير.. لكنها صيحات يقصد منها الابتزاز.. ويات شعار الانفصال الدجاجة التي تبيض دولارات من ناحية ومن ناحية أخرى كلما أحس مسؤول كردي بان موقعه الوظيفي بات مزعزا يستلطف مشاعر الكرد بالدعوة للانفصال..

الحمسة الثالثة: طلع السيد علاوي رئيس القائمة العراقية على شاشات التلفاز.. وهو يصف الأوضاع العراقية الحالية بالاتي: (إن الأمن في تدهور خطير، والاستقرار متزعزع، والاقتصاد في تراجع والبطالة مستشريه ومساحات الفقر في تزايد والخدمات متدنية أو متوقفة، والفساد المالي والإداري أصبح هو القاعدة وليس الاستثناء..) الذي حمسني في هذا الجانب هو.. نفرض نفرض.. أن طير السعد.. وهو الطير الذي إن وقف على رأس شخص أي شخص يجعل منه ملكا كما سمعنا ذلك من أساطير جداتنا..وقف على رأسك فهل أن الأمور في العراق تتحول إلى: أن الأمن يكون بردا وسلاما..؟ وان الزعزعة تتحول إلى الثبات..؟ وان الاقتصاد يتحول إلى منافسة الاقتصاد الصيني..؟ وان البطالة تتحول معدلاتها إلى مثل تلك السائدة في دولة الإمارات..؟ وان الفقر يتحول إلى مجرد شيء من الماضي..؟ وان الخدمات في العراق تناطح الخدمات في دولة تتجاوز موازنتها من عائدات النفط موازونات نصف درزن من الدول المحيطة بالعراق..؟ وان الفساد يتحول ليكون الاستثناء وليس القاعدة..؟ لا.. وأقول ذلك بناء على معطيات على الأرض فقد حصل وان حظ طير السعد فوق رأسك لكننا لم نر غير الذي وصفته حاليا..لسبب بسيط هو: أن الطبقة السياسية التي حلت رحالها في بغداد بعد سقوط صدام في عام ٢٠٠٣ لن تنتج غير هذا ولا يمكن تصور غير هذا منها..وان كنت ناسي..أفكر..ثم انك مشارك في الحكم بنسبة النسيبة فعدد وزراء قائمك هو الاكبر في الحكومة ومثل ذلك في البرلمان ومنكم نائب رئيس الوزراء ومنكم وزير المال ومنكم وزير الكهرباء ومنكم ومنكم ومنكم..أثبتوا للناس انكم الأفضل أداء

والأكثر التصاقا بحججات الناس وهمومها..؟ قدم دليلا واحدا....

الحمسة الرابعة: قبل أيام استلمنا نواب قائمة رئيس الحكومة وهم يتناوبون على الفضائيات واحد يسلمها للثاني والزيد يتطاير من أشداقهم: لن يبقى جندي أمريكي واحد في أرض العراق بعد اليوم..زين اليوم طلع السيد رئيس الحكومة يقول أن الأميركيان يبقى عدد منهم ولكن بدون حصانات..سبب الحمسة مو بهاي يقون ٣٤٠٠ ماذا يعني مادام أصلا موجودين منهم ١٦ ألف في السفارة الأمريكية في بغداد وهؤلاء خارج الحسبة أصلا.. لكن الحمسة سببها هو: أن السيد رئيس الحكومة يتذكر بأنه قرر قبل ٤ سنوات إنهاء عقود البلاك ووتر لكن الخارجية الأمريكية جددت عقودهم من واشنطن وكان رد فعل الحكومة في حينه: أن الخارجية الأمريكية جددت عقد البلاك ووتر وهو أمر خارج سيطرتنا..وأعلنت الحكومة بأنه لا حصانة للبلاك ووتر بعد جريمتهم بقتل الناس في ساحة النصور لكن الخارجية الأمريكية منحتهم من واشنطن الحصانة..!..

الحمسة الخامسة: اليوم بعد الظهر وكنت أطالع دون اهتمام إحدى القنوات الفضائية وهي بيت فيلما وثائقيا حسبته إعلان ترويجي يخص فنادق ضخمة لكني فوجئت بعد ذلك أن الفيلم يخص أكثر حفلات الزفاف كلفة في العالم لمشاهير هوليوود.. نيكول كدمان وكيث أريان ٢٠ ألف دولار، مارك أنتوني وديانارا تورس ٥٠٠ ألف دولار، ماريا كاري وتومي ماتولا ٥٠٠ ألف دولار، ديفيد بكهام وفيكتوريا أدامس ٨٠٠ ألف دولار، براد بت وجنيفر انيستون مليون دولار، مادونا وغاي رتيشي ٥،١ مليون دولار، مايكل دوغلاس وكاثرين زيتا جونز ٥،١ مليون دولار، التون جون وديفيد فرنشي ١،٥ مليون دولار، اليزابيث تايلور ولاري فورتنسكايا ٢ مليون دولار. ليزا مينللي وديفيد غس ٥،٣ مليون دولار..

ذروة هذه الحمسات هي أني تذكرت انجلينا جولي هذه التي تصرف الملايين على الجياع في مختلف أنحاء العالم وحتى حي اجكوك في بغداد قدمت إليه وشاركت البائسين واحتضنت الأطفال منهم وأنفقت عليهم.. فاستحقت مجدا.. الحمسة الكبيرة أن المقارنة بين تكاليف الزفاف جرجرتني إلى مقارنة تكاليف الإيفاد فقد أشرت في مقابلة مع إحدى الفضائيات العراقية قبل سنتين إلى أن رئيس الوزراء العراقي في الحقة التي تزامنت مع انعقاد أول اجتماع لحلف بغداد كان قد أوفد إلى بيروت في زيارة

رسمية معلنه على أن يعرج من هناك إلى دمشق كي يحذرهم من أن البريطانيين يضمرون لهم شرا ويطلب منهم اتخاذ الحيطة والحذر.. على أن تكون الزيارة إلى دمشق سريه..وعندما عاد رئيس الوزراء العراقي إلى بغداد وقام بتصفيه سلفة الإيفاد.. اعترض المحاسب على وجود ١٠ دنانير تحت مسمى أجرة سياره من بيروت إلى دمشق ودمشق لم تكن من ضمن أمر الإيفاد وعندما شرح له رئيس الوزراء العراقي أن التوجيه كان يقضي بعدم الإعلان عن الزيارة إلى دمشق كان جواب المحاسب: أريد أمر إيفاد يذكر أن إيفادكم يشمل أيضا السفر إلى دمشق وإلا لن اصرف الـ ١٠ دنانير..! فما كان من رئيس الوزراء إلا وقبل (باس) المحاسب في جبينه على مدى تقيده باللوائح القانونية فالبوسات كانت في الماضي لتلك الشمائل.. صح الباقي أن دولتنا الحديثه يطلب فخامة الرئيس ٢ مليون دولار يعني ٢,٤ مليار دينار تكاليف إيفاد وعندما عاد يقال انه قال للصحفيين: رجعنا ٥٠٠ وصرفنا ١,٥ مليون دولار منها ١,٢ مليون دولار أجرة نقل بالطائر..!... أيه قابل شايلين مفاعلات نوويه..!...طبعا الحمسات كثيره التي واجهتها خلال هذا الشهر رغم أننا لازلنا في العشر الأول لكني قلت بأنني أكتفي بخمس حمسات..من بينها هذا الذي قرأته على إحدى الفضائيات ويقول أن كمارك الزبير عثرت في مخازنها على معدات محطات كهربائيه طاقتها ٤٠٠٠ ميكا وات منسيه منذ ما يزيد على ألسنه..! وطبعا هذه الواتات تعادل مجمل الطاقة الكهربائيه في العراق في عام ٢٠٠٣ والتي تعادل ٤٨٠٠ ميكا وان قيمة هذه الـ ٤٠٠٠ ميكا تعادل في السوق حوالي ٦ مليار دولار ولا ادري هل أن ذلك من ضمن المسكوت عنه من ملفات الكهرباء طبقا للصفقة المبرمة مع الجهات ذات العلاقة..!..

المجد الذي يتأبطه عبد الكريم قاسم بنزاهته وسفراطسه لن يستطيع حكامنا الجدد وان اجتمعوا على تحقيق معشاره بنفقات إيفادهم المليونيه أو الملياربه فالذي يتربع في قلوب الناس ليس كالذي يتربع بين أكوام المال.

قاله الجليي يحمس أيضاً:

١. إن تقرير ديوان الرقابة الماليه والحسابات الختاميه تم تقديمها دفعة واحده للسنوات: ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨, ٢٠٠٩ في أواخر عام ٢٠١١ إلى وزارة الماليه ووزارة الماليه لم ترسلها إلى مجلس النواب إلا بعد خمسة أشهر.. وطبعا الحسابات الختاميه للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ لم تصدر ولم تقدم لمجلس النواب لغايه تاريخه في حين

أن الدستور العراقي ينص على عدم مناقشة أية موازنة سنوية دون الاطلاع على ومناقشة الحسابات الختامية لموازنة السنة السابقة.. وهذا ما هو متبع في كافة دول العالم.. أما أن تقدم الحسابات الختامية بعد ٦ سنوات على انقضاء السنة المالية فان ذلك يعني أن ذلك كان ليس بعد خراب البصرة بل البصرة والناصرية وفوقهما الشطرة والغراف...

٢. تقرير ديوان الرقابة المالية بمتابعة تقرير المختبر والسونار لحالة المريض المصاب بالعجز الكلوي ودون اتخاذ الإجراءات من قبل الطبيب والذي يعني تصفية الملاحظات والأخطاء (البلاوي) الواردة في التقرير فان ذلك يعني ارتفاع نسبة اليوريا وانتقال المريض إلى جوار الرفيق الأعلى.. فهل تمت تصفية الملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية أم لا..؟.. طبعاً.. لا.. وفي هذه الحالة ما هي الفائدة العملية من التقرير..؟..

٣. وقال الدكتور الجلبي إن تقرير ديوان الرقابة المالية قد تحفظ على بيانات وزارة التجارة - شركة المواد الغذائية.. هل تعلمون ماذا تعني عبارة المراقب المالي القائلة: تحفظ على بيانات الجهة س..؟.. إنها تعني بلغة الماليين: أن أرقامك غير معترف بها..

٤. وقال الجلبي: إن رصيد حساب صندوق تنمية العراق الـ (DFI) في السجلات أكثر من ٧ مليار دولار لكن الموجود فعلاً في البنك المركزي هو ٣ مليار دولار بفرق مقداره ٤، ٥ مليار دولار يعني أكثر من ٤، ٥ ترليون دينار عراقي لم يعرف مصيره..!

٥. ويضيف استاذنا الجلبي ومن واقع تقرير ديوان الرقابة المالية.. أن بريمر كان قد أبرم عقود مع شركات وجهات وتم دفع ٢,٤ مليار دولار في وقته.. وتم دفع ٣ مليار دولار من قبل الحكومة خلال المدة ٢٠٠٦ - نريد معرفة ٢٠٠٩ لكن البنك المركزي يقول السجلات احترقت..

٦. تم التعاقد مع مجموعة (PCO) الأمريكية للتسليح على توريد أسلحة للعراق وقامت الحكومة بتسديد ٥، ٤ مليار دولار للمجموعة المذكورة خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١١ من صندوق تنمية العراق دون أن يكون هناك تخصيص في الموازنات السنوية العامة.. في حين يوجد عرف عالمي ونص صريح في قوانين الموازنات العراقية يمنع صرف أي مبلغ ما لم يكن له تخصيص في الموازنة لأن ذلك يعني أن الموازنة مقره من قبل مجلس النواب بقانون وهذا المبلغ خارج تخصيصات الموازنة يعني لم يقره ولم يطلع عليه مجلس النواب...

٧. ويرد الجبلي قائلاً: يقول البنك المركزي انه قد سدد أيضا للمجموعة الأمريكية المشار إليها ٣ مليار دولار وعندما طالبنا البنك المركزي قال لنا: لقد احترقت السجلات..! وبهذه المناسبة أذكركم واذكر أستاذي وصديقي الجبلي بالآتي: في عام ٢٠٠٨ وفي آخر أيام وجودي في هيئة النزاهة حصل الحريق في البنك المركزي فهرعت بعض الفضائيات العراقية اليّ تسألني: هل يعني هذا أن الفلوس البالغة ٨٠٠ مليون دينار والموجودة في البنك المركزي قد احترقت..؟ فكان جوابي وهو بالمناسبة مخزون بالكوكل: (إلى حيث..!). فلتحرق.. الفلوس التي لا يتم صرفها على الشعب أتمنى لها الحرق.. كنت عصبياً لحظتها للغاية بل ومهتاجاً.. وأردفت قائلاً: خشيتي ليست على الفلوس إنما على أمر آخر.. وهو أن كافة تحويلات الحكومة العراقية من أموال للخارج وثائقها في البنك المركزي وخشيتي عليها.

في ذلك اليوم واليوم التالي صرّح الناطق باسم خطة فرض القانون والناطق باسم وزارة الداخلية قائلين: نطمئن الشعب العراقي على وثائق البنك المركزي فهي في الحفظ والصون وفي أماكن مكيه لا تطالها الحرائق والأخطار مهما كان نوعها.. ومن أراد التأكد فليعد إلى بيانات تلك الجهات في ذلك اليوم واليوم الذي أعقبه، والسيد الجبلي يقول اليوم: السجلات محروقه وليست الوثائق فقط...!

٩. وأشار الجبلي إلى أن وزارة التجارة تبرم عقود بمليارات الدولارات وفقاً لأسعار تعاقدية تفوق أسعار المواد في السوق العالمي بنسبة الضعف...!

١٠. وأضاف الجبلي: أن إحدى مواد قانون الموازنة المعد من قبل الحكومة والمشرع من قبل مجلس النواب تجيز للحكومة التعاقد على أساس الدفع الآجل بحدود ١٥ مليار دولار.. وطبعاً الدفع بالآجل ديون على الدولة واجبة التسديد والذي يعطيك بالدين لأبد وان يسعى إلى ما هو أكثر من الربح الاعتيادي.. فهل أنت مضطر لذلك..؟ قولوا لي في أية سنة صرفتم كامل الموازنة..؟ وتفضل قبل أمس تقول مستشارة مكتب رئيس الوزراء: أن صرف المحافظات لتخصيصاتها السنوية يتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ وفي أعلى حالاته ٤٠٪.. وفي هذه الحالة على ماذا التعاقد بالدفع الآجل..؟

١١. وقال السيد الجبلي أيضا أن الحكومة تعاقدت مع أربع شركات لإقامة محطات كهرباء طاقة ٥ ألف ميكا واط بقيمة ٦ مليار دولار بالآجل وبعد ذلك ألغت

العقود وقامت ثانية بإبرام عقود مع شركتين إحداهما كندية وأخرى ألمانية وألغت العقود في ضجة استقال على أثرها وزير الكهرباء.. وفي نفس الوقت خولت نائب رئيس الوزراء بالتعاقد على توريد ٦ مليون طن كازويل بقيمة ٥،٤ مليار دولار تسدد خلال ١٠ سنوات.. وأنا هنا أتساءل لو أن هذا المبلغ صرف من أجل إقامة مصافي تكرير النفط ألا يجعل ذلك العراق مثل السعودية ومثل أرامكو وأغناه عن استيراد المشتقات النفطية وهو بلد النفط.. بل يصدر مشتقات بدلاً من أن يصدر نפט خام.. وسعر الطن المشتقات أعلى من سعر ٢٠ طن نפט خام...؟؟ ماذا يقول أستاذي احمد الجليبي...؟

١٢. أهم ما قاله الجليبي ثلاثة مقاطع:

الأول: بلغ ما خصص من موازنات للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١١ : ٤٨٠ ترليون دينار وبما يعادل تقريبا ٤٥٠ مليار دولار.. أين النتائج...؟

الثاني: هل يجوز أن يستورد العراق وهو بلد الرافدين الماء من الصحراء...؟ وهل يجوز أن يستورد العراق القمح من الربع الخالي وهو أرض السواد...؟

الثالث: أن المشكلة يمكن حلها برأيه من خلال نظام محاسبي متطور... وأنا أتفق مع الدكتور الجليبي في ما جاء في المقطعين الأول والثاني.. لكنني لست متفقاً مع ما قاله في المقطع الثالث...

ملف النفط:

الملفات الرئيسية

١. السرقة والتهريب
٢. عدم السيطرة على الإنتاج...
٣. التجاوز على الآبار النفطية.

أولاً: سرقة وتهريب النفط:

تهريب النفط مشكلة موروثه من نظام صدام ومن المعروف انه وعلى خلفية احتلال صدام للكويت وطرده منها ومماثلة النظام للمجتمع الدولي، من جراء ذلك فرض على العراق حصار اقتصادي ولا أقسى.. أفقر الشعب العراقي بشكل مريع وهشم المنظومة

الأخلاقية للناس بشكل كامل في تلك الحقبة ابتكر نظام صدام طرق عديدة وغير مطروقة لتهريب النفط فكان إن فتح آفاقا رحبه لكل من استهوته الفكرة بعد سقوط النظام.. فالبعض استولى على خطوط الأنابيب الجاهزة الموصلة لأماكن تهريب منزوية كان يستخدمها النظام لرشوة الساسة الأجانب والفنانين والإعلاميين العرب وأنابيب مخصصة لأبناء صدام وأنسبائه في حين أفتتح آخرون موانئ تصدير للنفط المهرب حتى بلغ عدد الموانئ أكثر من ٦٠ ميناء تصدير للنفط في حين أن الحكومة لا تملك غير ميناءين اثنين رسميين فقط، وابتكرت أساليب للسطو على أنابيب النفط المارة من الآبار إلى مواقع التصدير وتلك التي تنقل النفط الخام إلى المصفاة والتي تجتمع في نهاية المطاف في حزمة مكونة من ١٢ أنبوب.. ولكن قبل بلوغها تلك المنطقة تقوم عصابات سرقة وتهريب النفط بثقب الأنابيب بواسطة أدوات بدائية يدوية كتلك التي تستخدم لثقب أنابيب نقل مياه الشرب الرئيسة بين المدن والأحياء السكنية وتنصب مضخات على الأنابيب الرئيسة للنفط ويتم سحب النفط المسروق إلى بحيرات ومن ثم تنقله بواسطة ارتال السيارات الحوضية أو من خلال أنابيب تهريب ثانوية إلى الباطونات الراسية ومن هناك ينقل إلى البواخر التي تهربه إلى الفجيرة ثم يجد طريقه إلى الهند والباكستان وإيران والصين.. لقد وصل الأمر إلى حد أن سراق النفط يبتون بيوتنا على أنابيب النفط كي تكون عملية الشفط ٢٤ ساعة وليس ٨ ساعات.. ووصل الأمر لأن يباع النفط الخام من قبل السراق إلى أصحاب معامل الطابوق في المحافظات العراقية بسعر أقل بكثير من سعر النفط الأسود وهو آخر قائمة مخلفات تصفية النفط وأقلها سعرا في السوق...

٢. استفاد مهربو النفط من الغوارق في شط العرب وهي البواخر التي غرقت أثناء حرب السنوات الثماني وما تبعها ولم ينتشلها نظام صدام فكانت تلك الغوارق مادة جاهزة لتقطيعها وإعادة تصنيعها في مصانع (مسافن) انتشرت في البصرة طولا وعرضا.. كانت الأحزاب وميليشياتها بالتعاون مع عوائل تهريب عريقة في البصرة تمارس هذا النوع من النشاط.. وبلغ معدل تهريب النفط ٢٥٠ ألف برميل يوميا في محافظة البصرة بالذات وانتشرت الفكرة لتشمل أنابيب نقل المشتقات النفطية أيضا الممتدة من مصفاة البصرة إلى المحافظات الجنوبية والأمر ذاته في المحافظات الوسطى والغربية وفي بغداد أيضا في منطقة الراشدية وحولها.. من جانبهم فان سواق نقلات المشتقات النفطية

المستوردة القادمة من الكويت الى العراق يتواطؤون مع الموظفين الفاسدين فتعود تلك الشاحنات بأعمالها الى الكويت دون ان تفرغه في المستودعات.. في عام ٢٠٠٦ وكنت وقتذاك نائب رئيس هيئة النزاهة تم تشكيل فريق عمل لهذا الغرض.

أصدر الامريكان عدة تقارير تتضمن ان ما يسرق من النفط الخام يوميا يتراوح بين ٣٠٠ . ٥٠٠ ألف برميل يوميا.. وهذا يعني ان خسارة العراق من جراء ذلك تبلغ ٦٠ مليار دولار خلال خمس سنوات بواقع:

(٥٠٠ ألف × ٣٠٠ يوم × ٥ سنوات × ٨٠ دولار)، وأصدروا تقريراً آخر يقول ان ما يحصل عليه كل مهرب من مهربي النفط في البصرة يبلغ ٥ مليون دولار اسبوعيا لقاء ٢٥٠ ألف دولار يدفعونها للسراق، معنى هذا ان العراق خسر ٨٣ مليار خلال خمس سنوات وبواقع (٥ مليون × ٥٢ أسبوع × ٥ سنوات × ٦٢ موقع تهريب). سبق وان أصدر مفتش عام وزارة النفط (السابق) حاليا أمين عام مجلس الوزراء تقريره السنوي يتضمن ان ما يخسره العراق من جراء سرقة وتهريب النفط يبلغ ١٩ مليار دولار سنويا يعني ٨٥ مليار خلال خمس سنوات وعليه فان خسارة العراق من سرقة وتهريب النفط باستخدام معدل الأرقام الواردة في تلك التقارير = ٧٩ مليار دولار خلال خمس سنوات (٦٠ + ٨٣ + ٨٥ ÷ ٣)..

. مفتش عام وزارة النفط سابقا.. نسى تقاريره التي يشير فيها الى ان سرقات النفط تكلف العراق ١٩ مليار دولار سنويا بعد ان بات امينا عاما لمجلس الوزراء والقول بوجود فساد يسيء للحكومة كما يرى ويراه المقربون من الحكومة..!

الأمريكان يسيطرون رسميا على مواقع التصدير حتى اني عندما قررت الوقوف ميدانيا على تلك المواقع أثناء رئاستي لهيئة النزاهة حضر الى مكثي ممثلان عن السفارة الأمريكية يخبرانني بان ذلك يتطلب الحصول على موافقة واشنطن.. وعندما قلت لهم هو بلدي، وهو نفطي، وانا رئيس الجهاز المركزي لمكافحة الفساد في العراق قالوا هي الأوامر ولا يمكن التقرب اكثر من ٢ كم من تلك المواقع دون باج أمريكي وإلا يضرب القادم بالنار! قلت: كم تحتاجون لإحضار الموافقة قالوا (٢٤ ساعة) قلت لهم توكلوا على الله ولكن مرّت أسابيع دون ان ترد وربما حتى الآن..

ولعدم امكانية الوقوف موقعا على السرقة والتهريب وصعوبة الحصول على النتائج من خلال ارسال فريق من هيئة النزاهة فقد استعنت بمواطنين من أهل البصرة

ومحافظات أخرى بالتغلغل بين سراق ومهربي النفط وتصويرها وتصوير المواقع من خلال الأقمار الصناعية بواسطة الإنترنت، وحصلت على صور لمعدات ثقب أنابيب النفط (أدلة الجريمة) وصور أنابيب النفط المثقوبة (معظمها ضمن مسؤولية حماية أنابيب النفط) وصور لبجيرات النفط المسروق المعد للتهريب والمضخات التي تقوم بتحميله الى الشاحنات ووسائط نقل النفط المهرب ومواقع تهريب النفط (الموانئ غير الرسمية) وعددها ٦٢ وصور لمعدات نقل النفط المهرب (الباطونات والبواخر التي تم انتشارها من ام قصر وتصليحها) ومعامل (مسافن) صناعة وسائط نقل النفط المهرب وصور بيوت المهربين وأسمائهم وأسماء المتواطئين معهم من مسؤولين حكوميين وأحزاب في البصرة) وعرضتها بكتاب رسمي على السيد رئيس الوزراء والسيد رئيس مجلس النواب بالكتاب المرقم ١٤٠٢ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧.

عقدت عدة اجتماعات في وزارة الدفاع بحضور وزير النفط والدفاع ومسؤولين عسكريين عراقيين وأمريكان وكان التقرير يتضمن خطة لوضع حد لسرقة وتهريب النفط تقضي بتحريك قوات من الجيش من بغداد لأن القوات الأمنية في البصرة مسيطر عليها في حينه من قبل الأطراف ذات الصلة بتهريب النفط وكانت الخطة المقترحة تقوم على اساس استخدام طائرات عمودية لضرب موانئ التهريب غير الرسمية ومسافن صنع وسائط التهريب وبشكل غير قابل للإصلاح.. إلا أن الأمريكان اوضحوا بأنه لا توجد لديهم حاليا طائرات عمودية ويمكن تأمينها بعد ٤ أشهر وهو أمر أثار شكوكي لأن الأمريكان لا يعقل أن لا يحتكموا على عدة طائرات عمودية وفسرت الأمر بأنهم يسعون لإدامة سرقة وتهريب النفط من الأنابيب ليشعروا الجميع بأن الحكومة العراقية غير قادرة على حماية النفط وفي نفس الوقت توجد احتمالات كبيرة بوجود سرقات ايضا في مواقع التصدير التي هي تحت إشرافهم..

وجّهت فريق تحقيق برئاسة م. مدير عام للتحقيق في سرقة وتهريب النفط وعندما وصل الفريق الى الكوت اتصل بي رئيس الفريق يخبرني أن هواتفهم الخليوية امتلأت برسائل التهديد والتي تحذرهم من الوصول الى البصرة الفيحاء والا قطعت رؤوسهم.. طلبت منه ان يقرأ ارقام الهواتف مصدر الرسائل ففعل فقلت له انها من بغداد وليس البصرة لأنها ضمن شبكة عراقنا المستخدمة في بغداد في حين ان البصرة تستخدم الأثير وطلبت منه مواصلة المهمة ومن يعود دونها فليذهب الى منزله ولكن ليس الى

الهيئة..وعندما وصل الفريق التحقيقي الى سيطرة البصرة ووجد مؤشرات غير مؤاتيه ادّعوا بأنهم موظفين في وزارة الشباب جاؤوا لتفقد المدينة الرياضية، وعندما وصلوا الفندق اتصلوا بي هاتفيا بأنهم محاصرون فاتصلت بالمواطنين المتعاونين مع الهيئة فحضرنا لهم واصطحبوا اثنين منهم متكرين وأوقفوهم على مواقف السرقة وثقب الأنابيب والتهريب وعادوا بتقرير وليس بمحاضر تحقيق تتضمن الأمور نفسها التي أحلتها بالتقرير الى رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب.

ثانياً: العدادات الالكترونية:

١. في بيان صادر من وزارة النفط خاص بإنتاج النفط الخام للسنوات: ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ يظهر ان الإنتاج في عام ١٩٨٩ بلغ ٣ مليون برميل يوميا بعد مرور سنة واحدة على توقف حرب دامت ثماني سنوات لم يبق من جرائها شاهد نفطي على الأرض، في حين بلغ الإنتاج عام ٢٠٠١ في ظروف حصار خانق ٢،٦ مليون برميل ومن خارج التقرير يشار الى ان الإنتاج بلغ عام ٢٠٠٣ ثلاثة ملايين برميل يوميا عدا كبوبونات النفط التي كانت تصل الى مليون برميل وفي ظروف لم يوفر فيها النظام دولارا واحدا لإدامة المنشآت النفطية علما بأن معدل إنتاج النفط عام ١٩٨٢ بلغ ٤ مليون برميل يوميا.

٢. وفي عام ٢٠٠٣ وبعد انتهاء العمليات الحربية وتشكيل أول حكومة عراقية صرح السيد ثامر الغضبان أول وزير نفط عراقي بعد ٢٠٠٣ بأن معدل الإنتاج يصل الى ٢,٨ مليون برميل.

٣. تعهدت شركة هالبرتون المملوكة من قبل دك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بإعادة معدلات الإنتاج إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ لقاء مبلغ قدره ١,١٤٤ مليار دولار.. وتم إبرام العقد وقبضت الشركة ولكن لم يتحقق ما وعدت به..

٤. وضعت تحت تصرف وزارة النفط بين ٦ - ٨ مليار دولار لإدامة وتطوير المنشآت النفطية وفي رأس القائمة تأمين عدادات الكترونية في المواقع النفطية.

٥. العمليات الإرهابية الموجهة للقطاع النفطي كانت تدور في بييجي وبتواطؤ من عضو البرلمان السابق مشعان الجبوري وقد أصدرت شخصيا أوامر قبض بالقبض عليه عام ٢٠٠٦.. وهرب.

٦. ولكن في البصرة لم تحصل عمليات إرهابية موجهة ضد القطاع النفطي ولكن
أمراً آخر حصل وهو السرقة والتهرب واسع النطاق للنفط الخام والمشتقات النفطية
وتفاهم ذلك في عهد الوزير الشهرستاني فإن الإنتاج المعلن لم يتجاوز ١,٨ مليون برميل
طوال السنوات الثلاث الماضية!

ذهبت الى مكتب وزير النفط لتشكيل فريق مشترك من هيئة النزاهة ومكتب
المفتش العام للوقوف على الحقائق بشأن سرقة وتهريب النفط عرضوا أن أوجه الفريق
الى بيجي وكركوك بدلاً من البصرة! وكان موقفهم عدائي للغاية.. قلت لوزير النفط
خصصت لوزارتكم بين ٦ - ٨ مليار دولار وتعلن وزارتكم باستمرار أنها تعتمد عدادات
الالكترونية في حين تبين عدم وجود عدادات الكترونية لا على الآبار ولا على محطات
الضخ على الأنابيب بل بضعة عدادات على بضعة مواقع للتصدير فحاول إقناعي بعدم
الحاجة للعدادات على الآبار ولا محطات الضخ الواقعة على أنابيب النفط وانهم
يحتاجون فقط عدادات على مواقع التصدير لغرض احتساب كميات النفط في
البواخر، قلت له ليس في العراق فقط بل بات معروفا عالميا بأنه يتم سرقة وتهريب
النفط ويحصل ذلك من خلال ثقب الأنابيب وهذه صور الأنابيب المثقوبة وبحيرات النفط
المسحوبة وادوات التثقيب وهذه صور موانئ تهريب النفط في وقت ليس للعراق غير
ميناءين رسميين في العمية وأبو فلوس وامامكم خياران: اما ان تعرضوا صوراً للعدادات
الإلكترونية منصوبة على الآبار لتحديد كمية المستخرج وعلى الأنابيب لتحديد كمية
المرار وعلى مواقع التصدير والمصافي لتحديد كمية المصدر والمجهز للمصافي وبخلافه
فإني أحدد ما يسرق من النفط مليون برميل منها ٥٠٠ ألف الواردة في تقارير
الأمريكان والتي تسرق من الأنابيب و٥٠٠ ألف تسرق في مرحلة التصدير فيعلن عن
كميات أقل من التصدير الفعلي والفرق لا يجد طريقه الى خزينة الحكومة....

ثالثاً: التجاوز على الآبار النفطية العراقية:

عرضت عليه ايضاً وثائق رسمية تؤكد طرد الجانب الإيراني لعمال ومهندسي وزارة
النفط العراقية من حقول أبو غرب في الطيب فبين بأنه قابل وزير الخارجية الإيراني
متكي في الكويت وعرض عليه الموضوع فأجابه الأخير (ليش هي الحدود واضحة)
!..قلت للسيد وزير النفط خرائط الحدود مصادق عليها من الأمم المتحدة وان لم تكن

واضحة فإن الأبنية المقامة على المواقع النفطية عراقية، لاحقاً أنكر وزير النفط تجاوز الجانب الإيراني على آبار النفط العراقية الا ان المناكفات بين وزارة الخارجية ووزارة النفط على خلفية الخلاف بشأن تحكم إقليم كردستان بالثروة النفطية في الإقليم خلافاً للدستور دفع وزارة الخارجية على نشر وثائق ومخاطبات تتعلق باستيلاء الجانب الإيراني على آبار النفط المذكورة فاضطراً للاعتراف بذلك وفي الأشهر الأخيرة صرح وزير النفط بأن الجانب الإيراني استخدم الأسلحة لطرده العراقيين من تلك المواقع..

ظهرت الحكومة ووزارة النفط بأسلوب استعراضي لتقول ان حقل مجنون عراقي وليس مشتركاً ولكن الحقول الأخرى مشتركة.. في حين اني لم اسمع بمجنون عراقي يشكك بعراقية حقل مجنون لكن الأمر يبدو انه يتعلق بتمرير موضوع اعتبار الحقول الأخرى مشتركة.

صرح وزير النفط بأنه لا يوجد تهريب للنفط ويبدو أنه نسي تصريحاته أثناء الحملة العسكرية على البصرة والتي اتهم فيها اسماعيل مصبح الوائلي أخا محافظ البصرة بأنه أكبر مهرب للنفط في البصرة وهذا يعني وجود مهربين صغار ومتوسطين وكبار..

على أية حال توجد فرصة أمام وزارة النفط لإثبات عدم وجود سرقة أو تهريب فيما لو عرضت صور العدادات الإلكترونية المنصوبة على الآبار النفطية وعلى محطات ضخ النفط القائمة على الأنابيب وعلى مواقع التصدير والمصافي مع نشر القراءات اليومية للعدادات، وعرض الدورة المستندية والمالية للنفط، قراءات الآبار، الأنابيب، التصدير، المصافي، المستودعات، وزارة المالية.

وفيما يتعلق بحقل نفط خانة فقد كان يجهز مصفى الدورة بـ ١٨ ألف برميل يوميا لغاية عام ٢٠٠٢ الا ان بعد هذا التاريخ توقف السحب منه واستمر الجانب الإيراني في السحب طيلة الفترة.

اشار السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء بأن ما يسرق من ييجي يصل الى ٢ مليار دولار سنويا = ١٠ مليار خلال خمس سنوات.

. بلغت خسائر العراق من جراء حرق الغاز ١٥ مليار دولار في حين ان الغاز يشكل ثروة حقيقية لأن كلفة انتاج متر مكعب غاز تبلغ دينار واحد (١ سنت) في حين ان سعر بيعه في الأسواق الخارجية ٥ دولار وفي السوق المحلية ١٢ ألف دينار وهذا يعني ان الربح

= ١٠ آلاف مرة من التكلفة، والغريب ان وزارة النفط اعترضت على إبرام كردستان عقد لتصدير غاز بمبلغ ٨ مليار دولار في حين يفترض ان تكون امكانيات الحكومة المركزية اكبر بكثير من امكانيات اقليم كردستان لإنتاج الغاز.

اعلن اقليم كردستان بأنه أحال مشروع بناء ٤ مصافي بمبلغ ٢ مليار دولار بمدة انجاز سنة واحدة في حين ان وزارة النفط لم تبني مصفى واحد باستثناء مصفى النجف الذي يوصف بأنه تجميع خردة من مصفى الدورة ومصفى الشنافية الذي أثرت حوله تقوّلات كثيرة واستيراد وزارة النفط للمشتقات النفطية مستمر وأعلنت قبل ايام عن طرح عقد لشراء ١٠ ملايين طن بنزين.

ومن بين ملفات الهدر في الثروة الوطنية ان الكبريت الذي يشكل ثاني اكبر معدن في العراق بعد النفط وكانت القطارات التي تحمل المنتج الأصفر لاتفارق انظار العراقيين على مدار اليوم لم يسمع دخول دينار واحد الى خزانة الحكومة منه بعد عام ٢٠٠٣.

وايضا الفوسفات الذي اقيمت له منشآت عملاقة في أم قصر والقائم وتعتمد عليه اقتصاديات دول عربية مثل المغرب والأردن.

قدّر السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء ان ما يسرق من ايرادات الموائى يبلغ ٣ مليار دولار سنوياً = ١٥ مليار خلال خمس سنوات.

اذا كان هذا الهدر في موارد العراق النفطية لا يعتبر من وجهة نظر البعض فساداً فاني أقول: فليسرقوا ١٠ مليارات دولار وليوقفوا الهدر في موارد النفط..

تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة لعام ٢٠١١...

تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة أهم بكثير من تقرير ديوان الرقابة المالية:

من هو المجلس الدولي للمشورة والرقابة..؟ وما هي اختصاصاته..؟ وما المقصود بتقريره..؟ وما هي أهم الأمور التي تضمنها التقرير..؟

أولاً: المجلس الدولي للمشورة والرقابة..

تأسس المجلس الدولي للمشورة والرقابة (IAMB) استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم

١٤٨٣ الصادر في أيار ٢٠٠٣، فقد قام الرؤساء التنفيذيون لكل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي بإنشاء المجلس الدولي للمشورة والرقابة في تشرين الأول عام ٢٠٠٣ وقامت الحكومة العراقية في حزيران ٢٠٠٤ بتسمية عضو خامس يتمتع بحق التصويت الكامل..

ومارس المجلس الدولي سلطة الإشراف على عائدات تصدير النفط العراقي وصندوق تنمية العراق (DFI) حتى حزيران ٢٠١١.. وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بإدارة صندوق تنمية العراق حتى حزيران ٢٠٠٤ عندما تولت الحكومة العراقية إدارة موارد الصندوق.. في حين أن المجلس الدولي للمشورة والرقابة استمر عمله منذ إنشائه في تشرين الأول عام ٢٠٠٣ وحتى انتهاء ولايته في حزيران ٢٠١١..

ثانياً: اختصاصات المجلس الدولي للمشورة والرقابة:

عمل المجلس الدولي للمشورة والرقابة كلجنة مستقلة للإشراف على تدقيق مبيعات تصدير النفط العراقي، وكان الغرض من المجلس الدولي هو: تحقيق الأهداف المبينة في قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ وهي المساعدة على ضمان استخدام موارد صندوق تنمية العراق لصالح الشعب العراقي بطريقة شفافة وعادلة، وضمان اتساق مبيعات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي مع أفضل الممارسات السائدة في الأسواق الدولية، كان المجلس المذكور يجتمع بصورة منتظمة ويكلف مدققين بإجراء عمليات تدقيق دورية ويراجع وينشر بانتظام نتائج هذه العمليات، ويطلب ويوافق على إجراء عمليات تدقيق خاصة العقود لمصدر واحد، في عام ٢٠٠٦ أسست لجنة الخبراء الماليين العراقيين ويرأسها رئيس ديوان الرقابة المالية العراقي ومنذ ٢٠٠٦ كان العمل يجري بصورة مشتركة باعتبار أن اللجنة المذكورة ستخلف المجلس المذكور عند انتهاء ولايته، وكان رئيس ديوان الرقابة المالية العراقي هو رئيس لجنة الخبراء الماليين وكان يحضر اجتماعات المجلس الدولي للمشورة والرقابة..

ثالثاً: تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة:

تقرير تراكمي يغطي الفترة من عام ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠١١.. (أنظر المجلس الدولي للمشورة والرقابة - العراق IAMB.. تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة لعام ٢٠١١)..

رابعاً: أهم القضايا التي وردت في تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة

١. التحديات التي واجهها المجلس أثناء قيامه بعمله: عمل المجلس في العراق في ظل أحوال أمنية متدهورة، إلى جانب ذلك فإن المدققين الخارجيين الذين كلفهم المجلس للقيام بعمليات التدقيق منعوا من الدخول إلى بعض الوزارات العراقية وكذلك منعوا من الاطلاع على سجلات الحكومة الأمريكية ويعرب المجلس عن أسفه على مقتل الرئيس السابق لديوان الرقابة المالية أثناء توليه منصبه.. هذا ما يشير إليه المجلس في تقريره...

٢. قصور الاستثمار في البنية التحتية للنفط العراقي: وركز التقرير في هذا الجانب على انه قد سلط الضوء وفي وقت مبكر على عدم وجود عدادات لقياس النفط باعتبار أن ذلك يشكل عقبة رئيسة أمام فعالية قياس إيرادات النفط ومراقبتها...

٣. استمرار ظاهرة مقايضة النفط التي كانت معتمدة في الماضي إذ أن شركة تسويق النفط (SOMO) تقوم بتسجيل معاملات مقايضة النفط مقابل الكهرباء مع إحدى الدول المجاورة إلا أن تلك الكميات لم تدرج ضمن معاملات صندوق تنمية العراق الذي تسجل فيه وتودع فيه كافة مبيعات النفط العراقي.. وقد أثرت هذه الممارسة بالسلب على الغرض من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣...

٤. التهريب والمعاملات النقدية: تم الإبلاغ عن تهريب كميات كبيرة من النفط عن طريق الشحن البحري في مرحلة سلطة الائتلاف وكان يجري إيداع العائدات النقدية من مبيعات تصدير المنتجات النفطية في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط بدلاً من صندوق تنمية العراق...

٥. انتشار عقود المصدّر الواحد: أدرك مجلس المشورة والرقابة وفي مرحلة مبكرة أن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت تمنح العقود لمصدّر واحد خاصة إحدى شركات مؤسسة هالبرتون دون أن تدعو إلى تقديم عطاءات تنافسيه..

٦. عدم الاهتمام بأساليب الضبط الداخلي وعدم كفاية السجلات ونظام حفظ السجلات للمعاملات المالية التي تطبقه سلطة الائتلاف غير واف ولم يتمكن المدققون الخارجيون لصندوق تنمية العراق من التوصل إلى نتيجة ايجابية بشأن استخدام الموارد

العراقية وتأكّدت المخاوف التي أعرب عنها المجلس الدولي بشأن استخدام سلطة الائتلاف المؤقتة لموارد صندوق تنمية العراق ولم تقم تلك السلطة بتسليم كافة المستندات لحكومة العراق...

٧. في عام ٢٠١٠ أشار المدققون الخارجيون إلى أن فواتير الصادرات النفطية كانت تعد على أساس الكميات المشحونة ولم يتمكن المدققون من تقديم تقرير بأن كافة عائدات تصدير النفط قد تم قيدها على نحو سليم نتيجة عدم كفاية الضوابط الرقابية ورغم إمكانية التحقق من صحة الكميات المشحونة إلا أنه لا يمكن التحقق من صحة الكميات المستخرجة وتلك التي يتم ضخها للتصدير والتي يتم ضخها للاستخدام المحلي نتيجة عدم وجود نظام شامل للرقابة على النفط في العراق بما في ذلك نظام عدادات قياس النفط...

٨. في تقريره الصادر في تموز ٢٠١٠ خلص المفتش العام الأمريكي لشؤون إعادة أعمار العراق بشأن كشف وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) إلى أن ٧،٨ مليار دولار من ٩،١ مليار دولار عجزت وزارة الدفاع عن أن تكتشف مصيرها....

٩. لم يتسن تحديد ما إذا كانت كافة المبالغ المصروفة من صندوق تنمية العراق قد تم صرفها في الأغراض المنشودة أم لا...

١٠. عدم القدرة على التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن استخدام الموارد النفطية العراقية بما يحقق منفعة الشعب العراقي... (هذه أهم النقاط التي وردت في تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة العام ٢٠١١)..

خامساً: تحليل ما ورد في تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة:

بدءاً.. أشير إلى أن تقارير الجهات الدولية يتم إعدادها بلغة ناعمة جداً فهم ليسوا مثلنا (أصحاب حلال ومحروقة قلوبهم على حلالهم، ثم إن أيديهم في الماء وليس مثل أيدينا في النار..)، من ناحية أخرى فإن تلك التقارير موجهة للمختصين، والمختصون يعرفون ما بين وما خلف السطور في حين أنا عندما أكتب فإنما أكتب لعامة الناس المختصين وغير المختصين.. والذي يترتب على ذلك أنهم يكتبون بلغة ناعمة وأحياناً يستخدمون كلاماً مشفراً في حين أن اللغة التي تلزم لمخاطبة عامة الناس هي الإمساك

بتلابيبهم والصراخ في صيوانات أذانهم: يا جماعه ترى أنوخذنا... وفوق ذلك فان كل نقطة وردت في تقرير المجلس المذكور تقف وراءها حيثيات والمونه بالحيثيات.. ولما كنت من بين المطلعين على تلك الحيثيات وعن قرب فانه تلزمني إعادة قراءة لتقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة وكما يلي:.

١. إن التقرير صادر من جهة دولية أسست خصيصا للعراق وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٤٨٣ ولذلك فان التقرير مهم جدا...

٢. أن التقرير لا يتعلق بقضية مالية فرعية أو قطاعية تتعلق بإحدى الوزارات مثلا إنما ينصب على قضيتين رئيسيتين:

الأولى - النفط استخراجا وتصديرا وعائدات والتصرف بتلك العائدات.. ومفهوم أن النفط يمثل المورد العراقي الرئيس الذي يمول حوالي ٩٨ ٪ من الموازنات العراقية..

الثانية - صندوق تنمية العراق وهو الحساب الذي أودعت فيه الأموال المجمدة العراقية إلى جانب عائدات النفط للمدة من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١١، إلى جانب ما تصرف به الأمريكان من أموال عراقية على ما يسمى بـ أعمار العراق.. ومن هذه الناحية فان التقرير في غاية الأهمية

٣. بالمجمل فان القضايا الجوهرية المستتبطة من تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة تنصب في الأمور التالية:

أولا: أن الأموال المتأتية من عائدات تصدير النفط العراقي لم تدخل جميعها في صندوق تنمية العراق لتواصل مسيرتها إلى الموازنات العراقية.. وان ما صرف منها على الشعب العراقي أو انسجاما مع قرار مجلس الأمن لا يمكن الوثوق منه.. هل أن هذا واضح مما جاء صراحة في التقرير..؟.. نعم..

في هذه الحالة نناقش حيثية تتعلق بهذه النقطة بالذات:

الحيثية رقم ١: في عام ٢٠٠٨ وبمناسبة مرور خمس سنوات على احتلال الأمريكان للعراق نظمت وسائل الإعلام ومن بينها قناة الحرة - عراق الفضائية استطلاعاً شمل مجمل نواحي الحياة في العراق الأمنية والسياسية والمعيشية والاقتصادية وأيضا بشأن

الفساد وأعدت تقارير متلفزة من بينها تقرير أعده الإعلامي سالم مشكور الذي كان يعمل وقت ذاك في الحره - عراق.. وكنت يومها رئيسا لهيئة النزاهة في العراق، سئلت عن حجم ما خسره العراق من جراء الفساد.. فقلت: يوجد فرق بين الفساد بمعناه الجزائي (والذي توجد نصوص قانونية جزائية تعاقب عليه) وبين الفساد بمعناه الأشمل وهو الهدر في الموارد وأيضا الهدر في التصرف بعائدات تلك الموارد من هذه الناحية فان العراق خسر من جراء الهدر في تحقيق تعظيم واستغلال الموارد وفي التصرف في متحصلاته من تلك الموارد حوالي ٢٥٠ مليار دولار خلال خمس سنوات.. وفصلتها بأرقام: سرقة وتهريب النفط بالاستناد إلى التحري الذي تقوم به هيئة النزاهة في ذلك الوقت وبالركون إلى الأرقام المعلنة عن تهريب النفط العراقي التي يعلنها الأميركيان بوصفهم يتولون الإشراف والتواجد الميداني في مواقع تصدير النفط العراقي وينتشرون في مناطق الآبار النفطية إلى جانب أنهم هم من يتولى إبرام عقود تصدير النفط وقبض إيراداته وإيداعها في صندوق تنمية العراق إلى جانب أنهم يمنعون أياً كان من الاقتراب من مواقع التصدير على مسافة ٣ كم دون (باج) صادر عنهم.. وتقاريرهم تشير إلى أن معدل سرقة وتهريب النفط ضمن محافظة البصرة وحدها بلغ معدله ٢٥٠ ألف برميل يوميا.. إلى جانب الهدر الناجم عن اهراق مليارات الدولارات يوميا من جراء حرق الغاز المصاحب للنفط وعدم استغلال الغاز العراقي بالإضافة إلى ما يعلنه راسميون عراقيون (السيد برهم صالح - نائب رئيس الوزراء في حينه) عن أن معدل ما يسرق من نفط من خلال أنابيب النفط في منطقة بيجي وحدها يبلغ ملياري دولار سنويا، إلى جانب استيراد المشتقات النفطية بدلا من بناء مصافي في العراق

حول العادات وسرقة وتهريب النفط في العراق - تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة...

عودة والعود أحمد إلى ما جاء في تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة (IAMB) بشأن العراق لعام ٢٠١١

ثانيا: تضمن تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة وبشكل واضح وصريح ودون أي لبس وربما جعل من ذلك محوره الرئيس الآتي:

١. إن النفط العراقي قد تعرض إلى التهريب وعلى نطاق واسع..

٢. إن أجهزة وزارة النفط لغاية تاريخ أعداد هذا التقرير لم تستكمل نصب العدادات الالكترونية الخاصة بتحديد: كم المستخرج من النفط..؟ وكم هو المصدر من النفط..؟ وكم هو المستخدم للمصايف المحلية لتحويله إلى مشتقات نفطية..؟.

وأيضاً: هل أحتاج لوضع خطوط حمراء تحت النصوص التي وردت ضمن التقرير الدولي والتي تنص صراحة على هذا الجانب..؟.

إن خلف هذا الجانب حيثيات تدمي القلب.. حقيقة وليست مجازاً.. وأجدني بحاجة بل ملزم أن أشير إلى أهم تلك الحيثيات وبشكل تفصيلي:

٣. حملت أوراقى وذهبت إلى الشهرستاني وزير النفط والتقنيتهما هو ومفتشه العام - الذي خلفه وزيراً للنفط حالياً - بلغ الأمر إلى المشادة الكلامية بيني وبينهم هم ينطلقون من أرضية صلبة تقول أن الحكومة والأحزاب الحاكمة إلى صفهم.. وأنا أنطلق من قيمي فقط وواجبات وظيفتي فقط.. ما هي حججهم..؟.

أولاً: هم يقولون: لا توجد سرقة في النفط الخام.. وان الذي يحصل فقط هو تهريب سابق للمشتقات النفطية وقد قضينا عليه من خلال رفع أسعار بيع تلك المشتقات للمواطنين إلى مثل أسعارها في الخارج وبات تهريبها إلى الخارج غير مربح للمهرب فهو يشتريها ويبيعها بنفس السعر..!.

وأنا أقول: هو أنكم في الوقت الذي دمرتم فيه حياة الناس وضاعفتم تكاليف حياتهم المعيشية من خلال رفعكم لأسعار المحروقات إلى خمسة أضعاف سعرها في عهد صدام فانخفض الدخل الحقيقي لهم إلى ٢٠ ٪ من الدخل الاسمي وقذفتهم بملايين الناس إلى تحت خط الفقر فان ربع مليون برميل نفط خام يسرق ويهرب يومياً.. وكان الأجدى والأخلاقي إذا كان منع التهريب هو الدافع لرفع أسعار المحروقات هو أن تقوموا بحماية النفط من السرقة والتهريب بدلاً من مضاعفة أسعاره بعدة أضعاف على الناس والنتيجة فان السرقة وتهريب النفط قائمه وعلى أوسع نطاق..

ثانياً: هم يقولون أن العدادات الالكترونية منصوبة ومستخدمة من قبلهم وأنا أقول هذه أدلتي فأعطني الدليل على إنكم تستخدمون العدادات الالكترونية وسلمني قراءاتها أن كنت صادقاً..

ثالثاً: تراجعوا فقالوا نحن نستخدم العدادات في مواقع التصدير فقط لكي نعرف كم تم تحميل الباخرة بالنفط.. ولا نحتاج إلى نصب عدادات في أماكن أخرى.. وأنا أقول: إن ما تقوله ليس صحيحاً فإن العدادات موجودة في مكانين فقط من منصات التصدير والبقية تعتمدون الذرعه في حين أن فرق سنتمتر واحد في الذرعه يعني آلاف براميل النفط..

رابعاً: هو يقول لا نحتاج إلى نصب عدادات في أماكن أخرى عدا مواقع التصدير.. وأنا أقول: بل نحتاج إلى ذلك على كل بئر لتعرف كمية المستخرج وتقارنه بمجموع المصدر والموجه للاستخدامات المحلية ونحتاج إلى تلك العدادات في محطات الضخ أيضاً الموجودة على الأنابيب لتعرف كمية المنقول بواسطتها ومقارنته بعدادات الآبار التي تعد المستخرج من النفط، ونحتاج إلى تلك العدادات في مواقع التصدير لمعرفة كم صدرت ونحتاج العدادات عند مداخل المصافي لتحديد كمية المستلم... وأنا أقول: لقد وضعوا تحت تصرفك ٨ مليار دولار (لغاية عام ٢٠٠٨) لتهيئة البنية التحتية للنفط ويفترض أن تكون أولى فقراتها العدادات الالكترونية.. فأين تلك العدادات..؟ وأنا أقول: لقد تم إحالة مقابلة على شركة هاليبرتون الأمريكية والمملوكة لديك تشيني نائب بوش بمبلغ ١,٤ مليار دولار وتعهدت بإعادة أرقام إنتاج النفط إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ وهي ٢,٨ مليون برميل يوميا.. ومن ضمن ذلك نصب العدادات.. في حين أن إنتاجك المعلن ١,٧ مليون برميل يوميا والعدادات غير موجوده..؟

خامساً: هو يقول لماذا لا تذهب لمتابعة سرقة النفط في بييجي.. لماذا تتابع النفط في البصرة..؟ وأنا أقول: أليس النفط في بييجي تابع لك أيضاً..؟ وان ذهبت إلى بييجي ستقول لماذا لا تتابع سرقة وتهريب النفط في البصرة..؟ ثم هل أنت الذي ترسم لي محددات عملي..؟

سادساً: قلت له أتفضل: هذه الوثائق التي أحمل تؤكد أن الإيرانيين طردوا العمال والمهندسين من حقول النفط في الفك النفطية العراقية..

٤. ماذا تبين لاحقاً..؟

تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة الصادر في عام ٢٠١١ يقول: (إن وزارة النفط عرضت خطة شاملة لتركييب نظام شامل لعدادات قياس النفط بحلول نهاية عام

٢٠١١.. ويشير المجلس إلى أن شركة برايس ووتر هاوس كوبرز أكدت عدم استخدام العدادات التي تم تركيبها دون خطوات أخرى يتعين اتخاذها من أجل التنفيذ الكامل للجدول الزمني الذي أعدته وزارة النفط حتى نهاية عام ٢٠١١ واقترحت الشركة تعيين طرف مستقل مؤهل فنيا للتحقق من خطة التنفيذ من حيث شمولها وفعاليتها وكفاءتها عند تنفيذها بالكامل ولاحظ المجلس الدولي للمشورة والرقابة بقلق إن تنفيذ الخطة قد تأخر بالفعل عن الجدول الزمني وحث الحكومة العراقية على بذل قصارى جهدها لتنفيذ خطة عدادات القياس في الموعد المحدد).. أنظر تقرير المجلس الدولي للمشورة والرقابة - العراق لعام ٢٠١١... ماذا يعني هذا؟.. انه يعني الآتي:

أولاً: أن العدادات التي لا تخلو أية دولة نفطية من استخدامها - عدا العراق - ما زالت غير مستخدمة لغاية تاريخه.. في حين إن أثرها جد حاسم للسيطرة على النفط العراقي..

ثانياً: ليس كما يقول السيد الشهرستاني وخلفه من أن العدادات مع أنها ليست مستخدمة إلا أنها غير ضرورية إلا في منصات التصدير.. بل أن العدادات مطلوبة قبل أية منطقة أخرى على الآبار لتحديد كمية المستخرج من النفط ومن ثم متابعة مصيره..؟..

ثالثاً: العدادات رغم أهميتها فإنها غير كافية للسيطرة على النفط إنما يتطلب الأمر الآتي:

١. منظومة معلومات وسيطرة مستودعية مؤتمتة تبين الآتي..:

- الكميات معاملة بمعايير التحويل في نهاية أنابيب الضخ عند التصدير وعند المصافي (بمعنى ضربها * معامل التحويل) بعد الأخذ بنظر الاعتبار معدل الفاقد المسموح به أثناء النقل في الأنابيب...

- الكميات المنتجة ونصف المنتجة والمخلفات في المصافي بعد معاملتها بمعاملات التحويل (بمعنى كم أنتجت من كل نوع من المنتجات * معدل التحويل المعياري من نطف خام) وأيضا المخلفات + رصيد آخر المدة من النفط الخام.. ومقارنة هاتيك وهاته مع عدادات الآبار...

٢. منظومة معلومات سيطرة نقدية..

٣. شفافية كاملة في عرض قضايا النفط عقودا وإنتاجا وتصديرا وتصنيعا..
وتمكين الجهات الرقابية من أداء مهامها.. ومحاسبة من لدن الجهات البرلمانية
والحكومية.. فالأمر يتعلق بمورد العراق.. الرئيسي..

ثالثاً: هيئة النزاهة في ادارة السيد رحيم العكيلي:



أولاً: مرحلة الولاء للحكومة:

- رئيس هيئة النزاهة الجديد مدافع عنيد عن الحكومة وينفي كل ما قاله السابق
عن الفساد: نفا القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة العامة اتهامات سلفه موسى
فرج للأمانة العامة في مجلس الوزراء بالتآمر للسيطرة على الهيئة وعرقلة مهامها وعملها
في ممارسة دورها واحكامها الدستورية بالرقابة على مؤسسات الدولة. وقال العكيلي
إنه لمس من مجلس الوزراء كل الدعم

والاسناد، وأكد أنه لم يلحظ منذ توليه مهامه قبل أسبوع أية محاولة للتدخل في
شؤون الهيئة بل على العكس نظمت الأمانة العامة بمجلس الوزراء اجتماعا مع باقي
المؤسسات المعنية بالرقابة والتفتيش التشريعية والتنفيذية والقضائية من أجل التعاون
والتسيق مع الهيئة وتسهيل مهامها.

وأكد العكيلي أنه لن يسمح بتدخل أي طرف أو جهة في عمله، لأن الهيئة مستقلة،
وأن ما أدلى به الرئيس السابق للهيئة إنما يعبر عن وقائع حصلت في عهده من أن الأمانة
العامة في مجلس الوزراء قامت بإبلاغ مؤسسات الدولة بعدم التجاوب مع الهيئة وعدم
تزويدها بالوثائق والمعلومات التي تحتاجها، وأنها حاولت منذ البداية السيطرة على

الهيئة على الرغم من أنها مرتبطة دستوريا بمجلس النواب وليس مجلس الوزراء.

وقال القاضي العكيلي إن ما ذكره سلفه فرج من طبيعة العلاقة بين الهيئة ومجلس الوزراء قد يعود إلى التوتر الذي ساد تلك العلاقة بسبب بعض المسؤولين في الهيئة الذين كانوا يتعاملون مع المسؤولين في الدولة بروح من التعالي الزائد بل وتعدت الهيئة حدود اختصاصها، وبلغت حد التدخل في اختصاصات الآخرين وكادت تبلع الدولة، وهذا ما لاحظته منذ عام ٢٠٠٥ عندما كان نائباً لرئيسها. وأتهم موسى فرج الأمانة العامة في مجلس الوزراء بالإساءة بشكل مباشر إلى شخص رئيس الوزراء نوري المالكي عندما أثارت تصرفاتها الشبهات حول تستر رئيس الوزراء على الفساد والمفسدين، لأن جميع الكتب ذات العلاقة تصدر من ديوانه وتحمل توقيع مدير مكتبه، وهو ما أستغله الرئيس الأسبق للهيئة راضي الراضي والأميركيون في تحميل المالكي المسؤولية.

وكشف فرج عن أن الأمانة العامة ومكتب رئيس الوزراء تمنعان محققي هيئة النزاهة من الدخول إلى مبانيهما، وخصوصاً في ما يتعلق في الكشف عن المؤهلات الدراسية للعاملين فيهما. لكن القاضي العكيلي أكد أنه لم يطلع على أية أوامر صادرة عن مجلس الوزراء إلى دوائر الدولة تمنع إعطاء هيئة النزاهة معلومات، وأن أحداً لا يمكن أن يحجب معلومات عنها، لأنها تحصل على أوامر قضائية بذلك.

وحول ما أورده فرج من نماذج عن حالات فساد في وزارات الدولة المختلفة حسب قوله، ومنها حالة في وزارة الصحة تتعلق بمحاولة رشوة أحد المقربين من رئيس الوزراء من خلال محاولة إبعاده عن عملية البت في صفقة لبناء ٢٠ مستشفى بمبلغ يزيد عن ١٠ مليارات دولار لصالح شركة معينة، قال القاضي العكيلي إنه لم يطلع بعد على جميع القضايا المعروضة على الهيئة لكنه أقر بعلمه في أن تحقيقاً فتح بهذه القضية، إلا أنه أشار إلى أنه لا يجوز التحدث عن تفاصيله لحين صدور قرارات نهائية.

أما عن حادث مقتل صيدلي لم يمر على زواجه سوى شهر واحد بدعوى كشفه تلوث عقار الألبومين الذي استوردته وزارة الصحة بفيروس الأيدز، على حد قول فرج، فقال رئيس هيئة النزاهة الحالي القاضي العكيلي إن هناك تحقيقاً بشأن هذا الدواء وقد ادلى المفتش العام بوزارة الصحة برأيه والموضوع ما زال قيد البحث.

وعن حالات الغش والفساد في وزارة التجارة التي تحدث عنها الرئيس السابق لهيئة

النزاهة وقوله إنه في الوقت الذي لم تتمكن الهيئة خلال أربعة أعوام من عملها سوى الكشف عن حالة أو اثنتين من المواد الغذائية تمكنت في عهده وخلال شهر ونصف فقط من الكشف عن عشرات الآلاف من حالات من الكشف عن أغذية فاسدة غير صالحة للاستهلاك البشري، قال القاضي العكيلي إن وزارة التجارة هي التي كشفت تلف تلك المواد، وإن هيئة النزاهة شكلت فرق عمل توصلت إلى النتائج نفسها. وأوضح أن عشرات الآلاف من حالات الفساد التي أشار إليها فرج، هي في الحقيقة ١٠ آلاف طن من حليب فاسد يجري الآن التحقيق في كيفية اختفاء أربعة آلاف طن منه لمعرفة من يقف وراء استيرادها وكيف تم التصرف بالكمية المفقودة.

ورفض القاضي العكيلي الحكم على الوزراء وأدائهم بدعوى أنهم حصلوا على ثقة الشعب ممثلاً بنوابه في البرلمان، وهم الذين يملكون حق سحب الثقة من أي وزير يرون أنه غير كفوء. جاء ذلك في معرض رده على سلفه موسى فرج الذي قال إن وزير التربية يصلح أن يكون خطيباً في جامع من حيث أتى في كندا لأنه لم يصرف سوى ثلاثة في المائة من ميزانية وزارته على الرغم مما تبثه الفضائيات من صور غير لائقة لمدارس في العراق من حيث البناء والمحتوى.

وحول صلاحية هيئة النزاهة العامة في ملاحقة المسؤولين من حملة الشهادات المزورة قال رئيس الهيئة القاضي رحيم العكيلي إن التزوير كجريمة يدخل في اختصاص هيئته لكن ليس كل من يحمل شهادة هو صاحب كفاءة والعكس صحيح على حد قوله. كما تطرق القاضي العكيلي إلى عملية اختطاف خمسة من خبراء النظام المحاسبي FMIS من داخل مبنى تابع لوزارة المالية العام الماضي وعلاقة ذلك الحدث بمنع الكشف عن الفساد، وقال إنه قد يكون من بين أسباب وقف العمل بهذا النظام هو عدم وجود كفاءات وطنية قادرة على تسييره خاصة وأن الحكومة الإلكترونية لم تطبق بعد وهي كفيلة بالحد من الفساد، إلا أنه أكد أن هذه القضية قد أثارت اهتمام الحكومة، ولم ينف العكيلي إمكانية وجود جهات فاسدة في وزارة المالية تمنع تنصيب هذا النظام الذي يعد من أهم طرق علاج الفساد المالي.

ثانياً: مرحلة الانقلاب على الحكومة:

رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي: مكافحة الفساد في العراق مجرد كلام!

كشف رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي، إحصائيات الذين تمت

مساءلتهم قضائياً خلال هذا العام، فيما نفى وجود نية حقيقية لدى العراق للقضاء على الفساد، معتبرا إستراتيجية الحكومة في مكافحته حبرا على ورق جاء ذلك في جلسة حوارية بالمجلس العراقي للسلم والتضامن، انتقد فيها العكيلي سيطرة السياسيين على المشاريع العكيلي ابتعد عن الجانب النظري، وركز على الجانب العملي اعتمادا على تجربته في متابعته الفساد وعمله في هيئة النزاهة وفرّق العكيلي بين معرفة طريق محاربة الفساد و عدم الخوض في مكافحته، وقال «نحن نعرف طريق مكافحة الفساد لكن لا نريد أن نتخلص منه رغم إمكانية القضاء عليه خلال خمس سنوات».

ملامح القضاء على الفساد يحددها العكيلي بـ ٣ أدوات أساسية، ذكرا «أن الأول يتعلق بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب لاسيما في المواقع القيادية»، مستدركا «ما يحدث هو وضع الشخص الموالى في المكان المناسب، لا على أساس الطائفة والمذهب، إنما المحاصصة الحزبية»، رافضا الحديث عن وجود محاصصة طائفية، ناقلا عن عضو لجنة النزاهة البرلمانية صباح الساعدي قوله «الموجود محاصصة مغانمة حيث توزع مؤسسات الدولة بين الأحزاب وفق ما تنتجه من مغانم،

أما الحديث عن تبني إستراتيجية في مكافحة الفساد يوضح العكيلي إنها «وضعت وأقرت منذ آذار من العام الماضي ولكن العبرة ليس بوضعها إنما بتنفيذها وبالتالي هي حبر على ورق» وذكر رئيس هيئة النزاهة «أن النزاهة لا تستطيع بمفردها الحد من الفساد»، متسائلا «كيف تتم ملاحقة ٥٠٠ مدير عام فاسد من بين ٦٠٠ موجودين في العراق؟».

مشيرا إلى أن قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب من اختصاص السلطتين التنفيذية والتشريعية أما الأساس الثاني، بحسب العكيلي «الشفافية»، مستبعدا إمكانية مكافحة الفساد دون وجودها، وقال «لا زالت الدولة تعمل خلف الأسوار العالية ولا يعرف احد ما يدور في داخلها»، متابعا «أقنعنا الجهات التنفيذية بنشر كل ما يثار حوله لغط في الإعلام، كإيفادات كبار موظفي الدولة»، داعيا إلى نشرها بعد صدور أمر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء موجه إلى الوزارات بهذا الصدد فيما عرج العكيلي على الأساس الثالث «المساءلة»، ويشدد على أنها عدد من العناصر يجب تفعيلها، وهي كل من القضائية والشعبية، وهذه الأخيرة تركت أثارا كبيرة من خلال ما شهدته

البلاد من تظاهرات كونها لا تعتمد على الدليل فضلا عن أنها واجبة الاستجابة.

وتابع أن ٢٦ بالمئة من المحالين إلى المحاكم يخرجون لعدم كفاية الأدلة، متوقفاً أن يكون الجزء الأكبر من هذه النسبة مفسدين، معرباً عن أسفه لعدم إمكانية النهوض بالمساءلة البرلمانية إذا ما استمر الوضع السياسي على ما هو عليه حالياً، أما المساءلة الرئاسية فلا يمكن أن تكون دون وجود قادة أكفاء نزيهين مؤمنين بمكافحة الفساد ووجه رئيس هيئة النزاهة انتقادات لاذعة إلى نظام الانتخابات كونه حجماً من الرقابة الانتخابية،

مبيناً «أن النظام الانتخابي الموجود في العراق وضع لإعادة انتخاب الأحزاب السياسية ذاتها التي كانت في السلطة»، واصفاً مساءلة وسائل الإعلام بالأكثر فعالية من غيرها وينفي العكيلي وجود أسس علمية تم من خلالها قياس الفساد في العراق، باستثناء الاستبيانات التي تعد لقياس حجم تعاطي الرشوة كونها أكثر أنواع الفساد وضوحاً في دول العالم،

مشدداً على أن الرقم المعلن في الفساد أقل من الموجود فعلاً بكثير وينقل العكيلي عن تقرير أعدته هيئة النزاهة في مدة الستة أشهر الماضية ويقول «إن عدد المطلوبين للهيئة بأوامر قبض أو استقدام من قاضي التحقيق ٣٣١٨ متهماً موظفاً منهم بدرجة مدير عام فأعلى و٦ تهم بدرجة وزير»، متابعاً «في حين أحيل إلى المحاكمة ١٧٧٧ متهماً منهم ٥٦ من مرشحي الانتخابات، وتهمهم تتعلق بتزوير الشهادات، و٦٦ شخصاً بدرجة مدير عام فما فوق، و١٠ بدرجة وزير»، أما عدد الذين تمت محاكمتهم، بين العكيلي أنهم ٦٢٧ شخصاً تم الإفراج عن ١٠١ منهم لعدم كفاية الأدلة، في حين أُدين ٤٧٩ متهماً بنسبة ٧٦,٥ بالمئة من المحالين ضمنهم ٣ بدرجة وزير و ٢٧ بدرجة مدير عام فما فوق. وأشار العكيلي إلى أن خير مثال عن عمق وخطورة الفساد في العراق هو «تمديد العقود» والذي تمت مناقشته في اجتماع المفتشين العموميين،

مبيناً أن «تمديد العقود» لا تبدو من النظرة الأولى إليه، أية مشاكل، متابعاً «أنه جهة معينة في الدولة تتعاقد مع القطاع الخاص لإنجاز مشروع معين خلال فترة معينة وفي حال عدم الانجاز في المدة المنصوص عليها في العقد يتحمل المتعاقد غرامة تأخيرية والتي إذا ما وصلت إلى نسبة عشرة بالمئة من قيمة العقد سيتم حينها سحب المشروع وتحمل المتعاقد كامل التبعات القانونية».

رئيس هيئة النزاهة يشدد على أن المفاوض في اغلب الأحيان لن ينفذ المشروع في المدة المنصوص عليها، إلا أن التبعات القانونية لن تفرض عليه بسبب حصوله على تمديد من قبل الجهات المختصة، معرباً عن أسفه لـ«بقاء المشاريع لسنوات عدة دون تنفيذ، مع بقاء السلفة التشغيلية لدى المفاوض والتي قد تصل إلى مليارات الدنانير ويعفى من الغرامات التأخيرية».

واصفاً ما يجري في بعض مشاريع بالـ«نكت»، وقال «في إحدى المشاريع تم الاتفاق على أن ينجز خلال ٦ أشهر، إلا أن صاحب المشروع حصل على تمديد لمدة ٢٤ شهراً». كما زاد العكيلي «أن محطة كهرباء النجف الغازية ضمن المشاريع السريعة التي جرى التعاقد عليها عقب مشاكل الكهرباء التي حدثت في ٢٠٠٨»، متابعا «تم التعاقد مع شركة لبنانية لإنجازها خلال مدة ٨ أشهر»، مستدركا بالقول «نحن الآن في السنة الثالثة ولم ينفذ سوى ٢٨ بالمئة منه بالرغم من أن سعر انجاز المشروع مرتفع على أساس السرعة». وعن أسباب تمديد العقود يعلل العكيلي «إما أن يقوم المتعاقد بإرشاء صاحب القرار أو المحيطين به»، مضيفاً «أو أن تكون الشركة التي أحيل لها المشروع تعود للمسؤول المعني باتخاذ قرار التمديد أو لمسؤول آخر متنفذ في الدولة وبالتالي سيكون في حماية من المساءلة القانونية»، مؤكداً وجود حالات عديدة يكون فيها صاحب المشروع والذي إما أن يكون المشروع باسمه علناً أو باسم أحد أقربائه.

وشدد رئيس هيئة النزاهة على أن أسوأ ما يمر به العراق حالياً هو الجمع بين التنفيذ والسياسي والمفاوض، وقال «إن جميع رؤساء الكتل أصبحوا وزراء وأصبح الأمر طبيعياً وهم في الوقت عينه مقاولون، منوهاً إلى أن الحل يكون من خلال النظام المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «نظام تعارض المصالح» الذي يمنع من استخدام النفوذ لتحقيق مصالح وهو غير موجود في العراق،

مشيراً إلى أن مشروع قانون مكافحة الفساد ينطوي على نظام متكامل لتعارض المصالح، يمنع فيه قيام من هو بدرجة مدير عام فأعلى اتخاذ قرار يصب في مصلحته أو زوجه أو أحد أفراد أقاربه حتى الدرجة الرابعة، مضيفاً أن الأمر سيحد وبشكل نهائي من تعيينات الأقارب.

ويرى العكيلي أن تمديد العقود إخلال بقواعد التنافس، موضحاً «من المفترض أن تقوم قواعد العقود العامة على أساس المناقصات والمزايدات من أجل فرض أكبر قدر

من التنافس للمتقدمين إلى العطاء والتي أهمها مدة التنفيذ»، متسائلاً «كيف نعطي تمديداً للذي فضل على غيره بسبب سرعة الانجاز؟».

- قال القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة المستقيل، ان الجهود المبذولة من قبل الجهات المتنفذة في الدولة لمحاربة الدور الرقابي هي اكثر من جهود محاربة الفساد:

واشار العكيلي الى ان اكثر انواع الفساد في دوائر الدولة هي من جراء الرشاوى وعمولات الصفقات، وأن هيئة النزاهة لم يتح لها أن تأخذ دورها في محاربة الفساد المتفشي في وزارات ومؤسسات الدولة.

وكان القاضي رحيم العكيلي قد استقال من منصبه بناءً على رغبة السيد رئيس الوزراء، كما ذكر في بيان اصدره العكيلي.

وصوت مجلس النواب على قانون لهيئة النزاهة، وضرورة ان تكون هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب، وليس بمجلس الوزراء كما ارادت كتلة دولة القانون.

سامر علي- العراق ٢٠١١/١٠/٥ م- ١٢:٥٠ ص

ان اختصاص رحيم العكيلي فقط الرشوة وعلى صغار الموظفين فتحول هيئة النزاهة الى هيئة رشاوي واكثرها كيدية لتخلص من الموظفين الذين يرد اذاحتهم من الدوائر بسبب او بدون سبب. رحيم لعكيلي يذكرنا بوزير الكهرباء السابق الدكتور كريم وحيد كانت كل انجازته عبارته عن أرقام تعطى من خلال الاعلام غير واقعية وبطولات وهمية ولدينا مثل يقول الكذب المصنّف خير من الصدق المخربط..

مسؤول رقابي: الفساد في العراق التهم نصف الموازنة المالية للعام الحالي

حيدر علي جواد ٢٠١١/٩/١٨

قال مسؤول رقابي بارز ان التقديرات المتداولة بين كبار المسؤولين والاجهزة الرقابية والبرلمانية تشير الى ان حجم الفساد في العراق يعادل تقريبا نصف الموازنة المالية للبلاد، اي نحو ٤٠ مليار دولار (من اصل الموازنة البالغة ٨٠ مليار دولار تقريبا)..

- شدد إئتلاف دولة القانون على ان رئيس هيئة النزاهة المستقيل رحيم العكيلي لا يمكن اعادته لرئاسة هيئة النزاهة بإعتباره مشمولاً بالاجتثاث..

واوضح مصدر في دولة القانون ان المشمولين بقرار الاجتثاث لا يمكن ان يرأسوا مناصب خاصة كهيئة النزاهة، لذلك فان عودة رحيم العكيلي محالة. واذاف المصدر ان رحيم العكيلي قدم استقالته لما يعانيه من ضغوط سياسية في عمله، مشيرا الى ان الضغوط السياسية ستبقى مستمرة في كل وقت، وان هذه نقطة ثانية ضد عودة العكيلي لرئاسة هيئة النزاهة بحسب قوله، مؤكدا ان هيئة النزاهة بحاجة الى شخص يقف بوجه كل المعوقات التي تواجه عمل الهيئة و ان لا يخضع لأي ضغوط سياسية قد تؤثر عليه. يذكر ان مجلس النواب صوت في الاسبوع الماضي على قانون هيئة النزاهة وارتباطها به مباشرة الى ذلك قال ائتلاف المجلس الاعلى انه لا يريد تسييس الهيئات المستقلة عبر إلحاقها بالحكومة، مبينا ان الدستور اكد على استقلالية هذه الهيئات.

- كشف رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي، إحصائيات الذين تمت مساءلتهم قضائيا خلال هذا العام، فيما نفى وجود نية حقيقية لدى العراق للقضاء على الفساد، معتبرا إستراتيجية الحكومة في مكافحته حبرا على ورق..

جاء ذلك في جلسة حوارية بالمجلس العراقي للسلم والتضامن، انتقد فيها العكيلي سيطرة السياسيين على المشاريع العكيلي ابتعد عن الجانب النظري، وركز على الجانب العملي اعتمادا على تجربته في متابعته الفساد وعمله في هيئة النزاهة وفرق العكيلي بين معرفة طريق محاربة الفساد وعدم الخوض في مكافحته، وقال «نحن نعرف طريق مكافحة الفساد لكن لا نريد أن نتخلص منه رغم إمكانية القضاء عليه خلال خمس سنوات».

ملامح القضاء على الفساد يحددها العكيلي بـ ٣ أدوات أساسية، ذاكرا «أن الأول يتعلق بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب لاسيما في المواقع القيادية»، مستدركا «ما يحدث هو وضع الشخص الموالي في المكان المناسب، لا على أساس الطائفة والمذهب، إنما المحاصصة الحزبية»، رافضا الحديث عن وجود محاصصة طائفية، ناقلا عن عضو لجنة النزاهة البرلمانية صباح الساعدي قوله «الموجود محاصصة مغانمة حيث توزع مؤسسات الدولة بين الأحزاب وفق ما تنتجه من مغانم،

أما الحديث عن تبني إستراتيجية في مكافحة الفساد يوضح العكيلي إنها «وضعت وأقرت منذ آذار من العام الماضي ولكن العبرة ليس بوضعها إنما بتنفيذها وبالتالي هي

حبر على ورق». وذكر رئيس هيئة النزاهة «أن النزاهة لا تستطيع بمفردها الحد من الفساد»، متسائلا «كيف تتم ملاحقة ٥٠٠ مدير عام فاسد من بين ٦٠٠ موجودين في العراق؟».

مشيرا إلى أن قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب من اختصاص السلطتين التنفيذية والتشريعية أما الأساس الثاني، بحسب العكيلي «الشفافية»، مستبعدا إمكانية مكافحة الفساد دون وجودها، وقال «لأزالت الدولة تعمل خلف الأسوار العالية ولا يعرف احد ما يدور في داخلها»، متابعا «أقنعنا الجهات التنفيذية بنشر كل ما يثار حوله لغط في الإعلام، كإيفادات كبار موظفي الدولة»، داعيا إلى نشرها بعد صدور أمر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء موجه إلى الوزارات بهذا الصدد فيما عرج العكيلي على الأساس الثالث «المساءلة»، ويشدد على أنها عدد من العناصر يجب تفعيلها، وهي كل من القضائية والشعبية، وهذه الأخيرة تركت أثارا كبيرة من خلال ما شهدته البلاد من تظاهرات كونها لا تعتمد على الدليل فضلا عن أنها واجبة الاستجابة.

وتابع أن ٢٦ بالمئة من المحالين إلى المحاكم يخرجون لعدم كفاية الأدلة، متوقعا أن يكون الجزء الأكبر من هذه النسبة مفسدين، معربا عن أسفه لعدم إمكانية النهوض بالمساءلة البرلمانية إذا ما استمر الوضع السياسي على ما هو عليه حاليا، أما المساءلة الرئاسية فلا يمكن أن تكون دون وجود قادة أكفاء نزيهين مؤمنين بمكافحة الفساد ووجه رئيس هيئة النزاهة انتقادات لاذعة إلى نظام الانتخابات كونه حجّم من الرقابة الانتخابية،

مبينا «أن النظام الانتخابي الموجود في العراق وضع لإعادة انتخاب الأحزاب السياسية ذاتها التي كانت في السلطة»، واصفا مساءلة وسائل الإعلام بالأكثر فعالية من غيرها وينفي العكيلي وجود أسس علمية تم من خلالها قياس الفساد في العراق، باستثناء الاستبيانات التي تعد لقياس حجم تعاطي الرشوة كونها أكثر أنواع الفساد وضوحا في دول العالم،

مشددا على أن الرقم المعلن في الفساد اقل من الموجود فعلا بكثير وينقل العكيلي عن تقرير أعدته هيئة النزاهة في مدة الستة أشهر الماضية ويقول «إن عدد المطلوبين للهيئة بأوامر قبض أو استقدام من قاضي التحقيق ٣٣١٨ متهما موظفا منهم بدرجة

مدير عام فأعلى و٦ تهم بدرجة وزير»، متابعا «في حين أحيل إلى المحاكمة ١٧٧٧ متهما منهم ٥٦ من مرشحي الانتخابات، وتهمهم تتعلق بتزوير الشهادات، و ٦٦ شخصا بدرجة مدير عام فما فوق، و ١٠ بدرجة وزير»، أما عدد الذين تمت محاكمتهم، بيّن العكيلي أنهم ٦٢٧ شخصا تم الإفراج عن ١٠١ منهم لعدم كفاية الأدلة، في حين أُدين ٤٧٩ متهما بنسبة ٥، ٧٦ بالمئة من المحالين ضمنهم ٣ بدرجة وزير و ٢٧ بدرجة مدير عام فما فوق. وأشار العكيلي إلى أن خير مثال عن عمق وخطورة الفساد في العراق هو «تمديد العقود» والذي تمت مناقشته في اجتماع المفتشين العموميين،

مبيناً أن «تمديد العقود» لا تبدو من النظرة الأولى إليه، أية مشاكل، متابعا «انه جهة معينة في الدولة تتعاقد مع القطاع الخاص لانجاز مشروع معين خلال فترة معينة وفي حال عدم الانجاز في المدة المنصوص عليها في العقد يتحمل المتعاقد غرامة تأخيرية والتي إذا ما وصلت إلى نسبة عشرة بالمئة من قيمة العقد سيتم حينها سحب المشروع وتحمل المتعاقد كامل التبعات القانونية».

- رئيس هيئة النزاهة يشدد على أن المقاول في اغلب الأحيان لن ينفذ المشروع في المدة المنصوص عليها، إلا أن التبعات القانونية لن تفرض عليه بسبب حصوله على تمديد من قبل الجهات المختصة، معرباً عن أسفه لـ«بقاء المشاريع لسنوات عدة دون تنفيذ، مع بقاء السلفة التشغيلية لدى المقاول والتي قد تصل إلى مليارات الدنانير ويعضى من الغرامات التأخيرية»، واصفاً ما يجري في بعض مشاريع بالـ«نكت»...

وقال «في إحدى المشاريع تم الاتفاق على أن ينجز خلال ٦ أشهر، إلا أن صاحب المشروع حصل على تمديد لمدة ٢٤ شهراً» كما زاد العكيلي «أن محطة كهرباء النجف الغازية ضمن المشاريع السريعة التي جرى التعاقد عليها عقب مشاكل الكهرباء التي حدثت في ٢٠٠٨»، متابعا «تم التعاقد مع شركة لبنانية لانجازها خلال مدة ٨ أشهر»، مستدركا بالقول «نحن الآن في السنة الثالثة ولم ينفذ سوى ٣٨ بالمئة منه بالرغم من أن سعر انجاز المشروع مرتفع على أساس السرعة». وعن أسباب تمديد العقود يعلل العكيلي «إما أن يقوم المتعاقد بإرشاء صاحب القرار أو المحيطين به»، مضيفا «أو أن تكون الشركة التي أحيل لها المشروع تعود للمسؤول المعني باتخاذ قرار التمديد أو مسؤول آخر متنفذ في الدولة وبالتالي سيكون في حماية من المساءلة القانونية»، مؤكداً وجود حالات عديدة يكون فيها صاحب المشروع والذي إما أن

يكون المشروع باسمه علنا أو باسم احد أقربائه.

وشدد رئيس هيئة النزاهة على أن أسوأ ما يمر به العراق حاليا هو الجمع بين التنفيذ والسياسي والمقاول، وقال «إن جميع رؤساء الكتل أصبحوا وزراء وأصبح الأمر طبيعيا وهم في الوقت عينه مقاولون، منوها إلى أن الحل يكون من خلال النظام المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد «نظام تعارض المصالح» الذي يمنع من استخدام النفوذ لتحقيق مصالح وهو غير موجود في العراق،

مشيرا إلى أن مشروع قانون مكافحة الفساد ينطوي على نظام متكامل لتعارض المصالح، يمنع فيه قيام من هو بدرجة مدير عام فأعلى اتخاذ قرار يصب في مصلحته أو زوجه أو احد أفراد أقاربه حتى الدرجة الرابعة، مضيفا أن الأمر سيحد وبشكل نهائي من تعيينات الأقارب.

ويرى العكيلي أن تمديد العقود إخلال بقواعد التنافس، موضحا «من المفترض أن تقوم قواعد العقود العامة على أساس المناقصات والمزايدات من اجل فرض اكبر قدر من التنافس للمتقدمين إلى العطاء والتي أهمها مدة التنفيذ»، متسائلا «كيف نعطي تمديدا للذي فضل على غيره بسبب سرعة الانجاز الانجاز؟»..

لجنة النزاهة: رحيم العكيلي لم يقدم استقالته بل طلب إحالته للتقاعد

النخيل: اكدت لجنة النزاهة البرلمانية، الأحد، أن رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي لم يقدم استقالته حتى الآن، مشيرة إلى أنه قدم طلبا لإحالته على التقاعد والذي يجب أن يحصل بدوره على موافقة مجلس الوزراء، وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي في مؤتمر صحافي عقده، اليوم، في مبنى البرلمان: إن رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي لم يقدم استقالته حتى هذه الساعة، وأن العكيلي قدم طلبا للتقاعد مضيفا أن طلب التقاعد يجب أن يحصل على موافقة مجلس الوزراء، وهناك حيثيات لمثل هذا الطلب، مشيرا إلى أن لجنة النزاهة ستقوم باستضافته يوم غد الاثنين لتبيان جميع الإشكالات التي تناولتها وسائل الإعلام خلال اليومين القادمين.

وكان رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي أعلن استقالته في الثامن من أيلول الحالي، بسبب ما وصفها بضغط من أحزاب سياسية تحاول التستر على اختلاس أموال الدولة، فيما أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ١١ ايلول، عن

موافقته على استقالة العكيلي من منصبه.

وكشف النائب المستقل صباح الساعدي، أمس السبت (١٠ أيلول ٢٠١١)، أن أسباب استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي جاءت بعد أن طلب الحزب الحاكم منه فتح ملفات فساد ملفقة بحق الجلبي والبولاني، وفي حين انتقد البرلمان لجعله الحكومة تتحكم بالهيئات المستقلة، اتهم المالكي بانتهاجه ذات النهج الذي انتهجته رئيس النظام السابق صدام حسين..

واعتبر ائتلاف دولة القانون، اليوم الأحد، تصريحات النائب المستقل صباح الساعدي التي أكد فيها أن استقالة رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي جاءت بعد ضغوط سياسية من حزب المالكي، بأنها غير منطقية، وفي حين طالبه بالاعتذار، هدد باتخاذ قرار داخل البرلمان بحق كل من يدلي باتهامات من دون إثباتها وتأتي استقالة رحيم العكيلي بعد نحو عشرة أيام على تأكيد رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح لإحدى القنوات الفضائية أن هيئة النزاهة فشلت في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، مبينا أن الموجود فيها يعاني من الضغط والتجاذب بين القوى السياسية لذلك، فيما أكد ان هناك ملفات الفساد لم تفتح، في حين وصفت هيئة النزاهة في السابع من ايلول الحالي، انتقاد رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن عمل الهيئة بالصائب، مؤكدة أن هناك ضعفا في قانون الهيئة سيؤدي إلى أرباك عمل الهيئة وعدم أعطائها الصلاحيات للحد من ظاهرة الفساد..

يذكر أن هيئة النزاهة، مؤسسة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، أنشئت في العراق باسم مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة، وتهدف إلى منع الفساد ومكافحته ولها وسائلها القانونية في تحقيقه وتأدية وظيفتها، وهي تقسم إلى جانبين، الأول قانوني والثاني تربوي إعلامي تثقيفي، ويرأس الهيئة موظف بدرجة وزير يعينه رئيس الوزراء ولا تجوز إقالته إلا من مجلس النواب بالطريقة نفسها التي يقال بها الوزراء، وللهيئة نائب واحد، وتقوم بإصدار استبيان شهري يبين مؤشر تعاطي الرشوة في العراق..

دولة القانون يتهم رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي

بالتستر على فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة

النخيل: اتهم عضو لجنة الخدمات والأعمار والنائب عن التحالف الوطني إحسان العوادي رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي بالتستر على فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة ولديه (١٠٠) ملف فساد ولم يظهرها إلى الأعلام والقضاء، واصفاً النزاهة بأنها غير فاعلة ولم تأخذ دورها بشكل جيد.

وقال العوادي خلال تصريح اعلامي: أن هناك (١٠٠) ملف فساد لكبار المسؤولين والموظفين والمدراء العامين في الدولة على حد قول رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي الذي قال: أنني لا أستطيع الإفصاح عنها أمام الأعلام لوجود ضغوط سياسية محددة، مشيراً إلى رئيس هيئة النزاهة يقوم بالتستر على الفضائح.

وطالب العوادي رئيس هيئة النزاهة العكيلي عرض هذه الملفات على وسائل الأعلام وأحالتها إلى القضاء لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية للحد من هذه الظاهرة المنتشرة والتي باتت سمة غالبية لبعض المسؤولين.

وأضاف أن دور مجلس النواب دور رقابي حيث يقوم بالتحقيق في ملفات الفساد وإرسالها إلى هيئة النزاهة لتتخذ الإجراءات القانونية والقضائية..

- شدد إئتلاف دولة القانون على ان رئيس هيئة النزاهة المستقيل رحيم العكيلي لا يمكن اعدته لرئاسة هيئة النزاهة بإعتباره مشمولاً بالاجتثاث:

واوضح مصدر في دولة القانون ان المشمولين بقرار الاجتثاث لا يمكن ان يرأسوا مناصب خاصة كهيئة النزاهة، لذلك فان عودة رحيم العكيلي محالة. واذاف المصدر ان رحيم العكيلي قدم استقالته لما يعانيه من ضغوط سياسية في عمله، مشيراً الى ان الضغوط السياسية ستبقى مستمرة في كل وقت، و ان هذه نقطة ثانية ضد عودة العكيلي لرئاسة هيئة النزاهة بحسب قوله، مؤكدا ان هيئة النزاهة بحاجة الى شخص يقف بوجه كل المعوقات التي تواجه عمل الهيئة و ان لا يخضع لأي ضغوط سياسية قد تؤثر عليه. يذكر ان مجلس النواب صوت في الاسبوع الماضي على قانون هيئة النزاهة و ارتباطها به مباشرة.

الى ذلك قال ائتلاف المجلس الاعلى انه لا يريد تسييس الهيئات المستقلة عبر إلحاقها بالحكومة، مبينا ان الدستور اكد على استقلالية هذه الهيئات

وقال عضو المجلس عزيز العكيلي ان غالبية الهيئات المستقلة تدار بالوكالة وان رئيس الوزراء بيده اعضاء او تنصيب رؤسائها كونهم معينون بالوكالة. مشيرا الى ان الهيئات المستقلة إذا باتت تحت سيطرة الحكومة فمن هي الجهة التي تراقب عملها. و يشير الفصل الرابع من الدستور والخاص بالهيئات المستقلة ضمن المادة مئة و اثنتين الى ان المفوضية العليا لحقوق الانسان والمفوضية العليا للانتخابات و هيئة النزاهة تُعد هيئاتٍ مستقلةً تخضع لرقابة مجلس النواب و ينظم عملها بقانون..

القسم الثالث: الموقف من الفساد في العراق..

الفصل الأول: موقف الحكومة من الفساد:

١. الحكومة يهملها جدا أن يفهم الناس أن الفساد يعني الرشوة والاختلاسات فقط لا غير (طبعا اقصد الحكومات الفاسدة بشكل عام ولا اقصد حكومتنا فقط..). لماذا؟ لأن من يمارس الرشوة والاختلاسات هم صغار الموظفين وضمن حافات الجهاز الحكومي وهو ما يسمى بالفساد الصغير في حين أن الفساد الكبير هو غير ذلك.. هو الفساد السياسي ويمارس من قبل قمة الهرم في الجهاز الحكومي (عندما أقول الجهاز الحكومي فاني لا أعني بذلك السلطة التنفيذية فقط إنما المتنفذة عموما سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية أو حزبية..). وعندما تتوجه الأنظار إلى الفساد الصغير فإن الفساد الكبير يكون خارج مجال الرؤية ويكون مرتكبه في منأى عن المساءلة وهذه هي الخطيئة التي ارتكبتها هيئة النزاهة في السنوات الأخيرة عندما أشغلت الناس باستطلاعات عن الرشوة في المحافظات لتنتقل المعركة بعيدا عن المنطقة الخضراء تلبية لرغبة الحكومة، فكانت التضحية بسمعة هيئة النزاهة وضمور ثقة الناس بها في مواجهة الفساد وانقاذهم منه!.. ولذلك فإن الحكومات الفاسدة لا تمانع على الإطلاق بالاعتراف بوجود الفساد وإطلاق التصريحات النارية المنددة بالفساد بين الفينة والأخرى.. ولكن ما تقصده هو الفساد الصغير فالقذافي كان يهاجم الفساد وينتدب ابنه سيف الإسلام لمواجهة الفساد!.. وعلي عبد الله صالح أيضا فقد كلف على ما أعتقد نائبه (الذي فاز بانتخابات الربيع الثوري العربي / فرع اليمن السعيد) وحسني مبارك كان يحارب الفساد أيضا ويحرص على أن تكون بدلاته محاكاة له خصيصا إذ أن الأقلام في البدلة هي عبارة عن حروف متراسة من اسمه باللغة الانكليزية.. وعمر البشير أيضا والذي قرأت قوله مؤخرا وهو يندد بالذين يهولون الفساد لأنه يريد له أن يوصف بالفساد الصغير أيضا.. فقط لا غير.. في حين يتساءل مثقف سوداني.. أليس من الواجب على عمر البشير أن يقتدي بمن تسمى على اسمه وهو عمر بن الخطاب الذي شاهد ابل ابنه سمينة وابل غيره عجافا.. فأستغرب من ذلك وصاح على ابنه قائلا: (ويحك..أرى جمالك سمينه وجمال الناس ضعيفه..؟ هذا يعني انك تستأثر لها بالمروج وتبقي لجمال الناس العاقول..؟ فأخذهن منه إلى بيت المال)..هذا أيام زمان ولم يكن

اسم ولده الوليد بن طلال الذي يُبطن طائرته بالذهب ويصنع لها كراسي من ذهب..!، ليس هذا فقط بل انه استقبل أبو هريره وكان رئيس إقليم اليمن ضمن الدولة الفيدرالية وكان قد قدم لابسا الديباج والحلي والحلل.. فقال له: (أتلبس الديباج يا أبا هريرة..؟) فكان جواب أبو هريره: لقد أهديت لي والنبي (ص) قد قبل الهدية.. فصاح في وجهه عمر: وأنت يا أبا هريره تقارن نفسك بالنبي..؟ أنت مفصول... فكان الذي فعله أبو هريره تعبيراً عن موقفه من زوال النعمة انه نقل أرشيف النبي (ص) محرّفاً إلى معاوية وجعله حسب الطلب.. أرأيتم..؟: (فليس كل من سماه المرحوم أبوه عمراً يكون مثل عمر بن الخطاب..؟ وليس كل من أسمته المرحومة أمه علي.. يكون مثل علياً..؟).. أبو الحسن سمع أن رئيس إقليم البصرة وهو ابن عمه وفوق ذلك الحائز على لقب حبر الأمة.. سمع عنه انه (يدورّ عزائم) فأرسل في طلبه إن أقدم للعاصمة.. فقدم فقال له: (في يوم كذا ويوم كذا أنت في بيت من كنت معزوم..؟ فقال: في بيت فلان.. فقال له: هذا فلان.. من فقراء البصرة أم جليبي..؟ فكان جوابه: بل جليبي.. فقال له: هل توجد من لياليك ليلة كنت مع فقراء..؟ وأنت حبر الأمة..؟ سلم الختم والحبر والأوراق.. وأغرب.. حبر الأمة.. هل أرسلتك للملاحقة العزائم أم للسهر على أحوال الفقراء..؟ أرأيتم..؟ في حين أني قلت لمدير مكتب المالكي بحضور رئيسه ونحو ١٠ وزراء: (كيف تقنتي سيارتين ثمنهما مليار ونصف دينار وتركب سيارة ثمنها ثلاثة أرباع المليار دينار وأطفال العراق لا يجدون أمبولة لمعالجة السرطان وتقول عن نفسك مجاهد..؟ ويفترض أن آثار العاكول ما زالت في قدمك..؟ ستباع السيارات بالمزايدة العلنية وتودع أثمانها الخزينة العامة أو أحيلك للمحكمة المركزية..) لكنهم أقالوني..!.

٢. وهل أن الحكومة عندما توقع على المعاهدة الدولية الخاصة بمكافحة الفساد يعني أنها أحكمت قفل العفة بالقفل والمفتاح..؟ لا طبعا.. فما دام التوقيع على تلك المعاهدة لا يكلفها إلا نصف ساعة من وقت ممثلها في الأمم المتحدة ويجلب لها منافع شتى من بينها الظهور بمظهر العفيف أمام المجتمع الدولي ويحقق لها إخراس القائلين بعدم تعاونها في مجال مكافحة الفساد.. ومؤشر لصالحها من قبل منظمة الشفافية الدولية فلماذا لا توقع على الاتفاقية الدولية..؟ في حين أنا وأنتم نعرف أن المعاهدات الدولية ما لم يكن الالتزام بها يصب في مصلحة دولة كبيرة أو دولة تربطها صلة الرحم بالدولة الكبيرة لن يتم متابعة الالتزام بها ولا يجري إرغام الدول للتقيد بها..

وأمامكم فإن المعاهدة الدولية الفاعلة والمفعلة الوحيدة هي معاهدة حظر انتشار السلاح النووي وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط.. والحرص على متابعتها يصل إلى حد تفتيش أسرة نوم الحكام العرب.. أما غيرها من المعاهدات فمجرد حفلات توقيع وهذا ما يحصل بصدد المعاهدات الدولية ومن بينها مكافحة الفقر ومكافحة الفساد ومكافحة التلوث وغيرها الكثير الكثير.. فهل تحسبون أن التوقيع على معاهدة مكافحة الفساد من قبل حكوماتكم.. ذو بال..؟. واذن فإن التوقيع على المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد من قبل الحكومة لا يعرضها لأية ضغوط من المجتمع الدولي باتجاه تشديد اجراءاتها ضد الفساد، الى جانب ذلك فإنها تخدع الشعب من خلال الظهور بمظهر المحارب العنيد للفساد في الوقت الذي تعمد فيه لتقويض جهود محاربة الفساد...

٣. وهل يعني أن قيام الحكومات بتأسيس أجهزة لمكافحة الفساد يعني أنها تواجه الفساد حقا..؟. إطلاقا.. فهي تستفيد من ذلك من خلال توسيع رقعة المناصب والتوظيف لأتباعها.. والأهم من ذلك أنها تستطيع تجبير الفساد ضد منافسيها مع دمه بختم الجهة الرسمية المكلفة بمواجهة الفساد كي يكتسب المصداقية والمشروعية، وأيضا عندما تتجه إرادة المتنفذين إلى حصر الأمر بالفساد الصغير فإن المنطق يقول: أنها ترسم لأجهزة مكافحة الفساد خطأ احمر لا يتعدى تلك الحدود ومن يتعداه فإنه يدخل إلى وادي القتل وتلك الأجهزة مريحة وكفوءة وتتمتع بالامتيازات طالما أبقت نظرها مسمرا في حافات هرم الدولة تلاحق الصغار ولكن أن تتجه إلى قمة هرم الدولة وتتسلق لتعرف ما يدور..؟. فذا كفر والكفر في ربوع المسلمين.. جريرة.. الخطر من ذلك عندما يتولى امر أجهزة مكافحة الفساد اشخاص وصوليون ومهزوزون.. في هذه الحالة تتحول تلك الأجهزة الى مجرد هراوات بيد الحكومة تستخدمها للتكيل بمن لا يماشي فسادها وليس اقصى من هراوة مكافحة الفساد فإنه يدمي الوجه والكرامة معا..

الفصل الثاني : موقف الإعلام العراقي من الفساد..

١. الإعلام فصيل فرعي من شريحة الثقافة، و بحكم المهنة فان الإعلامي يبحث عما يجتذب اهتمام المتلقي وليس أكثر إثارة أو جذبا لانتباه المتلقي من المفرقات والقنابل الصوتية.. وقد كتبت إلى احد أصدقائي: أن الإعلامي عندما يلاحظ تصدعا في القشرة الأرضية أمامه في مدينة مكتظة بالسكان دون أن يحصل فقدان للأرواح بعد.. ويسمع انفجار مفخخة على بعد مائتي متر فانه يهرع إلى موقع الانفجار ولا يبالي بتصدع الأرض.. كلا الحدثين تتجم عنه خسائر.. والفرق هو أن المفخخة قد تؤدي بحياة العشرات في حين أن التصدع الأرضي قد يؤدي بحياة الآلاف.. وفي الوقت الذي يهرع الإعلامي إلى انفجار القنبلة فان المثقف يشغله التصدع في الأرض عن انفجار القنبلة.

٢. الإعلام في العراق على وجه التحديد لا تتحصر المشكلة فيه على المنهجية والطابع المشار إليه إنما فيه مشكلة أخرى أشد مضاء.. تلك هي أن الإعلام في العراق متحزب.. فمنذ سقوط نظام صدام قبل تسع سنوات والإعلام العراقي ينتظم في خندقين: خندق يسعى لتقويض النظام السياسي القائم من خلال تسقيط أطرافه جماعات أو أفراد ويسعى مستميتا لعودة البعثيين إلى السلطة.. مثل هذا الإعلام الفضائحي التسقيطي يهمله جدا أن يظفر بمعلومة تشير إلى أن فلان من المسؤولين سرق ١٠ دولارات ليصنع من ذلك حكاية.. لكنه لا يهتم بتبديد أو إهدار مليارات الدولارات من جراء سياسات خاطئة أو غير حكيمة.. هذا الصنف من الإعلام عندما يستضيفك في فضائية لا يريد منك أن تعبئ الناس ضد الفساد بل يريد منك أن تقول فساد هؤلاء وتمجد حقبة صدام..! ليصنع منها البديل لما يحصل.. وعندما تقول له: إن هذه الحقبة (صخونه) لاشك في ذلك لكن حقبة صدام كانت الطاعون الأسود..يحاول النيل منك أنت..!، والبعض الآخر يتخيل نفسه صناعا للملوك وفي جيبه الداخلي يحتفظ بالإكسير الذي أفنى كلكامش عمره في البحث عنه..! لكني لا أسعى لتاج وان فعلت يوما فأتمنى أن يكون من يد جوليانا جولي وليس من يد هؤلاء عطني الأجساد والسرائر وان بالغوا باستعمال العطور..! مثل هؤلاء يعكسون صورة مشوهة للجهود الحقيقية المتجهة صوب مواجهة الفساد.. حتى أنني كتبت يوما: أن

الحكومة ليست وحدها المخطئة في وصف من يتكلمون عن الفساد بأنهم بعثيين إنما تلك الأقلام وتلك الفضائيات وتلك المواقع.. حتى بتنا نواجه معضلة حقيقية في تلمس الطريقة لفرز أنفسنا عن المنطق البعثي في الإعلام الذي لا يريد معالجة الفساد ولا يريد وضع حد للفساد بل إبقاؤه واستشراؤه كي يقولوا: لقد كان صدامهم وبعثهم أفضل.. والمشكلة أن بعض من يظنون أنفسهم ليبراليين يفوقون زملاءهم في تلك الفضائيات.. هذا الإعلام لا يجيد استخدام عبارات غير الصفوية والشيعية والسنة ولا يعرف طريقا للمواطنة والوطنية والاستقامة وفي هذه الحالة فإنه ليس اعلاما فاسدا بل ان فساده من النوع المركب والمعقد والمتخلف...

في الجانب الآخر يتخندق الإعلام الحكومي والحزبي وما دامت الحكومة في العراق قائمة على أساس المحاصصة فان هذا الخندق يمارس مهمته الإعلامية في شقين الأول يدافع ويغطي ويبرر ويلمع ويوعد لمن يعمل لحسابهم والشق الثاني ممارسة الحرب البينية ضد الأطراف الحكومية والسياسية عدا من ينتمي إليهم هو فالجميع في سقر الا مجموعته فهي الناجية.. طبعا هذا المنهج لا تعتمده مجموعة محددة بالذات فقط بل كل المجموعات والشلل فيحترار المواطن أي الشلل يصدق..

هذا لا يعني ألبته خلو الساحة من الإعلاميين ذوي القيم والانتماء للشعب والوطن وليس غير ذلك لكنهم محاصرون فالعملة الرديئة تطرد الجيدة من السوق.. وخصوصا في ظل منطق قائم يقول: إن لم تكن معي فأنت ضدي..

شمخي جبرا صحفيون فاسدون ٢٠١٢/٩/١١

صاحبة الجلالة او السلطة الرابعة كما درجت الادبيات السياسية على تسميتها، تمارس دورا رقابيا مهما وتمثل عين المجتمع على مؤسسات الدولة.

ولكن ماذا يبقى للصحافة ودورها حين تحيد عن نزاهتها وموضوعيتها؟ بل ماذا يتبقى من الصحفي وشرف الكلمة حين يكون معروضا للبيع؟ لماذا نرى ان بعض الصحف تستطيع ان تكيل التهم والشتائم للجميع الا جهة واحدة او وزارة واحدة لاتقترب من ذكرها الا مدحا واطراء؟.

هذه التساؤلات نطرحها ونحن نسمع هنا او هناك ان بعض الصحفيين اصبحوا تابعين

لهذه المؤسسة او تلك او مروجين لاخبار وزارة بعينها وكأنهم بوق لهذا الوزير او ذلك المدير العام، او يمارس الابتزاز ان لم يصل الى ضالته في الحصول على (الاكاديمية) كما يسمونها.

في مثل هذه الحال هل تستطيع الصحيفة ان تمارس دورها الرقابي بوصفها صوت المجتمع والمدافع عن مصالحه، وقد تم شراء سكوتها او انحراف موقفها من خلال الاعلانات او دفع الاموال لبعض منتسبيها؟.

قد نقرأ في هذه الصحيفة او تلك نقدا لوزارة ما، ولكن بعد فترة نرى مادة صحفية (مقالا او تحقيقا او تقريرا صحفيا) كله مديح للوزارة ومنجزاتها وكفاءة وزيرها ونزاهته ووطنيته، مع ان هذه الصحيفة كانت قد اشارت الى فساده قبل فترة، فيقال عن هذا التباين في المواقف ان صاحبة الجلالة أصلحت علاقتها مع هذا الوزير من خلال حصولها على حصتها من اعلانات الوزارة.

الفساد والافساد الذي يشوب العلاقة بين مؤسسات الدولة وبعض الصحف هناك من يعتاش عليه اذ يعتبره مصدرا لتمويل الصحيفة.

هذه الظاهرة لا تقتصر على الصحف بل يقوم بها بعض الصحفيين الذين يمارسون الابتزاز لهذه المؤسسة او تلك او لبعض المسؤولين من أجل الحصول على (الاكاديمية) التي لا تختلف باية حال من الاحوال عن الرشوة التي يتلقاها الموظف العمومي في بعض المؤسسات.

اذا مارست الصحيفة او الصحفي عملية الابتزاز او الفساد والافساد فانها تغض الطرف عن ما يجري في بعض مرافق الدولة، فأنها تفقد دورها الرقابي ولن تصبح سلطة رابعة كما يراد لها.

وهكذا فأن من يعتاش على السحت الحرام او على فضلات الفاسدين وسراق المال العام سيفقد هيئته وسلطته الرقابية فيصبح تابعا ذليلا يلهث وراء هذا المسؤول او ذلك. الصحف والصحفيون الذين يمارسون الابتزاز يوفرون غطاء للفسادين وهو مايفقدهم مصداقيتهم امام القراء، فيتم نبذهم من قبل زملائهم الاخرين..

الفصل الثالث: موقف القضاء من الفساد..

١. هل رأيتم قاضيا يجوب الشوارع والقرى يبحث عن متخاصمين ليقضي بينهم؟ أو يسأل عن من يرومون الزواج ليعقد لهم؟ وهل أن القاضي يصدر أوامر قبض بشأن قضايا وقف عليها خارج الدوام الرسمي؟ لا.. فطبيعة عمل القاضي انه لا يتحرك إلا بناء على تحريك شكوى.. ويتم تحريك الشكوى من خلال إحدى جهتين: المشتكي أو جهاز الادعاء العام إما غير ذلك فطبيعة عمل القضاء تقول أن الأمر خارج مجال عمله.

٢. في جانب الردع فإن طبيعة عمل القضاء تجعله مهتما بنوع الفعل وليس بحجمه فالسارق للدينار الواحد والسارق لمليار دينار الفعل ذاته والمواد القانونية العقابية الخاصة بذلك ولا يوجد فيها تدرج يجعل من عقوبة سرقة ١٠ دنانير غير العقوبة المترتبة على سرقة مليون دينار، فلا توجد تعرفه كمركية ولكن قد تكون العقوبة مقترنة بظروف مشدده.. وصدام أُعدم شنقا وهي نفس العقوبة التي واجهها مجرم آخر قتل شخصا واحدا.. في حين أن حجم الفعل المرتكب من قبل صدام اكبر بكثير من حجم الفعل المرتكب من قبل المحكوم الثاني وحجم الضرر الذي تسبب به صدام يختلف عن حجم الضرر الذي تسبب به زميله.. لكني وبصفتي مواجها للفساد يهمني مواجها قضايا الفساد الكبيرة قبل الصغيرة لأنها تتسبب بالحاق ضرر اكبر ويشمل عددا كبيرا من الناس فأنت عندما تواجه الفيضان تولى الكسرة الكبيرة في الجرف والتي تتسبب في تدفق كميات هائلة من الماء اهتماما اكبر وأسبقية مطلقة.. دون أن تهمل الصغيرة كليا باعتبارها ستكبر أيضا، فليس من المعقول أن تشغل هيئة النزاهة برشوة لشرطي مرور لا تتعدى كارت موبايل وترجئ ملاحقة قضية حجمها مليارات الدولارات، القضاء لا يميز بين الاثنين ورئيس الهيئة الذي سبقني وكذلك الذي لحقني تعاملنا مع قضايا الفساد من هذا المنطلق كونهم قضاة وهو أمر خاطئ.. وأيضا مضلل فهو عندما يقول: أن عدد القضايا المفتوحة في الهيئة يبلغ كذا ألف.. فقد تكون نسبة ٩٥٪ منها مثل قضية كارت الموبايل..!

٣. وطبيعة عمل القضاء تحتم عليه الاستناد إلى أدلة جرميه وتوفر القصد الجنائي وهذا قد يتوفر في فعل لا يتعدى سرقة دينار واحد.. في حين أن تلك الشروط قد لا تتوفر في التسبب بتبديد مليارات الدولارات ومن جرائها لم يتوفر الماء الصالح أو الدواء أو السكن لأعداد هائلة من الشعب وبسببها انتشر في أوساط كثيرة الفقر.. والذي ترتب عليه يفوق حجم الضرر الناجم عن فعل من أفعال الإبادة الجماعية.. وإذن.. القضاء وحده غير كافٍ لمواجهة الفساد.. بسبب طبيعة آلياته...

٤. وفوق ذلك فإن البعض عندما يتكلم عن القضاء يتكلم بمنطق أحد الصنفين: محبي ومبغضي الإمام علي (ع) فالصنف الأول عندما يتكلم عن القضاء يتكلم عنه وكأنه يتكلم عن أحد مؤسسي المذاهب الخمسة: أبو حنيفة النعمان أو المالكي أو ابن حنبل أو الشافعي أو جعفر الصادق...! إما الصنف الثاني فإنه عندما يتكلم عن القضاء فيتكلم عنه وكأنه يتكلم عن بريمر، الصنف الأول هم إما من منتسبي جهاز القضاء أو أنهم مرعوبين من أن يمثلوا يوماً أمام القضاء (وتضيق عليهم الواسعة..) ولذلك فهم يتملقونه مسبقاً.. الصنف الثاني هم واحد من ثلاثة: إما بعثي وبالنسبة له كل الذي حصل بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بدعه وكل بدعة في النار.. والثاني هو الذي يكتب أو يقول وهو مستتر تحت اسم مستعار وصورة مستعارة، والثالث هو (من المغترين فهو في منأى مثل إليزابيث مصون وغير مسؤول).. الموضوعي لا هذا ولا ذاك.. فجهاز القضاء يعمل فيه أناس وليسوا مكائن.. والناس منهم الفاسد ومنهم النزيه ومنهم الذي يقول لأحد المتخاصمين همسا: عود دير بالك علينا... مثل ما كان يقولها في حقبة صدام وهو معتاد عليها ولن يقلع عنها لو جعلت راتبه مساو لراتب رئيس جمهوريتنا والبعض الآخر نزيه وان أشبعته ملقا. فإذن.. القضاء يتولى مرحلة من مراحل المواجهة مع الفساد وليس كلها، والقضاة فيهم الفاسد وفيهم النزيه وفيهم الرعيدي وفيهم الشجاع.. أمس تابعت الاخبار على فضائيات عراقية فاصدمت عيني بخبر يقول: أثيل النجيفي محافظ نينوى يحتج على شمول ٢٢ قاضيا من المحافظة باجتثاث البعث، وناطق بأسم هيئة المسائلة والعدالة يقول: ان هيئة العدالة والمسائلة هيئة دستورية ولا يمكن تجاوز قراراتها.. سأعود الى بحث هذا الجانب لاحقا عند مناقشة افشال جهود مكافحة الفساد...

الفصل الرابع: موقف الشارع العراقي..

أ. موقف المثقفون من الفساد:

ومن المثقفين من فاق الحكام فساداً...!

الفوضى السياسية التي تضرب أطنابها حالياً في العراق تقابلها بلبلة وفوضى فكرية تعم معظم الأوساط الشعبية والشارع العراقي والتي بلغت ذروتها في الأسابيع الأخيرة أسئلة كثيرة تفرض نفسها وتبحث عن إجابة دون جدوى.

هل ينهار الكيان السياسي للعراق ويتشظى إلى دويلات..؟ هل يدفعون بالأمور إلى الحرب الأهلية..؟ إلى متى تستمر الحرب البينية بين الساسة العراقيين..؟ ما هي وجهتها..؟ إلى من تقضي..؟ ما هي أسبابها وبواعثها..؟ هل توجد خطوط حمراء يتوقفون عندها..؟ هل أن ما يقامرون به مناصبهم ومكاسبهم ومقدراتهم الشخصية أم أن الرهانات الموضوعية على طاوولات اللعب تتعدى ذلك كثيراً لتشمل كيان البلاد وأرواح الناس ومستقبل البلاد..؟ القمار فعل مذموم لا شك في ذلك.. ولكن مع ذلك توجد أعراف وقيم عند المقامرين يشكل الخروج عليها أو تجاوزها منقصة وسلوك شائن.. ومن بينها أن يقامر المقامر على أشياء لا يملكها..؟ فلماذا لا يقامرون على أشياءهم ومناصبهم ولماذا يقامرون على وحدة البلاد والسلم الأهلي للشعب..؟ ما هي نظرتهم للشعب..؟ هل ينظرون إليه بوصفه غاية..؟ أم أنه مجرد استثمارات تنهمر في صناديق الانتخابات وسلم للوصول إلى السلطة يركل بعد إعلان النتائج مباشرة..؟ ما الذي يشغلهم..؟ كم هي المساحة التي تحتلها قضايا ومصالح الشعب من اهتمامهم..؟ ما هي القضايا التي تحتل المراتب الثلاث الأولى في أحاديثهم وتصريحاتهم وأوجاعهم..؟ هل هي حاضر العراق.. مستقبل العراق..؟ معيشة الناس..؟ هموم الناس..؟ أم المناصب ولا شيء غير المناصب..؟

عندما يدعي سياسي أو حاكم بأنه أكثرهم حرصاً على الشعب وأنه أكثرهم تمسكاً بالعدل وأنه أكثرهم تفانياً على سيادة وكرامة الوطن.. فهل أن ذلك وحده كافٍ..؟ أم أن الناس تقارن بين قوله وبين فعله.. بين ادعاءاته وبين ممارسته في الميدان..؟

هل أن مهمة هؤلاء الحكام هي معالجة المعضلات التي تواجه الناس..؟ أم أنهم باتوا مختصين في افتعال الأزمات التي لا طائل من ورائها والتي تلد بعضها بعضا ولا تتجب غير الشلل لمفاصل الدولة وإغراق البلاد في الفوضى والفساد لتوفير الأجواء الملائمة لتصاعد وتيرة القتل اليومي وبث الكراهية بين العراقيين.. واتخاذهم ذلك ذريعة لتمزيق الكيان العراقي..؟ بعض ممن يحسبون أنفسهم على الثقافة ينكرون على الآخرين أن يقولوا ما يرونه وما يعتقدونه.. ومثل اولئك أقول: من منهم يدين بالمواطنة كأساس في بناء نظام الحكم..؟ من منهم الحريص على سيادة البلد..؟ من منهم الذي لا يرى في العراق مجرد كرسي للحكم..؟ من منهم لا يختزل الشعب العراقي في عشيرته وعائلته وبطانته..؟ من منهم..؟ من منهم قدم مصلحة البلاد على مصلحته الحزبية والشخصية..؟ من منهم..؟

في أروقة القضاء يصفون المحامي بالقاضي الواقف بسبب أهمية وخطورة دوره في تحقيق العدالة.. وفي السياسة يمكن أن يُسمى المثقف بالسياسي الظل والحاكم الظل لأهمية وخطورة دوره أيضا.. ومثلما قد يخون المحامي أمانته فيبيع موكله ويتواطأ مع الخصم فان المثقف قد يبيع قضيته ويتحول إلى مجرد صدى للآخرين ومروج لهم.. في عرف المثقفين توجد ثوابت ومسلمات لعل في مقدمتها:

١- السعي لبناء دولة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص: هل تتحقق تلك المعاني من خلال العرقية والطائفية والعشائرية والبعثية..؟ أم أنها تتحقق باعتماد المواطنة والمواطنة وحدها..؟ من من ساستكم المتنفذين يؤمن بالمواطنة وحدها..؟ دلوني إليه كي انتظم معكم في طابور المواليين له..!

٢ - السعي لبناء النظام الديمقراطي الحقيقي في العراق: هل يتحقق ذلك من خلال وراثة الحكم من الآباء إلى الأبناء إلى الأحفاد.. والتمسك بالعرقية والطائفية والعشائرية والبعثية..؟ أم أن الأساس في بناء الديمقراطية يكون باعتماد المواطنة والمواطنة وحدها..؟ من ساستكم المتنفذين يعمل خارج تلك المدارات..؟ أكسبوا بي ثوبا ودلوني إليه كي انتظم معكم في طابور المواليين له..!

٣ - السعي لبناء دولة الرفاهية والازدهار في العراق: هل يتحقق ذلك من خلال الفساد وفشل الأداء وسرقة وتهريب النفط وتقويض الصناعة والزراعة والتوهان الاقتصادي والتفريط بالثروة البشرية وإعلاء شأن الجاهل والحنقباز لمجرد ولاءه

الحزبي..؟ من من ساستكم المتنفذين يقيم وزنا للعراقي دون النظر لموالاته أو عدم موالاته له..؟ سأكون شاكرا لو أدلتموني عليه فلمثله ينبغي أن يشد الرحال..!.

٤ - السعي لبناء دولة الحداثة والعلم والتتوير والثقافة في العراق..هل يتحقق ذلك من خلال التخندقات المذهبية والعرقية والعشائرية والتمترس المذهبي والعرقى والعشائري..؟ اكسبوا بي أجرا ودلوني على من ينأى خارج تلك التخندقات.. كي أكون من أتباعه..!.

المتقف غير المنحرف يعرف تمام المعرفة أن المواطنة والديمقراطية لا تفترقان فلا ديمقراطية دون مواطنة ولا مواطنة في ظل غياب الديمقراطية.. ولا يعقل أن اصنع من العشائرية والطائفية والعرقية أو المحاصصة ديمقراطية.. والمتقف غير المنحرف يعرف تمام المعرفة أن نظام الحكم الصالح لا يمكن أن يكون معلقا في الفضاء إنما لا بد من أسس ومرتكزات في مقدمتها مؤسسات الحكم والعلاقة بين تلك المؤسسات، وقيم حاكمه يخضع بموجبها الحاكم للمساءلة وتتزع السلطة منه حكما ليتم تداولها دوريا.

والمتقف غير المنحرف يعرف تمام المعرفة أن الشعب مصدر السلطات وليس الشخص أيا كان.. لا علاقة لذلك بالميل إلى الشخص أو الوله به.. إنما يتعلق الأمر بالقيم الأخلاقية الحاكمة عند المتقف ومصصلحة الشعب. والمتقف غير المنحرف يدرك بالضرورة بان إضفاء الهالة والإلوهية على شخص الحاكم يشكل تعبيرا واضحا عن المشاركة الفاعلة في بناء نظام الاستبداد.. وطريقا يفضي إلى قيام الدكتاتورية لا محاله.. والمتقف غير المنحرف يعرف تمام المعرفة أن وظيفة الحكم تشكل تكليفاً وليس تشريفا وان الحاكم يسأل بمقدار ما يسأل عنه مجموع الآخرين وليس بمقدار ما يسأل عنه كل واحد منهم إذا كانت السلطات متمركزة بين يديه وكلمما ضمرت السلطات التي في قبضته وتقلصت كانت المسؤولية والمساءلة تجاهه أقل..

والمتقف غير المنحرف يعرف تمام المعرفة أنه لا يمكن قبول إعادة إنتاج وتكرار حقبة صدام بممارساتها وسلوكها تحت أية ذريعة كانت..

لماذا يخلط بعض المتقفين الأمور على الناس..؟ لمثل هذا النمط من المتقفين قولوا لهم: من يحارب لكي تكون المواطنة بديلا عما سواها فان معركته معركتنا ونحن جنود

ومن يقاقل لتعميق اختزال الشعب بالطائفة واختزال الطائفة بالحزب واختزال الحزب بالبطانة فهي معركةه هو وهي ليست معركة مقدسه. قولوا لهم: من ينفلت من الإقليمي ليدخل في مدار الوطني فان معركةه معركةتنا ومن يبخرس العراق قدره فيجعله مطية للإقليمي والأجنبي فهي معركةه هو ولسنا مرتزقة عنده..

قولوا لهم: من يمعن في الفساد والتسبب في إفقار الناس وتعميق معضلاتهم فليغرق في نتائج أفعاله فلسنا عوناً للفساد والمستأثر بمقدرات الشعب والغاصب لحقوقه.

في هذه الحالة تكونون قد ساهمتم بتوجيه دفة السفينة بالاتجاه الصحيح الذي يفضي إلى تحقيق الحلم.. بإقامة صرح الحكم الصالح العادل ووضعتم لبنات في بناء الديمقراطية في العراق.. ودون ذلك فإنكم عوناً لمن يجعل من تحقيق الحلم مستحيلًا..

ب- موقف المرجعية الدينية من الفساد:

رغم المآخذ الكبيرة والكثيرة على المراجع الدينية من قبل الشارع العراقي وخصوصاً شريحة المثقفين منهم بسبب:

١. تبني المرجعية لاحتزاب الاسلام السياسي الشيعي دون التمييز بين منهج الأمام علي (ع) وأئمة اهل البيت وبين الممارسات السلوكية لقادة تلك الاحزاب والمنتسبين اليها.. في حين ان بين الحاليين بونا يصل الى حضر موت أو تهامة أيهما أبعد.. ومن جراء ذلك ارتكبت المرجعية خطيئتين:

الاولى: بحق الناس من معتقي المذهب الجعفري بل وسواد العراقيين من مختلف الشرائح لانها كانت الجسر الذي عبر عليه عديمو الكفاءة والنزاهة الى الحكم، فامعنوا في الناس افقاراً وشحاً وتمييزاً..

الثانية: بحق رموز المذهب الجعفري بالذات لأن البربتلك الرموز لا يكون من خلال تصيب الادعياء والفاستدين أو عديمي الكفاءة والمقدرة على أمور الناس انما من خلال تتبع منهج تلك الرموز في العفة والنزاهة والاستقامة والعدل والترفع عن المغريات المادية.. فتلك الرموز غير موجودة اليوم بين ظهرانينا بشكل مادي فيزياوي انما منهجم.. وأكثر الناس تمسكا بمنهجهم والتزاما به هو أكثرهم قريباً منهم، فالنبي أبو كل تقي..اما ان يدعي البعض قربه منهم من خلال النسب او الملابس أو المظهر فقط فذاك الفساد بعينه.. وتلك الاساءة لهم بعينها..

٢. معظم رجال الدين سارع الى تأسيس احزاب الهدف منها المشاركة في السلطة ومنافعها بوصفها غنيمة وليست توكيدا لمنهج تلك الرموز على أرض الواقع، وفي نفس الوقت أحاطتها بمظاهر التقديس والصلة المباشرة بالرموز الدينية وهم يدفعون بالظاهرة الشيعية من مناهضة الباطل والظلم والتعسف والفساد التي اتسمت بها عبر التاريخ الى شيء من كل هذا...

٣. بلغ التشطي بينهم وكأن علي عليه السلام لا يصلح لأن يكون قاسما مشتركا يجتمعون حول منهجه ولا الحسين.. وبلغ الصراع الدموي والتشويه المتبادل بينهم الى حدود غير مسبوقه وتعافها النفوس الصالحة والمستقيمة، حتى ان المناوئ بات يزعم أن ممارساتهم تلك هي الخطوط العريضة للفكر الشيعي المسمد من منهج علي عليه السلام في حين انهم عالة على المنهج وعلى علي بالذات وان ادعوا بأنهم سددته وملاكه قلنا لهم: كفوا.. فما أنتم الا محرفون وقد أسأتم.. والمنهج منهجنا وعلي علينا.. ونحن اولى فاننا نقول ما يقول علي: الناس اما اخلك في الدين او نظير لك في الخلق.. وانتم تشتمون هذا وتعيبون على ذلك.. ونحن نفعل ما يفعل علي فالعفة عندنا والاستقامة عندنا ومواجهة الفساد عندنا.. اما أنتم فالواقع اصدف انباء من الكتب.. ونحن عندما نقول بالعلمانية فلأننا لا نبتعد عن قيم علي بوصة ولكننا لا نقر لوعاظ السلاطين والمثقلة خروجهم بدنانير الفقراء أن يتولوا قيادتنا وان يحكموننا ملتفتين بعباءة الدين وتحتها البلاوي.. ونحن نرى الدين: ان أؤمن بالله ثم استقم.. وليس في جكليتة فلان ولا في تطبيرعلان... وطبعا عندما (أروح زايد على هؤلاء..) فلأني محسوب عليهم حكما وعرفا ، والأقربون أولى.. ولكن هذا لا يعني أن الضفة الأخرى.. بلاجا.. فهي أسنان صخرية مثل اسنان سمك القرش...

٤. وفي الوقت الذي يرى فيه هؤلاء أن علاقة التوجس وعدم الثقة بل الكره التاريخي القائم بين محيطهم المحلي والأقليمي من جهة وبين ايران من جهة أخرى مثل كرة الثلج في المثل الانكليزي تتضخم مع الزمن فانهم يستमितون بارتهان الناس من اتباع المذهب الجعفري للرموز الايرانية وكأنهم لا يعلمون ان كرامة الانسان فوق انتماء العرقي والديني والمذهبي وكل تلك التسميات لن تصمد ان جرحت كرامته لأنها بالاساس وجدت اصلا لتعزيز تلك الكرامة وليس انتهاكها...

رغم ذلك فقد ظهر تحول في السنتين الأخيرتين وموقف يحسب للمرجعية الدينية من

الفساد انفرد بالتعبير عنه وكيلا المرجعية في كربلاء السيدين احمد الصايف ومهدي الكربلائي في خطبهما الاسبوعية ايام الجمعة بشكل واضح وصريح ومهم..

ج . موقف عامة الناس من الفساد:

بات رفض الفساد هو الأمر الوحيد الذي تجتمع عليه ارادة الشعب العراقي وبات التذمر بل السخط من جراء الفساد هو الهم الأول لكل العراقيين من مختلف شرائحهم وطوائفهم والسبب بسيط لأن الأمر يتعلق بمعيشتهم وتوفير سبل الحياة والرزق والخدمات الاساسية لهم.. والمريح حقيقة ان فهم بسطاء الناس للفساد كفهمي له ويتفق مع تعريفي للفساد فهم لا ينظرون إليه طبقا لما تقوله الحكومة او بطانتها من ان الفساد هو مجرد الرشا في حافات الجهاز الحكومي أو تزوير بعض الوثائق الدراسية.. انما يفاجك المواطن البسيط امام كاميرات التلفاز والرداذ يتطاير من فمه وهو يصرخ: لا شغل لا مشغله، لا كهرباء لاماى جا انتم نايمين..؟.. وهو ما ينصرف الى فشل الاداء الحكومي والذي اعتبره واحدا من الثلاثة المهلكات في من يتصدر قضايا الفساد في العراق... وأم عامر تلك البصرية الحوك التي تخاطبهم بقولها: جا هي ولية غمّان..؟ والبغداي الذي يقول من على الحرة: هذا الوطن ما ظل بيه عكب بس هذا الشعب المسكين...!.. ومناك جاسم الحلفي يترنم ب: هذا النفط نطف الشعب مو للحراميه.. وفي هذا بالذات لي رأي فانا مذ وجدت كنت أرى الجاسمين الحلواني والحلفي ورفاقهم.. تارة يترنمون ب: موتوا يرجعيه، وتارة ي اقطاعيه، واخرى ي برجوازيه.. واليوم دار الدور على الحراميه..! هذولا ما بقوا لهم صديق..! بس صديق واحد لو يطلون منه لكان ذلك فعلاً حسناً.. لا أدري ربما شايل خرزة محبه لو فص سليمانى..؟ اشو بس أدحجّه، جاسم الحلواني تخنكه العبره ويقطع الحوار...! (بالمناسبه: أحد زملاءهم وهو صديقي السيد سبهان ملا جياذ ذو التاريخ المشرف حقاً.. حالياً نائب رئيس مجلس محافظة صلاح الدين يكتب أمام اسمه لقب: الشيخ..! قلت للقريبين منه: قولوا له.. يرسينا على بر.. لو مناضل على وجه، لوشيوخ على وجه، خط مائل ميصير..ولأن الرجل تقدمي بادر على الفور بحذف وإزاحة الشيخ عن اسمه واقسم بمريم والبتول ان لا يعود الى ذلك مطلقاً.. وبالمناسبة ايضاً: لقد صادفت الحلفي وكريمته في شارع المتنبى قبل ايام.. فسألته: ما اسمك يا فتاتي..؟ فقالت: اسمي آيات ياعم.. فقلت لها: وهل ان اسم أباك.. سلمان رشدي..؟ قالت: بل جاسم الحلفي ياعم..) قلت لها اقرئيه السلام عني وقولي له: لقد عرفناكم خطوتين الى الأمام وخطوة الى الوراء وراح وقت واجا وقت والليل بعد بأولو

قلتم لنا: مرحلة الرعوي وخلصت وعصر الاقطاع وانطوى وحقبة البرجوازية وحرقتها
بقت بس مرحلة الكولونياليه ونلكي نفسنا ننت ونمرح في مروج الاشتراكيه.. طلع
الحساب غلط..! أشو ردينا الى مرحلة ما قبل نشوء الدوله.. هاي الها تفسير عند استاذنا
الحلواني..لو نسأل عنها المهاجر..؟.

كان موقف مشرف لهؤلاء العامّة (كما يطلق عليهم المترفون من الأمة) يوم أرعوا
بسبب تجاوز ايران على حقول الفكة النفطية فحققوا ثلاث نتائج بضرية واحدة:
أجبروا الايرانيين على الانسحاب من تلك الحقول، واعادوا للسياسة رشدهم بان الشعب
ليس طيناً اصطناعياً تشكله أناملهم وفقاً لما يشتهون، وصفعوا السياسة من الضفة
الأخرى الذين يعيرون العراقيين بالصفوية...

ولكن كل هؤلاء (العامّة) ويا للخيبة.. تحبط مساعيهم يوم الانتخابات..يوم يلتفع
السياسة بعباءات الطائفية فهؤلاء يعتمرون العمائم ويوزعون شربت البنكو يخاطبونهم
باجفان مبتله وعيون ذابله..ومناك عدنان الدليمي يصرح من البتراء وعجلون بان الكتلة
السنية جاتتكم ولا قبل لكم بها أرفعوا ايديكم عن الحكم والا فان المفخخة هي
الفيصل.. فيلتبس الأمر على البسطاء من الناس فيتمثلون بأغنية حسين نعمه: لا بيه
أعوفن هلي.. ولا بيه أعوف هواي.. فهم من صفحه مضنوكين بالفقر والبطاله وغياب
الكهرباء ونقص الوجبه ومن صفحه.. المذهب عزيز..!...

د - الماليون:

المختص بالجوانب المالية نطاق تخصصه المال فهو يبحث عن سلامة الفلوس وأفضل
الفرص في تشغيل الفلوس لتجلب أعلى مردود من الفلوس أيضاً.. المراقب المالي يهمله
التأكد من سلامة الوضع القانوني للدائرة من الناحية المالية وان السجلات تعكس
الوضع المالي بدقه وان المبالغ صرفت وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات وان المبالغ
المقبوضة سجلت في الدفاتر.. وأنا لا أقلل من شأن التخصص المالي أو العاملين في هذا
المجال مثلما هو موقفي من الشرائح الأنف ذكرها.. لكني أقول أن مواجهة الفساد
تتطلب نظرة شمولية وثقافة موسوعية وذهنية متحركة وإرادة اقتحامية. .

القسم الرابع: أسباب فشل جهود مواجهة الفساد في العراق

❖ عوامل عديدة ساهمت في افسال جهود مكافحة الفساد في العراق منها عوامل ذاتية تتعلق بأجهزة مواجهة الفساد ذاتها واخرى موضوعية تتعلق بالبيئة التي تمارس تلك الاجهزة مواجهة الفساد في كنفها وعليه ان يتم مناقشة ذلك على الصعيدين الذاتي والموضوعي :

الفصل الأول: العوامل الذاتية..

أولاً: هيئة النزاهة:

١. كيف يفهم رؤساء هيئة النزاهة اختصاص هيئة النزاهة؟ واستقلال هيئة النزاهة..؟

الجواب:

راضي الراضي: (غير وارد ان نجمع الأدلة، اذا نحن نجمع الأدلة يجب ان نحكم بها، مجرد ان تكون هنالك ادلة أو مستندات كافية أو غير كافية نحن نحيله الى القضاء..)

هذا ما قاله راضي الراضي عند استجوابه من قبل مجلس النواب..

وهذا الفهم لدور هيئة النزاهة خطأ في خطأ في خطأ.. إذ أن هيئة النزاهة جهة رقابية وليست قضائية، والجهة الرقابية تلاحق قضايا الفساد وتتحرى عنها وتجمع المعلومات الكافية بشأنها وتجري التدقيق للتأكد من حقيقة المخالفات او وقوع الفساد ومن ثم تجري التحقيق الخاص بذلك.. بعد ان تقوم بكل تلك الاجراءات تحيل القضية الى المحكمة.. فهي ليست جهة قضائية وهو أمر لا يقلل من مكانتها.. وأيضاً دورها لا ينتهي بإحالة القضايا الى المحكمة...

هذا الفهم المبترس والسطحي لمهمة واختصاص هيئة النزاهة نجم عنه الآتي:

١. المعروف أن القاضي يحكم بما هو معروض امامه من أدلة، وليس من واجبه التحري او جمع الأدلة.. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه في العراق: الشرطة اختصاصها البسط (التعذيب لانتزاع الاعترافات) وليس التحري.. وفيكتور هوغو كتب رواية البؤساء وجان فالجان في باريس ولم يكتبها في بغداد، وأجاثا كريستي كذلك لم تكتب رواياتها في بغداد وشارلوك هولمز ايضاً.. في تلك الدول بذلت جهود وأموال طائلة ووقت طويل لإرساء مهنة أسمها التحري، وتهيئة اجهزة تحري، تقوم بالأعاجيب للوصول الى الادلة والحقائق وتضعها امام القاضي الذي يصدر الحكم وهو

يقف على ارضية صلبة محققاً غايته في معاقبة المذنب وعدم ظلم شخص آخر بريء.. وعدم الابقاء على المذنب طليقاً.. في معظم الدول العربية والعراق في طليعتها.. التحري كلمة غير مطروقة وإن طرحتها سخروا منك..! (الا في حالة القضايا السياسية فالدولة الدكتاتورية تجند كامل طاقاتها للتجسس على المواطن وهذا ليس تحري انما تجسس).. لماذا؟ لأنهم وخلافاً لممارساتهم في كل شؤونهم فانهم في السعي لإنجاز هذه المهمة بالذات يعتمدون أقصر الطرق وهو انتزاع الاعتراف بالقوة.. لكن هذه الصيغة مرت بمرحلتين: الأولى: في مرحلة صدام.. في تلك المرحلة (الداعية عليه أمه يوصل للحكومة في أية تهمة كانت..حتى لو كان حضوره بقصد تهنئة مسؤول بمناسبة عيد ميلاده..) وعندما يكتب للعراقي أن يكون ضيفاً على الأجهزة الأمنية فانه لن يقابل القاضي الا وهو ينطنط.. قبل أن يسأله القاضي يبادر هو فيعترف بالقتل والزنا بالمحارم والتآمر ومحاولة قلب نظام الحكم.. كي يظفر بإحدى الحسينيين إما المؤيد او الاعداء ليرتاح من التعذيب.. حتى أن أحدهم حاول التحاقد فوقف أمام القاضي وثيابه منقوعة بالدم وقال له: حضرة القاضي لقد انتزعوا مني الاعتراف بالإكراه وتفضل شوف دشداشتي.. وكان يحسب القاضي المعتصم بن المتوكل الذي يسارع بالقول: لبيك يا عداله..! فما كان من القاضي إلا وكتب على أصل الأوراق التحقيقية : المحقق للتعلم بالتحقيق..! ماذا يعني هذا؟ يعني: مزيداً من البسط والغصب والاكراه على رأي كاظم الساهر...

في منتصف التسعينيات لا ادري ماهو الباعث الذي أوحى لصدام فالغى شرطة مكافحة الاجرام وهي جهاز بوليسي قمعي ويقبع في الدرك الاسفل من حيث الوضاعة وألحق ذلك التشكيل بمديرية الشرطة العامة..فكتب احدهم مقالة في الجريدة يثني على قرار القائد الضرورة وأشار الى أنه ضابط في الجيش العراقي وبرتبة لواء كان قد عاد الى بيته في اجازته الدورية وعندما هم بالمغادرة عائداً الى وحدته العسكرية لم يجد مسدسه العسكري بعد ان بحث عنه طويلاً ، ولأن المسدس عسكري وفقدانه يرتب عليه مجلس تحقيقي فقد قام بابلاغ شرطة مكافحة الاجرام ليعرض الكتاب على الجهة التحقيقية ..لكن زوجته في غيابه وجدت المسدس قد سقط خلف خزانة الملابس وعندما عاد زوجها ثانية في اجازته الدورية اخبرته بعثورها على المسدس فذهب الى الشرطة يطلب منهم ابطال الاخبار لأنه وجد المسدس..فقالوا له : يابه يا لكيته ؟

يابطيوخ ..؟ المجرمون اعترفوا وحلناهم للجنايات واحتمال هسا صدر بحقهم المؤبد ..ففغفر الرجل فاه : ماذا تقولون وكيف اعترفوا بسرقتهم المسدس وهذا هو بيدي ومن هم الذين اعترفوا ..؟ قالوا له : دزينا على أبك واخذنا منه أسماء أصدقاءه وجبناهم وثاني يوم اعترفوا بسرقتهم مسدسك وحلناهم الى محكمة الجنايات ..!

الثانية: في مرحلة نظامنا الجديد، فالأمر مختلف.. اذا كانت التهمة تهمة إرهاب فانت وحظك ما هو انتماءك الطائفي وبيد من تقع فالتضامن الطائفي منقوعا بالفساد يهرب لك المئات من عتاة القتلة المدانين والمحكومين بالاعدام قبل تنفيذهم..! وفي نفس الوقت فان الفساد يلبسك التهمة وانت على تاكله الله ولن تبرح الا ببضع شذات من الاحمر أبو ٢٥.

وإذا كانت تهمة فساد أودعوك التوقيف وتنتظر دورك قد يصلك الدور بعد ستة اشهر او بعد إنقضاء الحول.. ولا يوجد غصب ولا إكراه باعتبار ان قضية الفساد باتت مثل كرة القدم لعبة شعبية..ولكن أن تتوقع إحالة أوراقك للمحكمة في غضون ٢٤ ساعه او في ظرف شهر فانت لا تعرف الأمور.. وعند مثولك امام القاضي يجد القاضي ملف القضية مهلهلا.. لا تحري، لا ادله، لا تدقيق، لا تحقيق فيقوم بغلق القضية او إحالتها الى المحكمة المختصة (الجنح او الجنايات) ولنفس الأسباب تفرج عن المتهم وتخلي سبيله إما بالبراءة او لعدم كفاية الأدلة.. من كان السبب في ذلك..؟ الفهم غير السليم من قبل هيئة النزاهة لاختصاصها..! لأن السيد راضي الراضي يعتقد بان دور هيئة النزاهة هو: (غير وارد ان نجمع الأدلة، اذا نحن نجمع الأدلة يجب ان نحكم بها، مجرد ان تكون هنالك ادلة أو مستندات كافية أو غير كافية نحن نحيله الى القضاء..!)

٢. في العراق كما اسلفت لديهم طريقتين في الحسم: إما البسط (انتزاع الاعتراف بالإكراه) أو التخزين في التوقيف وقد يمضي على الموقوف بتهمة فساد ٦ أشهر أو ٩ وأحيانا سنة كاملة.. ولكن في النهاية وعند عرضه على المحكمة المختصة يفرج عنه ويخلي سبيله إما بسبب البراءة او لعدم كفاية الأدلة... لكنه في هذه الحالة تعرض الى الظلم وألحق به ضرر بيّن في حرّيته وكرامته وسمعته وجسده.. من يتحمل وزر ذلك..؟ هيئة النزاهة بالطبع لأنها لم تمارس الواجبات المقتضية قبل الاحالة الى القضاء، وقبل

توجيه تهمة الفساد اصلا...

عندما التحقت لأول مرة بهيئة النزاهة في منتصف عام ٢٠٠٥ بصفة نائب رئيس الهيئة وجدت:

١. ان عدد القضايا المحالة للمحاكم ١٨٥٦ قضية لم يصدر بشأنها غير ٣٤ قرار ادانة فقط، منها ٧ مع وقف التنفيذ ومعظم قرارات الادانة تتعلق بقضايا هامشية ولا توجد قضية فساد كبيرة باستثناء قضية زياد القطان من وزارة الدفاع وقضية ايهم السامرائي وزير الكهرباء...

٢. بلغ عدد الذين أخلي سبيلهم من قبل المحكمة بعد ان امضوا فترات متفاوتة في التوقيف نحو ٤٠٠ شخص بينهم نساء الأمر الذي تطلب مني حين صرت رئيس الهيئة ان اقدم اعتذاراً رسمياً لهم باسم الهيئة جراء ما لحق بهم من ضرر في سمعتهم وحريرتهم وكرامتهم.. لكن الاعتذار لا ينفع ويتوجب تعويضهم عما لحق بهم من ضرر...

٣. وايضاً تتسبب بالحاق الضرر بسمعة الهيئة والعاملين فيها حيث تظهر بمظهر الغاشم الظالم البوليسي... والهيئة تدعي عدم دقة وتباطؤ قضاة المحكمة، في حين تدعي المحكمة ان السبب هو عدم اكمال الهيئة للأدلة الثبوتية والتدقيق والتحقيق الإداري..

٤. وتلحق الضرر بقضية مكافحة الفساد لأن القضايا التي تحيلها في الغالب تنتهي الى عدم الحصول على قرار بالادانة...

- (نحن نحيل القضايا والمحكمة هي التي تقرر من الذي يلقي القبض عليه ومن الذي يفرج عنه ومن الذي يحكم..). وهذا ما قاله الراضي ايضاً في استجوابه من قبل مجلس النواب...

لكن دور الهيئة لا ينتهي عند هذا وهذا ليس كل دور الهيئة.. فقانون هيئة النزاهة منحها صلاحية سحب اية قضية فساد تعرض على قاض في حدود العراق لتتولى الهيئة ممارسة اجراءاتها بشأنها وعند اكتمال تلك الاجراءات تحيلها الى القضاء او يستمر القاضي بالنظر فيها ولكن اجراءاته يجب ان تكون تحت اشراف هيئة النزاهة، الذي يحصل عملياً هو ان الهيئة بمجرد تحريك القضية أمام المحكمة ترى ان دورها قد

انتهى..

الهيئة قانونا مكلفة بتطبيق قوانين مكافحة الفساد الأمر الذي يجعل دورها اقرب الى دور مدعي عام الدولة في مواجهة مرتكبي قضايا الفساد في حين ان المحكمة تعتبر الجهة المتضررة من ارتكاب قضايا الفساد هي الوزارة التي يعمل فيها مرتكب الفساد وتطلب حضور - الممثل القانوني للوزارة المعنية - ليطلب الشكوى والتعويض وليس ممثل هيئة النزاهة في المرافعات وطبعا ممثل الوزارة القانوني لا يحضر باعتبار ان قضية الفساد موجهة ضد موظف من الوزارة من قبل جهة خارجية هي هيئة النزاهة وينتهي الأمر بإغلاق القضية...

والهيئة تنحى في عملها منحى قضائيا وليس رقابيا مما يجعلها تهتم بنوع التصرف وليس حجمه او حجم الاضرار الناجمة عنه فتتشغل في قضية رشوة بكارت موبايل او ١٠ آلاف دينار على حساب قضايا يبلغ حجم الفساد فيها مليارات الدولارات.. اما عن ما جاء في افادة الراضي امام الكونكرس.. يقول الراضي في افادته امام الكونكرس ان الفساد كلف العراق ١٨ مليار دولار..! كيف حسبها..؟ يقول: من خلال الدعاوى التي قدمت امام المحاكم لغاية ٢٠٠٧..؟.. ولكن من يقول ان الفساد في العراق هو تلك القضايا فقط..؟ والقضايا التي لم تفتح بها ملفات..؟ وقضايا الفساد المرتكبة من قبل الامريكان..؟ انت لا تفتح ملفات بالقضايا التي لها صلة بالامريكان الظاهر أمحسب حساب للجوء الى واشنطن..! والا فإني اثناء وجودك رئيساً للهيئة واحد من الكتب التي وجهتها انا وبتوقيعي ونسخة منه موجهة لك للاطلاع بمبلغ ٢١ مليار دولار الخاص بصندوق تنمية العراق وهو تحت تصرف الامريكان وتعرض الى فساد كبير اعترف به الكونكرس نفسه..

رحيم العكيلي: جعل من باكورة عمله في هيئة النزاهة انكار وجود الفساد في العراق.. وهذا أول لقاء له مع وسائل الاعلام بعد تعيينه رئيساً لهيئة النزاهة:

رئيس هيئة النزاهة الجديد مدافع عنيد عن الحكومة وينفي كل ما قاله السابق عن الفساد

(تم نشره سابقاً)..

هذا ما قاله السيد رحيم العكيلي قبل ان ينقلب على الحكومة...

ولكن عندما وجد انها ليست باتجاه ابقاءه في منصبه.. صارت الأمور كالاتي:

- رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي: مكافحة الفساد في العراق مجرد كلام!..

قال القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة المستقيل، ان الجهود المبذولة من قبل الجهات المتنفذة في الدولة لمحاربة الدور الرقابي هي اكثر من جهود محاربة الفساد..

- فيما نفي وجود نية حقيقية لدى العراق للقضاء على الفساد، معتبرا إستراتيجية الحكومة في مكافحته حبرا على ورق...

- واصفا ما يجري في بعض مشاريع بال«نكت»..

- ان حجم الفساد في العراق يعادل تقريبا نصف الموازنة المالية للبلاد، اي نحو ٤٠ مليار دولار (من اصل الموازنة البالغة ٨٠ مليار دولار تقريبا)...

٢. تحويل مهمة الهيئة الى ملاحقة قضايا الرشاوى في حافات الجهاز الحكومي.. والانغماس في استطلاعات حول مناسيب الرشاوي في المحافظات لا تقدم ولا تؤخر.

٣. اهمال ملفات الفساد الضخمة التي كانت مفتوحة قبله في حين انها ملك الشعب العراقي وهو صاحب المصلحة الحقيقية في مواصلة العمل فيها وهي ليست جهد موسى فرج وحده بل جهود منتسبي الهيئة... وفي ادناه مقارنة بين فهم رؤساء هيئة النزاهة لاختصاص الهيئة ووسائل العمل فيها:

راضي الراضي: يفهم اختصاص الهيئة باعتبارها جهة تحقيقية وسيطة بين مرتكبي الفساد وبين القضاء (المحاكم)..

رحيم العكيلي: يشترك في التصور المشار إليه ويجنح بالهيئة لتكون جهة تثقيفية كي يتجنب قضايا الفساد الرئيسية ويكسب رضا الحكومة عنه.. فاغرق الهيئة بالاستطلاعات التي لا تقدم ولا تؤخر في حين أنها جهة مواجهة للفساد..

موسى فرج: بالنسبة له هيئة النزاهة جهة رقابية تختص بمواجهة الفساد تشترك معها جهات ساندة لكنها (الهيئة) هي المختصة بمواجهة الفساد والصدام معه في اجهزة الدولة كافة يشترك معها القضاء في مرحلة من مراحل عملها وكونها جهة رقابية لا

ينتقص من دورها وأهميتها، الى جانب ذلك فان الدستور حدد اختصاصها وماهيتها باعتبارها هيئة رقابية تخضع لرقابة مجلس النواب..

ووسائل الهيئة في ملاحقة الفساد هي: التحري، التدقيق، التحقيق.. ووفقاً لهذا الفهم فقد استحدثت تشكيلات فاعلة في الهيئة لاغراض التحري والتدقيق الى جانب التحقيق واصدر أوامر رسمية مشددة بمنع احالة اية قضية للمحكمة دون استكمال الهيئة اجراءات التحري والتدقيق والتحقيق ليجعل من الحصول على قرارات الادانة هي القاعدة في حين ان الافراج عن المتهم حالة استثنائية..

٢. أما عن استقلال هيئة النزاهة..

راضي الراضي: يشكو في إفادته امام الكونكرس الأمريكي بان الحكومة كانت تسعى للسيطرة على هيئة النزاهة وهذا صحيح ولكن ماذا فعل هو يوم اسسوا مجلسا اسموه مجلس مكافحة الفساد يرأسه أمين عام مجلس الوزراء وجعلوا رئيس هيئة النزاهة المستقلة بموجب الدستور عضوا فيه هل اعترض؟ هل استقال؟ لا.. كان ينبغي احد موظفيه لحضور الاجتماعات بدلا عنه..والنزاهة كانت اقرب الى مكتب تابع للسفارة الأمريكية منها الى جهاز حكومي عراقي في وقت ادارة راضي الراضي لها، وليست ابوابها بل شبابيكها مشرعة لكل ما هو امريكي...

رحيم العكيلي: محق أي استقلال لهيئة النزاهة واخضعها كلياً للأمانة العامة لمجلس الوزراء خلافاً للدستور ومصلحة قضية مكافحة الفساد.. وتفضلوا: (قال السيد رحيم العكيلي عندما سأله مقدم برنامج سحور سياسي الذي تقدمه البغدادية.. كيف تقبل أن تكون عضو في مجلس شكله رئيس الوزراء برئاسة موظف تنفيذي هو أمين عام مجلس الوزراء وأنت رئيس هيئة النزاهة المستقلة بموجب الدستور؟.. قال له: لأن الدولة كلها يديرها دولة الرئيس.. بموجب المادة ٨٦ من الدستور..)، وتعقيبي على ذلك هو الآتي: هذا يصح قوله على صدام.. ولكن ليس المالكى أو علاوي أو الجعفري وكل منهم دولته.. دولته يدير الحكومة التنفيذية يعني الوزراء..فالبرلمان من الدولة ولكن لا يديره دولة الرئيس وكذلك مجلس القضاء وهيئة الانتخابات وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وغيرها من الجهات أما أن بعضهم اذا (حايطه أنصيص وينعبر عليه).. فهذا شأنه ويحسب عليه مخالفة للدستور..بعدين المادة ٨٦ تنص

على الآتي (ينظم بقانون تشكيل الوزارات ووظائفها واختصاصاتها وصلاحيات الوزير..) ولا تتصرف الى ما قاله العكيلي..

وفي لقاءه على البغدادية قبل سنة قال العكيلي: (موسى فرج وطني مندفع لكنه ضخم مشكلة الفساد في العراق)، وهو نفس الكلام الذي قاله علي العلاق للمقربين منه يوم اقالتي: (موسى فرج نزيه بالمثل وكفوء بالمثل ولكن سياسته لا تعجبنا..!) فعقبت في مقالة على لقاءه بالآتي:

موسى فرج: الذي يرى في نفسه القدرة على أن يقول عنه غير وطني فليقل ليرى هل يقبلها منه ١./ من الشعب العراقي...٥.. رغم أن هذه الصفة بالذات منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن باتت بيضة القبان لكل عراقي إن وجدت قبل ما سواها وان ردت رد ما سواها وصارت السلعة الوحيدة التي تتصف بالندرة في العراق ومعروف أن الندرة هي إحدى عوامل تحديد ثمن السلعة... وبعدين تفضلوا هذه كتابات الناس أحدهم كتب يقول أن موسى فرج خسر منصب لكنه ربح العراقيين واسمه سيظل محفورا في قلوب ٣٠ مليون عراقي، وكتب آخر أن موسى فرج مصاب بفيروس النزاهة والوطنية من رأسه حتى أخمص قدميه.. وكتب ثالث موسى فرج يقول الحق سواء وقع حجر الحق عليه أو وقع هو على الحجر.. ولعمري ان هذا هو ما يبحث عنه أمثالي ...

انقلب ولاءه الى مجلس النواب واتهم بأنه يعقد صفقة مع النجيفي رئيس البرلمان ضد الحكومة فبات امر ابعاده من هيئة النزاهة بحكم المفروغ منه في هذه الحالة انقلب من التبعية المطلقة للحكومة الى المحارب العنيف ضدها وصدرت مثل هذه التصريحات...

٣. كيف يفهم رئيس هيئة النزاهة أخلاقيات العمل في هيئة النزاهة...٥.

راضي الراضي: استحدث في الهيئة مبنى سماه مبنى حماية الشهود لكنه تحول تدريجيا الى مبنى لايداع الموقوفين منطلقا من الفهم الخاطئ لطبيعة الهيئة التي يراها اقرب الى الجهة القضائية منها الى جهة رقابية..وهو ما يتعارض مع القانون وحقوق الانسان والتي تعتبر توقيف المتهم في غير الاماكن الرسمية المخصصة ومن قبل جهات غير قضائية اختطافاً..

رحيم العكيلي: كلف احد موظفي الهيئة وسجله الجنائي يشير الى انه محكوم سابق بجريمة السرقة وسبق وان احلت ملف السجل الجنائي له للتحقيق استحدث قسم

سماه قسم العمليات الخاصة ووضعه بأمرة المذكور يستخدم وسائل التنصت والتسجيل دون اذن من المحكمة وتمادى في ذلك حتى وصف بعض الكتاب اساليب هيئة النزاهة باساليب ناظم كزار مدير الامن في حقبة البعثيين.. وهذا ما انتهى إليه أمر تلك الصيغة في مواجهة الفساد.: نشرت - منظمة الرصد والمعلومات الوطنيّة الآتي:

وردتنا معلومات مفادها ما يلي:

اولا: تم تجميد العمليات الخاصه في هيئة النزاهه واعادة كافة الياتها المستخدمه الى وزارة الداخليه ووزارة الدفاع وتشكيل مجلس تحقيقي بحق (محمد العقابي).
ثانيا: اصدرت هيئة النزاهه مذكرة قبض بحق «محمد العقابي» مدير العمليات الخاصه في الهيئة...

(منظمة الرصد والمعلومات الوطنيّه)...

موسى فرج: لم يعترف بهذا المبنى واستخدمه دار استراحة لمبيت موظفي الهيئة من المحافظات.. الموفدين الى مقر الهيئة في بغداد..

ما هي النتائج المتحققة من قبل هيئة النزاهة في إدارة كل واحد من رؤساء هيئة النزاهة..؟.

راضي الراضي: ان تكلفة الفساد في بلدنا كشفت عنها اللجنة حتى الآن عبر جميع الوزارات في العراق، وقد قدر بحوالي ١٨ مليار دولار.

رحيم العكيلي: وكانت نتائج هيئة النزاهة في القيام بمهمتها في مواجهة الفساد اكثر من بائسة وهذا ما كتبه الاستاذ حمودي مصطفى جمال الدين:

. - <http://www.ahewar.org/> الحوار المتمدن

اما كفاكم استهانة واستخفافا بعقول العراقيين.....؟؟؟؟

حمودي جمال الدين ٢٠١٢/٤ /٢٠

إلى أي مدى تستخف هيئاتنا الرقابية الموكلة على حراسة وحماية أموال شعبنا، من كيد وزيف المتربصين الضالعين بالتلاعب والسرقة لأموال هذا الشعب. ففي تقرير هيئة النزاهة الأخير للثلاثة أشهر المنصرمة، أتحتفتنا مشكورة ومتفضلة، من أنها استطاعت

إن تعيد إلى خزينة الدولة مبلغ قدره ٣٩٧ مليون دينار فقط لأخيراً، بعد ان أدانت المحاكم المختصة على (٢٥٥) من الموظفين المتلاعبين بالمال العام..

الحمد لله إن الهيئة أثبتت ووفقاً لمعطيات هذا المثال الذي بادرت إلى نشره كإنجاز مميز لإعمالها الرقابية والحسابية الحريصة والحثيثة على تتبع خطى وزواغير المفسدين كي تدخل في أذهان الشعب، من خلال طرحه ان العراق بخير وانه يتعافى من مرض الفساد والمفسدين الذين أعاثو هدرًا وسرقة وتضييعًا بخيرات وأرزاق هذا البلد ولسنوات طوال طالما كانت عيون وأرصاء هذه الهيئة متفتحة ويقضه، فالمفسدين تبيينوا أنهم حفنة ضئيلة لا تزيد إلا على هذا العدد، وان المبالغ التي لهفتها من المعيب علينا حتى ذكرها لضالة حجمها، لو قورنت بالميزانية الخيالية والانفجارية لهذه الدولة، والتي فاقت ميزانيات دول عربييه عده لو اجتمعت مع بعضها.

أليس هذا استخفاف وضحك على عقول العراقيين الذين كانوا ولازالوا يتابعون بمرارة وألم ما يهدر ويسرق ويبذر من أموالهم، ابتداء من سقوط النظام ولحد الآن، وإذا لم يدركوه بالمحسوس والملموس من خلال معاشتهم لهذا الواقع المزري، الذي تقترفه الدولة بحقهم، فيكفيهم أخذه من أفواه وتصريحات المسؤولين أنفسهم سواء كانوا في الهيئات الرقابية أو من أعضاء اللجان البرلمانية المختصة أو الوزراء وحتى من اعلي المستويات القيادية في الدولة، الكل يلهج و يصرح وبأعلى صوته عن حجم وقدرة الفساد المستشري في مفاصل الدولة والسلطة، ولا يقتصر ذلك على محيط دولتنا الجغرافي، بل يتعداه إلى كل دول العالم ومنظّماته الحسابية والرقابية، والتي شخصت الفساد في العراق وأدرجته في جداولها السنوية، حيث اظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠١١ ان العراق يقع في المرتبة ١٧٥ من مجموع الدول العالمية البالغة ١٨٢ دولة..

لم يشهد تاريخ العراق السياسي مسلسلًا فضائحيًا وبامتياز كما يشهده اليوم، فلا تمر ساعة زمنية أو فرصة على واقع الحياة المعاش في العراق الآن، إلا وكانت هناك فضيحة مالية واختلاس أو رشوه أو تلاعب من احد المسؤولين أو الأحزاب السياسية، فلا يوجد أي مشروع أو عمل أو بناء أو أي إنجاز حتى وان كان تافهاً إلا ورافقه فضيحة من العيار الثقيل، ولا بد ان تجد خلفها احد المتنفذين أو المسؤولين الكبار أو احد الأحزاب العاملة في الساحة السياسية أو السماسرة والتابعين لهم على اثر نتانة وجيفة

كل فضيحة، تتسرّب خلفيتها بالضجيج ويتعالى صراخها ليعم كل الأطياف، سواء كانت سلطوية أو سياسيه أو على مستوى الإعلام، حيث ينشر الغسيل الوسخ لهذه الحكومة، لكن سرعان ما يخفت ويخبوا هذا الضجيج، ثم يندثر ويتوارى في طيات النسيان، بفعل التستروكم الأفواه ومبدأ الدولة الحديثة الذي اتخذته نهجا لممارساتها النتنة في (شيلني وشيلك) (واسكت عني واسكت عنك) لان الكل غارق في مركب الفساد والكل يوارى عيوب الآخر، حتى لا يكشف الآخرين عيوبه، فأحزاب السلطة ومسئوليتها يوزعون المغانم والمكاسب ويسرقون ويزورون ويتعاقدون بأسماء شركات أو مقاولين وهمين، وحتى وصلت ببعضهم الدناءة إلى المتاجرة بالدم العراقي عندما يبيعوه لأعداء العراق وشعبه بدم بارد وبلا حياء. فسياسيو الصدفة وطفيلي السلطة وانتهازيها، يسيطرون على مقدرات البلد وموارده الاقتصادية وثرواته الطبيعية وكل أرزاق المواطن وقوت عيشه أضحى تحت هيمنتهم وجشعهم المفرط، فلم يدر بخلدهم وطنا ومواطن وأعمار وبناء وتقديم خدمات بقدر تفكيرهم في كيفية امتلاء جيوبهم وأرصدتهم ومستقبل عوائلهم وأحزابهم ومنسوبيهم، والخاسر الوحيد وسط لجة الفساد هو ابن الشعب الذي لاحول ولا قوة له.

فأين ضاعت المليارات والميزانيات الخيالية التي أبهرتنا وأبهرت جيراننا، وكنا نتبجح بها امام الخليقة، فهل ثمة مشروع خدمي أو اقتصادي أو صناعي أو زراعي أو بناء تحثيا واقتصاديا أعطى مردودا يستفاد منه ابن الشعب؟؟؟ أبدا لم يحصل ذلك ولكل سنوات التحرير التي افعمونا وصدعوا رؤوسنا بها، فالشعب والسلطة لأتعيش ألان إلا على بقايا وحطام النظام السابق، من الأبنية والشوارع والرتوش الأخرى، وما بهرجت وفخفخة القصور والساحات والمتنزهات التي أظهرت للعالم في الإعلام المرئي والمسموع إبان مؤتمر القمة العربية إلا بفضل النظام السابق وتحت قبته وما نشاهده اليوم من خلافات وتجاذبات سياسيه بين الفرقاء المتسلطين على رقاب هذا الشعب المظلوم، إلا صراعات من اجل السلطة والنفوذ، وليس من اجل عيون الشعب ومستقبله، وهي بالتالي خير أسلوب ووسيلة لتغطية وستر السرقات المنظمة التي تحدث ألان بدون حسيب ورقيب، والتي امتدت بكل قباحة ووقاحة الى التلاعب بعملة الوطن، وهي البقية الباقية من كرامة وقيمة الدينار العراقي المنهار بالأصل، حيث تتلاعب به هذه المافيا المتسلطة بالتهريب والتزوير لكي تنقض تماما على تهافت وتفاهة عيشة هذا

المواطن المحبط من حكومته ودولته، وتخل بتوازن البلد الاقتصادي المدمر بفعل السياسات الخاطئة التي ينتهجها حكامه ومسؤولية، ولا نسمع من هيئات النزاهة بمجملها ابتداء من تأسيسها بقرار الحاكم المدني بريمر إلى الآن، غير عبارة ترددها هذه الهيئة لسبب وبلا سبب، مثل، كشفت، وضبطت، وحققت، وأحالت، واستدعت، ورفعت، والى ما هنالك من عبارات جوفاء خالية من كل معنى، حيث لم يحصد منها ابن الشعب غير التهويل والتطويل والفرقة دون ان يلمس من ورائها فعلا يشار اليه بالبنان..

ولو رجعنا إلى تقارير الهيئة من على موقعها على ألت، ابتداء من تشكيلها لحد الآن، لوجدنا ضحالة وفقر الانجازات التي حققتها على مستوى الفساد والتلاعب بالمال العام لهذا أود ان أطلعكم على عجالة للمخص هذه التقارير.

عدد المحكومين منذ تأسيس الهيئة في ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ \ ١٢ \ ٣١ (٣٩٧) شخص فقط موزعين بين الوزارات والهيئات ومجالس المحافظات.

بينما بلغ عدد القضايا الجزائية الإجمالية منذ تأسيس الهيئة إلى ٢٠٠٨ \ ١٢ \ ٣١ (٨٧٥٨) قضيه لم يتم الحكم إلا على (٣٩٧) والباقي بين قيد التحقيق (٣٦٥٤) ومغلقه (١٨٦٤) ومحالة إلى جهة تحقيقيه وعدد المحكومين في عام ٢٠٠٨ (٩٧) فقط وفي سنة ٢٠٠٩ الحكم فقط على (٢٩٧) متهم وعدد من شملوا بقانون العفو لعام ٢٠٠٩ (٤٩٨) متهم بلغت قيمة الفساد لهذه ألسنه مائه وثلاثة وتسعين مليار وأربعمائة وثلاثة وستون دينار في سنة ٢٠١٠ بلغ عدد المطلوبين للهيئة (٨٣٠٧) منهم ٢٤٧ بدرجة مدير عام فما فوق بينهم (٨) وزراء المحكومين فقط ١٠١٦ إما ٢٠١١ عدد المحكومين فقط ٤٩٧ هذه الأحكام شملت الرشوة والتزوير والتجاوز والاختلاس واعلى حكم فيها كان غيايبا خمسة عشر سنه اما باقي الاحكام فتراوحت بين أشهر معدودة وخمسة سنوات علما هناك سنوات عفو في ٢٠٠٨ وفي ٢٠٠٩ شملت الجميع .

فهل هذه الاحكام والإحالات تتناسب مع ما هدر وسرق من أموال الشعب العراقي، أو مع هذا الضجيج الإعلامي والندوات والمقابلات والخطب الرنانة، عن الفساد ومحاربة الفساد والإجراءات المتخذة بمكافحته، وهذه هي حصيلة السنين كما بينتها تقارير الهيئة علما انه لم تتم معاقبة أو محاسبة إلا الموظفين والمسؤولين الصغار، والتي لا

يتعدى تلاعبهم بالمال العام إلا على الفتات، أما الكبار من الأشخاص والماфия والأحزاب والرؤوس الضخمة التي تلهف الملايين ويعلم ودراية من اعلي الجهات ومن الهيئات الرقابية فيغظ الطرف عنها وكأن كل شيء لها مباح ومتاح..

موسى فرج: قال: ان الفساد ليس فقط ما يرتكبه المغمورون في حافات الجهاز الحكومي انما الفساد في هذا:

١. فشل الأداء الحكومي وعجزه عن تحقيق نتائج مناظرة للموارد الهائلة الموضوعية تحت تصرف الحكومة...

٢. الفساد السياسي في جوانبه المالية المتمثل في الاستحواذ على اموال الموازنات العراقية بصيغة نفقات خرافية للرئاسات الثلاث ورواتب ومخصصات ونفقات ما أتى الله بها من سلطان.. وفي جوانبه الاجتماعية التي قوضت المواطنة واستبدلتها بالولاءات الطائفية والعرقية والحزبية والعشائرية، وهو السطو على حق المواطن في الوظيفة وفي المشاركة في ادارة شؤون البلد من خلال المواقع الحكومية واحتكارها من قبلهم لاتباعهم من الفاشلين والفاستدين..وهو اغراق الشعب بالجهل والتخلف.. اما في جوانبه السياسية فالمحاصصة والولاء لغير العراق سبيلا للمناصب واغراق البلد في الازمات والفوضى والفساد اسلحة يستخدمها الساسة باصرار في مجريات التطاحن اليومي على الحكم وليس شيئاً آخر غير الحكم المفضي للنفوذ والمال.

وهذه هي الملفات التي توجهت لها وفتحتها (واعتذر من القارئ الكريم بسبب التكرار):

- الملفات التي فتحتها أثناء إشغالي منصب نائب رئيس هيئة النزاهة:

١. ملف صندوق تنمية العراق (DFI) ٢١مليار دولار وهو خاص بالمبالغ المسحوبة من الأموال العراقية المجمدة ووضع تحت تصرف بريمر وتم تسليمه الى الحكومة بعد مغادرة بريمر وجّهت عدة كتب رسمية الى مجلس الوزراء بطلب الملف ولم يرسل.

٢. ملف الطائرات العراقية المدنية والعسكرية المودعة لدى الدول المجاورة (ايران) ودول عربية، وجهت كتب رسمية بشأنه أيضا.

٣. ملف البواخر العراقية ومن بينها ٨ باوخر تعود لوزارة النفط واخرى الى وزارة

النقل وبعضها متناثرة في عدن واخلجان أخرى وقد عمد النظام الصدامي تحاشياً للحصار الى تسجيلها بأسماء عراقيين وجهات أخرى لتسجيلها في دول أخرى ورفع علم تلك الدول وتوجد عقود سرية تنص على ان عائدية تلك البواخر تبقى للحكومة العراقية مقابل نسبة من الإيرادات للمسجلة بأسماءهم عرضت ملفات البواخر والعقود السرية على مجلس الوزراء والوزارات المعنية وطالبت بمعالجة الموضوع

٤. ملف الأرصدّة المالية العائدة للوزارات ودوائر الدولة المجمدة في البنوك العربية والأجنبية مجمدة منذ عام ٢٠٠٣ وتشمل مبلغ كبيرة طلبت متابعتها واستحصالتها.

٥. الشركات الواجهية المؤسسة بأموال الشعب العراقي بأسماء اشخاص في المخابرات الصدامية.

٦. ارصدة النظام البائد في الدول الأوروبية وخاصة في مقاطعة المانية وفي اليمن وتضم مبالغ طائلة بعضها وظّف في تمويل الإرهاب والإعلام الذي يحاول اعادة الأمور الى ما قبل عام ٢٠٠٣.

٧. طائرات عمودية عراقية سرقت من قبل البلاك ووتر وطائرات في الصناديق اختفت من المعسكر التاجي احيلت الى المحكمة دون نتيجة.

٨. مناقصات وعقود الوزارات العراقية لعامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وفيها فساد بملايين هائلة.

٩. ملف النفط مقابل الغذاء وطالبت به ومن بين ما يضم ١٠٪ من قيمة العقود المبرمة كانت الحكومة تتفق مع الشركات على اضافتها الى مبالغ العقود وتميرها على لجنة ٦٦١ ومن ثم تستردّها الحكومة لتغطية حليب الأطفال وأقلام الرصاص! فسقط النظام وذهبت تلك المبالغ يقدر مبلغ الملف بحوالي ١٠ مليار دولار صدر توجيه من مجلس النواب بإحالة الملف الى هيئة النزاهة للتحقيق فيه الا انه تم ارساله الى واشنطن في عام ٢٠٠٦.

١٠. السرقات في اموال إعمار العراق في السفارة الأمريكية ووجهت كتاب الى مجلس الوزراء ومجلس النواب والسفارة الأمريكية بأن الهدر يبلغ فيه ٩ مليار دولار لسنة واحدة وبعد ٤ أشهر أصدر المفتش العام تقريره يشير الى اختفاء ٨ مليار دولار.

١١. ملف صفقات الداخلية والدفاع في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ وفيها الكثير.

١٢. التعيينات الوهمية في حمايات المسؤولين وبلغ عدد الرواتب المصروفة من الدفاع لأحدهم ٨٢٥ راتب شهري وعند إعلاني عن ذلك في الفضائيات العراقية اتصل بي مدير شرطة نينوى يخبرني ان رواتب نفس العدد تصرف من قبله لنفس الشخص من تخصيصات شرطة الحدود يعني مزدوج!..

- الملفات التي فتحتها اثناء اشتغالي رئيساً لهيئة النزاهة:

١. ملف سرقات وتهريب النفط، والابار النفطية.
٢. ملف الفساد في وزارة التجارة وتم إحالة ملفات عشرات الآلاف من اطنان الأغذية الفاسدة الى التحقيق والمحكمة المركزية والوقوف على ٣٠٠ عقد متأخر.
٣. ملف الفساد في وزارة العمل والإستيلاء على رواتب المستحقين للرعاية الإجتماعية تم حصر عشرات الآلاف من الرواتب الوهمية وتلك المصروفة لغير مستحقيها بلغت لاحقاً ٨٠ ألف إسم.
٤. ملف الرواتب الوهمية في وزارة الداخلية، اعلنت وزارة الداخلية لاحقاً بأن العدد بلغ ٧٥ ألف إسم.
٥. ملف الأدوية غير الصالحة ٩٠٪ من الأدوية الداخلة للعراق من مناشيء غير موثوقة وأغلبها منتهي الصلاحية تصفها وزارة الصحة بالسموم.
٦. ملف تسرب الأيدز لأدوية في الحلة واغتيال صيدلي أخبر عن ذلك.
٧. ملف استعمال الجهات الصحية في الديوانية أدوية بيطرية لمعالجة البشر من العراقيين.
٨. ملف صواريخ ومحركات طائرات مدفونة لدى عراقيين في البصرة والعمارة تم تسليم الملف الى وزارة الدفاع.
٩. صفقات أسلحة وزارة الدفاع ومن بينها استلام بندق مضي على صنعها أكثر من ٣٠ سنة بسبطنات متهرئة تتفجر بين الجندي أو تخذله عند المواجهة الى جانب تسرب بندق عائدة الى الشركات البريطانية التي صدرتها.
١٠. الحصول على اعتراف خطي من عناصر البلاك ووتر يكشف إغتيالهم

للعراقيين في ساحة النصور.

١١. ملف الفساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

١٢. ملف ٣٠٠ مليون دولار بوثائق مزورة تم منع صرفها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

١٣. المطالبة بملف عقد ٢٠ مستشفى بمبلغ ١٠ مليار دولار.

١٤. المطالبة بملف استيراد طائرات بمبلغ ٤ مليار دولار من بينها صفقة الطائرات الكندية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

١٥. الشهادات المزورة.

الفصل الثاني : دور الحكومة في افشال جهود

مكافحة الفساد في العراق ..

اعضاء لجنة النزاهة يتهمون المالكي بمنع عملهم الا بموافقتهم

قال أعضاء في لجنة النزاهة التابعة لمجلس النواب العراقي، إن مستويات الفساد المالي والإداري العالية في العراق، والتي رصدها تقرير منظمة (الشفافية الدولية) الأربعاء، سببها تدخل رئيس الوزراء نوري المالكي في عملهم... ومنعه احالة أي وزير سابق أو حالي للتحقيق في قضايا الفساد إلا بعد موافقتهم، إضافة إلى معوقات إدارية وأمنية أخرى تعترض عمل اللجنة.

وقال نائب رئيس لجنة النزاهة وعضو مجلس النواب عمر عبد الستار «ما وصلنا إليه من مستويات عالية في الفساد المالي والإداري أمر طبيعي، يقف خلفه التدخل الحكومي... والمعوقات الأمنية والإدارية والسياسية.»

وأضاف عبد الستار، وهو قيادي في جبهة التوافق العراقية (٤٤ مقعدا في البرلمان من أصل ٢٧٥) أن رئيس الوزراء نوري المالكي «أصدر، قبل أكثر من ثلاثة أشهر، قانونا يمنع فيه احالة أي وزير حالي أو سابق على التحقيق في قضايا الفساد... إلا بعد موافقة مكتب رئيس الوزراء، وهذا مخالف للدستور» العراقي.

وأردف قائلا «كما أنشأ مجلس مكافحة الفساد، التابع لمكتب رئيس الوزراء... ومن ثم أصبح مكتب رئيس الوزراء هو مجلس النواب، وهو لجنة النزاهة، وهو مجلس القضاء... وكأنه لا يوجد في الدولة إلا مكتب رئيس الوزراء.»

وكانت (منظمة الشفافية) العالمية أصدرت، تقريرها السنوي عن الفساد في العالم... وجاء ترتيب العراق في المركز الثاني عربيا من حيث تفشي الفساد، على الرغم من وجود لجنة للنزاهة في البرلمان، وهيئة النزاهة العليا.

وعن المعوقات الإدارية التي تعترض عمل (لجنة النزاهة) التابعة للبرلمان، أوضح عبد الستار أن اللجنة «لا تزال تعمل وفق (قانون رقم ٥٥) الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي الأسبق للعراق بول بريمر، وقال «لجنة النزاهة، والتي باشرت عملها منذ (٢٠٠٦)، ناقشت مسودة قانون لتوحيد العمل في منظمة مكافحة الفساد، لكن المشروع سُحب من مجلس النواب... ولا يزال يقبع في الأدراج الحكومية حتى وقتنا هذا.»

وخلص نائب رئيس لجنة النزاهة إلى أن اللجنة «لا يزال أمامها شوط طويل» للوقوف على مستويات الفساد المالي والإداري، وقال «مع وجود تغول حكومي على سلطات مجلس النواب يعيق الوصول إلى الدوائر والمؤسسات... لا يوجد شفافية، ولا يوجد قضاء مستقل، ولا يوجد حيادية... ويتم تجيير الأمور وتسييسها، إذ يتم تعويق ما لا تريد الحكومة الوصول إليه... ويتم تسهيل الوصول لمن تريد الحكومة ذلك.»

من جانبها، نوهت عضو في لجنة النزاهة بأنهم، في اللجنة، يسعون للتأكيد على «عدم حق المالك بالتدخل في عملنا، وكذلك لإلغاء فقرة تشترط عدم إحالة قضية أي مسؤول متهم بالفساد إلا بأمر الوزير التابع إليه ذلك المسؤول.»

وقالت غفران الساعدي، عضو مجلس النواب عن الكتلة الصدرية (٣٢ مقعداً)، إنها تؤيد ما قاله نائب رئيس اللجنة من تدخل المالك في عمل اللجنة، وأضافت «مكتب رئيس الوزراء يتدخل... ونحن قبل يومين، وخلال اجتماع للجنة، أكدنا على أن رئيس الوزراء ليس له حق التدخل في الإجراءات المتبعة لمكافحة الفساد.»

وأشارت إلى وجود مادة دستورية «تشترط عدم إحالة أي متهم بالفساد إلا بعد موافقة الوزير (المسؤول)، وهو ما نسعى في اللجنة إلى الغائه» على حد قولها.

وتساءلت الساعدي «كيف لا نصل إلى مستويات عالية من الفساد في حين أن الهيئة الرقابية على الفساد تعاني من فساد كبير..؟»، في إشارة منها إلى هيئة النزاهة.

وكان تقرير مسرب من السفارة الأمريكية في العراق، كشف عن زيادة معدل تفشي الفساد داخل الحكومة العراقية «وعلى كل المستويات»، حسب التقرير.

وقال التقرير، الذي يقع في (٨٢) صفحة، إن هيئة النزاهة وهي الجهة المكلفة بمحاربة واجتثاث الفساد «تتميز بالسلبية... ولا يمكن وصفها على أنها هيئة تحقيقية حقيقية.»

ويمضي التقرير إلى القول إنه «على الرغم من الصلاحيات التي تتمتع بها في إجراء التحقيقات في قضايا الفساد، لا تتمكن هيئة النزاهة من القيام بواجباتها نظراً للوضع الأمني السيئ والطبيعة العنيفة للعناصر الإجرامية التي تسيطر على الوزارات المختلفة مما يجعل من المستحيل التحقيق في قضايا الفساد دون دعم جهاز الشرطة والحكومة العراقية - وهو دعم غير موجود في الوقت الراهن.»

ويرى التقرير أنه نتيجة لذلك، فإنه «لا يمكن الوثوق بقدرة محققي هيئة النزاهة على الكشف عن النشاط الإجرامي لأي شخص يتمتع بحماية الأقوياء والمتنفذين.»
وقالت غفران الساعدي «اطلعنا مسبقاً على التقارير التي تشير إلى احتلال العراق مراكز عليا في الفساد المالي والإداري،
وتساءلنا بحيرة: كيف يمكن ذلك في بلد فيه لجنة نزاهة وهيئة للنزاهة، وقمنا بفتح كل الملفات.»

وذكرت الساعدي أنهم اكتشفوا أن هيئة النزاهة، المسؤولة عن مكافحة الفساد، تعاني من «فساد كبير»، مضيفاً بأن الهيئة «يعيث فيها الفساد المالي والإداري... ولذلك طالبنا باستجواب رئيسها (القاضي راضي الراضي)، وكذلك طالبنا بإجراء تغيير في هيكلية الهيئة... وهذا التغيير سيؤدي إلى متابعة ملفات الفساد في الدوائر الحكومية بشكل صحيح.»

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن، الشهر الماضي، عن فرار رئيس هيئة النزاهة القاضي راضي الراضي إلى الولايات المتحدة، على خلفية «اتهامه بعدد من القضايا المتعلقة بالفساد»، على حد قول المالكي.

شهادة رجل من بيت الحكومة على ما تفعله البطانة:

رسالة وزير الاتصالات والتي يشرح فيها ما يعانيه من مشاكل ويطلب حلها والا فإنه يطلب قبول استقالته

نص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذه ثاني رسالة اكتبها لكم .

ما كنت اتخوفه من انعكاس الازمة السياسية على العلاقة بيننا. واني في جميع الاحوال لا أنظر الى رأي الاخرين بي وبعملي ونيتي فلا يهمني من الوجود احداً غير الله سبحانه وتعالى فهو الاعلم بخفايا الامور وسرائر الناس ونياتهم.

لقد جئتم قبل بضعة اسابيع الى الوزارة وتطرقتم الى امور بشأن الوزارة ومنها ان هناك جهات مستفيدة تأخذ عمولات بنسبة ٢٠٪ او ١٠٪ كفساد مالي، ولا ادري من هو المقصود بهذا اللمز وطلبتم بشكل واضح ايقاف عقد نوروزتيل لأنه تترتب عليه آثاراً أمنية، وسمحتم للمستشارة الفنية الدكتور هيام بالتهجم على الوزارة، وللأسف كان كلامها يحوي على الكثير من المغالطات، ولكني لم اشأ ان اهبط الى هذا المستوى وارد عليها وعلى تلك المغالطات...

وقبل ان ادخل وانا نقش الكثير من الامور، اريد ان اتطرق الى مشروع نوروز تيل الذي اثار الكثير من الضجيج، ولكي اوضح بعض الامور التي قد تكون خافية عليكم..

كما تعلمون جيداً ان العراق في وضع استراتيجي متميز في عملية الربط بالكابلات الضوئية القادمة من الشرق كاليابان والصين واستراليا والهند وماليزيا.... الخ والذاهبة الى اوربا ثم اميركا. حيث هناك خط بحري يمتد من خلال البحر الاحمر وقناة السويس ثم البحر الابيض المتوسط ثم يرتبط بأوربا..

وهذا الخط البحري يتعرض الى قطوعات كثيرة في المناطق البحرية ويحتاج الى فترة قد تصل الى ستة اشهر لا صلاح هذه القطوعات. لذلك فان الدول تفكر بخط ارضي موازي حيث هناك ثلاث منافذ، الاول خلال ايران ثم تركيا ثم اوربا وهذا الخط لا ترغب به اغلب الدول لأنه يمر عبر ايران، الخط الثاني من خلال السعودية والاردن وسوريا ثم تركيا واوربا، والدول لا تفكر بهذا الخط في الوقت الحالي لأنه يمر على سوريا والتي تعاني ماتعاني من المشاكل الآن، مع العلم ان هناك مشروعين للمرور من خلال سوريا الاول مشروع (JADI) الذي يمر حسب الاحرف المذكورة بمدينة جدة ثم

عمان ثم دمشق ثم اسطنبول وبعدها الى اوربا، والاخر (Local network) والذي من خلاله يتم ربط الامارات وقطر والبحرين والكويت وعمان والسعودية والاردن ثم سوريا فتركيا فاوروبا وهذين الخطين متوقفين في الوقت الحالي بسبب مرورهما في سوريا، ولكنهما سيفعلان بمجرد استتباب الأمن في سوريا، الخط الثالث يمر خلال العراق ثم تركيا فاوروبا والحقيقة فأن هذا الخط لا يمكن تفعيله الا بالاتفاق مع وزارة الاتصالات في اقليم كوردستان، حيث ان نجحنا في ذلك فسيصبح العراق من اهم المناطق في ربط الشرق بالغرب، وسيدر ذلك اموالاً كثيرة على العراق. لذلك تحدثت مع وزارة الاتصالات لإقليم كوردستان فاخبروني ان هناك شركة واحدة يسمح لها بإمرار البنى التحتية في محافظة اربيل ودهوك، حيث ان وزارة الاتصالات في الاقليم تمتلك ٣٠٪ من اسهم هذه الشركة وهي شركة نوروزتيل. ومع ان شركة الانترنت التابعة لوزارتنا تمتلك الحق بالتعاقد مع اي شركة ترغب بها من دون اعلان استناداً على قانون رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧م ولكني لم اسمح بهذا الامر، وعندما توليت الوزارة وضعت تعليمات وضوابط جديدة ومنها انه لا يمكن لأي شركة تابعة للوزارة ان تتعاقد مع اي شركة الا بعد الاعلان. فكان الاعلان في الجرائد وفي النهاية لم يكن هناك خيار غير شركة نوروزتيل لأنها الشركة الوحيدة التي تستطيع ان تربطنا بتركيا من خلال محافظة دهوك.

وحسب علمي ان شركة الانترنت لم توقع مع شركة نوروزتيل الا بعد ان حصلت على الموافقات من الجهات القانونية والرقابية، ومع اني ملزم على التصديق على قرارات مجلس ادارة الشركة، وحتى في حالة عدم تصديقي فان شركة الانترنت لا تحتاج الى التصديق من قبلي ويمكنها وحسب قوانين الشركات تنفيذ العقد من دون تصديق الوزير لكني مع ذلك جعلت التصديق مشروطاً بوجود الالتزام بالضوابط

امر اخر تطرقتم اليه وهو ان هذه الشركة عرضت عليكم المشاركة وواعدتكم بأرباح تبلغ ٤ ملايين دولار في اليوم الواحد اي بمقدار ١٢٠ مليون دولار شهرياً هذا الكلام يمكنني ان اؤكد لكم بانه بعيد كل البعد عن الصحة، فنحن وزارة الاتصالات التي تمتلك شبكة بنى تحتية تغطي اغلب مناطق العراق واردنا الشهري من هذه الشبكة يبلغ حوالي الأربعة ملايين دولار، نعم عندما يصبح العراق ممراً لكافة الاتصالات من الشرق الى الغرب فان هذا الرقم يمكن ان يتضاعف ضعفين او يمكن

ان يصل الى ثلاثة اضعاف او قد اكثر من ذلك بقليل، ومعنى ذلك ان شبكتنا الارضية مع شبكة نوروزتيل يمكنها في احسن الاحوال تدر بين عشر ملايين الى خمسة عشر مليون دولار شهرياً، نصفها من حصة الوزارة ان لم يكن اكثر ونصفها الاخر او ثلثها من حصة نوروزتيل، معنى هذا ان حصة نوروزتيل كريح صايف لا يمكن ان يبلغ في احسن الاحوال اكثر من ٥ ملايين دولار شهرياً بعد خصم المصاريف. وهو ربح معقول اذا عرفنا ان كلفة مشروعهم ستبلغ حوالي ١٥٠ مليون دولار وانا مسؤول مسؤولية كاملة عن كافة اقوالي تلك..

وفي حقيقة الامر فإننا نرغب بشكل كبير لتحقيق اكبر مستوى من الربح وبالتأكيد نرغب ان يكون الربح اربعة ملايين دولار يومياً، لان الربح سيكون وارد للبلد من خارج العراق حيث ستدفع دول العالم المختلفة مبالغ كبيرة لإمرار حزمهم داخل العراق، آلا يستدعي ذلك بذل كل الجهود لتحقيق وارد اضافي للبلد في تقديمه خدمات لدول اخرى؟ .

ولنفترض ان كلامهم صحيح فان الربح سيتحقق من داخل البلد وخارجه، والوارد من داخل البلد يبلغ حوالي الاربعة ملايين دولار في الشهر وهو ما تحققه الوزارة الان ويمكن ان يزداد هذا الرقم بوتيرة معينة يمكن ان تبلغ حوالي المليون الى المليون دولار شهرياً في كل سنة حسب الاستخدام للأنترنت في البلد..

واما اكثر الـ(١٢٠) مليون شهرياً ان صح ذلك الرقم فانه سيكون مورداً للعراق من دول العالم الاخرى، سيكون ذلك مورداً كبير جداً للبلد بعد النفط...

ولكننا في حال لم نتفق مع وزارة اقليم كوردستان فإننا بالتأكيد (نحن وهم) سنفقد هذا الوارد وبالارقام الواقعية والذي يمكن ان يصل الى عشرة او خمسة عشر مليون دولار شهرياً.

بعد هذا الامر وهذا التوضيح تستطيعون التأكد من كلامي.... وتستطيعون ان تحكموا ان كان هناك اي فساد مالي في هذا العقد الذي طرح على كافة الجهات الرقابية والقانونية فأدلى كل منهم بدلوه..

ومع كل ذلك فاني ارغمت شركة نوروزتيل وكافة الشركات المتعاقدة مع الوزارة

وتشكياتها ان توقع على تعهد مصدق لدى كاتب العدل في حالة تبين ان هناك اي فساد مالي او اداري او اي رشوة من قبل هذه الشركة الى اي موظف في الوزارة من درجة وزير فما دون فحينها يعتبر العقد ملغياً وتتحمل الشركة غرامة بمقدار ٣٠٪ من قيمة العقد وتوضع على القائمة السوداء ومعناه انه لا يحق لها العمل مع اي وزارة من وزارات الدولة لفترة ثلاثة سنوات فان كان هناك اي فساد في ذلك العقد فيمكن وبكل سهولة تنفيذ هذه الفقرة من قبل المحاكم، حيث ان ذلك التعهد كما ذكرت مصدق لدى كاتب العدل..

لقد طلبتم مني الغاء العقد واخبرتكم ان الغائه خسارة كبيرة للبلد ولكنكم ابدتتم اعتراضاً بسبب دواع امنية فلم اشأ ان اناقشكم لأنني ادير وزارة تقنية، اما الشؤون الامنية فهي من اختصاصات جهات اخرى ولا بد لي الانصياع لأمرها.

ولكنكم اوعدموني ان توفرنا ميزانية خاصة للوزارة لرفع كفاءة بناها التحتية وإكمال شبكتها، وحاولت بكل الجهود ان احصل على ذلك المبلغ الموعد من الامانة العامة لمجلس الوزراء لهذه السنة او السنة القادمة، لكن من دون طائل، فجاء ذلك الامر ضربة الى وزارة الاتصالات في توفير بنى تحتية بدرجة عالية من الكفاءة، حيث لعنا نصل يوماً الى تفاهم مع وزارة الاتصالات لإقليم كوردستان فنستطيع ان نرجع للعراق الدور الاساسي الذي يمكن ان يلعبه..

انني احاول كل جهدي ان اتعامل معكم بشكل مهني بعيداً عن السياسة حيث لم اصرح منذ اليوم الذي توليت مهمة الوزارة على اي تصريح سياسي تحقيقاً لتلك المهنية ولكنني جوبهت وللأسف الشديد بحملات مغرضة ومقصودة ومواقف سلبية كبيرة كما سأتطرق اليه في رسالتي.

اما هذه الحملات المغرضة والمقصودة والمواقف السلبية فتتمثل بما يلي:

- محاولة افشال الوزارة بإضعاف دور الكادر المخلص والنزيه بل ونقلهم من الوزارة حيث على سبيل المثال ان مدير عام شركة الاتصالات السيد صالح عمران وهو على درجة كبيرة من الاخلاص والنزاهة والجدية، حيث كما تعلمون بأنه قد تمت مطالبة كافة الوزارات بتثبيت مدراءها العاميين الكفوئين، وقمت انا بتقديم اسمه للتثبيت، فجاء الرد من الأمانة العامة انه لا يمكننا التثبيت لان الوزارة لم يصدر قانونها لحد

الآن، اني استغرب من هذا الجواب البعيد عن المهنية والقانون واتساءل هل طلب من اي وزارة اخرى لم يشرع قانونها مثل هذا المطلب غير الواقعي.ان هناك عدة مدراء عامين مثبتين داخل الوزارة وهذا المنطق ان صح يستدعي الغاء تثبيتهم، للاسف استطيع ان اكرر ان هناك مخططا لافشال الوزارة بتفريغها من الكادر الكفوء والمخلص والنزيه، حيث عدم تثبيت المدير العام معناه اخراجه من موقعه بكل سهولة في اي وقت تشاء فيه الامانة العامة ذلك...

اما بالنسبة لمدير عام شركة الانترنت السيد مجيد حميد فقد كان انجازه متميزا حيث حقق اكثر من ٩٥٪ من الميزانية الاستثمارية، وفي كل حين يأتيني كتاب من الامانة العامة ومن النزاهة لماذا انا متأخر في نقله من الوزارة، وجاءت الينا اوامر من النزاهة لإيقاف معاشه ومخصصاته، وفي النهاية جاء لي المدير نفسه طالبا نقله لأنه لا يستطيع الصمود اكثر من ذلك بوجه الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها، لذلك اضطررت ان اصدر امراً واتخذ الاجراءات لنقله خارج الوزارة، وقد طلبت منكم تعيين المهندسة (زينب عبد الصاحب) مكانه لما تتمتع به من مهنية ونزاهة وكفاءة عالية ولكن اخشى ان يأتيني القرار من الامانة العامة بعد هذا بإلغاء الامر بهدف افشال الوزارة. اما بالنسبة للمفتش العام للوزارة السيد عبد الحسين عايش فصحيح انه كان شديدا في تعامله مع الشركات الخاصة، وكنت انا اختلف معه في هذا الامر، ولكني لم اكن اشك في نزاهته، وكان هو يمثل الحصانة الرقابية المطلوبة لعقود الوزارة وتشكيلاتها، وصدر الامر ايضا من اللجنة التحقيقية بإحالته الى التقاعد. وقد صدرت اوامر ايضا من قبل ذلك بنقل مدير عام الدائرة الادارية، السيد محمد سعيد ثم ارسل لي كتاب من الامانة العامة بتعيين السيد محمد سلمان الوكيل الاقدم للوزارة في الفترة السابقة كمدير عام وهو متهم بالاختلاس وعليه احكام قضائية بفساد مالي كبير لأكثر من مشروع للوزارة عام ٢٠٠٥

فهل يعقل ان هذه الوزارة التي انا مسؤول عنها كوزير تفرض عليها التعيينات والاقالات من خارجها دون ان يؤخذ رأي الوزير بذلك، وتفريغها من كادرها الكفوء والمخلص والنزيه ثم يتم فرض تعيين المختلسين والمتهمين بالفساد المالي والاداري...!!!

اليس نجاح الوزارة سيجسب الى صالح الحكومة وبالتالي الى صالحكم، فلماذا

السعي لإفشال الوزارة، اليس فشلها سيحسب عليكم!!! قد تكونوا معذورين لأنكم قد لا تعلموا بكثير من التفاصيل التي ذكرتها، ولكن يجب علي ان اضعكم في الصورة الصحيحة لتصحيح الوضع ان شئتم ذلك محاولة افشال الوزارة بإيقاف مشاريعها المهمة والحيوية والمفيدة لقطاع الاتصالات وللبلد بشكل عام. لقد برزت فئة جديدة في الوزارة واعطيتموها انتم القوة والصلاحيات وعلى رأسها المستشار الفنية لهاتف الخلوي الدكتور هيام، حيث منصبها ليس الا مستشارة للوزير، فبدأت هذه الفئة تأمر وتتهي وتطالب بإيقاف المشاريع مع الايحاء للكادر الوزاري والشركات علاقتهم بكم، وقد اضطر كادر الوزارة والشركات الاستجابة لهم خوفاً، فلا يجرؤ احد على مجابتهم فكانوا سبباً في ايقاف والتريث وتأخير مجموعة من المشاريع، كمشروع بناء القدرات وارسال الطلبة لنيل شهادة الماجستير من بريطانيا، ومشروع ايدن لتوفير خدمة الاتصالات للجهات الامنية ولشركات النفط، ومشروع بوابات النفاذ حيث هناك تعمد من قبل المعنيين بتأخير تنفيذ المراحل القادمة، ومشروع الرخصة الرابعة والاتفاق مع شركة استشارية بهذا الشأن، ومشروع الشبكة الموحدة والمؤمنة، ومشروع الطب عن البعد، ومشروع الصراف الالي ومشروع التعليم الريادي، ومشروع القرية الذكية قرب المطار.....الخ.

للأسف اقول لقد اصبحت الوزارة مشلولة والهدف هو افشالها او بالأحرى افشالي كوزير، ومع كل تلك الاساليب فأني اؤكد لكم ان الانجاز سيكون متميزاً في هذه السنة بالنسبة للموازنة الاستثمارية وافضل من السنة السابقة لما ابذله من جهود جبارة لمواجهة هؤلاء والاعتماد على بعض الكادر الكفوء والمخلص. هذا بالنسبة لمشاريع الموازنة الاستثمارية، اما بالنسبة لمشاريع المشاركة فان هذه الاساليب بالتأكيد ستؤثر على الإنجاز، وهنا اكرر ايضاً بان الكثير من التفاصيل قد تكون خافية عليكم، واعلم انكم ترغبون بنسبة عالية من الإنجاز في قطاع الخدمات، ولكن اريد ان اعرفكم بان اي اخفاق في هذا الجانب هو نتيجة لسياساتكم تجاه الوزارة..

- حين حضوركم الى وزارة الاتصالات ذكرتم ان في هذه الوزارة عمولات تدفع بمقدار ١٠-٢٠٪ على بعض المشاريع ولم افهم المقصود من قولكم ولكني اخشى ان يكون ذلك لمزاً لي، وهذا يملي علي كواجب شرعي ان اعرفكم بنفسي فانتم لا تعرفوني حق المعرفة، حيث اني قد اكون الوزير الوحيد من الدورة السابقة والبرلماني

الوحيد من الدورة السابقة لم اسعى للحصول على قطعة من الارض كما فعل الاخرون لان ذلك هو اخر همي، وهمي الاساسي هو رضى الله وخدمة شعبي ووطني، كما اني الوزير الوحيد في الدورة السابقة الذي لم يحصل على بيت لان البيت الذي خصص لي ابتداء قد استولى عليه احد المسؤولين فلم اطالب بتعويض مع العلم اني عانيت الكثير بسبب عدم قدرتي على جلب عائلتي، اما البيت الذي خصص لي في هذه الدورة فلم يكن المبلغ المرصود لتأثيثه واصلاحه كافياً، لذلك اعرضت عن اخذه ولم اطالب الامانة العامة بزيادة المبلغ المرصود له وخصصته الى الحماية، اما المبلغ المرصود له فقد طلبت من القسم المالي في الوزارة مناقلته لشراء اثاث وحواسيب للكاردر الوزاري، هذا لأنني اخجل ان اطالب بأمر وانا في منصب يملي علي تحمل المسؤولية وليس التمتع بامتيازات، اما المبلغ الذي خصص للسيارة المدرعة عام ٢٠٠٦ فحينما علمت ان الموظفين ايضا بحاجة لسيارات عادية فقمتم بتحويل كل المبلغ لشراء سيارات للموظفين، والسيارة المدرعة التي خصصت لي عام ٢٠٠٧ اعطيته للمفتش العام في ذلك الوقت السيد امير البياتي لأنه كانت لي سيارة اخرى، وفي هذه الدورة لم اطالب باي سيارة مدرعة وانما قامت الحماية باستحصال سيارة قديمة من الامانة العامة خلاف باقي الوزراء، فضلاً عن ذلك ففي كل مرة ارجع فيها من الايفاد وارجع المبلغ المخصص لي حسب الضوابط القانونية واقوم بإرجاع قسم منه للأيام التي قضيتها للعلاج او من دون عمل مباشر للوزارة، ولا افعل ذلك اعتماداً على تعليمات او قانون ولكن خشية ان يدخل جوفي ذرة من مال فيه شبهة، حيث ان الوزارة اصبحت على عبثاً كبيراً ومعاناة وجهداً مضاعفاً، ولكني احمد الله واشكره على هذه النعمة العظيمة واساله العفو والمغفرة والرحمة يوم لا ينفع مال ولا بنون لقد جئت الى الوزارة وكلي اندفاع لتطوير هذا القطاع المهم، لقد كانت العقود الموقعة لعام ٢٠١١ حوالي ٧٦٪ ولكن في حقيقة الامر كانت نسبة الانجاز اكثر من ٩٠٪ لأننا اوجدنا حالة عالية من التنافس فكانت الكثير من المشاريع اقل من السعر التخميني الموضوع لها. ولكن للأسف الشديد هناك مجموعة من الاشخاص من داخل الوزارة بالدرجة الاولى ومن خارجها والذين لا يستهويهم نجاح الوزارة ونجاحي بالذات، فهم يطمحون بيوم يكونوا هم فيه وزراء للاتصالات، ولا ادري ان كان خطأ الأرقام لوزارة التخطيط في اصدارها الاول لنسب الانجاز خطأ متعمداً ام غير متعمد حين وضعت نسبة ١٧٪، نعم لقد تم تصحيح هذه النسبة من وزارة التخطيط نفسها، ولكن هؤلاء قض مضجعهم ان تتكشف الحقيقة

الصارخة خلاف ما كانوا يحلمون به، فاخذوا يصرحون في كل حين بنسبة ١٧٪ وهم يعلمون علم اليقين انهم كاذبون لقد ذكرت لكم في رسالتي السابقة انه للأسف الشديد بدأت اشعر بأن مواقفكم من الوزارة تنطلق من منطلقات سياسية، حيث تم فتح تحقيق على قضية واحدة ثمان مرات، وفي كل مرة لا تصدر توصيات، والحقيقة ان التوصيات كانت تصدر بشكل ضمني لمصلحة الوزارة ولكن ذلك الأمر لا يروق للكثير ممن لا يحتملون نجاح الوزارة، فقبل ان تصدر التوصيات تلغى اللجنة وتشكل لجنة جديدة، لقد اوصل لي احد رؤساء لجان التحقيق اعتذاراً قائلاً اني اعرف اين الحق ولكني مرغم على تنفيذ التوجيهات، هل يعقل ان يتم ذلك الأمر في العراق الجديد بعد القضاء على نظام صدام المقبور، انتم تعلمون ان الضغوط والخوف والمصالح يمكن ان تجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، ولو كان الهدف من هذه اللجان الوصول الى الحقيقة لكان ذلك ممكناً، اما عندما تكون هناك اهدافاً اخرى ويكون الخوف مسيطراً، فاني يمكن ان اتوقع اي نتيجة، ولكني مع كل ذلك استطيع ان اقول بكل ثقة انه لا يوجد في الدولة العراقية وزير انزه من محمد علاوي، لا اقول اني انزه وزير، لأن هناك ايضا وزراء بنزاهة مطلقة، فهل يعقل ان تطلب هيئة النزاهة مني مراجعة كافة العقود على الموازنة الاستثمارية وعلى مشاريع المشاركة لعام ٢٠١١، وهل يعقل ان تشكل الى حد الآن اكثر من ثلاثين لجنة تحقيقية على الوزارة، ان هذه الحقائق ليست خافية عليكم، وانكم تعرفون من هم السراق في الدولة العراقية الحديثة، لقد اصبح العراق على رأس القائمة في اعلى مستوى لتفشي الفساد في العالم، فهل يغض الطرف عن الوزراء المفسدين الحقيقيين لأن ولاءهم مضمون، ويتهم المصلحون ظلماً بالفساد .

وللأسف الشديد بدلاً من ان توقفوا المفسدون في الوزارة عند حدهم اعطيتهم صلاحيات كبيرة، فاخذوا يستخدمون المعاول لتهديم الوزارة وتهديم انجازاتها والايغال في الفساد وبسط سلطتهم الغاشمة لنشر الرعب في الوزارة فأصبحت الوزارة الآن تعيش حالة من الهلع والخوف والرعب، واصبحت عاجزاً عن حثهم للعمل، حيث اخذوا يجدون ان الجلوس من دون عمل سيكون لهم اسلم، وبخلافه ستفتح عليهم ابواب التحقيق وتخلق لهم الاتهامات من دون دليل واضح، فلماذا العمل اذا انكم تعلمون جيداً بان المستشار الدكتور هيام الياسري كانت من البعثيين في فترة النظام السابق وهي

صاحبة مشروع اهداء المقبور صدام هاتف خلوي بصناعة عراقية، وقد تحركت في وقتها من كلية الهندسة التكنولوجية وتم فرضها في ذلك الوقت على مدير مشروع (GSM) (الهاتف الخليوي) في وزارة الاتصالات الدكتور ناصع عبايجي للتعاون معها لصنع جهاز هاتف خلوي واهدائه الى صدام، وكانت تجبره للتعاون معها، ولما وجدت عدم تعاون منه بهذا المشروع في ذلك الوقت، فلم يكن منها الا ان ارسلت رسالة الى صدام تخبره بهذا الشأن، ولولا وقوف بعض الأشخاص الى جانب الدكتور ناصع في ذلك الوقت لما كان يمكن ان يعرف ما سيكون مصيره، وهذه القصة منتشرة ومعروفة في الوزارة من قبل كادرها القديم، ولكنني آثرت ان آخذ المعلومات من مصدرها فاتصلت بالدكتور ناصع فشرح لي القصة كاملة ووضعتني في كافة التفاصيل..

وانتم تعلمون جيداً ان هذه المستشارية قدمت على الوزارة عشرات الاتهامات الكيدية وبدلاً من ان تحاسب على فعلتها، فاذا بها تشارك النزاهة في التحقيق مع الموظفين الابرياء. وفي هذا المجال احب ان اكشف لكم الحالة التالية والتي انتم على اطلاع عليها..

تذكرون عندما اخبرتموني عن الشركة الفرنسية بشأن بوابات النفاذ، وقد اكتشفت انا انهم اناس محتالون جاءوا بوثائق مزورة تثبت ان لهم وارداً سنوياً اكثر من مليار ونصف دولار امريكي في حين ان واردهم الحقيقي لا يبلغ الثلاثة ملايين دولار، وجاءني بشركة ايرلندية تابعة لهم وزعموا ان لها ٢٤ بوابة نفاذ في العالم ثم انكشف بان هذه الشركة هي شركة وهمية لاجود لها. لقد اخبرتكم عن كل هذه الحقائق فوافقتموني الرأي بانهم محتالون. ولكن المستشارية هيام والتي قضت الساعات الطويلة للنقاش مع هذه الشركة المحتالة نجدها تعتبر ان الوزارة لديها فساد مالي واداري لأنها لم تتفق مع هؤلاء المحتالين...

وتتناقش مع هيئة النزاهة وتحاسب موظفي الوزارة المستقيمين وتساءلهم لماذا لم يتفقوا مع هؤلاء المحتالين.

ولكن النزاهة حينما عرفوا الحقيقة رفضوا مثل هذا المنطق في امكانية التعاقد مع المحتالين ويمكنكم في هذه الحالة تصور حالة موظفي الوزارة حين يتخذوا الموقف

الصحيح ثم يجدوا انفسهم محاسبين لانهم اتخذوا الموقف الصحيح، ويجدوا ان التي تحاسبهم مع النزاهة هي عدوتهم هيام الياصري، حيث بأسلوبها الفض وتعاملها السيء حولت كل كادر الوزارة وتشكيلاتها الى اعداء، ما خلا قلة من اتباعها.

لقد قامت بمحاربة اي مشروع فيه نفع للبلد وتطوير لقطاع الاتصالات، ولكي اكون دقيقاً في وصفي للحقائق فاني استطيع ان اقول ان هناك مجموعة من داخل الوزارة ومن خارجها تحارب جملة من المشاريع اذا ما تم تبنيها من قبل الوزير كما ذكرت سابقاً لقد اصبح الكادر الوزاري يشعرون بالخوف والرعب لئلا يأتي يوماً توجه اليهم الاتهامات ويعاقبون لانهم عملوا من اجل مصلحة الوزارة. وفوق كل ذلك جاءت الى وزارتنا قبل حوالي عشرة ايام سيارات سوداء وقاموا باعتقال حوالي ستة موظفين صغار ابرياء بتهم كبيرة، وجريماتهم انهم قبل حوالي ثلاث سنوات طلب منهم من جهات عليا اعطاء تخمين لما يسمى بجامعة البكر (جامعة الامام الصادق(ع)، فهل تنفيذ اوامر الجهات العليا جريمة يعاقب عليها القانون لقد قامت المستشارة هيام بالحضور الى مجلس النواب ممثلة للوزارة من دون علم الوزارة والوزير، وعندما وجهت لها توبيها بذلك قامت وبكل صلافة بتوجيه كتاب الي مطالبة اياي بسحب كلامي وتتهمني بالتشهير بها وتهدني باتخاذ الاجراءات القانونية بحقي.

لا يستطيع اي موظف الان ان ينجز اي عمل الا بأخذ مباركتها وارسال كافة المعلومات لها.

والحقيقة اقول، انه لا يمكن ادارة الوزارة برأسين ولا يمكن انجاز الاعمال من قبل مرعويين لا يعرفون باي تهمة سيتهمون ومتى يعتقلون لذلك امام هذا الواقع فاني استطيع ان اقول انه من اجل خدمة وطني استطيع ان أغض الطرف عن كثير من الامور التي ذكرتها سابقا ولكن لا يسعني في هذا المجال الا ان اطلب منكم بنقل المستشارة الدكتورة هيام الى وزارتها السابقة (وزارة التعليم العالي) او اي موقع آخر ترتأون ولكن خارج وزارة الاتصالات فأن تحقق هذا الامر فاني اکتفي بذلك وبخلافه فلا يسعني الا ان اقدم استقالتي لأنني اصبحت عاجزا عن العمل في مثل تلك الاجواء الموبوءة.

وختاما تقبلوا مني وافر الشكر والتقدير...

دار الحياة..

لا تستثني مؤسسة من الضلوع فيه خصوصاً رئاسة الوزراء هيئة النزاهة:

الفساد كلف العراق ٢٥٠ بليون دولار في خمس سنوات...

بغداد - عبدالواحد طعمة. الخميس ١٠ أبريل ٢٠٠٨ .

كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة النزاهة ان خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق، نتيجة الفساد الإداري والمالي، بلغت ٢٥٠ بليون دولار، واعتبر الامانة العامة لمجلس الوزراء «البؤرة الأخطر للفساد»، فيما احتلت وزارة الدفاع مرتبة متقدمة بين الوزارات في هذا المجال (سبق نشره)...

دار الحياة...

مجلس الوزراء العراقي يرد على اتهامات رئيس هيئة النزاهة السابق:

لا أحد ينكر ظاهرة الفساد لكن أرقام موسى فرج خيالية

بغداد ٢٥/٤/٢٠٠٨

ردت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي في رسالة الى «الحياة» على تصريحات رئيس هيئة النزاهة السابق موسى فرج عن الفساد الاداري خلال خمس سنوات في العراق...

وجاء في الرسالة «عظماً على ما نشر في جريدتكم الموقرة بتاريخ ١٠\٤\٢٠٠٨ تحت عنوان هيئة النزاهة:

الفساد كلف العراق ٢٥٠ بليون دولار في ٥ سنوات، نقلاً عن تصريح للسيد موسى فرج، فإن عنوان التصريح يوحي بأنه صادر عن هيئة النزاهة، في حين انه يمثل رأياً شخصياً باعتبار ان فرج قد أُحيل على التقاعد بناءً على طلبه منذ فترة»

وأضافت الرسالة رداً على اتهام فرج لها بأنها «بؤرة فساد» بالقول «لم يتم إلغاء اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء التي يرأسها نائب رئيس الوزراء د. برهم صالح ولم يصدر أي قرار بذلك، ولم تحول صلاحيتها الى الأمانة». وزادت: «لم تخول الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأي صلاحيات تتعلق بالعقود ولا علاقة لها بذلك جملة وتفصيلاً،

وان الأمانة نفسها تخضع للضوابط والموافقات الأصولية من الجهات المعنية وفيها اللجنة الاقتصادية او مجلس الوزراء في حالة الحاجة الى إنشاء عقود».

وعن الرشاوى في صفقة الطائرات أوضحت ان «شراء الطائرات لم يتم من خلال الأمانة بل كان من خلال لجنة وزارية مكونة من وزير المالية، ووزير التخطيط والتعاون الإنمائي، ووزير النقل، ووزير الصناعة والمعادن بالإضافة الى لجنة فرعية مكونة من الدائرة القانونية في وزارة المالية، وشركة الخطوط الجوية العراقية، ودائرة العقود في وزارة التخطيط، والدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والدائرة القانونية في وزارة النقل، وممثل عن هيئة النزاهة».

واكدت الأمانة العامة ان «اقتراحات شراء الطائرات صادق عليها مجلس الوزراء، والشراء اقتصر على شركة «بوينغ» وشركة «بمبارديه» الكندية وهي الشركات المصنعة المعروفة، وحصل العراق على حسم مجز لمشترياته، وأعطى أفضلية في الشراء بسبب ظروفه الحالية»..

وأضافت: «يبدو ان فرج لا يعلم بوجود ممثل عن هيئة النزاهة في عملية الشراء وبدرجة مدير عام»..

وزادت: «اما التعاقد لبناء مستشفيات كبيرة، فإنه لم يتم حتى الآن، والموضوع قيد الدراسة والتحليل بين وزارة الصحة واللجنة الاقتصادية، ولا علاقة للأمانة العامة بذلك، ودورها هو عرض نتائج الموضوع او أي موضوع آخر على مجلس الوزراء بعد إتمامه وبطلب من اللجنة الاقتصادية».

واضافت: «ليست للأمانة العامة لمجلس الوزراء أية مشاريع خاصة بها، ولا تتضمن موازنتها أية تخصيصات لمشاريع وتقتصر موازنتها على الموازنة التشغيلية التي تتضمن النفقات الاعتيادية كالرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية، وتخضع للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية ومن خلال هيئة دائمة في الأمانة».

وعن موضوع تشكيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد ما اعتبره فرج «سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحتها»، قالت: «انه أمر يدعو للغرابة حيث ان رئيس هيئة النزاهة عضو مهم في المجلس المكون من رؤساء مجلس القضاء الأعلى، وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين في الوزارات، اضافة الى اشتراك لجنة النزاهة في مجلس

النواب والأمين العام لمجلس الوزراء. فكيف للمجلس ان يسرق صلاحية جهة وهو مكون منها ومن الجهات الأخرى، وكان على السيد فرج ان يطلع على أهداف ومهمات المجلس المعلنة والتي تقتصر على تنسيق الجهود بين تلك الجهات لمكافحة الفساد وأنها لا تتمتع بأية صلاحية او سلطة على أية جهة»..

ولفتت الأمانة العامة الى «ما جاء من أرقام فلكية تتعلق بوزارات أخرى وتضع علامات استفهام كبيرة حول التصريح»، وقالت: «ورغم ادراكنا بأن ظواهر الفساد في العراق لا ينكرها احد، الا ان تقديرها بـ ٢٥٠ بليون دولار أمر غير منطقي ولا علمي ولا موضوعي بكل المقاييس والاعتبارات».

وتابعت: «حيث اننا لا نرد نيابة عن الوزارات المذكورة، ولكن على سبيل المثال فإن احتساب مبلغ ٤٥ بليون دولار عن تهريب المشتقات النفطية، خلال السنوات الماضية، فإن العراق خلال السنوات الماضية لم يستورد اكثر من ١٥ بليون دولار من المشتقات النفطية، فلو فرضنا ان كامل الكميات تم تهريبها فإننا لا نصل الى ذلك الرقم!».

وأضافت: «اما احتساب مبلغ ٤٥ بليون دولار عن تهريب النفط الخام، فإن انتاج العراق من النفط الخام يجري من حقول وآبار معروف انتاجها داخليا وحتى عالميا، وتهريب كميات بهذا القدر يفترض ان العراق ينتج حوالي ٤ ملايين برميل يوميا وهذا ما لا يمكن الوصول اليه الا بعد سنوات ومع استثمارات ببلايين الدولارات، والغريب انه ذكر في موقع آخر أن طاقة العراق التصديرية ٤.٢ مليون لم يستغل منها أقل من النصف، اذن من اين حصل تهريب حوالي مليوني برميل يوميا وهو يصدر حوالي مليوني برميل؟، كما ان عدد الآبار المحفورة لا يعني بالضرورة انها منتجة. وحبذا لو كان السيد فرج عرض تقديره على مختصين في مجال النفط قبل الوصول الى نتائج علمية».

وزادت: «ذكر فرج ان المبلغ المتبقي من الـ ٢٥٠ بليون دولار «أهدرها الفساد في الوزارات والمؤسسات الأخرى» أي بحدود ١٦٠ بليون دولار، ويبدو ان السيد فرج لم يعرف حتى مقدار موازنة الوزارات للسنوات الماضية التي تقل بكثير عن المبلغ المذكور والمصروف منها لا يتجاوز ٣٠ في المئة من المخصص للسنوات الماضية فلو افترضنا ان المبالغ كافة المخصصة للوزارات سرقت وهدرت فإن المجموع لا يتجاوز ربع المبلغ الذي ذكره علماً ان أكثر من ٥٠ في المئة من التخصيصات تذهب رواتب ومصاريف»..

وختمت الأمانة العامة رسالتها بالتأكيد أن موسى فرج «كان نائباً لرئيس الهيئة ثم أصبح رئيساً لها، فلماذا لم يستطع ان يقدم للقضاء مجموعة من قضايا الفساد التي ذكرها والبالغة ٢٥٠ بليون دولار حتى ولو بليون واحد ما دام على اطلاع على الأرقام. وما زال المجال مفتوحاً أمامه ويستطيع ان يقدم مباشرة للقضاء ما اكتشفه من فساد».. وقالت: «لم نشأ ان ندخل في تحليل دوافع نشر التصريح ولكن أردنا ان نوضح بعض الحقائق حول الأرقام التي جاءت فيه مع تأكيدنا ثانية ان الفساد موجود ومسؤوليتنا جميعاً ان نتعامل معه بعلمية وموضوعية ومهنية ومن دون استخدامه لمآرب شخصية»...

موسى فرج يرد على مجلس الوزراء(١):

في (مشروع شهادة أمام مجلس النواب): رد موسى فرج على ما جاء في رد مجلس الوزراء حول حجم الفساد في العراق.. فكتب ما يأتي:

أولاً: فعلاً أنا وصفت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأنها بؤرة الفساد في الحكومة ولم ترد أثناء وجودي في الهيئة ولكن بعد ان غادرتها أصدرت بيان بإسم مجلس الوزراء، ولكني لم أنفرد بوصفها بذلك فقد نشرت الفضائيات العراقية قبل أيام تصريح السفير الأمريكي في بغداد يقول بأن (أكثر أجهزة الحكومة العراقية فساداً هي الأمانة العامة لمجلس الوزراء).. فلماذا لم يردوا على ما قاله السفير الأمريكي..؟ الى جانب ذلك فإن النائبة البرلمانية السيدة شذى الموسوي صرّحت قبل أيام بأن استجواب وزير التجارة كشف عن فساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأنها بصدد تقديم ما لديها الى مجلس النواب، كما أنكم تتذكرون أنكم قبل أيام شكّلتم لجنة من قبل المجلس للتحقيق في قضايا فساد مثارة ضدّ الأمانة العامة ضمن صفقة الطائرات الكندية.

ثانياً: أمامكم بيان الأمانة العامة المشار اليه وفيه الآتي:

١. (إن المصروف من موازنات الوزارات للسنوات الماضية لا يتجاوز ٣٠٪ من المخصص للسنوات الماضية، علماً ان أكثر من ٥٠٪ من التخصيصات تذهب رواتب ومصاريف) وبصدده أبين الآتي:

١. السيد الأمين العام بصفته يحمل تخصص عالي في الأمور المالية والمحاسبية هل

يعلم ان نسبة استغلال التخصيصات هي المؤشّر الأول والبدائي الذي يستخدم في تقييم أداء أجهزة الدولة من قبل ديوان الرقابة المالية؟ فإذا كانت نسبة استغلال التخصيصات على مستوى الحكومة ٣٠٪ فماذا يسمى ذلك؟ هل توجد تسمية أخرى غير فشل الأداء الحكومي؟.. وهل ان ذلك يدخل ضمن مفهوم الفساد الذي هو الحاق الضرر بالمجتمع والدولة من خلال ممارسة الوظيفة الرسمية؟

٢. اسألوه.. هل ان التخصيصات موضوعة على سبيل الأمانة أو الودعة أم لغرض إنفاقها لتوفير متطلبات العيش؟ وهل انها مخصصة لبناء محطات فضائية أم لتوفير أساسيات العيش من ماء وغذاء ودواء وكهرباء وسكن وتبليط وخدمات؟ وفي حالة عدم صرف أجهزة الحكومة لـ ٧٠٪ من تلك التخصيصات ألا يعني ذلك حرمان ٧٠٪ من الشعب العراقي من تلك الأساسيات؟

٣. اطلبوا منه ان يقدم لكم خارطة مبيناً عليها: وحدة سكنية أنجزتها الحكومة خلال خمس سنوات، أو مصنع واحد، أو مستشفى واحد، أو مصفى واحد، أو كيلوغرام تم اضافته لمفردة من مفردات البطاقة التموينية أو ساعة واحدة تم تخفيضها من ساعات القطع الكهربائي أو ١٠٪ من الكارثة البيئية تمت معالجتها أو ١٠٪ من ٢٧ مليون لغم تم إبطاله أو أن ١٠٪ من الأدوية التي تصفها وزارة الصحة بالسموم تم فحصها..؟

٤. اسألوه: كم نسبة الذين لا يحصلون على ماء صالح للشرب من العراقيين وكم نسبة الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي وكم نسبة الذين لا يحصلون على غذاء سليم وكم نسبة البطالة في العراق وكم نسبة الذين يشملهم الفقر والفقر المدقع في العراق وكم نسبة الذين لا يحصلون على مدارس تتوفر فيها الشروط الصحية من تلاميذ العراق وكم عدد الذين يعتمدون على القمامة في معيشتهم في العراق؟

٥. واسألوه أيضا هل ان الموازنات مخصصة للشعب العراقي أم لرواتب ومصاريف الحكومة فاذا كان ٥٠٪ منها لرواتب ومصاريف الحكومة كم بقي للشعب العراقي عدا تعويضات الكويت والتسليح؟

٦. واسألوه ألم يقل قبل ايام للإعلامي فلاح الذهبي بأن الفساد مجرد رشاي وشهادات مزورة في حافات الجهاز الحكومي؟ ثم لماذا تغيرت لهجته في الأيام الأخيرة

ليقول: (ان الفساد مستشري في كافة مفاصل الحكومة وأنه أسوأ مما كان عليه في عهد صدام وان مسؤولين كبار مشمولين بالفساد)..؟ ألا يعتبر هذا القول اعترافاً صريحاً بما قلته انا لصحيفة الحياة.. وزياده..؟ ام انه يسعى للنيل من قناتي..؟ لو كانت قناتي مطواعة لخضعت وأخضعت هيئة النزاهة للأمريكان مثل سلفي، أو لخضعت واخضعت هيئة النزاهة خلافا للدستور للحكومة أو الأحزاب مثل خلفي..لكن قناتي ليست مطواعة كي اقايض مبادئ بالمنصب وهاهو يقول: (أحيل على التقاعد بناء على طلبه..)..

٧. اسألوه ألم يقل للسيد فلاح الذهبي بأنه لا يوجد فساد بدليل ان كل ما صرفته الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية تاريخه على المشاريع لا يتجاوز ٥ مليار دولار فمن أين هذه الأرقام الضخمة في الفساد التي تشيرون اليها؟.. قولوا له: يرسينا على بر.. لو يستقر على قوله بأن الفساد مستشري في كافة مفاصل الدولة واسوأ مما كان عليه في عهد صدام..لو ماكو فساد ويقدم نتائج مقابل الموازنات العراقية التي تفوق موازنات ٤ دول مجتمعة من دول الجوار... وانا بالطبع اقدر منه على تحديد الفساد في العراق ليس لأنني رئيس هيئة النزاهة فقط ولكن لأننا يوم كنا أنا وهو مفتشون عموميون حصلت على اعلى تقييم من بين المفتشين العموميين (جيد جدا ولا يجمال) في حين أنه لم يحصل على تقييم مماثل وانا لم اعين ابناً أو اخاً في حين بالنسبة له الأمر مختلف..

٨. اسألوه ان كان ما صرفته الحكومة من موازنات السنوات الماضية ٣٠٪ من تخصيصاتها فقط فما هو مصير ال ٧٠٪ التي لم تصرف؟ وكم يبلغ؟..

٩. اسألوه بصفته رئيس مجلس مكافحة الفساد ماذا قدّم المجلس منذ استحداثه؟ وهل ان استحداثه جاء وفق الدستور ام مخالفا للدستور والقانون ويشكل تجاوز على استقلال واختصاصات هيئة النزاهة كما ورد في كتاب رئاسة الجمهورية..وهل اني وافقت على تنفيذ الأمر المشار اليه ام اني أصدرت كتاب رسمي بصفتي رئيس هيئة النزاهة بإلغاء عضويتها من المجلس المذكور لمخالفته الدستور؟..

١٠. وهل استمرت ضغوطاته ومكتب رئيس الوزراء أشهر لحملي على الموافقة على الإنضمام الى المجلس المذكور المخالف للدستور ام لا؟.. وهل وافقت أم التزمت بالدستور؟ وما هي النتيجة؟ وهل اني كنت أستهدف إسقاط الحكومة عندما أقول

باستشراء الفساد أم أني أنطلق فقط من مواجهة محنة الشعب العراقي المعاشية ولو تطلب الأمر أن أقف بمواجهة نفسي وعائلي لعلت ولا يعيقني فقدان أو الإحتفاظ بالمنصب.

٢. يقول البيان بأنه لم يتم الغاء اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء التي يرأسها السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء:

١. هل صدر بيان من الأمانة العامة بالغاء لجنة العقود التابعة للجنة الاقتصادية وانتقال مهمة إبرام العقود الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ام لا..؟ وهل ان الأمانة العامة مؤهلة فعلاً لأن تكون بديلاً عن تلك اللجنة التي تشترك فيها جهات متخصصة؟..

٢. يشير البيان الى ان لجنة شراء الطائرات هي لجنة وزارية مكونة من وزراء بالإضافة الى لجنة فرعية وان الشراء اقتصر على شركة بوينغ وشركة بمبارديه الكندية وحصل العراق على حسم مجز لمشترياته.. فإذا كان حصل على حسم مجز فما هو وجه الاعتراض المثار من قبل مجلس النواب ولماذا شكل لجنة للتحقيق في الفساد في الصفقة المذكورة؟ وأليس من صلاحية هيئة النزاهة ان تطالب بملف قيمته ٤ مليار دولار؟ ثم من هو من موظفي الأمانة يحمل الجنسية أو جواز السفر الكندي؟..

٣. ويشير البيان الى انه يوجد ممثل في اللجنة من الهيئة بدرجة مدير عام ويبدو ان السيد موسى فرج لا يدري.. بل أدري وأدري ان الموظف المذكور اعترض على صفقة شراء طائرة مستعملة وصرف ١٠ مليون دولار لشخص لبناني لا علاقة له لا بصناعة الطائرات ولا بتجارتها وعندما تمت محاولة اجبار المدير العام الذي يشير إليه على التوقيع جاءني مسرعاً يطلب إعفاءه من المهمة، فاتصل بي أحد المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء يطلب التخلص منه بأية صورة وعندما سألته لماذا! قال: إنه فاسد.. قلت له: لقد جاءنا منكم فهو مدير عام في الأمانة العامة ونقلتموه الى هيئة النزاهة قبل التحاقه بها فهل انكم تنقلون فاسديكم الى الهيئة؟ لذا زودني بأية مؤشرات ضده وسأخضعه للتحقيق في ظرف خمسة دقائق وان استوجب أحيله الى المحكمة ولكن ان تنتهك كرامة موظف مسؤول عنه أنا دون وجه حق فابدأوا بي!.. حصل هذا.. أم لم يحصل؟..

وعندما غادرت الهيئة علمت ان الموظف المذكور رفض التوقيع على الإحالة

للطائرات المذكورة فتمّت ملاحظته وانتهى به المطاف لاجئاً في السويد أو الدانمارك!
أرأيتم.. انا أعرف اكثر مما تضمّنه البيان!..

٤. ويشير البيان الى ان التعاقد لبناء مستشفيات لم يتم لحد الآن وان الموضوع قيد الدراسة وبشأنه أبين أنني طلبت من الأمانة العامة تزويدي بملف مشروع ٢٠ مستشفى بمبلغ ١٠ مليار دولار لوجود معلومات تشير الى وجود قضايا غير سليمة فيه وظهر وزير الصحة على الحرة يقول ان مشروع المستشفيات تمت احوالته من قبل مجلس الوزراء ولا علاقة لوزارتنا به وبعد سنتين تقول الأمانة العامة أنه مجرد دراسة؟ فهل أن ذلك يعني أن العراق لا يحتاج مستشفيات في حين لم يبنى مستشفى واحد منذ عام ١٩٨٢؟

٥. ويشير البيان الى الإستغراب بشأن اعتبار موسى فرج مجلس مكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة وصلاحياتها وهو عضو مهم في المجلس المذكور في حين اني وجدت المجلس قائم قبل التحاقى برئاسة هيئة النزاهة وعندما حضرت لأول مرة ووجدت ان الأمين العام لمجلس الوزراء يرأس مجلس أعضاء: رئيس هيئة النزاهة المستقلة بموجب الدستور، ورئيس ديوان الرقابة المالية المرتبط اداريا بمجلس النواب ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس الإدعاء العام في مجلس القضاء المستقل وهم جميعا جهات رقابية على الحكومة في حين ان رئيس المجلس هو موظف من الحكومة. قلت كيف يحصل هذا؟ ومن يومي أصدرت كتاب رسمي بالغاء عضوية هيئة النزاهة من المجلس المذكور ولم أحضر قط حتى ان السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء طرح علي الفكرة قلت له مستحيل لأنه مخالف للدستور وتفضلوا هذا الكتاب الرسمي الذي أصدرته ونسخة منه موجودة في أرشيف المجلس!

٦. ويقول البيان كيف يقدر السيد موسى فرج السرقة والتهريب في المشتقات النفطية ب ٤٥ مليار دولار خلال خمس سنوات وان العراق لم يستورد أكثر من ١٥ مليار خلال السنوات الماضية فأشير الى ان الأمين العام كان قبل ذلك مفتش عام النفط وأصدر تقريره لعام ٢٠٠٦ ونسخة في أرشيف المجلس يقول بان السرقة والتهريب في النفط تبلغ ١٩ مليار دولار سنويا يعني ٩٥ مليار خلال خمس سنوات فلماذا غير رأيه؟ ليراجع تقريره وليراجع العدد رقم ٧١ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١١ من صحيفة المؤتمر كي يتأكد من تقديرات خبراء النفط للخسارة السنوية من جراء السرقة والتهريب.. ثم ان الأمر يمكن التحقق منه.. فليعرض الأمين العام قيمة ما تم استيراده وقيمة ما تم انتاجه

ايضا ويعرض مقدار المبالغ المستلمة من قبل وزارة المالية عن بيع المنتجات لنقارن.

٧. ويشير البيان الى ان السيد موسى فرج يقدر السرقة والتهريب في النفط ب ٤٥ مليار دولار خلال خمس سنوات في حين ان انتاج العراق من النفط يجري في حقول وآبار معروف انتاجها داخليا وحتى عالميا، وأشير الى اني بصفتي من الموجودين داخليا فإني أعرف بأن الحصّة التصديرية المقررة للعراق من قبل الأوبك هي ٤.٥ مليون برميل يوميا بمعنى لو صدر ٤.٥ مليون برميل يوميا فإن الأوبك لن تعترض واعرف ان انتاج العراق بلغ عام ١٩٨٢ أربعة ملايين برميل يوميا واعرف ان الإنتاج في عام ١٩٨٩ بموجب الجدول الصادر عن وزارة النفط الحالية للإنتاج للسنوات ١٩٨٤ - ٢٠٠٠ بلغ ٣ مليون برميل، وفي عام ٢٠٠٣ كان ٣ مليون برميل عدا كوبونات النفط، وبعد عام ٢٠٠٣ صرح ثامر الغضبان بأن معدل الإنتاج ٢.٨ برميل وتعهّدت شركة هاليبورتون المملوكة من قبل دك تشيني بتحقيق لمعدلات التي سبقت عام ٢٠٠٣ لقاء مبلغ ١,١٤٤ مليار دولار، لكن بعدها فإن معدلات الإنتاج المعلن عنها لم تتجاوز ١.٨ مليون برميل.. لماذا؟.. من بين الأسباب ان وزير النفط صرح أثناء صولة الفرسان بأن مصبح الوائلي أخو المحافظ هو أكبر مهربي النفط بمعنى يوجد منهم متوسطين وصغار ومن بين الأسباب ان السيد رئيس الوزراء صرح قبل أيام في برنامج حوار خاص للإعلامي سالم مشكور بأن ٥٤٣ بئر نفطي في البصرة والعمارة كانت جماعات السرقة والمليشيات تعيث فيها فسادا ومن بين تلك الأسباب تفضلوا هذه أسماء المهريين وصور بيوتهم وموانئهم ومسافنهم وأسماء المتواطئين معهم من المسؤولين في البصرة وهذا الكتاب الرسمي الذي وجهته الى رئيس الحكومة ورئيس البرلمان بشأن ذلك وهه وقائع الاجتماعات التي حضرتها ووزيري النفط والدفاع والعسكريين العراقيين والامريكان لتنفيذ خطتي لمواجهة كارثة شفت وسرقة وتهريب النفط باستخدام طائرات عمودية حربية لقصف المسافن والموانئ غير الرسمية وتدميرها تدميرا غير قابل للاصلاح واعتقال السراق والمهريين والمتواطئين معهم.. لكن السيد الأمين يبدو ان دخوله في تحالف مع رئيس لجنة النزاهة في البرلمان لإبعادي من رئاسة الهيئة طغى على موضوع متابعة ثروة الشعب النفطية، ولذلك أقول له ولرئيس لجنة النزاهة ووزير النفط أعرضوا: قراءات العدادات الإلكترونية المنصوبة على الآبار ومحطات الضخ والتصدير والمصافي ان وجدت تلك العدادات ليقرن الشعب بين ما خرج من الآبار وبين ما تم الإعلان عن انتاجه وينتهي

الأمر، أما غير ذلك فإن الشعب العراقي خسر حوالي مليون برميل نפט يوميا هو الفرق بين معدلات الإنتاج في عام ٢٠٠٣ البالغة ٢,٨ وبين المعدل المعلن عنه وهو ١,٨ مليون برميل يوميا.. ويمكنكم الإستعانة بالتقارير الأمريكية وهم يتولون الإشراف على تصدير النفط التي تشير الى ان السرقة من الأنابيب فقط تصل الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

٨. يشير التقرير الى ان موسى فرج مادام يقول ان العراق خسر من جراء الهدر والتبديد والسرقة والنهب وفشل الأداء الحكومي ٢٥٠ مليار دولار خلال خمس سنوات فهل كشف مليون واحد؟! ورداً على ذلك فقد عرضت قائمة بالملفات الخطيرة التي كشفت واحسبوها فإن قلت عن ٢٥٠ مليار دولار خلال خمس سنوات فإني أدفع الفرق من راتي! ومستعد لأن تحبسوني سنة عن كل مليار دولار ومن يعترض بأن مليار دولار كثير على فقداي لحريتي سنه.. فإني اقول ان الحرية والكرامة جانب اعتباري وانا مستعد لدفع حياتي دفاعاً عن الشعب ومبادئ ولكني غير مستعد لبيع حريتي بكل مليارات الموازنات ولذلك لم أضع درهم في جيبي ولم استغل منصبني لتعيين ابني أو أخي أو أؤشّر جواز سفري بإيفاد واحد..

أما عن قضية الملايين التي كشفتها فلنبدأ بالأمانة العامة: ١٠ مليون دولار صرفت عن شراء طائرة مستعملة وضاع المبلغ، ٣٠٠ مليون دولار بتواقيع مزورة منعت صرفها، سيارات شخصية بقيمة مليار ونصف لمسؤولين في الأمانة فضحتها، ٦٠٠ مليون صفقة لومبارديه يحقق فيها مجلس النواب، ٧٠٪ غير المصروف من موازنات الحكومة؟ النفط؟...

٩. اسألوا السيد الأمين هل الغى الكتب المخالفة للدستور والقانون الموجهة الى هيئة النزاهة من قبيل لا تتدخلوا في شؤون وزارة التجارة؟..

قولوا له: ان موسى يقراءك السلام ويقول: ان قوتي الحصانية الجسدية لا تتعدى ربع حصان ولكن قناتي الاعتبارية لن تسيطر عليها وان اجتمعتم.. لقد قلت في مؤتمر صحفي قبل اشهر: المحيطون برئاسة الحكومة يحسبون انهم ملكوا رقابنا..قولوا لهم: ان رقابنا تتصب على صدور تكتظ بالمبادئ، وليست معلقة على جيوبنا وعليهم ان ياخذوا ذلك بنظر الاعتبار عند تعاملهم مع هيئة النزاهة.. وسبق لي ان خاطبت الناس

من على شاشة احدى الفضائيات قائلاً: أنا أكافح الفساد وأواجه كبار الفاسدين قبل الصغار منهم ومويعيده يتراصفون لي بتهمة فيدخلونني الحبس بقصد منعي من أداء مهمتي، والأمر سيان عندي أكنت طليقاً أو كنت محبوساً ففي كلاهما أنا حرٌ لأنني.. لا بايك ولا سايك..!.. والناس تعرف هذا.... وانا أقول لكم: أمر واحد..خذوه مني راس مال.. أنا لست فاسداً ولم أرتكب فساداً..فان حبست فان اجمل الأنبياء طراً قد حبس من قبل، وان سجننت فان باب الحوائج قد سجن من قبل..فلا تسيئوا الظن بي.. رجاءً....

موسى فرج يرد على الأمانة العامة لمجلس الوزراء(٢):

موسى فرج لـ «الملف برس»: حول واقع وحجم الفساد ورسالة مجلس الوزراء.

شؤون عراقية - ٢٩/٠١/٢٠٠٨.

س: ما هو الردّ على إنكار الحكومة لصحة تقارير منظمة الشفافية الدولية؟..

للقوف على حجم الفشل في الأداء الحكومي وهو الجانب الأول من الفساد لن نلجأ الى تقارير منظمة الشفافية الدولية ما دامت الحكومة تجتهد في إنكار صحتها ولكن نعتمد معايير أخرى من بينها:

رسالة مجلس الوزراء، الواقع الميداني، المقارنة مع الدول الأخرى:

أولاً: رسالة مجلس الوزراء:

بودي الاشارة الى ثلاث ملاحظات:

١. ان بيان مجلس الوزراء أو رسالته الاعتراضية نشرها بعد مغادرتي هيئة النزاهة.. لماذا لم ينشرها يوم كنت ما زالت في الهيئة..؟.

٢. أمين عام مجلس الوزراء كان زميلي فقد كنا مفتشين عموميين وقد حصل تقييم رسمي للمفتشين العموميين في الوزارات وحصلت على اعلى درجة بينهم (جيد جداً ولا يجامل) فأسلوه كم كانت درجته..؟ ومن ثم صار هو أمين عام لمجلس الوزراء وانا رئيس هيئة النزاهة وبيننا زاد وملح.. ونقل لي مقربون منه أنه يقول: ان موسى فرج نزيه بالطلق وكفوء بالطلق.. ولكن سياسته لا تعجبنا..! وفي هذه الحالة فان المشكلة ليست بي انما في سياستي المواجهة للفساد وفي سياستهم المناهضة لتوجهي لمواجهة الفساد.. (من عظمة لسانه) ووجود تلك الخصائص بي أهم عندي من نصف مناصب

المحاصصة.. لأنني رجل مبادئ ولست رجل مناصب.. ورسالة مجلس الوزراء هدفها واضح وهو النيل من قناتي، وقناتي عصية عليهم وعلى غيرهم وستثبت الأيام والسنوات ان غيرها لا يرقى لها.. وهي دون غيرها التي ينطبق عليها: (إذا المرء لم يندس من اللؤم عرضه..فكل رداء يرتديه جميل..). هذي المناصب: يوم مفتش عام، يوم نائب رئيس هيئة نزاهة، يوم رئيس هيئة، يوم متقاعد..هذه كلها اردية تبلى او يخلعها المرء.. فلا رداء يعمر.. لكن خصائص المرء إن نبلا او نقيضه تُعمر الى ما بعد فناء الجسد..

٣. بيان مجلس الوزراء بحد ذاته شهادة لي وشهادة دامغة ضدهم..وانه قال بعظمة لسانه ما كنت أريد من الناس ان يفهموه عن الفساد في العراق.. فالفساد في العراق ليس مجرد اختلاسات هنا وهناك مع كثرتها ورشاوى هنا وهناك مع استشرائها وتزوير هنا وهناك مع انتشاره حد الخبال.. أنه هذه المصيبة التي اسمها فشل الأداء الحكومي..! وفشل الأداء الحكومي ثلثا الفساد في العراق وأبطاله الحكومة وفي المقدمة منها الأمانة العامة لمجلس الوزراء.. والا فليبين مغزى ما جاء في رسالة مجلس الوزراء المنشورة تحت عنوان (مجلس الوزراء العراقي يرد على اتهامات رئيس هيئة النزاهة السابق: لا أحد ينكر ظاهرة الفساد لكن أرقام موسى فرج خيالية) وخصوصاً النص التالي:

(أن مجموع ما صرفته الحكومة لم يتجاوز ٣٠٪ من موازنتها للأعوام الماضية وأن ٥٠٪ مما صرفته يذهب لرواتب ومصاريف الحكومة).. من هذا العراقيون كلهم مصابون بأبو أصفار..! وزين منهم ما عافوا العراق وهاجروا الى سريلانكا يدورون شغل..! ليش يابه ما صارفين من الموازنت ٣٠٪/...؟ شنو صادر قرار من مجلس الأمن يمنعكم من صرف الفلوس..؟ لو ضامينها للشعب لوكت العازم..؟.. الفلوس يوم حطوها تحت تصرف الحكومة.. ما هو الهدف منها..؟ هل هو صرفها لتوفير متطلبات الحياة للناس..؟ لو الاحتفاظ بها كوديعة ثابتة..؟ عاد تحسبون للشعب فوائد عليها لو قرضه حسنه..؟ زين انتم صارفين ٣٠٪/.. من موازنت السنوات السابقه وين الـ ٧٠٪/.. التي لم تصرف..؟ جاء في تصريح لوزير التخطيط لقناة الفيحاء الفضائية بأن نسبة التنفيذ لعام ٢٠٠٨ لم تتجاوز ٥٪ في حين بلغت نسبة التنفيذ لعام ٢٠٠٦ (١٠٪) ولعام ٢٠٠٧ (١٠٪).. فاذا كانت نسبة التنفيذ ٥٪/.. يعني ٢٠/١.. ماذا يعني هذا؟.. يعني أن المشروع ابو سنه تنفذه حكومة المحاصصة بـ ٢٠ سنه..! طبعاً.. لأن القدره على التنفيذ ٥٪/.. يعني

٢٠/١..يعني يا مواطن لا تقترح عندما تسمع بمشروع بوشر به لأنه لن يكتمل في عهدك وانما سينجز في عهد حفيدك.. زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون..! والجميع يعلم أن: تقييم تنفيذ انجاز المشاريع يكون باعتماد ثلاثة معايير: كلفه، جودة، زمن.. تمام..؟...

بعد هذه الملاحظات الخوانيه.. نناقش الأمر بالأرقام:

- حجم الموازنات المعلنة من قبل الحكومة للأعوام الثلاثة الأخيرة فقط بلغ ١٦٩ مليار دولار بواقع (٨٠,٤٧,٤٢) مليار دولار للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ورسالتهم تقول: لم يتجاوز المصرف منها ٣٠٪ = ٥١ مليار دولار وبمعدل ١٧ مليار دولار سنوياً مقابل معدل موازنات بلغ ٥١ مليار دولار سنوياً..

- نصف المبلغ المصرف (٥١ مليار دولار للسنوات الثلاث) ذهب لرواتب ومصارييف الحكومة طبقاً لرسالة الجماعة وهو ٢٥,٥ مليار دولار).. وطبعاً هذه النصفه الشعب ليس له خبزة فيها..

- النصف الآخر ذهب للجوانب الأخرى ومقداره (٢٥,٥ مليار دولار).

- الجوانب الأخرى تتضمن من بين ما تتضمنه تسليح الداخلية والدفاع وما تم صرفه على ذلك هو (١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وحده) وتعويضات حروب صدام: (المستلم من قبل الكويت ١٣ مليار دولار مجموعهما ٢٥ مليار دولار) كم تبقى من الـ ٢٥,٥ .. الجواب نصف مليار دولار.. صرفتها الحكومة على الشعب العراقي خلال ٣ سنوات.. اذا أنا غلطان بالحساب ادفعها من جيبي.. هاي حفاظات لجهال العراقيين متكفي..! . انتم تقولون الذي صرفناه: ٢٠٪. من الموازنات و٥٠٪. ذهبت للرواتب.. نفرض أن الذي صاغ الرد نص فهم ومن فلتات المحاصصه التي تدير شؤون العراق الديمقراطي الاتحادي وخائنه التعبير فهو يريد أن يقول: ان ٥٠٪. من موازنات العراق ذهبت لرواتب الحكومة ويساوي ٨٤,٥ مليار دولار خلال ٣ سنوات والباقي وهو ٥٠٪. أيضاً لم نصرف منه أكثر من ٢٠٪. يعني ٢٥ مليار واحنا نعرف أن الكويت استلمت منكم ١٣ ميار ودفعتموا للتسليح ١٢ مليار.. خلصن الـ ٢٥ مليار.. راسها بعبها.. في هذه الحالة لم تصرفوا على الشعب العراقي درهما..! اذا أنا غلطان بالحساب.. والله أدفعها من جيبي.. شفتوا يا أجيال قادمه بيا حويسه عايشين أحنا..!

- لا وجماله الجماعة استعاروا شغلة صدام يوم استعاض عن الوزارات بحكومة

ظل اسمها ديوان الرئاسه ففي ديوان الرئاسة: الدائرة الهندسية وهي التي تحكم ووزارات الصناعه، الكهرباء، التصنيع، الاسكان.. مجرد واجهات، ودائرة الثقافه هي التي تحكم ووزارة الثقافه واجهية.. والدائرة الاقتصادية تحكم ووزارات التجارة، المالية، التخطيط مجرد واجهات.. وهكذا.. الآن الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي التي تحكم والوزارات مجرد واجهات و(تفضلوا أقرأوا رسالة وزير الاتصالات)...

س: ما حجم الأضرار الناجمة عن ذلك على الشعب العراقي؟

في هذا الجانب نثير الأسئلة التالية ونحاول الإجابة عليها:

- هل أن بمقدور أي إنسان مختص أو غير مختص أن يتصور أن إنفاق ٥ مليار دولار - فرضاً. من موازنات يبلغ معدلها ٥١ مليار دولار أن توفر لشعب يبلغ ٢٧ مليون نسمة مقومات الحياة ومتطلبات العيش ومصادر الرزق والخدمات الأساسية؟.. مطلقاً!
- وهل أن نسب تنفيذ مقدارها ٥٪ فقط يمكن أن توفر للشعب العراقي مشاريع خدمية؟.. أبداً..

س: ما هي الأضرار الناجمة عن ذلك للشعب العراقي؟

- الجواب: وضع معيشي كارثي، وضع صحي كارثي، وضع خدمي كارثي..! وأذكر بأن المعيار الذي تم اعتماده هنا هو رسالة مجلس الوزراء بالذات وتصريح وزير التخطيط العراقي بالذات وهي وثائق لا يمكن أن تتصل الحكومة مما جاء فيها..
- ولتأكيد صحّة ما أقول أنتم أو رئاسة الحكومة أعرضوا على الإنترنت سؤالاً مختصراً وبكافّة لغات العالم يقول: لو أن حكومة ما..لم تصرف من موازنتها المعلنة أكثر من ٣٠٪ عبر خمس سنوات وأن أكثر من نصف المصروف يذهب كرواتب ومصاريف للحكومة وأن نسبة تنفيذ المشاريع لا تتعدى ٥٪..ماذا يحصل للشعب في تلك الدولة؟..سيكون الجواب إبادة جماعية للسكان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى..!
- ما هو الفساد: كل ضرر للمجتمع والدولة ينجم من جراء ممارسة الوظيفة الرسمية..

- هل حصل ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠ أن بلغت نسبة استغلال

الحكومة لتخصيصاتها ٣٠٪ ونصفها لأغراضها هي وهل حصل ان نسبة التنفيذ ٩٠٪. على الإطلاق وعلى الحكومة أن تعرض وثيقة واحدة تثبت خلاف ذلك في العراق أو من الدول المجاورة..

س: قلت أنه من بين المعايير التي يمكن الاستناد اليها في تحديد فشل الأداء الحكومي هو الواقع على الأرض ماذا تقصد؟
الواقع على الأرض:

بلغت الموازنات المعلنة من قبل الحكومة للسنوات الثلاث الأخيرة الماضية فقط ١٦٩ مليار دولار، هل يعرض السيد أمين عام مجلس الوزراء أو الناطق باسم الحكومة على الشعب العراقي خارطة العراق مؤشراً عليها أي من الآتي:

وحدة سكنية واحدة أنجزتها الحكومة خلال خمس سنوات، مستشفى واحد، مصنع واحد، مصرف واحد، دونم واحد تم استصلاحه، ساعة واحدة تم تخفيضها من ساعات انقطاع الكهرباء، كيلو غرام واحد تم اضافته لأي من مفردات البطاقة التموينية، شهر واحد وصلت فيه المفردات كاملة، شهر واحد وصلت فيه المفردات سالمة من التلف والفساد، دواء واحد تم فحصه من قبل الحكومة من ٩٠٪ من الأدوية الداخلة للعراق في حين يعترف مسؤول في وزارة الصحة بأنها سموم وليست أدوية، درجة واحدة من معدلات الفقر والفقير المدقع وتدني المستوى المعيشي وانعدام الخدمات قد خفضتها الحكومة، ١٠٪ من (٢٧ مليون لغم زرعها نظام صدام بواقع لغم لكل عراقي) قد عالجتها الحكومة، ١٠٪ من بيئة كارثية ملغومة باليورانيوم والسموم التي تقذف في دجلة والفرات عالجتها الحكومة، دواء واحد لأكثر من ٢٠٠ ألف مصاب بالسرطان وفرت الحكومة لأطفال العراق الذين لا تمتلك عوائلهم ١٥٠٠ دولار شهرياً ثمناً لأمبولة ضد السرطان يحاولون الحصول عليها بشكل شخصي من إيران ولكن لا يتوفر لديهم المال لذلك، طفل واحد من المصابين بالسرطان أرسلته الحكومة للعلاج أو وفرت العلاج له في العراق، أن تثبت الحكومة أن الوثائق المتعلقة بتسرب الإيدز الى أحد الأدوية في الحلة وثائق مزورة وكاذبة أو أن الوثائق المتعلقة باستخدام أدوية بيطرية في الديوانية وثائق مزورة وكاذبة أو أن تثبت الحكومة أن أجهزتها قامت بالتحضيرات اللازمة للوقاية من الكوليرا قبل تحوله الى وباء....

س: ماذا عن الشهادات الدولية؟

الشهادات الدولية: أعلنت الأمم المتحدة بأن ما يحصل في العراق كارثة إنسانية ومفارقة عجيبة بين أن يكون العراق في صدارة الدول الغنية بثرواته وموارده المالية ويمتلك موارد بشرية قلّ نظيرها في العالم وبين أن تكون نسب الفقر والفقر المدقع وتدني المستوى المعيشي وانعدام الخدمات ونسب البطالة بالشكل الموجود حالياً. وأعلنت منظمة الصحة الدولية بأن الوضع الصحي في العراق يمثل كارثة إنسانية حقيقية. وأعلنت منظمة الشفافية العالمية بأن ما يحصل في دول مثل العراق يمثل كارثة إنسانية حقيقية لا يمكن السكوت عليها..

وأعلن الصليب الأحمر بأن ٤٠٪ من سكان العراق يشربون ماءً ملوثاً

وأعلن وزير الصحة الأمريكي بعد زيارة ميدانية أن الحكومة مسؤولة عن تفشي الكوليرا في العراق..

س: وماذا عن المقارنة مع الدول المحيطة؟

المقارنة مع الدول المحيطة: أعلنت سوريا عن موازنتها لعام ٢٠٠٩ وبلغت ١٢ مليار دولار مقابل موازنتها لعام ٢٠٠٨ البالغة ١٠ مليار دولار.. موازنة العراق لعام ٢٠٠٨ تبلغ ٨٠ مليار دولار وهي ثمانية أضعاف الموازنة السورية في حين أن عدد السكان مقارب (يبلغ تعداد السكان في سوريا ٢٠ مليون نسمة وهو عدد مقارب لعدد سكان العراق في الداخل).. وسوريا أيضاً تقع في الربع الأول من الدول الأكثر فساداً في العالم ولكن هل تثبت الحكومة العراقية أن ما يواجهه الشعب العراقي بموازنة تبلغ ثمانية أضعاف الموازنة السورية يواجهه الشعب السوري أيضاً؟

- هل ان الشعب السوري يشرب ٤٠٪ منه ماء ملوثاً ولا يحصل ٧٠٪ منه على ماء صالح للشرب وهل أن الحكومة في سوريا لا تفحص الأدوية ولا تضمن أن مناشئها معروفة وموثوقة وأن ٩٠٪ من الدواء عندهم سموم؟ وهل ان الشعب السوري لا يحصل على الغذاء وإن حصل على بعضه فتالف وفساد؟ وهل ان الشعب السوري وضعه في الخدمات ونسب الفقر والفقر المدقع مناظر لوضع الشعب العراقي؟

فلتثبت الحكومة العراقية ذلك وعندها يقول الشعب العراقي أتنازل عن الفرق بين

الموازنة العراقية والموازنة السورية ومقداره ٧٠ مليار دولار للحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي إن ثبت أنهم وفروا لي ما وفرته سوريا بموازنتها البالغة ١٠ مليار دولار وهي ثمن موازنة العراق..

س: ماذا ترتب على ذلك؟

إذا كانت الحكومة العراقية لم تصرف من موازنتها أكثر من ٣٠٪ وأن نصف المصروف ذهب لرواتبها ومصاريها هي وأن معدل المصروف على الشعب العراقي لا يتجاوز ٥ مليار دولار مقابل موازنت معلنه بلغ معدلها السنوي ٥١ مليار دولار ووصلت الى ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وإذا كانت الموازنة العراقية بحجمها الهائل لم توفر للشعب العراقي ما وفرته موازنة الحكومة السورية بحجمها الذي يبلغ ثمن موازنة العراق وإذا كانت الحكومة العراقية عاجزة عن التأشير على الخارطة منجز واحد ملموس يمكن الوقوف عليه ميدانياً وإذا كانت الشهادات الدولية تؤكد أن ما يحصل في العراق كارثة إنسانية على كافة الصعد ألا يعني ذلك وجود إبادة جماعية للشعب العراقي من جراء فشل الأداء الحكومي؟

وهل توجد ظروف ملجئه أجبرت الحكومة على عدم صرف أكثر من ٣٠٪ من موازنتها وعدم تحقيق أكثر من ٥٪ كنسبة تنفيذ؟ فلتعرض الحكومة قرار مجلس الأمن الدولي الذي يمنعها من التصرف بموازنتها ان وجد مثل هذا القرار! هل يوجد؟ أبداً..

هل أن الوضع الأمني هو السبب؟ أبداً.. فإن الظروف الاستثنائية شملت ثلاث محافظات في العراق أما بقية المحافظات فالوضع الأمني مستقر فيها بدليل أن رئيس مؤسسة الاستثمار أعلن قبل أيام أن العروض المقدمة له ٧٥ مليار دولار ومع ذلك فإن الوضع الأمني لا يمنع الحكومة.. من معالجة محنة الشعب العراقي بطريقة من الطرق مثلاً تخصيص مبلغ ٧٥٠ ألف دينار لكل عائلة مهجرة أو عائلة يقل دخلها عن ١٥٠ ألف دينار في المحافظات الساخنة ويقال لهم ان الحكومة غير قادرة على إنجاز مشاريع في محافظاتكم وتدبروا أموركم لحين تطبيع الأوضاع.. هل فعلت الحكومة ذلك وهي لا تعاني من نقص في الأموال بل تعاني من وجود أموال لم يصرف منها أكثر من ٣٠٪؟ لم تفعل!

هل اعتمدت الحكومة سياسات عمّقت محنة الشعب العراقي المعيشية؟ نعم: فقد ألغت الحكومة الدعم على المحروقات فارتفع سعر المحروقات الى حوالي ٤ مرات وهو يشكل ثلث الكلفة الداخلة في الزراعة والصناعة والنقل فارتفعت تكاليف انتاج المنتجات الزراعية والصناعية من جراء ذلك وتحوّل الصناعيون الى تجار ودخلت البضاعة البديلة فطردت البضاعة المحلية المرتفعة التكاليف ومن ثم رفع التجار أسعار البضائع المستوردة بشكل كبير جداً وعمدوا الى استيراد التالف والمنتهي الصلاحية الى جانب ذلك فإن تكاليف الوقود في البيوت تمتص أكثر من ٤٠٪ من دخل الأسرة العراقية فارتفعت تكاليف المعيشة بشكل عام وبشكل خطير وهذا يعني انخفاض مستويات المعيشة الى حالة خطيرة للغاية..

واعتمدت الحكومة إلغاء ٥٠٪ من الدعم للبطاقة التموينية فترجم ذلك الى اختزال مفردات البطاقة من ١٠ الى ٥، ولم يتسلم المواطن العراقي مفردات كاملة لشهر واحد أو مفردات سالمة لشهر واحد.. وفوق ذلك فإن ما يورده التجار من مواد غذائية أغلبها فاسد ومنتهي الصلاحية.. وهذا الى جانب فساد وتلف المواد في مخازن وزارة التجارة يفوق من حيث الضرر كل الفساد المالي من رشاي وكموموشنات واختلاسات في وزارة التجارة ..

س: ألم يأت ذلك تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي؟

تلعن الحكومة للشعب العراقي أن ذلك جاء تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي لغرض إلغاء الديون وهو ادعاء غير صحيح! لأن البنك الدولي يعترض على دعم المحروقات ويراه تبذيراً لأنه لا يفرق بين الغني والفقير فيزيد الغني غنى ويقول البنك الدولي بإمكانكم حصر الدعم بالفقراء ويعترض البنك الدولي على الدعم المطلق للبطاقة التموينية ويراه تبذيراً لأنه لا يميز بين الغني والفقير ويقول لا مانع من أن تحصروا الدعم بالفقراء ويوصي البنك الدولي بتقديم تعويض نقدي للطبقات الفقيرة بما يعوضها عن الدعم في الأسعار.. فهل فعلت الحكومة ذلك؟ أبداً.. في حين أن حصّة العائلة العراقية من الموازنة العامّة ١٢٣٥ دولاراً..

فاذا كانت محنة الشعب العراقي لم تكن مقتصرة على عدد من الأفراد بل شملت معظم الشعب العراقي باستثناء المترفين والفاستين واذا كانت المحنة العراقية لم تكن

ناجمة عن حرب خارجية تشنّ على حدود العراق إنما من قبل المسؤولين الحكوميين وإذا كانت محنة الشعب العراقي لم تكن ناجمة عن قحط أو قلة في الموارد أو الأموال وإنما عن فشل الحكومة في القيام بواجباتها الدستورية واعتمادها سياسات ألحقت بالشعب العراقي ضرراً بالغاً وما دامت الحقوق التي تم انتهاكها دون وجه حق من قبل الحكومة حقوقاً ثابتة ومكفولة للشعب العراقي بموجب أحكام الدستور. وإذا كانت الحكومة بذلك قد أخلّت بواجباتها الدستورية وما دامت الحكومة بموجب الدستور مسؤولة بالتضامن وفردى عما يرتكب ضد الشعب العراقي من ضرر بلغ حد الإبادة الجماعية وان الفاعل الحكومة استناداً الى وقائع تثبتتها رسالة مجلس الوزراء والوقوف على الواقع الميداني والمقارنة بين العراق ودول مجاورة وشهادات المنظمات الدولية المختصة فهل قامت رئاسة الحكومة بما يتوجب عليها من معالجة هذه الكارثة؟

س: هذا ما سبقتهني في السؤال عنه..فماذا بشأنه؟

من المعروف أن سبب فشل الأداء الحكومي هو المحاصصة، ولكن هل ان الشعب العراقي هو من صنع المحاصصة؟ وهل سمى الشعب العراقي الوزراء والمسؤولين أم أن الحكومة ومجلس النواب عينهم وفقاً للمحاصصة التي يرفضها الشعب العراقي فهل يتحمل الشعب العراقي وزر فعل لم يرتكبه ولم يكن طرفاً فيه؟ لا..

هل عمدت رئاسة الحكومة بوصفها المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسات العامة في الدولة أن وقفت في مجلس النواب وقالت يا حزب فلاني وزيركم فاشل وهذه نسب أدائه ولن أتحمّل مسؤوليته أمام الشعب العراقي لأن المسؤولية تضامنية وفردى في مجلس الوزراء فأبدلوه! ويا حزب الفلاني ان وزيركم فاسد وهذه القضايا المثارة ضده ولن أتحمّل مسؤوليته أمام الشعب العراقي فأبدلوه..هل فعل السيد رئيس الوزراء ذلك ولو لمرة واحدة؟ لا..

هل فعل السيد رئيس الوزراء الرقابة البرلمانية؟

لا.. بل بالعكس فقد أضعف مجلس النواب وأخضع أعضاءه لوزير تنفيذي هو وزير الدولة لشؤون مجلس النواب الذي اشترط أن تكون أية رقابة من أي عضو من أعضاء مجلس النواب مشروطة بتوقيعه! فصار ذراع الحكومة على مجلس النواب بدلاً من أن يكون ذراع المجلس على الحكومة!

س: هل فعل السيد رئيس الوزراء قوانين مكافحة الفساد؟

لا.. بل بالعكس بدلاً من أن يحدّ مجلس الرئاسة على تصديق قانون البرلمان بإلغاء العمل بالمادة ١٣٦/ب الجزائية التي أعادتها الحكومة بقرار من مجلس الوزراء ومن قبل نائب رئيس الوزراء بالذات في وقت سابق دون أن يكون لذلك أسباب موجبة ودون أن يكون لذلك بواعث تتعلق بالمصلحة العامة بل تتعلق بحماية المسؤول لأحد الوزراء المرتبطين بكتلته الحزبية وأعاق تلك المادة ٧٠-٨٠٪ من قضايا الفساد وأخرجتها من نظر القضاء العراقي فإن رئيس الحكومة بدلاً من أن يحدّ وزراءه بعدم اعتماد صلاحيّتهم في ذلك واختصارها في أضيق الحدود فإن كتباً رسمية صدرت من مكتب رئيس الوزراء تمنع هيئة النزاهة من ملاحقة الوزراء السابقين واللاحقين بحجّة الصلاحية الممنوحة له وفق المادة ١٣٦/ب الجزائية في حين أنها لا تنطبق على الوزراء لأن الوزير لا يشمل تعبير (موظف) المعتمد في قانون انضباط موظفي الدولة..! لقد بلغ الأمر ان توجه لي الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتاب رسمي بتوقيع فرهاد نعمة الله نائب امين عام مجلس الوزراء يقول: يا هيئة النزاهة اصرفوا النظر عن موضوع الشاي التالف بناء على طلب وزير التجارة..! فكان جوابي وبكتاب رسمي يقول: من انت حتى تحدد لهيئة النزاهة اختصاصاتها.. ان كرتتها ثانية سأحملك انت بتهمة إعاقة الفساد والعقوبة التي تواجهك هي ذاتها التي تواجه مرتكب الفساد واقرأ القانون بامعان.. ثم ان الشاي الذي تتكلم عنه يبلغ آلاف الأطنان مكتوب على الكواني (انتاج سريلانكا عام ٢٠٠٧ ومكتوب على الأكياس الداخلية انتاج عام ١٩٧٧ وهو لا يصلح كسماد للمزروعات وآلاف الطنان من السكر الذي استحال لونه الى قهوائي تلك المواد تم ضبطها في صلاح الدين وكركوك والحلة وفي محافظات اخرى وتمت إحالتها الى المحاكم..).

هل فعل السيد رئيس الوزراء أجهزة مكافحة الفساد؟...

وقال للوزراء والمسؤولين أنتم وأعمالكم أمام هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامّين؟ لا.. بل بالعكس أصدر أوامر رسمية بتصويب المقربين منه على رأس تشكيلات استحدثها خلافاً للدستور للسيطرة على مكاتب المفتشين العامّين وعلى هيئة النزاهة وأخضعهما الى المقربين منه خلافاً للدستور والقانون والمصلحة العامّة..! فقد أصدر أمر باستحداث ما يسمى (مستشار رئيس الوزراء لشؤون الرقابة) ونصّب عليه مفتش عام وزارة الصحة وهو أمر مخالف للقانون لأنه لا يجوز استحداث أي تشكيل في الدولة دون قانون،

الى جانب ذلك فإن الشخص الذي عينه السيد رئيس الوزراء وهو مفتش عام وزارة الصحة وجوده كمفتش عام مخالف للقانون لأن قانون المفتشين العامين رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ ينص على أن يكون اختصاص المفتش العام مالي أو قانوني في حين أن اختصاص مفتش عام الصحة لا هذا ولا ذاك والجميع يعرف ماذا يجري في وزارة الصحة، فاستخدم المذكور مكاتب المفتشين العامين كمستودع لتعيين المقربين اليه بعد إفراغها من المفتشين العامين السابقين بالفصل أو الإحالة على التقاعد، وحول مكاتب المفتشين العامين الى ما يشبه مكاتب العلاقات العامة للوزراء وليس مكافحة الفساد والجميع يميز الفرق بين ما كانت عليه مكاتب المفتشين العامين في سنتي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وبين حالها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

وعندما وجهت رئاسة الجمهورية بأن أوامركم مخالفة للدستور والقانون لم تأبه رئاسة الحكومة بذلك..! وأصدرت أوامر مخالفة للدستور بإقالة رئيس هيئة النزاهة لأنه رفض إخضاع الهيئة للمقربين من رئاسة الحكومة أو ما يسمى مجلس مكافحة الفساد الذي يرأسه أمين عام مجلس الوزراء وجاء استحداثه خلافاً للدستور والقانون بشهادة كتب موجّهة من رئاسة الجمهورية الى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء.. تنص على أن استحداث مجلس مكافحة الفساد بأمر من رئيس الوزراء مخالف للدستور والقانون لأن ذلك جعل من هيئة النزاهة المستقلة بإمرة أمين عام مجلس الوزراء بموجب الفقرة (٢) من الأمر الديواني الهدف من وراء ذلك جعل هيئة النزاهة جهازا شكليا لا يواجه الفساد وجهاز دعائي للحكومة وفي نفس الوقت تهيئة منصب وزير لأمين عام مجلس الوزراء لأنه يشغله وكالة فسعى لاستحداث ما يسمى مجلس مكافحة الفساد يرأسه موظف بدرجة وزير..عندما اقول ذلك هل اسعى لمصلحة شخصية..؟ هذه السجلات والوثائق والوقائع.. اثبت لي بأني اخذت درهما واحدا من الدولة غير راتبي.. اثبت لي أنني عينت أبنني أو أخي.. اثبت لي أن جوازكم الدبلوماسي الذي أعدته اليكم مؤشر فيه ايفاد واحد.. اثبت لي أنني أنقيد بساعات عمل أو عدد وجبات غذائية.. لو كنت أفعل ذلك تزلفا ما وقفت في وجه ما يسمونهم الكبار ولكن أطارد الصغار .. لكنها المبادئ والقيم والوطنية والنزاهة.. وليس الجميع مؤهل لها، ولو قبلت بما تريده رئاسة الحكومة فليس بيعيد ان تأتيني الأوامر من العلق أو فرهاد بان اسكت عن هذا وأبطش بذلك..!ولهذا النمط من السلوك يوجد اناس آخرون.. اما موسى فرج..؟ فلا.. ورسالة

مجلس الوزراء تقول حرفياً بان موسى فرج قد أحيل على التقاعد بناءً على طلبه، وأنا فخور بهذا البناء على طلبه...

س: هل خالف السيد رئيس الحكومة الدستور والقانون؟

نعم.. وتوجد أوامر وقرارات خصوصاً ما يتعلق منها بهيئة النزاهة مخالفة للدستور والطريف أن السيد رئيس الوزراء أطلق على كيانه الذي يخوض فيه انتخابات المحافظات بكتلة دولة القانون!.

هل ان الحكومة صرفت أموالاً خلافاً للدستور؟

نعم.. في حين ان الدستور ينص على أن للمال العراقي حرمة وواجب المحافظة عليها يقع على كل مواطن..لقد صرّح النائب في البرلمان عن حزب السيد رئيس الحكومة بأن ما تصرفه الحكومة على مجالس الإسناد لا يتعدى مليون وربع المليون دولار شهرياً فما قيمة ذلك؟..في حين أنه ينبغي أن يعلم بأن صلاحية رئيس الوزراء الصرف بمليارات الدولارات لأن ذلك يأتي ضمن بنود الموازنة ولتشكيلات قائمة بموجب القانون أما مجالس الإسناد فلا قانون يسندها وبالتالي فان صرف دولار واحد يعدّ هدراً للمال العام وتجاوزا للصلاحيات.. وعندما يجد الجد فغن لا عاصم يعصم رئيس الحكومة من تحمل مسؤولية ذلك فالجميع متساوي امام القانون..

هذا ما يتعلّق برئاسة الحكومة ورسالة مجلس الوزراء.. أما ما يتعلق بالحكومة ككل فأبيّن الآتي:

١. أن الموازنات المعلنة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ هي: ٢٠ + ٣٥ + ٤٢ + ٤٧ + ٨٠ = ٢٢٤ مليار دولار عدا (عام ٢٠٠٣ لا تتوفر المعلومات عن موازنته).. والموازنات المعلنة للسنوات الثلاث الأخيرة تبلغ ١٦٩ مليار دولار، رسالة مجلس الوزراء تقول أن مجموع ما صرف من الموازنات للسنوات الماضية لم يتجاوز ٣٠٪ بمعنى ٦٧ مليار دولار لخمس سنوات و ٥١ مليار دولار للسنوات الثلاث الأخيرة وفي هذه الحالة فإن المبالغ غير المصروفة من الموازنات لخمس سنوات تكون ١٥٧ مليار دولار وللسنوات الثلاث الأخيرة ١١٨ مليار دولار كمعدل..ما هو مصيرها؟ ستقول لك الحكومة أنها دوّرت من سنة لأخرى..وفي هذه الحالة فإن المبالغ عندما توضع تحت تصرف الحكومة بصيغة موازنات فإن الغرض

من ذلك ليس وضعها على سبيل الأمانة أو الوديعة وإنما لغرض إنفاقها بأعلى قدر من الحرص وتحقيق أعلى نتائج منها للشعب العراقي وخطورة ما يترتب على الاخفاق في صرفها في الأوجه المخصصة لها من أضرار للمجتمع هو (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق).

٢. يقول السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء بأن مجموع ما تسلمناه (الحكومة) منذ ٢٠٠٣ لم يتجاوز ١٠٠مليار دولار، ويقول السيد مهدي الحافظ بأن مجموع ما استلمته الحكومة من عائدات النفط والمنح الدولية والنفط مقابل الغذاء هو ٩٩ مليار دولار فمن أين أتى موسى فرج بـ ٢٥٠ مليار دولار هدر خلال خمس سنوات؟ ولبيان عدم صحة ما ذكره السيّدان أبين بأن التقرير الأمريكي الذي أعلن قبل أشهر يقول بأن عائدات النفط للسنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ بلغت ١٥٦ مليار دولار فما هو مصير الـ ٥٦ مليار دولار الفرق..؟ هذا وفقا لمنطق السيد برهم صالح... ونفس التقرير يتضمّن بأن الولايات المتحدة أنفقت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ مبلغ قدره ٤٨ مليار دولار في مجالات الكهرباء والنفط والمياه والأمن مقابل ٣,٩ مليار فقط تحمّلتها الموازنة العراقية خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨.. وهذا يعني أن ما صرفه الامريكان ٤٨ مليار دولار بالإنابة عن الحكومة ويعني أن مدخولات الحكومة = ١٥٦ + ٤٨ = ٢٠٤ عدا المنح الدولية والقروض والضرائب والمكوس..

التقرير الثاني الأمريكي (٢٠٠٨/١/٣١) يقول أن مجموع ما أنفق في العراق للفترة منذ عام ٢٠٠٣ هو ٩٥،١١٣ مليار دولار يساوي تقريباً ١١٤ مليار دولار منها ٤٧,٥ من الأميركيان و٥٠,٦ من موازنات العراق و٦ مليار دولار من المجتمع الدولي + عائدات النفط ١٥٦ مليار دولار = ٢٧٠ مليار دولار والسيد برهم صالح يقول لم نقبض غير ١٠٠ مليار ما هو مصير الـ ١٧٠ مليار الأخرى.

٣. أضيف الى ذلك أن السيد وزير المالية صرّح قبل أيام بأن الاحتياطي في البنك المركزي ٧٠ مليار دولار والاحتياطي في وزارة المالية ٥٠ مليار دولار، المجموع هو ١٢٠ مليار دولار في حين أن السيد وزير النفط صرّح لاحقاً بأن الاحتياطي يبلغ ٦٠ مليار دولار ٣٠ منها في البنك المركزي و٣٠ مليار في وزارة المالية وفي هذه الحالة إما ان تكون أرقام السيد وزير النفط غير صحيحة والفرق فيها ليس ٦٠ دولار بل ٦٠ مليار دولار وفي هذه الحالة فإن أرقامه المتعلقة بالنفط غير صحيحة أيضاً.. أو أن ٦٠ مليار دولار هي الفرق بين ما يقوله السيّدان الوزيران في خطر..! وهذا يعكس حالة مهمّة جداً

وهي مستوى الشفافية والدراية التي تعكس وضع الحكومة.. ثم أن هؤلاء جميعاً عندما يتكلمون عن الفساد يتكلمون عنه باعتباره الاختلاس والرشوة المباشرة.. في حين يتجنبون الفساد الأكبر والاختلاس الأكبر والسرقعة الأكبر لنهم يمارسونها هم.. والا فليقل لي احداً منهم ان الزيادة في راتب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والذي يزيد راتب أي منهما الشهري عما يتقاضاه الرئيس الصيني لمدة ١٦ سنة ليست فسادا وليست اختلاساً وليست سرقه..؟ ومثلهم النواب والوزراء وغيرهم.. قولوا لي وفقاً لي معيار تختارونه عن اغتصاب الرئاسات الثلاث ٤٠٪. من موازنة معيشة الشعب العراقي وبما يساوي ١٤ مليار دولار في الموازنة الأخيرة في حين ان موازنة المملكة الأردنية الهاشمية بشعبها وجيشها وملكها ونوابها واعيانها ٦ مليار دولار.. ليس فسادا ولا سرقعة ولا اختلاساً..! وحقك لو عرضوا علي منصب فخامته أو لو كانت المسافة بين سكين المصقلة ورقبتي شبراً فقط لقلت لهم: هذا فساد فساد فساد..!

هل اعتمدت الحكومة الشفافية في تصرفاتها مع الشعب العراقي؟

أبدأ.. واسألوا مجلس النواب هل عرضت عليه نسب استغلال الحكومة لموازناتها أو نسب التنفيذ أو ناقش نتائج تنفيذ الموازنة وتقارير ديوان الرقابة المالية لكل موازنة قبل إقرار اللاحقة كما ينص على ذلك دستور جمهورية العراق..؟

هل فعلت الحكومة الإعلام الحر التقويمي؟

لا.. بل بالعكس حذرت الإعلاميين من نشر السليبيات وحثتهم على نشر الإيجابيات وتبنت الإعلام الحكومي الإستعراضي.. فيرى المواطن من شاشة الفضائية الحكومية سيلاً لا ينقطع من إنجازات لمشاريع لا تدعمها الوقائع على الأرض وسيلاً آخر من مشاريع تبلغ كلفتها كذا مليون دينار عراقي في حين أن موازنة العراق لعام ٢٠٠٨ تعادل ١٠٠ تريليون دينار عراقي..!

هذا هو فشل الأداء الحكومي وما تسبب عنه من ضرر للشعب العراقي فماذا عن حجم السرقة والهدر؟

لنبدأ بالنفط فأبين للشعب العراقي المختصون منه وغير المختصين الحقائق التالية:

١. أن الحصص التصديرية المقررة للعراق من قبل منظمة الأوبك لتصدير النفط تبلغ

٤,٥ مليون برميل يومياً.

٢. أن معدل انتاج النفط في عام ١٩٧٩ وفي وقت كانت فيه الكوادر النفطية العراقية في وضع الإعداد لأن الشركات الأجنبية عندما غادرت بسبب التأميم أخذت كوادرها معها فان معدل انتاج النفط بلغ ٣,٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩.

٣. أن معدل انتاج النفط بلغ في عام ١٩٩٠ (٣,٧ مليون برميل يومياً ارتفع الى ٤ مليون برميل يومياً) في وقت خرج العراق فيه من حرب دامت ثماني سنوات لم تبق منشأة نفطية أو صناعية قائمة من جراء القصف المدفعي والصاروخي.

٤. وفي عام ٢٠٠٣ كان معدل التصدير المعلن ٣ مليون برميل إضافة الى كبوبونات النفط المعروفة.

٥. وبعد انتهاء العمليات الحربية عام ٢٠٠٣ صرّح أول وزير نفط عراقي عيّن بعد عام ٢٠٠٣ وهو السيد ثامر الغضبان بأن انتاج النفط يبلغ ٢,٨ مليون برميل يومياً. وتعهّدت شركة هالبرتون الأمريكية المملوكة من قبل نائب الرئيس الأمريكي «دك تشيني» بأنها تتعهد بإعادة معدلات النفط الى ما كانت عليه قبل الحرب (٣ مليون برميل يومياً) لقاء مبلغ ١,١٤٤ مليار دولار ومدة تسعة أشهر من العمل.. وتم صرف المبلغ لها..

٦. وفي وقت السيد إبراهيم بحر العلوم وزير النفط السابق فإن معدل انتاج النفط يتراوح بين ٢,٤ - ٢,٨ مليون برميل يومياً.

٧. لكن بعد وصول السيد الشهرستاني وزير النفط الحالي بدأت المعدلات المعلنة لإنتاج النفط تأخذ منحى آخر فصار المعلن يتراوح بين ١,٧ - ١,٨ مليون برميل يومياً..

٨. في حين أن العمليات الإرهابية كانت بالنسبة للنفط تتحصر في منطقة بيجي وهي ليست منطقة لإنتاج النفط بل مصفى يأتيه النفط من كركوك في حين أن إنتاج النفط في البصرة وتصديره في البصرة ولم تتعرض المحافظة الى عمليات تخريب بل تعرضت الى ما هو أخطر وهو سرقة ونهب النفط وتهريبه.. فقد أعلن مفتش عام وزارة النفط السابق (حالياً أمين عام مجلس الوزراء) بأن تهريب المشتقات النفطية يبلغ ١٩ مليار دولار سنوياً وأعلن الجانب الأمريكي بأن ما يسرق من النفط الخام يبلغ ٥٠٠ ألف برميل يومياً..

٩. قدّمت بوصفي رئيس هيئة النزاهة في العراق كتابا رسميا الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يتضمّن الأدلة الجرمية المتعلقة بثقب أنابيب النفط وسرقته وصورا للأنابيب المثقوبة وصورا لبحيرات النفط المسروقة والمعدّة للتهريب وصورا لوسائط نقل النفط المهرب من باطونات وغوارق إنتشلها المهربون من أم قصر وأصلحوها واستخدموها في تهريب النفط وصور لموانئ التهريب غير الرسمية والتي بلغ عددها ٦٤ ميناء غير رسمي في حين لا تملك الحكومة غير مينائين رسميين هما ميناء أبو فلوس والميناء العميق وصور لبيوت المهربين وقائمة بأسمائهم وأسماء المتواطئين معهم من حكوميين وأحزاب. وحضرت عدة اجتماعات في وزارة الدفاع حضرها عراقيون وأمريكان لمناقشة الخطة المقترحة في التقرير لوقف سرقة وتهريب النفط.

١٠. ادعاءات الحكومة بأن رفع أسعار المشتقات النفطية داخل العراق أوقف التهريب لأن الأسعار المحلية في الداخل باتت مرتفعة وبات من غير المجزي تهريب النفط ادعاءات غير صحيحة لأن المهربين باتوا لا يشترون المشتقات لا بسعر مدعوم ولا بسعر غير مدعوم وإنما يدفعون مبالغ رمزية للسرّاق فقط، فقد صدر تقرير أمريكي يؤكد بأن ما يحصل عليه كل مهرب في البصرة يبلغ ٥ مليون دولار أسبوعياً مقابل صرف ٢٥٠ ألف دولار للسرّاق، فإذا أخذنا بالاعتبار أن عدد موانئ التهريب غير الرسمية تبلغ ٦٤ موقعا فإنه يعني: ٥ مليون × ٥٢ أسبوع × ٦٤ موقع × ٥ سنوات = ٨٣.٢ مليار دولارا خلال خمس سنوات.

١١. مدير شرطة البصرة السابق صرّح بأن حجم سرقة النفط تبلغ ٦٤ مليار دولار.. وعند احتساب مؤشر الأمريكان فيما يتعلق بالنفط الخام المهرب وهو ٥٠٠ ألف برميل يوميا تكون الحصيلة خلال خمس سنوات: ٥٠٠ ألف × ٣٠٠ يوم × ٥ سنوات × ٨٠ دولارا = ٦٠ مليار دولارا عدا المشتقات.

١٢. فإن أنكرت وزارة النفط كل تلك الوقائع فأمامها الشفافية والمنطق فهي تعلن وعلى مدى ثلاث سنوات بأنها تستخدم العدادات الإلكترونية واستخدام العدادات الإلكترونية من قبل الدول النفطية يكون على ثلاثة مواقع: على الآبار لضبط كمية ما يستخرج، على الأنابيب (محطات الضخ) لضبط كمية المار وعلى منصات التصدير لضبط كمية ما يصدر، وأيضا في المصافي لضبط كمية ما يستلم. في حين أن ادعاءات وزارة النفط غير صحيحة إذ أن استخدامها للعدادات الإلكترونية يقتصر على

بضعة عدادات على بضعة منصات للتصدير فقط ولا تستخدم العدادات على الآبار ولا على الأنابيب وعندما ناقشت الأمر مع السيد وزير النفط في مكتبه الرسمي في فترة رئاستي لهيئة النزاهة قال: اننا لا نحتاج العدادات على الآبار. فقلت له: معنى ذلك أن الوزارة تتعامل مع ماء البحر أو الفرات (غير ناضب) في حين أن النفط ثروة ناضبة وبناء عليه فإن أمام وزارة النفط والحكومة أن تعرض على الشعب العراقي العدادات المستخدمة من قبلها على الآبار والأنابيب وتعرض قراءات تلك العدادات ويتم التيقن من خلال خبراء مستقلين عن وجود وصلاحيية العدادات وصحة ودقة القراءات..

١٣. وبخلاف ذلك فإن مليون برمیل سرق يومياً من النفط العراقي بواقع ١.٥ مليار برمیل خلال خمس سنوات وبقيمة ١٢٠ مليار دولار والسرقة تتم:

من خلال ثقب الأنابيب أو من خلال التصدير فيعلن عن تصدير كميات أقل من الفعلية أو من خلال الطريقتين معاً جهة تسرق النفط من خلال الأنابيب وجهة أخرى تسرق من خلال التصدير وكل يسكت عن الآخر

١٤. وعندما أعلنت الحكومة عن صولة الفرسان وكان الهدف المعلن لها القضاء على التهريب والخارجين على القانون نشرت وسائل الإعلام بأن السيد رئيس الوزراء ناقش مع مجلس محافظة البصرة والمحافظ الأسماء الواردة بشأن مهربي النفط فأكدوا جميعاً بأن كافة الأسماء المعروضة هي لأسماء مهربي نفط معروفين في البصرة ولا يوجد اسم فيها يعود لغير مهربي النفط، وكنا نتوقع بأن يتم اعتقال مهربي النفط ولكن اقتصر الأمر على اسم واحد وهو (المستأوي) وفي تهمة لا علاقة لها بالنفط!

١٥. وفي مؤتمره الصحفي بعد صولة الفرسان وعندما سأله أحد الصحفيين بأن موسى فرج يقول قدّمت أسماء المهربين والمتواطئين معهم الى مكتب السيد رئيس الوزراء ومكتب السيد رئيس مجلس النواب قال السيد رئيس الوزراء: لا علم لي بذلك ووجه دعوة لي بتقديم أية معلومات! في حين أن رقم الكتاب الموجه رسمياً الى مكتب السيد رئيس الوزراء هو (١٤٠٢) بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧.. ومع ذلك فالآن أقدم المعلومات ثانية وأقول للسيد رئيس الوزراء فليطالب وزارة النفط بعرض العدادات الإلكترونية التي تقول بأنها تستخدمها على الآبار النفطية وقراءات تلك العدادات لمختصين مستقلين

أو تتحمل وزارة النفط والحكومة مسؤولية هدر وسرقة مليون برميل يومياً = ١,٥ مليار برميل خلال خمس سنوات وبقيمة ١٢٠ مليار دولار لأن إنتاج النفط بلغ بعد عام ٢٠٠٣ معدل ٢,٨ مليون برميل يومياً وتعهدت شركة هالبرتون بإعادته الى نفس معدلاته قبل عام ٢٠٠٣ وهي ٣ مليون برميل يومياً وخصصت مليارات الدولارات لوزارة النفط لأغراض الصيانة في حين أن الإنتاج المعلن لم يتجاوز ٢ مليون برميل يومياً.. وليتم التحقيق في ذلك من قبل جهة مستقلة عن الحكومة.. هذا ما يتعلّق بموضوع السرقة والهدر في النفط الخام والمشتقات أما الجوانب الأخرى من الثروة الوطنية فكما يأتي:

أولاً: الغاز: أعلن السيد ابراهيم بحر العلوم بان ما يحرق من الغاز يبلغ ٦٠٠ مليون متر مكعب = ٣ مليار دولار سنوياً $\times ٥$ سنوات = ١٥ مليار دولار .. ٥ مليون دولار يومياً يخسر العراق بسبب حرق الغاز.. السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ سماح نحسب من عام ٢٠٠٥ لغاية تاريخه: ٨ سنوات $\times ٣٦٠$ يوماً $\times ٥$ مليون دولارا = ١٤,٤ مليار دولار امريكي..!

ثانياً: الحقول النفطية في الطيب والفكة: حملت أوراقى ودخلت الى مكتب السيد وزير النفط وقلت له هذه وثائق رسمية تؤكد استيلاء الجانب الإيراني على حقول الطيب والفكة العراقيين وطرده للمهندسين والعمال العراقيين فأجابني بأنه تكلم مع وزير الخارجية الإيراني في الكويت وقال له (ليش هي الحدود مبينة) قلت له اذا كان السياسيون العراقيون يقولون بوجود مناطق متنازع عليها بين المحافظات رغم ان الدستور يقول ان أرض العراق مشاعة بين العراقيين فهل تقصد ان ما بيننا وبين ايران مشاع يعني لا توجد حتى فدرالية!.. المهم أنكر ذلك وبعدها بمدة اعترف نتيجة فضح الأمر من قبل وزارة الخارجية العراقية، وامام القارئ الكريم عرضاً لما نشرته وسائل الاعلام اثناء رئاستي لهيئة النزاهة حول تجاوز ايران على الابار النفطية..

ثالثاً: حقل نفط خانة المشترك: الحقل المذكور كان مشتركاً وكان يغذي مصرفى الدورة ويسحب منه العراق أكثر من ١٨ ألف برميل يومياً.. فهل تم سحب برميل واحد منه منذ عام ٢٠٠٣ من قبل الجانب العراقي؟ في حين ان ايران مستمرة على السحب منه؟.. اليوم وزارة النفط تصدر بياناً تطالب فيه بالاستغلال المشترك للحقول الحدودية..

رابعاً: أعلن السيد برهم صالح بأن ما يسرق من النفط من يبجي تبلغ قيمته ٢ مليار دولار سنوياً يعني ١٠ مليار خلال خمس سنوات.

خامساً: أعلن السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء بأن ما يسرق من إيرادات الموائى يبلغ ٣ مليار دولار سنوياً يعنى ١٥ مليار دولار خلال خمس سنوات.

سادساً: الى جانب ذلك فان الشعب العراقي لم يسمع من الحكومة بانها قبضت دينارا واحدا عن ايراد الكبريت وهو ثاني معدن بعد النفط في العراق.. ولم يسمع الشعب العراقي بان الحكومة قبضت دينارا واحدا عن الفوسفات وهو موجود بكميات هائلة في العراق وتعتمد اقتصاديات دول عربية عليه مثل المغرب والأردن.

سابعاً: سبق ان قدمت ملفات الى مجلس الوزراء وهي الآتي:

- صندوق تنمية العراق وهي المبالغ العراقية المجمدة التي وضعت تحت تصرف الأمريكان (٢١) مليار دولار.

- ملف السفارة: المبالغ المهدورة من قبل السفارة الأمريكية وبمبلغ ٩ مليار دولار، أصدر بعد أربعة أشهر المفتش العام الأمريكي تقريره يشير بان الهدر يبلغ ٨ مليار دولار فعلاً. اليوم يعلن الامريكان ان الهدر ٦٠ مليار وليس ٢١ مليار دولار..

- ملف الطائرات العراقية التي أودعها النظام الصدامي في الدول العربية والمجاورة ولم يتم متابعة استردادها..

- البواخر العراقية التي اضطر النظام الصدامي تهريباً من الحصار أن يسجلها صورياً بأسماء تجار عراقيين وعرب كي ترفع العلم الأردني وعرضت أيضا عقودا سرية تنص على ان الملكية تبقى للحكومة العراقية لقاء نسبة من إيرادات تلك البواخر للمسجلة بأسمائهم ومن بينها ٨ باوخر راسية في عدن وأخرى منتشرة في خلجان دول عربية..

- ملف أرصدة دوائر الحكومة العراقية في البنوك العربية والأجنبية والذي لم تتم مراجعته منذ عام ٢٠٠٣.

- ملف النفط مقابل الغذاء وتوجد مبالغ أولية تزيد عن ١٠ مليار دولار بذمة الشركات التي يتعاقد معها النظام الصدامي إذ يتم الاتفاق على إضافة ١٠٪ الى العقود وبعد تمريرها على لجنة ٦٦١ التابعة للأمم المتحدة يتم استرداد الـ ١٠٪ للحكومة بحجة صرفها على حليب الأطفال!.. لاحظ التقرير الأمريكي..

- ملف أرصدة صدام وعائلة صدام..
- وبعد ان توليت رئاسة هيئة النزاهة توجّهت الى الملفات ذات العلاقة بمعيشة وثروة الشعب.. وكشفت عن:
- عشرات الآلاف من أطنان المواد الغذائية الفاسدة ضمن البطاقة التموينية
- عشرات الآلاف من الأسماء المتسللة الى شبكة الحماية الاجتماعية مقابل حرمان المستحقين لها.
- ٩٠٪ من الأدوية لا يتم فحصها وبموجب اعتراف مسؤول في وزارة الصحة فإنها سموم.
- وثائق تثبت تسرب الإيدز للأدوية، ووثائق تثبت استخدام الأدوية البيطرية الخاصة بالحيوانات في معالجة البشر... وثيقه..
- أسماء سراق ومهربي النفط.. وتصريحات السيد المالكي وصوله الفرسان وتصريحات الامريكان كلها تثبت هذا..
- الكشف عن عشرات الملايين من الدولارات ومليارات الدينانير تصرف من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلافاً للقانون. تصريحات النواب وتوزيع اراضي وبيوت المنطقة الخضراء..
- الحصول على اعتراف خطي وببصمة الإبهام بشأن ارتكاب جريمة قتل العراقيين في ساحة النور من قبل البلاك ووتر..
- فاذا كان حجم المصروف من قبل الحكومة لا يتجاوز ٣٠٪ فقط من موازنتها والتي تبلغ ١٦٩ مليار دولار للسنوات الثلاث الماضية فما هو مصير ١١٨ مليار لم تصرف؟. واذا كان المتبقي من الموازنت من جراء فشل الأداء الحكومي ١١٨ وحجم السرقة في النفط مليون برميل يوميا ويبلغ ١.٥ مليار خلال خمس سنوات وتبلغ قيمته ١٢٠ مليار دولار الى جانب حرق الغاز ١٥ مليار دولار الى جانب سرقة ايرادات الموائى ١٥ مليار دولار الى جانب سرقة النفط في بييجي ١٠ مليار دولار الى جانب صندوق تنمية العراق ٢١ مليار دولار والهدر من قبل السفارة (٩ مليار دولار) عدا الملفات الأخرى فليحسبها من يحسبها ليكشف هل ان الهدر في العراق يتجاوز ٢٥٠ مليار دولار خلال

خمس سنوات أم أقل؟ وهل أن أرقام موسى فرج خيالية؟

- مع التأكيد هنا بأنني عندما أقول هدرا فإن الهدر لا يعني الاختلاس بل ان الاختلاس من ضمنه والاختلاس هو سرقة الموظف لمال أؤتمن عليه في حين ان الهدر يعني ان الحكومة مكلفة بموجب الدستور بحماية أموال العراق وثروة العراق ومكلفة دستورياً باستغلال ثروات العراق بأكفاً صورة للحصول على أعلى إيرادات ومن ثم استغلال تلك الإيرادات على أكفاً ما يكون لتحقيق نتائج للشعب العراقي لسد احتياجاته من الغذاء والدواء والكهرباء والماء والعلاج والخدمات وهذا ما لم يحصل وحصل فيه تقصير فاضح وهو فساد وتسبب في إبادة جماعية للناس في العراق والفساد هو ما يلحق الضرر بالمجتمع والدولة من جراء ممارسة الوظيفة.. ورئاسة الحكومة والوزراء مسؤولون بموجب الدستور بالتضامن وفردى بتهمة إلحاق الضرر بالشعب العراقي الى حد الإبادة الجماعية ومسؤولون عن الهدر في ثروة الشعب..

س: فاذا كان هذا الفشل الذريع في الأداء الحكومي وهذا حجم السرقة والهدر في ثروة العراق وهذا حجم الكارثة التي نجمت عن ذلك للشعب العراقي..ما هو موقف مجلس النواب؟!

- مجلس النواب مكلف دستورياً برقابة الحكومة ومساءلتها (محاسبتها) وأقسم أعضاؤه على السهر على مصالح الشعب العراقي.. لكن مجلس النواب:
1. تحول الى منتدى لإدارة صراعات الأحزاب والكتل في صراعها للاستيلاء على أوسع منطقة ممكنة من بساط الحكم لتحقيق أكبر قدر ممكن من السلطة والثروة.
 2. ولم يخصص جلسة واحدة لمناقشة أوضاع الشعب المعيشية.
 3. ولم يحاسب مسؤولاً ولم يستجوب وزيراً ولم يطرد وزيراً.
 4. ومجلس النواب حصر اختصاصه بالتشريع دون الرقابة والمحاسبة.
 5. ومجلس النواب تخلى عن سلاحه في محاسبة الحكومة والمسؤولين فاستضعفته الحكومة وأمعتت في إضعافه وابتلعتة كما جاء في تصريح أحد أعضاء مجلس النواب..
 6. ومجلس النواب لم يفعل شيئاً إزاء حماية كتل سياسية وأحزاب لفاستدين من مسؤولين حكوميين من أتباعها..

٧. وأعضاء مجلس النواب تخلوا عن ولائهم للشعب واستبدلوه بالولاء للأحزاب وتخلوا عن السهر على مصالح الشعب واستبدلوه بالسهر على مصالح الأحزاب وتخلوا عن خضوعهم للشعب والدستور وخضعوا للمتنفذين في الأحزاب فنكثوا بالقسم الدستوري وهي جريمة مخلة بالشرف..

لماذا حصل هذا؟.. لأن عضو مجلس النواب معين من قبل حزبه وليس منتخب من قبل الشعب وبالتالي لا دين في ذمته للناخب ولا دالة للناخب عليه ولكن تبقى المسؤولية الأخلاقية والوطنية والشرعية لأن النواب أقسموا بالولاء للشعب والحرص على مصالحه والذود عنه والخضوع للدستور.. من بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٢٧٥ نائباً فان ٣٠.٢٥ نائباً التزموا بالقسم الدستوري..

٨. أما لجنة النزاهة في مجلس النواب فإنها تخضع لرئيس اللجنة الذي لم يقدم اسماً واحداً طوال ثلاث سنوات من أسماء سراق ومهربي النفط رغم انه يسكن البصرة وهي ميدان السرقة والتهريب ورغم ان أخاه رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة وحزبه هو المسيطر على الشؤون الإدارية في البصرة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب يعمل لحزبه حتى أنه عندما أعلنت وزارة البلديات أنها أحالت مسؤولين من حزبه في محافظة البصرة الى هيئة النزاهة قبل أيام ظهر في الإعلام ليعلم أن وزارة البلديات أفضل وزارة وأفسد وزارة في حين لم ينسب ببنت شفة طوال ثلاث سنوات ان كانت الوزارة فاسدة.. وعندما كشفت أسماء السراق والمهريين والمتواطئين معهم وطلبت استقدام محافظ البصرة ورئيس لجنة النزاهة في محافظة البصرة والمسؤول عن حماية أنابيب النفط للتحقيق معهم بشأن تقصيرهم في فرض الأمن والنظام وحماية ثروة العراق ومطابقة الأوراق الشخصية لمحافظ البصرة لوثيقة قضائية صادرة من الكويت فيها أمور تتعلق بارتكاب جرائم مخلة بالشرف.. اتجه رئيس لجنة النزاهة للتحالف مع المقربين من رئيس الوزراء في الأمانة العامة التي حاولت إخضاع هيئة النزاهة ورفضت ذلك التزاماً بالدستور والمصلحة العامة وكشفت ملايين الدولارات ومليارات الدينانير مخالفات مرتكبة من قبلهم تحالفوا ليطالبوا من رئيس الوزراء إقالتها من رئاسة هيئة النزاهة وكان أمامه وتطبيقاً للشعارات الإسلامية التي يرفعها النظام السياسي ان يقول.. ليحضر موسى فرج وقولوا ما لديكم ضده أمامه.. وكان أمامه أيضاً وتطبيقاً لشعارات الديمقراطية أن يقول.. إخوان نحن في نظام دستوري وهيئة النزاهة لا ترتبط

بي بل مستقلة وتخضع لرقابة مجلس النواب، قدّموا ما لديكم ضدّه ونحيلها بكتاب رسمي الى مجلس النواب وهو يستجوبه، يفصله، يحيله للقضاء! لكن رئيس الوزراء أصدر قراراً مخالفاً للدستور بإقالتى من رئاسة الهيئة ومخالفة القرار للدستور هي الآتى:

١. الدستور ينص على أن هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب.
 ٢. قرار المحكمة الاتحادية ينص على ان هيئة النزاهة لا ترتبط ادارياً بمجلس الوزراء ومن ثم فان صدور قرار لمجلس الوزراء بإقالتى من الهيئة مخالف للدستور لأنه ليس الجهة المختصة دستورياً.
 ٣. رئيس هيئة النزاهة يستجوب بنفس الصيغة التي يستجوب فيها الوزراء من قبل مجلس النواب هذا ما ينص عليه الدستور وهذا لم يحصل فلم أستجوب لا من قبل مجلس النواب ولا من قبل مجلس الوزراء رغم عدم ارتباطى به.
 ٤. الموظف الحكومي حتى وان كان بصفة فراش (ساعي) لا يتخذ أي إجراء ضده الا وفق اجراءات رسمها القانون من بينها التحقيق الإداري ولم يحصل ذلك معي.
 ٥. إشغالى لمنصب رئيس هيئة النزاهة جاء تنفيذاً لقانونها لحين انتخاب رئيس جديد من قبل مجلس النواب ولم يأت نتيجة أمر من رئيس الوزراء وان حصل فلا قيمة قانونية له..
 ٦. عين السيد رئيس الوزراء رئيس للهيئة من خارجها وهذا مخالف للدستور لأن التعيين يجب أن يكون من قبل مجلس النواب بعد التصويت ومن ثم يباشر وظيفته أما غير ذلك فانه يجعل من قرارات رئيس هيئة النزاهة باطله جميعاً لأن تعيينه مخالف للدستور والقانون..ويوجد نص في قانون هيئة النزاهة بان من صلاحية الرئيس التنفيذي الأعلى تعيين رئيس لهيئة النزاهة وعرضه على مجلس النواب وهذا النص نسخه الدستور وصار من حق رئيس الوزراء أو مجلس القضاء أو أية جهة أن ترشح لكن التعيين من صلاحية المجلس وقرار إقالتى من رئاسة الهيئة أعلن عنه في التلفزيون ولم تبق جهة لم توجه لها نسخة..الرئاسات، الوزارات، السفارات، العشائر ومجالس الإسناد ربما!..
- وفي ضوء ذلك وجدت أن وجودى في الهيئة يعني أن تكون الهيئة خاضعة لموظفى

رئاسة الحكومة وصباح الساعدي وأنها ستكون عمياء بكماء صماء في حين أني سبق أن أعلنت ثوابتي لرئيس مجلس النواب ونائبه وهي الآتي:

١. لن تخضع هيئة النزاهة بوجودي لرئاسة الحكومة لأن ذلك مخالف للدستور ومنطق الأمور.. وفعلت..

٢. لن تخضع هيئة النزاهة بوجودي الى الأحزاب لأن الأحزاب النافذة هي بيت الداء وأصل البلاء.. وفعلت..

٣. لن تخضع هيئة النزاهة بوجودي للأمريكان لأنهم يحولونها الى شعبة تابعة للمخابرات الأمريكية.. وفعلت..

٤. لن تتسبب هيئة النزاهة بوجودي في الإساءة الى أي عراقي دون وجه حق ولكني أقول للفساد: أنت فاسد ابن فاسد.. مهما كان اسمك وأيا كانت صفتك الوظيفية.. وفعلت..

٥. وان وجدت ان ثوابتي في خطر قلت ما قاله أبو حنيفة للمنصور (أشتغل بالعمالة وما أشتغل رئيس قضاءك).. وفعلت..

وعندما وجهت كتابا رسميا الى مجلس النواب أطلب فيه منع الحكومة من التدخل في شؤون هيئة النزاهة التزاماً بالدستور لم يرد مجلس النواب فطلبت الإحالة على التقاعد لأنني في عام ٢٠٠٣ استعرضت الأحزاب فلم أجد أسمى من الانتماء الى الشعب العراقي واستعرضت الأيديولوجيات فلم أجد أسمى من اعتناق ثوابت الشعب العراقي واستعرضت الأعمال فلم أجد أنبل من ان يستقيم المرء ويدفع الآخرين لأن يستقيموا فقررت أن أنتمي الى الشعب وأحارب الفساد وعندما شغلت منصب مفتش عام حصلت على أعلى تقييم لمفتش عام في العراق (جيد جداً ولا يجامل)، وعندما شغلت منصب نائب رئيس هيئة النزاهة ورد في تقرير الخارجية الأمريكية الذي نوقش في الكونجرس بأن نتائج الهيئة تضاعفت لكن موسى فرج يقول أن الهيئة باتت ألعوبة بيد الأمريكان ولن أسمح بذلك!..

وعندما شغلت منصب رئيس هيئة النزاهة تحققت نتائج لم تتحقق خلال أربع سنوات وخاطبني ممثل السفارة الأمريكية (بأنك حققت نتائج ممتازة ولكن الشيء الذي لم

يحققه أي شخص آخر هو أنك حولت مهمة مكافحة الفساد من عاتق جهات رسمية الى عاتق الشعب العراقي فالجميع حالياً يقف مندداً بالفساد والجميع حالياً يدرك الهاوية التي يدفع الشعب العراقي اليها من جراء فشل الأداء الحكومي والفساد وعدم احترام الدستور.. وغادرت الهيئة لكن مهمة مكافحة الفساد باتت مهمة الشعب العراقي!.. وان لم يتم بدوره فانه وخصوصا فقراءه من يكتوي بنار الفساد..

س: بعد هذا كله وفي ضوء طبيعة وحجم الفساد في العراق وحجم الأضرار الناجمة عنه للشعب العراقي.. ما هي الحلول؟..

ج: الحلول هي: رأي عام شعبي عراقي عامر وهذا لن يكون الا بعد الخروج من مستنقع التخلف.. وهذه مهمة المثقفون ان كانوا أهلاً لذلك.. الرأي العام العامر يجتذب الصالحين والوطنيين من ابناء الشعب ويلتف عليهم فيقوم برلمان يمثل مصالح الشعب وليس المتفذون من الساسة وهذا البرلمان يختار حكومة تخضع له وتمارس عملها بشفافية وتخضع لمحاسبة البرلمان والبرلمان يتخذ له أجهزة رقابة ومواجهة فساد كفوئين نزيهين لا يدارون ولا يخشون.. هذا هو الحل ولكن بيننا وبينه بحر الظلمات.. الجهل والتخلف..

رئيس النزاهة السابق: الحكومة والبرلمان مسؤولان عن تفشي الفساد

بغداد - اصوات العراق ٢٤/٠٩/٢٠٠٨

حمل رئيس مفوضية النزاهة السابق، الاربعاء، الحكومة العراقية ومجلس النواب مسؤولية حلول العراق في المركز الثاني من حيث تفشي الفساد فيه بحسب التقرير الذي اصدرته منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من المانيا مقرا لها.

وقال موسى فرج للوكالة المستقلة للأنباء (اصوات العراق) إن «الحكومة العراقية ومجلس النواب يتحملان المسؤولية كاملة عن تفشي الفساد في العراق، فالحكومة ابطلت قوانين مكافحة الفساد وحولت مفوضية النزاهة الى اسم دون مسمى، والنواب نكلوا بقسمهم على الولاء للشعب العراقي وتحولوا الى تحقيق مصالح احزابهم».. وأضاف فرج «ادراج العراق في المركز الثاني من حيث تفشي الفساد الاداري في تقرير منظمة الشفافية الدولية يتضمن حقيقتين، الاولى ان هذه المنظمة هي دولية محايدة

ليس لها خلافات مع العراق او نظامه السياسي الحالي وتعتمد الحيادية بشكل مطلق، اما الثانية فهي كثرة التصريحات الحكومية التي نفت هذا الترتيب للعراق حيث شكك المسؤولين بتقرير منظمة الشفافية العالمية. وكانت منظمة الشفافية العالمية التي تتخذ من المانيا مقرا لها قد اصدرت تقرير امس الثلاثاء تقريرها بتصنيف الدول حسب الفساد الاداري حيث حلت الصومال في المرتبة الاولى من حيث انتشار الفساد يليها العراق وماينمار في المرتبة الثانية، ولم يحصل العراق من المقياس المؤلف من ١٠ نقاط الا على نقطة واحدة وثلاثة بالعشرة من النقطة فقط ليحل في المرتبة ١٧٧ من القائمة التي ضمت ١٨٠ دولة.

وأوضح فرج «لنساء الحكومة العراقية، خلال السنوات الخمس او الست الماضية هل تم انجاز وحدة سكنية واحدة او انجز مستشفى واحد او تم استصلاح دونم ارض واحد؟ فلتعلن الحكومة العراقية كشف بما تحقق على الارض من انجازات، الذي يسعى الى تكذيب هذا التقرير فليحتكم الى الواقع ..وتابع أن «تقارير منظمة الامم المتحدة والمنظمات الانسانية ووزارة التخطيط العراقي تشير جميعها الى ارتفاع نسب الفقر والمرض والجوع والبطالة في العراق»، مشيرا الى أن «الفساد قد يسقط الحكومة والنظام السياسي القائمين لأنه يمس صميم الشعب العراقي»...

الفصل الثالث: موقف الحكومة من تقارير منظمة الشفافية..

أمانة مجلس الوزراء تشكك بدقة تقارير منظمة الشفافية...

التاريخ: ٢٥، Wednesday، November

الصفحة الاولى: جريدة الصباح:

أكدت أن جهود الحكومة تنصب حالياً على استعادة الأموال المهربة.

بغداد - طارق الأعرجي ..

شككت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالبيانات التي تعتمدها منظمة الشفافية العالمية في اصدار تقاريرها الدورية التي تضع العراق في المراكز الاولى من بين الدول الاكثر فسادا، في حين اكدت ان تركيز الحكومة ينصب حالياً على استعادة الاموال المسروقة والمهربة بالإفادة من انضمامها الى مبادرة «ستار».

وأكد الأمين العام للمجلس علي العلق ان الدول المشاركة في المؤتمر الثالث لاتفاقية الامم المتحدة الذي عقد مؤخراً في قطر، أشادت بجهود الحكومة العراقية في مكافحة الفساد وأضاف في لقاء خاص مع «الصباح» ان العراق وبعد انضمامه الى مبادرة «ستار» يركز حالياً على استرداد الاموال المسروقة التي هربت الى الخارج، منوها بأنه تم تخويل هيئة النزاهة بمتابعة هذا الملف من خلال التعاون الدولي وبين العلق ان مبادرة «ستار» تعنى بمتابعة الاموال المسروقة من عمليات الاختلاس والفساد فقط المودعة بأسماء أزلام النظام المباد، مشيراً الى ان عمل مجموعة ستار يتمثل بملاحقة الجناة والمفسدين لحين القبض عليهم واسترداد الاموال وأكد ان انضمام العراق الى المبادرة سيمكنه من استعادة جميع أمواله المسروقة من عمليات الفساد

الإداري والمالي إضافة إلى استرداد المتورطين بهذه الأعمال ومحاكمتهم في العراق.

وأشار إلى أن أهم ما تم طرحه في مؤتمر دول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة هو ما قام به العراق من تشكيل مجلس لمكافحة الفساد الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة، مضيفاً أن ما طرح خلال المؤتمر يعد دليلاً على وجود تقدم في هذا الملف وبشأن إدراج العراق ضمن المراتب المتقدمة في الفساد الإداري والمالي كما يرد في تقارير المنظمات الدولية، أوضح العلق أن من يقيس مستوى الفساد في الدول هي منظمة واحدة هي منظمة الشفافية العالمية، منوهاً بأن لدى العراق ملاحظات بشأن أداء هذه المنظمة لاسيما أنها لا تحظى بقبول دولي من الناحية المهنية والموضوعية ومنعت من حضور العديد من المؤتمرات الدولية الرقابية لعدم وجود قناعة علمية كافية في أدائها وبين أن العراق حاول كثيراً الدخول مع المنظمة في مناقشات بشأن كيفية توصلها لمثل هذه المعلومات والتسلسل الذي تعتمده في نتائج التقارير لكنها رفضت ذلك، منوهاً بأن ما تنشره المنظمة ناتج عن استبيانات يشارك فيها عدد محدود من الدول..

وأضاف أن وضع العراق في المراتب الأولى للدول الأكثر فساداً يأتي كونه بلداً ذا نظام شفاف والفساد فيه غير مخفي، مشيراً إلى أن الحكومة لا تتكر وجود الفساد لكنها تعمل على محاربتة ونجحت إلى حد كبير في الحد منه وأردف أن هناك دولاً يستشري فيها الفساد بمستوى عال جداً قياساً بالعراق لكن ليس بالإمكان الإشارة لها بسبب طبيعة الأنظمة وما تتحصن به من أوضاع سياسية وأمنية وهي أنظمة مغلقة لا تسمح بذكر أي تقرير يشير إلى وجود فساد ولذلك تبدو أكثر نزاهة من العراق، منوهاً بأن نتائج منظمة الشفافية ووفق هذه المعطيات مشكك بها لأنها تعتمد عينات من خارج العراق وليس من داخله لأنها ليس لديها أي نشاط في داخل العراق.

تقارير منظمة الشفافية العالمية تقابلها الحكومة

موسى فرج

بمثل خريفة صدام مع تقارير الأمم المتحدة ..

صدر قبل ساعات تقرير الشفافية العالمي لعام ٢٠١٠ والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنوياً، ومازال العراق يقبع في نهاية القائمة التي تضم دول العالم مرتبة حسب

درجة النزاهة والشفافية فيها، وبحصول العراق على المركز الثالث عالميا في الفساد وللسنة الخامسة على التوالي فإنه يعني إن العراق بات يحتل مقعدا دائما في صدارة الدول الأكثر فسادا في العالم، تشاركه الصومال وماينمار وأفغانستان كدول دائمة العضوية ضمن مجموعة الدول الأكثر فسادا في العالم، يشار إلى إن منظمة الشفافية الدولية تعتمد مقياسا من (١٠) درجات لتحديد الدول الأكثر نزاهة في العالم وهي التي تحصل على درجات قريبة من الدرجة العليا (١٠) وفي هذا العام تنافست كل من: نيوزلندا وسنغافورة والدنمارك بحصول كل منها على درجة (٣,٩) من (١٠) وجاءت فنلندا والسويد في المرتبة الثانية حيث حصل كل منها على (٢,٩) في حين كانت الصومال في صدارة الدول الأكثر فسادا في العالم وحصلت على درجة (١,١) من (١٠) تلتها ماينمار والسودان اللتان جاءتا بالمركز الثاني في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم وحصلت كل من الدولتين على درجة (١,٤) من (١٠) في حين حصد العراق المركز الثالث في الفساد من بين ١٧٨ دولة شملها التقرير لهذا العام، وحصل على درجة (١,٥) من (١٠).. إما سجل العراق في هذا المجال فقد كان كما يأتي:

١. قبل عام ٢٠٠٢ لم يكن متاحا لا لمنظمة الشفافية الدولية ولا غيرها الحصول على معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر عن الأوضاع في العراق..

٢. بعد سقوط نظام صدام بات من الممكن الحصول على معلومات.. فتم شمول العراق بتقارير منظمة الشفافية الدولية: وفي عام ٢٠٠٣ كان ترتيب العراق ١١٢ من مجموع الدول المشمولة والبالغ عددها ١٣٣ في تلك السنة وحصل على ٢,٢ من ١٠، وفي عام ٢٠٠٤ كان ترتيب العراق ١٤١ من أصل ١٥٩ دولة مشمولة وحصل على ١,٢ من ١٠، وفي عام ٢٠٠٥ حصل العراق على درجة ٢,٢ من ١٠، أما في عام ٢٠٠٦ فقد كان ترتيب العراق الثاني عالميا في الفساد وأحتل التسلسل ١٦١ من أصل ١٦٣ دولة مشمولة وحصل على درجة ١,٩ من ١٠، وفي عام ٢٠٠٧ كان ترتيب العراق الثالث في تسلسل الدول الأكثر فسادا في العالم وأحتل التسلسل ١٧٨ من أصل ١٨٠ دولة مشمولة بالتقرير وحصل على درجة ١,٥ من ١٠.. وفي عام ٢٠٠٨ كان ترتيب العراق الثالث عالميا واحتل التسلسل ١٦١ من أصل ١٦٣ دولة مشمولة وحصل على درجة ١,٣ من ١٠، وفي عام ٢٠٠٩ كان ترتيب العراق الثالث عالميا في الفساد واحتل التسلسل رقم ١٦١ من أصل ١٦٣

دولة مشمولة وحصل على درجة ١,٥ من ١٠، أما في هذه السنة (٢٠١٠) فقد احتل العراق الترتيب الثالث في الفساد عالميا وحصل على درجة ١,٥ من ١٠ بعد الصومال التي حصلت على ١,١ من ١٠ وماينمار وأفغانستان اللتان حصلتا على ٤,١ من ١٠....

وبمناسبة صدور تقرير الشفافية العالمي واستقرار أسم العراق ضمن صدارة الدول الأكثر فسادا في العالم.. كان لابد من إلقاء الضوء عليه بالرغم من أن منظمة الشفافية الدولية جهة غير حكومية ولا تملك سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للحكومات ولا تملك قوة الإجبار الرسمية التي تفرض من خلالها توصياتها ولا يقف خلفها مجلس الأمن الدولي.. إنما تتبنى نشر ثقافة الشفافية والنزاهة والسعي للحد من الفساد في مختلف دول العالم، وتهيئ أدوات ثقافية ومؤسسية للحكومات بقصد تلمس السبل الأنجع والأكثر فعالية للحد من مشكلة الفساد - إن رغبت تلك الحكومات - وتزود شعوب العالم والأفراد بثقافة تبصر بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة على حياة الشعوب ومستقبلها وأدوات تتمكن من خلالها الشعوب من ممارسة الضغوط على الحكومات من أجل اعتماد توجه صادق لمحاربة الفساد، واستخدام طرائق وأدوات فعالة لتحقيق هذه الغاية.. إلا أن الحكومة العراقية وتحديدًا في عهد رئيس الوزراء المالكي:

أولاً: واجهت تقارير منظمة الشفافية الدولية بحساسية مفرطة وعدائية ملموسة تقترب كثيرا من منهج صدام حسين في تعامله مع تقارير الأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، بدلا من اعتماد المنهج العقلاني والموضوعي في التعامل مع تلك التقارير والذي يقوم على فحص ومناقشة ما يتعلق بالعراق ضمن تلك التقارير والتجاوب مع التوصيات الموضوعية في محاربة الفساد.. وللوقوف على حقيقة موقف الحكومة من تقارير منظمة الشفافية الدولية أبين الآتي:

أولاً: اتهمت الحكومة منظمة الشفافية الدولية بأنها تستقي معلوماتها بشأن الفساد في العراق من بعثيين موالين لصدام حسين كانوا يشغلون مراكز متقدمة في حزب البعث ويقيمون في عمان وهم معادون للنظام الجديد في العراق... وللرد على هذه الحجة أشير إلى الآتي:

١. على افتراض التسليم بهذه الحجة وان البعثيين معادون للنظام الجديد وهم يسعون

لإسقاطه بقصد العودة إلى نظام البعث والحال التي سبقت سقوط صدام حسين عام ٢٠٠٣، وإنهم يستغلون موضوع فساد الحكومة لهذا الغرض وهو ادعاء صحيح نراه ونلمسه وندركه..فان التصرف العقلاني من قبل الحكومة يكون بتجريد البعثيين من هذا السلاح وتحويله إلى سلاح ضدهم لقطع الطريق أمام عودة الدكتاتورية والاستبداد من جديد إلى العراق.. ويكون ذلك بتفعيل جهود الحكومة وتجاوبها أكثر باتجاه محاربة الفساد وتجفيف منابعه..وعند ذلك تحقق الحكومة نتائج عظيمة تأتي في مقدمتها الآتي:

الأولى: توظيف كامل إمكانات العراق البشرية والمالية والمادية لتوفير العيش الكريم للمواطنين، وعندها يقارن الشعب العراقي بين ما كان يواجهه من فقر وحرمان وشحه في عهد صدام وبين ما يتمتع به الآن في ظل النظام الجديد من رخاء وازدهار وعندها يكون الشعب بالذات حاجزا عظيما وشاهقا يمنع عودة النظام القديم ويواجه بازدراء كل من يحاول ويسعى لعودته..

الثانية: وتحقق الحكومة أيضا عندما تحارب الفساد نتيجة عظيمة أخرى لا تقل عن الأولى أهمية وهي شعور المواطن والشعب بان حقوقه باتت محترمة ولم يعد حاله مثلما كان عليه في عهد صدام من استبداد وتعذيب وقتل وتشريد وظلم.. وعندها يتمسك الشعب والمواطن بالنظام الجديد وقادته ويرفض ويقاوم أية محاولات للعودة إلى عهد الاستبداد والظلم والاعتداء على حقوق الإنسان والتمييز بين المواطنين الذي كان سائدا في عهد صدام ونظام البعث.

الثالثة: إلى جانب هاتين النتيجةين العظيمتين فان نتيجة ثالثة تتحقق وهي خلق وتعميق الثقة بالنظام الجديد ومنطقاته وفلسفته وقادته والاطمئنان إلى المستقبل والثقة بان هؤلاء القادة هم دون غيرهم القادرون على بناء نظام ديمقراطي تحترم فيه حقوق الإنسان وتتوفر به سبل الرخاء والازدهار فيتمسك الشعب بقادته الحاليين ويرفض من هم سواهم...

٢. إن كانت تلك الغايات حاضرة في فكر الحكومة وتشكل أولويات لها فانه يجعل من الحكومة متعطشة لسماع أي نقد وأي ادعاءات بوجود الفساد، أو فشل في الأداء الحكومي لتتقب عن أسبابه وتعالجها برغبة صادقة وتفاعل عميق فالمؤمن يبحث

عما يجب له الغيبة فيعالجه كي يجبها عن نفسه.. مو تمام لو أنا غلطان..؟، إما أن تنغمس الحكومة في الفساد أكثر مما كان عليه الحال في عهد صدام وتتعدم رغبتها ومصداقيتها في مغادرته أو الحد منه على الأقل وتتشغل في المماحكات السياسية والسعي إلى الحكم والتمسك به عن معيشة الناس، وتفشل في تحقيق نتائج على الأرض يتحقق من خلالها رفع للمستوى المعيشي للناس وتقليل الفقر وتقليل البطالة وتوفير الحد الأدنى من الخدمات ذات المساس المباشر بحياة المواطنين خصوصا: السكن والكهرباء والماء والمجاري والتعليم والثقافة والخدمات البلدية.. فان كل مفردة من تلك المفردات تمثل بابا تفتحه الحكومة بيدها لعودة نظام صدام، وكل مفردة من تلك المفردات يعتبر سلاحا ماضيا وإضافيا تضعه الحكومة بيد المستميتين في السعي لعودة نظام صدام من جديد.

٣. كما أن الحاجات الإنسانية لا تقف عند حدود الحاجات المادية والمعيشية الملحة للإنسان إنما توجد حاجات أخرى لا تقل أهمية تلك الحاجات تشمل: حاجته لأن يكون حرا، ومطمئنا، وواثق بالمستقبل، وأنه يحصل على تعليم فعال، وثقافة راقية، ومطمئن إلى إن خياراته في الحياة محترمة.. تلك الحاجات يتم إشباعها عندما يشعر الإنسان بأنه غاية البرامج السياسية والحكومية وليس وسيلتها فقط، وأنه مشارك فعال في إدارة شؤون بلده، وفي رقابة ما يجري، وأنه يحاسب من يرتكب أخطاء بحقه، هذه الأمور تتحقق عندما يكون الإنسان حرا في اختيار ممثليه دون وجود قوانين تحول دون ذلك أو تعرقل بلوغه هذا الهدف، وعندما يشعر أن لا احد يستغفله أو يستغفل غيره بادعاءات عرقية أو دينية أو مذهبية أو طائفية ليجر الانتخابات ومن ثم الحكم لصالحه ويمارس الفساد من خلاله، وعندما يشعر الإنسان بان إرادة الناخب كانت حرة وغير مكبله بقوانين معيقة، ودون تزوير لأرادته بأي شكل كان، ويشعر أن من وصلوا إلى مجلس النواب أو الحكومة هم فعلا أفضل الموجودين من أبنائه، ويرى ويلمس بأنهم يمثلونه حقا ويعملون على خدمته حقا.. فالديمقراطية ليست مجرد صندوق للانتخابات.. عندما تتوفر في العراق سلطة سياسية وحكومية تتوفر فيها تلك المواصفات.. عندها تكون عودة البعث مستحيلة، لكن الذي حصل أن اكبر خطيئة على الإطلاق ارتكبتها الأطراف السياسية والحكومية في العراق إنها قدمت أسلحة للساعين لإعادة العراق إلى ظروف ما قبل ٢٠٠٣، وإنها مكنت تلك الجهات للانقضاض على الشعب العراقي من جديد وان استمرت أوضاعها على ما هو

عليه الآن فان ذلك حاصل لا محال وهو انها ستسلم مفاتيح العراق للدكتاتورية والاستبداد من جديد، تلك الأسلحة هي: فسادها هي وفشل أدائها، وعدم احترام معاناة الشعب وحقوقه الأساسية.

ثانيا: تحول الاتهام الحكومي لاحقا إلى اتهام تقارير منظمة الشفافية الدولية بأنها غير دقيقة.. وهذه الحجة يمكن تفنيدها أيضا بأنه إذا كانت منظمة الشفافية الدولية غير مسموح لها بالوصول إلى الوثائق والوقائع الرسمية المتعلقة بالفساد في أية دولة من دول العالم فإنها تحاول سد هذه الثغرة من خلال معايير أعدها ويستمر في تطويرها خبراء عالميون في الاقتصاد والفساد والسياسة على درجة عالية من المهنية والعلمية، ثم أن المنظمة تستخدم مصادر عديدة لجمع اكبر كمية ممكنة من المعلومات سواء كان ذلك من مؤسسات دولية معروفة مثل البنك الدولي أو من خلال الاستقصاءات والاستطلاعات واسعة النطاق .

ثالثا: تحول موقف الحكومة من تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى القول بأنها جهة غير حكومية ومن ثم فأنها تفتقر إلى المصداقية وأنها يمكن أن توظف ضد النظام الجديد وأنها قد تشتري من قبل جهات وأشخاص مناوئين للنظام الجديد، مستغلة في ذلك عمق التخلف في الوعي العام لدى المواطنين والقياس على أساس المنظمات الأهلية الفاسدة في العراق في معظمها.. في حين أن المنظمة عندما تكون غير تابعة للحكومة وغير ممولة منها تتمتع باستقلالية أكبر في ممارسة اختصاصاتها.. وتتأى بعيدا عن الضغوط التي تفرضها السلطة والمال عليها. رابعا: تم التحول لاحقا من قبل الحكومة إلى استخدام تقارير منظمة الشفافية الدولية في ما يعمق من استئراء الفساد وبشكل مطرد من خلال الادعاء بان الفساد من وجهة نظر منظمة الشفافية الدولية يقصد منه الرشاوى فقط، وان الحكومة وأجهزة مكافحة الفساد فيها جادة في ملاحقة قضايا الفساد وتم توجيه الأعلام على التركيز فقط على الرشاوى.. وأي نوع من الرشاوى؟.. ذلك النوع من الرشاوى الذي يعرفه المواطنون ويشكون منه..! والمقصود به الرشاوى التي تؤخذ مباشرة من المواطن من قبل صغار الموظفين في حافات الجهاز الحكومي لإنجاز معاملاتهم اليومية...! في حين أن الرشاوى الكبيرة هي ليست ما يأخذ الموظف الصغير في حافات الجهاز الحكومي من المواطن لإنجاز معاملته..! رغم أنها وحدها التي تتسبب في غضب المواطن.. بل أن الرشاوى الكبيرة هي التي تسرق من جيب الشعب دون أن يدري ودون أن يعترض لأنه لا يصطدم بها مباشرة، تلك الرشاوى لا تتسبب في غضب وتذمر من يدفعها.. بل بالعكس هو يسعى لأن

يدفعها، لأنها تجلب له عائدا بأضعاف مبالغها.. تلك الرشاوى هي الخاصة بالعقود والمقاولات والاتفاقات... تلك الرشاوى مبالغها طائلة، والراشي (من يدفع الرشوة) لا يتذمر منها بل يقابلها بسرور لأنها منفذ أمامه للإثراء!.. يأخذه من جيوب الناس دون أن يعلموا فهو يضيفها إلى الكلفة ويسرق بسببها أضعاف ما دفع.. أما من خلال حصوله على سعر أعلى للمقولة أو من خلال إفلاته من تنفيذها بشكل سليم وخلافا لما يجب أن تكون عليه، وعندها تنزل كلفة انجازها إلى النصف وفرق الكلفة يشكل عائدا لما دفعه من رشوة مقابل تغافل الجهة الحكومية عن عيوب التنفيذ.. ولكن بالنتيجة من يدفع تلك العوائد؟ المواطن بالطبع.. لأن المواطن هو الذي دفع ولكن ليس من جيبه الصغير بل من جيبه الكبير وهو خزينة الدولة!! وليس مباشرة كي يتذمر ولكن بصورة غير مباشرة - من دوائر الدولة - في وقت كانت مخصصة له هو بالذات - المواطن.... ثم انه من قال إن الرشوة هي الشكل الوحيد للفساد؟ ومن قال إن الاختلاس هو الشكل الوحيد للفساد؟ لنضرب مثلا: لو أن قرية ما.. فيها بئر ماء، يشكل المصدر الوحيد لسد احتياجات سكان القرية من الماء وان سكان القرية يدفعون مبالغ لشخص مكلف بإدامة البئر والحرص عليها.. وفي احد الأيام أفاق سكان القرية على بئرههم وقد وجدوها مجرد أثر.. لا ماء فيها لأن المكلف بإدامة البئر والحرص عليها لم يبذل أي جهد في القيام بواجبه، أو أنه غير كفء للقيام بهذه المهمة، ولا يعرف كيفية القيام بذلك ولا يتعامل مع البئر باهتمام.. في نفس الوقت الذي جلبوا فيه هذا الشخص، جلبوا لك شخص آخر متهم بأنه كان قد سرق دلو من ماء من البئر.. من منهما أكثر ضررا؟.. ومن منهما يستحق عقوبة أكبر؟.. عندما تكون قاضيا نمطيا فأن العقوبة المترتبة على السرقة أشد من العقوبة المترتبة على الإهمال أو عدم الكفاءة، وطبقا لذلك فأن عقوبة السارق تكون السجن أما عقوبة المتسبب بخسارة مصدر الماء كليا.. فتكون التوبيخ!!.. أما عندما تكون مراقبا ضد الفساد فأن اهتمامك بردم البئر يساوي بمقدار عدد الدلاء التي توفرها البئر لسكان القرية على مدى عمر البئر، وإذن تكون عقوبة المتسبب بطمر البئر أكثر بإضعاف المرات لتلك المترتبة على سرقة كمية الماء التي تملأ دلو!... لو نقلنا الصورة لتكون على مستوى الحكومة وأن البئر هي موازنة الحكومة السنوية وانها ثروة البلاد... فأن فشل الأداء الحكومي في تحقيق نتائج ملموسة ومرئية مساوية للمبالغ الموضوع تحت تصرفها يقابل فشل المكلف بإدامة بئر الماء في القرية وان الاختلاسات من المال العام تقابل نسبة كمية الماء (الدلو) الذي

سرقه السارق من ماء البئر.. هل أن فشل الأداء الحكومي في تحقيق نتائج مناظرة للأموال التي تم وضعها تحت تصرفها..فساد..نعم فساد..وأضخم جريمة فساد على الإطلاق.. فهو ناجم عن فساد الحكومة المتمثل باحتكارها وظائف الدولة لأتباعها دون غيرهم، وحجبها عن الكفوئين والمخلصين من أبناء الشعب وتوظيف الفاشلين وغير الكفوئين بدلا منهم، لمجرد أن من وظفتهم هم من المقربين للحكومة أو الساكتين عن خروقاتها.. ومثل هذا المثال مئات بل آلاف الأمثلة في الواقع الحكومي العراقي خامسا: ثم ظهر نوع جديد من تعامل الحكومة مع تقارير منظمة الشفافية الدولية.. وهو القائم على توظيف تلك التقارير من أجل جني منافع بالضد من أهداف ومنطلقات تقارير منظمة الشفافية الدولية ولكن بشكل مغلف ومموه جيدا.. كيف؟.. الحكومة تعلم بان منظمة الشفافية الدولية تعتمد في معاييرها في إعداد تلك التقارير.. وفي تحديدها لدرجة الفساد في كل دولة من دول العالم على معيار يقول: هل إن الدولة تؤسس وتستحدث جهات محلية رسمية لمحاربة الفساد أم ترفض ذلك؟..هذا الأمر سهل تلبيته في العراق.. لأنه باب لاستحداث عشرات بل مئات المناصب العالية فرئيس هيئة النزاهة في العراق بدرجة وزير ونائبه بدرجة وكيل وزير وفيها عدد لا يقل عن ثمانية بدرجة مدير عام، وطبعاً يوجد من هم بدرجة معاون مدير عام، وفي كل وزارة مفتش عام بدرجة وكيل وزير، وفي كل مكتب مفتش عام يوجد عدد من المدراء العاميين.. ولأن الحكومة لا تمارس اختصاصاتها من منطلق الراعي للجميع وإنما الراعي للمقربين والحزب، فإنها وبدلاً من حصر الأمر في هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العاميين في الوزارات، فإنه تم استحداث مكتب مفتش عام في جهات أخرى ربما يزيد عددها على عدد الوزارات وهي ليست وزارات وقد يكون المفتش العام أعلى وظيفياً من رئيس الجهة.. هل أن الهدف من ذلك تشديد الحرب على الفساد؟ لا.. وأبداً.. إنما الهدف منه توفير المزيد من المناصب للمقربين من الحكومة والأحزاب الحاكمة.. تسبب ذلك في تدني دور الأجهزة الرقابية في مواجهة الفساد ليس لأنها تعددت بل لأنها أخضعت لسطوة وسيطرة الحكومة التنفيذية، ورسم لها دور لا يجوز أن تتخطاه.. والمفتش العام أو المسؤول الرقابي الذي يتجاوز تلك الحدود يتم إبعاده نقلاً أو إقالة.. وهذه العملية مريحة أيضاً للحكومة لأنها تتيح مناصب أخرى للمقربين منها!..

سادسا: جانب آخر في تقارير منظمة الشفافية الدولية استغلته الحكومة.. ما هو..؟ هو أن منظمة الشفافية الدولية ترى أن الحكومات التي توقع على المعاهدات الدولية الخاصة

بمكافحة الفساد.. إنما تسعى فعلا لمحاربة الفساد.. بالنسبة للعراق ومعظم الحكومات العربية فإن هذه العملية بالنسبة لها مريحة أيضا..! وأيضا دون ثمن.. فالأمر بالنسبة لتوقيعها على الاتفاقيات لا يتعدى توقيعها في حفلة مدفوعة التكاليف.. وانتهى الأمر.. في وقت يجلب لها ذلك التوقيع سمعة جيدة وقد يضيف عليها حصانة ضد اتهامات شعوبها لها بإعاقة جهود مكافحة الفساد..ولكن هل أن الحكومة تلتزم بالمعاهدات التي توقع عليها في هذا المجال؟.. لا.. لأنها ليست معاهدات خاصة بالحد من الأسلحة النووية وتوجد جهات دولية تراقب ذلك وتملك صلاحيات ملزمة للحكومات وتوجد دول لها مصلحة مباشرة في تحريم إنتاج أو امتلاك أسلحة نووية من قبل غيرها من الدول ومستعدة للضغط على المجتمع الدولي لفرض عقوبات على الحكومات التي لا تلتزم ببنود معاهدات حظر إنتاج وامتلاك السلاح النووي، بل مستعدة حتى إلى الدخول في حرب ضد الدول التي لا تلتزم بتلك المعاهدات.. في حين أن التوقيع على معاهدات مكافحة الفساد أو منع انتهاك حقوق الإنسان لا يترتب عليه مثل ذلك..فما المانع من أن تسارع الحكومات بالتوقيع عليها مادام أقصى ما يمكن أن تتعرض له مجرد إحراج أو تبعات أخلاقية، ما دامت أصلا لا تقيم وزنا لتلك الاعتبارات؟.. بالعكس فقد وظفت الحكومات في منطقتنا ذلك لمصلحتها في التمادي أكثر في الفساد وفي انتهاك حقوق الإنسان.. (أثناء كتابتي لهذا المقال تابعت لقاء على الجزيرة ضم ممثلا عن المنظمة الدولية لحقوق الإنسان وعضوا في الهيئة القيادية للحزب الحاكم في المغرب وهو يرد على اتهامات المنظمة الدولية لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات من قبل الحكومة لحقوق الإنسان في المغرب بقوله: إن في المغرب قوانين جيدة لمنع انتهاك حقوق الإنسان، وإن المغرب ومنذ عام ١٩٩٦ قد وقع على المعاهدة الدولية لمنع انتهاك حقوق الإنسان!..) وهو دليل على ما ذكرته من أن الحكومات العربية لا تمتع عن إصدار قوانين لكنها تعيق تنفيذها، ولا تمتع من التوقيع على معاهدات مكافحة الفساد.. لكنها تتساهل قبل أن يجف حبر التوقيع عليها، و تستخدمها فقط بقصد الحصول على تزكية لأفعالها.. وأذن فإن الأمر يتوقف أولا وأخيرا على شعوب تلك الدول، ودرجة وعيها بالنتائج المترتبة على استمرار وتفاقم الفساد ومدى حيوية الشعوب في دفاعها عن حقوقها.. كنت أتابع حجم المظاهرات التي خرجت في المدن الفرنسية أمس بسبب تعديل قانون التقاعد فيها..وهو أمر لا تتعدى الأضرار الناجمة عنه نسبة الواحد بالألف من حجم الأضرار الناجمة عن الفساد في عشرات من القطاعات في العراق مثل الكهرباء والمحروقات والبطاقة التموينية والواقع

الصحي والواقع الخدمي وتأخير تشكيل الحكومة لـ ٨ أشهر وتصدر العراق دول العالم في الفساد والانتهاكات الحاصلة لحقوق الإنسان واحتكار وظائف الدولة لأتباع الحكومة والأحزاب الحاكمة وعدم اتخاذ إجراءات فعالة للتخلص من الأثام غير المنفلقة والوضع البيئي الكارثي.. مع ذلك فإن الشعب العراقي بات يدرك كم هو حجم الفساد في العراق دون الحاجة إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية.. أنه يقارن بين ما يوضع من أموال بصيغة موازنات سنوية وبين النتائج على الأرض وبين درجة الحرمان والفقر وانعدام الخدمات، مع ذلك يبقى لتقرير الشفافية العالمي دوي في كل دول العالم.. واخشي أن يتعود الناس في العراق عليه فيفقد مفعوله في إيقاظهم.. لأن المرء في الحرب قد يتعود على دوي المدافع ويدفعه الإنهاك لأن ينام تحت أزيزها..

الفصل الرابع : موقف الحكومة من استقلال هيئة النزاهة ..

ظهر السيد رئيس الوزراء في كلمة متلفزة يقول بان قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء لا رجعة فيه وان عدم تنفيذه يهدد العملية السياسية بالانفراط..!

فرطتهم.. ما تنفرط..! هي تصعد تنزل محاصره قابل جمهورية افلاطون..؟ أنفراطوا وخلصونا.. بس ردوا للشعب مالاته..

صلب الموضوع:

١. من هي الجهات المستقلة مثار الاختلاف..؟
٢. وما هي الآثار المترتبة على تبعيتها لرئاسة الحكومة..؟
٣. ماذا يعني الاستقلال..؟
٤. كيف يتم تقويض الاستقلال..؟
٥. هل أن تلك الجهات مستقلة فعلا في الوقت الحاضر..؟
٦. هل أن قرار المحكمة الاتحادية موضوعي..؟

أولا: الجهات المستقلة مثار الخلاف والآثار المترتبة على ربطها بمجلس الوزراء..

١. هيئة النزاهة: لماذا مستقلة؟ لأن طبيعة مهمتها رقابية، ورقابيتها تنصب على السلطة التنفيذية (الحكومة) بالذات باعتبارها تشتمل على العدد الأعظم من دوائر الدولة وهي مساحة عمل الهيئة كون حالات الفساد تتركز في الحكومة فهي التي تبيع وتشتري وتصرف الأموال وتقبض الأموال.. وتعين وتفصل.. وتتصرف بأموال الشعب وثروته.. ومسؤولة عن معاشه وخدماته وهي التي تتعامل مع الشعب والإنسان بصورة مباشرة وقد تنتهك تلك الحقوق.. في حين أن السلطة التشريعية لا تمارس كل تلك المهام ومن ثم تكون مساحة عمل هيئة النزاهة فيها ضيقة، مع ذلك فهي تمارس نشاطها

أيضا على السلطة التشريعية في إمكانها أن تقول للسلطة التشريعية: أين شهادتكم الدراسية؟ وقد فعلت في وقت ما.. وبإمكانها أن تقول لهم إن الأموال التي تقبضونها ليست كلها تتم بوجه حق.. وقد وجهت بالفعل تهم لعدد من أعضاء مجلس النواب.. ومن ضمن مساحة عملها السلطة القضائية أيضا ولكن في الجوانب غير الاختصاصية من عمل السلطة القضائية وهي الأحكام لأن الرقابة القضائية تمارس ذاتيا من قبل المحاكم الأعلى على المحاكم الأدنى.. ولكن معظم اختصاصات هيئة النزاهة تمارسها على السلطة التنفيذية.. فإذا كانت تخضع لسطوة الحكومة وهيمنتها لن يكون بمقدورها ممارسة عملها إلا بالكيفية والانتقائية التي تريدها الحكومة.. وهو ما يسلب الهيئة عمودها الفقري القادر على تمكينها من الوقوف على طولها.. وفي هذه الحالة تكون من الزواحف ولا تستطيع التعامل بندية مع الحكومة فتفقد مبرر وجودها.. ولذلك قال الدستور باستقلال هيئة النزاهة عن كل السلطات.. ولكن تخضع لرقابة مجلس النواب..

٢. ديوان الرقابة المالية: والذي ينطبق على هيئة النزاهة ينطبق عليه فيما يتعلق بتدقيق التصرفات المالية للحكومة وأيضا السلطة التشريعية والقضائية..

٣. الهيئة العليا للانتخابات: ما هي طبيعة مهمة هذه الهيئة..؟ إنها الحكم الذي يتولى تحديد من هو الفائز من المتنافسين على الحكم.. هل أن رئاسة الحكومة تدخل ضمن المنافسة أم أنها بمنأى عنها..؟..الجواب: تدخل وتنافس غيرها.. في هذه الحالة فإن هذه الهيئة إن ارتبطت برئيس الحكومة.. فإنها تعمل لصالح المنافسين من أتباع رئاسة الحكومة.. في الدول التي تحكمها ملكيات غير خاضعة للمنافسة ويكون الملك فوق الميول والاتجاهات لا يشكل ارتباط هيئة الانتخابات بالملك حرجا.. مع ذلك فقد جرى العرف على أن تكون مستقلة حتى عن الملك كي لا توصل أطراف على حساب أطرافا من الشعب.

٤. هيئة اجتثاث البعث أو العدالة والمساءلة.. ما هي طبيعة مهمتها؟.. متابعة المشمولين باجتثاث البعث وتطبيق القانون بشأنهم.. هل إن عملها..يشمل بعض المحسوين على رئاسة الحكومة بأية صفة كانت..؟.. نعم.. فالكثير منهم من حزب رئيس الحكومة و تربطه بهم صلات: قري، صداقه، جيره، مذهب.. حزب على طريقة: خيركم في

الجاهلية.. خيركم في الاسلام ولكن ليس كما هو أصلها وانما بعد ان دخل عليها ابو هريرة منقحاً.. وهل من المتوقع حمايتهم دون الآخرين.. طبعاً.. وهل تكون شديدة العذاب مع غيرهم.. طبعاً.. إذن المنطق يقول باستقلال هذه الهيئة عن رئيس الحكومة..

٥. البنك المركزي: ما هي مهمة البنك المركزي..؟ الاحتفاظ بأموال العراق كل العراق؟.. طبعاً.. وتنظيم السياسة النقدية في البلد.. ما هي المخاطر المحتملة إن كان تابعاً للسلطة التنفيذية..؟ كلما احتاجوا مالا سحبوا منه.. ما هي المشكلة في ذلك..؟ لا يبقى احتياطي وبالنتيجة تنهار العملة الوطنية وأيضاً..؟ صدام أرسل ابنه قصي وسكرتيره عبد حمود وسحبوا كل الدولارات من البنك المركزي وحملوا لوريات.. وبعد؟.. زوجة الزين بنعلي.. سحبت طناً ونصف ذهباً..

ثانياً: ما معنى الاستقلال..؟

١. أشار قرار المحكمة الاتحادية آنف الذكر بربط الجهات المستقلة بمجلس الوزراء مع مراعاة الاستقلال المالي والإداري لهذه الهيئات.. فهل أن الاستقلال موضوع البحث هو الاستقلال المالي والإداري..؟ طبعاً لا.. لأن كل دائرة من دوائر الدولة بمستوى شركة أو مديرية عامة ولها ميزانية مستقلة وحسابات خاصة بها .. مثبت في قانون تأسيسها إنها مستقلة ماليا وإدارياً.. وهذا لم يحصل اليوم بل مذ قامت تلك الدوائر.. فماذا يعني الاستقلال المالي والإداري..؟ يعني أنها تصرف الأموال في حدود الموازنة السنوية المخصصة لها.. وتصدر أوامر التعيين والفصل والإقالة دون أن تستحصل موافقة جهة ما.. وتتخذ قراراتها في حدود عملها بصورة مستقلة.. وكما ذكرت إن ذلك يشمل الشركات والوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة.. ولكن الاستقلال المالي والإداري المشار إليه لا يعصمها من الخضوع لتعليمات رئاسة الحكومة ولا يجعلها خارج تعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الحكومة أو المقربون منهم وسطوتهم والا بشخطة قلم تقيل مسؤولي تلك (المستقلة ماليا وادارياً) وتنقلهم وتعزهم أو تدللهم..!..

٢. ولكن هل يدخل ضمن ذلك.. الاستقلال موضوع البحث؟.. لا.. هل يحق للوزير مع انه مستقل ماليا وإدارياً أن يصرف ديناراً واحداً في غير الأغراض المحددة للوزارة..؟ أبداً.. هل يحق للوزير أن يفصل أي منتسب..؟ وعندما يشكوه المنتسب أمام القضاء أو

جهة أخرى يقول الوزير إن ذلك يدخل ضمن الاستقلال الإداري..؟ طبعاً..لا.. هل يستطيع القاضي وهو المستقل أن يعطي إحدى سيارات المحكمة لأبنة ويقول القضاء مستقل..؟ لا.. هل يستطيع رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس القضاء الأعلى أن يمنع مدققاً مخولاً من جهة رقابية من أن يمارس مهمته في تدقيق حسابات مجلس النواب أو مجلس القضاء الأعلى..؟ لا.. فهل يعني ذلك أن أيًا منهما غير مستقل..؟ أيضاً.. لا.. لأن الاستقلال ليس هذا.. الاستقلال الذي نقصده هو أن تمارس واجباتك المخول بممارستها بموجب القانون والدستور والمعايير الأخرى دون أن يمنحك أحد.. أو يؤثر في قرارك أحد.. ويدخل ضمن ذلك حتى هواك أو توجهك الشخصي.. وهذا الاستقلال من حق كل مسؤول بمقابل ما يسأل عنه.. في عمل حكومي أو غير حكومي.. الطبيب، المهندس، الرقيب، القاضي، الإعلامي.. الخ..

٣. كيف يتم تفويض الاستقلال..؟

أ. بإصدار قوانين أو لوائح ملزمة تختصر استقلالك في أضيق الحدود.. أو يشترط حصولك على إذن من جهة ما لممارسة عملك ، أو يقال لك مارس مهمتك في هذه المنطقة وممنوع عليك ممارستها في تلك المنطقة أو تمارسها على هذا الشخص ولا تمارسها على ذاك أو مارسها على هذا بالكيفية هذه وعلى ذاك بالكيفية تلك.. أو يتم تفويض أمرك إلى جهة تسحب كل استقلالك أو بعضه وهذا ما ينطوي عليه قرار المحكمة الاتحادية موضوع البحث.

ب. من خلال التهديد والوعيد.. بإلحاق الأذى بك أو فصلك أو عدم تجديد تعيينك ج. من خلال الترغيب. فان تنازلت عن استقلالك فسأؤثر في تمديد أو تجديد بقائك في موقعك أو الترقي إلى موقع أعلى...

د. خلق المتاعب لك من خلال آخرين إن تمسكت باستقلالك.. وحصل إن مارس أطباء في العراق ممارسات جدد الأنف والأذن.. لكن ذلك يشكل نصف الصورة فقط أما النصف الثاني فيتوقف على الشخص (الإنسان) الذي يراد تفويض استقلاله فان كان طري العود.. ناعم الملمس ينظر إلى مصالحه قبل مبادئه كان إلى ذلك ادعى وأقرب.. وان كان ذو مبادئ.. قاوم محاولات تفويض استقلاله أن كان الأمر يؤدي بجنوحه عن قيم ومبادئ المهمة الموكلة له.. بشكل متدرج بدأ من عدم التجاوب إلى

الاعتراض إلى عدم الانصياع إلى مواجهة الأمر وان ترتب عليه مواجهة كل المخاطر المشار إليها آنفا.. فلن تستطيع قوة في الأرض أن ترغمني أن اقطع لسانا أو اجدع أنفا أو صوان أذن إن كنت طبيبا وقد يكون آخر الحلول أن أضع حدا لحياتي.. ولن تستطيع جهة ما أن ترغمني على أن أتصرف مع هذا الفعل بوصفه فسادا إن كان مرتكب الفعل فلان، وصلاحا إن كان مرتكبه علان.. وان كان آخر الحلول أن اترك المنصب وإن كنت رئيس هيئة النزاهة.. وهذا ما فعلته شخصا.. سأشيرك الى ممارسة قد تراها أنت أو يراها غيرك لا تستحق الاشارة : أنت في موقع اداري معين رئيس قسم ، مدير ، قائممقام ، محافظ ، وزير ..يزور دائرتك رئيسك الأعلى فيفترض أن تبقى مقدراتك الشخصية محترمة ..في وقت صدام خرقت تلك المقدرات فكان عندما يزور مسؤول في دائرته يجلس في مكان جلوس صاحب المكان على كرسيه ..كنت أقول لنفسي وأنا أرى هذا المنظر .. ماذا لو حصل معي ..؟ وداعتك أبطل من الوظيفة .. نعم أبطل..لأن ذلك يشكل تجاوزاً على خصوصيتي .. جماعة العهد الجديد استعاروا نفس الممارسات ..فكان التسلسل الهرراكي الوظيفي يمحق الأدنى ..في حين أن الأب عندما يزور غرفة ابنه أو ابنته في نفس دار الأب عليه أن يحترم خصوصياتهما ، هذا لايعني أنه لا يملك القرار..ولكن القضية ليست عبودية انما مجرد تسلسل في الصلاحيات .. أنا لم أفعل ذلك لا في غرفة أبني ولا في مكتب أحد الذين أراسهم وظيفيا انما يكون وجودي وجود الضيف وبطبيعة الحال لن أسمح لغيري أن يفعل ذلك معي ..هذا هو معنى الاستقلال بشكله المبسط جداً...

ثالثا: هل أن الجهات المشار إليها مستقلة بالفعل حاليا..؟.

١. هيئة النزاهة.

أ. أصدرت الحكومة ومنذ عام ٢٠٠٤ قانونا ربطت بموجبه إحالة الموظف الفاسد إلى المحكمة المختصة بموافقة مرجعه (الوزير)، من خلال إعادة العمل بقانون صدامي كان يراد منه حماية أتباعه من العقوبات القانونية الناجمة عن ارتكابهم أفعالا يعاقب عليها القانون.. ولم تكثف الحكومة بالقانون الصدامي بل وسعت نطاقه وبأوامر رسمية غير قانونية ليشمل الوزراء أيضا في حين أن القانون يخرج الوزير ومن هو بدرجة من لفظ الموظف (قانون انضباط موظفي الدولة).. ووسعته ليشمل موظفي الرئاسة وموظفي مجلس

الوزراء.

ب. أصدرت الحكومة بالتنسيق مع مجلس النواب قوانين حددت من مساحة ونطاق عمل الهيئة عندما شرعت قانون العقوبات العسكري فأُسست محاكم عسكرية تختص بجرائم منتسبي الجيش وان لم تكن تلك الجرائم مسلكية.

ج. أسست الحكومة مجلسا تابعا لها جعلته خلافا للدستور يفرض سطوته على هيئة النزاهة.

د. أصدرت رئاسة الحكومة وخلافا للدستور أوامر بإقصاء مسؤولي الهيئة وتعيين آخرين

هـ. بات بحكم العرف إن رئيس هيئة النزاهة إن رفض الخضوع للمحيطين برئاسة الحكومة تمسكا بالدستور أقال من منصبه وان خضع وخالف الدستور والمصلحة العليا.. كان من المقربين..

طيب.. هذا يحصل بوجود نص دستوري يقول ان هيئة النزاهة هيئة مستقلة (حتى عن مجلس النواب) ولكن تخضع لرقابة مجلس النواب، فكيف إذا تم ربطها اداريا برئاسة الحكومة وطبعا الصلاحية يمكن تفويضها فيفوض أمر هيئة النزاهة الى الأمانة العامة أو مدير مكتبه.. وفي هذه الحالة يتعين على رئيس هيئة النزاهة أن يقتني ربابه وكل يوم قبل الدوام يمر على الجماعه وياخذ له وصله في استعلامات كل منهم.. في هذه الحالة كيف تواجه فسادهم ؟ وجماله مرضين على منظمة الشفافيه الدوليه..! تقول : أجهزة مكافحة الفساد غير مستقلة عن الحكومة ..

٢. ديوان الرقابة المالية:

أ. لم يُناقش تقرير حسابات ختامية لأية سنة من السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ باستثناء تقرير سنة ٢٠٠٤ (نوقش في عام ٢٠٠٨) في حين أن الدستور العراقي يلزم مجلس النواب بعدم مناقشة أية موازنة مقترحة إلا بعد مناقشة تقرير الحسابات الختامية للسنة الماضية..

ب. أن يكون ديوان الرقابة المالية عمره الذي تجاوز ٨٣ سنة وعدد موظفيه الذي يتجاوز الـ ٢٠٠٠ غير قادر على انجاز تقاريره السنوية فان ذلك يصلح لأن يكون نكته وليس حقيقة..أو على طريقة سكنة الريف في احدى المحافظات العراقية عندهم الذي

يتقدم بالعمر يسرحونه بالغنم.. لتحقيق الاستثمار الأمثل للطاقت البشرية..!.

٣. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

أ. الهيئة الحالية تضم ٨ أمناء تم تعيينهم على أساس المحاصصة إذ رشح كل واحد منهم من قبل حزب محدد.

ب. كان واضحا في الانتخابات الأخيرة أن بعض المشار إليهم وبعض رؤساء الدوائر الانتخابية يعملون لصالح الأحزاب التي يرتبطون بها وكانت طريقا لهم للوصول الى المناصب التي يتبوؤنها..

٤. البنك المركزي:

مورست ضغوط على إدارة البنك المركزي لسحب جزء من احتياطي ثبات سعر الدينار لتمويل الموازنة السنوية.. ومورست ضغوط عليه لضمه الى حضيرة الحكومة .. وفي آخر الأمر أثاروا عليه موضوع فساد في بيوعات العملة الأجنبية ، وأنا لا أعترض بشأن مواجهة الفساد ولا ازكي البنك المركزي أو غيره من الفساد ورغم مكانة الشيببي فان تلك المكانة لا تمنحه صك الغفران ولكن الفساد توجد اجهزة مختصة لمواجهته وليس من بين تلك الاجهزة المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة او احد بطانته ، وتوجد صيغ محددة للوقوف على الفساد تقوم على التحري والتدقيق والتحقيق ولكن ليس من بينها التسقيط أو الانتقاص من سمعة وكرامة الناس دون المرور بالصيغ المشار اليها جميعا ..

٥. الهيئة العليا لاجتثاث البعث:

أثيرت اعتراضات واسعة ضد الهيئة العليا لاجتثاث البعث باتهامها بالانتقائية في تطبيق أحكامها.. وشمولها بقراراتها أشخاص وعض النظر عن آخرين في حين أن الوصف القانوني لهم نفسه.. (يعني ألما عنده عشيره يروح بالرجلين.. و ألعنده عشيره أو يذب جرش مع حزب يكون خارج المسائلة بل ويحكم..).

٦. مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية:

اتهم مجلس القضاء وعلى نطاق واسع بالمسييس وغير الكفوء وغير العادل، وتجري المطالبة حاليا وعلى نطاق واسع بحل المحكمة الاتحادية وسمعت ان كتلة علاوي

تطالب بإحالة رئيس مجلس القضاء الأعلى على هيئة العدالة والمساءلة (اجتثاث البعث) في حين ان شغلها الشاغل هو المطالبة بحل هيئة المسائلة والعدالة والغاء قرارات الاجتثاث..!.

٧. معظم رؤساء الهيئات المستقلة حاليا يخضعون ويخضعون هيئاتهم للحكومة (السلطة التنفيذية) لأنها من عينتهم أو جددت تعيينهم دون عرض التعيين على مجلس النواب.. بعد إن تخلصت من الذين يتمسكون باستقلالهم واستقلال هيئاتهم.. وفي هذه فأنهم يعرفون إنهم إن مارسوا واجباتهم باستقلالية ودون الخضوع إلى المحيطين برئاسة الحكومة تتم أقالمتهم من مناصبهم.

رابعاً: هل إن قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء موضوعي..؟

جاء من بين الأمور التي استندت إليها المحكمة الاتحادية في قرارها بربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء الآتي:

١. تطبيقاً للمادة ٨٠ أولاً من الدستور ونصها (يمارس مجلس الوزراء أولاً: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والأشرف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) ولأن الهيئات المستقلة تقع ضمن هيكل الدولة وتؤدي مهام تنفيذية ولا ترتبط بوزارة ترتبط بمجلس الوزراء).. في حين:

١. ان كان المعيار الذي استند إليه قرار المحكمة الاتحادية هو مفردة (هيكل الدولة).. فان مجلس النواب ومجلس القضاء أيضاً من ضمن هيكل الدولة ولكن هل يصلح ذلك أن يكون مبرراً لربط أي منهما بمجلس الوزراء..؟..لا.. طبعاً لأن الدولة هي الكل والحكومة جزء منها..

٢. وإذا كان المعيار الذي استند إليه قرار المحكمة الاتحادية مفردتي (غير المرتبطة بوزارة) فان مجلس القضاء الأعلى أيضاً لا يرتبط بوزارة فهل يشمل ذلك..؟ أيضاً..لا.. وغير المرتبطة بوزارة هي تلك الجهات التنفيذية غير المرتبطة بوزارة مثل أمانة العاصمة وجهاز المخابرات، واللجنة الأولمبية)..

٣. جاء في قرار المحكمة الاتحادية العليا: إن الهيئات المستقلة تؤدي مهام تنفيذية.. في حين أن مهام الجهات المشار إليها ليست تنفيذية والدليل على ذلك نصي وحسي.. فالنصي هو ما جاء في الدستور فقد نصت المادة رقم ١٠٢ من الدستور بان هيئة النزاهة

هيئة رقابية مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب ومادام إن احد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون أنه: لا اجتهاد في موضع النص.. فان النص الدستوري يقول إنها رقابية وليست تنفيذية فمن أين جاءت المحكمة بالتنفيذية..؟

٤. يشير قرار المحكمة الاتحادية إلى أن الدستور لم يشير إلى أن تلك الجهات ترتبط بمجلس النواب.. ومادام كذلك فإنها ترتبط بمجلس الوزراء.. في حين أن الدستور لم يشير أيضا إلى أنها ترتبط مجلس الوزراء فما هو الجانب النصي الذي تم الاستناد إليه لربطها بمجلس الوزراء..؟ ثم إن المبدأ القانوني يقول بان الخاص يقيد العام فان قلت ممنوع التجول باستثناء موظفي وزارة الصحة فان الخاص وهو عدم منع موظفي وزارة الصحة من التجول يقيد العام وهو منع التجول.. والدستور خص تلك الهيئات دون غيرها بالاستقلالية..

٥. الجوانب الحسية: قبل عام ٢٠٠٣ كانت الدائرة إذا أريد لها أن تكون مستقلة تم ربطها برئاسة الجمهورية لماذا..؟ لأن النظام كان يعتقد انه رأس الدولة العراقية وكلما هو دون الرأس فهو له.. وطبقا لذلك فانه يرى نفسه بأنه على مسافة واحدة من كل أجهزة الدولة.. وعندما يرتبط جهاز ما به مباشرة فانه يكون في منأى عن التدخل بشؤونه.. الآن الوضعية تغيرت..وباتت أجهزة الدولة محاصصة بين أطراف عديدة السؤال: هل أن رئيس الحكومة فوق الأطراف المتنافسة على الحكم أم واحدا منها..؟ الجواب: انه واحد منها..وأذن فان سيطرته أو أي من المقربين منه عليها.. يراد منه الحصول على منافع سياسية له ولحزبه أولا.. على حساب الأطراف الأخرى.. وإذا كان الجهاز مخرجاته فيها ضرر على الأشخاص مثل هيئة النزاهة فانه يسعى إلى حماية نفسه والمقربين من ضرره قبل أن يفكر بحماية الآخرين من ذلك الضرر.. تمام؟..؟

فإذن رئاسة الحكومة ليست فوق الميول والاتجاهات وإنما احد الاتجاهات وهو احد الأطراف وعندما تربط به جهازا فلا تتوقع أن يكون ذلك الجهاز مستقلا..بل مستحوذا عليه، وقرار المحكمة الاتحادية بربط الجدهات المستقلة برئاسة الوزراء جاء من منطلق: حب واحجي وأكره وأحجي...

حريق البنك المركزي العراقي يلتهم وثائق مهمة ويترك علامات استفهام

علي الطالقاني

شبكة النبا: في حادثة تعتبر الأخطر من نوعها بين القضايا التي تشعل الشارع العراقي، وهي تعرض البنك المركزي لحريق لايعرف إلى الآن الأبعاد التي ستترتب على هذا الحريق.

وقد أعرب موسى فرج رئيس هيئة النزاهة العراقية السابق عن مخاوفه من أن يكون الحريق الذي تعرض له البنك المركزي قد أتلّف وثائق تتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء وعقودا مالية ونفطية حالية ونشاطات البنك المركزي وهي أهم من الفلوس.

ونفى فرج - في تصريح خاص لراديو سوا ما أدلى به اللواء عبد الكريم خلف مدير دائرة العمليات في وزارة الداخلية من معلومات حول وجود نسخ مصورة لتلك الوثائق اذ أن مشروع الحكومة الالكترونية لم يكتمل بعد.. قبيل الانتهاء من المراحل الاخيرة من هذا الكتاب اعلنت وسائل الاعلام العراقية عن صدور اوامر قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي ونائبه و ٣٠ موظف آخر من موظفي البنك المركزي بتهمة الحاق الضرر بالاموال العراقية من خلال بيوعات البنك المركزي للعملات الاجنبية واعلنت اللجنة المشكلة من مجلس النواب وجهات أخرى بان حجم الضرر بلغ ٤ مليار دولار، وفي حين كلفت لجنة تقصي حقائق من البرلمان فان لجنة اخرى من البرلمان ايضا قامت بتوجيه الاتهامات بالفساد الى الشبيبي دون علم لجنة تقصي الحقائق وكلا اللجنتين برلمانيتين..!

من جانبه فقد أعلن محافظ البنك المركزي انه طلب تكرارا ابعاد ٤ - ٥ مدراء عامين من البنك المركزي لكن اوامر من رئيس الحكومة منعت ذلك ويشير الشبيبي الى ان المذكورين هم من حزب رئيس الحكومة.. استياء واسع حصل من جراء صدور أمر القبض على الشبيبي..

فاذن ما يعيب اجراءات مواجهة الفساد هو هذه الأغراض المبطنة لقضية مواجهة لفساد فمن المعروف ان رئاسة الحكومة بذلت جهود محمومة باتجاه تقويض استقلالية البنك المركزي واخضاعه للحكومة (مثلما فعلت بالنسبة للهيئات المستقلة الاخرى)

والدفع باتجاه تنصيب احد المقربين من رئيس الحكومة بديلا عن الشيببي والقيام بحملة اعلامية صاخبة ضد الشيببي وكل ذلك جاء سابقاً لكشف الفساد في البنك المركزي وفي هذه الحالة فمن السهولة بمكان تفسير الاجراءات الأخيرة المتخذة بحق الشيببي بانها محاولات لاقصاءه وتسقيطه لتنصيب شخص يدور في فلك رئاسة الحكومة يقوض استقلالية البنك المركزي المنصوص عليها بموجب الدستور ويخضعه لسيطرة المقربين من رئاسة الحكومة.. في حين ان السبيل الصحيح لمواجهة الفساد هو عدم وجود اغراض أخرى والالتزام أولاً من قبل رئاسة الحكومة بالدستور والقوانين في التعامل مع أجهزة الدولة.. هذا السلوك من قبل الحكومة يفضي الى نتيجتين:

الأولى: تسفيهه وتشويهه قضية مكافحة الفساد في العراق...

الثانية: التاليب ضد أجهزة مكافحة الفساد تمهيدا لالغائها..

حكاية لا بد أن تروى: اثناء اشتغالي رئيساً لهيئة النزاهة كنت قد وجهت العمل في الهيئة لمواجهة ملفات الفساد الضخمة وخصوصا سرقة وتهريب النفط في البصرة..وأصدرت أوامر رسمية باستقدام محافظ البصرة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظتها وكذلك الضابط المسؤول عن حماية أنابيب النفط في البصرة للتحقيق معهم تمهيدا لإحالتهم إلى المحكمة بسبب السرقة والتهريب واسع النطاق للنفط في البصرة وكذلك عمليات الاغتيال والخطف لعلماء البصرة وأساتذة الجامعات والأطباء فيها.. والمطلوب استقدامهم جميعا من حزب النائب صباح الساعدي والذي كان يرأس لجنة النزاهة في مجلس النواب في حينه بل وأن رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة البصرة شقيقه..وحضر النائب المذكور إلى مكثي بالفعل لمحاولة ثبيي عما اعتزمت القيام به.. من جانب آخر فقد كنت متوجها إلى الفساد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووصفتها بكتب رسمية وفي وسائل الإعلام بأنها بؤرة الفساد في الحكومة العراقية.. وحصلت مشادة كلامية مع مدير مكتب رئيس الوزراء بحضور رئيس الوزراء وآخرين بسبب قضايا فساد... في أحد الأيام اخبرني مدير مكثي بأن مكتب أمين عام مجلس الوزراء خابره يطلبون حضوري للقاء تشاوري.. عندما حضرت اللقاء وجدت أحد موظفي هيئتي قد سبقني ولم استغرب فقد يكون في مهمة أخرى.. ولكن عندما هممت الدخول إلى قاعة الاجتماع هم الرجل معي فاستغربت وسألته هل

جاء لنفس المهمة وهل أني لا أكفي لأن أمثل الهيئة وأنا رئيسها..؟ فأخبرني انه كان يحضر اجتماعات المجلس كممثل للهيئة بأمر من رئيسها السابق.. سألته: أي مجلس؟ أجاب: بان السيد رئيس الوزراء سبق ان أصدر قرارا بتأسيس مجلس لمكافحة الفساد برئاسة أمين عام مجلس الوزراء ويضم في عضويته رئيس هيئة النزاهة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس ديوان الرقابة المالية وممثل مجلس القضاء الأعلى.. سألته مستغربا.. متى حصل ذلك؟.. قال: قبل التحاقك رئيسا للهيئة.. لماذا لم تخبرني بذلك قبل الآن..؟ سألته.. تردد في الإجابة وأنا أعرف بان الدافع هو أن يكسب رضاهم ويعلم أني لا أوافق على ذلك.. سألته: كيف يقبل هو ورئيس الهيئة أن يكون مرتبط بموظف يعمل بإمرة رئيس الحكومة في حين أن الهيئة مستقلة بموجب الدستور..؟ وكيف يمكنها بعد ذلك أن تراقب الحكومة ورئاسة الحكومة وتثير ضدها قضايا وهي مرتبطة بها..؟ طلبت منه العودة إلى مقر عمله ودخلت إلى قاعة الاجتماع.. وجدت كل من: النائب صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، ورئيس ديوان الرقابة المالية، ورئيس الادعاء العام ممثلا لمجلس القضاء الأعلى وطبعا أمين عام مجلس الوزراء.. سألت ما الموضوع..؟ قالوا: أنت عضو في مجلس مكافحة الفساد الذي يرأسه أمين عام مجلس الوزراء ويضم في عضويته كل من: رئيس هيئة النزاهة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس ديوان الرقابة المالية وممثل مجلس القضاء الأعلى.. سألت النائب صباح الساعدي: كيف توافق وأنت ممثل لمجلس النواب أن تكون بإمرة موظف يرتبط برئيس الحكومة..؟ أليست العلوية لمجلس النواب على الحكومة..؟ كيف تنازلت عن ذلك..؟ وكيف يكون بمقدور مجلس النواب أن يراقب الحكومة وهو تابع لها..؟ ثم أليس ذلك مخالف للدستور..؟ لم يجد ما يجيب به.. أخي أنت رئيس ديوان الرقابة المالية الست مرتبطا إداريا بمجلس النواب بموجب الدستور..؟ أليست مهمة ديوان الرقابة المالية التدقيق على الحكومة..؟ كيف تدقق على الحكومة وأنت مرؤوس من قبل أحد موظفيها..؟ خاطبت ممثل مجلس القضاء الأعلى: أخي أنت تمثل السلطة القضائية وهي مستقلة بموجب الدستور وبموجب مبدأ فصل السلطات كيف يكون الاستقلال وأنت تابع لموظف يرأسه رئيس الحكومة.. أين استقلال مجلس القضاء في هذه الحالة.. كلهم هددوني صراحة بان رئيس الوزراء سيلغي هيئة النزاهة إن لم أوافق..! رفضت ذلك.. قال رئيس ديوان الرقابة المالية: هل

ترفض أمرا صادرا من رئيس الحكومة..؟ قلت له :أرفضه إن كان مخالف للدستور وسيأتيكم الموقف رسميا... عندما وصلت مكثي أصدرت كتاب رسمي بإلغاء عضوية هيئة النزاهة من المجلس المذكور التزاما بالدستور وتقديرا للمصلحة العامة.. و صدر كتاب من رئاسة الجمهورية يذهب في نفس الاتجاه، استمرت ملاحظتهم لي سواء من قبل مكتب رئيس الوزراء أو أمين عام مجلس الوزراء لتغيير موقفي لكني لم أراجع.. جاءوا برحيم العكيلي رئيسا للهيئة واعتبروني نائبا لرئيس الهيئة والمناصب لا تعنيني وسبق ان قلت أني مستعد ان اعمل تحت عنوان رزام ولكن ان يتاح لي مواجهة الفساد بأمانة.. لكن وضعهم رحيم العكيلي على رأس الهيئة كان الغرض منه منعها من القيام بمهمتها بشكل مستقل .. وبالنتيجة افشالها..خاطبت رسميا مجلس النواب فلم يرد قدمت طلب للإحالة على التقاعد.. وتركت منصبي في هيئة النزاهة.. الصفقة كانت الآتي: رئاسة الحكومة تريد احتواء هيئة النزاهة.. كي لا تقول إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي بؤرة الفساد في الحكومة العراقية.. النائب الساعدي يريد التوقف عن ملاحقة موضوع سرقات وتهريب النفط في البصرة، رحيم العكيلي مقابل المنصب مستعد لتنفيذ طلبات العلاق والساعدي واي شخص آخر وعندما يريدون ابعاده يثيرون عليه شموله بالاجتثاث، والمحيطين برئاسة الحكومة يعرفون ان الهيئات المستقلة والمفتشيات العامة في الوزارات..مناصب وزارية ومناصب معادلة لمنصب وكيل وزارة ويريدون الاستئثار بها عن الآخرين هذا الأمر يهدد مصلحة أطراف معينة لأن في تلك الهيئات من هم محسوبون عليهم أو يمنحونهم أفضلية خاصة.. بالإضافة إلى ذلك فان الحكومة تريد احتواء الجهات المشار إليها وضمان عدم وجود مثل موسى فرج يقول أنا التزم بالدستور وأدين للمصلحة العامة فقط...أختلت الصفقة والمحاصصة في هذه الحالة!.. ثارت ثائرة الجماعه وبات عدم ربط تلك الجهات برئاسة الحكومة يهدد العملية السياسية..! تحت واجهة أن الامتناع عن تطبيق قرار المحكمة الاتحادية يعني نظام اللاقانون واللدستور.. في حين أن عشرات الحالات المخالفة للدستور لا يتم الالتفات إليها.. لماذا أقال السيد رئيس الوزراء السيد رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة وحرمه حتى من رغبته في الإحالة على التقاعد بوصفه رئيس الهيئة وقام بإنهاء تنسيبه وإعادته إلى وظيفته السابقة في القضاء..؟ كان جواب السيد الخزاعي نائب رئيس الجمهورية في لقاء متلفز الآتي: لأن دولة رئيس الوزراء ومن لسانه يأخذ على السيد

العكيلي انه لم يواجه ملفات الفساد الضخمة وأمضى الوقت بالهامشي من الفساد وبذلك لم يقدم شيئاً! عند سماعي هذا الجواب ضحكت مطولاً ولكن بمرارة . لماذا؟ لأنهم اصلاً كانوا يريدون ذلك.. فقد سبقت السيد العكيلي في رئاسة الهيئة.. وبالمباشر توجهت إلى أضخم ملفات الفساد وفي آن واحد وأرشيف الهيئة ومنتسبو الهيئة والمراسلات الرسمية كلها تشهد بذلك.. ولأنني اعرف أن الزمن محدود أمامي والجماعة لن يتحملوني (يشلفونني..) فقد عمدت إلى تشكيل فرق عمل مركزية تعمل على كل الملفات في آن واحد اختصاراً للزمن ولم أغادر الهيئة في إيفاد ولو ليوم واحد حتى أن بعض الفضائيات في الخارج أو في أربيل ترسل تذاكر السفر ودعوات الاستضافة ولم اذهب.. وعمدت إلى نقل موظفين من الوزارات غير راضين عن الفساد في وزاراتهم إلى الهيئة وزجهم كل ضمن الفريق المختص في فساد وزارته لأنهم اعرف من موظفي الهيئة بـ (زواغير) الفساد في وزاراتهم.. لم يمهلني الجماعة لأنهم ينكرون وجود الفساد أصلاً في العراق.. وجاءوا بالسيد العكيلي فتحول عمل الهيئة الى إعادة تنظيم وهيكله الهيئة والنصف الثاني في استطلاعات حول الفساد في المحافظات والشهادات المزورة لصغار موظفي الدولة والرشاوى.. يعني كان نطاق عمل الهيئة الفساد الصغير.. أما الفساد الكبير..؟ فلا.. أما الفساد المخيف والمرعب والأسود..؟ فستين لا.. لكنهم لم يثبتوا الرجل .. وهمين شلفوه.. لكن شلفه عن شلفه تفرق.. أكو شلفه يطخخ صاحبها واكو شلفه صاحبها يطخ وهو أبو الراهي..

الفصل الخامس : موقف الحكومة من منظومة مواجهة الفساد :

١. بعد لقاء لي مع قناة الحرة الفضائية وكنت مفتشا عاما وفيه قلت: ان الفساد السياسي هو الحاضنة لكل انواع الفساد المالي والاداري، ابلغت ان الامانة العامة لمجلس الوزراء بصدد التحقيق معي (كان ذلك في حقبة حكومة علاوي عام ٢٠٠٤).. لماذا؟ قالوا لأنك قلت ان الفساد السياسي هو اصل الفساد والجماعة يقولون انه بقوله هذا يعتبرنا فاسدين.. فنحن ساسة..! فأخبرتهم بان الذي يحقق معي سأقرب ياقة سترته الى أنفي وان سألني عن معنى ذلك.. سأقول له: كي أقيس فسادك على مقياس خشمي..! فعدلوا عن نيتهم في استجابي..

٢. بعد شهرين أصدر رئيس الحكومة اياد علاوي أمرا بإخضاع راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة للتحقيق على اثر لقاء له مع احدى الفضائيات قال فيه ان معظم الوزراء فاسدون.. فعمد الراضي الى التمارض ودخل المستشفى بحجة اصابته بمرض في القلب وبقي لحين انتهاء ولاية اياد علاوي.. فأخرج متحسناً..!

٣. كنت قد احلت موظفين من الوزارة التي كنت مفتشها العام (وزارة البلديات والاشغال) الى المحكمة بتهم فساد في عام ٢٠٠٤ فأشاروا على الوزارة بان تكلف السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء في حينه ليطلب من رئيس الحكومة (علاوي) اصدار قرار بإعادة العمل بالمادة ١٣٦ الجزائية التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٣ والغيث من ضمن ما تم الغاؤه في حقبة بريمر من قوانين جائرة باعتبار ان المادة المذكورة تنتهك استقلال القضاء.. اذ ان المادة المذكورة تشترط لغرض إحالة الموظف الى المحكمة المختصة الحصول على اذن من الوزير المختص ، وهي شرعت بالأساس لحماية اتباع صدام اذ ان المادة المذكورة لا تقول بعدم احالة المتهم للقضاء لكنها تقول بعدم احالته الى المحكمة المختصة ، يعني بعد استكمال احالته من قبل محكمة التحقيق..هذا يعني انه تم التيقن بشكل أولي من ارتكابه الجريمة او الجنحة.. وباتت تلك المادة لاحقا أشهر من نار على علم فقد استغلها الوزراء وباتوا يتعاملون معها بشكل غير عقلائي.. اذ ان المحكمة عندما يحال اليها المتهم بقضايا فساد وتنتهي مرحلة التحقيق

دون اخلاء سبيله بل احالته الى المحكمة المختصة (الجنح أو الجنايات) فإنها توجه كتابا الى الوزير المعني تطلب موافقته على احالة المتهم للمحكمة المختصة والوزير حر في أن يكتب موافق فتستكمل اجراءات عرض المتهم على المحكمة المختصة ، أو يكتب : لا أوافق فيتم عندها اخلاء سبيل المتهم واطلاق سراحه من التوقيف.. الذي حصل هو انه اذا كان المتهم من عامة الموظفين في الوزارة كتب الوزير: موافق.. واذا كان من المشاكسين ربما يحيله وزيره الى القضاء المستعجل ..! واذا كان المتهم من المقربين.. كتب الوزير: لا أوافق..! وقد لا يكتفي بذلك وانما يصور الأمر بأنه استهداف سياسي مكوناتى ومن هذا القبيل فتعيد المحكمة الاوراق الى هيئة النزاهة وتغلق القضية.. في البداية وجد الوزراء ان موافقتهم على احالة المتهمين الى المحكمة المختصة يعطي انطباعا بانهم مناهضون للفساد فبالغوا بإحالة البسطاء من موظفيهم.. ومن ثم وجدوا ان الوزارة التي ترتفع فيها نسبة المحالين الى المحاكم يتولد انطباع عند الناس بان الفساد فيها مرتفع فاحجموا عن الموافقة وبلغ الأمر بهم وخصوصا وزارة النفط ان المتهم يبقى اشهرًا في التوقيف يطالب بإحالته الى المحكمة المختصة لأنه واثق من براءته لكن الوزارة لا توجه كتابا الى المحكمة يشير الى موافقتها او عدم موافقتها لإحالة الموظف المتهم وتمضي الشهور والموظف قيد التوقيف والوزارة لا هي كتبت لا نوافق فيتم اخلاء سبيل الموقوف ولا هي تكتب موافق كي تتم مواجهة المتهم للقضاء وقد يخلى سبيله... المادة تقول باستحصال موافقة الوزير لإحالة الموظف والوزير بموجب قانون انضباط موظفي الدولة لا ينطبق عليه وصف الموظف وانما يعتبر منصبه سياديا ومن ثم فان هذه الصلاحية لا تشمل رئاسة الحكومة وليس لرئيس الوزراء ان يوافق او لا يوافق بإحالة الوزير الى المحكمة.. لكن المحيطين برئاسة الحكومة قلبوا الأمر أمام رئيس الوزراء فافهموه بان المادة تخص المرجع أيا كان.. وصوروا له الأمر بأنه ايضا يستطيع ممارسة هذه الصلاحية فيوافق على احالة الوزير او لا يوافق على احالته.

في بداية الأمر كانت لجنة النزاهة في مجلس النواب متفقة معنا في اهمية اعادة الغاء العمل بالمادة المذكورة وتم مرتين تشريع قانون من مجلس النواب يقضي بإلغاء العمل بها ولكن عند ارساله الى هيئة رئاسة الجمهورية اعيد منقوضا بسبب عدم توقيع غازي الياور نائب رئيس الجمهورية..! وفي المرة الثانية اعتقد هو نفسه لم يوقع دون ان يذكر السبب.. في المرحلة التالية تغير هوى بعض اعضاء لجنة النزاهة في مجلس النواب

وبات كمال الساعدي من المناوئين لإلغائها..! واخيرا وبعد وصول بهاء الاعرجي الى رئاسة لجنة النزاهة في مجلس النواب تم تشريع قانون بالغاء العمل بالمادة المذكورة...

٣. في مرحلة رئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري للحكومة كانت اجهزة مكافحة الفساد بكل منظومتها هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العامين وديوان الرقابة المالية تمارس واجباتها وفقا لاختصاصاتها دون ضغوط.. استطيع تاكيد ذلك والسبب هو ان السيد الجعفري كان يمارس مهام وظيفته باعتباره رئيسا للوزراء وليس رئيسا لحزب وكان يختار معيته على هذا الاساس ، الأمر الذي تسبب في عدم رضا حزبه عليه بل انتقامه منه فاقصي عن رئاسة الحزب وأضطر أن يشكل تنظيمًا جديدًا..

٤. اما في مرحلة رئاسة السيد نوري المالكي للحكومة فقد حصل تجاوز كبير على اجهزة مكافحة الفساد وتضييق على ممارستها لواجباتها من قبل الدائرة المحيطة بالمالكي.. ولكي اكون دقيقا اشير الى الاتي:

١. اعتمد رئيس الحكومة دائرة محيطة به من حزبه فصار مفتش عام وزارة النفط امينا عاما لمجلس الوزراء ومفتش عام وزارة الصحة الذي كان يسعى طوال الفترة السابقة لاستحداث منصب رئيس المفتشين العموميين والهدف من وراء ذلك الحصول على منصب وزير للمفتشين العموميين.. اقنع رئيس الوزراء وتحت غطاء ضرورة وجود منسق بين المفتشين العموميين فحصل منه على قرار باستحداث منصب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية في حين انه نفسه لا تتوفر فيه شروط التعيين كمفتش عام لأن القانون اشترط ان يكون اختصاص المفتش العام قانوني او مالي في حين انه طبيب.. وفوق ذلك فقد صوت مجلس النواب لاحقا على عزله وعدم تعيينه ورفض رئيس الوزراء ذلك وصدر قرار المحكمة الاتحادية ببطلان اعاده تعيينه ووجوب اقالته ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية.. إما أمين عام مجلس الوزراء والذي اشغل منصبه لدورتين برلمانيتين بالوكالة فقد اقنع رئيس الحكومة باستحداث منصب رئيس مجلس مكافحة الفساد وهو منصب لا وجود له في هيكل الدولة التنظيمي والأنكى من ذلك هو ان القرار جعل من رئيس هيئة النزاهة ورئيس لجنة النزاهة في البرلمان ورئيس ديوان الرقابة المالية وممثل مجلس القضاء الاعلى اعضاء في المجلس المشار اليه والذي يرأسه امين عام مجلس الوزراء وهو تجاوز ومخالفة صريحة لمواد الدستور اذ ان هيئة النزاهة مستقلة بموجب الدستور وتخضع لرقابة مجلس النواب وليس رئاسة الحكومة في حين

ان لجنة النزاهة في مجلس النواب احدى لجان البرلمان ولا يجوز ان تكون بإمرة الحكومة والأمر نفسه ينطبق على ديوان الرقابة المالية فهو يرتبط اداريا بمجلس النواب وفقا للدستور ولا يرتبط بالحكومة في حين ان مجلس القضاء الاعلى مستقل بموجب الدستور ولا يجوز ان يكون بأمرة الحكومة طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات..

٢. اثناء وجودي في هيئة النزاهة منع محققو الهيئة من الدخول الى الامانة العامة لمجلس الوزراء للقيام بواجباتهم في متابعة ملفات فساد في الامانة العامة لمجلس الوزراء..

٣. ومنع محققو النزاهة من ممارسة واجباتهم في وزارة الدفاع بحجة الحفاظ على السرية..

٤. وابلغت الوزارات بعدم التعامل مع هيئة النزاهة الا بعد استحصال موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء..

٥. وقامت الامانة العامة لمجلس الوزراء بتعيين نائب لرئيس هيئة النزاهة وفرضه عليها (قبل استلامها) في حين ان المذكور سبق ان حكم عليه بالحبس عشر سنوات بجريمة اختلاس.

٦. نقلت الامانة العامة اختصاصات لجنة العقود التابعة للجنة الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس الوزراء احمد الجلبى ومن ثم برهم صالح الى الامانة العامة لمجلس الوزراء بالذات واتبعت الامانة العامة طريقة اشراك ممثل عن هيئة النزاهة في لجان ابرام العقود من قبلها وفي هذه الحالة ولأن الموافقة تتم بالأغلبية فان دور ممثلا الهيئة لا قيمة له وفوق ذلك تعتمد الامانة العامة معه الترغيب والترهيب لحمله على التوقيع فان اعترضت هيئة النزاهة لاحقا قالوا: هذا توقيع ممثلكم.. ! وحصل انهم قد اشركوا ممثلا عن الهيئة في لجنة لشراء طائرات وفيها احتيال واضح وهدر لأموال الدولة بملايين الدولارات وعندما رفض التوقيع معهم اتصلوا بي هاتفيا من مكتب رئيس الوزراء يطلبون مني التخلص من الموظف المذكور وهو مدير عام فقلت للمتصل: لماذا؟ قال: لأنه فاسد.. قلت له ألم يأت الينا نقلا من الامانة العامة لمجلس الوزراء؟ فهل انكم تتقلون فسادكم الى هيئة النزاهة؟ واضفت: ان كان لديكم ما يدينه فاني سأخضعه للتحقيق في ظرف ٥ دقائق وان لم يكن لديكم ما يدينه فأبدأوا بي لأنني مسؤول عن حماية معيتي من الظلم.. بعد مغادرتي هيئة النزاهة افترسوه افتراس الذئاب، واخرجوه من الشقة السكنية

واجبروه على مغادرة العراق فماتت زوجته وتصادف وجوده في بيروت مع الحرب ضد اسرائيل فأصيب وانتهى به المطاف لاجئاً في احدى الدول الاسكندنافية هذا الذي يشير اليه امين عام مجلس الوزراء في رد مجلس الوزراء على ما قلته لجريدة الحياة بقوله ان صفقة شراء الطائرات كان يوجد ممثلاً عن هيئة النزاهة فيها.. ونفس الأمر فعلاه مع موظفين نزيهين وكفوئين في الهيئة فاجبروهم على مغادرة الهيئة ليس لذنب الا لأنهم يتمسكون بمنهج موسى فرج في مواجهة الفساد في الوقت الذي لم أكن انا من عينهم وانما وجدتهم في الهيئة فتم تشتيتهم نقلاً وتكديلاً من قبل الادارة الجديدة للهيئة رغبة او خضوعاً لتوجيهات الامانة العامة وصباح الساعدي.. في حين اني عندما كنت رئيس هيئة النزاهة فان حمايتي هم أخوة رحيم العكيلي واقاربه.. ليس لأنهم محل ثقة اكثر من غيرهم بل لأنني مترفع عن هذه الأمور برمتها..

٧. في اليوم السنوي للنزاهة في العراق في أواخر عام ٢٠٠٧ أعلنت في كلمة ألقيتها في الاحتفال الذي اقامته الهيئة في فندق بابل بان عام ٢٠٠٨ سيكون عاماً لمواجهة الفساد في العراق ، وفي اليوم التالي أعلن السيد رئيس الوزراء المالكي بان عام ٢٠٠٨ سيكون عام القضاء على الفساد والفاستدين والمفسدين.. طبعاً أفرحني ذلك ، بالمناسبة: كان المالكي متجاوباً معي ويعبر للآخرين عن اعجابه بعمل الهيئة يوم كنت فيها لكن المشكلة ببطانته التي كانت أتخذ بطانة وابعدها عن النزاهة والاستقامة.. على اية حال.. عندما اعلن السيد المالكي انه يعتبر عام ٢٠٠٨ عاماً لدحر الفساد والفاستدين والمفسدين ووصف الفساد بانه أخطر من الارهاب كان بيدي كتاب قد وصلني من مفتش عام الوقف الشيعي يقول بان حسين الشامي المقرب جداً من المالكي والذي كان رئيساً لديوان الوقف الشيعي ويات مستشار السيد المالكي للثقافة دون ان يكون لديه تحصيل علمي، الكتاب يقول ان المذكور بعد انتهاء رئاسته للوقف الشيعي أخذ معه ٨ سيارات من بينها مصفحات.. فدسسته في (الجرارة السفلى من ميز الكتابة خاصتي) وانا اقول: سأعود اليك في ٢٠٠٨/١/١.. وبتاريخ ٢٠٠٨/١/٢ سحبت الكتاب المشار اليه ووجهت كتاباً الى مكتب السيد رئيس الوزراء مضمونه: لتبليغ السيد حسين الشامي المستشار الثقافى لكم بوجوب اعادة السيارات المشار اليها خلال اسبوع وبخلافه سيتم احالته الى المحكمة المركزية بتهمة سرقة ممتلكات الدولة.. وانتظرت.. وكنت أتمنى صادقاً ان يمثل السيد المالكي لقول

الرسول الكريم يوم قال: لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها..أو تصرف الامام علي يوم غمس كف عقيل بالنار لمجرد انه هم بالحصول على بعض من المال العام.. لكن جواب السيد المالكي صحيح وصلني قبل انقضاء مدة الاسبوع لكن الكتاب يقول: قرر مجلس الوزراء اهداء السيارات المشار اليها في كتابكم الى جامعة الصادق الأهلية التي أمينها العام سماحة حسين الشامي..! صحت: يابه هاي اشلون..؟مو هاي اموال عامه ولازم تشطب وتتسقط مروريا وبعدين هاي الجامعة أهليه أشلون يصير..؟ لعد وين صار حجينا وشعارات رئاسة الحكومة باعتبار عام ٢٠٠٨ عاماً لدحر الفساد والفاستدين والمفسدين ..؟ فقررت خوض المعركة وحدي .. وهمين مخلوني..!.

٨. في احد الايام وكنت في لقاء منفرد مع السيد المالكي لمناقشة قضايا فساد وبغته دخل علينا حوالي عشره وزراء وآخرين وهم الحلقة القريبة من المالكي في حينه من بينهم: موفق الربيعي واحمد الجلي وياقر جبر صولاغ وعلي الدباغ وعدنان الاسدي وابو مجاهد الركابي وغيرهم لا أتذكر اسماءهم.. وبعدهم بدقائق دخل طارق نجم عبد الله مدير مكتب المالكي فكان كلما صافح احد منهم يبقى ممسكا بيده ويلتفت اليّ قائلاً: استاذ موسى كيف تقول في الفضائيات ان المحيطين بالمالكي فاسدين؟.. قلت له: عندما تصل اليّ سأقول لك.. لكنه لم يرعوى واستمر كلما صافح احدا من الحضور يلتفت باتجاهي ويقول كأنه يريد ان يجهش بالبكاء (مهضوم..!) ويحاول تحريض رئيسه ضدي : استاذ موسى ليش تصرح بالفضائيات وتقول ان المحيطين بالمالكي فاسدين.. قلت له: استاذ طارق.. عندما تصل اليّ اقول لك.. وعندما وصل اليّ قلت له بصوت يسمعه الجميع: كيف تشتري سيارتين لاستخدامك الشخصي بمليون ومئتي الف دولار أمريكي يعني بمليار ونصف دينار عراقي..؟ في حين أني سألت برهم صالح نائب رئيس الوزراء واخبرني ان قيمة السيارة مرسيديس مصفحة واصلة الى بغداد هي ١٤٠ الف دولار يعني فرق الثمن للسيارتين حوالي مليون دولار.. الفرق وبنه..؟.

قال: وزارة التجارة اشترتها وطالبت الامانة العامة لتسديد الثمن.. قلت له: ومن قال ان وزارة التجارة حجة في النزاهة..؟ وزارة التجارة تشتريهن من معارض بيع السيارات وصاحب المعرض ينظم العقد بالمبلغ الذي يقولونه له ووزارة التجارة تطالب الامانة العامة لمجلس الوزراء بتسديد المبلغ وعندما يقبض صاحب المعرض المليون و٢٠٠ الف دولار يأخذ استحقاقه ويعيد الباقي لمن ابرم معه العقد..! أليس كذلك؟.. ثم انك تدعي انك

مجاهد ويفترض ان آثار العاكول باقية حتى الان في قدميك فكيف يقبل ضميرك ان تجلس على كشن بمليار ونصف واطفال العراق المصابون بالسرطان لا يحصلون على امبولة لعلاج سرطانهم..؟ قلت له: امامك واحد من ثلاثة خيارات: اما ان تعالج موضوع فرق ثمن السيارات، أو يتم بيعهن بالمزايدة العلنية ويودع ثمن البيع لصالح الخزينة العامة وتدفع الفرق أو أحيلك للمحكمة المركزية.. قال: لماذا لا تتعاون مع علي العلاق امين عام مجلس الوزراء خصوصا وانكما ستعملان سوية في مجلس مكافحة الفساد..؟ قلت له: لقد اصدرت قرار رسمي بإلغاء عضوية هيئة النزاهة من المجلس المذكور لأنه يشكل انتهاكا للدستور ومصادرة لدور هيئة النزاهة.. وعندما تباطأ مدير مكتب المالكي في معالجة موضوع السيارات قلت في لقاء على قناة العراقية الحكومية : لم أكن اعلم ان مدير مكتب المالكي هو ابن أوناسيس الثري اليوناني الذي تزوج ارملة كندي فقد كنت أحسبه مجاهدا اسلاميا وآثار العاكول باقية في قدميه.. طبعا كنت أحسب ان السيد المالكي باعتباره رئيس حزب شيوعي قد حفظ عن ظهر قلب وصية الامام علي عليه السلام الى مالك الأشرى يوم ولاه مصر وخصوصاً هذه العبارة التي تقول: وليكن أقربهم اليك أمرهم في قول الحق في حضرتك..! لكنه اتضح انه يتعامل مع الناس على اساس السبق في الاسلام ويؤثر الأخوال على الأعمام.. فكان ذلك قد عجل في اصدارهم قرارا بإقالتى من رئاسة هيئة النزاهة لكنى لم اكن أبالي ولو تكرر التصرف اليوم لكررت نفس الموقف.. ليس لأن منصب رئيس الهيئة غير مهم أو يمكن التفريط به ولكن المبادئ وحد، والمناصب وحد.. لو آنا غلطان ..؟ اذا بهاي غلطان ..أشو آنا مصر على خطأي...

٩. عندما دعيت من قبل امين عام مجلس الوزراء لحضور اجتماع ما يسمى بمجلس مكافحة الفساد وجدت رئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب ورئيس الادعاء العام في مجلس القضاء الأعلى عنده.. وقلت لهم ان وجودكم كأعضاء في مجلس يرأسه امين عام مجلس الوزراء (مجلس مكافحة الفساد) أمر مخالف للدستور ويجعل من الجهات التي تمثلونها خاضعة لرئاسة الحكومة..قال رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي وهو يستفزني ويأمل منى كلاما خشنا ضد رئيس الحكومة: لكنه قرار دولة رئيس الوزراء فهل تمتع عن تنفيذه..؟ وبعدين اذا انت لا توافق فان ديوان الرقابة المالية يقوم مقام هيئة النزاهة في مكافحة الفساد.. قلت له: وهذا هو الفرق بين

الحالة الحالية وحالة نظام صدام.. في ذلك الوقت: صدام هو الدستور وهو القانون وهو الباسط وهو القابض.. فلا يمكن الامتناع عن تنفيذ أوامره والسبيل الوحيد المتاح لعدم تنفيذ أوامره هو مغادرة الوظيفة في الحكومة وأنا فعلت ذلك وانتهى بي المطاف لاجئاً في مخيم رفحا السعودي الصحراوي.. في حين انتم بقيتم امناء على تنفيذ اوامر صدام لحين سقوطه.. اليوم يوجد دستور وقوانين وانت ملزم بالالتزام بها اكثر من التزامك بتنفيذ قرارات المالكى.. اما عن ديوان الرقابة المالية والفساد فلا احد يحجب عن الديوان قيامه بدوره وعمره ٨٢ سنة فلماذا لم يفعل شيء في مواجهة الفساد خلال عمره المديد..؟ (بعد مغادرتي هيئة النزاهة بمدة تم الاعلان عن صدور امر قبض من المحكمة الجنائية المركزية ضد السيد عبد الباسط تركي وفق المادة ١٢ من قانون المحكمة الجنائية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ على خلفية اتهامه بجرائم ضد الانسانية يوم كان يشغل منصب خبير في ديوان الرئاسة في نظام صدام.. لا أدري كيف أنتهى الأمر).. وعندما وجهت كالامي لممثل مجلس القضاء الاعلى قائلاً: أنت أخي غضنفر حمود الجاسم ممثل مجلس القضاء الاعلى كيف تقبل هذا..؟ وفي هذه الحالة أين بات استقلال القضاء..؟ قال ان لم تنفذ امر دولة رئيس الوزراء فانه يمكن الغاء هيئة النزاهة وجهاز القضاء يعالج الفساد عوضا عنها.. قلت له: اما عن الغاء هيئة النزاهة فالهيئة دستورية ولا يمكن الغاؤها الا بتعديل الدستور وتعديل الدستور يتطلب الاستفتاء.. اما عن دور القضاء في مكافحة الفساد فان القضاء قائم منذ ابو موسى الاشعري فلماذا لم يتوقف الفساد..؟ قلت لهم: قدر تعلق الأمر بي فانا لن أقبل ذلك ولن اوافق على قرار مخالف للدستور. (وتذكرت لحظتها كلمات مقدمة لمسلسل تلفزيوني مصري عرضت في عام ٢٠٠٣ تقول: (قالوا لفرعون يظالم من فرعونك..؟ قال عبيدي..!).. الفراغنة تصنع ولا تولد ولكل زمان يوجد صناع للفراغنة.... - في الأيام اللاحقة بدأت المذكرات ترد الى مكنتي تباعا من فريق التدقيق التابع الى ديوان الرقابة المالية الذي يدقق حسابات هيئة النزاهة، ماذا يريدون..؟ انهم يريدون الملفات التحقيقية الخاصة بقضايا الفساد.. وهو طلب غريب..لماذا تريدونها قلت لممثل ديوان الرقابة المالية عند زيارته لي.. قال: لأغراض تقييم اداء الهيئة..! قلت له: أنت تعلم يا صباح اني قد بدأت حياتي المهنية رقبيا واعرف اختصاصات ديوان الرقابة المالية فهو مختص بالتدقيق المالي لتحديد سلامة ومشروعية الصرف والوقوف على المركز المالي، وتقييم الاداء الذي هو من اختصاص ديوان الرقابة المالية هو تقييم الاداء المالي يعني: نسبة القدرة

الانفاقية، ونسبة عائد راس المال ومعدلات الكلفة والربح ولكن ليس من اختصاص ديوان الرقابة المالية ان يطلب تفاصيل العمليات الجراحية في المستشفيات لتقييم الاداء وليس من اختصاصه ان يطلع على قرارات المحاكم ليقوم بالاداء ولا محاضرات الاساتذة الجامعيين.. وعندما بالغت موظفتهم في تقديم تلك المذكرات وجهت بمنع دخولها الى هيئة النزاهة..

- وفي نفس الوقت فان الكتب الرسمية باتت لا تتقطع تردني من مجلس القضاء الاعلى مذيلة بتوقيع السيد غضنفر حمود الجاسم رئيس دائرة الادعاء العام في مجلس القضاء الاعلى، يطلب من الهيئة احالة قضايا الفساد الى المحاكم من دون ان تتخذ أي اجراء.. وجهت له كتب رسمية ذكرته فيها بان قانون هيئة النزاهة ينص على الزام أي قاض ضمن حدود العراق بان يحيل اية قضية فساد تقدم له مباشرة الى هيئة النزاهة ولهيئة صلاحية الاختيار بين أن تسحب الملف من القاضي وتمارس اجراءاتها عليه وبين ان تطلب من القاضي ممارسة واجباته بشأن القضية ولكن تحت اشراف الهيئة.. وسبق ان مارست مثل ذلك في حادثة الشاي التالف في الحلة فقد تم سحب القضية الى محاكم بغداد بتأثير التجار الذين وردوا الشاي التالف ليتم لفضة الموضوع فوجهت كتابا رسميا الى رئيس مجلس القضاء الاعلى طالبا سحب الملف وتسليمه الى الهيئة وحصل ذلك وسحب ملف القضية وسلم الى هيئة النزاهة واتخذت اجراءاتها واحيل من قبلها الى المحكمة المركزية وكانت النتيجة صدور قرار الحكم بحبس الفاسدين ١٥ سنة.. وذكرت السيد غضنفر حمود الجاسم بان هيئة النزاهة هيئة دستورية وليست مجرد شعبة استعلامات تابعة لمجلس القضاء الاعلى.. ماذا يعني كل هذا؟ يعني ان السيد علي العلق امين عام مجلس الوزراء والمحيطين برئيس الوزراء حشدوا الاطراف الرسمية لممارسة الضغوط على موسى فرج لحمله على الاذعان للقبول بان تكون هيئة النزاهة تحت امرة الامانة العامة لمجلس الوزراء والتفريط باستقلالها.

- حصل في نفس المدة ان اتصل بي موظفون من الهيئة يخبرونني بأن قوة امريكية مسلحة تحتجز موظفات وموظفين في احد ابنية الهيئة.. خابرت السفارة الأمريكية قائلاً: امامكم نصف ساعة.. اما ان تحضر قوة من السفارة فترغم القوة التي حاصرت موظفات وموظفي هيئة النزاهة او استدعي كافة وكالات الانباء المحلية والاجنبية

ليغطوا عملية انضمامي الى موظفات وموظفي الهيئة المحاصرين من قبل جماعتكم.. أخذ الامريكان تحذيراتي على محمل الجد وبالفعل قبل انتهاء النصف ساعة حضرت قوة من السفارة الامريكية.. وسحبوا زملاءهم - في القاطع الجنوبي من جبهة الحرب كنت قد ارسلت فريق تحقيق من هيئة النزاهة يرأسه موظف يشغل درجة م. مدير عام للتحقيق في قضية سرقة وتهريب النفط بعد ان يئست من اجراءات رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع والامريكان.. رن هاتفي النقال.. هاه..؟ قال الذي على الطرف الاخر: استاذ انا كاظم معاون مدير عام التحقيقات رئيس فريق التحقيق المكلف بقضية سرقة وتهريب النفط.. اهلاً استاذ كاظم ماهي اخباركم..؟ واللّه استاذ احنا وصلنا للكوت باتجاه البصرة بس هواتفنا الخلية امتلأت برسائل التهديد والوعيد.. وهي تقول: ان وصلتكم الى البصرة الفيحاء سنقطع رؤوسكم ونبعثها الى عوائلكم..! كاظم.. من فضلك اقرأ لي ارقام الهواتف الخلية مصدر الرسائل.. فقرأها.. قلت له: كاظم.. هذه الرسائل من بغداد وليست من البصرة ففي البصرة يستخدمون شبكة الأثير وتبدأ بالأرقام ٠٧٨٠ في حين ان هذه تبدأ بالأرقام ٠٧٩٠ يعني شبكة عراقنا واغلب الظن انها من حامي حمى النزاهة صباح الساعدي وجماعته.. كاظم.. واصلوا مسيرتكم وانتم لستم مجبرين على الذهاب الى البصرة ولكن من يعود منكم دون بلوغها فليتجه الى بيته وليس الى هيئة النزاهة.. لا ادري من كان في مكنتي في تلك اللحظات.. وقلت له ضاحكاً: يابه اللي اعرفه انه أكو غريب كريلاء بس مو غريب المنطقة الخضراء..

في تلك الأمسية كنت في ضيافة السيد محمود المشهداني رئيس مجلس النواب في بيته (بيت البكر سابقاً) بناء على دعوته.. وقلت له: قبل ايام صادف العيد وعند انتهاء ومباشرتنا الدوام لم اشأ ان يحضر الموظفون الى مكنتي للسلام بمناسبة العيد فقد ذهبت اليهم كل الى غرفته اهنأهم بالعيد وبطريق المصادفة وجدت تقريراً أمام مدير الاحصاء والمعلومات لم اكن قد رأيت سابقاً وبدافع الفضول قرأته فوجدته موجهاً الى السفارة الأمريكية.. قلت للموظف ما هذا..؟ قال تقرير اسبوعي بتفاصيل عمل هيئة النزاهة نرسله يوم كل أحد الى السفارة الأمريكية.. قلت له: وهل ترسل نسخة منه الى مكتب رئيس الهيئة..؟ قال: لا.. قلت: رئيس مجلس النواب..؟ قال: لا.. رئيس الحكومة..؟ أيضاً قال: لا.. قلت له: انهض فنهض.. قلت له: انت تعرف مكان السفارة الأمريكية..؟ قال: نعم.. قلت له: منذ الان دوامك فيها وليس في بناية يرتفع عليها العلم

العراقي.. قال: راضي الراضي كان يطلب منا ذلك قلت له راضي الراضي عندهم في واشنطن.. قال المشهداني وما هو موقف الأميركيان..؟ قلت له: وجهوا لي دعوة لزيارتهم في السفارة فذهبت ومعني خمسة من موظفي الهيئة وطلبوا معاودة تزويدهم بالتقارير فرفضت لأنني اعرف ان غايتهم من ذلك استخدام ما فيها من معلومات لابتزاز المسؤولين والساسة العراقيين لاحقا أو تسقيطهم، وعندما رفضت قالوا: لن نمدكم بالمال (كانوا يصرفون على الهيئة من قبلهم من أموال النفط المودعة لديهم في حساب صندوق تنمية العراق) قلت لهم: لن نحتاج أموالا لأن الحكومة عاجزة عن انفاق اكثر من ٥٠٪ من تخطيطاتها السنوية.. قالوا: لن يعكس وزير العدل الامريكي صورتك بالشكل الذي تطمح اليه امام الكونغرس.. قلت لهم: اذا مقتدى الصدر والمشهداني راضين علي يكفيني ذلك (وانا اعرف وقع اسم مقتدى اذا طرح امامهم) واضفت: عود اذا ردت أشرد.. اشرد للسعودية مو الي واشنطن.. قال احد الذين كانوا يرافقونني لزيارة السفارة وكان مديرا عاما في الهيئة: استاذ.. خفف مو انت تحجي بسفارتهم.. قلت له: خل يولون هذا القصر الجمهوري مالتنا.. المترجمة السودانية المليحة تفهم كلامنا فكانت تبسم.. يبدو انها فخورة بأبن عربيتها، (لكن سالي بمجرد اقالتي من رئاسة الهيئة لاحقا باتت لا ترد على مكالمتي.. وهو امر ليس بالغريب فالعربي يبيبعك في أول محطه وينزل من قطارك ليركب قطار الامريكان)..

قلت للمشهداني: قبل كانت هيئة النزاهة مجرد مكتب تابع للسفارة الامريكية اليوم يريدونها تابعة للمقربين من رئيس الحكومة، وما دمت موجودا فيها لن تخضع لا الي الامريكان ولا الي الاحزاب ولا الي الحكومة.. وفقا للدستور قال: صعب عليك ذلك.. قلت له: هل تتذكر الجليكه (وهي قارب صغير من الجينكو يسع لشخص واحد باستطاعة أي موجه ان تقلبه وطبعا الموج يدفعها بعيدا عن اتجاهها..) قال: اشلون ما اتذكرها..؟ قلت له: أجليكة النزاهه لو أعبرها الي الضفة الأخرى بخط مستقيم أو أغادرها.. واضفت: ليس المهم كم يطول عمرك لكن المهم ان تحيا الايام المتاحة لك بشرف...

لم يكن منتظرا من الحكومة ان يكون موقفها من الفساد ومواجهة الفساد مثل موقف الامام علي(ع) يوم قال: ان إمارتكم هذه ان لم أقم بها حقا وادحر باطلا لا تساوي

شسع نعلي.. ولا مثل موقف عمر بن عبد العزيز الذي خلع الحرير ولبس الخشن يوم تولى الحكم.. بل ان ابعد ما كانت تمتد اليه ابصارنا من خيال هو ان يكون موقفها وسلوكها يقترب من سلوك عبد الكريم قاسم ليس اكثر فهو لم يكن اماما ولا كان خليفة.. ولم يدع انه حامل للسر الأعظم ولا قال أنه ظل الله في الارض، ثم انه معاصر وليس من صنع الخيال ولم تدخل في نسج سيرته الأساطير فقد عايشناه وربما جالسه البعض من جيلنا وتلامذته في احدى مدارس قضاء الشامية يتذكرونه، وهو بسبب وطنيته ونزاهته ملاً وجدان العراقيين ولم يتمكن من النيل منه في هذا حتى عتاة البعثيين الذين تمكنوا من جسده فأغرقوه مثقلاً في نهر ديالى، لكنهم لم يعثروا على ما يلوث وطنيته او نزاهته... الا ان الأمور جاءت ليس من النوع الذي لا تشتهي السفن فقط.. بل مالم يخطر على البال بالمره...

القسم الخامس :

لماذا لم تتحقق نتائج حاسمة في مواجهة الفساد في العراق...؟.

❖ في عام ٢٠٠٨ واثناء رئاستي لهيئة النزاهة وصلني كتاب من السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء يشير الى انه بصدد تنظيم مؤتمر لدعم جهود مكافحة الفساد في العراق، وقد تمت تهيئة المتطلبات اللوجستية لذلك ويطلب مني اعداد ورقة عمل هيئة النزاهة لمناقشتها في المؤتمر.. وقد تماهلت في تلبية طلبه ليس لأنني غير ودود فانا أقدر الرجل، ولكن اعرف الباعث من وراء ذلك، فقد كنت قبل ذلك بأيام في زيارة له في مكتبه وكان السيد حسان عاكف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي موجود ساعتها وعرض علي السيد برهم صالح متألماً انهم يستهدفونه شخصياً لتسقيطه بإثارة تهم فساد ضده.. ففهمت بان الهدف من وراء سعيه لتنظيم المؤتمر هو درء الشبهة عنه.. وفي كل الحالات فان التفاعل مع أي جهد لمواجهة الفساد في العراق مفيد أياً كان البواعث من ورائه.. لكنني وجهت له كتاباً جواباً على كتابه.. قلت فيه: ان عقد المؤتمر بهذا المستوى لمناهضة الفساد في العراق مهم.. ولكن انا أطرح السؤال المهم قبل ذلك وهو: هل تتوفر الإرادة السياسية لدى الحكومة بالذات لمواجهة الفساد..؟.

❖ فالمعروف ان الحكومة هي ميدان ممارسة الفساد وهي ساحة عمل أجهزة مكافحة الفساد، وهي تملك المفتاحين معا مفتاح غلق بوابة الفساد ومفتاح فتح بوابة مواجهة الفساد.. فإما ان لا ترتكب فساد.. أو تتيح لي أن أواجه الفساد..هل تتوفر لديها نية صادقة بهذا..؟ هذا ما اقصده بتوفر الإرادة السياسية لوضع حد للفساد..اما ان استمرت في

منهجها الحالي القائم على الانغماس في الفساد حد الكوع وفي نفس الوقت تضع العراقيل تلو العراقيل في طريق هيئة النزاهة فلا الفساد يتحجم ولا المؤتمرات تنطلق من نوايا صادقة.. وفي هذه الحالة لن تجدي المؤتمرات وهدفها الظهور امام الجهات الاجنبية بانكم حراس المعبد وانكم المناهضين للفساد.. فان كانت نياتكم صادقة فانا كفيل بأعدائي ولكن دعوني اولا أطمأن من اصدقائي..!.

❖ انعقد المؤتمر كما خطط له وحضره السيد برهم صالح نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وامين عام مجلس الوزراء ومستشار رئيس الوزراء مدير مكتبه بالوكالة ورئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الى جانب ممثلين عن السفارة الامريكية و سفراء عدد من الدول وخبراء من الأمم المتحدة والمفتشون العموميون وممثلو منظمات المجتمع المدني.. هؤلاء الحكوميون انا اعرف بأن وجوههم معي ومع مواجهة الفساد لكن قلوبهم وسيوفهم ضدي وضد مواجهة الفساد.. السؤال المهم لماذا لم تحقق هيئة النزاهة نتائج مهمة في مكافحة الفساد ولم تسترد الأموال المنهوبة..؟ الاسباب هي الخلل في هيئة النزاهة الى جانب بيئة مواجهة الفساد في العراق..

الفصل الأول: خلل في هيئة النزاهة..

سأضرب لكم أمثلة مما واجهته في عملي:

- الذي سبقني في رئاسة هيئة النزاهة أقام الدنيا ولم يقعدا ضد وزيرة عراقية.. وأحالها الى المحكمة المركزية بتهمة فساد لأنها اشترت مصاحف ووزعتها هدايا في احدى مناطق بغداد بمناسبة شهر رمضان.. أدري بان ذلك لا يدخل في اختصاصات وزارتها، وادري بانه تجاوز على المال العام.. ولكن بدلا من ان أتوجه الى قضايا تحتمل الجدل بين ان تكون قضية فساد او لا تكون فاني أذهب الى القضايا التي لا غبار على كونها قضية فساد ويوجد عدد هائل منها...؟.

- وجدت في هيئة النزاهة قضايا مثارة امام المحكمة من قبيل ان شرطي مرور تقاضى رشوة بمبلغ ١٠ آلاف دينار (٩ دولارات) من سائق خالف اشارة المرور.. وقضية اخرى تتعلق بشخص تقاضى رشوة عبارة عن كارت موبايل.. وقضية معروضة على المحكمة تتعلق بقيام وزيرة عراقية بإنفاق ٣٠٠ ألف دينار (حوالي ٢٨٠ دولار) على ترميم سياج الدار التي تسكنها والعائدة للدولة.. أدري.. والله أدري.. بان تلك حالات رشوة وهي أفعال فساد ولكن (جراراتك مليانه بقضايا رشواي الواحدة منها تبلغ مئات الملايين من الدولارات بل وتصل مبالغ بعضها الى المليارات.. لماذا لا تعطيهما الأولوية القصوى بدلا من الانغماس في قضايا هامشية من قبيل كارت الموبايل..؟ ثم يا أخي هذه الوزيرة التي انفقت ٢٨٠ دولار لترميم سياج البيت وأنت شرشحتها.. مو اكو غيرها فرهد العنب والسله، تروح عليه وهاي بعدين...) يقول لك: القانون قانون ورشوة الدولار ورشوة المليار موقف القانون منها واحد.. بربكم هو أنا وصفتها بغير صفة الفساد..؟ لا.. لكني أقول: عندما تدرج قضايا الفساد في قائمة عملك أبدا بالتي لا غبار على فسادها وتلك التي تترتب عليها اضرار أكثر من غيرها... سايق لو جايجي مقدم وثيقة تخرج من الابتدائية مزوره.. يابه والله ادري التزوير من افعال الفساد، لكن وزراء مزورين شهادات ونواب في البرلمان ومحافظين ومدراء عامين..أي تروح على ذولا.. ما هي الخطورة المترتبة على عدم حصول الجايجي على شهادة تخرج من الابتدائية..؟ عود

ميعرف يسوي دارسين..؟ ما لازم عود بالبيت يسوولك اذا عندك صلاحيه، لكن هاي الفطاحل المناط بها بناء العراق الديمقراطي الاتحادي شهاداتها لو من مريدي لو من فرعه بلندن..!.. لو يديز البودي كارد يمتحن بمكانه بالجامعة العراقية..!.. فأذن ليس طبيعة الفعل هو الوحيد المعول عليه انما خطورة الآثار المترتبة عليه ايضا.

هذه المنهجية تفشل جهود مكافحة الفساد وتثير الناس ضدها..!

ارجو ان لا يفهم من كلامي أن القضايا التي وصفتها بغير الخطيرة ان يكون مصيرها سلة المهملات..ابداً.. ولكن عندما أكون امام اثين شهاداتهم الدراسية مزورة ولكن احدهم في منصب وزير والاخر شغله موظف استعلامات فأنا أذهب للوزير أولاً.. لماذا..؟. . أولاً: لخطورة منصب الوزير والتي تجعل مساحة واسعة من مقدرات الشعب تحت تصرفه فإن اساء التصرف فيها فساداً أو قلة كفاءة تسبب فعلة بأضرار كبيرة على الناس. . وثانياً: كي لا اكون ممن وجه الرسول الكريم لومه إليهم بقوله: إذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وإذا سرق فيهم القوي تركوه..

- عندما التحقت بهيئة النزاهة وجدتهم يدفعون بالقضايا الى المحكمة المركزية بدون تحري، بدون تدقيق، بدون تحقيق.. معتمدين على الاخبار فقط.. والناس تمضي بالتوقيف ٦ اشهر، ٩ واحيانا سنة كاملة.. والنتيجة يخلى سبيلهم بالبراءة او عدم كفاية الادلة..!.. يعني يظلمون الناس.. وأي نوع من الظلم..؟ ليس في ماله أو جسده وانما بسمعته وكرامته..!.. فأصدرت أمرا رسميا بمنع هذا السلوك، وعندما صرت رئيس الهيئة عقدت مؤتمر صحفي علني واعتذرت باسم الهيئة لكل من لحقه اذى من جراء ذلك دون وجه حق..

هذه المنهجية تخرج جهود مكافحة الفساد من اطارها الاخلاقي وتفشلها..

- عندما التحقت بهيئة النزاهة وجدت كتب رسمية صادرة من جهة رسمية مختصة تتهم مسؤول الهيئة بارتكاب أفعال فساد مالي واداري..!..

بربكم لو جئت لأحدكم أتهمه بالفساد.. وأخذ بوشه وهو يعرف ان اتهامات رسمية موجهة ضدي بالفساد وهو عراقي وليس من فئة البدون، ألا اتوقع منه أن يسخر مني ويقول لي روح بيض صفحتك وبعدين تعال..؟.. - بعدين يابه.. عندما يسألونك عن حجم الفساد في العراق او ضمن مرفق ما.. وتقول ان حجم الفساد في العراق كذا مليار

دولار، كن دقيقا وعلميا فلا تقل ذلك بالاستناد الى حجم القضايا التي فتحتها وبدأت باتخاذ الاجراءات بشأنها فالنفط في العراق ليس هو ما تم استخراجة فقط بل الذي في باطن الأرض أيضا وتم استكشافه.. واذن عليك أن تقول: ان حجم الفساد المحال يبلغ كذا والمكتشف يبلغ كذا والمقدر حسب المؤشرات ادناه يبلغ كذا..

- رئيس هيئة النزاهة الذي جاء بعدي قالوا له: انت تعرف مشكلتنا مع موسى فرج الذي سبقك؟.. ثبرنا.. يقول علينا فاسدين ويقول: الفساد في العراق أتى على الأخضر واليابس وملاً البر والبحر والخضراء والصحراء ، وبنفس الوقت نقول له: تعال صير من جماعتنا ميقبل، يقول:هذا مخالف للدستور، ويقول: أنا من جماعة الشعب العراقي، ويقول: ما اجتمعت هيئة النزاهة والحكومة الا وكانت (للفة قضايا الفساد) بينهما، ومناك منظمة الشفافية الدولية ذبحتنا بتقاريرها، درجاتنا كلها دواحات على رأي الكويتيين..! وما عدها نيه تطلعنا من خانة الأكثر فسادا في العالم..! نريدك تتساهل ويانا وتجعل هيئة النزاهة منا وبيننا ومن عدنا..(هذي الأخيره جد مهمه..).

شنو يعني انت همين متهمك سمعة العراق الديمقراطي الاتحادي..؟..

قال لهم: أخذوها مني.. السننتين الأولى أعيد هيكله الهيئة والسننتين الوراها نسوي استطلاعات بشأن مناسيب الرشاوي في المحافظات وحافات الجهاز الحكومي..اما قمة الهرم في الجهاز الحكومي ووسطه فبرائته من الفساد كبراءة الذئب من دم يوسف.. وهيئة النزاهة منكم وبيكم ومن عدكم..(هاي الأخيره جد مهمه..).

قالوا له: أحسنت.. (بس هم ضامين جناسي خالاته لوكت العازه..!)

ومن زعلوا عليه.. قالوا له: يابه... اشو أنت ممكافح الفساد كما ينبغي..!!

وبعدين اشوطلعولك خالات..!. (الجناسي عدهم..)..

الفصل الثاني : بيئة مواجهة الفساد ..

طبعاً لا اقصد الظروف الجوية والمناخية السائدة في العراق انما اقصد البيئة التي تواجه الفساد فيها ، وطبعاً تشبيهي لها بالبيئة معقول جداً من وجهة نظري فانت عندما تمتشق سيفك وتلكز حصانك مغيرا على الاعداء.. لكن الدنيا حالوب والكاع ذلك وحصانك كل خطوتين ينجح بنكره والدنيا ضباب ومجال الرؤية نص متر ولازم تعبر زور كصب وساعه طافر كدامك حصيني وساعه ارنب وساعه طايره بومه وساعه طير حجل والحصان ورا كل خطوتين يفز.. متكلي.. اشلون توصل للعدو وتعل والديه.. قابل أنت دون كيشوت..٥.

سأشير الى الخصائص التي يجب توفرها في البيئة الملائمة لمواجهة الفساد.. وأنتم حطوا الله بين عيونكم واحكموا

١. قياديون قدوه: أنطوني قاده مثل عبد الكريم قاسم أنطيكم عراق نظيف من الفساد.. لكن قادتكم اذا الواحد منهم بالشهر يقبض ما يقبضه الرئيس الصيني في ١٦ سنه.. وبنفس الوقت يفترون على الوجبه يريدون الغاءها ويفترون على البنزين يريدون زيادة اسعار بيعه للعراقيين حتى يعمقون الفقر هؤلاء قدوه لكن ليس في النزاهة ...

تفضلوا: النائب عبد الحسين عبطان يقول: ان نثرية الحكومة في موازنة عام ٢٠١٢ تبلغ ١٤ مليار دولار (يعني تفوق موازنة دولة الاردن الشقيق مرتين).. ٨٠٪ من المبلغ المشار اليه تذهب للرئاسات والوزارات و ٢٠٪ الى مجالس المحافظات..!

٢. برلمان نزيه ويذبح بالكطنه.. تفضلوا: البرلمان العراقي يهدد رئيس الحكومة بالاستجواب.. فيرد عليهم رئيس الحكومة بقوله: يمعودين ٩٠٪ منكم فاسدين..!.. وطبعاً هو لا يتكلم من فراغ فقد عرف عن الرجل ولعه بجمع الملفات لوقت العازله.. والبرلماني راتبه الشهري يترس كونه أم خطه حمرا ويصوت على منحه نثريه لشراء الاوراق والمقطاطات...

٣. أجهزة مكافحة فساد مستقلة ونزيهة وكفوءة ومن خيالها يصاب الفاسدون

بالقشعريرة.. تفضلوا: رئيس الحكومة يرعد ويزيد ويقول: ان لم ترتبط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء فان العملية السياسية تنفطر... الكلام واضح يعني الهيئات المستقلة فصلية واذا ما صار ارتباطها برئاسة الحكومة تنتهي العطوة..

٤. رئيس هيئة نزاهة كفوء ونزيه وقوي.. كيف يكون ذلك..؟ رئيس هيئة النزاهة السابق راضي الراضي يقول خلال استجوابه من قبل البرلمان: هيئة النزاهة ليس اختصاصها جمع وتهيئة الأدلة، ونحن نحيل القضية الى المحكمة سواء توفرت أدلة او لم تتوفر..! طبعاً هذا هو منطق رئيس هيئة لمكافحة الفساد وانما منطق موظف فاشل ومغرور في دوائر الحكومة وتنتهي مدة خدمته في الوظيفة وهو يا دوب متناوش عنوان ملاحظ.. لماذا: لأن الهيئة في حالة الاكتفاء بإحالتها القضايا للمحكمة بدون توفير الأدلة فان مصير القضية معروف اما الغلق بسبب عدم توفر الادلة أو الافراج عن المتهم واخلاء سبيله لعدم كفاية الادلة ولكن بعد ان يمضي البعض في التوقيف مدة طويلة فتتسبب الهيئة له بالأذى والضرر دون وجه حق وفوق ذلك لن تحقق نتائج ويصفونها بالغاشمة.. ولذلك عندما كنت في هيئة النزاهة.. قلت: لا.. ليس هذا هو عمل هيئة النزاهة.. انما عملها يقوم على التحري أولاً لتحديد مواقع ومكامن الفساد (والتحري يقوم به فريق مكون من مهندسين وقانونيين ومدققين) بعد ذلك ياتي دور التدقيق لتحديد المخالفة ونوعها والتأكد من وجودها ومن ثم التحقيق لمعرفة امتدادات القضية وعند ذلك تحيل القضية للمحكمة بعد ان تكون قد هيأت الادلة التي من خلالها تضمن الحصول على قرار اذانة، وتدخل مع القضية الى المحكمة بصفة مدعي عام وتعتبر نفسها ممثلة للمجتمع وبعد ذلك تتابع تنفيذ القرارات القضائية واسترداد الاموال.. رئيس هيئة النزاهة اللاحق رحيم العكيلي الغى التدقيق والغى التحري مثلما فعل الراضي وانا ط ذلك الى موظف يستخدم وسائل غير مشروعة قانوناً للإيقاع بالمتهم وبذلك خالف القانون وانتهك حقوق الانسان ولم ينجح في تحقيق نتائج.. ويعدين قالوا له: أشو أنت ممكافح الفساد كما ينبغي..؟

٥. قضاء مستقل ونزيه ومتواضع ومهني ومناهض للفساد ويشكل الظهير الأمين لهيئة النزاهة.. لماذا..؟ لأن قضايا الفساد بعد ان تتحرى عنها هيئة النزاهة وتدققها وتحقق فيها تأتي مرحلة القضاء لحسمها فان كان القاضي غير مؤمن بقضية مواجهة الفساد او يتعالى على هيئة النزاهة ويعتبرها متطفلاً فان القضايا اما ان تغلق بشكل

غير موضوعي أو لن يتم حسمها لمدة طويلة جدا خلالها يرحل المتهم ويجد له من يؤويه ومن هناك يهزأ بجهود مواجهة الفساد وفي هذه الحالة فإن الذنب لم يكن ذنب هيئة النزاهة إنما ذنب القضاء وتفضلوا: نقلت شبكة النبا عن رئيس الهيئة السابق: إن أحد القضاة أخبره بأن التحقيق في واحدة من قضايا الفساد الكبيرة المعروضة على القضاء قد يستغرق عشر سنوات، ومعنى هذا أن صاحب القضية كبير بسبب علاقته مع مسؤولين كبار في الحكومة مما يعني (أن القضاء هو فاسد أيضاً) بحسب الشبكة..

٦. لجنة نزاهة برلمانية قوية ونزيهة ومناهضة للفساد توظف وضعها الدستوري القوي والذي لا يخضع للحكومة من أجل الاسهام في مواجهة الفساد بقوة..أمس بالذات سمعت من الراديو وأنا في الطريق الاعلان عن صدور أوامر بالقبض بحق اعضاء في مجالس المحافظات وعدد من المحافظين ومدراء عامين.. لقد افرحني ذلك ولكنه احزني لأن الجهة الفاعلة وراءه لم تكن هيئة النزاهة بل لجنة النزاهة في مجلس النواب ليس استصغارا لدور اللجنة البرلمانية ولكنه يشير الى عجز الجهة المختصة وهي هيئة النزاهة عن القيام بذلك، فقامت لجنة النزاهة في البرلمان بالدور.

٧. اجهزة حكومية متعاونة ومتفقة على مناهضة الفساد فبعد صدور قرار الادانة من المحكمة يكون الدور على وزارة العدل التي من صلاحيتها مخاطبة الشرطة الدولية (الانتربول) لاسترداد المتهمين والمحكومين واستعادة الاموال..

٨. الحد الأدنى من الثقافة الشعبية المناهضة للفساد: وهذا غير موجود تفضلوا: التاجر الفاسد يذهب بنفسه الى الصين وتايوان واليابان ويختار اردأ السلع وعندما ينصحه الصيني بأن يشتري نوعية افضل لأن التي أختارها رديئة وتلحق الضرر بأبناء بلده لا يأبه.. بل ويشترى مواد ملوثة بالإشعاع النووي التي تتسبب بالسرطان لأبناء بلده..لكنه يحرص على ان يسأل التاجر وقت الغداء ليدله على المطعم الذي يقدم اللحم المذبوح على الطريقة الإسلامية..! فأية منظومة اخلاقية مهشمة باتت تسود في العراق...؟.

٩. واذن تحقيق نتائج في مواجهة الفساد يتطلب قادة نزيهون شفافون يخضعون لمسائلة الشعب وبيئة ملائمة وتعاوننا مخلصا من قبل عدة اجهزة في الدولة ولا يتوقف على هيئة النزاهة وحدها وهو ما عبرت عنه للسيد برهم صالح في حينه بالإرادة السياسية لمواجهة الفساد.. ولكن من يدفع باتجاه وجود تلك الارادة السياسية..؟ انه الرأي العام

فهو العامل الحاسم في مواجهة الفساد وفي بناء نظام الحكم الصالح وبدون رأي عام فاعل فان كل الذي قلناه بالشط ومجرد أضغاث احلام..

١٠. لماذا الرأي العام مهم لأنه هو الذي يهلك الحكام ويستخلف آخرين في بيئة ديمقراطية ولكن في ظروف استشرَاء التخلف والجهل والفرقة لا يوجد رأي عام وانما مجرد شظايا وفي هذه الحالة فان الحكام يلعبون به وعليه ويركبونه ذلولا الى الحكم والسلطة والفساد والثروة، يقول السيد محمد حسين فضل الله: ما أؤكد نفسي ولكم، هو اننا مجتمع يخرّب قياداته ويضلها، لأننا لا نملك الا المدائح لشخصيات قياداتنا، وبذلك تتحول هذه القيادات بفضل المداحين الى شخصيات لا تقبل النقد ولا تسمح لأحد ان يدلّها على أخطائها...!.. شفتوا يابه..؟.. مو هو هذا سبب بلاوينا في العراق..؟..

ممثّل الأمم المتحدة متعجب يقول: عجيب أمر هذا العراق ذو الامكانيات المادية الهائلة والثروات البشرية التي يندر وجودها في العالم.. يلفه الفقر..؟..

اذن المشكلة في العراق سببها هاي الشغله التي يشير اليها السيد فضل الله.. ولكن لكي تكون مفهومة من الجميع اسميها باسمها.. واسمها الصريح هو: الجهل.. الجهل.. الجهل.. قاتل الله الجهل والذي يحاول تغذية الجهل.. فهو بيئة الفساد والسماذ الكيماوي للأستبداد ..

تصوروا.. امس في الطريق بين بغداد ومحافظتي قلت للسائق: اتذكر في الستينيات كانت علامات على الطريق بين كل ١٠ كيلومترات تقول لك كم تبقى امامك كي تصل الى المدينة التالية، واتذكر انه توجد علامات تقول امامك محطة وقود على بعد كذا كيلو متر.. لماذا اختفت تلك العلامات..؟. قال: وراء ذلك سببان.. الأول: الاهمال الحكومي والثاني: حتى لو وضعوا علامات لتخبرك بوجود محطة تعبئة وقود فان الباعه القجق (يسمونهم البحاره) يتلفونها كي لا تعرف كم تبعد عنك محطة الوقود فتشتري منهم وقودهم المغشوش..! ألم أقل لكم ان الفساد بات يملأ كل الفراغات أننا وجهت وجهك تلفحه سمومه .. حتى بالطريق العام ..

١١. والذي يصنع الرأي العام هم شريحة المثقفون اذ انهم وحدهم القادرون على

اعادة تشكيل الوعي الجمعي للناس لتبني حقوقها والتمسك بها والدفاع عنها وهذا هو
الرأي العام.

١٢. ولكن هل أن وضع المثقفون عندنا سليم.. لا.. لماذا؟ لأن الذي يسمم وعي
الناس بالتطاحن الشيعي السني..؟ هذا ليس مثقفاً.. الشوفيني..؟ ليس مثقفاً.. المأجور..؟
ليس مثقفاً.. الذي يسعى لعودة الأمور الى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣..؟ ليس مثقفاً...
المثقف هو الذي لا يقر بغير المواطنة هوية للعراقي.. والمثقف هو الذي يجعل من مصالح
الشعب العليا في العيش الكريم والحرية وحقوق الانسان قضيته التي لا تنافسها ولا
تنازعها قضية أخرى.. والمثقف هو النزيه والمواجه للفساد حقاً وليس رياءً...

فهل أن في العراق حالياً بيئة مناهضة للفساد..؟ و تفضلوا هذا مصداق لكلامي
عن المنظومة القيمية المهشمة في العراق:

البيئة تحجر مواد ملوثة إشعاعياً في البصرة وذي قار ذات منشأ ياباني:

الفساد الاداري ٢٠١٢/٠٨/١٥ الأربعاء ٢٨/رمضان/١٤٣٣ هجري

أعلنت وزارة البيئة حجز كميات اخرى من المواد الملوثة إشعاعياً قادمة من اليابان
بمحافظة البصرة وذي قار بعد الكشف عنها من قبل الفرق الفنية التابعة لمركز
الوقاية من الاشعاع في مديرتي بيئة المحافظاتتين.

وقال امير علي الحسون المتحدث الرسمي لوزارة البيئة مدير عام دائرة التوعية
والاعلام البيئي في تصريح صحفي صدر اليوم الاربعاء إن مفارز الوزارة في بغداد
والمحافظات تقوم بحملات مكثفة من الفحوصات الدورية لاسيما المعدات والمواد
الاحتياطية القادمة من اليابان والتي تأثرت اشعاعياً بسبب الاضرار التي لحقت بمفاعل
فوكوشيما بعد الزلزال الذي وقع هناك عام ٢٠١١ وتمكنت مفارز مديرية بيئة البصرة
والناصرية من ضبط (٢٠٧) قطع ملوثة عبارة عن ادوات احتياطية ضبطت (٢٠٠) منها
في البصرة وردت عبر الميناء و(٧) اخرى في الناصرية بمحلات بيع قطع غيار السيارات
الواقعة في قضاءي سوق الشيوخ والشطرة.

وأشار الحسون إلى أن المواد حجزت وأوصي بعدم ترويجها في الاسواق المحلية او

السماح لها بدخول البلاد لحين استكمال إجراءات اعادتها الى منشئها ومصادرها التي وردت منها موضحاً أن ذلك يأتي في اطار الجهود الرامية الى حماية المواطن العراقي والبيئة من مخاطر التلوث الاشعاعي..

ذي قار تمنع دخول المواد الاحتياطية (التفصيخ) بعد ضبط كميات منها ملوثة إشعاعيا

شبكة اخبار الناصرية/مرتضى حميد:

قررت اللجنة الأمنية العليا في محافظة ذي قار منع دخول مواد السيارات الاحتياطية المستعملة (التفصيخ) إلى المحافظة بعد ضبط كميات كبيرة منها ملوثة بنسب عالية من الإشعاع النووي.

وقال مدير دائرة بيئة ذي قار المهندس راجي نعيمه لشبكة اخبار الناصرية ان اللجنة الامنية والتي يتراسها محافظ ذي قار قررت منع دخول مواد (التفصيخ) الى المحافظة مجددا ومخاطبة الجهات العليا لمنع دخول تلك المواد عبر المنافذ الحدودية للبلاد، فضلا عن عزل الملوث منها في محاجر خاصة.

ولفت الى ان قرار اللجنة جاء بعد عمليات الكشف الميداني التي اجرتها بيئة ذي قار بالتعاون مع مديرية الأمن الوطني في المحافظة، على عدد من محال بيع مواد التفصيخ في المحافظة.

واوضح ان عمليات الفحص أسفرت عن ضبط تلوث كمي في العديد من تلك المواد وخصوصا مصدات السيارات او ما تدعى بالدعاميات حيث ضبطت ١٨ دعامية ملوثة بكميات كبيرة من الاشعاع النووي في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات الفحص والتفتيش في بقية المخازن الموجودة في المحافظة.

واشار الى ان دائرة البيئة تعمل على حصر وجرد المواد الملوثة بشكل دقيق حتى يتسنى للجهات التنفيذية المختصة اخذ دورها والتعامل مع تلك المواد مرجحا ان يتم العثور على كميات كبيرة منها.

واكد ان رفع تلك المواد ليس من صلاحية دائرة البيئة وانما هو عمل تخصصي بحث لا تقوم به سوى جهات مختصة مشيا على تعاون أصحاب المحال من خلال امتناعهم عن بيع تلك المواد وتداولها.

الفصل الثالث: هل يمكن تحقيق نتائج في مواجهة الفساد في العراق..؟

أولاً: من جانب فإن العقيدة المعلنة للطبقة السياسية في العراق هي العقيدة الدينية وبالذات العقيدة الاسلامية والفيصل في هذه العقيدة هي الاستقامة.. فالقرآن الكريم يقول بالاستقامة: (فاستقم كما امرت).. وموقف القرآن الكريم ولا أصلب في التعامل مع الفساد حتى انه يعتبره حرباً على الله ورسوله..

والرسول الكريم يعتبر الاستقامة عدل الايمان بالله فيعرف الاسلام بانه: إن أؤمن بالله ثم استقم.. وهو القائل: لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها..

والفقه ينظر الى التعامل الميداني بين الناس باعتباره محور الدين ويجعل من القضايا العبادية وسيلة لتقويم وتهذيب سلوك الناس وليست غاية بحد ذاتها ويقول: لا تنظروا الى صلاتهم وقيامهم وصيامهم وتهجدهم في الليل والاسحار بل أنظر الى صدق الحديث واداء الأمانة.

ثانياً:ومن جانب آخر فان الطبيعة المعلنة للنظام السياسي في العراق هي الديمقراطية، والديمقراطية لا تعني انتخابات وصناديق اقتراع فقط والا فان صدام كان يستعمل تلك الصناديق ونسب المشاركة فيها تفوق نسبة المشاركة في صناديق العهد الجديد.. انما الديمقراطية تعني جملة من القضايا من بينها الاتي:

انها تعني ادارة الشعب لشؤونه بواسطة ممثلين حقيقيين عنه منتخبين من قبله بانتخابات حرة ونزيهة هذا يعني:

١. ان الشعب مصدر السلطات... وانه صاحب المصلحة الحقيقية في كافة إجراءات الدولة: الدستور، القوانين، الانتخابات، البرلمان، الحكومة، المال، الثروة، المناصب، الوظائف.. الخ..

٢. وفي هذه الحالة فان التصرف بتلك المقدرات من قبل شخص او برلمان، حاكم او حكومة بشكل منحرف يخرج عن وصفه اجتهادا ويدخل في باب الفساد بل ومن صنف

الكبائر في الفساد...

٣. فانتهاك الدستور فساد.. وأي فساد؟ يترتب عليه اقالة رئيس الجمهورية من منصبه ومثله رئيس الحكومة ورئيس البرلمان.. وهذا ما هو مسطر في الدستور.. بل وجعل الدستور العراقي انتهاك الدستور يأتي من حيث الخطورة متقدما على الخيانة العظمى عندما رتب اسباب اعفاء رئيس الجمهورية من منصبه، ولكن في واقع الحال فانه لا يوجد في العراق ما هو (أنصى من حايط الدستور)..! من يحتاجوه، يصيح خالد العطية من على منصة الرئاسة في البرلمان: هذا دستور مو لعبه..! ومن يحتاجه الشعب خالد العطية نفسه يقول لك: ايه يابه..بس هذا وضعي.. قابل قرآن..! وعندما تقول له: تفضل هذا القرآن ، يقول لك: ايه القرءان حمال أوجه..! وعندما تقول له: هذه ثوابت سياسية، يقول لك: السياسة لعوب..! وصار ٩ سنوات يلعبون على الشعب ..!.

٤. ديباجة الدستور تقول: (نحن شعب العراق الناهض توأ من كبوته والمتطلع بثقة الى مستقبله.. عقدنا العزم برجالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة.. والاهتمام بالمرأة وحقوقها والشيخ وهمومه والطفل وشؤونه..). أنا أرفع سبابتي قلائلا : دلوني على ديباجة دستور في احدى دول العالم يضاهاي ديباجة الدستور العراقي رقه ، وكياسه .. لكن المشكله .. هي أن الرقه والكياسه حدها الدستور ولكن على أرض ؟ لا رقة ولا كياسه ..والا لو كانوا قد التزموا بالديباجة فقط من الدستور لكان فتحا.. (احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة.. والاهتمام بالمرأة وحقوقها والشيخ وهمومه والطفل وشؤونه..). كونوا منصفين: الذين يكتبون هكذا ديباجه وتكاد تسمع من بين سطورها نشيجهم وترى من بين حروفها العبرة تتكسر في صدورهم بشأن حقوق المرأة والشيخ وهمومه والطفل وشؤونه.. يغتصبون لأنفسهم نصف تخصيصات الموازنات العراقية..؟ من منهم تابع الشيخ وهمومه والطفل وشؤونه..؟ بس انجلينا جولي تتابع مثل هذه الشرائح من الشعب العراقي.. لكن انجلينا جولي أمريكية ولم تشترك في صياغة ديباجة دستور العراق..!.

٥. والديمقراطية تعني علوية البرلمان على الحكومة باعتبار ان البرلمان ينوب عن الشعب والشعب مصدر السلطات.. اما ان تضع الحكومة مجلس النواب تحت جناحها فتلك ليست ديمقراطية ، وان يكون عضو مجلس النواب ممثلا لكتلته الحزبية وليس

الشعب فأيضاً ليست ديمقراطية..فهو حالياً ليس نائباً عن الشعب بل عن رئيس الكتلة ولا يعبر عن مصالح الشعب بل عن مصالح رئيس الكتلة.. ولكن لماذا حصل هذا؟ حصل من جراء قوانين انتخابات صمموها هم، وحصل هذا بسبب الفساد في الاجراءات الانتخابية من شراء ذمم واستغلال الجوانب الروحية والعشائرية والمناطقية.. وحصل هذا بسبب تشكيلة مفوضية الانتخابات الموزعة بينهم محاصصياً.. أمس كنت أتابع احدي الفضائيات العراقية وقد عرضوا وقائع مؤتمر لشيوخ العشائر كان الهدف من انعقاده تقديم جوائز للمبدعين من العراقيين.. فكانت الجائزة الأولى من نصيب فخامة رئيس الجمهورية الذي وصفوه باحسن رئيس في العالم، والجائزة الثانية لدولة رئيس الوزراء والجائزة الثالثة لرئيس مجلس محافظة بغداد.. وطالما ان هذا التزلف قائماً في نفوس هؤلاء فان الذي يفصل واقع العراق عن الديمقراطية يعد بالسنوات الضوئية وليس بالتالي تعدون .. وجماله احدي صديقاتي الكريمات من بنات الشيوخ تؤنبنني كلما تعرضت للعشائرية والشيوخ..!

٦. والديمقراطية تعني خضوع القادة للمسائلة..

٧. والديمقراطية تعني التصرف بشفافية وهذه تعني اتاحة المعلومة لمن يطلبها بأكثر الوسائل وضوحاً..

٨. والديمقراطية تعني الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات..

٩. والديمقراطية تعني احترام استقلال القضاء..

١٠. والديمقراطية تعني الاقرار بأهمية حرية الاعلام والاقرار بأهمية حق التعبير وبقدمية حقوق الانسان... هذه هي الديمقراطية..فكم من هذا موجود في العراق..؟

قد يقول قائل منهم: ما علاقة هذا بالحد من الفساد..؟. وجوابي له الآتي:

تلك المفردات التي لم تعجبك هي نفسها العوامل التي على اساسها تحدد منظمة الشفافية الدولية درجتك في الفساد وتسلسلك بين الدول الأكثر فساداً في العالم.. وطالما أنك لا تلتزم بها ستبقى احد الخمسة الكبار ولكن.. في الفساد..! وستبقى دائم العضوية في الفساد لحين أن ترعوي وتهتم بتلك العوامل، لأن معالجتها تشكل الارضية اللازمة لمغادرة مستتق الفساد، وتسميها منظمة الشفافية الدولية: مدركات الفساد،

وستبقى الناس في الداخل تغمزك وتلمزك وتعيرك بالفساد ولعمري انها الفشله وأية فشله..! نفل الشعب للشعب مو للحراميه..! جا هيه ولية غمآن..؟ ومن هذا وانت صاعد..!.

وقد يقول لك آخر: ما علاقة الديمقراطية بالحد من الفساد ألا يوجد فساد في الدول الديمقراطية..؟ هذا صحيح يوجد في تلك الدول فساد.. ولكن الفساد في تلك الدول يعني خشمك إذنك.. في حين أنت وفسادك ما استبقيت شيا..على رأي أم كلثوم..

ثالثا: اجهزة مكافحة فساد مستقلة ولا سلطان عليها الا للدستور والقانون.. وكفاءة وموضوعية وتعتمد منهجية ووسائل وادوات لا يخالطها الفساد من قريب او بعيد.

رابعاً: نواب ينوبون عن الشعب ويمثلون ارادته الحقيقية ويسهرون على مصالحه الاساسية..

خامسا: حكومة خاضعة للمسائلة تمارس واجباتها بشفافية..

سادسا: قيادات حكومية وسياسية مستقيمة ونزيهة تصلح قدوة في النزاهة والاستقامة وليس في المجال الآخر..

سابعاً: قضاء مستقل ونزيه ومتواضع ومهني ومناهض للفساد ويشكل الظهير الأمين لهيئة النزاهة.

ثامناً: اجهزة حكومية متعاونة ومتفقة على مناهضة الفساد..

تاسعاً: الحد الأدنى من الثقافة الشعبية المناهضة للفساد.

هذه العوامل بمجملها تكون ما يمكن وصفه بتوفر الارادة السياسية لمواجهة الفساد عند الحكومة او النظام السياسي.

ولكن من يدفع باتجاه خلق تلك الارادة السياسية..؟..

انه.. الرأي العام.. لماذا الرأي العام مهم..؟ لأنه هو الذي يهلك الحكام ويستخلف آخرين في ظروف الديمقراطية... ومن الذي يصنع الرأي العام..؟ هم شريحة المثقفون اذ انهم وحدهم صناع التغيير...

الفصل الرابع : قضايا ذات صلة ..

قضية البنك المركزي

وإحباط جهود مكافحة الفساد في العراق....

موسى فرج

عند مناقشة قضية البنك المركزي فان عدة محطات يكون التوقف فيها إلزامي:

أولاً: بعد نجاح واستقرار حكومة ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق عمدت حكومة عبد الكريم قاسم إلى تحرير الدينار العراقي من كتلة الإسترليني، لكنه وضع على رأس الاقتصاد العراقي إبراهيم كبه وزملاءه فعمد هذا إلى خطة محنكة لتجنيب الدينار العراقي السقم الذي رافق الجنيه المصري في أعقاب الثورة المصرية عام ١٩٥٢ واستمر لغاية هذا اليوم، الخطة التي اعتمدها إبراهيم كبه هي: أنه طلب من شركات النفط الأجنبية والتي كانت تسيطر على النفط العراقي يوم ذاك بأن تسدد قيمة عائدات النفط للحكومة العراقية بالدينار العراقي ووسط سخريتهم من مضمون الطلب باعتبار أن العملة العراقية ضعيفة والشائع أن تطلب الحكومات عوائدها بالعملات القوية فقد سددت الشركات تلك العوائد بالدينار العراقي، في الشهر الثاني طلب نفس الطلب من الشركات فواجهت الشركات شحة بالدينار العراقي وصعوبة في جمعه لكنها جمعت الموجود منه في البنوك الأجنبية، في الشهر الثالث كرر نفس الطلب فكانت الشركات الأجنبية تبحث عن الدينار العراقي في مصارف وخزائن العالم حتى استنفذته.. في الشهر الرابع وبعد إن جمع كل الدنانير العراقية من بنوك العالم وصارت تحت تصرفه فاجأ الشركات الأجنبية بان طلب منهم تسديد عوائد النفط بالعملات الأجنبية ولم يطلبها بالدينار العراقي.. نتائج تلك الخطة أن الدينار العراقي بات في طليعة العملات القوية في العالم.. فكان سعر الصرف للدينار العراقي هو: دينار عراقي مقابل ٣,٣٣٣ دولار أمريكي.. بمعنى أن العراقي يدفع ١٠٠ دينار عراقي فيحصل مقابلها على ٣٣٣ دولار أمريكي.. واستمر هذا الحال إلى منتصف

الثمانينات فكان العراقي يجوب الجزء الشرقي من أوروبا بمئة دينار.. حتى أن عقد السبعينات شهد حركة سفر سياحية من قبل العراقيين خصوصا إلى بلغاريا ورومانيا وقبرص حتى بلغ الأمر أن إحدى العراقيات (اشتهدت كبة حامض مما صنعتها بنفسها فأخرجت البريمز تريد إشعاله وهي في الطائرة في الجو لتسخين كبة الحامض كي توزعها للركاب على سبيل الكشخة.. فأحبط مسعاها طاقم المضيفات والمضيفين، والنكته أن بعضهم كان يصرف دنائره في السوق السوداء في تلك الدول ويسيح ويجوب ويجلب صوغات ومن ثم يعتمد إلى إعادة تصريف المتبقي فيعود محملا بما طاب ونفس الدنانير العراقية تعود معه وسفرته ببلاش.. هذه الحالة يتذكرها العراقيون جيدا..).

ثانيا: هذه الحالة استمرت إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات.. فجأة انقلبت الآية فانهار الدينار العراقي وانقلبت الصورة ليكون الدولار الأمريكي معادلا لألفي دينار عراقي بمعنى أن العراقي بات يترتب عليه دفع ٢٠٠٠ دينار عراقي للحصول على دولار واحد هذا يعني أن سعر الصرف للدينار العراقي انخفض بما يعادل ٦٠٠٠ ضعف، ومن ثم بلغت قيمة الدينار العراقي أقل من كلفة طبعتها فعمد نظام صدام إلى طبع العملة العراقية محليا باستخدام ورق الجرائد.. وفي نهاية عقد التسعينات ظهر محافظ البنك المركزي عصام ملا حويش ليعلن من على شاشة التلفاز خطل تخرصات الأعداء القائلة بان الدينار كي يعود إلى ما كان.. تلزمه احتياطات بالعملة الصعبة قائلا: أن وجود القائد الفذ فارس الأمة وسندها صدام حسين هو اكبر ضمانة للدينار العراقي.. وهو يرى بأم عينه أن الدينار باتت قيمته تقل عن قيمة ربع فلس من فلسات أيام زمان حتى أنني كنت جالسا في دكان صديقي الحلاوي موسى العميدي وهو بعثي عتيق انشق على بعث صدام وكان يحدثني عن أيام النضال يوم دخل السجن بسبب بعثيته عام ١٩٥٢ في هذه الأثناء والرجل يتكلم أقبلت طفلة لا يتعدى عمرها الست سنوات ووضعت في يده حزمة أوراق نقدية يضيق بها كفها وهي تقول: عمو أريد بيضة..! وما إن أمسك بالدينانير حتى سارعت يدي بالقبض على يده كما يقبض الشرطي على يد السارق.. ووسط ذهوله وجفلته سألتني: ما الأمر..؟ قلت له: أبشرفك كم كان سعر البيضة يوم سجنوك..؟ قال فلسين.. قلت له: ألهدا ناضلتم أيها المناضلون..؟ فضحك الرجل حتى استلقى على قفاه وهو يقول: لسنا وحدنا غشمه لكننا الأضرب.. قلت له

وأنا أتحسس غشاميتي.. صدقت..!

ولأن الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على عائدات النفط ونظام صدام قد وأد القطاع الزراعي وأمات الصناعي وموضوع توفر السلع يعتمد على استيرادها من الخارج فان علبة البيبسي كولا وحبّة الموز كانت في تلك المرحلة تشكل الرشوة التي يسيل لها اللعاب، ولا يقف الأمر عند المستورد من السلع على قلته بل أنك لو اشتريت فجلا أو كراثاً وصحت لماذا رفعتم سعره عن أمس..؟ يقول لك بائع الفجل: ارتفع سعر الصرف للدولار.. ما علاقة الفجل بسعر صرف الدولار..؟ يقول لك: من أبيعك فجل وكراث.. غير اشترى جاي وجكاير..؟ وهاي بالدولار.. وبات بائع الفجل خبير اقتصادي وبائع العمبه مثله وسائق سيارة الكيا أضرب.. وهكذا.. وبات القلق بل قل الهوس يسيطر على النفوس..صعد الدولار، نزل الدولار..

ثالثاً: جاءت إعادة تنظيم البنك المركزي في عام ٢٠٠٣ في أعقاب تلك المرحلة الكارثية للدينار العراقي خصوصا وللإقتصاد العراقي عموما من جراء سيطرة نظام صدام على مقدرات وقرارات البنك المركزي وحددت مهام البنك المركزي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ آذار ٢٠٠٤ بالآتي:

يكون البنك مسؤولاً عن:

١. الحفاظ على استقرار الأسعار.
٢. تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات أسعار الصرف).
٣. إدارة الاحتياطيات الأجنبية.
٤. إصدار وإدارة العملة.
٥. تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر..

رابعاً: أثّرت اتهامات ضد البنك المركزي ومنذ عام ٢٠٠٤ بأنه أتاح للمصارف الأهلية الإثراء على حساب مصلحة البلد لأنه كان يمنح فوائد عالية على الإيداعات والحسابات الجارية فيه تفوق العوائد التي يجنيها أي مستثمر في النشاطات الأخرى..وكنت من بين منتقديه..

- وحصل في عام ٢٠٠٨ إن شب حريق في البنك المركزي فسئلت من قبل بعض وسائل الإعلام وكنت يومها رئيس هيئة النزاهة عن صحة خبر احتراق حوالي ٨٠٠ مليون دينار فقلت: فلتحترق.. الفلوس اللي ما تتصرف على الشعب عساها بالحرق.. وأردفت: لكني أخشى على الوثائق فتلك المتعلقة بعائدات العراق من النفط موجودة بالبنك المركزي وكذلك وثائق العقود وكل التحويلات للمبالغ العراقية.

- قبل أكثر من سنة حصل وان كنت في مؤتمر لمناقشة موازنة الدولة لعام ٢٠١١ وكان من بين الحضور السيد مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي - حاليا نائب - محافظ البنك المركزي وفي معرض حديثه أشار إلى وجود مبلغ تأته (على حد تعبيره) يبلغ ٤٣ ترليون دينار عراقي.. فلم أعقب ولكن في الاستراحة التصقت به وقلت له همساً هل قلت انه يوجد مبلغ تأته يعادل ٣٠ مليار دولار؟ قال نعم والله.. قلت له هل تتذكر حكمت العزاوي محافظ البنك المركزي في حقبة صدام..؟ قال: نعم.. قلت له: نفرض أن خبرا وصل إلى صدام يقول بأنه يوجد مبلغ تأته مقداره ٤٣ ترليون دينار ماذا يصنع به باعتقادك..؟ قال: يصكه..! فلم أضف على كلامه وعندما عدنا إلى الاجتماع طلبت الكلام وحكيت لهم المحادثة التي دارت في استراحة شرب الشاي بحذافيرها وقلت لهم أنا أجزم بان ثلاثة أرباع الحكومة ينرادلها صكه.. طبعاً من ذلك اليوم بطلوا يستضيفوني..

خامساً: سجل الحكومة مع البنك المركزي يتضمن الآتي:

١. الحكومة حاولت السحب من احتياطي العملة العراقية في البنك المركزي لدعم الموازنة السنوية وهو إجراء خاطئ للأسباب التالية:

الأول: لأن الاحتياطي النقدي في البنك المركزي وظيفته خطيرة للغاية والمساس به من اكبر الكباثر فهو ضامن لاستقرار الدينار ودونه تعود الحالة إلى ما كانت عليه في عهد صدام ومجرد التفكير في ذلك كارثة...

الثاني: إن القدرة الاتفاقيه للحكومية متدنية وهي لم تصرف موازنتها السنوية في أي من السنوات الماضية ولا يتعدى استغلال المبالغ في الموازنة الاستثمارية عن ٤٠٪. فلماذا السحب من الاحتياطي الخاص بثبات العملة..؟

٢. الحكومة حاولت بسط سيطرتها على البنك المركزي مثلما فعلت مع الهيئات المستقلة وهو أمر مخالف للدستور من جانب ومن جانب فانه يزعزع ثقة الدول الأجنبية بالبنك المركزي كون استقلاليته عن السلطة التنفيذية باتت مثلومة... وسبق إن رفض الشيببي قرار رئيس الحكومة نوري المالكي بإلحاق البنك المركزي به باعتباره هيئة مستقلة تابعة للبرلمان وصدر قرار المحكمة الاتحادية بربط الجهات المستقلة ومن ضمنها البنك المركزي برئيس مجلس الوزراء لكن مجلس النواب رفض ذلك بشكل قاطع...

٣. الضجة التي أثيرت مؤخرا ضد سنان الشيببي محافظ البنك المركزي كانت الأوراق فيها مختلطة.. فالسيد رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب يشير إلى عدم وجود فساد ولكن توجد إجراءات تتعلق ببيوعات العملة الأجنبية شابها الكثير وتلحق أضرار كبيرة بالعراق... والسيد عبد الحسين الياسري من اللجنة المالية في مجلس النواب وعضو لجنة تقصي الحقائق المشكلة لتقصي أوضاع البنك المركزي يشير إلى أن لجنته لا تعلم ولم يؤخذ رأيها في إصدار مذكرة توقيف بحق الشيببي هيئة النزاهة نفت أن تكون طرفا في مذكرة القبض بحق الشيببي وأنها تسلمت الملف الخاص بالبنك المركزي.. وهذا يعني ضمناً أن أوامر القبض صدرت قبل أن تقوم هيئة النزاهة بإجراءاتها.. الشيببي نفسه يقول انه سبق إن حاول إبعاد ٤ مدراء عامين محسوبين على حزب رئيس الحكومة من البنك المركزي إلا أن رئيس الحكومة منعه مشيراً بان إقالة أو إبعاد المذكورين من صلاحية مجلس الوزراء... مجلس النواب يقول أن إيقاف رئيس الوزراء لمحافظ البنك المركزي وسحب يده وتعيين بديل عنه بالوكالة كلاهما يشكل خرقاً للدستور لأن الارتباط الإداري للبنك المركزي بمجلس النواب وفي هذه الحالة فان إقالة المحافظ أو تعيين بديل عنه كلاهما من اختصاص مجلس النواب وليس رئاسة الحكومة باعتبار أن البنك المركزي من الهيئات المستقلة التابعة للبرلمان.. وهو قول صحيح وسبق إن اتخذ رئيس الوزراء نفس الإجراء في هيئة النزاهة فقد أقال رئيس هيئة النزاهة وعين آخر من قبله وقلنا في حينه أن الإجراء يتعارض مع أحكام الدستور..

من جانبه فقد صرح كمال الساعدي المقرب من رئيس الحكومة وأحد قياديي حزبه بان الذين يعارضون الإجراءات المتخذة ضد محافظ البنك المركزي هم واحد من

ثلاثة: إما صاحب بنك كان مستفيد من وجود الشبيبي أو عضو مجلس نواب كان يدخل طرفاً في صفقات بيوعات العملة الأجنبية أو انه لا يعرف شيئاً.. وعاد ليقول (إن الحديث يدور حول الشبهات التي تحوم على عمل البنك المركزي العراقي وليس الشبيبي وأضاف إن ما حصل في البنك لا يتحملة شخص واحد أو حتى صنيعه شخص بل مجموعة قد تكون كبيرة تصل حدودها إلى خارج البنك من خلال بعض أصحاب المصارف الأهلية والشركات المالية (الصيرفة) والتجار الوهميين الذين ثبت تورطهم بتهريب العملية.. وأشار الساعدي إلى أنها سلسلة حلقات بدايتها في البنك المركزي و نهايتها لا احد يعرف إلى أين تمتد، وان من المستبعد حتى اللحظة توجيه أي تهمة إلى الشبيبي والقضية لا تتعلق به إطلاقاً والقضاء سيثبت هذا...) لقد اشلون سحبتوا يده وأصدرتم أوامر قبض بحقه..؟..

أنا شخصياً أقول لكم شيئاً مفيداً وهو الآتي: باعتباره يدرس قانون هذه الأيام فان صديقي النائب كمال الساعدي يعرف عن موضوع اسمه السوابق الجنائية.. وانتم يا صديقي لديكم سوابق ومادامت السوابق المشار إليها موجوده أعني:

١. السعي للسحب من احتياطي البنك المركزي خلافا للسياسة المعتمدة من قبله.
٢. السعي لفرض السيطرة على البنك المركزي خلافا للدستور..
٣. الضجة التي أثارتموها ضد محافظ البنك المركزي ومحضرين صديقنا عبد الحسين العنبيكي بديلاً.

وداعتك لو تروح أنت والجماعة كملحق لحجاج الديار المقدسه لهذا العام وتحضنون الحجر الأسود وتجيبوه للمنطقة الخضراء وتعرضوه أمام شاشات التلفاز وتحلفون بيه بالسرا بأنكم ما متقصدين الشبيبي..محد يصدك... ليش..؟ لأن عندكم سوابق وما تعوفون هاي الحالة.. وإلا فان الصحيح هو الالتزام بالدستور ولا تستهدفون ذلك ولا تستهدفون هذا وإشارة بسيطة إلى الجهات المختصة بمكافحة الفساد تقولون لهم: نشك بوجود قضايا فساد في البنك المركزي أو غيره فيمارسون واجباتهم في التحري والتدقيق والتحقيق.. وكفى الله المقربين شر القتال.. تمام..؟ لو مو تمام..؟؟.

هذا المسلك يدفع باتجاه:

١. تسفيه قضية مكافحة الفساد وإظهارها وكأنها تثار لمرامي وأهداف شخصية وحزبية لا صلة لها بمواجهة الفساد..مما يؤدي إلى ردة فعل ضدها تفضي إلى ترك الأمور على الغارب والتعامل مع الفساد باعتباره أهون من قضية استغلاله لأغراض أخرى.

٢. التآليب ضد أجهزة مكافحة الفساد تمهيدا لالغائها...

حول.. مطالبة الائتلاف للحكومة بتقديم كشف عن ٣٠٠ مليار دولار صرفت على الخدمات

موسى فرج ٢٠١٠/٧/١٧

نشرت وسائل الإعلام العراقية خلال الأيام الأخيرة الفاتنة مطالبة الائتلاف الوطني لحكومة المالكي المنتهية ولايتها تقديم كشف حسابي إلى مجلس النواب عن ٣٠٠ مليار دولار صرفت على الخدمات.. جاءت المطالبة وفقا لوسائل الإعلام على لسان القاضي جعفر الموسوي عضو الائتلاف الوطني.. ورد عبد الهادي الحساني عضو قائمة دولة القانون (كتلة الحكومة) بأن الطلب تعجيزي، وأنه توجد في العراق جهات رقابية مختصة.. ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين وأن ذلك من اختصاصهم.. ولوضع الحقائق كما هي أبين الآتي:

١. أن مطالبة السيد عضو مجلس النواب مشروعة وسبق أن كانت تلك مطالبتي يوم كنت اشغل منصب رئيس هيئة النزاهة (وبكتب رسمية) وبعد مغادرتي الهيئة ولكن لم يحصل وهي قانونية لأن الحكومة مؤتمنة على أموال الشعب يتوجب عليها إنفاقها للأغراض المحددة لها حصرا، وان تحقق من جراء صرفها لتلك الأموال نتائج حقيقية ملموسة ومرئية يمكن قياسها.. وأي أخلال في القيام بذلك يعرضها مجتمعة ومنفردة للمساءلة القانونية وفقا للقانون والدستور..

والموقف القانوني للحكومة في هذا الجانب مشابه تماما لموقف أمين الصندوق وصاحب العهدة.. ومعروف أن أمين الصندوق أو المسؤول عن عهدة يقول عند انتهاء مسؤوليته لأي سبب: هذا ما تسلمته منكم ووفق الوقائع الثابتة وهذا المصروف وفق الأسانيد المقبولة وتفضلوا هذا ما تبقى مما سلمتموه لي (وفي الممارسة الشعبية يقال: هذا حلالكم والله بدالكم..)، وعندها يتم ملاحقة صاحب العهدة فيسأل عن النتائج التي حققها مقابل الأموال التي صرفت.. وبعد التأكد من سلامة موقفهما يمنحان براءة الذمة وألا فإن ذمتها تبقى معلقة (مشكولة) وفق التعبير السائد في اللهجة العامية في

العراق...

٢. كافة الدلائل الميدانية تشير إلى أن أموال الشعب العراقي تعرضت إلى فساد وتبديد غير مسبوق.. وسيد الأدلة في ذلك هو حجم النتائج المتحققة مقابل ما صرف من أموال فعندما يكون حجم الأموال المصروفة خلال ٤ سنوات ٣٠٠ مليار دولار ولو قسمت على أربع سنوات لكانت الحصيلة ٧٥ مليار دولار سنويا وهو ما يعادل خمسة أمثال موازنتي سوريا والأردن مجتمعين ولا يتم توفير ماء كالذي يحصل عليه شعبا الدولتين الشقيقتين ولا الكهرباء الذي يحصل عليه شعبا الدولتين الشقيقتين ولا الدواء ولا الغذاء ولا التعليم ولا العلاج ولا السكن ولا الخدمات..فان الأمر مريب.. وأنه لا يخرج من أحد الأمرين المعروفين: أما أن يكون المال قد تعرض للسرقفة أو تعرض للتبديد والنتيجة واحده..

٣. وعندما يرد السيد رئيس الحكومة عندما يسأل عن الفساد من قبل أية وسيلة إعلامية ويواجه الشعب بالجواب التقليدي القائل بأن الذين يقولون بوجود الفساد في العراق ما هم إلا بعثيون فانه عند ذلك يرتكب خطأين (حاشاه من الخطأ!..).

الخطأ الأول: أنه يرمي عراقيين بما هو ليس فيهم.. فانا أقول باستشراء الفساد لكني لست بعثيا بل وأعرف كم من المحيطين به من البعثيين... وليس من المنطق أن يرمي كل من يقول أن في العراق فسادا بأنه بعثي فمنظمة الشفافية العالمية ليست بعثية ولا منظمات الأمم المتحدة بعثية..

الخطأ الثاني: أنه يمنح تزكية مجانية للبعثيين.. لأنهم أن كانوا وحدهم يقفون في مواجهة الفساد فأن ذلك يعني أن البعثيين مستقيمون ونزيهون وتبعاً لذلك وطنيون وهم دون غيرهم يتمتعون بهذه الخصال وفي هذه الحالة.. فعلام (الهوسة بالعراقي) واستقدام جيوش الكوكب ضدهم وإسقاط نظامهم وقتل كبيرهم وتغيير علمهم وتبديل نشيدهم..؟.

الأمر لا تناقش بهذه البساطة.. المثل العراقي يقول والأمثال تضرب ولا تقاس (أقول لك هذا السبع.. تقول هذا أثره!.. السبع وين؟ ومجرد أثر.. وين؟).. تقول ماكو فساد.. والمظاهرات تعم المدن بسبب النقص بالكهرباء!.. الناس طوابير على البنزين ووزير النفط يقول السبب هو الزحام بسبب زيارة الأمام الكاظم!.. يعني استخدام مزدوج

للزيارة.. والاستخدام المزدوج للأشياء ممنوع بموجب القرارات الدولية فمن جانب يتم توظيف الجمع المليونى من الناس الزائرين لأغراض سياسية وإظهاره وكأن الناس قدمت إلى بيوت المسؤولين وليس للأئمة!.. ومن جانب إصاق الفشل في توفير البنزين على زحام الزيارة!.. هذا هو الاستخدام المزدوج.

٤. أما عن موقف البعثيين من الفساد فالهدف منه استغلال الفساد لتأليب الناس ضد الحكومة وضد التجربة السياسية بهدف إسقاطها والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣ أما حقيقة موقفهم من الفساد فهم رب الشوية والبعير.. وعدم القول بوجود الفساد قبل عام ٢٠٠٣ لا يعني عدم وجوده فان استخدام صدام للأموال العراقية المخصصة للغذاء والدواء لبناء قصور يعادل كل الفساد الذي تبعه.. واستخدام جث أطفال العراق لعرضها في أساليب دعائية رخيصة وموغلة في الوضاعة للحصول من المجتمع الدولي على الأموال وصرفها في ملذاته وحزبه تعادل ممارسات الفساد لعشر عقود قادمة ولكن كان من غير المطروق التطرق للفساد بسبب الاستبداد.. وهامم البعثيين قد بسطوا رؤيتهم القائلة بأن نظامهم الأفضل على الشارع العراقي ولكن ليس لأنى وغيرى وقفنا ضد الفساد بل لأنكم أنتم أمعنتم في الفساد.. هم اليوم يسيطرون على فضائيات ومواقع الكترونية ويروجون لذات المصطلحات الموغلة في التخلف هم لا يصنفون الشعب العراقي على أسس عرقية وطائفية فقط بل على أسس الشروكية والشعب المختار! وهي قطعاً مفاهيم متخلفة على الطائفية والعرقية.. وفي فضائياتكم يحذف كلامى بشأن الفساد هذا إذا أنا أفلت من رقابتكم التي تسد الأبواب والمنافذ.. وفضائياتهم لا تريدنى أقول فقط أنكم أمعنتم في الفساد.. لكنهم يريدون منى كلاماً آخر.. نعم يريدوننى أن أقول: هو البعث والبعث هو.. المفتقد والمرتجى والمنقذ.. وبعد أن كانوا يقولون ذلك همسا باتوا يجهرون.. تبا للبعث والفساد على حد سواء.. وأنى لأحمد الله أن لم يبق من العمر غير وشلة وهي ليست مخصصة لا للبعث ولا للفساد.. الأمر الذى يتيح لى القول للبعث والفاستدين على حد سواء كلاكما كشعرة في مفرقى..

٤. الفساد لا ينحصر في الـ ٣٠٠ مليار دولار التي يقال أنها صرفت على الخدمات وهي ما تم تخصيصه من الإيرادات المقبوضة من قبل الحكومة.. مطلوب وقبل فحص الفساد في المصروفات ينبغي فحص الفساد في الإيرادات من خلال التأكد من أن ما تم

قيده على انه إيرادات هو ما تم قبضه فعلا من خلال فحص قائمة الإيرادات وبنودها أربعة: إيرادات النفط والغاز، الضرائب والكمارك والمكوس والإيرادات الأخرى، القروض والمنح الدولية، وأرصدة البنك المركزي المخصصة لاحتياطي استقرار العملة..

٥. وأمر الفساد لا يقف عند حدود المصروفات والإيرادات بل يمتد ليشمل المنبع.. والمنبع هو مصدر الإيرادات.. يعني النفط.. فهل أن كميات النفط المستخرجة من الآبار تحولت إلى إيرادات و دخلت خزينة الحكومة أم أن بعضا منها تسرب ليدخل في جيوب أخرى؟ لقد قلت شخصا وبحكم وظيفتي سابقا بأنه وبحدود ٣٠٠ - ٥٠٠ ألف برميل من النفط يسرق ويهرب يوميا فقامت القائمة ضدي من الحكومة والأحزاب.. وقلت أن حقولا وآبارا نفطية عراقية في الفكة والطيب سرقت.. وقامت قائمة الحكومة والأحزاب ضدي.. وقالوا أنه يسعى لإسقاط الحكومة!.. وتقويض التجربة الديمقراطية! والعملية السياسية!.. في حين كنت أقول أن مواجهة الفساد لا تسقط الحكومة بل يسقطها ممارسة الفساد والتستر على الفساد... والنتيجة؟.. إن تصريحات الشهرستاني وزير النفط الفدرالي تعالت ضد المسؤولين في إقليم كردستان فكان رد وزارة الخارجية أنها قالت: نعم قد استولت إيران على الحقول النفطية وهذه الأدلة موثقة ولم يمضي طويل وقت حتى دخل الجيش الإيراني تلك الحقول.. وماذا بعد؟ هاج الشعب وماج فسحبت إيران جيشها وأبقت جنود يمنعون العراقيين من الاقتراب... هل هذا حصل؟.. أما عن قولي بشأن سرقة وتهريب النفط؟.. ففي مؤتمر صحفي لوزير النفط الشهرستاني مع وزير التخطيط بابان قبل أيام صرح غاضبا بأن المسؤولين في إقليم كردستان يهربون المشتقات النفطية إلى إيران.. ونشرت وسائل الإعلام معلومات مصورة تشير إلى أن نحو ١٠٠٠ شاحنة تعبر يوميا الحدود إلى إيران وكل شاحنة تحمل ٢٢٦ برميل نפט مهريا يعني ٢٢٦ ألف برميل يوميا.. رد وزير نפט إقليم كردستان بأنهم ليسوا وحدهم يقومون بذلك اذ أن ١٠٠ ألف برميل تهرب يوميا إلى عبادان من الجنوب.. وفي هذه الحالة فأن المجموع يكون ٢٢٦ + ١٠٠ ألف = ٣٢٦ ألف برميل (واستنادا إلى أقوال المسؤولين الحكوميين وليس غيرهم..) يعني ضمن الحدود التي قلتها قبل سنتين بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ ألف برميل تهرب يوميا.. مع تطور لافت.. وهو أن الـ ٢٢٦ ألف برميل هي نפט مكرر أي مشتقات وهذه قيمة شراء البرميل الواحد منها يعادل سعر بيع ٢٠ برميل خام!.. فأذن ما ينبغي مراجعته في الجانب المالي لا ينحصر في ٣٠٠ مليار دولار

التي تمثل المصروفات فقد وإنما الإيرادات أيضا ووعاء الإيرادات كذلك...

٦. ولا يقف الأمر عند ذلك.. فهناك أمر آخر مهم أعني به القرارات والأوامر التي أصدرتها الحكومة مخالفة للدستور والقوانين ويتطلب مراجعتها وإلغاءها وإزالة آثارها وتحميل المسؤولين عن إصدارها المسؤوليات الناجمة عنها وما نجم عنها من آثار..

٧. أما الأمر المهم الآخر فهو مراجعة الخروقات والانتهاكات لحقوق الإنسان بكافة صورها وتحديد مرتكبيها والمسؤولين عن خلق البيئة لاحتضانها وتحميلهم المسؤولية عنها بموجب القوانين النافذة.. هذا ما يجب مطالبة الحكومة به وليس ٣٠٠ مليار دولار فقط، وليس حكومة المالكى فقط بل يتم لاحقا الرجوع على ممارسات الحكومات السابقة طبقا لما ورد في قانون هيئة النزاهة الذي حدد يوم ١٧/٧/١٩٦٨ فما فوق هي الفترة المشمولة بمراجعتها وتحديد ممارسات وأفعال الفساد فيها.. ولكن هل يتم ذلك من خلال تقديم الحكومة كشفا حسابيا إلى مجلس النواب؟ كما يريده السيد الموسوي؟ أم من خلال قيام أجهزة الرقابة الحالية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين) وبظروفها الحالية؟ لا.. لا هذا ولا ذاك.. لأن الحكومة بإمكانها تقديم أطنان من الكشوفات ومجلس النواب بوضعه الحالي القائم على الكتل السياسية وغير المكشوف ظهره إلى الشعب مباشرة فإن كل كتلة تدفع عن أتباعها وتكتفي بالهجوم على الكتلة الأخرى وعند منطقة التعادل في الضغوط يتوقف الجميع ونقطة تعادل الضغوط تلك تعني أنت أسكت وأنا أسكت.. والتجربة للسنوات الماضية غنية في هذا الجانب.. أما الجهات الرقابية في العراق فإنه أن كانت الحكومة قد فرضت هيمنتها على البرلمان لا بسبب قوتها بل بسبب ضعفه وطبيعته تركيبته.. فأنها من باب أولى قد فرضت سطوتها على الجهات الرقابية وباتت تلك الجهات أسيرة الرضا عنها من قبل الحكومة و الكتل البرلمانية لأن وجود المسؤولين عنها في مواقعهم أو التجديد لهم متوقف على ذلك.. نعم بإمكانها فعل شئ في حال توفر واحد من ثلاثة:

١. أن تكون الحكومة حكومة تكنوقراط ليست لها أية صلة حزبية بمكونات البرلمان فيمارس البرلمان رقابته عليها بأكبر قدر من الفاعلية..

٢. أو أن يكون أعضاء البرلمان ولاءهم ينحصر بالشعب وحده وليس للكتل أو الأحزاب التي منها تتكون الحكومة...

٣. أو أن تكون الجهات الرقابية مستقلة تماما عن الضغوط من قبل الحكومة أو الكتل الحزبية وأن يتمتع القضاء بذات القدر من الاستقلالية.. بحيث تقول الجهات الرقابية هذا فاسد دون أن تسعى لمرضاة الحكومة أو تخاف منها ودون أن تسعى لمرضاة الكتل أو تخاف منها والقضاء يحبس دون السعي لرضا الحكومة أو الخشية منها ودون السعي لرضا الأحزاب أو الخوف منها.. أما في الحالة العراقية الراهنة فإن في جيب كل عضو من أعضاء مجلس النواب قائمة بالمناصب الوزارية أو المعادلة لدرجة وزير ومن ضمنها مناصب الأجهزة الرقابية والقضائية لغرض إعادة توزيع تلك المناصب محاصصيا وفي نفس الوقت فإن عيون أولئك المسؤولين مشدودة إلى الباب الخارجي ففي أية لحظة تحضر قوة عسكرية.. وأذن إن أريد للسهم أن لا يكون طائشا أو يكون غرضه إعلاميا ليس أكثر فإن الرمية الناجعة تكون الآتي:

١. يتم اختيار شخص مختص بمكافحة الفساد مستقل سياسيا وذي شخصية مستقلة عن الضغوط والأهواء.. لا يعين بمنصب ولا يوعد بالتعيين بمنصب..
٢. يخول بسلطة المراجعة والفحص والتدقيق والتحقيق لكافة أجهزة الدولة بما فيها مكاتب الرئاسات الثلاث...
٣. وله الاستعانة بالمختصين من موظفي الدولة وخارجها بشكل مؤقت وعلى غرار حملة الانتخابات أو التعداد السكاني.. يقسمهم إلى ٥ فرق فرعية: فريق يختص بفحص مصير الـ ٣٠٠ مليار دولار، وفريق يختص بفحص حقيقة إيرادات الحكومة، وفريق يختص بفحص منابع الإيرادات وخصوصا النفط، وفريق يختص بفحص قرارات وأوامر الحكومة وتحديد المخالف منها للقانون والدستور وآثاره والجهات الضالعة، وفريق يختص بفحص واقع حقوق الإنسان وتحديد الخروقات أو الانتهاكات..
٤. يحدد سقف زمني لانجاز المهمة أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ المباشرة ويقدم مسؤول الفرق التقرير التفصيلي إلى الشعب العراقي من خلال وسائل الإعلام وعلى غرار إعلان نتائج الانتخابات، ونسخة تقدم إلى مجلس القضاء الأعلى لاتخاذ الإجراءات القانونية ونسخة تقدم إلى مجلس النواب ونسخ إلى الجهات الرقابية الثلاث في العراق ونسخة يحتفظ بها رئيس الفرق..... للذكرى!..

بالمناسبه: أقول لكم سر صغير.. لو جاءت حكومة مناهضة للحكومة الحالية وماليه يديها من أغلبية برلمانية مقبولة لجعلت من هذا الذي أقوله باكورة أعمالها ليس لأنها نزيهة للكشر ولكن لأن جل اهتمامها ينصب على شيء واحد: أن تلعب بالجماعة طوبه.. وبعد أن تروي غليلها ..تبز السابقون وتزيدهم حفنتين.. ولذلك فان حتى موضوع تداول السلطة سلميا بات في خبر كان.. لأنه يعني اللعب بالآخر طوبه.. وماكو عاقل ينطي قفاه مختارا كي يلعبوا بقفاه طوبه..كلشي ولا القفا..!

قضية اللامركزية والفيدرالية في العراق...

موسى فرج

اللامركزية ماذا تعني..؟ أهدافها..؟ شروط تطبيقها..؟ واقع الحال..؟.

الفيدرالية.. ماذا تعني..؟ أهدافها أغراضها؟.. واقع الحال..؟.

الكونفدرالية.. ماذا تعني..؟ أهدافها؟، أغراضها، واقع الحال..؟.

ماذا يجري في العراق..؟

أولا: اللامركزية:

اللامركزية في الإدارة تعني تفويض الصلاحيات.. وهي نوعان:

إداريه: ويقصد بها تفويض الصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأدنى.

وجغرافيه: وتعني نقل بعض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية دون أن تفقد الهيئة المركزية رقابتها على السلطات المحلية ودون أن تفقد قدرتها على التوجيه لتحقيق الاتساق والانسجام في حركة الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودون أن تفقد الدولة وحدتها وترابطها...

الهدف من اللامركزية:

١. منع تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية.. والحيلولة دون الاستبداد والانفراد بالحكم...

٢. تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم ومشاركتهم في

صنع القرارات على مستوى البلاد.

٣. تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في كافة مناطق الدولة..

ويقصد بالتنمية المكانية المتوازنة: توزيع ثمار التنمية ووسائل الرفاه الاجتماعي على سكان الدولة بشكل عادل، ودون تركيزها في مكان على حساب حرمان بقية السكان في مناطق أو منطقة أخرى..

تاريخ المركزية في العراق:

١. منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ونظام إدارة الدولة المعتمد في العراق هو النظام المركزي..

٢. في الستينيات جرت محاولات محدودة لتطبيق الإدارة المحلية من خلال تفويض إدارة الأنشطة البلدية في المدن إلى السكان المحليين...

٣. في عام ١٩٦٩ صدر قانون المحافظات رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ وتم بموجبه تأسيس مجالس للمحافظات.. واستحدثت أيضاً وزارة سميت بوزارة الحكم المحلي ترتبط بها المحافظات بدلاً من ارتباطها بوزارة الداخلية، واستحدثت أربع محافظات هي: دهوك وصلاح الدين والنجف والمشي.. لكن سلطة البعث أغلقت الأبواب دون التسرب إلى تلك المجالس واحتكرتها للبعثيين والموالين للحزب واستخدمت تلك المجالس لأغراض تعبوية دعائية للنظام الحاكم.. كما أنها أصدرت قراراً باعتماد الحكم الذاتي في المنطقة الكردية لكنها عملياً أفرغته من مضمونه..

٤. في أواخر السبعينيات جرت محاولات لدفع الحكومة باتجاه تبني تنمية مكانية متوازنة وعادلة إلا أن تلك الجهود لم تتجح واستمر توقيع المشاريع عشوائياً حتى أن أضخم تلك المشاريع قد تم إنشاؤه قريباً من الحدود مع إيران في البصرة أو قرب الحدود مع سوريا في القائم مثلاً.. وهي قريبة من إسرائيل أيضاً وبالنتيجة فإن تلك المشاريع لم يبق منها شاخص على الأرض عندما وضعت حرب الثماني سنوات أوزارها..

أما توزيع وسائل الرفاه الاجتماعي من مشاريع بلدية وسياحية وخدمية فقد اختصت بها مناطق سكن أركان نظام الحكم دون غيرها تتبعهم أينما حلوا في وقت بقيت فيه مناطق العراق تفتقر إلى أي شئ يسمى بنية تحتية...

٥. لأسباب دعائية سياسية ترمي إلى التمسح بأثواب الاشتراكية حيث كانت الورقة الراححة في تلك الحقبة فقد توجه النظام إلى إقامة رأسمالية الدولة فكل شئ مملوك للدولة بدءاً بالنفط وانتهاء بالدجاج والماعز ولكل من تلك الحيوانات شركة عملاقة خاصة بها متسيبة ومتسريلة وفاشلة...

٦. وقد اعتمد التخطيط المركزي في تلك الحقبة لكنه لم يكن التخطيط الشامل.. ومن الناحية المالية تم فصل الموازنة السنوية الخاصة بالمشاريع وسميت بالمنهاج الاستثماري عن تلك المتعلقة بالنفقات التشغيلية للدولة وسميت بالميزانية الاعتيادية، لكن التخطيط لم يكن شاملاً أو متسقاً أو دقيقاً لكنه مظهري ولإسقاط فرض ليس إلا.. واقصد بعدم الشمول انه شمل بعض القطاعات وخصوصاً الصناعة والزراعة دون غيرها، أما عدم الاتساق فان خطط القوى العاملة كان يتم إعدادها بمعزل عن العلاقة مع مدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية، ولكن كانت توجد خطة خمسية وسنوية خاصة بالتنمية الإدارية لإعداد القوى العاملة الإدارية في ضوء الخطة الاقتصادية...

٧. ومن الطريف مما علق بذاكرتي أن المحافظين ومسؤولي الدوائر الزراعية كان عندما ينعقد المؤتمر السنوي لهم في وزارة التخطيط لتحديد الأرقام المخططة للإنتاج الزراعي السنوي تتصاعد هستريا السعي وراء التصفيق عندهم فان وجد احدهم أن زميله بالغ في الأرقام المستهدفة فاستحق التصفيق فانه يسارع إلى الالتزام بضعف تلك الأرقام كي يبرز صاحبه ويستحق تصفيقا أكثر.. ولكن بالنتيجة فان خيرهم لا يحقق ٣٠٪ من المخطط فتمت معاقبتهم فكان إن تحولوا من المبالغة في التضخيم إلى المبالغة في التقزيم فيراجع أرقام المتحقق خلال السنوات الماضية ويستهدف نصف معدل المتحقق سنويا وعندما يحضر لمناقشة تنفيذ الخطة يكون قد حقق أرقاما تفوق المخطط القليل أصلا فيتصاعد التصفيق أيضا.. والأمور تدار بهذا المستوى...

٨. وبعد قيام نظام صدام باجتياح الكويت وفرض الحصار على العراق تم التخلي عن كل شئ الخطة الاقتصادية والمنهاج الاستثماري وحتى الموازنة السنوية تم تركها وصارت هبات ومنح الرئيس القائد بديلا عن ذلك.. وعلى اثر انتفاضة آذار ١٩٩١ تم إلغاء وزارة الحكم المحلي وتمت إعادة ربط المحافظات بوزارة الداخلية وانتدب لها محافظون ومسؤولون لإدارة الوحدات الإدارية ممن بز أقرانه بالدموية والقسوة والعفونة

من العاملين ضمن أجهزة صدام الأمنية...

الأضرار الناجمة عن المركزية:

الأمر الذي تسبب في نتائج خطيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية.. أهمها:

أ. اختلال التركيب السكاني في العراق حتى أن ثلاث محافظات هي بغداد والبصرة والموصل تستحوذ على أكثر من نصف سكان العراق في حين يقل مجموع السكان في الـ ١٥ محافظة الأخرى عن ٥٠٪.. حصل ذلك من جراء الهجرات المستمرة للسكان من مدن ومناطق العراق الأخرى بسبب توفر فرص العمل في المحافظات الثلاث المذكورة بدرجة أفضل نسبيا عما هو عليه الحال في بقية المحافظات وأيضا توفر نسبة أفضل من الخدمات.. لذات السبب حصلت الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن.. وخصوصا المدن الكبرى، كل ذلك رافقه الفقر والفقر المدقع في العراق والبطالة التي لم تفارقه يوما وخدمات وجهتها نزولا بدلا من الصعود كي تضمر وتضم...

ب. تدمير الاقتصاد العراقي من خلال إهمال وتحطيم الإمكانيات الهائلة التي تشكل عوامل تفوق فيه دون غيره خصوصا الأرض والماء والثروة الطبيعية والموارد البشرية (باستثناء جهود يتيمة بذلت في حقبة مجلس الأعمار) فالأرض تم تسليمها إلى إقطاعيين وأغوات استمرارا لمنهج الحكم العثماني للعراق فأمعنوا في حرمانها من القوى العاملة من خلال ممارسة الظلم والقسوة ضد الفلاحين فهجروها إلى المدن ليشكلوا انطقه من بيوت الصفيح حولها ويعملوا خداما وحدقجيه وزاولوا المهن المتدنية وبعد إصدار حكومة ١٤ تموز ١٩٥٨ قانون الإصلاح الزراعي سلمت للفلاحين أرضا خاوية تفتقر إلى البنى التحتية ورأس المال فكانت النتائج عكس ما أرادته مشرعو القانون ولم تبذل جهود تذكر للإفادة من إمكانيات العراق المائية طيلة تلك العقود فكانت نعم دجله والفرات تتقلب إلى نغم وفيضانات سنويه تدمر المحاصيل الزراعية في أوقات الحصاد وفي حين توجهت دول المصدر وخصوصا تركيا وسوريا إلى تعظيم الإفادة من إمكانيات النهرين وإقامة السدود فان الحكومات العراقية المتعاقبة كانت مشغولة بالحرب على كراسي الحكم..

أما فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية والمعدنية على وجه الخصوص فان الأمر

اختزل بالنفط وحده وبشكل مشوه أيضا إذ اختزل استثمار الثروة النفطية على الاستخراج والتصدير دون التصنيع، وتم إهمال حتى الغاز المصاحب للنفط فضلا عن الكبريت والفوسفات والمعادن الأخرى التي تزخر بها ارض العراق.. وفيما يتعلق بالعنصر الأهم من ثروات البلاد أعني الموارد البشرية فقد تم تدمير إمكاناتها بشكل ممنهج وعنيف وسعت تلك الحكومات إلى تحويل المجتمع العراقي إلى مجرد قطاعان يوجهونها ضد بعضها تارة تحت لافتات قومية وتارة تحت لافتات مذهبية وأخرى تحت لافتات عشائرية..

الأمر الوحيد الذي نجحت فيه الحكومات المتعاقبة في العراق هو أنها جعلت من الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على مبيعات النفط (فان جيّم الأنبوب أو غلق.. يلتفت الحكام على ترجيات (أقراط) العراقيات ومخشلاتهن.. لكن الزمن الذي تمنح فيه العراقيات تراجعين ليصنع منها صدام تماثيله.. قد ولى، والعراقية اليوم تنزع البابوج لمن يطلب تراجعها وتقول: (ويل لكل همزة لمزه، الذي جمع مالا فعدهه...)) هذا هو حال الاقتصاد العراقي وليومكم هذا..

ج. تسببت المركزية في إغراق المجتمع العراقي بالفقر بالرغم من الثروات الهائلة التي يحتكم عليها العراق إلى جانب الافتقار إلى الخدمات الصحية والبيئية وخدمات التعليم والثقافة ولا تشذ عن ذلك المدن الرئيسية التي تشكل بيوت الصفيح انطقه متتالية تحيط بها من كل الجهات ويلفها البؤس والفقر والجهل والمرض...

د. أما في الجانب السياسي فقد أنجبت المركزية في العراق أعتى نظم الاستبداد في المنطقة وأكثرها جنوحاً الى الطائفية والعرقية والمناطقية حتى انه ولغاية ٢٠٠٣/٤/٩ فان المسؤولين الإداريين والأمنيين في معظم المحافظات يتم استقدامهم من قضاءين من أفضية العراق أو ثلاثة

هـ. وفي الجانب الثقافي والاجتماعي رسخت المركزية مفهوماً غريباً لدى الناس بأنهم عالية على الدولة وان الدولة المالكة لكل شئ مانحة ومرتفعة دون أن تكون مجبرة على ذلك الأمر الذي يجعلها خارج نطاق المساءلة والمحاسبة إنما الشعب هو من يُحاسب ومن تتم مساءلته وان طبيعة العلاقة بين الشعب والحكومة إنما هي علاقة ولاء مطلق وأحادي الجانب ويتم وصف أي خرق لهذه القاعدة من قبل الأفراد بأنها خيانة

للوطن.. في حين أن الموارد مواردهم والمقدرات مقدراتهم...

شروط تطبيق اللامركزية:

١. اللامركزية تشترط توفر كوادرات إدارية وفنية متخصصة وقادرة على النهوض بها ودون ذلك فإنها تتحول إلى مجرد فوضى تتسبب في تبيد الأموال والمقدرات أو يتم سرقتها (وهذا ما حصل حاليا..). لأن تحويل الصلاحيات يرافقه بالضرورة تحويل المهام والمسؤوليات فالمسؤولية دون صلاحية جنون لكن الصلاحيات بدون مسؤولية فوضى..

والمسؤولية لا يمكن أن ينهض بها غير الذي يحتكم على ما تتطلبه ممارستها من أدوات معرفية ومهارية عالية يعوض بها عن تلك التي كانت تستخدم في ظروف المركزية من قبل المركز وباتت خارج الاستخدام عند التحول إلى اللامركزية..

٢. اللامركزية تشترط أن ينهض بها التكنوقراط وليس غيرهم...

بالمناسبه: التكنوقراط بهذا المعنى لا يقصد به مجرد الحامل لتحصيل علمي أو فني..لا.. التكنوقراط هم الخبراء الذين لا ينتمون لأحزاب ولا يعملون لحسابها ولا يخضعون لها ولا يتمتعون بحمايتها.. إنما ينتمون للشعب ويعملون لمصلحته ويخضعون لمحاسبتها، فالتكنوقراط عندما ينتمى إلى الأحزاب المتصارعة على السلطة يوظف إمكانات الدولة ومقدرات الشعب لمصلحة الحزب الذي ينتمى إليه ويتمتع بحماية ذلك الحزب..

٣. واللامركزية لا تلغي دور المركز.. إذ يبقى الدور التوجيهي والتنسيقي والرقابي للسلطة المركزية قائم لأن الوحدة الإدارية المشمولة بالنظام المركزي لا يمكن أن تكفي ذاتيا بمدخلاتها أو مخرجاتها، وأيضا فهي لا تعيش بمفردها ضمن البلد إنما تشكل إحدى وحداته ولا بد أن تتسق في حركتها مع الحركة الإجمالية مع غيرها من الوحدات الإدارية ومع أجهزة الحكومة المركزية الأمر الذي يجعلها تسهم في تخطيط أهدافها ولكن تعتمد توجيهات عامة من المركز ليس بالمعنى الذي ينصرف إليه الحال في التخطيط المركزي والشامل إنما من خلال ما تقوم به الحكومة المركزية من توجيهات أو تخطيط تأشيرى.. وهي تخضع لمتابعة ومساءلة المركز إلى جانب ما يمارسه السكان المحليون عليها من رقابة ومساءلة..

٤. واللامركزية لا ينبغي أن تفهم بأنها تعني أن تكون الوحدة الإدارية بديلاً عن الحكومة المركزية في تعاملها مع القضايا المركزية التي تعم البلاد بأسرها فالجيش والأرض والثروة والقانون والقضاء ملكيات عامة لجميع سكان البلاد وكذلك الحدود والعلاقات الخارجية أيضاً أمور تدخل ضمن مهام الحكومة المركزية باعتبارها قضايا سيادية..

٥. واللامركزية لا تعني حبة أسبرين تعطى لمرة واحدة إنما تعني التدرج في منح الصلاحيات طبقاً لتطور الإمكانيات في ممارسة العملية الإدارية في الوحدات الإدارية..

الوضع بعد عام ٢٠٠٣.. حقبة الفوضى التي لم تكن خلافة:

١. فرهود الوظائف العامة: فلم ينحصر الفرهود في الممتلكات العامة وأموال الدوائر وأثاثها فقط في الفترة التي أعقبت سقوط نظام صدام إنما شمل الوظائف في الدوائر بشكل أوسع فذاك (خمط) قنفه وهذا (خمط) وظيفته مدير وذاك (حوسم) قاصه وهذا حوسم منصب قائممقام، وذاك فرهد بناية وهذا فرهد منصب محافظ.. وأغلبهم كان متعدد المواهب والاختصاصات عينيه وغير عينيه.. وانتشر الفرهود طويلاً وعرضاً وأفقياً وعمودياً.. حتى أن الفرهود لم يقف عند إشباع الواحد منهم لطموحاته الشخصية فحسب إنما بات ينظر بعين العطف والرعاية لطموحات أبنائه وبناته وإخوانه وأبناء عمومته والأقربين من العشيرة.. وبات يتحسب للمستقبل أيضاً فيختم ما طالته يده وفي نفس الوقت تتجه أنظاره إلى فوق دون أن يخشى أن تتكسر رقبتة، حتى أن أحدهم بعد أن خمط ما طاب له من مناصب المحافظة له ولذويه امتد به الطموح إلى دوائر الدولة العليا في بغداد فاستأمن أحد أخوته على منصب محافظ وامسك بجهاز الثريا إذ لم يكن النقال قد عرفته بطاح ما بين النهرين بعد.. ولم يفارقه لحظه.. هلو هلو طالباني.. هلو هلو بحر العلوم.. هلو هلو باجه جي.. ماذا يريد..؟ يريد يصير عضو مجلس حكم، أما أخوه الذي أوكل له أمر العباد في المحافظة فقد ألقى خطبة عصماء على أبنائها جاء في مطلعها وفقاً لأبناء المحافظة من رعيته الآتي: راح أسويلكم الماي أيزرج أتزرج..! وأسويلكم الكهرياء اتجدح أتجدح..! وأجا صيف وراح صيف.. والليل بعدو بأولو... أما في العاصمة فحدث ولا حرج

٢. أما مسألة التكنوقراط فقد استعويض عنها بالحزبوقراط والعشيريوقراط ولغاية

تاريخه مازال الجميع يطالب بتحقيق التوازن المحاصصي، رأيت أحدهم البارحه يلطم الحدود ويشق الجيوب مطالباً بالتوازن الطائفي في الوظائف الحكومية فهو بصفته احد أركان الحكومة والطبقة السياسية ينظر للوظيفة الحكومية باعتبارها غنيمة وليست وسيلة لتقديم ما ينبغي تقديمه من خلالها للناس.. ولن يتحقق ذلك من وجهة نظره وزملائه إلا بعد قذف آخر مسؤول من الطائفة الأخرى إلى صحراء لوط لاستعادة الحق التاريخي الذي يراه قد غمط في العراق...

٣. أما موضوع التحصيل العلمي والخبرة والجدارة والمعارف والمهارات.. فإنه يكفي أن أشير إلى أنه تنهى إلى علمي أثناء عملي في هيئة النزاهة أن احد المحافظين لا يحتكم إلا على شهادة الدراسة المتوسطة وعندما طلبت إحدى دوائر الهيئة من إدارة المدرسة المتوسطة التي أصدرت الشهادة تأييداً بصحة الصدور.. جاء جواب المدرسة يقول: إن مدرستنا خاصة بالبنات وليست بالبنين..! ومعروف انه في المدارس المتوسطة والثانوية في العراق لا يسمح بالاختلاط بين الجنسين حرصاً على سلوك النشء خصوصاً وهم في مرحلة عمرية حساسة.. لكنني قرأت قبل أيام بان وزير التربية قد أصدر أمراً يقضي بنقل التدريسيات في معهد للبنين إلى المعهد المختص بالبنات ونقل التدريسيين من معهد للبنات إلى معهد للأولاد.. تلافياً للاختلاط بين التدريسيين والتدريسيات.. وقد علقت على الخبر بقولي: وماذا فعل بشأن كادر الوزارة..؟ وهل أن مكتبه الخاص يضم ذكورا فقط..؟

٤. وأما عن الاتساق ووحدة الهدف بين المحافظات والمركز وبين الوزارات وبين الوحدات التنظيمية داخل الوزارات.. فإن أمراً غريباً قد حصل في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وما زال.. من سماته الآتي:

أ. هذه المحافظة مالكية وتلك مجلسية وهاتيك صدرية وتلكم فضيلية.. ما هو المعيار..؟

المعيار هو: من يحكم المحافظة..؟ حزب الدعوة أم المجلس الأعلى أم التيار الصدري أم حزب الفضيلة.. وعندما يزور رئيس الحكومة أو أي من الساسة محافظة يحكمها حزبه يستقبل بالورود والتهليل والتكبير أما في المحافظات الأخرى فإنهم إن تساهلوا معه يتصنعون عدم العلم بمقدمه المبارك (ويس حمايته تفتروياه..).

وقد لاحظت البارحة لقاءً على فضائية الحرة - عراق ضمن برنامج حوار مع صالح المملك نائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الذي أوشك أن يجهد بالبكاء لأنه قد زار محافظة الديوانية وعقد مؤتمراً ولم يحضره المحافظ.. لأنه لا يتبع له محاصصياً.. بل بلغ الأمر بمحافظين آخرين أنهم يقولون (إذا يوصل رئيس الحكومة إلى محافظتي أكرسر رجله..).

والطريف إن أحد شيوخ العشائر كان قد حوسم (فرهد) داراً تعود ملكيتها لوزير التصنيع العسكري في نظام صدام وآلت ملكيتها إلى وزارة المالية بعد سقوط النظام والشيخ لم يخل الدار (وجماله يصرح ضد الحكومة والعملية السياسية..!) فأقتحم العسكر الدار واستولى عليها..

في اليوم التالي عقد مجلس محافظة الانبار التي ينتمي إليها الشيخ اجتماع فوق العادة واصدر بياناً بحضور الشيخ (ضيف شرف) قرر بموجبه طرد مجالس الإسناد التابعة لرئيس الحكومة من المحافظة والاستيلاء على الأبنية التي تشغلها..(ووحده بوحده.. والبادي أظلم..!)

أما عن ممارسة المتابعة والرقابة من قبل الحكومة المركزية على المحافظات.. فقد تابعت من خلال التلفاز أن ممثل رئيس الوزراء يخطب في جمع من شيوخ عشائر الانبار قائلاً: هذا منو اللي يطالب بإقليم..؟ قولوا لي أسمه حتى نحيله إلى هيئة النزاهة حتى تشوف المليارات وين صارت؟!.. عندما سمعت هذا الكلام.. حقيقة استحييت بوصفي سبق ان كنت في تلك الهيئة وأعرف أن دورها ليس هراوة يهزها من يريد بوجه من يريد وقتما يريد إنما دورها غير ذلك...

وفيما يتعلق بفهم المحافظين للامركزية فيمكن الوقوف عليه من خلال تصريح لأحد المحافظين يطالب بان تسلمه الحكومة حصة محافظته من الموازنة الحكومية وإلغاء أية علاقه بالوزارات أو الحكومة المركزية..!

هذا ما يتعلق بالمحافظات أما الوزارات فأنت تعرف عائلية الوزارة من خلال الصورة الظاهرة على الجدارية التي تنتصب عند المدخل أو قريباً منه تعود لأي سياسي منهم.. وقد حصل إن زار أعضاء من مجلس النواب ينتمي بعضهم إلى حزب الفضيلة وزارة النفط بعد إن آلت حقيبتها إلى الشهرستاني.. وصادف أن رفع أذان الظهر للصلاة

فرفض نواب حزب الفضيلة الصلاة في مبنى الوزارة.. لماذا؟.. لأنها مفضولة..! وباريت على هاي وبس.. يوم كنت في هيئة النزاهة كنت خارجا في مهمة وقبل ان أضع قدمي في السيارة لاحظت ان أحدهم يحاول لصق ملصق على الزجاج الخلفي للسيارة وعندما أمعنت النظر بالملصق وجدته الشهادتين وسيفين ونخله خضر يعني العلم السعودي..! قلت: ما تفعل يارجل..؟ قال: كي يحسبوننا من جماعتهم وميستهدفوننا.. قلت له: احضر صورة فلان وفلان وفلان أيضا وحطهم بحضنك واكعد بالصندوق ودربونه ارفع هذا الملصق ودربونه ارفع الملصق الآخر لما يحلها حلال المصايب..!

وفي الوقت الذي كنا نسخر فيه من حقبة صدام حيث صورته تملأ الدوائر الحكومية وبأوضاع مختلفة فان فخامة جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق لن ترى صورة له بإستثناء واحدة معلقة على باب مقر حزبه قرب كراج علاوي ألحله (علما بان مبنى مقر الحزب.. أيضا محوسم) وربما فوق رأسه في مكتبه الرئاسي.. وفي الوقت الذي يقوم فيه بزيارات مكوكية إلى معظم دول العالم فان تحركاته في العراق تتحصر في السليمانية مسقط رأسه ومقر السيد السيستاني في النجف كونه مسقط البركه، اما بقية المحافظات فلم تكتحل عيون اهلهما بإبتسامته العريضة ولا بنكاته العذبة التي تقول: لا كهربا لاماي والفرشه بردي.. فوك القهر والضيم ريسنا كردي...

وفيما يتعلق بالأداء في المحافظات فان معظم المبالغ تصرف على الإعادة والارتداد العكسي للأرصدة.. وعندما تقول الحكومة المركزية سأسحب صلاحيات من بعض المحافظات بسبب فشل إدارتها يردون عليهم: وهل أنكم أفضل منا حالا..؟ ولو قرأت أسماء من تعتمدهم الحكومة المركزية كمنسقين بينها وبين المحافظات لخنقتك العبره فهي تعتمد الكاريكتيرات من الناس لمجرد أنهم يسبحون بحمدها بكرة وأصيلا.. الأمر الذي يثير حنق الناس..

هذه العوامل جميعا تتلخص في موضوعين رئيسيين هما: فشل الأداء الحكومي واستشراء الفساد.. جعل من المواطن العراقي لا ينظر باحترام لا لمنهج اللامركزية ولا لمنهج المركزية في العراق.. وعليه فان البواعث التي ينطلق منها البعض حاليا لتطبيق اللامركزية غير عقلانية.. وان تعلق الأمر بعقلانية المبدأ وهو اللامركزية فانه يصدم بلاعقلانية الوسيلة والمنهج وهما المحاصصه والفوضى.. في حين أن المركزية ألعن درجة وأقسى..

استمرار النمط الريعي للاقتصاد العراقي يعني ترسيخا للاستبداد والفساد

موسى فرج

الاقتصاد العراقي.. اقتصاد ريعي.. الجميع يقول هذا، والجميع يفسر ذلك بان الاقتصاد العراقي يعتمد على عائدات النفط (تشكل ٩٨ ٪ من إجمالي إيرادات الموازنات المالية السنوية العراقية)، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون معدومة إن لم تكن معدومة بالفعل.. إلى هنا والكلام صحيح.. ولكن غير الصحيح أنهم عندما يتكلمون عن مخاطر النمط الريعي للاقتصاد العراقي فإنهم يحصرون تلك المخاطر في الجانب المالي فقط وهذا غير صحيح، وأيضا فإنهم يربطون الضرر الناجم عن ذلك ضمن الـ.. مخاطر محتمله.. التي قد تحصل وقد لا تحصل.. وهذا غير صحيح أيضا.. ولغرض إلقاء الضوء على مخاطر استمرار الوضع الحالي للاقتصاد العراقي على ما هو عليه نبدأ أولاً بمناقشة موضوع هذه.. الاحتمالية في حصول الضرر الناجم عن النمط الريعي للاقتصاد العراقي من عدمه وقدر تعلق الأمر بالجانب المالي...

عند الإشارة إلى هذا الجانب فإن الأمر ينصرف إلى القضايا الآتية:

١. إن النفط ثروة ناضبه.. فماذا يكون مصير البلد عندما تتضرب ثروة النفط..؟.. الحكومة حتى وان لم ترد على هذا فإنها في قرارة نفسها مطمئنة إلى أن النفط في العراق لن ينضب قبل ٣٠٠ سنة وان آخر برميل نفط في العالم سيكون من العراق.. فلماذا تشغل نفسها طالما تتدفق عليها مليارات الدولارات..؟.

٢. انخفاض أسعار النفط عالميا.. ماذا لو انخفضت أسعار النفط عالميا..؟ وفي هذا الجانب فإن الحكومة مطمئنة أيضا فقد جريت ذلك قبل سنتين عندما انخفضت الإيرادات المالية جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية لكن الإيرادات المتأتية من عائدات النفط كانت كافية لتغطية رواتب المسؤولين ونفقاتهم بل أنها كانت كافية لتهدئ من روع الحكومة الذي كان محصورا في كيفية تدبير رواتب موظفيها..! فمساحة التحسب بالنسبة للحكومة لا تتعدى هذا النطاق.. والسبب بسيط، فهي غير ملزمة ببرامج تنموية لعدم وجود برامج كهذه أصلا.. ثم أن الحل بسيط.. ويكون باستقدام مزيد من الشركات وإبرام المزيد من عقود استخراج وتصدير

النفط، ولا يهم كثيرا آثار وأضرار بنود تلك العقود على مستقبل الاقتصاد والسيادة العراقية، فتوفير مزيد من الأموال خلال السنة أو السنوات القليلة القادمة هو المهم من وجهة نظر الحكومة.. وبالرغم من إخفاق أجهزة الدولة في تحقيق نتائج تذكر في معالجة العضلات التي تواجه الشعب العراقي خصوصا في مجالات: الفقر والبطالة والخدمات والتعليم والصحة، فقد بينت شخصيا ومرات عديدة وعلى نطاق واسع بان الموازنة السنوية العراقية في الوقت الذي تتفوق فيه على مجموع موازنات أربع دول مجاورة للعراق هي: الأردن، لبنان، سوريا، مصر وبالرغم من أن عدد نفوس العراق لا يتجاوز ثلث عدد نفوس مصر وحدها فان معدل الفقر في العراق يفوق حاصل جمع معدلات الفقر في تلك الدول مجتمعة.

٣. احتمال نشوب حرب في المنطقة تؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز وتوقف تصدير النفط: وفي هذه الحالة فان الحكومة تعتقد أن الأمر مقدور عليه أيضا، مادام أنه لا يشمل نفط العراق وحده إنما نفوط دول الخليج وإيران أيضا، ولما كان الطلب العالمي على نفوط المنطقة طلب غير مرن.. وان العالم وخصوصا أمريكا وأوروبا واليابان تعتمد وبنسبة أساسيه على نفوط المنطقة وأنها لا يمكن أن تتحمل انقطاع تدفقه عنها ولو لشهر واحد، فإنها لابد ان تجد حلا....

في حين أن مخاطر الطبيعة الربيعية للاقتصاد العراقي ليست محتمله فقط.. إنما ماثلة على ارض الواقع، لأنها ليست مالية فقط بل سياسية واجتماعية أيضا.. وفي هذا ضرر على البلد أشد وطأة من الجانب المالي، فالحكومة في نمط الاقتصاد الريعي يكاد ينحصر دورها في الحياة الاقتصادية في كونها قابضا للأموال وصارفا لها إن توزيعا أو إنفاقا.. وفي هذه الحالة فان وضعها مشابه إلى حد ما لوضع الشخص الذي ورث عمارة وما عليه إلا أن يقبض الإيراد المتمثل في بدل الإيجار الشهري وإنفاقه بمعرفته على معيته دون أن تملك المعية رأيا في طريقة تحصيله أو إنفاقه لأن سند ملكية العمارة باسم الشخص وهو وحده الذي يعتبر طرفا في عقد الإيجار.. ومن بين ما يترتب على ذلك الآتي:

- لا يجد الشخص المشار إليه باعنا لتطوير نفسه أو من هم في معيته من الناحية المهنية مادام انه مطمئن لقبضه ذلك المورد دوريا..

- لا يرى جدوى في أن تتسع معارفه لتشمل معارف في مجالات الإدارة العلمية

والتخطيط والإنتاج والتسويق والرقابة والتنسيق وأنماط وأساليب الإنتاج الحديثة..

- مادام أن سند ملكية العمارة باسمه وانه وحده الذي يجوز التعامل معه في نطاق عقد الإيجار فهو القابض للمبالغ.. فانه لا يقيم وزناً لآراء المعية ويعتبر نفسه ولي النعمة و صاحب القرار وانه يمنح لمن يريد ويحجب عمن يريد..

- أنه يقرب له من يرغب ويبعد عنه من لا يرغب..

- و يغدق على البعض و يقتر على البعض..

- و تتشأ عنده نزعة تسلطية على المعية..

- و تتشأ انقسامات ضمن المعية بسبب محاولة كل منهم الحصول على مغانم أكثر من غيره فيقوم الصراع بينهم..

- وذلك يشجع على قيامه باستغلال سلطته في أخذ بعض المبالغ لنفسه أو المقربين منه على حساب المجموعة..

- لا يشجع المعية على مشاركته في قراراته..

- أو تدخلهم في تلك القرارات أو الرقابة عليها..

- ويحاول شراء ولاء البعض منهم.. ليتتمرس بهم ضد الآخرين..

- لا يشجع على إتاحة السبل لمن يسعى لأن يكون ندا له..

انعكاس النمط الريعي للاقتصاد العراقي على سلوك الحكومة:

فإذا كان هذا هو الحال في حالة الاقتصاد الريعي على مستوى الشخص فكيف هو الحال عندما يكون الأمر متعلقاً بشخص أو مجموعة أشخاص يحكمون دولة برمتها..؟.. المال تحت سيطرتهم والسلطة في خدمتهم والقوة تحت اليد..؟..

آثار الاقتصاد الريعي:

أولاً: في الجانب السياسي

ثانياً: في الجانب الاقتصادي

ثالثا: في الجانب الإداري

رابعا: في الجانب الاجتماعي

أولا: الاقتصاد الريعي يدفع الى السلطوية والاستبداد:

١. في الدولة الربعية تكون الحكومة هي القابض للمال وتبعا لذلك فإنها هي التي تتحكم بمصائر الناس فالمال عصب الحياة وفي الدولة الربعية مثل العراق فانه لا يوجد في متناول الناس مال، فالمال يأتي من النفط حصرا وهو في متناول الحكومة فقط.. وهي التي تتحكم بتوفر مقومات الحياة للناس من خدمات ذات تماس مباشر بحياتهم اليومية.. مثل: الماء، الغذاء، العلاج، الكهرباء، الخدمات البلدية، والبيئية، والتعليم، وعلى مشيئتها دون غيرها يتوقف تدفق تلك المقومات.. وهي أيضا تتحكم بأسباب المعيشة للناس: الرواتب، الأجور، الإعانات، العطايا، المنح، التوظيف، البطالة.. ومعروف أن التحكم بالأرزاق اشد ضراوة من التحكم بالأعناق.. الأمر الذي يجعل منها سلطويه ومالكة لمصائر الناس وبدلا من أن يكون الشعب مصدر السلطات فان الحاكم وبطانته ينكرون على الشعب حقه ويسومونه أصناف التعسف.. وفي التاريخ العربي مقولات مهمه تفسر هذا الجانب بكل وضوح.. من بينها مقولة عبد الملك بن مروان الذي اعتلى المنبر ليقول للناس في وجوههم: المال مالنا والفيء فيئنا فان رغبتنا منحنا وان رغبتنا أحجمنا..! هكذا وبكل بساطة..!، في نفس الوقت الذي كان ينبغ فيه قائد جنده في وجوه الناس.. ومن غريب المصادفات أنهم العراقيون بالذات بسبب حظهم العاثر فيقول لهم: أني أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها.. وأنني لصاحبها..!، وصدام قال ذلك أيضا دون أن تفعل العصرية فعلا فتهدب ألفاظه فكان يخاطب الناس من على شاشة التلفاز بقوله: الشعب مثل الشجرة.. على الحاكم بين الفينة والفينة أن يهزها بعنف ليتخلص من الأوراق الذابلة والصفراء ليبقى فقط اليانعه (وهو يقصد الموالية طبعاً)..!، و تناغم معه ابن عمه كيميماوي فقال: عدد نفوس العراق اليوم ٢٥ مليون.. وكان عددهم في السابق ٥ ملايين.. خللي يرجع عددهم ٥ ملايين.. شنو يعني؟!..!...

من يمنح هؤلاء المنحطون هذا الجبروت وتلك السلطوية ليقولوا هذا..؟ الجواب هو: المال والسلطة.. لأن العراق يعتاش على النفط دون غيره وفلوس النفط في أيديهم دون

غيرهم.. وبالمال والسلطة يبنون القوة ويقيمون القمع ويشترون الأتباع ويفسدون الذمم.. في حين أنه في حالة الاقتصاد غير الريعي إذ تشكل القطاعات الأخرى الصناعة والزراعة والسياحة أعمدة الاقتصاد.. في مثل تلك الأحوال فإن الذي يقبض العوائد هم الأفراد أنفسهم، وهم بالذات من يمد الحكومة بأسباب بقائها.. فعلى ضرائبهم تتوقف نفقاتها.. عندها تكون السيادة للشعب، وعندها يمتلئ الشعب ثقة بنفسه وعلويته على الحكومة فيراقب أداءها ويحاسبها ويعدل اعوجاجها.

لقد توصلت البشرية عبر مسيرتها الطويلة ومكابدتها المريعة مع الحكام إلى حقيقة بسيطة للغاية لكنها جوهرية.. فحواها: انه لا ثقة بالحكام أيا كانوا وأيا كانت أقوالهم وشعاراتهم قبل الوصول إلى الحكم، فهم في النهاية يعملون لمصلحتهم ومصلحة طبقتهم وحواشيهم وهي حكما مناهضة لمصلحة الشعوب.. ولمواجهة طغيان الحكام فقد ابتكرت الإنسانية وبشكل تدريجي استغرق بناؤه قرونًا وأجيالًا سدا يعصمها من ذلك.. ذلك هو توزيع السلطة ومقاومة تركيزها بيد الحكام فأقامت المجالس المتعددة للجم الحاكم وضمان مشاركتها في السلطة وأقامت التجمعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني لتمارس الرقابة على الحاكم إن فردا أو مجموعة، وابتكرت الدساتير وسنت القوانين وأقامت المحاكم المتعددة وابتكرت طرقا لضمان الشفافية في عمل الحكام وصيغا مبتكرة في إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة.. حتى بلغ الأمر إلى حد أننا نسمع أن رئيس حكومة إسرائيل أولمرت يمسحون به الأرض ١٧ مرة من قبل الشرطة وفي آخر المطاف يطردونه بسبب حفنه من الشيكولات كان قد قبضهن من مقاول لإنفاقهن في حملته الانتخابية قبل وصوله إلى الحكم.. ورئيس جمهوريته كساب.. مر مطوه امام الناس وحكموه بسبع عجاف لمجرد انه تحرش بإحدى موظفاته.. (استدراك: أنا لا أمارس ترويجا لحكام إسرائيل أو للصهيونية إنما أشير إلى وقائع سمعتها بأذني ورأيته بعيني عبر شاشات التلفاز وأحاول مقارنتها بسلوك للحكام عندنا..) أعطوني سجلاتكم لأثبت لكم أن مليارات من الدولارات أغتصبت من أموال الشعب العراقي واستخدمت في شراء الحكم..

فإذا كانت البشرية قد عالجت موضوع الاستبداد من خلال توزيع السلطة وخلق الكوابح فإنه من باب أولى أن لا تسمح للمال أن يتركز بيد الحاكم فردا كان أو طبقه فالمال صنو السلطة وآثاره أعمق.. وعندما يكون الاقتصاد ريعيا والأموال تحت

سيطرة الحاكم فانه يتعسف في التعامل بها فيكسد القوة والسلاح ليستخدمها لقمع الشعب بفلوسه، ويفرض السطوة عليه، ويشترى الولاءات ليستقوي بها على الناس ويخص بطانته وحاشيته دون غيرهم من أبناء الشعب ويقاوم أية تجمعات شعبية أو كيانات رسمية تمارس الرقابة عليه ويكبح الجهود الرامية لإقامة نظام للمساءلة ويقاوم الثقافة والتعلم والتنوير ويغلق الأبواب دون دخول التكنولوجيا ليبقي الناس عميا صما لا يفقهون ويتطير من الكفوئين والعلماء والمخلصين ويقرب الوصوليين والمداحين وذوي النفوس المريضة والوضيعة.. وغير ذلك كثير..

ومنه نخلص إلى نتيجة مؤداها: إن التمسك بالنمط الريعي للاقتصاد يمثل البيئة الملائمة والفضلى للاستبداد والفساد..

ثانيا: الاقتصاد الريعي سبب أساسي في الفوضى الاقتصادية:

لا توجد إحصائية مضبوطة في العراق عن عدد نزلاء السجون والمعتقلات خلال ستة عقود على الأقل في تاريخ العراق الحديث وتشمل المدة الممتدة من مطلع الأربعينيات وصولا إلى عام ٢٠٠٣ ولا نعدّد الذين اعتلوا المشانق أو قضوا تحت التعذيب.. لكن الثابت أن عددهم يفوق عدد نظرائهم في أي من دول المنطقة.. فليقل لي أي منكم.. لماذا حصل لهم ذلك..؟ السبب هو الصراع السياسي بين الساعين لإقامة النظام الاقتصادي الاشتراكي وبين المتمسكين بأنماط الاقتصاد الرأسمالي والإقطاعي، هذا هو السبب.. ورغم أن الحكومات التي تولت السلطة كانت تدور في فلك النظام الرأسمالي، إن عملاء أو متسلطين، وأنها أمنت في الفئة الأولى قتلا واعتقالا وتعذيبا.. إلا أن الغلبة من الناحية الأخلاقية والفكرية كانت للفئة الأولى بدليل أن: الجميع كان يدعي الوصل بالاشتراكية.. البعثيون يجعلون من بناء الاشتراكية هدفا مركزيا لحزبهم.. لكن واقع الحال أنهم بنوا رأسمالية الدولة (وتحديدا.. رأسمالية الحزب)، الأحزاب ذات الصبغة الدينية تقول نحن السابقون في بناء الاشتراكية وترفع أسماء: الإمام علي وأبي ذر وتأميمات عمر لآبار الماء.. بوصفهم رموزا للاشتراكية.. اليوم لا يهمنا كثيرا أن يكون الاقتصاد العراقي اشتراكياً أم رأسمالياً.. يهمنا فقط ان يقولوا ما اسمه كي نتكيف معه.. اذ ان لكل منهما قواعد واصول وقوانين.. الاقتصاد العراقي اليوم لا هو رأسمالي على وجه ولاهو اشتراكي على وجه..هو اقتصاد

الفوضى..واققتصاد غريب الأطوار...

في هذه الحالة نواجه حقيقة بسيطة.. وهي أننا لم نخسر أموالنا فقط بسبب الفوضى الاقتصادية والإدارية القائمة على صيغة إطفاء الحرائق بديلا عن رؤية اقتصادية تتبنى فلسفة اقتصادية واضحة المعالم، تترجم إلى خطط وبرامج اقتصادية، تجد في نهاية المطاف ترجمة لها في موازنات مالية سنوية، وبسبب فساد مالي وإداري بات يشكل السمة الأبرز للأداء الحكومي.. بل إننا نجد أن تلك القوافل من المعتقلين والذين قضوا فوق المشانق أو تحت التعذيب من أجل الاشتراكية قد ذهبت أدراج الرياح.. فلا أقمنا الاشتراكية ولا صفينا على الرأس ماليه...! نريد فقط أن تحددوا لنا توجه الاقتصاد العراقي بشكل واضح من وجهة نظركم أنتم.. حتى نهيئ أمورنا.. فقط حددوا..

القتل اليومي للناس.. إلى متى...؟..

موسى فرج

اليوم تحديداً كانت حصيلة التفجيرات الإرهابية في الديوانية وكربلاء نحو ١٠٠ ضحية بين قتيل وجريح.. طبعاً بينهم أطفال لا تتعدى أعمارهم ٦ سنوات.. ميدان التفجيرات لم يكن ثكنات عسكرية ولا قواعد جوية إنما أسواق شعبية لبيع الخضار هذا اليوم لم يكن يوماً استثنائياً من هذه الناحية في حياة العراقيين إنما يوم اعتيادي نمطي، فالدماء التي سالت قبل يومين في الحلة أكثر غزاره وقبلها في الشعلة والكاظمية وديالى وكركوك والموصل وكل خارطة العراق..

ماذا يعني لك هذا قارئ العزيز..؟

قبل أن تشرع بالإجابة عن السؤال أرجو أن تتبته إلى أن حوادث إرهابية حصلت في مترو الإنفاق في لندن وفي مدريد وفي الولايات المتحدة منذ سنوات لكن أصداءها باقية حتى اليوم في مناهج وخطط حكومات تلك الدول وأيضاً في نفوس شعوب تلك الدول..

ما لي أرى الوضع مختلفاً هنا في العراق..؟

هل سمعتم أن الحكومة المصغرة العراقية قد اجتمعت وتدارست الأوضاع وأعدت النظر في استراتيجيتها وخطتها الأمنية وشخصوها وخرجت بنتائج جوهرية وضعت

موضع التطبيق...؟

هل سمعتم أن ساستكم تنادوا إلى اجتماع عاجل ليس لوضع إمكاناتهم ومقدراتهم موضع التفعيل ولكن فقط ليتخلوا عن عراقهم وتنازهم الذي يشكل العامل الداعم الرئيس في أحداث الفوضى الأمنية...؟

هل وجدتم تغييرا في لهجة أقطاب النظام السياسي العراقي المهووس بالمطالبة بالمزيد من المناصب والامتيازات...؟

هل شكلت تلك الأفعال الكارثية ما يوقف أو يؤجل على الأقل مساعي مجلس نوابكم في سعيه لتكديس المنافع والامتيازات لأعضائه...؟

هل شكلت تلك المصائب ضغطا على بعض مراجعكم الدينية ليقول ما ليس بد من قوله لعقلنة المناسبات التي تستغل لقتل الناس...؟ هل شكلت تلك المآسي واخزا لضمائر غالبية مثقفكم وأدبائكم ليتحولوا عن نظم الشعر الحالم وعبارات الهمس ودغدغة الجسد ليقولوا شيئا يبصقون فيه دما تعبيرا عما يجري...؟

هل استنكر السفهاء من صحفيكم وإعلاميكم التمرغ في حفلات الطرب في عيد الصحافة العراقية ليحولوا عيد الصحافة إلى وقفة لمحاسبة الذات ورفع لافتة ليست طويلة جدا إنما بمقدار طول الغانية التي احتفوا بها مكتوب عليها.. كفى..! فلتتوقف هذه الفوضى وليتوقف هذا العبث بأرواح الناس..

هل قرأتم سيلا من الرسائل القصيرة على شاشات الفضائيات تطالب بوضع حد لسفك الدماء...؟

كنت أتابع الأخبار المتعلقة بهذه الكارثة.. قرأت أن شرطة الديوانية اكتشفت أن سببها وجود ضباط في الشرطة لهم علاقة بتنظيم القاعدة..! وان السيطرات ونقاط التفتيش مخترقة..! وان الجهات الأمنية لمواجهة هذا قامت بالتحول من خطتها الأمنية (أ) إلى خطتها الأمنية (ب)..

ما مضمون هذا التحول...؟ تبديل طريق سير الزائرين من الشارع الفلاني إلى الشارع العلاني..! والذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة من ضباط ومنتسبي الداخلية...؟

قبل يومين كنت اقرأ تصريحات واحتجاجات عدد من النواب على قيام وزارة

الداخلية بالتمسك بضباط بعشرين..!.

اليوم أيضا قرأت تصريحات رئيس الائتلاف الوطني السيد إبراهيم الجعفري بشأن خطة الإصلاح الحكومي والسياسي لمعالجة الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد والتي دفع الشعب العراقي ثمن اندلاعها وإدامتها معاناة ودماء وأرواح فوجدت أن جوهر ما قاله السيد الجعفري لخصته بالآتي: (لجنة الإصلاح في هذا الإطار تناقش تصورات حقيقة المشاكل الموجودة، وحقيقة الأهداف المعطّلة، وقسمتها على عدة أقسام، منها: متفق عليه مثل، ملء الشواغر الوزارية (وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية)، والقسم الثاني: المحكمة الاتحادية وطريقة التعامل، والقسم الثالث: متعلق بتنسيق العلاقة البناءة بين السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان والسلطة التنفيذية، والقسم الرابع: مسألة الحفاظ على التوازن الدستوري والتوازن في المسؤوليات وما شاكل ذلك في الشأن المتفق عليه)... وزيادة في التوضيح أعيد تنقيط ما قاله السيد الجعفري بالآتي:

١. ملء الشواغر لوزارتي الدفاع والداخلية.. ماذا يعني..؟ يعني أن منصب وزير الدفاع وفقاً للمحاصصة من حصة قائمة علاوي في حين أن الذي يشغل المنصب بالوكالة تم اختياره من قبل المالكي..

٢. المحكمة الاتحادية: جماعة علاوي يقولون أنها مسيطر عليها من قبل المالكي ويوظفها لصالحه..

٣. تنسيق العلاقة بين البرلمان والحكومة: ماذا يعني هذا..؟ يعني أن المالكي يقول بان البرلمان مختطف ويقصد من قبل جماعة علاوي وجماعة علاوي يقولون أن الحكومة مختطفة من قبل المالكي..!

٤. التوازن في المسؤوليات ماذا يعني..؟ يعني التوازن في اقتسام المناصب والوظائف والامتيازات.. بين من ومن..؟ بين أتباع المالكي وأتباع علاوي..

أمعنوا النظر معي رجاء.. هل من بين الأمور أعلاه ما يتعلق بعميشة الشعب..؟ خدمات الشعب..؟ الفقر..؟ البطالة..؟ الكهرباء..؟ الفساد..؟ الاقتصاد..؟ الزراعة..؟ الصناعة..؟ حماية أرواح الناس من القتل اليومي..؟...

وقرأت من على شاشات التلفاز أيضا بان جماعة علاوي سيعكفون على دراسة خطة

الإصلاح المقترحة من قبل الائتلاف الوطني.. ولكن أين يدرسونها..؟ في عمان..! لماذا في عمان..؟ ألا تسعهم ارض العراق..؟.. الذي يعرفه العراقيون أن رغد بنت صدام مقيمة في عمان ويوجد تاجر من تجار ما بعد ٢٠٠٣ يتردد اسمه باعتباره عراب قائمة علاوي اسمه خميس الخنجر.. ولا أدري هل هو مرجع قائمة علاوي أم مرجعها بنت صدام..؟ لكن من انتخب قائمة علاوي هم في العراق.. رجاءً من لديه تفسيراً فليثورنا.. لماذا اجتماعاتهم في عمان..؟

بالمناسبة: هم يوظفون القتل اليومي للناس في العراق لمصلحتهم هم من اجل إقالة المالكي.. فالذي يقولونه بعد أية كارثة تحصد أرواح الأبرياء بات معروفاً:السبب هو أن وزارتي الدفاع والداخلية يتم إدارتهما بالوكالة..إلا أن السؤال الجوهرى الذي يتوجب على الحكام والساسة ومراجعهم وناخبيهم الإجابة عليه هو: هل من نهاية لسفك الدماء وحصد أرواح الأبرياء في العراق..؟....

الإصلاح

موسى فرج

أولاً: معالجة الوضع المعيشي دون إبطاء:

ولكن هل هذه الـ (دون إبطاء).. أمر حاسم أم ثانوي..؟ وهل انه ممكن أم خارج التحكم..؟..

١. الإنسان أي إنسان معني أولاً وقبل كل شئ بالحصول على الحاجات الحياتية والانسانية الأساسية وهي الغذاء والماء والملبس والمسكن والأمن والعلاج والنقل والخدمات الأساسية له ولعائلته.. ومن ثم يفكر بالحاجات الاجتماعية وتشمل اندماجه بالمجتمع ورضا الناس عنه وبعد ذلك ينتقل إلى الحاجة الأرقى وهي تأكيد الذات والسعي للخلود في الدنيا و الآخرة.

٢. بيانات وزارة التخطيط العراقية تقول الآتي:

٥/١ سكان العراق يستولون على ٤٢٪. من الدخل السنوي للبلاد و١/٥ يحصلون على ٧٪. من الدخل و٣/٥ يحصلون على ٥٠٪..

هذا يعني أن ٥/٤ الشعب العراقي (٢٤ مليون) بالنصف و٦ملايين عراقي بالنصف.. وهؤلاء الـ ٢٤ مليوناً تتراوح أحوالهم من الذي لا يملك قوت يومه وقوت عياله وهو هائج، إلى من لا يملك السكن وهو ساخط إلى من لا يملك الكهرباء وخدمات البلدية وخدمات المجاري وخدمات صحيه وخدمات ضرورية أخرى وهذا يشمل معظم الـ ٢٤ مليون عراقي وهم تأثرون.. فإذن هذا المطلب اعني معالجة الوضع المعاشي فوراً ودون إبطاء.. أمر حاسم وجوهري..

٢. هل تقوم الحكومة بتوفير مفردات البطاقة التموينية بحذافيرها وبمواعدها المحددة وفوقها..لا..وهل يكفي هذا..؟ لا.. لماذا..؟ لأن مفردات البطاقة التموينية ليس فيها كهرباء مسلفنه.. وليس فيها مجاري ولا خدمات بلديه بالباكيت.. ولا فيها مسكن بالظرف.. ولا فيها فرص عمل بالموبايل..

٣. هل تقوم الحكومة دفعا لسخط الساخطين وثورة الثائرين بتوزيع رواتب عليهم ليسكتوا..؟.. كم هي موازنة الحكومة..؟ الجواب ٩٧ تريليون دينار طبعا هائله وكما قلت تكرر أنها تفوق موازنات ٤ دول مجاوره..سوريا والأردن ولبنان ومصر.. ولكن لو وزعتها الحكومة الرشيدة كلها على الشعب ولم تبق في جيبها ديناراً فهل تحل المشكله..؟

لا.. لماذا..؟..

تفضل: ٩٧ تريليون ÷ ٣٠ مليون = ٣,٢ مليون دينار سنويا = ١٣٠ ألف دينار شهريا لكل عراقي.. يعني ما تسد قائمة الكهرباء.. ولا تسد قيمة نصف كيلو عدس يوميا.. ويبقى الساخطون ويبقى الثائرون فلا سكن ولا خدمات بلدية أو صحية.

٤. لكن لو ناصفنا الموازنة كما طالبت تكررارا بين التشغيلية والمشاريع لتوفرت فرص عمل للناس وفي هذه الحالة فان الناس يعيلون أنفسهم ويسدون ما صرفته عليهم ويجلبون لك مبالغ فائضة بصيغة إرباح وضرائب.

٥. فرضاً فرضاً.. الله هداك.. واقتتعت بهذا..فهل يمكن معالجة المشكله..؟ لا.. لأنك

صادقت على الموازنة وجُلبها تشغيلية وهي بالشط.
يوجد حل.. هو الإصلاح السياسي.. فهو الذي يجعل الناس تصدق انك اتجهت في الاتجاه
الصحيح.. وتقبل أن تصبر وتجنبي النتائج ولو بعد حين.. الإصلاح السياسي يعني:
تحريم المحاصصة كلياً.. وتحريم الطائفية السياسية والعرقية بتاتا والتعامل معها
مثلاً يتم التعامل مع اللاسامية في الغرب أو الماسونية.. وتعديل الدستور وفقاً لذلك
واعتماد المواطنة خيمة كبيرة يستظل كل العراقيين تحت ظلها..
الإصلاح هو إصلاح النظام السياسي... وليس ما تتحدثون عنه...

موسى فرج ٢٠١٢/٧/١٠

تصاعد الحديث في الفترة الأخيرة عن مساعي تبذل للإصلاح.. وإسهاما منا في
المساعدة على وضع الأمور في نصابها الصحيح أو على الأقل إرسال رسالة إلى المتصددين
لهذا الأمر توضح لهم وعلى رؤوس الأشهاد أن العراقيين يميزون بين الثرى والثريا وبين
الغث والسمين وبأنهم يضعون الجميع أمام مسؤولياتهم الأخلاقية والوطنية والتاريخية
أبين الآتي:

أولاً: الذي يحصل في العراق حالياً هو هذا:

١. في العراق.. فوضى أمنية تضرب أطنابها منذ سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ والقتل
اليومي للناس متواصل ومستمر والأرواح التي تزهدق شهرياً في العراق يفوق عديدها بعدة
مرات تلك التي تزهدق في سوريا والتي ما انفك مجلس الأمن الدولي يعقد اجتماعاته
المتواصلة بسببها حتى في العطل الرسمية...

٢. وفي العراق.. الفساد مستشر في طول الجهاز الحكومي وعرضه والإعلام
الأمريكي يتحدث عن ثروة للساسنة العراقيين بلغت ٧٠٠ مليار دولار وهي تفوق
المليارات التي نهبها القذافي خلال ٤٠ سنة بعشر مرات..

٣. وفي العراق.. فشل الأداء الحكومي إلى الحد الذي باتت فيه مفردات البطاقة
التمويلية تنحصر في مفردة يتيمة واحدة.. والفشل في تأمين الكهرباء للناس رغم إنفاق
ما يقارب ٣٧ مليار دولار ورغم انقضاء ٩ سنوات من المعاناة المستدامة مع وجود معدات

ومحطات كهرباء منسية في أحد المخازن بلغت قيمتها ٧ مليار دولار ومنذ خمس سنوات...

٤. وفي العراق.. الفقر المدقع يضيق الخناق على ربع الشعب العراقي والبطالة كابوس يجثم على صدور العراقيين وآلاف المدارس لازالت طينية والتناقض لا زال قائماً بين غنى العراق ونسبة الفقر فيه...

٥. وفي العراق.. بات الاقتصاد الريعي المعتمد على صادرات النفط سمة وعنوان وحيد لاقتصاد العراق ولا أمل في قطاع زراعي أو صناعي وباتت الفوضى الاقتصادية بديلاً عن التخطيط والتنمية في العراق...

٦. وفي العراق.. ميليشيات مسلحة تفرض سطوتها على الشارع والحكومة عاجزة عن أن تقول لها أوف لدواع توفيقية وانتهازية..

٧. وفي العراق.. جرت العودة بالأوضاع الاجتماعية إلى ما قبل نشوء الدولة من خلال النفخ بالقيم العشائرية وفرض سطوتها على المجتمع والدولة وأيضا لدواع انتخابية انتهازية...

٨. وفي العراق.. علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية بين تهديد يومي بالانفصال وعلاقة مستنفرة تفضي إلى استنزاف الكيان العراقي

٩. وفي العراق.. علاقة المحافظات بالحكومة المركزية باتت مثل الأجرام السماوية المنفلتة من الجاذبية لا هي ضمن المجرة ولا هي خارجها وفي كل مرة تهدد وحدة البلاد...

١٠. وفي العراق.. ملايين العراقيين مغتربون في معظم دول العالم توظف إمكاناتهم وخبراتهم لصالح تلك الدول في حين يحرم بلدهم منها.. وملايين مثلهم مغتربون ولكن ضمن حدود البلد وملايين أخرى استبدل الاضطهاد تجاههم من الاستبداد البعثي إلى سلسلة من البدائل البغيضة من أشكال الاضطهاد تحت شماعة الأثرية والأقلية...

١١. وفي العراق.. لازال دور مجلس النواب غير محسوم فهل أن دوره تشريعي أم أنه يبصم على ما تشرعه الحكومة فقط...

١٢. وفي العراق.. لازال دور وكيان المحكمة الاتحادية في مرحلة الطمث...
١٣. وفي العراق.. لازال الأمر غير محسوم لجهة الالتزام بالدستور هل هو واجب أم مستحب...
١٤. وفي العراق.. لا زالت التعديلات الدستورية لم يباشر بها رغم أن الجميع يعلن أن في الدستور نواقص جدية ومشاكل عميقة..
١٥. وفي العراق.. لا زال الفصل بين السلطات أحجية لم يتم التمكن من فك رموزها بعد...
١٦. وفي العراق.. لازال التعداد السكاني في العراق لم ينجز بعد وسيتم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وستدخل إيران النادي النووي والعراق لم ينجز الإحصاء السكاني... وفي العراق.. لازال ولازال ولازال.. ولا زال... فهل يصالح ما يقوله السيد الجعفري هذا؟ وهذا الذي يقوله:
- (١. ملء الشواغر لوزارتي الدفاع والداخلية...
٢. المحكمة الاتحادية وطريقة التعامل...
٣. تسويق العلاقة البناءة بين السلطة التشريعية ممثلةً بالبرلمان والسلطة التنفيذية..
٤. الحفاظ على التوازن في المسؤوليات وما شاكل ذلك في الشأن..).
- ولو توفر الحد الأدنى من قيم الاستقامة والوطنية في ساسة العراق لأقروا بأن كل هذا الذي يحصل في العراق وغيره سببه الفوضى السياسية التي تضرب العراق منذ سقوط نظام صدام في عام ٢٠٠٣ ولغاية تاريخه.. والفوضى السياسية ناجمة عن بناء النظام السياسي على أساس الطائفية السياسية.. وما بني عليها من محاصصة ومن توازن ومن فساد وما نجم عن ذلك من وأد للوطنية والمواطنة.. فهل أن ما تحدثون عنه من إصلاح يمس الطائفية السياسية..؟ والمحاصصة..؟ والفساد..؟.. إن لم يكن فيه هذا فإنكم بالفعل تضحكون على الشعب العراقي وتضحكون على أنفسكم قبل ذلك...
- في بقية دول العالم يكون وقت التنازع على السلطة محصور ضمن فترة الانتخابات وعند إعلان النتائج يتوقف كل شيء.. وبعد أداء اليمين الدستورية تطوى صفحة التنازع

على السلطة بانتظار الانتخابات القادمة.. ولكن في العراق حالة التنازع على السلطة حالة قائمة ومستدامة من المهد إلى اللحد.. في مرحلة التهيئة للانتخابات تستخدم كل أصناف التدليس والإغواء والإغراء والرشا والخدع البصرية والحسية.. وفي أثناء الانتخابات تبتكر كل الأنواع الدخيلة على الأمانة من تزوير وتجيير وغسيل للأصوات.. وبعد إعلان النتائج تستنفر المحكمة الاتحادية ويجبر قضاتها على ممارسة دور روح تعال تعال.. ومن ثم تمارس لعبة فرض الإرادة إن بالخدعة أو الابتزاز.. وعند تشكيل الحكومة تطرح نتائج الانتخابات جانبا وتستبدل بالتوافقات.. وبعد تشكيل الحكومة تطرح قضايا الشعب والمعضلات الوطنية لتبدأ مرحلة التناز والتغامز والتشائم وتجييش عواطف الناس وتفعيل العدا الطائفي والركون إلى المفخخات والكواتم التي تحصد أرواح الأبرياء من الشعب العراقي كلغة للتفاهم بين أقطاب السياسة في العراق...

ثانياً: لماذا يحصل هذا...؟

يحصل هذا للأسباب التالية:

١. في العراق.. الحكم ليس وسيلة بل غاية.. الجميع يتقاتل من اجله فيما الظفر به أو قتل الشعب وافتعال الفوضى في كل شيء..
٢. وفي العراق.. الحكم لا يراد منه وضع الرؤى والبرامج الاقتصادية والاجتماعية موضع التطبيق إنما الغاية من وراء السلطة والنفوذ والمال..
٣. وفي العراق.. الانتخابات ليست العامل الحاسم لأن الجميع يرى أحقيته في الحكم وتلك الأحقية يتم التقاتل من اجلها قبل وأثناء وبعد الانتخابات فكل العراق كربلاء وكل أيام السنة عاشوراه للتنازع على الحكم..

عدة أطراف تتركب القطار نفسه لكن وجهاتها مختلفة:

١. مجموعات ترى في نفسها ممثلة للشريعة في العراق وهي الأولى بالحكم كون الشيعة يمثلون الأغلبية السكانية في العراق.. هذه المجموعات توهم محيطها بان الانجاز لا دخل له بالموضوع ولا شأن للجدارة والاستقامة والمؤهلات إنما وصول الشيعي لإشغال أي منصب هو الغاية وهو الفتح المبين.. به يستكمل منهج علي عليه السلام وبه تتواصل

ثورة الحسين عليه السلام وهو الذي يفرح الزهراء البتول ويداوي هزيمة الحوراء زينب.. وعندما تقول لهم أنا محسوبكم شيعي يقولون لك: إن حزب الله هم الغالبون وكل منهم يدعي أن شلته والمقربون من حزبه والخلص من عائلته هم حزب الله وما عداهم فزبد يذهب جفاءاً..! في حين أن كل ذلك محض هراء فعلي القائل: إن إمارتكم هذه إن لم أقم بها عدلاً وادحر باطلاً لا تساوي شسع نعلي.. والحسين الثائر على الفساد لا يمكن أن يتبنى فاسدين.. والبتول إن كانت البتول التي نعرفها تتألم لكل ثكلى.. والحوراء التي نعرفها تحزن مع حزن كل يتيمة أو يتيم.. تلك الرموز لا يريحا البتة أن تستغل مصائبها لتجيش الناس ضد بعضها واستخدام ذلك التجيش للاستعراض وفرض السطوة على الآخرين.. ثم من هم هؤلاء الذين يمثلون منهج علي والحسين..؟ من منهم يربط الحجر على بطنه..؟ ومن منهم يكتفي لغذائه بماعون واحد..؟ ومن منهم بقر العلم بقرأً..؟ ومن منهم كان همه أداء الأمانة وصدق الحديث..؟ من منهم، من منهم..؟...

٢. في حين ترى مجموعات أخرى تدعي تمثيل السنة وأن الحكم من اختصاصها وأنه حق مقترن بها دون غيرها بالاستناد إلى الحق التاريخي الذي لا يمكن التخلي عنه للشريعة تحت أي ظرف.. هؤلاء لا يجيدون غير العزف على أوتار: الروافض والمجوس والفرس والعمالة والصفوية في حين أن مؤسسي مذاهبهم كلهم فرس.. والذين بقروا العلوم في تاريخ الدولة الإسلامية العربية جلهم من أقوام أخرى غير عربية.. وفي الوقت الذي قدمت فيه الأقوام الأخرى الفارابي وابن سينا وابن النفيس وعبد الجبار عبد الله فإنهم قدموا ابن تيمية وابن لادن وابن باز وعدنان الدليمي...

٣. أما البعثيين فإنهم يرون أن حقهم يستند إلى مبدأ الحيابة فقد كان الحكم وتبعاً لذلك الشعب والوطن ضمن حيازتهم لعدة عقود خلت وهو حق لا يقوى الحق العددي أو الحق التاريخي مجاراته.. و٢٤ ساعه ططوتهم عزة الدوري يتلو البيانات من إحدى مستنقعات السبخ في ارض الرافدين ويضع على كتفه رتبة مهيب متشبهاً بنابوليون بونايرت.. ويدعي انه يزاوّل عمله من بغداد.. من يدري..؟ ربما.. ماذا عندهم هؤلاء..؟ هؤلاء يصفون الحكم الحالي بزمرة الأميين والعملاء والصفويون ويأخذون عليهم الفساد وسوء الخدمات والفقر الذي أصاب الشعب العراقي في عهدهم.. على اعتبار أن عهدهم كان زاهراً وان قادتهم لم يكونوا إلا شرطي أول وعريف ونائب

ضابط ومتخلف يسمى نفسه (خير من الله ظل وفاح) مع ذلك فان نصف زائد واحد من النظام الجديد هم المتحولون من أزامهم..

٤. كتلة علاوي التي لم تتحدد هويتها بعد هل هي بعثية أم سنية أو سعودية أم قطرية أم تركية أم كوكتيلا من كل هذا؟ قادتها مولعون بضرب الأرقام القياسية فمنهم من بز أقرانه بحجم ثروته ومنهم من حاز على السبق في من تأمر أو وجه باغتيال العراقيين ومنهم الذي خرج من المنصب من الباب ليعود من الشباك ويفكر بالمغادرة من الرازونة لأنه لم يمنح صلاحيات ومعه حق لأن علماء الإدارة يقولون بان مسؤوليات بدون صلاحيات جنون.. ومنهم من يملأ الدنيا عويلا ولا يخرج من عملية سياسية إلا ويدخل أخرى وكل عملياته السياسية فاشله..

ثالثاً: فإننا نقول اليوم إن الإصلاح ليس ما نتحدثون عنه إنما الإصلاح يكون بإصلاح النظام السياسي في العراق وينبغي أن تتوجه الجهود إلى الآتي..

١. الخروج على الطائفية السياسية ورد الاعتبار إلى المواطنة التي لا يوجد فيها ما يميز عراقي عن آخر لا في الحقوق ولا في الواجبات...

٢. الخروج على المحاصصة ورد الاعتبار إلى الاستقامة والجدارة والوطنية...

٣. مواجهة الفساد ورد الاعتبار إلى قيم وإجراءات ووسائل النزاهة والاستقامة..

٤. الخروج على التوافقات التي لا تزيد عن صيغ بيزاريه وسوقيه ورد الاعتبار إلى الدستور...

٥. تنقية الدستور من كل ما يعتريه من تناقض وناقض لا ينكرها حتى الذين شاركوا في إعداده وهم إنما يهزئون بأنفسهم قبل أن يهزأ بهم الآخرون إن هم فكروا يوماً أن اشتراكهم في إعداده يضيف عليهم أي قدر من التقدير...

٦. إصلاح قانون الانتخابات.. والارتقاء به وبأدوات تنفيذه ليرتقي بوعي الشعب ويعبر عن مصالحه الأساسية ويحول دون الطائفي والفساد والبعثي عن حكم الشعب...

٧. إعادة النظر في العلائق الدستورية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بما يضمن حسم الأمر إما فيدرالية ضمن العراق أو انفصال الإقليم عن العراق...

٨. إعادة رسم العلاقة بين الحكومة المركزية وبين المحافظات وبما يضمن أكبر قدر من اللامركزية الإدارية وفي نفس الوقت إبعاد وحدة العراق عن عبث السياسة الفاسدين

٩. وضع حد للميليشيات المسلحة التي تآتمر بأوامر المتنفذين من سياسة وحكوميين ورجال الدين بما يضمن نزع أسلحتها وانصياعها للقانون.. والتخلص من سطوتها وابتزازها...

١٠. الارتقاء بالمجتمع العراقي والعلاقات الاجتماعية فيه إلى مصاف الدولة الحديثة القائمة على أسس المجتمع المدني والذي يتناقض كلياً مع استشرى القيم العشائرية التي تتناسب سعتها مع ضعف وانحلال الدولة .

١١. مواجهة النزعات الدكتاتورية بمنع التجديد للمسؤولين الحكوميين من منصب وزير فأعلى لأكثر من دورتين انتخابيتين وتحت أي مبرر أو ظرف .

١٢. إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية بما يضمن الاستقلال الحقيقي لهما والنأي بهما عن أية ضغوط واختيار العاملين فيهما من الشخصيات المبدئية المحصنة ذاتياً عن الأهواء والضغوط..

١٣. تأسيس مجلس اقتصادي أعلى من شخصيات معروفة باستقلاليتها وعلميتها ووطنيتها لإعادة هيكلة الاقتصاد ورسم أولوياته ووضع الخطط اللازمة بالنهوض بالاقتصاد العراقي والخروج من حالة الاقتصاد وحيد الجانب.. وربطه مباشرة بالحد من البطالة وتقليل الفقر وتوسيع الخدمات وتحقيق الرفاه...

١٤. التخلص من هيمنة العناصر الفاشلة على الجهاز الحكومي ورفده بالقيادات المهنية الكفوءة والمباشرة في تطوير الجهاز الحكومي من حيث النظم والعاملين والإجراءات بما يضمن التحول من جهاز يمتص معظم تخصيصات الموازنة بصيغة نفقات تشغيلية دون أن يشبع من جوع أو يروي من ضمناً إلى جهاز حكومي منتج وبنفقات تشغيلية يتحدد سقفها الأعلى بـ ٤٠ ٪ من تخصيصات الموازنة..

الفصل الخامس : وللناس رأي..

حينما تتلوث سمعة العراقيين اكثر من تلوث اجسادهم!

د. اياد الجصاني

ليس بالمستطاع البحث في مثل هذا الموضوع بدقة شاملة بعد ان اصبح من البديهيات. ما من مكان في اجهزة الدولة الا واصبح عرضة للنهب والسلب من اخوتنا الكرام العراقيين المسؤولين في اجهزة دولة الديموقراطية. وزراء الدولة بالاخص وهم كثيرون ومعروفون. الاخبار تتوارد باضطراد عن صور المخازي في سلب اموال الدولة وحرمان العراقيين من حقوقهم المشروعة في ثروة العراق الكبيرة والحمد لله. ولا حاجة بنا في سرد قصص النهب المتواصل ولا السرقات التي تكاد تكون اشبه ببرنامج معد للانقضاض على المال العام في جميع اجهزة الدولة الصغيرة منها والكبيرة الحساسة منها وغير الحساسة. كيف نفسر مؤخرًا ما اعلنته لجنة النزاهة في البرلمان حسبما نقلته قنوات التلفزيون العراقية في طلب اصدار امر القاء القبض على محافظ اخطر جهاز في الدولة الا وهو البنك المركزي العراقي مع ١٦ عضوا اخرين في البنك بعد ان اتهم عضو اللجنة المالية البرلمانية هيثم الجبوري في التاسع من تشرين الاول الحالي خمسة مصارف اهلية ومدير عام المال في البنك المركزي العراقي بانهم متورطون بالضلوع في عمليات غسيل اموال عبر مزاد البنك المركزي. كما ان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي كان قد اكد في السادس من تشرين الاول الحالي أن اللجنة المكلفة بمتابعة عمل البنك المركزي اشارت الى شبهة فساد في عمليات بيع الدولار لافتاً الى أن هناك عدم وضوح بآليات تدقيق عمليات غسيل الاموال بالبنك المركزي والمصارف الاهلية. لكن محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي هدد في اول رد له منذ الانتقادات التي وجهت لمؤسسته، بمقاضاة الجهات التي تسعى لـ«تسقيط» البنك. كما كشفت لجنة النزاهة عن تورط وزارات الدفاع والداخلية والمالية بعمليات فساد مالي وإداري كبيرة بلغت أكثر من ثلاثة مليارات دولار، مبينة أن جميع الأحزاب السياسية تستغل نفوذها وهيمنتها على وزارات الدولة لتمويلها مالياً بعدما نشأت

صناديق اقتصادية داخل هذه الوزارات لتحويل الأموال إليهم. وصدق المثل العامي القائل
مع الاعتذار للقراء..... هوسه يريمة!!

لماذا الاتجار بالنساء دعارة ولا نسمي الاتجار باموال الدولة واختلاسها دعارة؟ اذن
كيف تكون النتائج؟ انظروا الى سلوك سيدة سفيرة للعراق حيث المفروض ان تمثل
العراق بشرف وترعى سمعة الوطن في الخارج دون الولوج في دروب التجارة والشبهات في
بيع وشراء اغلى العقارات وهي كما يقول الخبر لا تتحدث العربية. في رسالة قد لا تخلو
من المبالغة واكاد لا اصدقها جاءت لي في البريد الالكتروني جاء فيها: تمكنت سفيرة
العراق في النرويج المهندسة سندس عمر علي من شراء واحد من اغلى القصور في
العاصمة النرويجية اوسلو بلغت قيمته تسعة ملايين دولار امريكي خصص قسم منه
كجناح لسفارة كردستان غير المعلنة تديره السفيرة بعد ان يرسل لها بريد السفارة الى
جناحها في القصر علما ان السفيرة اشترت شقتين في لندن العام الماضي وانها تلقت
سيارة فاخرة و هدايا قيمة من شركات النفط العاملة في كردستان والغريب ان
السفيرة لا تجيد العربية بل الكردية والانجليزية فقط وهي تدعي انها كردية وتتكرر
لاصلها التركماني وحمائتها من الاتراك والاكراد. يا الهي ما هذه الحظوة وما هذا
العمل الجبار الذي تقوم به سعادة السفيرة الموقرة حفظها الله ورعاها في النرويج؟ الذنب
مو ذنب السفيرة بل ذنب سعادة الوزير الذي رضي بمثل هذه السفيرة وغيرها الكثيرين.
ولكن صدق المثل الشعبي القائل وافق شن طبقه!! اما عن ملفات ابناء الذوات واتباع
الريع الذين حصلوا على مناصب في سفارات العراق بالخارج فقد اصبح امرهم شائعا
وعلى جميع السنة الناس خارج وداخل العراق وهو ملف خطير في الفساد القائم على
المحسوبيات والمحاصصة التي يتمتع بها المتنفذين في الدولة سامي العسكري في لجنة
العلاقات الخارجية اوضح في تصريح صحفي: ايقاف التحقيق بتعيين ابناء المسؤولين في
السفارات لاسباب سياسية!! ولكنه يقول (ان هناك حاجة فعلية في فتح هذه الملفات
وعدم تأثير التقارب السياسي على التحقيق في مثل هذه القضايا المهمة التي تعكس
صورة سلبية عن التوظيف في العراق مضيئا ان وزارة الخارجية عليها ان تراجع النظر
بتعيين موظفي السفارات العراقية ولا تمنح ابناء المسؤولين غير المؤهلين اي مهام
ومسؤوليات في تلك السفارات). طبعا ولماذا كل هذه الفضائح؟!

ولقد صدق موسى فرج الذي رأس هيئة النزاهة سابقا عندما ذكر من كتاب له

تحت الطبع جاء فيه: الفساد في العراق ليس كالفساد في غيره من الدول ولا يشبه بقية
الفسادات لا من حيث الكم ولا من حيث الوزن ولا من حيث الفاعل ولا من حيث النوع
ولا من حيث الأسباب ولا من حيث الموقف منه. فالفساد في العراق ما عاد حالة
استثنائية إنما بات القاعدة. أي بالضبط كما وصفته ببرنامج معد سلفاً. وفي مقالة
للدكتور طالب الرماحي أرسلها لي عبر البريد الإلكتروني بعنوان: سعيد بن عامر
الجمحي ومسؤولينا قال فيها: كمواطن فرح بالعهد الجديد للعراق بعد أن شعبنا
جميعاً من ظلم البعثيين وتعسفهم واستهتارهم بكل المعايير الإنسانية عقود طويلة،
كنت أحلم أن الذي سوف يتولى قيادة العراق أناس لديهم بعض الدين، والوجدان،
يشعرون بالآلما ويعتبرون بما حل بنا، بقيت أفتش عن النموذج الذي ينتشلي من خيبة
الأمل التي لم تزل تعتمل في داخلي مع مضي أكثر من تسع سنوات على رحيل النظام
البعثي المقيت، لكن يبدو أن الدنيا التي كان حبها رأس خطايا صدام وعصابته،
أصبح حبها بعد نيسان ٢٠٠٣ رأس خطايا الحاكمين الجدد في العراق. اما صديقي
عبد الجبار العبيدي اجد من المناسب ان انقل كلمة حذر فيها العراقيين وقال:
«كفاكم سكوتا يا ايها المخلصون، فقد اصبحنا بمن يمثلنا اليوم، وزيراً، وسفيراً،
ومستشاراً اضحوكة للعالمين، نريد نواباً مخلصين، ووزراء أكفاء، وموظفين امناء،
ومستشارين نجباء، سفارات تليق بالعراقيين، حتى نأمن اننا في دولة العراقيين
المخلصين، دعونا مثل دول الاخرين، فهل دول الخليج اعرق منا حضارة وتنظيم، كفانا
عيباً أيها الحاكمون

لقد سبق وان ذكرت في مقالة لي نشرتها صحف عدة بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٩ تحت
عنوان: اضواء على جلسة مجلس النواب العراقي الخاصة بترشيح سفراء العراق...
مؤشرات على التقدم أم خيبة أمل؟ ما صرح به سلمان الجميلي عضو لجنة العلاقات
الخارجية عن كتلة جبهة التوافق العراقية في البرلمان العراقي «باعتماد مبدأ المحاصصة
بين الكتل العراقية في اقتسام ٣٠ منصباً كسفراء عراقيين جديد في مختلف دول
العالم. كما قال ان المرشحين «لا يتمعتون الا بحد أدنى من المواصفات وان كفاءات
غالبيتهم متدنية». وكشف ايضا عن «ترشيح مسؤولين وموظفين كبار، ومقربين من
القادة السياسيين سفراء للعراق في الخارج. وأشار الى اعتماد حجم الكتلة النيابية
داخل البرلمان مقياساً لتوزيع تلك المناصب وان اتفاق الكتل النيابية على تسمية

المرشحين للعمل كسفراء، يأتي في وقت أعلنت فيه الأحزاب والقوي المشاركة في الحكومة رفضها اعتماد المحاصصة الطائفية، والتمسك بالمشروع الوطني» اما النائب صباح الساعدي عن كتلة الفضيلة فقد صرح «اعتقد بأن اغلب المرشحين لمنصب سفير لا يستحقون ان يكونوا موظفين في اي سفارة فضلا عن ان يكون سفيرا». وبدون شك ان النائب كان حاضرا في البرلمان وقت مسرحية الترشيح ورفع الايدي بالاجماع، الطريقة التي اثارت الضحك والشفقة. ولا اعتقد ان المثل العراقي الدارج والمبتذل قد غاب عن مخيلة حضرة النائب الساعدي الا وهو «شربت لحميدة بفلسين»، والله من وراء القصد!

اما عن قضايا تلوث دماء العراقيين فالمشككى لله وحده هو الحافظ الامين على ارواح العراقيين وابنائهم بعد ان اصابوا باخطر امراض التلوث المؤدية الى موت الكثيرين منهم واصابتهم بالسرطانات المتنوعة نتيجة للاشعاعات المدمرة التي نتجت من جراء الهجوم الامريكى البربري عند غزو العراق عام ٢٠٠٣. اسمعوا اخر خبر تتشره صحيفة البيئة العراقية في ١٠ اكتوبر الجاري حينما تقول: حذرت مديرية البيئة في محافظة ميسان من انتشار المواد «الملوثة باليورانيوم في مناطق وسط المحافظة المكتشفة منذ العام ٢٠٠٥.

وكشفت انها طالبت باشاء محجر تبلغ كلفته ٢٦٠ مليون دينار الا ان اعتراض الحكومة المحلية خفضه الى ١١ مليون دينار فقط. وقال مدير البيئة في ميسان سمير عبود في تصريح: ان «الموقع يشكل خطراً كبيراً على المواطنين لانه يقع في مركز حيوي من مدينة العمارة. وأكد عبود أن «هذا المكان ثبت تلوثه بالإشعاع وتم تعليم الموقع واخذ تعهدات من العاملين في الحي الصناعي بعدم الاقتراب منها. وكشف عبود أن «المشكلة هي كلفة انشاء المحجر التي بلغت بحدود ٢٦٠ مليون دينار وهو ما ادى الى اعتراض الحكومة المحلية ومن ثم تقليل المبلغ الى ١١ مليون دينار لتصميم محجر بسيط وافق عليه مركز الوقاية من الاشعاع قبل سنتين وحتى الان الموضوع للأسف مازال وعودا. من يهتم لارواح العراقيين؟ المليارات تصرف على قانون البنى التحتية التي لم يعرف كيف ستقام ولكن محجرا صحيا يقام لانقاذ ارواح العراقيين من الموت لا حاجة للنظر في امره. من المسؤول ياترى؟»

اسمعوا مني ما اريد ان اختتم به هذه الكلمات التي تزيد من الوجد الكبير في راسي
ولربما بسبب الاشعاعات الملوثة التي اصبحت بها اثناء زياراتي الاخيرة الى العراق، لقد ذهب
احد الاصدقاء العراقيين وهو مهندس كبير باحدى شركات الطرق العاملة في فيينا،
ذهب للتبرع بالدم بناء على نصيحة احد الاطباء للتقليل من الزيادة في نسبة الهيموغلوبين في
دمه. وعندما ذهب الى موقع الصليب الاحمر لسحب الدم واجرى المقابلة مع الطبيب
المختص وبعد السؤال و تعرف هذا الطبيب على ان المهندس عراقي وانه زار العراق بعد عام
٢٠٠٣ رفض الطبيب ان يسحب دمه. هذا ما اخبرني به شخصيا الصديق المهندس. ولكي
اتأكد من الموضوع راجعت طبيبا اخصائيا وسألته عن الموضوع وقال لي بالحرف الواحد
نعم هناك تعليمات بهذا الموضوع بسبب تلوث دم اكثر العراقيين في داخل العراق وحتى
العراقيين الذين زاروا العراق بعد الغزو الامريكى وان قرارا تم نشره في جميع دول الاتحاد
الاوربي يمنع سحب الدم والتبرع به من اي عراقي كان. مبروك علينا! اما حكايتي الاخرى
المضحكة فلا ادري ما الذي تتركه من انطباع لدى القارئ. بعد ان استقل الاخوة الكرام
سيارة التاكسي وهم ثلاثة عراقيين في مدينة فيينا للذهاب بهم الى العنوان المطلوب وعند
بلوغ العنوان المطلوب نزل اثنان منهم وبقى الثالث ليصل الى عنوانه اللاحق. وفي الطريق سال
سائق التاكسي الشخص الثالث عن ما هي اللغة التي كنتم تتحدثون بها فاجابة الشخص
الذي ظل في التاكسي هي العربية. ومن اين انتم؟ اجاب الراكب من العراق. وبعد ان تاكد
سائق التاكسي من هوية الاشخاص الثلاثة انهم عراقيون توقف فجأة وطلب من الشخص
الثالث ان ينزل ويترك التاكسي فوراً. ولم يستطع اخونا الجدل مع سائق التاكسي ممما
اضطره على النزول من التاكسي والذهاب لطب تكسي آخر. يا ترى ما الذي دفع سائق
التاكسي بان يطلب من العراقي ان يترك السيارة هل بسبب سمعة العراق والعراقيين على
نزيف الدم اليومي بسبب التفجيرات والاغتيالات الهمجية ام بسبب سمعة الفساد المتفشي في
سرقة العراقيين لاموال الدولة ام بسبب تلوث اجساد العراقيين باشعاعات اليورانيوم التي
ارعبت صاحب التاكسي وجعلته يتوقف مباشرة ويطلب من الراكب النزول فوراً؟ العلم
عند الله وفي كل الحالات فالحالة ماساوية واحدة. فما الذي بقي للعراقيين بعد ان تلوثت
سمعتهم واجسادهم معا!..

٧ مليون عراقي يقيمون دعوى ضد موسى فرج

محمد الرديني ٢٠١٠/١٢/٥

أقام أكثر من ٧ مليون عراقي منتشرين في جميع المحافظات تقريبا دعوى تسمى دعوى (ضرر) ضد الكاتب موسى فرج الذي نشر مقالا في هذا الموقع قال فيه أن أكثر من ٧ مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر الآن.

وجاء في اللائحة التي تبناها مجانا خمسة محامين خبراء في الموازنات الحكومية وقرروا الترافع بشأنها أمام مجلس القضاء الأعلى بعد إن دفعوا الرسوم المقررة من جيوبهم الخاصة: أن الأرقام التي وردت في هذا المقال غير دقيقة، صحيح أنها صدرت عن مصادر حكومية إلا أنها باطلة لأنه لا توجد حكومة في العراق حتى الآن وكل ما بني على باطل فهو باطل.

وكان الكاتب موسى فرج قد نشر مقالا في الثاني من هذا الشهر في هذا الموقع قال فيه: (بموجب وزارة التخطيط العراقية فان حجم العائلة في العراق = ٦، ٨ نسمة في حين إن حجم العائلة المصرية = ٤ نسمة (بفعل تنظيم النسل) وفي سوريا ٥ وفي الأردن ٥ أيضا.. وبالمقارنة فان حصة العائلة العراقية من الموازنة المالية يعادل ستة أضعاف ونصف الضعف لحصة العائلة المصرية بسبب عدم وجود تنظيم للنسل في العراق إلى جانب تدني الثقافة الصحية، وبسبب ضخامة موازنة العراق بفعل عائدات النفط ما دامت حصة المواطن العراقي في الموازنة و بالدولار تعادل ستة أمثال حصة المواطن المصري ولا تختلف الحال كثيرا مع المواطن السوري والأردني فان معدل الفقر في العراق يفترض أن يعادل ٦/١ (سدس) معدل الفقر في مصر، وأقل من ربع معدل الفقر في سوريا، وثالث معدل الفقر في الأردن... المنطق يقول هذا..ولكن هل أن المنطق شغال في العراق؟؟ لا..!.. الحال يشير إلى العكس تماما فمعدل الفقر في العراق يزيد على معدل الفقر في مصر بمقدار النصف ويمائل ثلاثة أمثال معدل الفقر في سوريا وقريبا إلى ذلك في الأردن.. لماذا؟.. أنا لم أقارن معطيات العراق مع فنلندا أو اليابان أو ألمانيا ولا حتى مع الإمارات العربية المتحدة وقطر بل مع مصر وسوريا والأردن وتلك الدول لم تكن مجاورة للعراق جغرافيا فقط بل جاراته في قائمة الفساد العالمي أيضا). إن هذا المنطق مرفوض فقد غاب عن الكاتب توزيع البطاقة التموينية على كل أفراد الشعب ومن ضمنهم أعضاء مجلس البرلمان القديم الذين ما يزالون

يحتفظون بجوازات سفرهم الدبلوماسية، وإذا أراد الكاتب أن يتأكد من صحة كلامنا فنحن على استعداد لدعوته إلى الزبير لرؤية الخيار «التعروزي» ومن هناك يمكننا أن نخرج على دياى ليرى بأمر عينيه البرتقال والارنجي والتين والزيتون (أرجو ألا يطالبنا بطور سنين) لأننا بلد أمين. وإذا كان الكاتب يسكن في بغداد فعليه أن يزور سوق الخضار في حي التتلك ليرى كذلك بأمر عينيه أنواعا من الخضار لم يرها المواطن العراقي منذ عشرات السنين لأنها لم تكن تستورد من قبل من دول الجوار.

وجاء في اللائحة ان الكاتب يقول:

(موازنة العراق الحالية شأن موازناته السابقة تفوق موازنات عدد من دول الجوار مجتمعة.. وعدد سكان العراق لا يزيد عن عدد سكان بعض من دول الجوار بل يبلغ ثلث عدد سكان مصر على سبيل المثال.. مع ذلك فان نسبة الفقر في العراق تفوق ثلاثة أمثال نسب الفقر في دول الجوار.. ٢. موضوع العجز والذي يستغل به البسطاء من الناس.. حالة طبيعية وشائعة في معظم دول العالم وحتى الموازنة الأمريكية والألمانية وربما اليابانية فيها عجز ولا يوجد من بين دول العالم باستثناء السعودية والإمارات وربما بروناي دولة لا يوجد في موازنتها عجزا).

وهذه المعلومات أيضا تقود إلى فهم غير دقيق إذ كيف يقارن الكاتب وضعنا المعاشي بأوضاع دول الجوار فهل نحن نأكل الفول كما في مصر أو المخبوس كما في السعودية أو الكباب الحلبي كما في سوريا، إذن نحن فقراء على طريقتنا الخاصة ولا شأن للآخرين بما نأكل كما نعتقد جازمين ان الكاتب غاب عن باله المثل الشعبي الذي كان يردده أجدادنا رحمهم الله ويقولون (الفلوس وسخ دنيا) فهل تريدنا ان نتوسخ تالي عمرنا. إننا أيها الكاتب الغيور المولع بالأرقام نحمل من الإيمان والرضا ما يعجز عن الوصف، ولا نتخيل انك تريد ان تخرب علينا أمثالنا ومنها (القناعة كنز لا يفنى)، ان قلوبنا مثل البحر الذي يموج بالإيمان وهذا في حد ذاته كاف لنا لنعيش، الا ترى ان حكومتنا المنتهية صلاحيتها منذ تسعة اشهر ذات توجه ديني اثلج صدورنا، هذا التوجه الذي حرم العراق منه منذ اكثر من ١٥٠٠ سنة، الا ترى هذا التوجه قد فتح عيوننا على حقائق لم نكن نعرفها من قبل ففي البصرة اخلقوا السينمات وآخرها سينما اطلس لانها منبع للرديلة على الانحراف والرديلة وفي بابل الغوا المهرجان الفني المقرر لانها محافظة ذات طابع ديني يعني مثلها مثل

قم وقندهار وفي بغداد اغتالوا شارع ابو نواس واغلقوا كل النوادي الليلية لانها غير مرخصة وكانت خطوة جبارة منعت المسلمين من فتح مثل هذه النوادي والمراقص التي يجب ان تكون مقتصرة على المسيحيين، وفي كردستان سارعوا الى تطبيق الشريعة الاسلامية برجم الزانيات، اعوذ بالله منهن، امام الناس ليكن عبرة للاخريات. كما بدأنا ايها الكاتب بتقليص استيراد الكثير من البضائع التي ينتجها الغرب الكافر فقد الغينا استيراد بناطيل «الجينز» ويات شبابنا من الرجال يلبسون الدشاديش العربية ايذانا بالعودة الى اصلنا وفصلنا.

ويبدو ان الكاتب قد اشار في مكان آخر في هذا المقال الى قاعدة الاقتصاد الهرمية اذ يقول (المنطق يقول ان حاجات الإنسان يتم ترتيبها بشكل هرم قاعدة الهرم تبدأ بحاجاته الأساسية وكلما ارتفعنا صعودا يتم إشباع الأساسية والانتقال إلى الأقل ثم يبدأ أن تكون متقاربة إن لم تكن متساوية.. وفي هذه الحالة فان الدخل التي تبدأ بصفر صعودا إلى مرحلة ما قبل معدل الإنفاق للحاجات الأساسية تشكل قصورا في كفاية الدخل لمواجهة الحاجات الأساسية للإنسان وبالتالي فإنها تشكل منطقة الفقر.. وان خط الفقر الذي حدده والذي يساوي ٠.٥٠. من معدل إنفاق الفرد على الحاجات الأساسية إنما يعني خط الفقر المدقع، ما دونه فقر مدقع وما فوقه فقر مطلق لحين بلوغ معدل الأنفاق العام والذي يشكل حد الكفاف، وعندما يبدأ الإنسان في سد بعض الاحتياجات التي تتجاوز الأساسية دخولا إلى منطقة السلع الكمالية وهي ما تتجاوز الأكل والملبس والسكن والنقل والعلاج والتعليم يكون قد دخل منطقة الدخل المقبولة.. أما أن يعتبر ٠.٥٠. من الأنفاق على الحاجات الأساسية هي الفاصل بين الفقر والغنى فإنه يفترض بان الإنسان يمكن أن يعيش بنصف السعرات الحرارية وبنصف صمونه وبنصف ثوب.. هل أنها حياة تستحق المواصلة؟ أم أنها تهيأ صاحبها ليقتل الناس..؟).

وجاء في اللائحة التي نقحت وعرضت على خبراء في اللغة العربية ردا على هذه الفقرة: يبدو ان هذا الكاتب معجب باهرامات مصر بحيث ادمج هندستها المعمارية بحالتنا الاقتصادية ولكننا نقول ببساطة ان الفراغ كانوا يحكمون على اساس انهم آلهة وكانوا يريدون من الشعب ان يعبدتهم حتى في مماتهم وهذا بحد ذاته كفر والحاد

بل هو الشرك بعينه ومن هنا لايجوز مقارنة اقتصادنا المبني على اسس متينة باهرامات الفراغة الكفرة الزناديق المشركين. ان المنطق الذي تتكلم عنه هو منطق الناس الذين لايعرفون بواطن الامور وكلنا أمل بانك لا تصغي الى تقرير هيئة النزاهة الاخيروالذي عن تلقيها أكثر من ٦٢٧٠ بلاغا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مبينة ان عدد المطلوبين بلغ ٦٠٣١ متهما من بينهم ٢٥٠ بدرجة مدير عام فما فوق واربعة وزراء.. ونعتقد انه قد غاب عن ذهنك ان هؤلاء الوزراء هم من سلالة احزاب اسلامية ورعة وشديدة التدين ولايمكن ان يفكروا في «وسخ الدنيا» لانهم يطلبون الاخرة ويخافون جل جلاله.

تقول في مقالتك بان إجمالي التخصيصات بلغ (حسب الفضائيات العراقية) ٩٢ تريليون دينار عراقي والذي يعادل حوالي ٨٠ مليار دولار أمريكي، في حين كان وزير المالية العراقي قد صرح قبل أيام بأن حجم الموازنة العراقية لعام ٢٠١١ بلغ ٤،٨٠ مليار دولار أمريكي، أشارت وسائل الإعلام بان العجز في موازنة عام ٢٠١١ بلغ حوالي ١٤ تريليون دينار عراقي وأن نسبة الأموال المخصصة للاستثمار من الموازنة المشار إليها بلغت ٣٠٪... فإذا كان راتب رئيس الجمهورية يفوق راتب الرئيس الأمريكي والروسي والفرنسي والألماني؟ وراتب رئيس مجلس النواب مثله، وراتب أعضاء مجلس النواب والوزراء تفوق موازنات دول بحالها..فأين العقلانية في هذا؟ والأدعى في هذه الحالة تخفيض تلك النفقات الغاشمة بدلا من إكمال الموازنة بالعجز وهو دين.. الثاني: أن تتوفر في الحكومة القدرة الانفاقية للتخصيصات والحالة العراقية ابعدها ما تكون عن هذا أيضا.. ففي الغالب لم تتعدى قدرتها الأنفاقية ٣٠٪. من الموازنات السنوية باستثناء الرواتب والامتيازات فقد كانت نسبة الانجاز من الخطط السنوية في مجال الاستثمارية خصوصا لم تتعد ١٠ ٪) ... ان كلامك هذا لايدل الا على حقيقة واحدة نقولها لك بالفم العراقي المليان (هذا حسد عيشة) والحسد كما تعرف عادة غير مستحبة كما نهانا من الاقتراب منها رسولنا العظيم.

ومرة اخرى تشير وكأنك تشاهد مسرحية (شاهد مشافش حاجة) وابلذات عندما يصرخ عادل امام:شده الحزام، شده الحزام فانت تقول (وفي عام ٢٠٠٣ عندما سقط نظام صدام كان المنتظر من الحكومات التي حكمت بعده أن تشد الأحزمة على البطون وتوجه معظم أموال الموازنات للمشاريع.. الآن أيضا يربطون أشياء على معداتهم

لكنها ليست احزمة.. بل ربطات دولارات).

يبدو أن الكاتب لا يعرف أن الأحزمة الجديدة مصنّعة من صور للدولارات الأمريكية والرأى يتخيل انها ربطة دولارات والحقيقة هي مصنوعة من جلود التماسيح ومطبوع عليها صور الدولارات الأمريكية وهو أمر بات يعرفه كل أصحاب الشأن والتجار ووسائل الإعلام حتى ان احد أصحاب العمائم أفتى بضرورة صنع عمائم من هذا النوع لأنها اخف وزنا على الصماخ.

وأخيرا لنا الحق في الاحتفاظ ببقية الرد على ما ورد في مقالكم وإظهاره إمام السادة القضاة في مجلس القضاء الأعلى ومنها مثلا عدم تنازل الكتاب والمعلقين للكتابة والرد عليكم لأنهم مسلمون شرفاء. ونحن بانتظار الجلسة الأولى...

راضي الراضي والشيوعية والمساومة مع اللص

طارق محسن ٢٠٠٧/٦/١٩

من لا يستطيع أن يقول كلمة حق فليكرمنا بسكوته ومن لا يعرف للحق كلمة فليتحرى عنها لعله قد ضل منها السبيل دون وعي منه أما من كان يعلم ذلك ولكن العزة بالإثم هي التي تدعوه على الإصرار حتى النهاية فلا نجد مانقوله له سوى فليرحمك الله..

أن هذه المقدمة المتواضعة تراءت لي وأنا أقرأ بعض المقالات في مدح راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة حاليا والمحامي الفاشل سابقا وتصويره وكأنه الملاك الذي حط على عش النزاهة ليحمي المال العام من سراقه ولن يجهل من هو راضي الراضي فأود أن أعرفه بهذه الشخصية ليس من باب التشهير به بل من باب معرفة الإبعاد النفسية والسايكولوجية لتلك الشخصية التي أعتبرها البعض شخصية وطنية.

أن راضي الراضي كان يعمل محاميا لغاية عام ١٩٩٧ وكان له مكتبا في منطقة الشوصه في ألكاظميه ولم يكن محاميا لامعا أو مشهورا كما لم يكن معروفا بعلميته أو ذكائه القانوني، لم يستطع الاستمرار بمهنة المحاماة فسافر إلى اليمن عام ١٩٩٧ ليعمل مدرسا هناك، ولا نعلم بأي مادة كان يدرس علما لم يكن النظام البائد، ليسمح لاي عراقي أن يذهب للتدريس في اليمن مالم يكن بعثيا وبدرجة حزبية عالية،

ولكنه أيضا لم يتمكن من النجاح هناك فعاد خائبا في أواخر عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٠١. لم يكن الراضي معارضا للنظام البائد ولم يسمع منه تدمره من سياسات ذلك النظام وبعد سقوط النظام ظهر الراضي في عالم القضاء العراقي كظهور ضيوف الشرف في الأفلام المصريه، وراح يتوسل بالرائج والغادي من أجل تعيينه كقاضي خاصة وأنه ادعى بأنه كان مدعيا عاما وأحيل الى التقاعد في أواسط الثمانينات وعين بهذه المهنة الاخيريه وكان مسرورا جدا بها، ثم قربه البعض إلى الحاكم المدني بول برايمر الذي بدوره عينه كرئيس لهيئة النزاهة.

لم يسلك الراضي أي طريق نزيه في الهيئة منذ تأسيسها، فالوظائف في الهيئة كانت وفقا للمحسوبيه والمنسوبيه ومدى صلة القرابة به أو وفقا لتأثيرات الآخرين عليه ولم يعين أي شخص فيها إلا وفقا للواسطة كما أن كافة المدراء في الهيئة لم يتم تعيينهم وفقا للكفاءة وإنما وفقا لصلته بالراضي لذا تبوأ منصب المدراء خريجو كليات القانون ممن لم تمضي على تخرجهم سوى سنوات قليلة بينما الممارسون من الحقوقيين والمحامين تم اضطهادهم من قبله لاسباب عديده تذكره بماضيه.

وبغض النظر عن رأينا بصباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في البرلمان ان كان خطيبا أو مأذونا لكنه قدم أدلة وقرائن وبيانات يجب دحضها بمثالها أو بأقوى منها وليس بقاء الراضي متلعثما كما عاهدناه في عمله في المحاماة..... أن الراضي جاء بقرار من برايمر وتم إسناده من قبل الائتلاف العراقي الموحد..... وبدلا من أن ينحو منحى وطنيا وبدلا من احتضان الكفاءات الوطنية أخذ الراضي يتعامل بكل قسوة مع موظفي النزاهة ممن عرفوا بوطنيتهم وتقدميتهم حينما كانوا زملاء له في المحاماة لقد كان يعرفهم حق المعرفة إلا أن مصلحته استوجبت محاربتهم أو إبعادهم وقد نال في البدء رضا بعض الأحزاب الدينية لسلوكه هذا، وتعزيزا لثقة هذه الأحزاب أخذ يذهب للصلاة خلف بعض رجال الدين من أعضاء البرلمان أو غيرهم رغم أنه لم يكن معروفا عنه تدينه وبعد أن افتضح أمره وما ارتكبه من أعمال وخاصة تلك المتعلقة بالتعيينات المشبوهة وبالذات تلك الوجوه التي لها حماسها للإرهاب وكذلك قيامه بكشف المخبرين السريين الذي أدى إلى تصفيتهم وما قام به من تقديم رشاوى لمسؤولين في الدولة من أجل دعم موقفه في الهيئة... شعر بخطورة الوضع الذي هو عليه عاد الى أصله في عدم قدرته في الكيفية التي يعالج

بها أمره فمرة يذهب لزيارة المراجع الدينية متوسلا بهم ومرة يذهب الى جبهة التوافق يستدر عطفها رغم أن تلك الجبهة لها رأيها بتشكيل هيئة النزاهة أصلا وأخرى يتوسل بصالح المطلق.

لقد ولد الراضي فاشلا وسيخرج من النزاهة سارقا بأذن الله..... أن الراضي نموذج يوضح لنا كيفية إدارة الدولة من قبل المسؤولين الحاليين الذين يتعاملون مع مؤسسات الدولة كعامل المقاول في مقاولاته فلا يهمله إجادة العمل بقدر ما تدر إليه تلك المقاوله، أو وفقا لمزاج هذا المسئول أو ذاك أو بناء على مبدأ المحسوبية والمنسوبية، خاصة وأن الأحزاب الدينية هي التي تدير دفة الدولة العراقية فحولتها إلى تكية كبيره فأن أراد أحد ما أن يصبح وزيرا أو نائبا في البرلمان أو مديرا عاما فما عليه إلا أن يتوضأ أو يتيمم ويصلي خلف السيد أو الشيخ لينال بركاته بتعيينه بالمنصب الذي يتمناه وثقوا لن يسألکم ذاك الشيخ أو هذا السيد عن تأريخکم في عهد البعث أو عن شهادتکم العلمية لأنها رجس من عمل الشيطان.

أن هذا الأسلوب المتخلف بإدارة الدولة أدى إلى إشاعة وانتشار المنتفعين والانتهازيين والمزورين لشهاداتهم في كافة مفاصل الدولة وقد وردت معلومات من داخل مجلس الوزراء العراقي المخترق دائما بأنه كان قد تم طرد أكثر من أربعين موظفا كبيرا يعملون في المجلس المذكور كونهم يحملون شهادات دكتوراه وماجستير مزوره كما أن هناك المئات من ضباط الجيش والشرطة يحملون رتبا عالية مزيفة بل الأدهى والأمر أن وزير الداخلية قبل أسبوعين أصدر قرارا غريبا تم بموجبه ترفيع ضباطا بدرجة ملازم إلى رائد أو مقدم مباشرة بناء على الصلاحيات المخولة له. ..

أن هذا المسئول وأمثاله هم من تسببوا في إشاعة الفوضى في مؤسسات الدولة وهم وأمثالهم من جاءوا بأمثال راضي الراضي ومدحت المحمود ليتبوءوا المناصب العليا وفي الوقت الذي يتكالب فيه رجال الدين وأنصارهم ومريديهم وأحزابهم على منافع الدنيا وتكالبهم على مناصب الدولة..

أن الوطن مقبل على كارثة كبرى مادام هؤلاء هم المتصدون للعملية السياسية وقد تتمخض تلك الكارثة عن ظهور دكتاتور جديد يقتل على الشبهة ويذبح على النية أما هؤلاء الذين هم الآن في السلطة والبرلمان فسيهربون تتبعهم لعنات الله والناس والتأريخ إلى

يوم الدين . .

ولكن عتبي على التقدميين من الكتاب أمثال السيد جاسم المطير الذي لم يصب الهدف هذه المرة في مقالته عن راضي الراضي. وأخيرا قال المفكر الكبير لينين «هناك مساومة ومساومة... هناك من يساوم مع اللص لمقاسمته الغنيمة وهناك من يساوم مع اللص لإلقاء القبض عليه».. والسلام

القاضي رحيم العكيلي في الميزان..

كتابات . سالم الصالحي

كثر اللغط أخيرا بمناسبة استقالة (رحيم العكيلي) من النزاهة. وأكثر المواقف إن لم يكن كلها انطلقت من منطلق (ليس حبا بمعاوية بل كرها بعلي) والمعنى واضح لذا أود أن أبين الأمر من بدايته:

أسست قوة الاحتلال النزاهة ورشحت القاضي راضي الراضي رئيسا لها. ولم تكن هناك تجربة سابقة في العراق لمثل هذه المؤسسة سوى ديوان الرقابة المالية ولكن بصلاحيات مختلفة وأسلوب آخر.

واجتهد الراضي في عمله واخذ يتحرك بثقة نحو تحريك ملفات فساد تطل رؤوس كبيرة دون مراعاة للحكومة أو اخذ رأيها بنظر الاعتبار فقد كان مدعوما بشكل تام من الأمريكان. وهذا لا يعني انه كان دمية بيدهم لذا اخذ المتنفذون يفتعلون المصاعب له بشكل لم يتعرض له أي مسؤول آخر سواء كان فاسدا أو لا. من استجاب في مجلس النواب إلى هجمة إعلامية شرسة إلى قصف منزله. لذا فالرجل فهم الرسالة ولجأ إلى أمريكا.

وجاء بعده موسى فرج وما إن استلم السيد فرج مسؤولية الهيئة إلا وفاجأ الآخرين، ولاسيما الحكومة بنشاط جاد وحقيقي لمكافحة الفساد. فقد اكتشف آلاف الأسماء الوهمية في شبكة الرعاية الاجتماعية وصفقات الأدوية الفاسدة وأرسل محققين متكرين إلى البصرة واكتشف أن هناك بيوتا ريفية واسعة للفاستدين تبنى على مسار خطوط النفط ويثقب الأنبوب من داخل تلك البيوت وتملا الناقلات دون أن يشعر بها. وغير ذلك من المنجزات. إلا أن ما أعاب عمله أمرين:

الأول هو الصخب الإعلامي الذي رافق عمله بشكل أثار المزيد من الأعداء والثاني وقد يحسب له لا عليه، هو وقوفه في وجه الأميركيان ومنع تدخلهم في عمل الهيئة كما هو الحال سابقا. والقشة التي قصمت ظهر البعير هي إثارته موضوع سياراتي المرسيديس التي اشترتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء بمبلغ مليون و ٢٠٠ ألف دولار وفضحها في وسائل الإعلام مخاطبا الأمين العام: هل أن والدك اوناسيس حتى تشتري سيارات سعر الواحدة ٧٥٠ مليون دينار عراقي وآلاف العراقيين يتضورون جوعا ولا يجدون دواء أو لقمة غداء.

وهذا ما أدى إلى أن يُعلن إعفاءه في نشرة الأخبار دون أن يعلم هو به في سابقة خطيرة لم تجري لغيره.

وقد بذل العكيلي الذي جاء بعدهما جهدا جبارا للحصول على أي دليل يثبت حصولهما على أي مغنم أو فساد إداري أو مالي للثلاثين بعد تسنمه منصب رئيس النزاهة، إلا انه فشل في ذلك ولو تمكن من الحصول ولو على شيء بسيط لملاً الدنيا زعيقا.

وفتشت الحكومة عن بديل يكون طوع أمرها فوجدت رحيم العكيلي واستثنته من قرار الاجتثاث المشمول به ووضعته سيفاً على رقبتة تحركه في اللحظة التي يحاول فيها الخروج عن الاتفاق.

ومن الطريف أن شعور العكيلي بالقلق من الاجتثاث كان مبكرا جدا ففور سقوط النظام انتهى إلى لجنة الاجتثاث في مجلس الحكم قبل تأسيس هيئة الاجتثاث بوقت مبكر.

وكان العكيلي صادقا في اتفائه مع الحكومة فقد أخفى جميع الملفات التي تعلق الحكومة وجعلها دائرة تابعة للأمانة العامة واشغل الهيئة في قضايا تافهة تطال صغار الموظفين مصحوبة بدعاية إعلامية كاذبة. فهل تراه تحرك لصفقة وزارة الكهرباء التي استورد بدلها لعب الأطفال. أو صفقة الشركات الوهمية التي كشف زيفها آخرون من آخر الدنيا. وغيرها من الملفات التي ضاعت فيها مليارات الدولارات في الدفاع والداخلية والتجارة.

استغل العكيلي النزاهة لمصلحته بشكل بشع ولكن محكم، مستغلا ذكاءه في

ذلك، فقد عين أو نقل عدد كبير من أقاربه وسلطهم على موظفي الهيئة في الوقت الذي ينتقد ممن يفعل ذلك في دوائر الدولة الأخرى، وقضى وقته في ايفادات أين منها ايفادات وزير الخارجية مستغلها في إجراء عمليات التجميل وشراء العقارات. وتمكن من الحصول على أكثر من قطعة في بغداد وآخرها في زيونة حصل عليها مقابل حصر الاتهام في الموظفة زينة دون غيرها من مسؤولي الأمانة والتي باعها بعد تقسيمها إلى ثلاث قطع واشترى بدلها فيلدا في كردستان. كما انه اشتهر بالادعاء والدليل انه عندما صار رئيسا للنزاهة ملأ أصابعه بمحابس (الموامة) حتى يحسب عليهم وعندما استمكن من منصبه اخذ ينزعها واحد ا بعد واحد. وعندما طلب مسؤول إحدى الكتل تحريك ملف احد الوزراء ذهب إلى كتلة ذلك الوزير وأطلعهم على الأمر فاخبروه بغلقه.. كما أن الموفدين من الموظفين هي أسماء محدودة تتكرر أكثر من مرة لعلاقات خاصة تربطه بهم أو ذويهم أو كونهم من أقاربه. ومن صور الفساد أن احد الموفدين هو معاون ملاحظ لم يمر سوى أشهر معدودة على تعيينه يوفد لمراقبة إجراء عقد تجريه إحدى الوزارات المهمة في بيروت.

وبعد السنوات الثلاث ونتيجة لانجازاته الباهرة بقي العراق يراوح في مكانه في رأس قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم. وعندما عرف أن ساعته قد حانت بعد ما عرف إن ملف اجتثاثه حرك من جديد قدم استقالته ليظهر بمظهر الضحية. وهذه ليست أول مرة يقفز فيها من المركب قبل غرقه. ففي عام ٢٠٠٥ عملها عندما علم أن قرار اجتثاثه قد صدر سارع إلى تقديم استقالته من النزاهة قبل تطبيق القرار بحقه كان ذلك عندما كان نائبا لرئيس الهيئة. ترى أين كان خلال السنوات الأربع من ضغوط الحكومة كما يدعي. وهل غيرت الحكومة جلدها الآن وأصبحت تضغط عليه. وهل سمع له صوت خلال هذه السنوات بشكوى أو تذمر.

الحقيقة انه جزء من المنظومة الفاسدة التي تحكمت برقاب العراقيين والتي يكمل بعضها بعضا وعندما انتهى الدور المرسوم له لفظ كما تلفظ أي حاجة انتهت صلاحيتها. وكما هو معروف فانه قد أعلن في وسائل الإعلام من العام الماضي نية الحكومة بتغييره، ولكن اجل ذلك لحسابات معينة. ولكنه لما رأى الأمر جادا ولوح له بإلغاء أمر الاستثناء من الاجتثاث من جديد، نزع إلى لعب دور البطولة غير اللائق له

ومن غيرالمظنون إمكانية عودته إلى القضاء لان عليه دعوى أمام الإشراف القضائي بسبب فساده المالي والإداري صادرة من مجلس القضاء الأعلى مرفقة مع المقال.

مهربو النفط

صافي الياسري – باريس.. ٢٨/٨/٢٠١٢

مهربو النفط؛ مافيات ساسة التغانم في العراق الجديد

نقلت عدة وكالات اخبار ومواقع على الشبكة العنكبوتية تصريحاً لقائد شرطة دبي الاثنين ٢٧ اب (اغسطس) الجاري قال فيه أن النفط العراقي يتعرض للسرقة منذ عشر سنوات، دون أن يحدد الجهة صراحة!!

وقال الفريق ضاحي خلفان على موقع تويتر في حديثه مع مغربي الموقع: إن النفط العراقي يتعرض للسرقة.

وأضاف أن لديه علماً بأن النفط العراقي يتعرض للسرقة منذ عشر سنوات. ولم يسم خلفان الجهة التي تسرق النفط العراقي. وكانت «لجنة النفط والطاقة» في مجلس النواب الحالي قد ذكرت في وقت سابق ان عمليات تهريب النفط العراقي تكلف الخزينة ملايين الدولارات، مشيرة الى عدم تعاون وزارة النفط معها، وقال النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد اتروشي: ان وزارة النفط غير متعاونة مع لجنتنا بشكل عام على الرغم من نفيها المستمر لتهريب النفط. ما قاله الخلفان تتقصه بعض الاضاءه، وان كان مقصوداً ان يقال بهذه الطريقة لاسباب تتعلق بمركز الفريق خلفان، ودولة الامارات نفسها، فحديث قائد شرطة دبي المعروف بصدقه الجارح ومباشرته الحادة التي جلبت له الكثير من الاعداء، يقصد به عمليات تهريب النفط العراقي من موانئ الامارات العربية، وهي من اشهر موانئ العالم واكثرها لعمليات التهريب، وتجري فيها اغرب عملياته، من تهريب البشر الى تهريب الطائرات، وانا اقصد ما اقول حرفياً، ففي نوفمبر عام ٢٠١١ اكتشفت شرطة جمارك جبل علي محاولة تهريب طائرة هليوكوبتر في شحنة مفروشات، اما تهريب البشر فيجري يومياً، وتهريب السلاح والذخيرة والمخدرات امر سهل وعادي في موانئ الامارات، وتستفيد ايران اليوم من موانئ الامارات للالتفاف على العقوبات الدولية في تهريب السلاح والذخيرة ونفطها وحشيشتها المصنعة والخام، واستيراد بعض الممنوعات،

وكلنا نتذكر شحنة الاسلحة المقلدة التي تم ضبطها في موانئ الامارات قادمة من تركيا قاصدة اكبر مدينة تجارة اسلحة في المنطقة - صعده اليمنيه - وما قاله الخلفان عن السنوات العشر غير دقيق فالنفط العراقي بدأ تهريبه من الامارات بعد فرض الحصار اي قبل عشرين سنه ويعلم النظام انذاك، وبمشاركة تجار من الامارات و من النظام الايراني بضمنهم نجل الشيخ رفسنجاني رئيس جمهورية ايران الاسبق ورئيس ما يسمى تشخيص مصلحة النظام، وتاسست في حينها، عصابات محلية ودولية - مافيات - خاصة بتهريب النفط انذاك بعلم ومعرفة ودفع من النظام، لالتفاف على اجراءات الحصار التي فرضها الاميركان عليه، وقد بلغ عدد ناقلات النفط التي تمارس هذه التجارة خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٠ إلى مارس ٢٠٠١، (١٢١) سفينة منها ٤٥ سفينة وطنية و٧٦ سفينة أجنبية، بحسب احصاءات رسمية اماراتية، و ذكر وكيل وزارة المواصلات في دولة الإمارات العربية المتحدة في حينها (عبد الله لوتاه) ان عدد السفن (المخالفة) التي وصلت إلى موانئ الإمارات الستة يشكل ٦٩٪ من عدد السفن التي تصل إلى هذه الموانئ، وناشد دول المنطقة ودول العالم التعاون مع دولته للقضاء على تهريب النفط العراقي الذي يشكل مصدرا جديدا من مصادر تلوث البيئة البحرية في منطقة الخليج العربي على حد قوله. كما ان عدد السفن التي كانت تقوم بتهريب النفط العراقي وغرقت في مياه الخليج العربي حتى عام ٢٠٠١ على وفق تلك الاحصاءات ايضا، بلغ ٤٥ سفينة، آخرها كانت الناقلة «زينب» المعروفة التي لوثت البيئة البحرية لدولة الإمارات وتطلب امر تنظيف مخلفاتها في مياه الامارات عدة سنوات، اما السفن التي جرى احتجازها فهي بلا عد، وكانت تحتجز حين تختلف العصابات والمسؤولين عن التهريب المتنفذين فيكشفون اوراق بعضهم، وعندها تحتجز قوة مراقبة تطبيق العقوبات الدولية السفينة او الناقله، ويمكن مراجعة بيانات ميناء جبل علي وزايد وموانئ رسميه اماراتية اخرى بهذا الشأن، حيث تباع حمولة هذه الناقلات المحتجزة بالمزاد العلني ويودع ريعها في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، واكد اكثر من مصدر اماراتي ان اكثر من اربعة الاف طن من النفط العراقي كان يهرب يوميا من موانئ الامارات؟؟

والمافيات والعصابات التي امتلكت خبرتها منذ ذلك الحين، وجدت في بعض السياسة العراقيين ومسؤولي الحكومه والنظام، عوناً وحامياً، وفي النظام الفاسد

شريكا، للاستمرار في سرقة وتهريب النفط العراقي، وثمة معلومات تفصيلية لدى شرطة الامارات واجهزة المراقبة الامنية والتجارية والكمارك في موانئها، عن الاحزاب والساسة العراقيين الذين تحكّموا في محافظة البصرة، واشتغلوا بسرقة وتهريب النفط، وماكان يهرب ايام النظام السابق للالتفاف على الحصار وتوفير اموال وعمليات صعبة لتسيير عجلة الحياة والاقتصاد العراقي المحاصر، بات يهرب لملء جيوب الاحزاب والساسة الفاسدين، وكم تمنيت على الفريق الخلفان ضخ التفاصيل وكشف الجهات والاسماء بصراحته المعهودة، ولكن الرجل معذور فثمة حدود يفرضها موقعه ومركزه الوظيفي، وتفرضها متطلبات الامن والسياسة الاماراتية، كذلك اتمنى على السيد موسى فرج مسؤول هيئة النزاهة الاسبق، الذي حقق في هذا الامر وتحديد سرقة وتهريب النفط في البصرة، ولديه صور عن الاناييب المكسوره والعدادات المعطلة والانتاج بلا حساب، والصهاريج التي كانت تملأ والشخصيات المسؤولة عن حمايتها، والموانئ غير الرسمية العراقية والايرانية التي كان النفط يمر منها، والسفن التي كانت تنتظر في شط العرب وخور عبد الله وهي محمية بالزوارق المدرعة، والسفن الواقفة بانتظار التحميل وسط المياه الاقليمية، بل واسماء الساسة والاحزاب او مافيات التهريب تلك، ويملك معلومات مهمة وخطرة تفصيلية اخرى، وانا على يقين مما اقول، ان يكشف ما بجعبته، ويريح ضميره وقد عهدته شجاعا، واستغرب صمته حتى الان.

الصراع على هيئة النزاهة... ضغوط المالكي على رحيم العكيلي انموذجا..

كتابات - عبد السلام العكيلي

صار من البديهيات المعرفية لدى العراقيين جميعا سياسيين وحكوميين ومتقنين ومن الشرائح الاخرى ان هيئة النزاهة تعد من الدوائر المهمة والخطيرة في ذات الوقت ليس لتعلقها بمحاربة الفساد المالي والاداري كما يتوهم الغالبية العظمى ممن ذكرنا وانما لانها الدائرة الاكثر اطلاعا على فساد السياسيين والبرلمانيين والحكوميين اي كافة السلطات العراقية التنفيذية والتشريعية والقضائية والتي ينخر الفساد جسدها طولا وعرضا ومثل هكذا دائرة من المألوف جدا لمثل هكذا مسؤولين ان تعد هدفا للسيطرة عليها وضمها الى ممتلكاتهم الخاصة من الوزارات المحاصصة والهيئات ال (المستقلة!!).

وقد اثار استقالة رئيس الهيئة السابق السيد رحيم العكيلي زوبعة من الارتباك الاعلامي المقصود واللغط البرلماني المبيت والتضارب في التصريحات والتوجهات الخاصة بالموضوع كل حسب مقدار مصلحته وتضرره من رحيم العكيلي فالبعض كان العكيلي يمثل له صمام امان يغطي عليه فساده ويرمي القضايا والاخبارات المتعلقة به الى ثرامة الورق فاستمات دفاعا عنه واخرين كان العكيلي يمثل لهم هما دائما لعدم اطمئنانهم اليه وشعورهم باستعداده لفضحهم في اي وقت وخروجه عن السيطرة فيما لو وجد مسندا اقوى منهم وما بين الحالتين فرح الموظفون الصغار في الدولة العراقية لتخلصهم من وزارة استنفرت طاقاتها وملياراتها وموظفيها ضدهم وتركت حيتان الفساد تسبح في بحر الكنز العراقي من دون وازع من ضمير او دين او رقيب مثلما فرح الشرفاء من موظفي الهيئة الذين جمد نشاطهم ومنعهم من متابعة القضايا الخاصة بالكبار وضاع على بقية العراقيين الخيط والعصفور وتصوروا ان رحيم العكيلي منع من محاربة الفساد فقدم استقالته...!!!.

والغالبية من تلك التصريحات صبت باتجاه اعتبار الاستقالة ناتجة من الضغط الحكومي على رحيم العكيلي لتنفيذ اجندات معينة ضد بعض الشخصيات التي قرر رئيس الوزراء نوري المالكي اسقاطها عن طريق كشف او نسبة حالات فساد مالي واداري لها على الرغم من اننا نعتبر بالتحليل السياسي والتجربة العملية خلال السنوات الماضية باعتبارنا من المتابعين بالتفاصيل للعمل السياسي وشؤون النزاهة ومحاربة الفساد في العراق ان جل المسؤولين في الدولة ومن مختلف السلطات هم فاسدون بل يتحدون الفساد ان يصل الى مستوياتهم.

وقد حاول بعض عديمي الحذاقة والمتضررين من الوضع السياسي المضطرب الحالي والذين يسعون للظهور الاعلامي والكسب الجماهيري في تصريحاتهم وضع رحيم العكيلي في صورة البطل او الموظف النزيه والوزير الشريف الذي يرفض نسبة الفساد الى غير الفاسدين او السير في نهج الحكومة على حساب الحقيقة وشرف المهنة ولكن الحقيقة غير ذلك تماما فالعكيلي يقف بالضد من ذلك تماما وكان على هؤلاء الثاني ومعرفة حقائق الامور وخفاياها قبل ان يطلقوا مثل هكذا تصريحات يخدمون بها رحيم العكيلي المعروف بانه عضو قيادة فرقة في حزب البعث وتنعم بامتيازات هذا المنصب

(ومعلوم ماذا يعني هذا) وسرعان ما صار من انصار الحكومات المتعاقبة وخاصة حكومة نوري المالكي والذي كان نائباً لرئيس الهيئة في وقت سابق الا انه اقبل من منصبه بسبب شموله باجتثاث البعث ثم اعيد الى الهيئة رئيساً لها ضمن حملة رئيس الوزراء نوري المالكي لاستقطاب الشخصيات البعثية ووضعها في المكان غير المناسب من اجل ان ترضى وتتفجع مقابل ان تنفذ ما يريد المالكي وكان رحيم العكيلي يعرف ذلك جيداً ولعبها بالشكل المطلوب وحتى محققو وموظفو هيئة النزاهة كانوا يعرفون هذا الامر جيداً ويتداولونه بينهم في الاحاديث السرية والخاصة وقد تحققت تلك المنافع المتبادلة كما تشير مصادرها الخاصة من داخل هيئة النزاهة فحقق لنفسه ما يريد مقابل ان يضعف هيئة النزاهة ويحقق لاولياء نعمته وثروته ما يريدون الا ان الامور في الفترة الاخيرة سارت على عكس ما يتمكن منه الشاطر فوقع في مطب المطالب الكبيرة التي لا يستطيع تنفيذها لانها تخص شخصيات متنفذة ومخيفة ولا يستطيع الوقوف بوجهها وتوقعه في ساحة صراع الاقوياء التي من يدخلها لا يخرج منها الا مفضوحاً او مطروداً او مقتولاً فاضطر الى ترك الامتيازات والمنافع - بعد ان شبع منها - وتقديم استقالته حفاظاً على حياته وعلى طريقة مرغم اخاك لا بطل.

ومن قلة الانتباه وعدم الانصاف ومن بخس الناس اشياءهم وعدم معرفة قدر الرجال لدى الكثير من البرلمانيين والحكوميين ان يعتبروا رحيم العكيلي السائر على نهج الحكومة الحالية هو من ضحاياها.

ومن اجل ان نظهر جانباً من الحقيقة لشعبنا العراقي المسكين ولمن يبحث عنها من السياسيين والحكوميين والبرلمانيين ولمن تعمى عيونهم عن الحق الساطع من البرلمانيين والحكوميين والسياسيين نبين في ادناه ما يثبت ما ذكرناه عن حالة رحيم العكيلي:

١- ان رحيم العكيلي استلم رئاسة الهيئة بعد اقالة رئيسها السابق موسى فرج من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب كشفه عن فساد مالي في مكتب رئيس الوزراء تمثل بشراء سيارات باسعار خيالية ما يعني ان العكيلي تسنم منصبه على ركام تدخل مجلس الوزراء في شؤون الهيئة وتسييرها لما يريد فلماذا رضي باستلام المنصب ثم اين كان العكيلي كل سنوات رئاسته للهيئة وهو الذي استلمها في بداية عام ٢٠٠٨ اي ان

فترة رئاسته امتدت اربع سنوات تقريبا ، هل كانت الهيئة مستقلة والان فقط تدخل مجلس الوزراء بشؤونها ام انه احتاج الى اربع سنوات لكي يصل الى معرفة حقيقة ان مجلس الوزراء يتدخل بشؤونها في حين ما احتاج العتالون ولا المنظفون ولا صغار الموظفين ولا الحرامية الى اكثر من خمسة دقائق وصلوا بعدها الى نفس النتيجة التي وصل اليها رحيم العكيلي بعد اربع سنوات، ولماذا لم يقدم استقالته قبل هذا الوقت... ما لكم ايها العراقيون والكتاب والسياسيون كيف تحكمون الى متى تبقون مغلون!!!.

ان السبب الحقيقي لبقاء العكيلي كل هذه المدة هو لتحقيق منافعه الشخصية والمتبادلة وان السبب الحقيقي لاستقالته هو ماذكرناه من انه كلف بمتابعة قضايا تخص كبارا مخيفين فضل النزول من تل المتفجرين الى حصن الامان حسب اعتقاده.

٢- ربط رحيم العكيلي هيئة النزاهة بمجلس الوزراء وبالذات بشخص علي العلق الامين العام وكالة لمجلس الوزراء عن طريق ما يسمى (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) الذي ضم اضافة لهما رئيس ديوان الرقابة المالية وبذلك يكون قد قدم اسرار هيئة النزاهة ومسارها في مكافحة الفساد على طبق من ذهب الى مجلس الوزراء حيث هناك ما يسميه موظفو هيئة النزاهة اتفاقا ملحوظا على صعيد الواقع بين العلق والعكيلي بان يتم السيطرة على قضايا الفساد الكبيرة ومتابعة بعضها واخفاء الاخرى التي تخص وزراء وشخصيات حكومية ذات توجه معين مقابل ان تطلق يد رحيم العكيلي في الانتفاع من وضعه كيفما شياء ولذلك فرغ رحيم العكيلي الهيئة من نشاطها الحقيقي وركز عملها لملاحقة صغار الموظفين وصغار القضايا او من يريد مجلس الوزراء التضحية بهم او من يغردون خارج سرب الحكومة والاحزاب المسيطرة.

فكيف يدعي من لايعلم بان استقالة رحيم العكيلي تمت رفضا على محاولة مجلس الوزراء السيطرة على الهيئات المستقلة وهو الذي الغى استقلال هيئة النزاهة ورضي بربطها بعلي العلق.

٣- خرق رحيم العكيلي مهنية دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة وعطل مهمتها الاساسية بمحاربة الفساد في العراق من خلال عدة مسارات وكما يلي:

أ - محاربته الشديدة لمدير عام دائرة التحقيقات بحجة انتمائه الى احد الاحزاب وسحب صلاحياته بمتابعة قضايا الفساد لدى المحققين ومنعه من طلب اي قضية واشغاله بالاجازات الزمنية والاعتيادية للموظفين مع انه معروف بجديته في العمل وقد وصلت العلاقة السيئة الى حد اقدام رحيم العكيلي على نقل مدير عام دائرة التحقيقات الى دائرة اخرى داخل الهيئة وترك دائرة التحقيقات على اهميتها القسوى بدون مدير عام منذ اكثر من سنة ونصف.

ب - اصداره اوامر الى مكاتب التحقيقات باحالة الاخبارات والقضايا التي تخص المسؤولين من الدرجات الخاصة (وزير ومفتش عام ووكيل وزير ومدير عام) اليه شخصيا وذلك للسيطرة عليها والتحكم بها لاغراض لا تمت لمحاربة الفساد بصلة ولمنع المحققين والموظفين المعنيين الاخرين من الاطلاع على تفاصيلها حيث ان رحيم العكيلي شعر بان بعض المحققين ينشرون على الانترنت بعض المعلومات عن حالات الفساد المالي والاداري التي يتم التكتم عليها ودفنها في الهيئة. ورغبة منه في منع ذلك والسيطرة على القضايا لتمرير بعضها الى القضاء واخفاء اخرى فانه اصدر اوامره المشار اليها.

ج - تفكيكه لقسم التدقيق الخارجي وهو القسم المعني في هيئة النزاهة بتدقيق العقود وتشخيص حالات الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة وذلك بنقل اكثر موظفيه واشغال البقية بلجان ومهام غير مرتبطة بطبيعة عمل القسم.

٤- تعامله بكل قسوة وظلم مع عموم موظفي الهيئة وخاصة الكفوئين منهم واتخاذ العقوبات منهجا للعلاقة بين الرئيس والمرؤوس وافتخاره بذلك على الصعيد الرسمي والاعلامي حيث انه يسطر بطولاته ضد الموظفين ومعاقبتهم بالعزل والفصل وقطع الراتب وتنزيل الدرجة الوظيفية والنقل الى محافظات بعيدة واحيانا مخالفة مذهبيا لارغامهم على ترك الوظيفة، كما حصل مع ابن اخيه الذي نقله بسبب خلافات عائلية الى محافظة صلاح الدين فاضطر الى ترك الوظيفة، وغير ذلك في التقرير السنوي للهيئة وكذلك يذكره في اغلب لقاءاته الصحفية والتلفزيونية وكأنه يحقق انجازات كبيرة في محاربة الفساد الاداري والمالي. وكذلك فانه بث الرعب بين موظفي الهيئة ونشر بينهم عيوننا يكتبون له تقارير بما يسمعون من ردود افعال الموظفين تجاهه

وغير ذلك مما دفعهم الى الدعاء بازاحته عن الهيئة.

٥- مقابل ما ذكرناه في النقطة السابقة فانه اختص لنفسه مجموعة من الموظفين ميزهم عن سائر موظفي الهيئة بكثرة الايفادات ومنحهم المناصب التي لا يستحقونها والمكافآت الكثيرة والكبيرة احيانا (حتى انه منح بعضهم في احد المرات مكافاة مقدارها خمسة ملايين دينار لكل منهم وهو امر لم نجد له سند قانوني!!!) وحشرهم في لجان تحقيقية لكي يضمن معاقبة من يشاء من الموظفين.

٦- تعامله مع اسماء محددة من منظمات المجتمع المدني شبه الوهمية والتي تعمل تمجيدا له ومن عليها بالايفادات والسفريات الى خارج القطر ضمن وفود هيئة النزاهة ويلاحظ تكرار اسماء معينة من تلك المنظمات.

٧- اطلاق يده في التعيينات خارج السياقات والضوابط فعين الكثير من اقربائه ونسبائه واخوته في هيئة النزاهة حتى وصل عددهم الى العشرات ومعهم عين ابن اخ علي العلاق في الدائرة المالية للهيئة ارضاء واسكاتا للامين العام لمجلس الوزراء.

٨- استحواذه على الشقق السكنية الواقعة في مجمع الصالحية والممنوحة من مجلس الوزراء الى هيئة النزاهة وتخصيصها وتوزيعها بشكل سري على الاقرباء والاخوان والموظفين الممجدين له او المقربين منه من دون اتباع اي ضوابط انسانية او اخلاقية او تعليمات رسمية بهذا الخصوص.

٩- اخذ رحيم العكيلي راحته وحرية التامة في السفر الى خارج القطر للاستفادة من مخصصات السفر والايفاد التي تمنح له ومن دون ان يكون هناك اي داعي لاغلب هذه الايفادات والسفريات. علما ان مصادرنا تشير الى انه لم يبق في داخل العراق اكثر من (١٥) خمسة عشر يوما متصلة في الغالب منذ ارتباطه بالعلاقة المتميزة مع علي العلاق ومجلس الوزراء ويخبرنا بعض العالمين ببواطن الامور من موظفي الهيئة بانه استفاد من هذه السفريات الرسمية الحكومية لغرض العلاج في مصر واجراء عملية تجميل في استراليا والارتباط ببعض رجال الاعمال في الخليج وغير ذلك هذا وان سفريات رحيم العكيلي الى الخارج اكثر واطول من سفريات رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات ٠٠٠ فاين النائبة حنان الفتلاوي منه!!!.

١٠- لان اكثر اقرباء رحيم العكيلي الذين عينهم في الهيئة هم من غير الحاصلين على شهادة الاعدادية او المتوسطة فانه رتب مع الجانب المصري لاقامة دورات في مصر تحت عنوان (السلوك الوظيفي) للموظفين من دون شهادة الاعدادية ومن ضمنهم الاميين من عمال المطابخ والتنظيف والزراعيين وعمال الخدمة والسواق، مع كل الاحترام لهذه العناوين وموظفيها، وذلك بالاساس من اجل ان يشمل اقربائه بهذه الايفادات...ولنا ان نتساءل ماهي المعلومات وملامح التطور التي حصلوا عليها من خلال اشتراكهم في هذه الدورات.... والم يكن الاجدى اقامتها في بغداد وبمحاضرين عراقيين.... اليس هذا فساد مالي واداري في داخل هيئة النزاهة التي تعنى بالاساس بمحاربة الفساد في البلد... واليس هذا الامر هو فساد مالي واداري من قبل رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي نفسه... فكيف يرمي الناس بحجر وبيته من الزجاج..

١١- ولن لايعلم من البرلمانين والحكوميين فان هناك الكثير من القضايا المهمة التي تطمر او تدفن بشكل مقصود في داخل الهيئة ولايتم متابعتها فضلا عن الكشف عنها ويكون ذلك احيانا بشكل مقصود واحيانا بسبب الضعف الاداري والقيادي لرحيم العكيلي. ومن جهة اخرى فان كبار قضايا الفساد الاداري والمالي التي يعرفها الشارع العراقي لم تكتشفها هيئة النزاهة بل انها اكتشفت من قبل غيرها وفرضت الاوضاع عليها متابعتها ومن ضمنها قضية وزير التجارة الاسبق عبد الفلاح السوداني التي كان اللاعب الاساسي فيها النائب صباح الساعدي وقضية زينة التي اختلست الملايين من امانة بغداد حيث تم اكتشافها من قبل الامانة نفسها.

١٢- ومن اجل التغطية على الضعف الاداري والقيادي والجدي في محاربة الفساد في العراق نجأ رحيم العكيلي الى اسلوب الاستبيانات الهزيلة التي يعترض عليها حتى محققو هيئة النزاهة لانها ضعيفة ولاتعبر عن الحقيقة ولاتضمن معلومات جادة ولاتتسم بالحيادية ولا الدقة وتستهدف شريحة من المراجعين لبعض الدوائر حيث يعبرون عن مقدار ضررهم او استفادتهم من تلك الدائرة مما ادى الى كيل تهمة الفساد الى الدوائر والمحافظات والوزارات المختلفة من دون اسس علمية رصينة فوجه بذلك اهانة الى الكثير من تلك الدوائر وموظفيها.

١٣- وكذلك لجأ الى استغلال الكثيرين باستغلاله منصبه واتخاذ منشورات الهيئة واللقاءات الاعلامية للدعاية لنفسه ففي اوقات يحددها هو يعلن عن بعض (الانجازات) ويهول اخرى لكي يصور للاخرين بانه صمام امان العراق بمحاربة الفساد المالي والاداري والحقيقة هي غير ذلك فهو ضعيف جدا في ادارة الهيئة وفشل تماما في محاربة الفساد وصار العراق متقدما على دول العالم بانعدام النزاهة وما ذكرناه يثبت ذلك.

١٤- هنالك الكثير من مظاهر الانتفاع الشخصي والظلم والاختفاء الادارية والهيكلية والفشل والفساد المالي والاداري داخل هيئة النزاهة في ظل رئاسة رحيم العكيلي لها لم نذكرها لان في ما ذكرناه الكفاية لذوي الالباب.

ومن الجدير بالذكر ان العديد من محققي وموظفي هيئة النزاهة يدعون البرلمان والحكومة ومجلس الوزراء على وجه الخصوص لتشكيل لجان للتأكد مما ذكرناه من اجل تصحيح اوضاع ومسار الهيئة ورفع الحيف عن المظلومين من موظفيها...

هيئة هيئة النزاهة والصراع السياسي...

جاسم البزوني ٢٠١١\٠٩\٣٠.

هيئة النزاهة العراقية تلك المؤسسة المهمة من مؤسسات الدولة التي انيط بها واحدة من اهم المهام واكثرها خطورة مهمة مكافحة الفساد الاداري والمالي الضارب الاطناب في كافة مفاصل الدولة العراقية منذ تأسيس هيئة النزاهة كانت الهيئة احدى ادوات الصراع السياسي بين القوى الداخلة في العملية السياسية فرئيس الهيئة الاول راضي الراضي والذي كان عرضة لحملة تشهير شنها عليه فضيلة الشيخ صباح الساعدي في وسائل الاعلام حيث اتهمه في اجهزة الاعلام بانه كبير المفسدين في العراق وانه حول هيئة النزاهة الى تجمعات عائلية حتى انتها الامر بالقاضي راضي الراضي طالباً للجوء في الولايات المتحدة الامريكية بصحبة مجموعة من موظفي هيئة النزاهة حاملاً معه العديد من الوثائق التي تدين العديد من الشخصيات.

وهنا نسجل ملاحظة في غاية الاهمية وهي ان الراضي استقر به المطاف لدى الجهة الداعمة له والتي اوصلته لهذا المنصب. ثم جاء السيد موسى فرج رئيساً لهيئة النزاهة والذي لم يستمر في منصبه لفترة طويلة حيث احيل على التقاعد بعد ان ترددت اقوال

بشأن تحريك قضايا تخص ملف تهريب النفط في البصرة؟ بعدها استلم رئاسة الهيئة وكالة القاضي رحيم العكيلي السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هل يمكن ان تدعم احزاب السلطة اي شخص لتولي منصب مهم مثل هيئة النزاهة الا اذا كان هذا الشخص مزكى ومضمون الولاء ومن الثقة كما في المصطلح الدارج لدى احزاب السلطة خصوصاً ان تعين القاضي في العام ٢٠٠٨ رئيس للهيئة جاء بعد اخرج موسى فرج وهرب راضي الراضي الذي سجل سابقة بتاريخ هيئة النزاهة كأول وزير عراقي يهرب الى خارج البلاد حاملاً معة العديد من الوثائق يسلمها للكونكرس الامريكي وتعد له جلسة استماع في مجلس النواب الامريكي.

في مثل تلك الظروف كان لابد ان تسلم رئاسة النزاهة لشخصية تكون محل ثقة لدى القابضين على مقاليد الامور عندها ظهر تشخصية القاضي العكيلي وتم استثناء من قانون اجتثاث البعث حيث من المعروف للجميع ان السيد رحيم العكيلي كان بدرجة عضو فرقة في حزب البعث. بعدها سارت هيئة النزاهة بشكل مسالم للفساد الكبير فلم تقوم بأي عملية حقيقية لمحاسبة المفسدين بل ان القاضي رحيم العكيلي كان يقضي اغلب وقته في السفر خارج العراق لحضور المؤتمرات وكثير من السفريات كانت بصحبة الشيخ صباح الساعدي وتشير العديد من الاوساط الى ان علاقة صداقة قوية تربط الشيخ الساعدي مع العكيلي وفي تلك الفترة تفرغ العكيلي لتعزيز قبضته على مفاصل هيئة النزاهة وذلك بتعين الاقرباء والاصدقاء وبعدها تم ابعاد كل موظف لايوافق على سياسات رحيم العكيلي فشهدت الهيئة العديد من حالات العقاب لموظفين كل ذنبهم انهم لايوافقون سياسات العكيلي وتم تليفق مئات التهم للعديد من الموظفين بدون اي وجة حق؟

أن السؤال الذي يوجه اليوم لكل من يقف للدفاع عن رحيم العكيلي هل تم القضاء اوالحد من الفساد خلال السنوات التي تصدى فيها العكيلي لرئاسة هيئة النزاهة هل خرج العراق من قائمة الدول الاكثر فساد على المستوى الدولي الجواب كلا بطبيعة الحال اين مليارات العراق التي اهدرت الجماهير التي تلعن الفساد منذ سنوات بكتاباتهما وتظاهراتها حتى اصبح ملف الفساد في عهد ادارة رحيم العكيلي لهيئة النزاهة حديث جميع العراقيين بل ان الاحاديث تتردد بأن السيد العكيلي قد وضع في

اغلب مفاصل هيئة النزاهة مجموعة من الاقارب ومن المحسوبين عليه شخصياً يحصون كل صغيرة وكبيرة على كافة المسؤولين في هيئة النزاهة مما افقد اغلب المسؤولين الاستقلالية في العمل ووضع محققي هيئة النزاهة في وضع لا يحسدون عليه بسبب الخوف من بطش منظمة رحيم العكلي السرية التي تغلب عوامل الولاء على الكفاءة بأعتقادي ان احسن قرار اتخذه الرجل هو تقديم الاستقالة لأن الصراع السياسي بين الكتل جعله امام المحك فهو من جهة لم يعد قادراً على ارضاء جميع الاطراف التي اوصلته لمنصبه او وفرت له عوامل البقاء في منصبه وكالة رغم شموله بقانون اجتثاث البعث ولأن الموضوع اصبح موضوع صراع بين الكتل ولأنه غير قادر على العمل بدون غطاء من الداعمين جميعاً فكل الكتل تعرف نقاط ضعفه وتهدده دائماً بموضوع سوء ادارة الهيئة، وتعين الاقارب والمقربين والاصدقاء، مما جعله غير قادر على مواجهة اي طرف وبالنهاية الرجل اثار السلامة وهذا حق شخصي له ولكن يلاحظ ان بعض الكتل تسعى لعودته الى رئاسة الهيئة وهذا ما صرح به بعض النواب من القائمة العراقية مؤخراً وهنا نقف امام مسألة وهي ان ملف هيئة النزاهة دخل مرحلة التسييس المطلق وهي محاولة لي توجيه صفة سياسية لقائمة دولة القانون وبالتالي ستأخذ محاولة اعادة رحيم العكلي بعد سياسي يخرج هيئة النزاهة نهائياً من الحياد والاستقلالية فالمطلوب قيادة لهيئة النزاهة بعيدة عن الانحياز لكل الكتل لعل هاذا هو المرتجى البعيد عن الواقع والامل البعيد التحقق في ظل الاوضاع الراهنة وصراع الكتل حول المناصب والمغانم والمنافع وسط فقر وفاقه عموم الشعب...

صباح الساعدي من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر..

رافد الخفاجي

كثرت اتهامات صباح الساعدي للاخرين وسواء كان بعضها صحيحاً أو غير صحيح، فإن على صباح الساعدي أن يحاسب نفسه أولاً أن كان جادا في مسعاه نحو الإصلاح الذي نؤيده ونساعده فيه ولكن لنا عليه شرط لا بد منه إذا أراد أن يدخل نادي الإصلاح السياسي والاجتماعي وهو التالي:

على السيد صباح الساعدي أن يعرف ويعترف بأنه دخل الحياة السياسية من خلال حزب..... ثم قيامه بشراكة تهريب النفط في البصرة ومحافظ البصرة السابق محمد

مصباح وأخيه أسماعيل مصباح سمسار تهريب العملة المستحصلة من تهريب النفط الى الكويت وقد فتح له برانية يعرفها أهل الكويت والذين أحتجوا بعدم حذف الديون العراقية بسبب أموال أسماعيل الوائلي التي بلغت ستة مليارات يوم كان صباح الساعدي لا يزال في حزب الفضيلة ونائباً على حصة الحزب.

بعد كل هذا ليتذكر السيد الساعدي أنه لم يكن معروفاً للشعب العراقي حاله حال الكثير من النكرات الذين لمعت صورهم أحزابهم، فأذا أراد الساعدي أن ينتقد أحد أو يحاسبه فليبدأ بنفسه...

هكذا تكلم فرج عن تأخر الفرّج...

موضوع نشرته جريدة المستقبل/ بغداد: ٢٠١٢/٢/١٤

مراجعة تحليلية للنقاط الحساسة التي أثارها السيد موسى فرج (الرئيس الأسبق لمفوضية النزاهة)، في حلقة خاصة بثتها قناة الفيحاء الفضائية مساء يوم ٢٠١٢/٢/٧ عبر برنامجها الأسبوعي (فضاء الحرية).

وكانت بعنوان: (الفساد: آفة العراق الجديدة)..

وكتب بعد اللقاء مقالة جريئة، كانت بعنوان :

(هل انهم يسعون لمواجهة الفساد في العراق.. حقاً؟!)

كاظم فنجان الحمامي

نشرها على صفحات المنتديات العراقية في أكثر من موقع..

من منكم لا يعرف القاضي (موسى فرج)؟، ذلك المواطن الريفي البسيط المخلص الصريح الجريء المشاكس، أغلب الظن إنكم شاهدتموه على شاشات التلفاز وهو يتحدث بحرقة، من دون أن يخاف في قول الحق لومة لائم...

ليست لفرج مشاريع استثمارية، ولا مؤسسات ربحية، ولم يرتبط بحزب أو كتلة سياسية، فالرجل تسليح بأخلاق القرية، ولا يخشى أحد، بيد أن أعظم هفواته انه من القلائل، الذين ما فتئوا يؤمنون بالقواعد الأخلاقية، التي هجرتنا وغادرتنا منذ زمن بعيد، من مثل: «لعن الله الراشي والمرتشي»، و«من غشنا ليس منا»، و«من كان فقيراً

فليأكل بالمعروف»، ولا يعلم بانحسارها من التعاملات اليومية في القطاعين العام والخاص، حتى لم يعد لها وجود إلا في كتب الحديث، والمؤسسات الدينية، وبعض المقررات الدراسية القديمة..

أما هفوته الثانية فتكمن في قصر قامته، فعلى الرغم من فارق الطول بينه وبين أعضاء المنتخبات السياسية المتوقعة في ملاعب المنطقة الخضراء، إلا أنه كان مهووساً باللعب مع الكبار، فما أن أصبح رئيساً لمفوضية النزاهة حتى بادر إلى تطبيق المبادئ والقيم العليا الراسخة في عقله، وسعى منذ اليوم الأول إلى نشر المفاهيم الرقابية والحسابية والتدقيقية، فلم يتهاون مع الذين امتدت أيديهم إلى المال العام، وكان يظن إن الحرمة في الرشوة لا تقف عند حدود من يدفعها فقط، وإنما تشمل الراشي، الذي يدفع، والرائش بينهما، والرائش هنا: هو الوسيط الانتهازي، أو (العلاس) في اللهجة العراقية الدارجة، ولم تمض بضعة أشهر على برنامج الرقابي حتى اجتمعت الآراء المتناقضة على رأي واحد، واتفقت الأطراف المتخالفة على قرار واحد يقضي بعزله خارج السرب الذي لم يكن ينتمي إليه بالأصل.

قال (فرج) في كلامه عن تفشي الفساد في العراق: «منذ سنوات طويلة والقائلين باستشراء الفساد يعتمدون تقارير منظمة الشفافية العالمية حجة للتدليل على حجم الفساد في العراق، آخذين بعين الاعتبار أن تلك المنظمة هي الجهة الدولية المستقلة المحايدة، وهي التي تتولى تقييم حجم الفساد العالمي، وتشرف على ترتيب النتائج في جداول تشمل جميع أقطار العالم، ابتداءً من الدولة الأكثر نزاهة إلى الدولة الأكثر فساداً، في حين تواجه الحكومة العراقية تلك النتائج والتقارير بعدم الرضا والإنكار والشجب، وتدعي أن البيانات التي اعتمدها المنظمة كانت مقتبسة من مصادر معادية للعراق..»

وفي هذا السياق، اقترح (فرج) البحث عن معايير أخرى تصادق عليها الحكومة وترضى بها حتى تكون هي المعيار الذي تقاس به وعليه مؤشرات الفساد والانحراف في الأداء، وكأنه يريد الإشارة إلى غياب تلك المعايير جملة وتفصيلاً. وبناءً عليه وجه (فرج) سلسلة من الأسئلة الاستفزازية، في محاولة منه لإزاحة الغطاء عن الحقائق المغيبة، فأطلق سؤاله الأول بثقة عالية، حين قال: «اسألوا الحكومة والسياسيين في العراق.. لماذا قاطعتهم المرجعية الدينية؟»، ولماذا رفضت استقبالهم منذ ما يزيد على السنة؟. أليس

بسبب استئراء الفساد؟؟ طيب موسى فرج مغرض وخذ الحزب والثورة؟؟ فهل صارت المرجعية الدينية في العراق مغرضة وخذ الحزب والثورة؟؟ ألم يكونوا قد وصلوا إلى سدة الحكم من خلال التفيؤ بعباءة المرجعية الدينية، واستقطبوا البسطاء من أبناء هذا الشعب من خلال ادعائهم مباركتها.. «وجاء في سؤاله الثاني، قوله: اسألوا الشعب العراقي.. لا تسألوا المنخرطين بأحزاب سياسية، ولا تسألوا المؤدلجين، ولا تسألوا المثقفين كي لا يقال أن بواعثهم سياسية أو أيديولوجية، أو أنهم مثقفون مشاكسون يتمسكون برؤية نرجسية، بل اسألوا البسطاء من الناس.. بدءاً من أم عامر البصرية والى المتسكعين بالأسواق . أليس ما يجمع عليه سواد الأمة حجة؟؟»...

ووجه سؤاله الثالث إلى عامة الناس من (فضاء الحرية)، فقال: «اسألوا قادتكم السياسيين، فما أنا ذا أرى سبتايتل (الإخبار المرئية) على قناتكم (الفيحاء) يقول السيد إبراهيم الجعفري يقول إن العراق من الدول الغنية، ووجود هذا العدد المخيف من الفقراء يشكل مفارقة يجب أن تعالج. وها هو السيد رئيس الحكومة يقول إن خطر الفساد لا يقل عن الإرهاب في العراق، وكل الحكام والساساة في العراق يقولون باستئراء الفساد، لكنهم يقولون ذلك من منطلق: أنا نزيه وصفحتي بيضا، وغيري غير نزيه..».

يقول فرج: أنا شاهد على هذا الفساد بس شهادتي غير مقبولة، ويعقب على كلامه بالعامية: «ليش يابه مجروحة شهادتي؟، قابل أمطيرجي؟، بالمناسبة: أمس كنت وأبني نتابع التلفزيون، فظهر شخص على الشاشة، فقلت لأبني: انظر يا بني أتعرف هذا الرجل، قال: لا.. قلت له : هذا هنري كيسنجر أمريكي من أصل ألماني، كان وزير خارجية أمريكا للسنوات ١٩٧٣.١٩٧٧ لكنهم حتى يومنا هذا يستأنسون برأيه، ويسمعون كلامه، وجماعتنا بمجرد أن يترك المنصب صاروا يباوعون عليه من تحت مو من فوق.. تعرف ليش؟؟ لأن المنصب في العراق يعني الهراوة، وعندما تروح منه الهراوة يعتبرونه ما يشور، وأنته تعرف شيسمون الما يشور، هسه أنه مو كيسنجر بس شوفوا شهادتي.. تفضلوا: موازنات العراق السنوية تفوق موازنات أربع دول مجاورة، وعدد نفوس العراق لا يتجاوز ثلث نفوس واحدة فقط من تلك الدول، وهي مصر، لكن معدل الفقر في العراق يفوق حاصل مجموع معدلات الفقر في تلك الدول مجتمعة، انطوني ابن مرة منكم يفسر هاي المفارقة بتفسير آخر غير الفساد»..

واصل (فرج) حديثه المؤلم عن شهاداته الاستقصائية على بعض المواقع، التي سجلها من خلال متابعاته كمواطن عراقي يرى ويسمع ويقرأ ويحلل الأخبار والبيانات العامة، فخرج بتساؤلات تثير القلق.

قال في موقف آخر: «ألم تسمعوا بقصة الرئيس الألماني كريستان فولف الذي اجبروه على تقديم اعتذاره للشعب.. ما هي جريته؟ زوجة صديقه الثري حصلت له على قرض بفائدة مخفضة من بنك أهلي، ليرمم به مسكنه في حين لا يحصل المواطن الألماني على قرض من ذلك البنك بفوائد مخفضة.. رئيسنا أخذ مليونين دولار مصروف جيب عند إيفاده لحضور اجتماع الأمم المتحدة، ولما سألوه، قال: هاي انتو العراقيين أشكد لجة (تلحون)، يابه هاي خردة زادت بجيبي نص مليون دولار أخذوها واسكتوا...».

ختاماً نقول: لا يختلف القاضي (فرج) كثيراً عن القاضي (أبو وهيب بن عمرو الصيرفي الكوفي)، والذي عرفه الناس في بغداد باسم (البهلول)، فكلاهما من طينة واحدة، ومن بيئة واحدة، وعلى منهج واحد.

عرضوا على (فرج) القضاء في صومعة (مفوضية النزاهة)، فجن جنونه في اليوم الأول، وركب موجة العدل ليزيح الفساد بضربة واحدة من قصبته، فاستيقظ في اليوم التالي ليجد نفسه معزولاً من دون أن يعرف السبب.

وعرضوا القضاء على (البهلول)، فتجانن (أظهر الجنون)، وركب قصبته، وراح يصل بها ويجول وسط الزحام في الأسواق وبين الناس، وهو يمتطي قصبته الطويلة، فقالوا: جن البهلول، فقال الأمير: ما جنّ ولكن فر بدينه، وظل على ذلك إلى أن مات...

لم يركب (فرج) قصبته البهلول، لكنه ركب سفينة من قصب، فعبر النهر إلى الضفة الأخرى، وكان من الناجين.. أما نحن فما زلنا بانتظار أفضل العبادة (الفرج..).

فالأيام دول، والليالي حبالى، والغيب مستور، والحكيم كل يوم هو في شأن، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وإن مع العسر يسراً، فمن المحال دوام الحال، نأمل أن تتحسن أحوالنا، ونغادر المواقع المتردية، التي التصقنا بها في قعر الجدول العالمي لنتائج

الفساد في عموم أقطار كوكب الأرض.

وخزة

ليس كل ما نواجهه يمكن تغييره، ولكن لا تغيير بلا مواجهة..

تذكروا موسى فرج.. صباح علال زاير ٢٠٠٨/٣/١٦

تابعت اللقاء الذي عرضته قناة البغدادية مع السيد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة والذي تم خلاله فتح اجزاء من الملفات وليس كلها.. ولست الان بصدد استعراض ما حصل في ذلك اللقاء لكن هناك عبارات ومواقف هزتني من الاعماق ومنها تأكيد على ان بعض الجهات حاولت ان تضعه في (عبها) وهذه المفردة يستخدمها العراقيون للإشارة الى ان جهة معينة وضعت شخصا ما في (جيبها) اي اصبح محسوبا عليها تحركه كيفما تشاء فيتحول الى مجرد اداة لتنفيذ ما يطلب منه من اجل تصفية حسابات شخصية خاصة قد تبتعد عن المهام الاساسية والمهنية المرسومة.. قالها الرجل علنا.. (لكنهم اكتشفوا ان موسى فرج.. ما ينحط بالعب)! مشيرا الى ان السفارة الامريكية التقت به وطلبت ان يزودها ببعض المعلومات لكنه رفض ذلك لعدم شرعية وقانونية واخلاقية ذلك الطلب مثلما حاول مسؤولون كبار في الحكومة ان يأتمر بأوامرهم لكنه رفض ذلك ذلك وقال لهم ما نصه.. انني لا اعمل الا للعراق.. وبالطبع لا احد يريد لفرج او لغيره العمل للعراق فقط.. يريدون العمل للحزبية والكتلوية والمذهبية والمناطقية وغير ذلك من المسميات ولهذا اخبرته السفارة ان الكونغرس الامريكي سوف لن يرضى عنه.. الى آخر الحديث بين الطرفين.. الامر الآخر الذي شدني الى السيد موسى فرج اصراره وتأكيد على ان هناك مسؤولين مهمين في الدولة زاروه في مكتبه وتوسلوا به ليدع ذويهم وشأنهم مع ان ذويهم (حرامية)! وسماهم بالاسم ثم عدد اسماء الوزارات واسباب الفساد الاداري فيها دون ان يخوض في التفاصيل وهو يعلم جيدا ان كل وزارة لها (ظهر) في الحكومة او في البرلمان او في مجلس الرئاسة والويل لمن يمس ذلك الذيل او الظهر بسوء او بتعبير آخر فأن كل وزارة هي جزء من الكعكة العراقية المقسمة.

على اية حال يبدو ان فرج تخطى الخطوط الحمراء التي حاول (البعض) والبعض الاخر وضعها له، لم يتخطاها فقط بل داسها بقدمه علنا دون خوف من احد مهما كان

موقعه، وكان على يقين انه سيفقد منصبه وانه سيضطدم مع اكثر من جهة وخصوصا اولئك الذين جاءوا ليبقوا في اماكنهم ويرحل عنهم جميع العراقيين اضافة الى اولئك الذين صمموا على اقتفاء طريق السرقات والاختلاسات والتزوير للوصول الى ما وصلوا اليه في اقل وقت وجهد ويسعون بقوة الى اخفاء افعالهم الشنيعة وتغليفيها بأقنعة واضحة القباحة رغم المساحيق والاصباغ والمكياج.

اشد ما جعلني اتعلق بشخصية موسى فرج هو ذلك الانفعال المشروع واللغة العفوية التي كان يتحدث بها دون ان يسعى الى تزويق الكلمات والتصنيع في انتقاء المفردات كما يفعل غيره من الذين يحاولون الظهور امام العراقيين على انهم فطاحل في الثقافة وضليعون في اللغة واصولها مع ادراكهم ان المواطن ليس بحاجة الى هذه (الضلالة) وتلك العبقرية بل يحتاج الى الجرأة والشجاعة على قول الحقائق او على الاقل انصاف الحقائق ليفهم رأسه من قدمه وليعرف الشريف من الكسيف.

موسى فرج لم يكن يحمل جنسية امريكية او غربية او ايرانية بل جنسية عراقية مئة بالمئة وحرص على عدم تغييرها كما فعل غيره بل ترك مهنته ومهنة ابائه كما هي (راعي) من غير حرج او استحياء بل ويتشرف بماضيه ويشهر نسخة من جنسيته امام الكاميرا وهكذا يفعل الاصيل الذي لا يتنكر لواقعه الذي ينحدر منه معظم الانبياء بما فيهم نبينا الاكرم (ص) في حين سارع غيره حال سقوط النظام الى تزوير وتزييف كل حقيقتهم فحملوا الشهادات وهم يعلمون انها مباحة لهم وكدسوا ارسدتهم في بنوك العالم باسمائهم او بأسماء غيرهم لاستثمارها عند مغادرة المنصب.. فالعراق لديهم مجرد رحلة سياحية والمنصب ليس سوى صفقة لهم، اما فرج فقد غادر المنصب الى مدينته السماوة التي يحق لها مثلما يحق للعراقيين جميعا ان يتفاخروا به فقد خسر النزاهة منصبا لكنه ربح ثلاثين مليون عراقي من شمالهم الى جنوبهم باستثناء الطبقة المنتفذة وما حولها من المستفيدين.. اسماء كثيرة مرت على تاريخ العراق.. ولكن قليل منها بقي محفورا في قلوب الناس.. وسيكون هذا الرجل واحدا من اهم تلك الاسماء، ولم استطع ان اتمالك نفسي بعد انتهاء البرنامج فاتصلت به هاتفيا ونقلت له مشاعري كما هي واتفقنا ان نلتقي قريبا ونفتح حوارا طويلا ننشره على صفحات الجريدة قريبا يحمل الكثير من الغرائب والعجائب والحكايات التي تدعو الى اشجان واحزان...

أيها الناس انه موسى الفرج

عبد الله المعاضيدي ٢٩/١/٢٠١٠

قررت إن اكتب عن هذه الشخصية (موسى فرج) بعد أن تأكد لي انه ينفرد بخصلة قلما نجدها في مطبات هذا الزمن الردى هو لا يعرفني ولكني متابع لمسيرته منذ أن كان مفتشا عاما لوزارة البلديات يومها قض مضاجع الوزيرة وهي نائمة في غرفة أحلامها تفصل للعباد ما تهوى وتشتهي..

لقد كان يحترم القانون وقانونيا أكثر من المختصين فيه عندما رفض وبحزم أن تكون هيئة النزاهة التي كان يرأسها عضو في مجلس مكافحة الفساد الذي يرأسه عضوا في الحكومة كيف ذلك والهيئة هي الجهة المختصة التي تستطيع أن تحاسب كل موظفي الدولة من رئيس الجمهورية إلى ابسط موظف فيها أليس من المضحك أن يت رأس عضو الحكومة مجلس مكافحة الفساد ألا إذا أرادوا إحياء الأغنية طيبة الذكر (اشتكي عندك عليك وانتظر حكمك حبيبي) إن موسى فرج ذلك (الراعي) صاحب الكلمات الجميلة والمعبرة والبسيطة (لأغطيه ولا انطيه) و(جون عبر الناس وره السدة) وكذلك هو صاحب الكلمات الكبيرة والجريئة عندما خاطب من قام بشراء السيارات ذات الأسعار الخرافية (هل إن جدك اوناسيس الذي غازل زوجة كندي..... ولا تزال فطور رجليكم يملئها العاكول) عندها لم يتحمله أصحاب القرار عندما قرروا عزله وأحالته إلى التقاعد وهو خرقةً واهضاً للقانون وحتى المحكمة الاتحادية قد ظلمته في ذلك عندما خالفت الأمر ٥٥ الخاص بمفوضية النزاهة الذي يؤكد بأن يحل نائب رئيس الهيئة محل الرئيس في حالة الوفاة وغيرها وهو النائب الشرعي الوحيد وهذا حسب قرار المحكمة الاتحادية نفسها إلى أن أصحاب القرار وجدوا ضالتهم في شخصاً لا يتحدث إلى بعد أن يتحدثوا ولا ينبس ببنت شفا إلى أن يأخذ رأيهم فهنياً لهم في مكافحة الفساد..

كان موسى فرج قد أخرج احد المسؤولين الكبار في الدولة وفي إحدى الندوات عندما قال له سأقوم وأتلو على الملأ انك تشجع المفسدين عندما ضاعفت الصلاحيات إلى الوزراء ولم يثنه عن ذلك سوى توسل المسؤول نفسه ووعدته أن يصلح الأمور لكن لم يصلحها. أننا نحتاج إلى موسى فرج وأمثاله ولو قدر الله واختاره الناس في البرلمان

سترون هذا العملاق (رغم قصر قامته) والمشاغب بالحق زلزلاً وصرخةً للفقراء يطيح بكل المستبدين أنها ليست دعاية انتخابية له ولا ادري هل هو مرشح أم لا أن موسى فرج لا يخاف على شي يخسره وهو بمستوى من الرقي عندما يردد هذه العبارة (المهم عملاً يحقق للناس الخير وليس شرطاً إن يصدر من موسى فرج أو غيره)..

أن لدى هذا الرجل كنزاً من المعلومات تفيد كل من له غيره على بلده أن لموسى فرج خصلاً كخصال النبي موسى عليه السلام الى انه لم يقتل أحداً فهو خير من استأجرت القوي الأمين وقد سميته موسى الفرج فهو سيحلق بقوة الموس كل ما ينبت في غير محله..

.. إلى الكاتب السياسي موسى فرج.. متى أنشوف الفرج؟..

جمعه عبد الله

يعتبر المبدع (موسى فرج) من الكتاب والسياسين الذين يفتخر بهم الشعب العراقي. وقد برز هذا الانسان المبدع والسياسي النزيه في محاربة سرطان الفساد المالي في مؤسسات الدولة. وكان بحق محارب يمتلك العزيمة والقدرة

لتصدي للسراق والحرامية الذين ينهبون دون رحمة او وجع ضمير. وقد برز كشخصية سياسية في مجال السياسة ومبادئها الديمقراطية. وحرصه الشديد على مصالح العراق ومستقبل العراق رغم ان مهمته (رئيس هيئة النزاهة في السابق) محفوفة بالمخاطر والصعاب، لكنه تربي على قهر الصعاب وكسر شوكة الارهاب المالي والاختلاس المالي وقد فضح بشجاعة وجرء اشكال الفساد وطرقه ودروبه وكان بالمرصاد للفاستدين، ولكن ضمن السياسة الطائفية والمحاصصة ابعده من مهمته الصعبة والشاقة، حتى تكون عمليات الفساد اكثر حرية واكثر حركة واقل متابعة ومحاسبة قانونية.، ان هذه الشخصية البارزة ابن العراق الوفي، لم ينال القدر الكافي من التقدير والثناء على جهوده المتفانية في خدمة العراق.. انه اغبن وظلم ظلما دون حياء او خجل بان يحتل موقع مهم في الدولة العراقية ليعطي دروس في تحمل المسؤولية والنزاهة والعمل المتفاني في خدمة الشعب وخاصة وانه يملك الخبرة والكفاءة والاخلاص والقدرة على تحمل المسؤوليات الصعبة بكل جدارة اقتدار. لكن ضمن

الظروف السياسية التي يمر بها العراق. لم ينصف ابناءه الاوفياء.. ابناءه المخلصون.. ابناءه الذين يتطلعون الى عراق الحق والعدل وانصاف المظلومين.. انهؤلاء الابرار ليس لهم موقع مهم في الدولة العراقية، انه اجحاف وتعسف وظلم وكفر اذا رجعنا الى مبادئ الاسلام السامية.. لو كان هذا العراقي الاصيل يتملق هذا وذاك لكان الان في موقع قيادي بارز في الدولة العراقية.. لكن خصال (موسى فرج) السياسية والاخلاقية بعيدة جدا من المساوماتوغض الطرف عن هذا وذاك. انه من الشخصيات التي يفتخر بها الشعب العراقي. لكن مع الاسف وبحرقه مؤلمة ظلم جورا عندما رشح بان يكون عضو برلمان في الانتخابات الاخيرة ولم يحصل على المكان الذي يستحقه رغم انه افضل بكثير من اعضاء البرلمان الذين جاءوا بثوب الطائفية، ولم ينال القدر الكافي من تقدير الشعب.. ان موسى فرج يحمل روح التحدي والمثابرة مهما كانت الظروف القاسية، فان روحه الوطنية تدفعه دفعا بان يكون صوت مجلجل وشامخ في عراق اليوم يصرخ بقوة بوجه الظلم والكفر والفساد.. اتمنى في الانتخابات القادمة وبعد ما انكشفت كل الاوراق ونزعت الاقنعة وانكشف المستور واتضح العهر السياسي ومزايدات سوق النخاسة، ان ينصف الشعب ابنه البار.. ابنه الوفي الذي يعمل ويحرق روحه من اجل العراق وليس غير العراق.. اتمنى لهذه الشخصية المتفانية. ان يكون احد فرسان البرلمان القادم ليقدم الى الشعب والبرلمان المحاسبة القانونية لقطط السمان وحيثان الفساد ليكشف دورهم المخزي في النهب والسلب والاختلاس وضياع المليارات من الدولارات.. اتمنى من موسى فرج الذي اثبتت الاحداث والعبر بانه بحق يملك كل المؤهلات والصفات ان يتولى المهام الصعبة في الدولة العراقية مع اخوانه في الصفات والمؤهلات من اجل انصاف الحق والعدل والنزاهة الخالصة والصادقة... فالف تحية والف باقة ورد وزهرة الى الكاتب والسياسي المبدع.

تحية الى استاذنا الجليل (ماجد الغرباوي) لخدماته ولجهوده المثابرة التي يقدمها عبر صحيفة ومؤسسة المثقف ومساعيه المخلصة في اعلى كلمة الحق والكلمة الصادقة المخلصة للعراق.. فالف تحية لهذه المبادرة الرائعة والتي تدل على معدنه الخالص والوفى في مجال السياسة والابداع الادبي وتقديره المستمر للمبدعين في كل مجالات الابداع. انها تدل على روح خلاقة للثقافة المسؤولة...

ملاحق..

❖ مواجهة الفساد في العراق.. ليست مهنة ممتعة..



❖ السيد ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق..



❖ يوم النزاهة العراقي (١) ..



❖ يوم النزاهة العراقي (٢) ..





لا يمكن مقارنة حقبة صدام والبعثيين مع الحقبة الحالية أو أية حقبة ضمن تاريخ العراق الحديث ، والنظام الجديد في العراق كونه أفضل من نظام صدام ..ليست ميزة تسجل له ، فليس مع هذا تقارن الأمور انما تقارن مع ما يجب أن تكون .. على أساس الفرصة التاريخية التي اتاحت لبناء الديمقراطية ونظام الحكم الصالح في العراق ، وعلى أساس الامكانيات الهائلة التي توفرت للحكام الجدد والتي كان من الممكن ان يتحقق للشعب العراقي من خلالها مستوى معيشه وخدمات غير الذي نراه ، ولن يريد قياس حجم الفساد في العراق.دونه المقياسين المشار اليهما فانهما لا يكذبان ..

❖ عبد الكريم قاسم ..

المجد الذي يتأبطه عبد الكريم قاسم بنزاهته وسفراطسه لن يستطيع حكامنا
الجدد وان اجتمعوا واجتهدوا، تحقيق معشاره بنفقات إيفادهم المليونية أو المنافع
الاجتماعية المليارية فالذي يتربع في قلوب الناس ليس كالذي يتربع بين أكوام
المال...





● في زمن المحاصصة والانتقال من جحيم الاستبداد الى مستقع الفساد.. دخلها بقيمه وبمواصفاته الشخصية وخرج منها وهو لم يضع درهما غير راتبه في جيبه، ولم يعين ابناً أو أخاً، ولم يقايض منصباً باخضاع هيئة النزاهة للأمريكان أو الاحزاب المتناطحة او الحكومة خلافاً للدستور ومصصلحة الشعب..لم تعلق بوطنيته شائبه.. ولم تتلوث ذمته بما يشين .. ولم تعتري قيمه وعكه.. هذا سجله يتركه لأولاده واحفاده فان تقبلوه منه بروح رياضية ف أنعم الله، وان أحجموا وطلبوا الاطيان والعزب فلست مغفلا كي أهرق عمري بهذا..

تحايا وعرفان ...

الى الأعبة رفاق الدرب ..

- زميلاتي وزملائي المفتشون العموميون في الوزارات العراقية تتقدمهم جميعا الذكرى العبة لشهيدهم الأول القاضي مهدي ابو المعالي - ابو هاني - الذي باغتياله ونجله المحامي الشاب ثلمت قوى الظلام والارهاب أفئدتنا ولم تفلح السنوات ولن تفلح في رتق تلك الثلمة .. وبدلا من ذلك اتسعت كثيراً باستشهاد زميلات وزملاء أخر، وعراقيون كثر.. سلام عليكم وكل التحايا..لقد واجهنا الفساد قبل عصر الاجندات فتركنا بصمه ، وجاء عصر الاجندات فجحنا قومنا لكن البصمة باقية شاءت الاجندات أم أبت ..

- زميلاتي وزملائي في وزارة البلديات والاشغال في مكتب المفتش العام وفي عموم الوزارة في بغداد والمحافظات حيث تصدينا معاً للفساد وواجهناه معا صادقين لا نحمل في ضمائرنا وسلوكنا غير الحمية لشعبنا والذود عن حقه في العيش الكريم .. وقد نجحنا في جوانب وأخفقنا في أخرى ، وهذه هي طبيعة المعارك.. لكم مني كل التحايا مضمخة بعبق وصدق النوايا ..

- زميلاتي وزملائي في هيئة النزاهة : حيث واجهنا معاً الفساد الكبير وعرابوه ، وكبار الفاسدين وحيثانهم وحماتهم في جمهورية ما بعد عصر الاستبداد.. وكان هاجسنا الوحيد هو الذود عن حقوق الشعب ونصرة قضايا الوطن والتمسك بالقيم في وقت بات المتمسك بها كالبابض على الجمر.. لقد تمكنوا منا في مواقع كثيرة وضاعت على الشعب مليارات وتربونات كثيرة ..هذا صحيح فالكثرة تغلب الشجاعة ، ولكن صدقوني.. في احد الأيام كنت اسير في الممر الطويل خارجا من قاعة المؤتمرات في فندق الرشيد فشعرت أن احدهم يحث الخطى خلفي وعندما اقترب مني تبين أنه رئيس احدى لجان مجلس النواب ومعه سفير لدولة جاره وقال لي متوجساً : أستاذ أنا همين عندي ملف يكم ..؟ فنظرت إليه من فوق قائلاً : ليش هو اكو واحد بيكم ما عنده ملف يمنا ..؟.

اذا التوجس منكم باقي على حاله ..؟ تمام ، واذا انتم صرتوا تتوجسون منهم ؟مو خوش.. - أحبتي المثقفون ..أحييكم وقوفاً فقد ناضالتم من اجل عراق ديمقراطي مزدهر ولبناء نظام الحكم الصالح وارتفعت أصواتكم بوجه الفساد والتخلف..صحيح أكلوها علينا بالمحاصصه والطائفية

والعشائرية.. لكنهم عجزوا أن يغلبوننا في الموقع الأهم من المعركة .. وهاكم الدليل :

هل تتذكرون في الماضي..حيث كان العراقي يغمز غريمه بنسبه ويلمزه بحسبه ويعيره بمهنته..؟
اليوم يغمزه ويلمزه ويعيره.. بفساده..!.

وأتمنى أن يأتي يوم على العراقي من الأوساط الشعبية وهو يرى ان أفسى ما يوجه له من شتائم هي مفردات : متخلف ، عشائري ، طائفي ، عرقي ، متعصب.. هذا هو البارومتر لنجاح المثقفين في مساهمهم (اعادة تشكيل الوعي الجمعي للناس..) وليس كثرة الاقلام والمواقع والفضائيات..الى ن يحين ذلك اليوم أدخر لكم كل التحايا والعرفان

- أخواننا الكبار .. في الحكومة والبرلمان والأحزاب تقولون : موسى فرج مقفل على الكبار ..
الرئاسات الثلاث واعضاء مجلس النواب والوزراء ويقولون : ثلثين فلوس نفط الشعب العراقي
يبطونهم وكأنهم يأكلون مع عميان ، ويقولون ان الفساد الذي في حافات هرم الجهاز الحكومي لا
يشكل نسبة تذكر قياسا بالذي تمارسه قمة الهرم ..ويقولون : اذا تبقون عليهم ما يطول غطاكم
!..وهذا تعدي وتحريض على (القيادة السياسية) للعراق الديمقراطي الاتحادي..!.

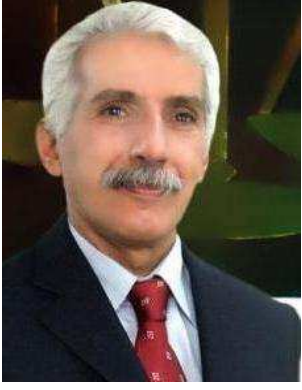
تفضلوا شوفوا هاي الصورة :



. الله عليكم : بيها موسى فرج ؟.. لا.. هذولا عراقيين لو من كوستاريكا ..؟ عراقيين..

وطالعين مظاهره تحت نصب الحريه والدينيا تمطر ومظلاتهم على حسابهم..؟ نعم ، ماذا يقولون ..؟
يقولون : فلوسنا يتقاسموها البرلمانيون والرئاسه والوزراء وفق قسمة المحاصصه .. وسؤالهم هو :
القسام الشرعي على يا مذهب ..؟..

اما بالنسبة لي فلو أني لم أحقق شيئاً في مواجهة الفساد الا ايصال هذه الرسالة للناس ..فان
ذاك يشكل فتحاً....



المؤلف في سطور

- ❖ رئيس هيئة النزاهة في العراق (سابقاً)...
- ❖ عمل اختصاصياً في المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري في بغداد للمدة ١٩٧٣ - ١٩٨٧...
- ❖ في عام ١٩٨٧ عاد إلى السماوة مسقط رأسه وعمل مديراً للتطوير الإداري والتخطيط في إحدى دوائر وزارة الصناعة، ومحاضر خارجي في إحدى مؤسسات التعليم العالي...
- ❖ ترك الوظيفة في الحكومة عام ١٩٩٠ ولجأ إلى مخيم رفحا السعودي على أثر انتفاضة آذار ١٩٩١.
- ❖ بعد سقوط نظام صدام كان أول من دعا إلى مواجهة الفساد المالي والإداري في مقالات نشرت في صحيفتي المؤتمر والزمان بتاريخ ١٤، ١٥ / ١١ / ٢٠٠٣..
- ❖ في نفس الشهر انضم إلى لجنة شكّلت في مجلس الحكم بمشاركة أميركان لمكافحة الفساد في العراق.
- ❖ بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٥ عين مفتشاً عاماً لوزارة البلديات والأشغال..
- ❖ بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠٤ اختير لرئاسة لجنة في مجلس الوزراء لمحاربة الفساد في وزارات الدولة ومراقبة سير العمل في الوزارات (لم تُفعل اللجنة)..
- ❖ في حزيران ٢٠٠٥ عين نائباً لرئيس هيئة النزاهة.. وفي عام ٢٠٠٧ صار رئيساً لهيئة النزاهة.
- ❖ أُحيل على التقاعد بناء على طلبه في عام ٢٠٠٨..
- ❖ استمر في مواجهته للفساد من خلال الكتابة ووسائل الاعلام وما زال....

المحتويات...

٥	إهداء
٦	مقدمة
١١	مدخل
٢٦	القسم الأول: الفساد في العراق
٢٧	الفصل الأول: مفهوم الفساد في العراق
٤١	الفصل الثاني: طبيعة الفساد في العراق
٧٣	الفصل الثالث: حجم الفساد في العراق
٩٩	الفصل الرابع: خارطة الفساد في العراق
١٤٣	الفصل الخامس: أضرار الفساد في العراق
١٧٧	القسم الثاني: جهود مكافحة الفساد في العراق
١٧٨	الفصل الأول: مكافحة الفساد في العراق
١٩٦	الفصل الثاني: مواجهة الفساد في العراق
١٩٨	الفصل الثالث: منظومة مواجهة الفساد في العراق
٢٠٢	الفصل الرابع: هيئة النزاهة
٣٤٠	القسم الثالث: الموقف من الفساد في العراق
٣٤١	الفصل الأول: موقف الحكومة من الفساد
٣٤٤	الفصل الثاني: موقف الإعلام من الفساد
٣٤٧	الفصل الثالث: موقف القضاء من الفساد

٣٤٩	الفصل الرابع: موقف الشارع العراقي من الفساد
٣٥٦	القسم الرابع: اسباب فشل جهود مكافحة الفساد في العراق
٣٥٧	الفصل الأول: العوامل الذاتية.
٣٧٣	الفصل الثاني: دور الحكومة في إفشال جهود مكافحة الفساد
٤٢٢	الفصل الثالث: موقف الحكومة من تقارير منظمة الشفافية العالمية
٤٣٣	الفصل الرابع: موقف الحكومة من استقلال هيئة النزاهة
٤٤٧	الفصل الخامس: موقف الحكومة من منظومة مواجهة الفساد
٤٥٩	القسم الخامس: لماذا لم تتحقق نتائج حاسمة في مواجهة الفساد في العراق؟
٤٦١	الفصل الأول: خلل في هيئة النزاهة
٤٦٤	الفصل الثاني: بيئة مواجهة الفساد في العراق
٤٧٠	الفصل الثالث: شروط تحقيق نتائج في مواجهة الفساد في العراق
٤٧٤	الفصل الرابع: قضايا ذات صلة
٥١٤	الفصل الخامس: وللناس رأي.
٥٥٠	ملاحق